الدولة العثمانية

دولة إسلامية مفترى عليها

تأليف
أستاذ دكتور
عبد العزيز محمد الشناوى





الدَّولة العُثمانيّة
دولة إسلامية مفترى عليها

تأليف
أستاذ دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
وعضو لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة
وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ السابق
بجامعة الأزهر بالقاهرة

الجزء الثالث

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

أسم الكتاب: الدولة العثمانية (الجزء الثالث)
أسم المؤلف: د/ عبد العزيز الشناوي
أسم الناشر: مكتبة الانجلو المصرية
أسم الطابع: مطبعة محمد عبد الكريم حسان
رقم الايداع: 13975 لسنة 2004
الترقيم الدولي: I-S-B-N 977-05-2068-3

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل رب زدنى علماً »

مقدمة الجزء الثالث

استكمل المؤلف فى هذا الجزء الثالث من سلسلة «الدولة العثمانية – دولة إسلامية مفترى عليها» مابدأه فى الجزءين السابقين من وضع الأمور فى نصابها الصحيح من حيث الإيجاب أو السلب .. مطبقاً بجدارة وتمكن مبدأ «ماالله لله ومالقيصر لقيصر» .. فقد اختتم الجزء السابق بعرض أربعة فصول متتالية ، جمع خلالها كل ماقيل من آراء محايدة فى إنجازات وإخفاقات السلطان عبدالحميد الثانى .. وها هو يستكمل فى هذا الجزء معالم بعض الإصلاحات الرئيسية التى قام بها هذا السلطان كإنشاء جامعة إستانبول ودور المعلمين ، والبرنامج الإصلاحى للقضاء ، وكيف تتابعت قوانين هذا الإصلاح ، وإنشاء الخطوط الحديدية ، ووسائل المواصلات الأخرى ، وأسلاك البرق.

وفى الفصول الثانى والسادس والسابع ، يتناول المؤلف بحياد تام ، عرض كل التفسيرات التعسفية – من باب التشويه – للإنجازات التى استعرضها المؤلف فى الفصل الأول كإنشاء الجامعة الإسلامية وخطوط السكك الحديدية ، ومن أشهرها طريق ب. ب. ب الحديدى وكافة العراقيل التى ذللت لإنشاء هذا الخط ، وقد أفرد المؤلف فيما بعد الفصلين الثامن والتاسع لعرض كل التفاصيل الخاصة بهذا الخط ومناقشة الأمور المتعلقة بالجناح الأسيوى من هذا المشروع ، والتوصيات والتسويات التى تم التوصل إليها بين الدول العثمانية وألمانيا وبريطانيا والروسيا وفرنسا .

ثم عالج المؤلف فى الفصلين الثالث والرابع مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية ، والدور الكبير الذى بذله عبد الرحمن الكواكبى فى دعم حركة هذه الجامعة وأثره فى تكوين فكر إسلامى جمعى ، وصلة هذا الفكر بالسنوسيين ، مبيناً خلال ذلك دور هذا الفكر الإسلامى باعتباره إنجازاً عظيم القيمة يحسب لهذه الدولة .

ولأن الرصد التاريخى عملية بحثية تحتكم إلى أصول البحث العلمى الدقيق من حيث الالتزام والحيدة والموضوعية ووضع الأمور فى نصابها الصحيح ، عمد المؤلف فى الفصول الخمسة الأخيرة من هذا الجزء (من الفصل العاشر إلى الفصل الرابع عشر) إلى ذكر مثالب الدولة العثمانية والأخطاء التى وقعت فيها دون مبالغة أو تشويه كما عمد معظم الباحثين فى التأريخ لهذه الدولة . وكان من أهم هذه الأخطاء :

هبوط مستوى معيشة الجماهير العربية ، وتباطؤ الدولة العثمانية فى حسم الصراعات الدينية بين المسيحيين والمسلمين ، والصراعات الدموية مثلما فى لبنان والأرمن .

إن التزام المؤلف فى عرض كتابه بهذه الأمانة التى تحتمها قدسية الكلمة ونزاهة العرض ، ليجعل من هذه الجزء – كعينة من السلسلة– نموذجاً فريداً للبحث التاريخى الصادق الملتزم ، الذى يرغب فى قراءته المتخصص ، وغير المتخصص ، لا لشىء ، وإنما لأنه يحترم ذهن وعقل هذا القارئ ، ويقدر قيمة الصدق فى إحداث الأثر المرغوب ...

الناشــــر

فهرست الجزء الثالث

الفصل الثالث ٧١ – ٨٨

مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية

الفصل الخامس ١٣١ - ١٥٤

حركة الجامعة الإسلامية والسنوسيون

الفصل السادس ١٥٥ - ١٦٧

تفسيرات تعسفية لبعض مشروعات قام بها السلطان عبدالحميد الثانى سكة حديد الحجاز (٢)

تفسيرات تعسفية لمشروعات إصلاح قام بها السلطان عبدالحميد الثانى

طريق ب. ب. ب (٣)

B. B. B. Route

العام للهند يقترح وضع الكويت تحت الحماية البريطانية (٢٠٦) بريطانيا تفرض على الكويت معاهدة مانعة (٢٠٧) دراسة تحليلية لاتفاقية ١٨٩٩ وأثرها على عدم إيصال خط حديدى إلى الكويت (٢٠٨) اتفاقية ١٨٩٩غير متكافئة (٢١٠) العلاقات بين الدولة العثمانية والكويت وبريطانيا بعد عقد الاتفاقية (٢١٠) مبارك يقوم بزيارة رسمية لوالى البصـرة (٢١١) بعثة ألمانية تزور الكـويت (٢١٢) مبارك يرجو بريطانيا أن تعلن حمايتها السافرة على الكويت (٢١٤) اتفاق مؤقت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية (٢١٥) تحذير من السلطان للشيخ مبارك (٢١٥) السلطان يعرض على الشيخ مبارك الإقامة فى إستانبول (٢١٦) إجراءات بريطانيا لدعم نفوذها فى الكويت (أ) الحاكم العام للهند يزور الكويت زيارة رسمية (٢١٦) (ب) بريطانيا تعين وكيلاً سياسياً فى الكويت (٢١٧) (جـ) بريطانيا تمسح الكويت براً وبحراً (٢١٨) مبارك يثير عدة مرات موضوع العلم الخاص بالكويت (٢١٨) الساحل الشمالى الفارسى للخـليج يغدو منطـقة نفوذ بريطانى (٢١٩) بريطانيا تنال امتيازات أخرى فى الكويت لمنع وصول الخط الحديدى إلى مياه الخليج (٢٢١) معارضة الروسيا وفرنسا للمشروع (٢٢٢) .

الفصل التاسع ٢٢٣ - ٢٤٦

اتفاقات بين خمس دول كبرى حول مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى

ألمانيا والدولة العثمانية تبذلان جهوداً دبلوماسية (٢٢٣) مشروع الاتفاق على الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب بين الدولة العثمانية وبريطانيا (٢٩ من يوليو – تموز – ١٩١٣)(٢٢٤) مشروع الاتفاق بين فرنسا وألمانيا (١٥ فبراير – شباط – ١٩١٤)(٢٢٦) اتفاق ألمانى بريطانى (يونيو – حزيران –

القديم(٣٤٦) (٣) الأرمن يحاولون اغتيال السلطان عبدالحميد (٣٤٦) انتقام السلطات العثمانية من الأرمن (٣٤٧) مطالب الأرمن فى سنة (١٨٩٦) (٣٥٠) فشل مبادرة بريطانية للتدخل(٣٥١) تعزيز القوات الكردية والتركمانية لمواجهة اضطرابات الأرمن ومذابحهم (٣٥١) إيقاف مؤقت لنشاط جمعية داشناكس الإرهابية (٣٥٢) هدوء نسبى مؤقت (٣٥٣) هجرة جموع من الأرمن (٣٥٣) تعداد الأرمن فى الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ (٣٥٤) الأرمن يعلقون آمالهم على جمعية سياسية عثمانية يرأسها أمير عثمانى (٣٥٥) الأرمن ومؤتمر الأحرار العثمانيين فى باريس سنة ١٩٠٢ (٣٥٥) تأليف حزب سياسى عثمانى يتماشى برنامجه مع أهداف الأرمن (٣٥٨) البرنامج السياسى للحزب (٣٥٩) الأمير ينادى بقيام دولة عثمانية دستورية اتحادية ذات حكم غير مركزى(٣٦٠) إصرار الأرمن على قيام دولة مستقلة خارج نطاق الدولة العثمانية (٣٦٠) الأرمن الثوريون ومؤتمر باريس الثانى سنة (١٩٠٧) (٣٦١) حل حزب التشبث الشخصى وعدم المركزية الإدارية (٣٦٣) موقف الأرمن من الانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ (٣٦٤) موقف الأرمن من الصدمات الثلاث المتعاقبات للنظام الجديد (٣٦٥) العثمانيون يجددون مذابح الأرمن عقب الانقلاب المضاد سنة ١٩٠٩ (٣٦٥) الأرمن يشتركون فى حزب الحرية والائتلاف فى أواخر سنة ١٩١١ (٣٦٨) مساعى الأرمن فى مؤتمر لندن (١٩١٢-١٩١٣) للحصول على الاستقلال (٣٧٠) كسب سياسى تحققه الروسيا لقضية الأرمن(٣٧٠) موقف الحكومات الأوروبية من مذابح الأرمن (٣٧٣) موقف ألمانيا (٣٧٤)موقف النمسا والمجر(٣٧٥) موقف الروسيا (٣٧٦) موقف بريطانيا (٣٧٧) موقف فرنسا (٣٧٩) موقف إيطاليا (٣٧٩) مشكلتان عثمانيتان توضحان سلبية أوروبا من قضية الأرمن (٣٨٠) (١) مشكلة جزيرة كريت (٣٨٠) (٢) مشكلة مقدونيا (٣٨١) .

الفصل الرابع عشر

٣٨٩ - ٤٤٠

عيوب الدولة العثمانية (٥)

قضية الأرمن ومذابحهم (ب)

منذ بداية الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر

الصراع بين العثمانيين والروس على أرمينية العثمانية (١٩١٤-١٩١٥) (٣٨٩) تعلق آمال الأرمن بالروسيا (٣٩٠) انتقام العثمانيين من الأرمن (٣٩٠) من أسباب انتصار الروس على العثمانيين فى شرقى الأناضول سنة (١٩١٥) (٣٩١) الترحيل الإجبارى للأرمن فى شرقى الأناضول إلى العراق (٣٩١) مناقشة مسألة ذبح الأرمن سنة ١٩١٥ (٣٩٢) تعليق أحد خبراء الشرق الأوسط على مذابح الأرمن سنة (١٩١٥) (٣٩٤) ذبح المسلمين فى ڤان وإنشاء دولة أرمنية فيها (٣٩٥) الروس يعاودون غزو شرقى الأناضول (٣٩٦) احتلال الروس شرقى الأناضول فى سنتى (١٩١٦-١٩١٧)(٣٩٨) موقف الأرمن من الغزو الروسى لشرقى الأناضول (١٩١٦-١٩١٧) (٣٩٨)قلق الرأى العام العثمانى الإسلامى وزيارة إمبراطور ألمانيا لإستانبول لرفع الروح المعنوية (٣٩٩) الثورة الروسية وأثرها على قضية الأرمن (٤٠٠) معاهدة برست ليتوڤيسك تقضى على آمال الأرمن(٤٠٢) العلاقة بين الدولة العثمانية وأرمن جمهورية عبر القوقاز (٤٠٣) الأرمن يقتلون الأتراك فى جنوبى القوقاز وشرقى الأناضول (٤٠٣) العثمانيون يكتسحون قارص وأردهان وباطوم وأرضروم وڤان (٤٠٤) الأرمن يرفضون مطالب العثمانيين فى مؤتمر طرابيزون (٤٠٤) الأرمن يرفضون مطالب العثمانيين فى مؤتمر باطوم (٤٠٥) الأرمن يستغيثون بألمانيا (٤٠٥) استسلام الدولة العثمانية للحلفاء (٤٠٦) قضية الأرمن فى هدنة مدروس (٤٠٨) شماتة الأرمن بالأتراك العثمانيين (٤٠٨) تحيز الحلفاء الصارخ للأرمن (٤٠٩) إخفاق مشروع تعيين الولايات

المتحدة دولة منتدبة على أرمينية (٤١١) بداية المقاومة العثمانية للأرمن عقب عقد الهدنة (٤١٢) قضية الأرمن فى مؤتمر أرضروم أغسطس – آب – ١٩١٩ (٤١٤) قضية الأرمن فى مؤتمر سيواس سبتمبر – أيلول – ١٩١٩(٤١٦) الحلفاء يقررون فى معاهدة سيڤر إنشاء دولة حرة مستقلة للأرمن (٤١٧) الأرمن يشنون الحرب على الكماليين سنتى (١٩٢٠–١٩٢١) (٤١٩) بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تقترح فى مؤتمر لندن (١٩٢٢) إنشاء دولة أرمنية مستقلة تقتطع من الدولة العثمانية (٤٢٢) الاتجاه إلى وضع معاهدة جديد ةبدلاً من سيڤر (٤٢٣) إرهابيان أرمنيان يغتالان أحد قادة الجيوش العثمانية (٤٢٤) مؤتمر لوزان يناقش قضية الأرمن مع قضايا الأقليات (٤٢٨) إخفاق قضية الأرمن فى مؤتمر لوزان (٤٢٨) موقف الأرمن من ثورة الأكراد سنة (١٩٢٥) (٤٣٠) الأرمن بعد مؤتمر لوزان (٤٣١) عودة إلى النشاط الإرهابى الأرمنى (٤٣٢) الأرمن الأتراك يندددون بالإرهابيين الأرمن (٤٣٣) الأرمن الأتراك يشرحون حقيقة أوضاعهم فى تركيا (٤٣٤) حادث مطار أنقرة (٤٣٤) عملية إرهابية أخرى (٤٣٨) مراحل قضية الأرمن (٤٣٩) .

الفصل الأول

معالم بعض الإصلاحات الرئيسية
التى قام بها السلطان عبدالحميد الثانى

أخطار ومتاعب السنتين الأوليين من حكم عبدالحميد :

اقترنت السنتان الأوليان من حكم السلطان عبدالحميد الثانى بهزائم عسكرية أليمة نزلت بالدولة التى واجهت تكتلات دولية أوروبية مسيحية ، لم تستطع الدولة لها دفعاً بعد الهزات العنيفة التى تعرض لها العرش السلطانى قبل توليه الحكم . وكانت الدولة تجتاز منذ أمد طويل سابق فترة من أخطر مراحل اضمحلالها ، يرى فريق من المؤرخين أنها تبدأ بمعاهدة كارلوفت Karlovit (٢٦ من يناير - كانون ثان - عام ١٦٩٩) [١] فكانت هذه المعاهدة استهلالاً سيئاً للقرن الثامن عشر فى تاريخ الدولة . ونذكر فى هذا الصدد جملة معبرة منسوبة إلى ضياء باشا[٢] إذ قال «كانت الدولة العثمانية تسير فى طريق الاضمحلال من سنة ١٥٩٢ إلى سنة ١٨٣٩ بسرعة عربة يجرها جوادان . ثم أخذت تندفع فى طريق الانهيار من عام ١٨٣٩ إلى

(١) انظر على سبيل المثال :

Miller W.; op. cit., p. 1.

Lewis B., op. cit., p. 36.

(٢) كان ضياء باشا (١٨٢٥-١٨٨٠) أحد رواد ثلاثة أسهموا فى حركة تطوير أدب اللغة التركية منذ منتصف القرن التاسع عشر باقتباس الآراء والأساليب اللغوية والفكرية والاجتماعية الأوروبية فى الأدب التركى والابتعاد عن الاقتباسات الفارسية والعربية . وكانت الثقافة الفرنسية هى المنهل الذى استقى منه أولئك الرواد الثلاثة هذا الاتجاه التركى الحديث . أما زميلاه فكانا إبراهيم شناسى (١٨٢٦-١٨٧١) ونامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨) .

وينتمى ضياء باشا إلى أسرة متوسطة الحال . كان والده كاتباً فى جمرك جالاطه فى إستانبول . وألحقه بمدرسة علوم النحو التى أنشأها السلطان محمود الثانى فى جامع السليمانية . وبدأ منذ ذلك الوقت يتعلم اللغة الفرنسية ، وانتهز كل فرصة أتيحت له مثل إقامته فى أوروبا سنوات ذات عدد حتى أتقنها ، واستطاع ترجمة كتب فرنسية إلى اللغة التركية . وكان ضياء باشا من أنصار رشيد باشا . وبحكم هذه الصلة ومواهبه العلمية التى ظهرت منذ وقت مبكر ، واستطاع أن يظفر بمنصب السكرتير الثالث فى القصر السلطانى . وكان يوغر صدر السلطان ضد كل من غالى باشا وفؤاد باشا منتقداً أسلوبهما فى الحكم وإهمالهما النهوض بالزراعة والتجارة وتصنيع البلاد والكشف عن المعادن . وبعد وفاة رشيد باشا استطاع غالى باشا إقصاءه عن القصر وتقلب فى عدة وظائف . ولما عين فى عام ١٨٦٧ حاكماً على جزيرة قبرص انتهز فرصة وجوده بها، فترك منصبه سخطاً على الأوضاع السائدة فى الدولة على عهد السلطان عبدالعزيز ، وسافر إلى أوروبا حيث عاش منفياً عن عام ١٨٦٧ حاكماً على جزيرة قبرص ، انتهز فرصة وجوده بها فترك منصبه سخطاً على الأوضاع السائدة فى الدولة على عهد السلطان=

عام ١٨٦٩ بسرعة قطار سكة حديدية .

وقد نجم عن الهزائم التى لحقت بالدولة فى مستهل حكم عبدالحميد الثانى أن فقدت شطراً لايستهان به من ممتلكاتها فى أوروبا وآسيا وإفريقية أمام الزحف الاستعمارى الأوروبى حقيقة لامراء فيها كما أوضحنا فى الفصل السابق . أما وسائل القمع فكانت لها أسبابها وهى تتصل بالمحافظة على الأمن الخارجي والأمن الداخلى للدولة . فقد استغل خصوم السلطان فرصة وصول الجيش الروسى إلى ضواحى إستانبول ، وقاموا بمحاولات لعزل عبدالحميد فى ٢٠ من مايو – آيار – عام ١٨٧٨ وتعيين مراد الخامس بدلاً منه . ولما باءت محاولاتهم بالفشل عمدوا إلى إحراق الباب العالى بما كان يضمنه من وزارات وأوراق رسمية [٣] . وقد وقعت كل هذه الأحداث ، ولم يكن قد مضى على اعتلاء عبدالحميد العرش سوى عام وبعض عام . ومع ذلك فقد بولغ فى وسائل القمع كثيراً كما بينا فى الفصل الحادى والثلاثين .

وعلى الرغم من هذه الأخطار الجسام التى أحدقت بالسلطان عبدالحميد الثانى من يمين ويسار ، مضى يواجه بعد ذلك حروباً خارجية متعاقبة وأزمات سياسية عنيفة متلاحقة تصاعدت بها أوروبا والشعوب المسيحية التى بقيت خاضعة للدولة . وكانت هذه وتلك – باستثناء ألمانيا – ماضية فى سياسة التآمر على الدولة إلى نهاية الشوط . فضلاً عن معارضة داخلية نشيطة ومنظمة فى شكل جمعيات سرية وعلنية ، وعسكرية ومدنية ، اتخذت لها برامج سياسية ، ظاهرها المطالبة بإعادة الدستور وباطنها الإطاحة بحكم السلطان عبدالحميد .

=عبدالعزيز ، وسافر إلى أوربا حيث عاش منفياً من عام ١٨٦٧ حتى عام ١٨٧٢ فى باريس ثم لندن = وأخيراً استقر به المقام فى جنيف . وكتب فى خلال سنوات نفيه عدة بحوث هاجم فيها كلاً من غالى باشا وفؤاد باشا . ولما مات غالى باشا ، أذن له فى العودة إلى إستانبول حيث عينه السلطان عبدالحميد الثانى فى أواخر سنة ١٨٧٦ والياً على الشام ، ومنحه رتبة الباشوية ودرجة الوزير وثلاثة أطواخ . وجاز إلى ربه فى أضنة مايون – آيار – عام ١٨٨٠ .

وعلى الرغم من أنه كان متحفظاً فى آرائه الدينية الإسلامية ، إلا أنه كان من أنصار تعلم اللغات الأوروبية واقتباس النظم السياسية التى تتماشى مع روح الإسلام . وقد أفزعته الحالة السياسية التى تدهورت إليها الدولة فزج بنفسه فى غمار السياسة . وكان من الأحرار ومن أقطاب الحركة القومية العثمانية .

عن آرائه السياسية ونشاطه فى المجالات السياسية والأدبية ورحلاته واتصالاته بزعماء الحركة القومية العثمانية ، انظر كلاً من :

Lewis B.; op. cit., pp. 124, 136-140, 143, 148, 153, 159, 167, 172, 195, 429-431.

Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., p. 131 et 251.

هذا ، وتوجد فى تاريخ الدولة العثمانية شخصية أخرى باسم يوسف ضياء باشا ، كان من عملاء السلطان عبدالحميد الثانى الذى كان يوفده فى مهمات سياسية إلى أوروبا .

(٣) سبق أن شرحنا هذه الأحداث شرحاً وافياً فى هذه الدراسة ، ج٢ ، الفصل الثامن .

مؤرخان غربيان ينصفان عبدالحميد :

ولكن هذه الأخطار الخارجية والداخلية المتناهية فى ظلامها وقسوتها وشدتها لم تصرف السلطان عبدالحميد الثانى عن تنفيذ برامج إصلاحية شملت شتى المجالات للنهوض بالدولة من كبوتها . ولسنا هنا فى مجال بسط كل هذه الإصلاحات . وكان من بين المؤرخين الغربيين الذين تناولوها بالشرح فى السنوات القليلة الماضية مؤرخان أحدهما أمريكى وزوجته هما : ستانفورد ج. شو Stanford J. Shaw ، إيزيل كورال شو Ezel Kural Shaw، وقد أتيحت لها عديد الفرص للبحث عشرين عاماً فى دور الوثائق الرسمية والأوراق الخاصة بكبار رجال الدولة فى إستانبول وأنقرة وفى لندن وباريس وفيينا ومراكز البحوث فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، بفضل المساعدات المالية السخية التى قدمتها لهما مؤسسات فورد ، رروكفلر، وجوجنهايم Guggenheim ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية ومعهد البحوث الأمريكية فى تركيا . وقد ظهر الجزء الأول مرة سنة ١٩٧٦ وطبع أربع مرات : فى خلال الفترة من سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ ، ويحمل اسم المؤلف الزوج فقط ، وجعل عنوانه ، إمبراطورية الغزاة . قيام واضمحلال الإمبراطورية العثمانية «١٢٨٠-١٨٠٨» ، أما الجزء الثانى فيحمل اسم المؤلف وزوجته . وقد طبع أول مرة عام ١٩٧٧ وجعلا عنوانه : «الإصلاح ، والثورة ، والجمهورية . وقيام تركيا الحديثة ١٨٠٨-١٩٧٥» . وإن كان الجزءان يحملان عنواناً عاماً واحداً هو : «تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة» .

Stanford J. Shaw;

History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.

Volume I Empire of the Gazis : The Rise and Decline of the Ottoman Empire. 1280 1808.

Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw : History of the Ottoman

Volume 2. : Reform, Revolution, and Republic. The Rise of Modern Turkey 1808-1975.

أما المؤرخ الآخر فهو إنجليزى وهو برنارد لويس Bernard Lewis وهو من الأساتذة الشوامخ المتخصصين فى تاريخ الشرقين الأدنى والأوسط بعامة والدولة العثمانية بخاصة . وقد التقينا به كثيراً فى هذه الدراسة واسم كتابه The Emergence of Modern Turkey ظهور تركيا الحديثة . وقد ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٠، ثم أعيدت طباعته سنة ١٩٦٨ كما ترجم إلى اللغة التركية . وقد استقى المادة العلمية لهذا الكتاب من وثائق «طوب قابى سراى» فى إستانبول ومن المصادر التركية الأصيلة . فجاء الكتابان بإضافات علمية ألقت

أضواء جديدة على تاريخ الدولة العثمانية ، وصححت مفاهيم خاطئة كانت ولاتزال عالقة فى أذهان الجماهير . ونرجو أن تتاح الفرصة للجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية سابقاً – أو أحد الباحثين فى قابل الأيام لترجمة هذين السفرين إلى اللغة العربية .

وقد أفرد المؤرخ الأمريكى وزوجته والمؤرخ الإنجليزى حيزاً كبيراً من كتابيهما للإصلاحات المتعددة التى قام بها السلطان عبدالحميد الثانى طوال حكمه ، وأثبتت هذه الإصلاحات أنه كان مصلحاً قديراً ، وإدارياً فذاً ، ذا بصيرة نافذة ، ودراية واسعة بشئون الحكم. وقرر المؤرخ الأمريكى وزوجته أن إصلاحات عبدالحميد الثانى بلغت الأوج أو الذروة فى مجال الإصلاحات الداخلية[٤] ، ولسنا هنا فى مجال عرض هذه الإصلاحات ، وحسبنا أن نشير إشارات عابرة إلى معالم بعض هذه الإصلاحات الرئيسية .

التعليم :

كان من أعظم الإصلاحات التى أدخلها السلطان عبدالحميد الثانى توسعه فى نشر التعليم المدنى بشتى مراحله ونوعياته . وقد التزم المتحاملون عليه الصمت المطبق تجاه هذا الإصلاح ، وتجنبوا الإشارة إليه من قريب أو من بعيد التزاماً بخطتهم التى دأبوا عليها ، وهى أن تكون مهمتهم مقصورة على التشهير بعبدالحميد كعاهل للدولة العثمانية .

كان عبدالحميد يواجه أزمة فى عدد المثقفين المدنيين ، الذين يصلحون لتولى الوظائف الفنية غير العسكرية ، لأن الدولة نشأت وظلت دولة عسكرية ، اهتمت اهتماماً بالغاً بإنشاء قوات مسلحة ضارية وتدريب أفرادها ، وأغدقت عليهم كثيراً من الامتيازات المادية والأدبية والنفوذ والجاه ، لأنها كانت تعينهم فى المناصب العسكرية والمدنية على حد سواء . ولذلك قيل عن الجيش العثمانى إنه كانت له وظيفتان : الحرب والحكم . وسنتكلم عن هذا الموضوع عند تعرضنا لعيوب الدولة ؛ لأنها أهملت إلى حد كبير التعليم المدنى ، إلا فى نطاق المعاهد والمدارس التابعة للهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة أو تشرف عليها إشرافاً مباشراً أو غير مباشر . وكانت هذه الدور التعليمية ذات صبغة دينية إسلامية وأقيم بعضها بالجهود الذاتية ، وكانت هناك مدارس «الملل» وهى التى تقيمها الطوائف الدينية غير الإسلامية الخاضعة للدولة ، أو البعثات التنصيرية : الأمريكية والنمساوية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية . وكانت هذه وتلك ترمى إلى تحقيق أهداف متباينة ، ولكنها تتفق جميعاً فى هدف واحد هو أن يكون هدفها أبعد مايكون عن خدمة الدولة .

---

(4) Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., pp. 172-272.

اهتم السلطان عبدالحميد بإيجاد توازن بين التعليم العسكرى والتعليم المدنى ، فأنشأ كليات ومدارس عليا ومعاهد فنية لتخريج رصيد بشرى مدنى من ذوى الخبرة ، يسهمون فى النهوض بالدولة ،مع اهتمامه فى الوقت ذاته بالتعليم العسكرى والمعاهد العسكرية واستقدام بعثات عسكرية من الدول الأوروبية ؛ خاصة ألمانيا لتطوير القوات المسلحة ، وتنظيم هذه القوات وتسليحها وتدريبها .

ومنذ سنة ١٨٧٧ – أى منذ السنة التالية لارتقائه العرش – أبدى السلطان عبدالحميد اهتماماً عميقاً بالمدرسة الملكية(٥) ، وهى أول مدرسة مدنية صرفة أنشأتها الدولة سنة ١٨٥٩ – على عهد السلطان عبدالمجيد الأول – لتخريج موظفين مدنيين يعملون فى دواوين الحكومة . فأعاد عبدالحميد تنظيم هذه المدرسة وعمد إلى تطعيم خطة الدراسة بها بمناهج حديثة ، وفتح أبوابها للطلبة الوافدين من الأقاليم العثمانية ، بعد أن كان القبول فيها مقصوراً على أبناء إستانبول . وقدم للطلبة المغتربين تسهيلات عديدة للإقامة الكاملة فى داخل المدرسة على نفقة الدولة وشيد مبان جديدة ألحقها بالمدرسة ، وبعد أن كان عدد الدفعة الأولى التى تخرجت فى المدرسة سنة ١٨٦١ قد بلغ ٣٣ خريجاً ، وقفز هذا العدد فى سنة ١٨٨٥ إلى ٣٩٥ خريجاً كان من بينهم ٢٩٥ خريجاً من طلبة القسم الداخلى . وغدت هذه المدرسة مركزاً ثقافياً هاماً وأرضاً صالحة للأفكار الحديثة . وكان من بين أعضاء هيئة التدريسة بها مراد بك ، وكان أحد الأعضاء البارزين فى جمعية الاتحاد والترقى(٦) ، ومحمود أكرم (١٨٤٦–١٩١٣) وكان شاعراً وأديباً ممتازاً ومن تلاميذه : نامق كمال ، وعبدالرحمن شرف (١٨٣٥–١٩٢٥) وكان مؤرخاً . وقد تركوا جميعاً بصماتهم قوية فى الحياة الفكرية والسياسية فى تاريخ الدولة .

ومن المدارس العليا التى أنشأها السلطان عبد الحميد ، نذكر على سبيل المثال : المدرسة السلطانية للشئون المالية وقد افتتحت سنة ١٨٧٨ ، مدرسة الحقوق أو مكتب الحقوق الشاهانى وكان يعرف باسم «مكتبى حقوقى شاهانى» وقد أنشأه فى السنة ذاتها ، والفنون الجميلة (١٨٧٩) ، والتجارة (١٨٨٢) ، والهندسة المدنية (١٨٨٤) ، والطب البيطرى (١٨٨٩) ، والشرطة (١٨٩١) ، والجمارك (١٨٩٢) ، ومدرسة طب جديدة يقوم التدريس والتدريب فيها طبقاً لأحدث وسائل العصر (١٨٩٨) . ولم يقل على عهده عدد المدارس العليا عن ثمانى عشرة مدرسة .

إنشاء جامعة إستانبول :

وقد توج عبدالحميد جهوده فى الحقل التعليمى بإنشاء جامعة إستانبول . وعلى الرغم

---

(٥) يقصد بكلمة «الملكية» أنها غير عسكرية .

(٦) توفى سنة ١٩١٢ .

من أن عدداً من السلاطين قد سبقوه فى التفكير فى هذا المشروع منذ عام ١٨٤٥ ، على عهد السلطان عبد المجيد الأول ، إلا أن المشروع تعثر تنفيذه لأخطاء وقع فيها ولاة الأمور وقتذاك فى تخطيط المشروع الجامعى . واستطاع السلطان عبدالحميد الثانى ، بعد إعداد مسبق علمى ومنظم ، أن ينشىء الجامعة وفتحت أبوابها للطلاب فى اليوم الثانى عشر من شهر أغسطس - آب - عام ١٩٠٠ بمناسبة مرور أربع وعشرين سنة على ارتقائه العرش ، وكانت تعرف باسم دار الفنون ثم أطلق عليها اسم جامعة إستانبول . وكانت تتبع «معارفى عمومى نظارتى» أى وزارة المعارف العمومية ، وكانت تضم أول أمرها أربع كليات هى : كلية العلوم العالية الدينية (كلية أصول الدين) ، وكلية العلوم الرياضية ، وكلية العلوم الطبيعية ، وكلية العلوم الأدبية (كلية الآداب) ، واعتبرت مدرستا الحقوق والطب كليتين ملحقتين بالجامعة . وحددت الدولة عدد الطلبة الذين يقبلون كل عام فى كل كلية بين ٢٤ ، ٣٠ طالباً بشرط ألا يقل سن الطالب عن ١٨ عاماً . وكانت الجامعة تمنح طلابها أجازة طوال شهر رمضان ، والأجازة السنوية بعد امتحانات نهاية العام الجامعى ، فضلاً عن العطلات الرسمية . وكانت الدراسة فى كلية أصول الدين تشمل دراسات فى القرآن الكريم والتفسير والحديث والفقه والفلسفة والسيرة النبوية . وفى كلية الآداب تضمنت الدراسة اللغات التركية والعربية والفارسية والفرنسية وآدابها والتاريخ العثمانى وتاريخ العالم والجغرافية وعلم الآثار والفلسفة والمنطق والتربية . وهكذا أصبحت للدولة جامعة جديدة ، يعتبرها البعض أول جامعة حقيقية حديثة، قامت على أسس جامعية صحيحة فى العالم الإسلامى الحديث (٧) .

إنشاء دور المعلمين :

ولكى يمد السلطان عبدالحميد كليات الجامعة وسائر المدارس العليا والمعاهد الفنية بالطلاب توسع فى إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية المدنية ، وكان يطلق عليها اسماً عاماً هو «المدارس الملكية» تمييزاً لها عن مثيلاتها التى تعد تلاميذها للالتحاق بالمعاهد العسكرية .

وترك المكاتب والمدارس الدينية التابعة للهيئة الدينية الإسلامية تؤدى رسالتها التعليمية كما فعل محمد على باشا فى مصر حين ترك الأزهر يمضى فى تدريس العلوم الدينية واللغة العربية وأوجد بجانب الأزهر المدارس الحديثة : المبتديان والتجهيزية والخصوصية أى الابتدائية والثانوية والعالية ، فأوجد فى مصر نظامين منفصلين لتعليم الناشئة . وأنشأ السلطان عبدالحميد عدداً كبيراً من المدارس الرشدية (٨) . وقد سميت بهذا الاسم لأن تلاميذها قد اقتربوا

---

(٧) انظر كلاً من :

Lewis B.; op.. cit., p. 182.

Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., p. 257.

(٨) أنشئت أول مدرسة رشدية سنة ١٨٤٧ فى إستانبول .

من سن الرشد ، فكانت تقبل التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة وكانت بمثابة مدارس متوسطة . وقد أنشأ عبدالحميد تسعاً وعشرين مدرسة من هذه المدارس فى ولايات الدولة ، وستاً فى متصرفيات الدولة .

تقرير ضريبة خاصة للتعليم :

وفرض عبدالحميد سنة ١٨٨٤ ضريبة خاصة للتعليم . وبفضل حصيلة هذه الضريبة أنشأ عدداً من المدارس ، تتكون كل مدرسة منها من سبعة فصول فى عواصم الولايات ، ومدارس من خمسة فصول فى الصنچقيات .

ومن أشهر المدارس الثانوية على عهد السلطان عبدالحميد : المدرسة السلطانية الثانوية فى جالاطه سراى فى إستانبول . كانت فى أول أمرها مشروعاً فرنسياً عثمانياً ، وقامت الحكومة الفرنسية بتمويليها مالياً وتزويدها بالمدرسين ، وكانت الدراسة فيها تسير وفق خطة المرحلة الثانوية فى فرنسا ، وتشمل : العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، واللغات اليونانية واللاتينية والتركية والفرنسية ، وكانت الفرنسية هى لغة التدريس ، كما كانت مدرسة مدنية أى ليست ذات طابع دينى معين ومتميز ، وأقيم للتلاميذ العثمانيين مسجد فى أحد أفنية المدرسة وكذلك كنيسة للمسيحيين ومعبد لليهود . وعمل السلطان عبدالحميد الثانى على إضفاء الطابع العثمانى على هذه المدرسة ، فأمر بتشجيع الطلبة العثمانيين على الالتحاق بها بتقديم منح مالية لهم فزاد عددهم ، وعين عدداً من صفوة المدرسين العثمانيين بها إلى جانب المدرسين الفرنسيين واليونانيين والأرمن ، واستبعد من المناهج اللغة اللاتينية . وأصبحت المدرسة المكان المفضل لتعليم أولاد الطبقة الحاكمة والعسكريين وأصحاب الأراضى والعائلات الكريمة فى إستانبول .

وتطلبت المدارس الملكية بدورها إنشاء عدد من دور المعلمين ، وكانت أول دار للمعلمين فى الدولة قد أنشئت سنة ١٨٤٨ على عهد السلطان عبدالمجيد الأول . وجاء فى الإحصائية الرسمية التى نشرت بعد الانقلاب الدستورى عام ١٩٠٨ مباشرة أنه كان فى الدولة ثمان وثلاثون كلية معلمين فى إستانبول وحواضر الولايات والصنچقيات . وقد جعل السلطان عبدالمجيد الثانى شئون التعليم من اختصاص المجالس المحلية التعليمية ؛ لأنها أدرى بحاجة الإقليم إلى نوع التعليم وتوافر المدرسين أو قلتهم . وهذا التصرف من الأمثلة التى تساق للدلالة، على أن عبدالحميد لم يكن يعمد دائماً إلى مركزية الحكم فى إستانبول .

التعليم العسكرى :

وقد ظفر التعليم العسكرى بأوفى عناية من عبد الحميد ؛ إذ دعم الكليات الحربية التى كانت قائمة وأنشأ مدارس حربية فى أدرنه ومناستير ودمشق وبغداد وغيرها ، وأنشأ مدرسة للبحرية العسكرية وأخرى للبحرية التجارية . وكانت الكليات الحربية العالية تضم ١٥,٣٥١

طالباً ، وتخرج فى مدرسة الهندسة العسكرية ومدرسة الطب العسكرى خريجون ، فاق عددهم عدد المتخرجين فى كافة المدارس العليا المدنية . وبلغ التسامح الدينى بالسلطان عبدالحميد أنه سمح لبعض غير المسلمين بالالتحاق بالكليات الحربية ، فكان فى صفوف طلابها أحد عشر طالباً يهودياً وعشرون طالباً يونانياً واثنان من الأرمن . وبلغ من ازدهار الأكاديمية العسكرية العليا أن متوسط عدد خريجها كل عام بلغ ١٥١ ضابطاً ، ومايقرب من هذا العدد بالنسبة لخريجى مدرسة الطب العسكرى (٩) .

وإلى جانب المدارس الرشدية المدنية ، كانت توجد مدارس رشدية عسكرية تؤهل تلاميذها للالتحاق بالكليات الحربية . وما وافت سنة ١٨٩٧ حتى قفز عدد المدارس الرشدية العسكرية إلى تسع وعشرين مدرسة ، كان منها ست مدارس فى إستانبول وواحدة فى كل ولاية كبرى ، ومجموع تلاميذها جميعاً ٨,٢٤٧ .

وأنشأ عبدالحميد مكتبات عامة عديدة ، وساعدت الطباعة على طبع آلاف الكتب وخطت الصحافة خطوات إلى الأمام ، وظهرت مجلة «ثروتى فنون» أى ثروة الفنون سنة ١٨٩١ ، أسسها أحمد إحسان ، واشترك فى تحريرها صفوة من الكتاب الأتراك العثمانيين .

تأثر عبدالحميد بآراء كوجوك سعيد :

وجدير بالذكر أن عبدالحميد كان متأثراً فى إصلاحاته التعليمية بالآراء التى بسطها الصدر الأعظم محمد سعيد باشا فى مذكراته ، ويعرف باسم «كوجوك سعيد» (١٠) ، كانت بدايته متواضعة فى الحكومة وتدرج فى مناصبها حتى بلغ منصب الصدر الأعظم لأول مرة فى اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر – تشرين أول – عام ١٨٧٩ ، واستمر يشغل هذا المنصب معظم السنوات التالية حتى عام ١٨٨٥ (١١) ، وهو من أوائل السياسيين العثمانيين المحدثين الذين

---

(٩) نشر الأستاذ ستانفورد شو والأستاذة إيزل كورال شو إحصائيتين عن تقدم التعليم فى الدولة العثمانية على عهد عبدالحميد. تضمنت الإحصائية الأولى أنواع المدارس فى الدولة وعددها من سنة ١٨٧٦ حتى سنة ١٨٩٥ ، وشملت الإحصائية الثانية بياناً عن عدد تلاميذ المدارس وطلبة الكليات والمعاهد العليا سنة ١٨٩٥ ، وعدد المسلمين منهم وغير المسلمين .
انظر :

Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., Tables 22 & 23, p. 112-113.

(١٠) كوجوك كلمة تركية بمعنى صغير . انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(١١) عين محمد سعيد باشا صدراً أعظم تسع مرات بعضها فى العهد الحميدى ، وبعضها بعد الانقلاب الدستورى ، وبعضها بعد الانقلاب العسكرى سنة ١٩٠٩ على النحو التالى :
(١) من ١٨ أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٧٩ حتى ٩ يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٠ .
(٢) من ١٢ سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٨٠ حتى ٢ مايو – آيار – سنة ١٨٨٢ .
(٣) من ١٢ يوليو – تموز – سنة ١٨٨٢ حتى ٣٠ يوليو – تموز – سنة ١٨٨٢ . =

وضعوا مذكرات سياسية وقدمها للسلطان سنة ١٨٨٠ ، وأسهب فى عرض الإصلاحات التى رآها ضرورية للدولة ، وكان من أهم وسائل الإصلاح فى نظره النهوض بمرفق التعليم وتنظيم القضاء وإصلاح الشئون المالية . ولكن التعليم فى تقديره يأتى على رأس مشروعات الإصلاح؛ بشرط أن يكون تعليماً هادفاً لتخريج المواطن الذى يتسم بالاستقامة الخلقية وحب الوطن ، وما يندرج تحت هذين المبدأين من صفات عالية مثالية ، تنأى بأصحابها عن الانحراف والنفاق والتزوير وما إلى ذلك من مظاهر الفساد الذى أدى بدوره إلى اضمحلال الدولة . وذهب كوجوك سعيد إلى أنه مالم تعمل الحكومة على نشر هذا النوع من التعليم الهادف فلن يكون لديها رصيد بشرى من رجال الحكم القديرين على تصريف الشئون الداخلية والخارجية للدولة ، ولن يكون لديها قضاة عدول يفهمون القانون نصاً وروحاً ويصدرون أحكاماً نزيهة ، ولن يكون لديها قادة عسكريون يخوضون المعارك بكفاية واستبسال وإنكار للذات ، ولن يكون لديها رجال متعمقون فى شئون الاقتصاد ينتهجون سياسة مالية رشيدة ، ويعملون على زيادة الموارد المالية للدولة . وهذه الأهداف وغيرها لن يجمعها إلا تعليم راق ؛ لأنه ضرورى «من أجل حياة أفضل لمجتمع متحضر ، ومن أجل ردع الأعداء الأجانب ، ومن أجل مراقبة رعايا الدولة المسيحيين الذين تفتحت أذهانهم بواسطة العلم» .

وشطر هذين المبدأين - إصلاح التعليم ونشره والإصلاح القضائى - ولى السلطان عبدالحميد وجهه ، وبذل كثيراً من وقته وجهده ، ولم يبخل فى رصد الاعتمادات المالية الضخمة للإنفاق على هذين المرفقين .

هذه السياسة التوسعية والإصلاحية التى انتهجها السلطان عبدالحميد فى مجال التعليم المدنى والعسكرى تدل على رحابة أفقه العقلى وذهنه المتقد ومضاء عزيمته . وتزداد هذه الصفات وضوحاً وبروزاً إذا وضعنا فى الاعتبار الأزمات السياسية العنيفة والمتلاحقة التى واجهتها الدولة إبان حكمه ، والحروب الخارجية التى ساقته أوروبا إليها ابتغاء تحطيم الدولة

=(٤) من ٣ ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٨٢ حتى ٢٥ سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٨٥ .

(٥) من ٨ يونيو - حزيران - سنة ١٨٩٥ حتى أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٩٥ .

(٦) من ١٨ نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩٠١ حتى ١٤ يناير - كانون ثان - سنة ١٩٠٣ .

(٧) من ٢٢ يوليو - تموز - سنة ١٩٠٨ حتى ٤ أغسطس - آب - سنة ١٩٠٨ .

(٨) من ٣٠ سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١١ حتى ٣٠ ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١١ .

(٩) من ٣١ ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١١ حتى ١٦ يوليو - تموز - سنة ١٩١٢ .

أنظر :

Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., vol. 2, p. 439.

ومما يذكر أن محمد سعيد باشا كان يعتز بأصالة انتسابه إلى الجنس التركى الصميم ، وكان من السياسيين الأوائل الذين تحمسوا لهذا الاتجاه فى السياسة التركية . وقد توفى فى سنة ١٩١٤ .

مادياً ومعنوياً ، فما وهن وما ضعف وما استكان ، بل كان عاقد العزم على النهوض بالدولة لتواكب مسيرة الحضارة الإنسانية مهما تجمعت أمامه الأخطار والعوائق . فسياسته التعليمية كانت من أهم العناصر التى جعلت من عبدالحميد حاكماً مستنيراً ، لايقل عن أقرانه الحكام المستنيرين فى الدول الأوروبية والشرقية .

الإصلاح القضائى :

كان نجاح السلطان عبدالحميد فى مجال الإصلاح القضائى نجاحاً محدوداً إذا قورن بنجاحه فى نشر التعليم ، لأنه أنشأ جامعة إستانبول ، وعديداً من المدارس ذات المراحل والتخصصات المختلفة ، وفتحت أبوابها للطلاب الذين أقبلوا على الالتحاق بها من كل حدب وصوب . أما فى الإصلاح القضائى فقد اصطدم بتعنت الدول الأوروبية معه . كان عبدالحميد شديد الرغبة فى استمالة الدول لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، الذى كان لايزال معمولاً به فى الدولة ، وتمتع فى ظله الأجانب من رعايا تلك الدول والمقيمون فى الدولة بالإعفاء من الخضوع للتشريعات العثمانية والقضاء العثمانى إلى غير ذلك من إعفاءات شتى . وكان فى برنامجه أيضاً أنه إذا تعذر عليه إلغاء هذا النظام الوبيل ، فلا أقل من الحد من مساوئه ، إذ كانت الامتيازات الأجنبية تقف حجر عثرة أمام كل إصلاح تشريعى أو قضائى أو مالى تزمع الدولة إدخاله . وهى فكرة قومية صائبة ولاغبار عليها ، سواء فى شقها الأول أو فى شقها الثانى . وكانت وسيلة عبدالحميد لتحقيق الإصلاح المنشود إصدار تنظيمات وتشريعات جديدة فى مجال القضاء ، تجعله بمنأى عن كل نقد أو تجريح من الدول الأجنبية . وكان عبدالحميد متأثراً فى إجراء الإصلاح القضائى بالآراء التى بسطها كوچوك سعيد فى مذكراته ، وقال فيها إن الدين الإسلامى يهتم اهتماماً عميقاً جداً بإقرار العدالة ؛ مما جعل توفير العدالة لجميع الأفراد بغض النظر عن مراكزهم الاجتماعية أهم مبدأ يتميز به هذا الدين ، ولكن أهملت الحكومات العثمانية فى العهود السابقة القيام بواجبها نحو ضمان العدالة . وقد وصل هذا الإهمال إلى حد لايمكن إنكاره . وطالب كوچوك سعيد فى مذكراته بإعادة تنظيم المحاكم ومراجعة قانون الإجراءات القضائية ، كما دعا إلى إنشاء مدارس عليا متخصصة فى دراسة القانون لتخريج أجيال جديدة من القضاة والمحامين ذوى ثقافة قانونية عميقة ومدربين علمياً وعملياً على ممارسة أعمالهم المضنية بتطبيق القانون نصاً وروحاً فى نزاهة وذكاء وأفق عقلى رحيب ، وفى استقلال يبعدهم عن مواطن الشبهات .

المآخذ على النظام القضائى :

والحق يقال إن الإصلاح القضائى لم يكن مطلباً طارئاً أو جديداً إبان حكم السلطان عبدالحميد الثانى ، فقد تعالت الأصوات من قبل ؛ خاصة منذ عهد التنظيمات ، بضرورة اتخاذ

إجراءات فورية لإصلاح ودعم الأجهزة القضائية فى الدولة والقضاء على العيوب التى شابتها، مثل وجود نوعيات شتى من المحاكم ذات اختصاصات متشابكة حيناً ومتضاربة أحياناً . كانت هناك على الأقل خمسة أنماط من المحاكم :

(١) **المحاكم النظامية** : وتختص بالقضايا الجنائية والمدنية بين الرعايا العثمانيين ، وكانت هذه المحاكم على درجتين : محاكم نظامية ابتدائية ، ومحاكم نظامية استئنافية .

(٢) المحاكم القنصلية : وتنظر فى القضايا الخاصة برعايا الدول الأجنبية والتى تتعلق بمنازعات تجارية وموضوعات أخرى غير جنائية طبقاً لنظام الامتيازات الأجنبية الذى كان معمولاً به وقتذاك .

(٣) **المحاكم المختلطة التجارية** : وتختص بالمنازعات التجارية التى تنشأ بين الرعايا العثمانيين ورعايا دول أجنبية ، أو بين رعايا غير عثمانيين ينتمون إلى جنسيات مختلفة.

(٤) **المحاكم الشرعية للمسلمين** : وتنظر فى قضايا المسلمين والتى تتعلق بالزواج والطلاق وإثبات الوفاة والميراث ونفقة المطلقة وأجر الرضاع والمسكن ، وما إلى ذلك من أمور الأحوال الشخصية .

(٤) **المحاكم الملية** : وتنظر فى قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، وكانت هذه المحاكم تتبع جهات مختلفة ، فالمحاكم النظامية والمحاكم المختلطة تتبع الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة ورئيسها شيخ الإسلام . والمحاكم الملية كانت تتبع أولاً وزارة الخارجية ثم أصبحت تحت إشراف الصدر الأعظم . أما المحاكم القنصلية ويشترك فى عضويتها قنصل أو قناصل الدول ، التى يتبعها المتقاضون فكانت تحت إشراف وزارة الخارجية . وكانت كل جهة تشرف على نوع من المحاكم تطبق لوائح وقوانين ، تختلف عن الأخرى ؛ مما كان يزيد فى تعقيد الموقف وصعوبته .

وفضلاً عن هذا التعدد فى أنواع المحاكم والقوانين التى تطبقها والإجراءات القضائية التى تتبعها ، كانت هناك مآخذ على النظام القضائى .. كان القضاة فى المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية لايتقاضون مرتبات سواء من الحكومة أو من الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة، وإنما كان يدفعها المتقاضون أمام هذه المحاكم فى صورة رسوم قضائية مقررة حيناً ، ونسبية حيناً آخر . وكان القضاة يحتجزون لأنفسهم نصيباً موفوراً منها . فكانت أنصبتهم من هذه الرسوم تشكل مرتباتهم . وكان المستفيدون من هذا النظام يدافعون عنه بقولهم إنه يجعل القضاة مستقلين استقلالاً مالياً عن الحكومة الأمر الذى يضمن حيدتهم ، بينما كان المعارضون المصلحون يدحضون هذا الزعم بقولهم إن الحكومة تملك أسباب التأثير على القضاة ؛ لأنها تمارس حق تعيينهم وترقيتهم ونقلهم بل وعزلهم من مناصبهم . وقد طالب رجال عهد

التنظيمات فى عديد من المناسبات باستقلال القضاء عن الحكومة . ولكن ظل مجلس الدولة والمحاكم النظامية الاستئنافية فى إستانبول تحت الإشراف المباشر للصدر الأعظم ، بينما كانت المحاكم فى كل ولاية تحت إشراف واليها ومعاونيه . ويلاحظ أنه لم يجرؤ رجال الإصلاح فى عهد التنظيمات على إصلاح لوائح المحاكم الشرعية ؛ خشية إثارة علماء الدين .

وكان التأخير فى الفصل فى القضايا وبخاصة أمام المحاكم النظامية بسبب تكدس القضايا أمامها لكثرتها وقلة عدد القضاة ظاهرة عامة ، عادت بالضرر على المتقاضين . وكان الضرر أكثر فداحة فى القضايا الجنائية ، لأن المتهم المحكوم عليه بالسجن يظل فيه بضع سنين حتى يفصل فى الاستئناف الذى رفعه .

وكان رجال الجيش هم الذين يتولون تنفيذ الأحكام القضائية سواء فى إستانبول أو فى الولايات أو فى الصنجقيات . ولم يكن يسمح لرجال الشرطة بالتدخل فى هذا المجال التنفيذى الذى يعد فى سائر الدول من صميم أعمال الشرطة ، وكأن الدولة العثمانية أرادت أن تمد طابعها العسكرى إلى مرفق القضاء فى تنفيذ أحكامه .

ولما تبوأ السلطان عبدالحميد الثانى العرش ، أصدر فى اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر- كانون أول - سنة ١٨٧٦ فى مستهل حكمه «المشروطية» أى الدستور ، واعترف هذا الدستور بالعيوب التى شابت النظام القضائى فى الدولة . ولذلك تضمن الدستور مبادئ عامة يسترشد بها أعضاء البرلمان عند اجتماعهم فى وضع قوانين الإصلاح القضائى المنشود . وكان من بين هذه المبادئ المساواة التامة أمام القانون بين الأجناس المختلفة ، التى ينتسب إليها الرعايا العثمانيون ، ووجوب حماية حقوق كل فرد ، وأن يقوم «مدافعون قانونيون» بمهمة الدفاع عن الفقراء المتقاضين أمام المحاكم ، وأن يكون رجال القضاء بمنأى عن سيطرة الحكومة عليهم . ولكن حدث أن أصدر السلطان عبدالحميد فرماناً فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير - شباط سنة ١٨٧٨ بتعطيل الدستور ، وإيقاف جلسات مجلسى البرلمان على أثر تدهور الموقف الحربى تدهوراً خطيراً فى الحرب ، التى خاضتها الدولة ضد الروسيا منذ شهر أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٧ ، ووصول القوات الروسية إلى ضواحى إستانبول فى شهر يناير - كانون ثان - سنة ١٨٧٨ وأصبح الجانب الأوروبى من العاصمة مهدداً باجتياح القوات الروسية له بين عشية وضحاها ، ولسنا هنا فى مجال عرض الأسباب التى حدت بالسلطان إلى تعطيل الدستور، فسوف نناقش هذا الموضوع فى موطن قادم فى هذه الدراسة ، عند شرح عيوب الدولة (١) .

---

(١) اشترطت الروسيا لقبول طلب السلطان عقد هدنة شروطاً جائرة ، قبلها السلطان وعقدت هدنة أدرنة (٣٠ من يناير - كانون ثان- سنة ١٨٧٨ ثم فرضت عليه معاهدة سان ستفانو (٣ من مارس - آذار - سنة ١٨٧٨) ثم نجحت الدول الأوروبية فى فرض معاهدة برلين (١٣ من يوليو - تموز - سنة ١٨٧٨) على الدولة . وكانت معاهدة غير متكافئة كسابقتها سان ستفانو . انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل العاشر .

وبتعطيل الدستور أصبح الإصلاح القضائى أمراً منوطاً بالسلطان ولم يكن لديه من الوقت متسع للشروع فى تنفيذ الإصلاح المنشود ، فتأخرت بداية هذا الإصلاح حتى سنة ١٨٧٨ . ويلاحظ أنه لم ترد فى معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ أى إشارة لرغبة الدول الأوروبية الست الموقعة على هذه المعاهدة فى إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان يقف حجر عثرة فى سبيل تنفيذ الإصلاح القضائى ؛ مما يدل على سوء نية هذه الدول من الدولة العثمانية .

إنشاء مكتبى حقوقى شاهانى :

استهل السلطان عبدالحميد الإصلاح القضائى سنة ١٨٧٨ بإنشاء «مكتبى حقوق شاهانى» أى مدرسة الحقوق السلطانية، باعتبارها اللبنة الأولى فى صرح القضاء فى بلاده لإعداد رجال قانون يتوفرون على دراسته دراسة علمية متعمقة وجادة . وقد نمت نمواً سريعاً هذه المدرسة التى ألحقت فى شهر أغسطس – آب – سنة ١٩٠٠ بجامعة إستانبول ، كما سبق أن ذكرنا . وازداد الإقبال على الالتحاق بها إلى حد كبير ، وكان يتخرج فيها كل عام زهاء مائة خريج . واستعانت الدولة بهم فى المحاكم النظامية التى توسعت الدولة فى إنشائها فى كافة الولايات العثمانية حتى النائية منها ؛ ليعملوا فى هذه المحاكم قضاة ينظرون فى القضايا المدنية، فإذا أثبتوا كفايتهم القضائية نقلوا إلى الدوائر الجنائية فى المحاكم النظامية .

تطوير عدلية نظارتى :

وكانت «عدلية نظارتى» أى وزارة العدل قد أنشئت سنة ١٨٧٠ على عهد السلطان عبدالعزيز . وكان من بين الخطوات الأولى التى اتخذها السلطان عبدالحميد إعادة تنظيم هذه الوزارة ، فأصبحت لها ولاية على القضاءين المدنى والجنائى فى المحاكم النظامية ومحاكم الاستئناف فى مجلس الدولة ومحاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين – وهى محاكم الملل – والمحاكم المختلطة التجارية . واستثنيت المحاكم التى تنظر فى قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين – وهى المحاكم الشرعية – فقد أبقيت الولاية عليها لشيخ الإسلام . وقسمت الوزارة إلى عدة إدارات ، تختص كل إدارة بنوعية معينة من المحاكم التى تنظر القضايا المدنية والجنائية والمحاكم المختلطة التجارية ومحاكم الملل لغير المسلمين . وأصبح وزير العدل لأول مرة عضواً فى مجلس الوزراء ، وخول مع مستشاريه السلطة فى تطوير النظام التشريعى فى الدولة .

برنامج السلطان عبدالحميد للإصلاح القضائى :

وقد وضع السلطان عبدالحميد برنامجاً للإصلاح القضائى وطلب من وزارة العدل اتخاذ الإجراءات لوضع قوانين ولوائح جديدة فى ضوء المبادئ العامة لبرنامجه ، وكانت تشمل :

(١) تنظيم المحاكم المدنية وتحديد اختصاصاتها .

(٢) إعداد قانون خاص بالإجراءات فى المحاكم الابتدائية .

(٣) إعداد قانون خاص بالإجراءات فى محاكم الاستئناف .

(٤) إعداد لائحة تنفيذ الأحكام القضائية وإعفاء رجال الجيش من مهمة تنفيذ هذه الأحكام، سواء فى إستانبول أو الولايات أو الصنجقيات ، على أن يعهد بهذه المهمة إلى موظفين آخرين .

(٥) تعيين مفتشين قضائيين فى كل ولاية .

(٦) تعيين مدعين عموميين فى محاكم الاستئناف بالولايات ، وتعيين مساعدين للمدعين العموميين فى المحاكم الابتدائية ؛ رغبة فى إزالة مخاوف أو شكاوى المتقاضين .

(٧) الفصل بين محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية فى الولايات بتخصيص محاكم مدنية وأخرى جنائية ؛ وتعيين نواب لرؤساء محاكم الاستئناف فى الولايات .

أنشأت الدولة عديداً من المحاكم النظامية وغطت بها كافة الولايات الدانية والقاصية ، ثم أنشأت «محكمة سى تمييز» أى محكمة التمييز ، وهى محكمة استئناف عليا كان مقرها فى إستانبول ، كما أنشأت محاكم تجارية فى المدن ذات النشاط التجارى المكثف .

تتابع إصدار قوانين الإصلاح القضائى :

كانت الظاهرة العامة فى تاريخ الدولة العثمانية هى تتابع إصدار قوانين ولوائح فى السنوات القليلة التالية ، اعتباراً من سنة ١٨٧٩ متضمنة المبادئ التى انطوى عليها برنامج السلطان عبدالحميد فى الإصلاح القضائى . فصدرت فى اليوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر – أيلول – وفى اليوم الثانى عشر من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٧٩ قوانين تحدد الشروط ، التى يجب توافرها فيمن يشغل مناصب القضاء بحيث لايعين فيها إلا أصحاب المؤهلات العلمية . ونص فى هذه القوانين على أن يتقاضى القضاة مرتباتهم من خزانة الدولة، وحددت الحالات التى يتعين فيها عزل القضاة تحديداً دقيقاً مثل الانحراف فى شتى صوره وأشكاله أو إذا ثبت أنهم دون المستوى العلمى المطلوب . وصدر فى سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ قانونان تحقيقاً لرغبة السلطان عبدالحميد ، وكان هذان القانونان يختصان بالإجراءات القضائية فى محاكم الجنايات والمحاكم الابتدائية ، ومن أهم ماتضمنه القانون الأول عدم تقديم أى منهم إلى المحاكمة إلا بعد تحقيق ابتدائى عادل ، لايتدخل فيه موظفو الحكومة أو أى شخص آخر .

وصدرت تباعاً عدة قوانين أخرى حدد بعضها واجبات المحامين ، ونص البعض الآخر على أن رجال الشرطة هم المسئولون عن تنفيذ الأحكام القضائية ومنع رجال الجيش من

التدخل فى تنفيذها . ونص البعض الثالث على منع القبض على المتهم أو تفتيشه أو تفتيش داره ، إلا بعد صدور إذن كتابى من المحقق بالقبض على المتهم وتفتيشه وإحضاره . ونص البعض الرابع من هذه القوانين على أن يكون المفتشون القضائيون من خريجى مدرسة الحقوق، وأن يقوموا بدورات تفتيشية على المحاكم فى الولايات لإجراء التفتيش على أعمال القضاة ولضمان تنفيذ القوانين الجديدة تنفيذاً سليماً .

وقد حققت هذه القوانين وغيرها مستوى رفيعاً من العدالة والنزاهة والنظام فى البنيان القضائى لم تشهد له الدولة من قبل مثيلاً . وكان جميع المتقاضين فى المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها ، وكذلك جميع المتهمين أمام محاكم الجنايات متساوين أمام القانون ، بصرف النظر عن دياناتهم أو مذاهبهم أو مراكزهم الاجتماعية .

اعتراض أوروبا على قوانين الإصلاح :

وعلى الرغم من أن قوانين ولوائح الإصلاح القضائى ، التى وضعت بتوجيهات السلطان عبدالحميد قد كفلت لجميع أصحاب القضايا العدالة والمساواة والنزاهة .. اعترض الأجانب المقيمون فى الدولة والأقليات غير الإسلامية على تلك القوانين واللوائح . كان يدفعهم التعصب الدينى أو الرغبة فى إعاقة أى إصلاح تروم الدولة إدخاله أو هذان السببان معاً ، فرفضوا أن يحاكموا أو تنظر قضاياهم أمام محاكم عثمانية ، واعتمدوا فى رفضهم على دعامتين : نظام الامتيازات الأجنبية وتأييد حكومات الدول الأوروبية لهم . وقد ذهبت هذه الحكومات إلى حد بعيد ، فرفضت تطبيق القوانين واللوائح الجديدة على رعاياها المقيمين فى الدولة ، وأصرت فى عناد على أن يظل القضاء العثمانى مشطوراً شطرين : قضاء مختلط يختص بقضايا الأجانب ، وقضاء «عثمانى» ينظر فى قضايا العثمانيين ؛ بحجة أن القضاة المسلمين لايستطيعون الفصل بعدالة ونزاهة فى قضايا غير المسلمين . والواقع أن مهمة الدول الأوروبية ، أو غالبيتها العظمى إذا استثنيت ألمانيا ، كانت منذ مؤتمر برلين الأوروبى (١٨٧٨)، تحطيم الدولة العثمانية معنوياً ومادياً وعسكرياً واقتصادياً . ولذلك .. فإن الإصلاح القضائى الذى تم على عهد السلطان عبدالحميد لم يثمر ، من حيث شموله جميع المقيمين فى الدولة ، النتائج المرجوة بسبب تعنت الحكومات الأوروبية .

جهود أحمد جودت باشا فى مجال الإصلاح القضائي :

ومع ذلك فقد ظلت وزارة العدل تمارس نشاطها وولايتها ورقابتها على سائر المحاكم التى تنظر فى قضايا العثمانيين ، ومدت مظلة العدالة إلى جميع العثمانيين . وقد برز فى هذا المجال أحمد جودت باشا (١٨٢٢-١٨٩٥) وزير العدل ، وكان من خيرة الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب ، وقد تولاه عدة مرات على فترات متقطعة . نظم دورات تدريبية دراسية لرجال

القضاء لزيادة تثقيفهم ، وكان مقر هذه الدراسات فى وزارة العدل . وأصدر مجموعة القوانين لتنظيم المحاكم النظامية الجنائية ووضع لوائح إجراءاتها القضائية . وكانت له الصدارة فى وضع «مجلة أحكام عدلية» [١]، وقد ترك بصماته واضحة قوية فى تاريخ الإصلاح القضائى فى الدولة . وكان مشرعاً قديراً ومؤرخاً عملاقاً وباحثاً فذاً ، ويعد من الشخصيات البارزة فى الحياة الفكرية فى الدولة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر [٢] .

---

(١) انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(٢) ولد أحمد جودت فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مارس – آذار – سنة ١٨٢٢ فى لوفچه (لوفك) فى شمال بلغاريا . وتلقى تعليمه فى إستانبول . ولم يقنع بالدراسات التقليدية ، بل درس الرياضيات الحديثة، وصرف وقت فراغه فى تعلم الفارسية وشرع فى نظم الشعر . وحصل على الإجازة التى تؤهله للالتحاق بالسلك القضائى، ولكنه لم يعين رسمياً فى منصب قاض إلا فى سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤–١٨٤٥)م .

كان وثيق الصلة بمصطفى رشيد باشا الصدر الأعظم . وفى سنة ١٨٥٠ عين ناظراً لدار المعلمين فى إستانبول وعضواً فى «مجلسى معارف» أى مجلس المعارف بصفته كبير كتاب سر الصدر الأعظم . وفى أثناء نظارته لدار المعلمين أدخل عدة إصلاحات على نظامها من حيث شروط التحاق الطلبة بها والإنفاق عليهم وامتحاناتهم . ورقى على عهد السلطان عبدالمجيد الأول إلى رتبة «السليمانية» ، ثم عين فى فبراير – شباط – سنة ١٨٥٥ فى منصب «وقعة نويس» أى مؤرخ الدولة . ونقل فى السنة التالية (١٨٥٦) حاكماً لضاحية جالاطه فى إستانبول ، واختير مؤرخ الدولة . ونقل فى السنة التالية (١٨٥٦) حاكماً لضاحية جالاطه فى إستانبول ، واختير عضواً فى لجنة شكلت لوضع كتاب عن أحكام الشريعة الإسلامية فى المعاملات التجارية . وألحق فى سنة ١٨٥٧ بمجلس التنظيمات ، وتولى وضع كتاب قانون (قانوننامه) جنائى جديد ، شارك بصفته رئيساً للجنة «أراضى سنية قومسيونى» ؛ أى لجنة الأراضى السنية فى وضع قانوننامه عن الطابو ، وهى ضريبة زراعية .

وعهد إلى أحمد جودت القيام ببعثتين إداريتين مندوباً فوق العادة . كانت الأولى فى خريف سنة ١٨٦١ إلى إشقودرة فى ألبانيا ، والثانية فى صيف ١٨٦٥ إلى قوزان فى إقليم طوروس فى شرقى الأناضول لتهدئة الخواطر فى هاتين الجهتين بإدخال الإصلاحات المطلوبة . وقد بلغ من نجاحه فى البعثة الأولى أنه أوفد فى مارس – آذار – سنة ١٨٦٣ مفتشاً إلى إقليم البوسنة (فى يوغوسلافيا حالياً) وعين جودت بعد ذلك عضواً فى لجنة إصلاح «تقويم وقائع» وهى الجريدة الرسمية للحكومة العثمانية .

ووقع عليه الاختيار فى أبريل – نيسان – ١٨٧٣ وزيراً للمعارف ، وأدخل فى أثناء تقلده هذه الوزارة إصلاحات هامة على نظام «صبيان مكتبلرى» أى المدارس الابتدائية للصبية . وعين فى سنة ١٨٧٥ وزيراً للعدل ، واستطاع أن ينقل تبعية المحاكم التجارية إلى وزارته بعد أن كانت تابعة لوزارة التجارة ، ثم أقيل من منصبه ولكنه ما لبث أن عين وزيراً للمعارف مرة أخرى .

ولما ارتقى السلطان عبدالحميد العرش سنة ١٨٧٦ أعيد جودت إلى وزارة العدل . وبعد أن تم عزل مدحت باشا ، نقل جودت وزيراً للداخلية ، وظل يشغل هذا المنصب حتى اقتربت الحرب الروسية العثمانية من نهايتها سنة ١٨٧٧ ، وكان من المعارضين لتورط الباب العالى فى هذه الحرب . وتولى بعد ذلك وزارة الأوقاف ، ثم أقيم للمرة الثانية والياً على الشام حيث قضى تسعة أشهر ، اكتسب خلالها معرفة عميقة بهذه الولاية الهامة ، واستدعى إلى إستانبول حيث أسندت إليه وزارة التجارة . ولما نحى الصدر الأعظم عن منصبه فى أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٧٩ تولى جودت باشا رياسة مجلس الوزراء عشرة أيام . وفى الوزارة الجديدة التى شكلت بعد ذلك برياسة محمد سعيد باشا، عين جودت وزيراً للعدل للمرة الرابعة =.

الخطوط الحديدية :

كان التوسع فى إنشاء الخطوط الحديدة على رأس المشروعات التى أولاها السلطان عبدالحميد الثانى اهتماماً زائداً فى برنامجه الإصلاحى . والحق أن الدولة العثمانية عند ارتقائه

= وقضى فى هذا المنصب ثلاث سنوات يسهم فى الإصلاح القضائى . وانتهت ولاية جودت باشا الرابعة لوزارة العدل فى اليوم الثلاثين من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٨٢ بتعيين أحمد وفيق باشا صدراً أعظم ، وعاد جودت للمرة الخامسة والأخيرة لوزارة العدل فى شهر يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٦ وظل وزيراً لها هذه المرة أربع سنوات ، اختير خلالها عضواً من بين ثلاثة أعضاء فى المجلس الخاص، الذى شكله السلطان عبدالحميد لمناقشة المشكلات السياسية ، كما رأس لجنة شكلت لوضع فرمان يشمل شتى التعديلات فى نظم الحكم الخاصة بجزيرة كريت بعد إخماد فتنة سنة ١٨٨٩ . وأنهى جودت خدمته الحكومية باستقالته من الوزارة فى مايو – آيار – سنة ١٨٩٠ لنشوب الخلاف بينه وبين محمد كامل باشا الصدر الأعظم . وقضى السنوات التى تبقت له فى حياته معتكفاً ، صارفاً اهتمامه إلى التأليف إلى أن أدركته الوفاة فى الخامس والعشرين من شهر مايو – آيار – سنة ١٨٩٥ ، بعد مرض لم يمهله طويلاً ، فى قصره يالى فى بيك .

وكان جودت باشا يمثل مزيجاً عجيباً جمع بين التقدمية والمحافظة ، نادى بالمزيد فى تنوير أفهام المجتمع العثمانى واستنكر بشدة مظاهر الجهل والتعصب وحب الذات بين الطبقة الحاكمة ، ثم عاد فكشف فى خريف حياته عن خيبة أمله فى التنظيمات ، ونعى عليها مآخذ كثيرة . ولعل مرد هذا التناقض إلى صدامه مع مدحت باشا ، الذى كان يتهكم عليه لجهله اللغة الفرنسية ، ومن ثم عجزه عن معرفة الفكر الأوروبى .

وفضلاً عن إسهام جودت باشا فى «مجلة أحكام عدلية» ، وهى مجموعة القوانين التى صدرت وكانت له الصدارة فى وضعها ، ترك جودت تراثاً فكرياً رائعاً . وكانت الكتب التاريخية على رأس مؤلفاته ونذكر من بينها : **جودت تاريخي** أى تاريخ جودت تناول فيه الفترة من سنة ١٧٧٤ حتى سنة ١٨٢٦ أى من عقد معاهدة كتشك كينارجى إلى إلغاء نظام الإنكشارية . ويقع فى اثنى عشر مجلداً قضى فى وضعها ثلاثين عاماً . وأدخل تغييرات أساسية على هذا الكتاب فى طبعته الأخيرة (ترتيب جديد) والتى تمت مابين سنة ١٨٨٥ وسنتى ١٨٩١ – ١٨٩٢ فأصبح المجلد الأول كله مقدمة .

تذاكر جودت : مجموعة من المذكرات كتبها عن الحوادث المعاصرة بوصفه مؤرخ الدولة (وقعة نويس) وسلم بعضها لخلفه فى هذا المنصب ، ولم يبق مما سلمه إلا أربع مذكرات .

معروضات : عبارة عن سلسلة من المذكرات الضافية رفعها إلى السلطان عبدالحميد بناء على طلبه . وتناول فيها حوادث الفترة من سنة ١٨٣٩ حتى سنة ١٨٧٦ فى خمسة أجزاء . وقد تحدث فى الجزء الخامس والأخير عن مصير السلطان عبدالعزيز .

ونخرج من هذا العرض الموجز لتاريخ حياة أحمد جودت باشا بثلاث حقائق رئيسية :

أولاً : أنه عاش حياة عريضة حافلة بجلائل الأعمال . تقلد خمس وزارات ، هى : العدل ، والمعارف ، والداخلية ، والأوقاف ، والتجارة . ولكن كانت وزارة العدل هى مركز الجذب الأول له ، فعين وزيراً لها خمس مرات . وفى الوقت ذاته كان تعيينه المكرور وزيراً لهذه الوزارة دليلاً على ثقة الدولة فى مقدرته التشريعية ، فضلاً عن رياسته «ديوان أحكام عدلية» وغيره من المجالس والهيئات التشريعية العليا .

ثانياً : ضخماً ومباشراً فى الإصلاح القضائى .

ثالثاً : أنه أثرى المكتبة القانونية والمكتبة التاريخية بمؤلفاته .

العرش لم تكن لديها شبكة من الخطوط الحديدية تتناسب مع مركزها كدولة عظمى . ويؤخذ عليها فى هذا الصدد أمران : الأمر الأول أنها بدأت متأخرة عن الدول الأوروبية فى إدخال الخطوط الحديدية حتى سنة ١٨٦٥ على عهد السلطان عبدالعزيز . وفى سنة ١٨٦٩ تم إنشاء ٢٦ ميلاً فى الدولة العثمانية ، وارتفع الرقم إلى ٥٦٢ كيلو متراً فى سنة ١٨٧٣ ، ثم إلى ١١٣٧ فى سنة ١٨٧٨ ، وكان أكثر هذه الخطوطا فى أوروبا . ولم ينل الولايات العثمانية فى آسيا سوى ١٧٢ كيلو متراً(١) ، ويلاحظ أن مصر – وكانت وقتذاك ولاية تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية – سبقت الدولة فى إدخال الخطوط الحديدية . فقد شرعت على عهد الوالى عباس الأول (١٨٤٨–١٨٥٤) فى إنشاء الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة فى عام ١٨٥١ (٢). ومما يذكر فى هذا الصدد أن السلطان عبدالعزيز سيطرت عليه دهشة بالغة حين سافر من الإسكندرية إلى القاهرة بالسكة الحديدية ، وكانت أول رحلة له فى حياته يستقل فيها قطاراً ، فى أثناء زيارته لمصر واستغرقت عشرة أيام ، ابتداء من اليوم السابع من شهر أبريل – نيسان – سنة ١٨٦٣ إبان حكم إسماعيل . ولما وصل السلطان إلى محطة الإسكندرية ليستقل منها القطار إلى القاهرة شرح له المختصون نظام وقوف عربات القطار على القضبان الحديدية

---

(١) دكتور عبدالكريم غرايبة ، سورية فى القرن التاسع عشر ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٥ .

(٢) عقدت الحكومة المصرية مع روبرت ستيفنسن Robert Stephenson ابن مخترع القاطرة البخارية جورج ستيفنسن اتفاقاً فى ١٢ من شهر يوليو – تموز – ١٨٥١ ،لإنشاء الخط الحديدى من الإسكندرية إلى القاهرة . وقبل أن ينتهى ذلك العام كان العمل قد بدأ فى إنشائه ، وقد تم المشروع وبلغ القاهرة عام ١٨٥٦ على عهد الوالى محمد سعيد باشا،الذى كان قد بدأ فى إنشاء خط حديدى ثان من القاهرة إلى السويس عبر الصحراء وفرغ العمل منه فى سنة ١٨٥٨ وعلى عهد سعيد باشا (١٨٥٤–١٨٦٣) أنشئت الخطوط التالية أيضاً :

من طنطا إلى سمنود من سنة ١٨٥٧ إلى ١٨٥٩

من بنها إلى الزقازيق سنة ١٨٦٠

من بنها إلى ميت بره سنة ١٨٦١

وعلى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩) ، غطت الشبكة الحديدية أرجاء الوجه البحرى ، كما مد الخط الحديدى من القاهرة إلى أسيوط (١٨٧٤) ، ومن القاهرة إلى سراى القبة (١٨٦٥) وخط الجبل الأحمر (١٨٧٠) ومن المكس إلى محاجر الدخيلة فى السنة ذاتها ، ومن المعمورة إلى أبى قير (١٨٧٦) ، ومن الواسطى إلى الفيوم (١٨٦٨) ثم إلى أبوكساه (١٨٦٩) ، ومن باب اللوق إلى حمامات حلوان ، ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوباً مسافة ٥٧ كيلو متراً ، ثم أوقف العمل سنة ١٨٧٨ بسبب الأزمة المالية التى كانت تواجهها الحكومة المصرية . انظر :

Wiener L.; L'Egypte et ses Chemins de Fer. Bruxelles, 1932 pp. 641-644.

تجد فى هذه الصفحات نص الاتفاق بين الحكومة المصرية وروبرت ستيفنسن .

وتجد عرضاً للشبكة الحديدية التى أنشئت فى مصر منذ عهد عباس الأول ، حتى نهاية حكم الخديوى إسماعيل فى :

عبدالرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص ص١٣–١٥ .

وطريقة سحب خمس عشرة عربة ثقيلة بواسطة القاطرة . وبعد أن ألقى السلطان نظرة سريعة على مبنى المحطة ونظامها الداخلى ، صعد إلى عربة الصالون التى خصصت له .

"Le 9 avril 1863, le Sultan partit pour le Caire. C'était la première fois qu'il voyageait en chemin de fer. Sa curiosité était fort éveillée. Arrivé à la gare, il se fit tout expliquer : la tenue des wagons sur les rails, leur mode d'attelage, la traction par la locomotive de ces quinze pesantes voitures. Puis, après avoir jeté un rapide coup d'oeil sur l'édifice de la gare et sa disposition intérieure, il monta dans son wagon-salon" (١)

والأمر الثانى أن الدولة لم تمد خطوطاً حديدية فى ولاياتها العربية مثل بلاد الشام والعراق .. أما سكة حديد الحجاز فهى أكثر التصاقاً بحركة الجامعة الإسلامية ، ولذلك نرجئ الحديث عنها إلى موطن قادم فى هذه الدراسة عند التعرض لموضوع هذه الحركة . وكان اهتمام الدولة منصباً على مد خطوط حديدية فى الأناضول وفى بعض ولاياتها الأوروبية وربط معظمها باستانبول ، ولما تولى عبدالحميد الثانى العرش .. كان طول الخطوط الحديدية فى الدولة لايتجاوز بضعة مئات من الأميال . كان الخط الأول وقد ظفرت به شركة بريطانية يربط ثغر أزمير بمدينة (٢) Aydin عبر وادى منديريس Menderes ، وكان طوله ثمانين ميلاً ، وبدئ فى استخدامه سنة ١٨٦٦ أى بعد تشغيل خط إسكندرية – القاهرة بعشر سنوات . وقيل فى تبرير تأخير مده وتنفيذه إن الحكومة العثمانية كانت تواجه متاعب مالية عقب حرب القرم . وقد أسهم هذا الخط فى النهوض اقتصادياً واجتماعياً بجنوبى غرب الأناضول ، وكان هناك خط حديدى آخر من حيدر باشا إلى Izmit وبلغ طوله ٥٨ ميلاً ، وانتهى العمل فى إنشائه سنة ١٨٧٣ ، أما الخط الثالث فكان يصل بين أدرنة فى أوروبا وإستانبول ، وبلغ طوله ١٩٨ ميلاً ، وكان يمثل المرحلة الأولى من الخط الحديدى السريع ، الذى اشتهر باسم اكسبريس الشرق The Orient Express (٣) .

وأبدى السلطان عبدالحميد الثانى اهتماماً زائداً بالتوسع فى إنشاء الخطوط الحديدية ؛ إذ

---

(1) Douin G.; Histoire du Règne du Khèdive Ismail, etc., op. cit., t. 1. pp. 12-13.

(٢) تقع فى جنوب شرق أزمير .

(3) Lewis B.; op. cit., p. 184.

ويلاحظ أنه جاء حين من الزمن ، كانت الخطوط الحديدية فى الدولة – باستثناء خط سهل أضنة ، تمتد فى تراقيا وفى الأقاليم الغربية من الأناضول لربط السهول الخصبة بسواحل البحر ، أو لربط الولايات الأوروبية الغربية البعيدة التى كانت لاتزال تحت الحكم العثمانى .

انظر :

Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., p. 227.

كان يرى فيها وسيلة فعالة وسريعة للنهوض بالدولة إلى مصاف الدول الأوروبية . وكانت الدولة لاتملك الأموال أو الخبرات الفنية لإنشاء الشبكة الحديدية التى كان يتطلع إليها ، فلجأ إلى عدد من الشركات الأجنبية الخاصة وكان معظمها من الشركات الألمانية . ونشط العمل فى مد الخطوط الحديدية منذ عام ١٨٨٥ حتى بلغ طولها بضعة آلاف من الأميال ، بعد أن كان بضعة مئات . ومع ذلك .. فإن الأستاذ برنارد لويس يعلق على هذه الزيادة مقللاً أهميتها ، فقال إن الأرقام فى هذه الحالة بالذات ليست ذات دلالة كبيرة ؛ لأن طول الخطوط الحديدية العثمانية بلغ فى أوروبا وآسيا ٣,٨٨٢ ميلاً سنة ١٩١٣ ، أى بعد عزل عبدالحميد بأربع سنوات ، فى حين أن بلجيكا وهى دولة أوروبية صغيرة كان لديها فى ذلك العام شبكة خطوط حديدية أكثر طولاً من الشبكة الحديدية العثمانية الممتدة فى قارتين [١] . ولكن الحادث الفريد والأول من نوعه أنه فى يوم ١٢ من شهر أغسطس – آب – عام ١٨٨٨ غادر محطة ڤيينا أول قطار حديدى فى طريقه إلى إستانبول ، وحطم بذلك أول حاجز كان يفصل بين الدولة ووسط أوروبا[٢] . ونشطت الحركة على هذا الخط نشاطاً مستمراً وأدخلت عليه تحسينات سنة بعد أخرى ، وأصبحت هناك خدمة حديدية منتظمة وسريعة وسهلة بعد استخدام قطار دولى اشتهر باسم اكسبريس الشرق ، ويعتبر مشروع خط حديد بغداد . وهو المشروع الذى تشير إليه المراجع الأوروبية باسم خط ب. ب. ب من أهم الأحداث التاريخية فى حكم السلطان عبدالحميد الثانى. وهو يقوم على إنشاء خط حديدى يبدأ من برلين ويمر بإستانبول (بيزنطة) ، وينتهى عند بغداد على أن يمد إلى البصرة ثم فيما بعد إلى أحد موانئ الخليج العربى . وقد منح السلطان عبدالحميد امتياز إنشاء هذا الخط وصيانته وإدارته إلى شركة ألمانية ، ولم يستكمل هذا المشروع حتى نهاية حكم عبدالحميد أو حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، على الرغم من أن أجزاء منه كانت موجودة بالفعل . وقد عارضته بريطانيا معارضة شديدة ، ونظرت إليه على أنه وسيلة لتسلل النفوذ الألمانى إلى الشرق العربى الآسيوى وللسيطرة على منطقة الخليج العربى وسنتعرض له فى موطن قادم فى هذه الدراسة . والخلاصة أن طول الخطوط الحديدية فى الدولة قد زاد فى حكم السلطان عبدالحميد ، فبلغ ٥٨٨٣ كيلو متراً فى سنة ١٩٠٧–١٩٠٨ ؛ أى أكثر من ثلاثة أضعاف طولها ، عندما ارتقى العرش [٣] ، كما قفزت إيرادات الحكومة من السكك الحديدية قفزات رهيبة[٤] .

(1) Lewis B.; op. cit., p. 184.

(2) Loc. Cit.

(3) Stanford Shaw & Ezel Shaw; op. cit., p. 227.

(٤) كانت إيرادات الحكومة من مرفق السكك الحديدية فى سنة ١٨٨٧ – ١٨٨٨ قد بلغت ثمانين مليوناً ونصف مليون قرش ، ثم زادت فى سنة ١٩٠٧–١٩٠٨ إلى أكثر من سبعمائة وأربعين مليوناً من القروش؛ أى مايقرب من عشرة أمثال الإيراد السابق .

انظر : المرجع السابق .

وسائل المواصلات الأخرى :

أسلاك البرق :

عرفت الدولة استخدام البرق قبل حكم السلطان عبدالحميد الثانى بنحو ثلاثين عاماً . وكان استخدام البرق مقصوراً أول الأمر على الرسائل الحكومية . ويلاحظ أن خدمة الأغراض الحربية كان الهدف الأول من إدخال هذا الاختراع فى الدولة . وقام المهندسون الإنجليز والفرنسيون بمد الأسلاك البرقية فى الدولة فى أثناء حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦) ؛ لنقل أنباء العمليات الحربية برقياً إلى إستانبول ومنها إلى العواصم الأوروبية . وسار مد الأسلاك البرقية على عهد السلطان عبدالعزيز سيراً وئيداً ، واستخدم فى خدمة الأمن العام وإبلاغ الحكومة المركزية فى إستانبول بأنباء الاضطرابات أو الثورات فى الولايات العثمانية ، حتى إذا تولى عبدالحميد الحكم دب النشاط فى إنشاء شبكة واسعة من أسلاك البرق . ولم يعد استخدام البرق مقصوراً على المصالح الحكومية ، بل دخل حياة الجماهير التى أقبلت على استخدامه فى شئونها الخاصة ؛ وأنشأت الدولة مدرستين لتعليم البرق نظرياً وعملياً ، وأوفدت سنة ١٨٨٣ بعثات علمية إلى باريس لدراسة استخدام أحدث أجهزة البرق ، وأصبحت الغالبية العظمى من موظفى البرق من العثمانيين بعد أن كانوا من الأوروبيين . ولم ينته القرن التاسع عشر حتى كانت الدولة تغطيها شبكات برقية تتصل بإستانبول [1] ، وزاد عدد رسائل البرق من مليون رسالة سنوياً إلى ثلاثة ملايين رسالة وزاد إيراد الحكومة من هذا المرفق الجديد .

وكالعادة هوجم السلطان عبدالحميد هجوماً عنيفاً لتوسعه فى مد أسلاك البرق . وتناسى المتحاملون عليه الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى عادت على الجماهير ، وذكروا تبريراً واحداً هو أنه أراد بفضل استخدام البرق أن يمارس حكماً استبدادياً مركزياً فيشرف على تصرفات حكام الولايات إشرافاً مباشراً . ومن ثم لم ينظروا إلى شبكة أسلاك البرق على أنها عمل إصلاحى، يجعل الدولة تواكب الدول الكبرى فى مسيرتها الحضارية ، واعتبروا هذا المشروع مأخذاً عليه . ونشير هنا إلى اقتباس ذكره الأستاذ برنارد لويس نقلاً عن أحد الباحثين الإنجليز واسمه سير شارل إليوت Sir Charles Eliot فى كتاب نشره عام ١٩٠٠ ، وقد جاء فى هذا الاقتباس أن البرق كان هو أقوى وسيلة لحاكم طاغية يريد أن يراقب موظفيه . فلم يعد من الضرورى ترك الحرية لحاكم ولاية ويثق فى أنه سيعود إلى إستانبول عند استدعائه للحضور إليها لتقطع رأسه وتفصل عن جسده ، إذا اتضح للسلطان أن مثل هذا القتل أمر مرغوب فيه . وبفضل البرق كان فى استطاعة السلطان أن يكشف أمره ويقف على تصرفاته وأن يزجره ، بل

(١) كان طول أسلاك البرق فى سنة ١٨٨٢ قد بلغ ٢٣,٣٨٠ كيلو متراً ، وفى سنة ١٩٠٤ قفز طولها إلى ٤٩,٧١٦ كيلو متراً .

ويستدعيه إلى العاصمة وأن يأمر مرؤسيه بوضع تقارير ضده ، ويقتص السلطان من هذا الحكام القصاص الذى يبتغيه (١) .

والواقع أن هذا التفسير لنشاط السلطان عبدالحميد فى إنشاء الشبكة البرقية فى أنحاء الدولة يعد مثالاً صارخاً للتهجم عليه .

وإلى جانب هذه الإصلاحات التى شملت مجالات التعليم والقضاء والخطوط الحديدية والبرقية ، امتدت إصلاحات عبدالحميد إلى الخدمة البريدية وإنشاء الطرق البرية وإصلاح الموانىء ودعم خطوط الملاحة البحرية التجارية فى البحرين المتوسط والأحمر . وكانت السفن العثمانية تمد رحلاتها إلى منطقة الخليج العربى وشط العرب ونهر دجلة ، كما نفذ مشروعات مهمة لاستغلال المناجم والغابات ، وللنهوض بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية .

* * *

---

(1) Charles Eliot; Turkey in Europe. 1900, pp. 158-159

انظر :

Lewis B.; op. cit., p. 187.

الفصل الثانى

تفسيرات تعسفية لبعض مشروعات * قام بها السلطان عبدالحميد الثانى (١)

ثلاثة مشروعات :

عرضنا فى الفصل السابق معالم بعض الإصلاحات الرئيسية التى قام بها السلطان عبدالحميد الثانى ، وبقيت مشروعات إصلاح حاول تنفيذها ، فنجح نجاحاً جزئياً فى بعضها ، ونجح نجاحاً كلياً فى تنفيذ البعض الآخر ، بينما لم يستطع استكمال البعض الثالث لظروف كانت أقوى منه ومن الدولة . من النوع الأول كانت حركة الجامعة الإسلامية ، ومن النوع الثانى كانت سكة حديد الحجاز ، ومن النوع الثالث كان طريق ب. ب. ب ، وعمل خصوم الدولة بعامة وخصوم عبدالحميد بخاصة على تشويه هذه المشروعات ، وفسروها تفسيرات تعسفية أبعد ماتكون عن الحقيقة .. وسنحاول تفصيلها تفصيلاً موضوعياً محايداً ، ملتزمين بالترتيب الذى ذكرناه آنفاً .

أولاً : حركة الجامعة الإسلامية Pan-Islamism

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقعت أحداث دامية فى العالم الإسلامى، جعلت المسلمين يشخصون بأبصارهم نحو الدولة العثمانية لحمايتهم وقيادتهم .. فإن القضاء على بقايا إمبراطورية المغول بعد الفتنة التى نشبت فى الهند (١٨٥٧-١٨٥٨) ضد الحكم البريطانى - ترك المسلمين هناك دون قيادة دينية عامة موحدة ، ودون أن يذكروا بالدعاء اسم الحاكم المسلم فى خطب المساجد أيام الجمعة وعيد الفطر وعيد الأضحى ، كما جرت بذلك التقاليد الدينية الإسلامية . وفى وسط آسيا غزا الروس طشقند وسمرقند سنة ١٨٦٨ ، وأخضعوا إمارة بخارى ، وهبطوا بها إلى مركز دويلة تدور فى فلك الإمبراطورية الروسية . وكان الخانات الأتراك فى أواسط آسيا على وشك أن تبتلعهم موجات الغزو الروسى ، فاستنجدوا بإخوانهم فى العقيدة ، وحدثت اتصالات بينهم وبين السلطان العثمانى عبدالعزيز ، ولكن لم تسفر عن نتيجة وجاءت الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) بأهوالها وأخطارها وأزماتها الـ ـرية والسياسية فتنوسيت أصوات المستغيثين بالدولة العثمانية . وفى إفريقية ، بسطت فرنسا حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ واحتلت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ ، وفى سنة ١٨٩١ أعلنت ألمانيا حمايتها على دار السلام . واستفاضت الأنباء بالأساليب الوحشية التى

تعامل بها الروسيا والدول البلقانية المستقلة حديثاً المسلمين من رعاياها . واختلطت هذه الأنباء بقصص أخرى على شاكلتها عن الاضطهاد الذى يتعرض له المسلمون فى بلاد القرم والهند والجزائر وتونس . ووجهت الاتهامات إلى رجال التنظيمات بأنهم أهملوا شأن علماء الدين ، وأغفلوا أمر المثل العليا الإسلامية ، والتقاليد الإسلامية وبأنهم لم يعنوا إلا بمحاكاة الأوروبيين . وأصبح الرأى الشائع أن الدول الأوروبية الاستعمارية هى السبب فى الارتباكات المالية التى تعانى منها الدولة ، وفى إسراف الأجانب فى إساءة استخدام نظام الامتيازات الأجنبية لتحطيم الاقتصاد العثمانى ، وتقديم فروض مالية ذات فوائد ربوية مرتفعة بل فاحشة .

دعوة نامق كمال :

وكان الاتجاه الغالب فى الرأى العام العثمانى إزاء هذا الموقف المتدهور الذى يعانى منه المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها إيجاد نوع من الرابطة بين أجزاء العالم الإسلامى ، تقف فى وجه الزحف الأوروبى الاستعمارى المدمر . وبرز فى هذا المجال نامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨) أحد أعلام الفكر العثمانى فى القرن التاسع عشر [١] .. حذر من الخطر الغربى

---

(١) يرد اسمه فى بعض المراجع العربية كمال محمد فايق (انظر الموسوعة العربية الميسرة) . وقد آثرنا استخدام الاسم الأول لأنه أكثر ذيوعاً . وقد ولد نامق محمد كمال فى سنة ١٨٤٠ من أسرة أرستقراطية، وكان والده يعمل فلكياً فى القصر السلطانى . وتعلم فى صباه اللغات العربية والفارسية والفرنسية فضلاً عن التركية . وعين فى مستهل حياته ، طبقاً لتقاليد عصره وطبقته ، وهو فى السابعة عشرة من عمره ، مترجماً فى قلم الترجمة فى ديوان الجمارك ، ثم نقل مترجماً فى الباب العالى .

وقامت صلات وثيقة بينه وبين إبراهيم شناسى (١٨٢١-١٨٧٦) أحد رواد الدراسات الأدبية التركية الحديثة ، وتعاون الاثنان فى إصدار جريدة «تصويرى أفكار» أى تنوير الأفكار . ولما نزح إبراهيم شناسى إلى فرنسا سنة ١٨٦٥ هرباً من السلطان عبدالعزيز ، استقل نامق بالعمل فى الجريدة . وكان عمله أول الأمر مقصوراً على الترجمة . ثم انصرف إلى كتابة مقالات سياسية رصينة تحت ضغط الأحداث الكبرى الخارجية التى كانت تشد انتباه رجال السياسة والفكر ، مثل الثورة البولندية (١٨٦٣-١٨٦٤) ، والحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) . وقد شحذت أمثال هذه الأحداث ذهنه وصقلت المقالات السياسية قلمه، ثم انتقل فى مقالاته إلى معالجة موضوعات داخلية ؛ مما أوقعه فى متاعب مع السلطات العثمانية ، فهرب مع ضياء باشا (١٨٢٥-١٨٨٠) إلى أوروبا سنة ١٨٦٧، وأمضى فيها ثلاث سنوات فى لندن وباريس وفيينا . وعكف على نشر جرائد معارضة لأساليب الحكم التى يتبعها السلطان عبدالعزيز ، وعقد اجتماعاً فى باريس لتكوين جمعية سياسية سرية تناهض حكم هذا السلطان ، وحضر هذا الاجتماع خمسة أعضاء آخرين كان من بينهم آية الله بك الذى أحضر معه نسخة من كتاب عن جمعية الكاربونارى فى إيطاليا وكتاباً آخر عن جمعية سرية بولندية (انظر ماسبق فى هذه الدراسة ج٢ ، ص١٠٠٤ ، حاشية رقم٢ ص ص١٠٠٤-١٠٠٦) ، كما درس القانون والاقتصاد ، وترجم عدداً من الكتب الفرنسية إلى اللغة التركية . وهكذا كانت حياته فى أوروبا حافلة بالنشاط السياسى والعلمى والأدبى .. يقول أحد الباحثين الأتراك المحدثين - وهو كوبريلى زاده محمد فؤاد - «وليس من شك فى أن نامق كمال هو الرجل الذى توطدت على يديه دعائم المدرسة الفكرية ، فقد كان فناناً عظيماً ، ومجاهداً جلداً ، وكاتباً مكثراً ، ووطنياً كبيراً . وكان الفن عنده وسيلة لإحداث نهضة فى البلاد ، فأمد الثورة الثقافية والسياسية فى تركيا =

الثقافى والاستعمارى على العالم الإسلامى ، وطالب أن تأخذ الدولة العثمانية زمام المبادرة إلى حماية العالم الإسلامى . وكانت دعوته تتجه إلى الوسائل الثقافية أكثر من الأساليب السياسية . وكان من بين أسانيده أن الدولة العثمانية أقرب دولة إسلامية من حيث الموقع إلى أوروبا ، وأعظم الدول الإسلامية مكانة ، وأكثرها تعداداً ، وأوفرها ثراءً ، وأكبرها مساحة ، وأرقاها فى شتى المجالات الحضارية ، ويشع من الدولة نور المعرفة لينتشر فى أرجاء آسيا وإفريقية ، وأهم من ذلك كله ، وفوق ذلك كله ، هى مقر الخلافة الإسلامية . وتأسيساً على هذه الأسانيد رأى نامق كمال أنه يجب على الدولة العثمانية أن تأخذ زمام المبادأة لحماية المسلمين استكمالاً لدورها القيادى والمصيرى والقدرى ، وبذلك يوجد نوع من التوازن بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى .

واشتهر نامق كمال بين معاصريه بأنه داعية لمبدأين أساسيين ، هما : الحرية وحب الوطن . وأبرز هذين المبدأين فى عديد المقالات والروايات والأشعار للقارىء العثمانى المسلم . وقد استمد عناصر هذين المبدأين من الثورة الفرنسية ، ولكن فى صورة تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ومع التقاليد الإسلامية . وكان مسلماً مخلصاً ظل طوال حياته شديد التعلق بالقيم الإسلامية ، ونعى على رجال التنظيمات إخفاقهم فى المحافظة على أفضل التقاليد الإسلامية العريقة ، وأنهم كانوا يطالبون بإدخال أنظمة مستوردة من أوروبا . ودعا إلى قيام وحدة إسلامية تحت قيادة الدولة العثمانية لاقتباس الحضارة الأوروبية بشرط مواءمة هذه الحضارة مع التقاليد الإسلامية . وعلى الرغم من أنه كان مبهوراً بالحضارة الأوروبية ، كان

=يذخر من مقالاته السياسية ومسرحياته وقصصه وأشعاره الوطنية ومصنفاته التاريخية ومباحثه النقدية، بل ورسائله الخاصة ، ومن ثم كان له أعمق الأثر فى هذا السبيل» (دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : الأتراك) ، وأذنت له السلطات العثمانية فى العودة إلى إستانبول سنة ١٨٧١ واستأنف نشاطه الصحفى . وفرغ سنة ١٨٧٣ من كتابة رواية عنوانها «الوطن» ، أثارت مشاعر الجماهير إعجاباً بها بقدر ما أزعجت السلطان عبدالعزيز ، وفسر الرواية بأنها تهديد خطير لحكمه ، فأصدر أمراً بسجنه فى قبرص حيث قضى أكثر من ثلاث سنوات فى ظلمات السجن . وكان ظهور هذه الرواية «وطن» حادثاً سياسياً خطيراً . وبعد عزل السلطان عبدالعزيز أمر السلطان عبدالحميد بإطلاق سراحه وبعودته إلى إستانبول . وقد ترجمت روايته «الوطن» بعد ذلك إلى عدة لغات ، وبعد أن عاد نامق كمال إلى إستانبول ، أسهم فى إعداد مواد الدستور ، ولكنه منع من ترشيح نفسه فى الانتخابات العامة . ووقع خلاف بين السلطان عبدالحميد وبينه ، وقضى نامق كمال معظم السنوات المتبقية من حياته إما معتقلاً وإما منفياً إلى أن أدركه الموت سنة ١٨٨٨.

عن حياة نامق كمال ونشاطه السياسى والفكرى ، انظر كلاً من :

Lewis B.; op. cit., pp. 136, 138, 140-146, 148, 152, 167, 170, 181, 191, 195, 196, 243, 336, 358, 428 & 456.

Stanford d. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., vo. 2, pp. 129, 131, 154, 157, 165, 212, 251-254, 259, 562, 276, & 524.

يرى أن تخلف الشعوب والدول الإسلامية مسألة نسبية وليست مطلقة . كما كان يعتقد أن سبب هذا التخلف لايرجع إلى أى عيب أصيل أو فطرى فى الإسلام ، بل إلى سيطرة الغرب على العالم الإسلامى الذى حرمه من كل فرصة للتقدم الذاتى .

وخلص رأياً إلى أن الدول الإسلامية يجب أن تدخل الأساليب الحديثة ، بشرط ألا تقلد أوروبا تقليداً أعمى أو استرقاقياً خسيساً ، وبشرط ألا تولى ظهرها لمعتقداتها الدينية ومبادئ الشريعة الإسلامية وتقاليدها العريقة . وأكد أن محاسن الحضارة الأوروبية قد اقتبست من الإسلام ، أو بما يمكن مقارنته بالإنجازات التى حققتها الحضارة الإسلامية فى مسيرتها عبر العصور التاريخية المتعاقبة . وإذا اقتبس المسلم شيئاً من الحضارة الأوروبية ، فإن هذا المسلم يعود فى حقيقة الأمر إلى الأخذ بتقاليده الإسلامية العريقة .

وحدث أن قام رجال السياسة والصحافة فى أوروبا يريدون تصعيد التعصب الدينى ، الذى كان سائداً فى أرجاء أوروبا فى العصور الوسطى بإثارة حملات مسعورة ضد الإسلام إذا تعرضت جماعات قليلة العدد نسبياً من المسيحيين فى ولايات الدولة العثمانية للاضطهاد أو القتل، ويتجاهلون المذابح المروعة ، التى يتعرض لها رعايا الدولة المسلمون فى البلقان أو المسلمون الخاضعون للروسيا فى وسط آسيا .

وكان نامق كمال سباقاً فى الرد على هذا التعصب الأوروبى .. كان الفيلسوف الفرنسى إرنست رينان Ernest Renan فى تهجمه على الإسلام ، وصف هذا الدين أنه عدو للعلم والتقدم (١) ، فانبرى له نامق كمال يشرح مما حققه الإسلام فى جميع مجالات العلم والثقافة

---

(١) كان رينان قد ألقى محاضرة فى باريس ، نشرتها جريدة Les Débats الفرنسية ، ذهب فيها إلى أن الإسلام لايشجع على العلم والفلسفة والبحث الحر ، بل هو عائق لها ، بما فيه من اعتقاد بالغيبيات وخوارق العادات والإيمان التام بالقضاء والقدر . وقال إن المسلمين الذين اشتغلوا بالفلسفة تعرضوا للاضطهاد أو أحرقت كتبهم ،أو كانوا فى حماية خليفة أو أمير مؤمن فى الظاهر ، غير متدين فى الباطن ، ومع ذلك فما وصل إليه هؤلاء فى الفلسفة ليس له قيمة كبيرة ، فهو ليس إلا فلسفة اليونان مشوهة ، والفلسفة التى أخذها الأوروبيون عن المسلمين فى إسبانيا كانت فلسفة رديئة الترجمة ، مشوهة الأصل ، لم تستفد منها أوروبا الفائدة الحقة إلا بعد ترجمتها ترجمة جديدة من منابعها الأصلية . وقرر أن الإسلام حجب العقل عن التأمل فى حقائق الأشياء . وأن عقول المسلمين قاصرة ، وما يتصف به المسلم هو بغضه للعلوم ، واعتقاده أن البحث كفر وقلة عقل لافائدة فيه .

وهاجم رينان العرب هجوماً عنيفاً ، وكان يقصد بالعرب المسلمين . وقال إن المؤرخين يقعون فى خطأ بقولهم علوم العرب ، وفنون العرب ، وحضارة العرب ، وفلسفة العرب ؛ لأن هذه الإسهامات كانت نتاج أمم غير عربية أكره بعضها على الدخول فى الإسلام مثل الفرس ، وأمم أخرى مثل النسطوريين الحرانيين. ويلاحظ أن جمال الدين الأفغانى رد أيضاً على رينان .

انظر :

أحمد أمين : زعماء الإصلاح إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٩٢-٩٩ .

والحضارة فى ظل الدول الإسلامية عبر عصور التاريخ منذ ظهور الإسلام . وقد ترجمت هذه المشاعر إلى حركة استهدفت إيجاد صلات مع جميع المسلمين الذين يتعرضون للظلم ، ومن بينهم مسلمى الهند ومصر ، ووسط آسيا الذين تحت السيطرة الروسية والجزائر وتونس الذين تحت السيطرة الفرنسية ، بهدف تكوين اتحاد للمسلمين A Union of Muslims للإسهام فى الدفاع عنهم [١] .

ولم يكن نامق كمال أول مفكر تركى عثمانى يتكلم عن الحكومة البرلمانية فى الدولة العثمانية وعن حقوق الإنسان ، ولكنه كان أول من ربط بين هاتين الفكرتين أو هذين المبدأين . فقد سبقه صادق رفعت باشا فى شرح حق المواطن فى الحرية ، وكان يرى أن السبيل الوحيد للمحافظة على الحرية هو نصح الحاكم وتحذيره ، بل وزجره ، كى يلتزم بالعدالة أسلوباً فى حكمه[٢] . وتكلم أيضاً ضياء باشا عن الدستور والهيئات السياسية التى تقوم فى الدولة منبثقة عن الدستور ، ولكنه لم ير فيها إلا وسيلة لإضفاء المظهر الأوروبى على الدولة .. أما نامق كمال فكان يرى أن الواجب الأول على الحكومة هو تحقيق العدالة ، وكانت لديه فكرة واضحة عن الحقوق السياسية للمواطن ، وقال إن الواجبات الأولى على الحكومة احترام هذه الحقوق والمحافظة عليها . وأكد أن هذه الأفكار ، التى ترجع إلى الفكر السياسى فى إنجلترا وفرنسا ، مطابقة لمبادىء الشريعة الإسلامية الغراء ، وأن جميع المفكرين قد تناولوا الحقوق السياسية من زوايا مختلفة وتحت عناوين شتى ، مثل : سيادة الشعب ، المساواة ، الفصل بين السلطات ، حرية المواطن ، حرية الفكر ، حرية الصحافة ، حق التملك ، حرمة المساكن ، وما إلى ذلك .

وذكر نامق كمال أن سيادة الشعب معناها أن الحكومة تستمد سلطانها من الشعب ، وأن هذه السيادة تسمى فى الشريعة الإسلامية «البيعة» ، وأن هذه البيعة حق ينشأ بالضرورة من استقلال الفرد الذى يجب أن يتقرر لكل إنسان ، والبيعة هى يمين الطاعة للخليفة الجديد ، وتعد استكمالاً للعقد القائم بين الحاكم الجديد ورعاياه ، ولكى تلتزم الحكومة بالعدالة فى حكمها .. يجب أن تتبع نظام الشورى . واستند نامق كمال فى وجوب تطبيق نظام الشورى إلى القرآن الكريم . وكان يذكر فى كتاباته الآية التى أمر الله سبحانه وتعالى فيها رسوله صلوات الله وسلامه عليه أن يكون ليناً متسامحاً مع المؤمنين ، وأن يستشيرهم فى شتى المسائل تطميناً

---

(1) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 259.

(٢) كان صادق رفعت باشا من رجال الإصلاح فى الدولة على عهد التنظيمات ، تدرج فى المناصب الحكومية . وعين وزيراً فى السفارة العثمانية فى ڤيينا سنة ١٨٣٧ . وكتب فى سنة ١٨٤٤ إلى سير ستراتفورد كاننج Stratford Canning «.. إننا نأخذ بنصائح أوروبا فى المسائل السياسية . أما فى الشئون الدينية فنريد أن تكون حريتنا كاملة . وإن الشريعة الإسلامية هى أساس قوانينا ، ومبدأ حكومتنا . وليس فى مقدور صاحب العظمة السلطان أن يمس الشريعة» . وظهرت فى كتاباته الأفكار الدستورية والآراء الحرة ، التى كان لها بعض الأثر على الإصلاحات ، التى قام بها السلطان عبدالمجيد ومصطفى رشيد باشا .

لقلوبهم ولكى يستن به من بعده . فكان عليه الصلاة والسلام كثير المشاورة لهم . «فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر»[١] وكان نامق كمال يستخدم فى كتاباته هذا النص القرآنى ونصاً قرآنياً آخر هو «وأمرهم شورى بينهم»[٢] ، وأصبح استخدام هذين النصين القرآنيين الكريمين محبباً إلى نفوس الأتراك العثمانيين وغيرهم من الأحرار المسلمين فى القرن التاسع عشر .

ويستقى نامق كمال نظريته فى السياسة والحكم من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية ومن آراء مونتسكيو Montesquieu Charles (١٦٨٩-١٧٥٥) ، وروسو Rousseau Jear-Jacques (١٧١٢-١٧٧٨) ، كما أن آراءه فى الممارسة الحكومية تعتمد على النظامين البرلمانيين فى إنجلترا وفرنسا، وبدأ فى نشر ترجمة تركية لكتاب Esprit des Lcis «روح الشرائع» لمونتسكيو فى سنة ١٨٦٣ ، وقرر أن آراء هذا الفيلسوف الفرنسى مطابقة أو موائمة لمبادىء الشريعة الإسلامية ، وقال إن القوانين التى تكلم عنها مونتسكيو ليست إلا ترديداً للقوانين التى تتسم بالعدالة والحكمة والتى جاءت بها الشريعة الإسلامية . وترجم أجزاء من كتاب آخر لمونتسكيو ، هو : Considérations sur les Causes de la Grandeur et de la Décadence des Romains.

«تأملات فى أسباب عظمة واضمحلال الرومان» [٣] ، ونشرها فى جريدة المرآة وهى جريدة تركية ظهرت فى مارس - آذار - سنة ١٨٦٣ ، ومما يذكر أن طلبة الكلية الحربية فى إستانبول كانوا يقرأون سراً فى عنابر النوم مؤلفات نامق كمال .

دعوة جمال الدين الأفغانى :

إذا كان نامق كمال قد ركز فى الوسط «التركى الصرف» نشاطه الهادف إلى قيام وحدة إسلامية تحت زعامة الدولة العثمانية .. فقد كانت هناك شخصية أخرى معاصرة له استهدفت قيام وحدة بين بلاد العالم الإسلامى تحت زعامة الدولة العثمانية ، وقد مدت هذه الشخصية نشاطها إلى آفاق رحيبة فى عدة دول فى آسيا وإفريقية وأوروبا ، ونعنى بهذه الشخصية السيد جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨-١٨٩٧) [٤] .

---

(١) جزء من الآية القرآنية الكريمة رقم ١٥٩ فى سورة آل عمران .

(٢) جزء من الآية القرآنية الكريمة رقم ٣٨ فى سورة الشورى .

(٣) من معانى كلمة Considérations : تأملات ، إنعام النظر ، بواعث .

(٤) ولد الأفغانى فى سنة ١٨٣٨ فى أسعد آباد من أعمال كابول عاصمة أفغانستان . وينتمى إلى أسرة عريقة، ويتصل نسبه بالإمام الحسين بن على بن أبى طالب ، ولذلك لحق بإسمه لقب «السيد» .

وذهب الأفغانى إلى الهند حيث تزاحمت عليه الجماهير تسمع آراءه لتحريرها من السيطرة البريطانية. وكان مما قاله «ياأهل الهند ، وعزة الحق ، لو كنتم ، وتعدادكم يصل إلى مئات الملايين ، ذباباً لأصم طنينكم آذان بريطانيا العظمى ، ولجعل فى أذن كبيرها جلادستون وقراً . ولو انقلبت ملايينكم سلاحف ، وخضتم البحر وأحطتم بجزر بريطانيا ، لسحبتموها إلى قاع البحر ، وعدتم إلى الهند =

....

= أحراراً. وارتاعت حكومة الهند منه ، فأمرته بمغادرة الهند فوراً . فسافر منها إلى مصر .
وقد جاء الأفغانى إلى مصر لأول مرة منذ أوائل سنة ١٨٧٠ ، وأقام فيها أربعين يوماً ، وكان له فيها نشاط علمى محدود فى الدار ، التى نزل فيها بحى خان الخليلى بالقرب من الأزهر .
ثم غادر مصر إلى إستانبول حيث لقى من حكومة السلطان عبدالعزيز حفاوة وإكراماً . وكان موضع تقدير وإجلال الصدر الأعظم عالى باشا . ولم تمض ستة أشهر حتى عينته الحكومة العثمانية عضواً فى مجلس المعارف ، وأدى واجبه خير مايكون الأداء ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم . ولكن لم تلق آراؤه تأييداً من شيخ الإسلام حسن فهمى أفندى ، إذ رأى فى تنفيذ هذه الآراء مايمس رزقه ، فأضمر له السوء. وحدث أن طالب مدير الفنون إلى الأفغانى فى ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٧٩ أن يلقى بحثاً عن وسائل إنهاض الصناعة فى الدولة العثمانية . فلما ألقاه فى دار الفنون فى جمع حاشد من ذوى المكانة والعلم نال استحسانهم . ولكن اتخذ شيخ الإسلام من بعض الآراء التى عرضها الأفغانى فى بحثه مغمزاً للنيل منه بغير حق ، وألب عليه الوعاظ وأوعز إليهم أن يسخروا من آرائه فى أحاديثهم فى المساجد . ووقعت بلبلة فى الرأى العام . وطلبت منه الحكومة الرحيل عن إستانبول بضعة أشهر حتى تسكن الخواطر ثم يعود إليها إن شاء .فارتحل فى شهر مارس - آذار - سنة ١٨٧١ للمرة الثانية إلى مصر حيث قرر له الخديو إسماعيل راتباً شهرياً قدره عشرة جنيهات ، ولم يكن تقرير هذا المرتب مقابل عمل ، بل رأى الخديو إسماعيل ووزيره رياض باشا - وهذه من حسناتهما - فى الأفغانى عالماً فذاً يعرف الدين والدنيا ويجيد الفهم والقول ، وفى أثناء إقامته الثانية فى مصر ، والتى امتدت ثمانية أعوام ونصف عام متصلة ، أثرى الأفغانى بآرائه ، كما هو موضح فى متن هذا الفصل ، قطاع المستنيرين والمثقفين ومن إليهم فى المجتمع المصرى فى المجالات الدينية والاجتماعية والسياسية ، فتأثروا بها وأثروا بها فى جماهير الشعب.
وعقب تولية الخديو توفيق الحكم فى السادس والعشرين من شهر يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٩ ، أوعز إليه قنصل بريطانيا العام فى مصر إخراج الأفغانى منها ؛ لأن الإنجليز كانوا ينقمون على الأفغانى روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور . فأصدر توفيق أمراً بنفيه من مصر ، وكان ذلك بقرار من مجلس الوزراء منعقداً برياسة الخديو ، ونقل إلى السويس حيث أقلعت به سفينة بريطانية فى السادس والعشرين من شهر أغسطس - آب - سنة ١٨٧٩ إلى الهند حيث أقام فى حيدر آباد . وفيها ألف كتابه المشهور «**رسالة في إبطال مذهب الدهريين**» أثبت فيها أن الدين أساس الحضارة ، وأن الكفر فساد العمران . ورد على داروين Darwin ومذهبه فى النشوء والارتقاء وعلى أمثاله ممن ذهبوا مذهبه . واستعرض فى كتابه أيضاً مزايا الإسلام على سائر الأديان . ولما اشتعلت الثورة العربية فى مصر نقلته حكومة الهند إلى كلكتا ، وحددت إقامته تحت مراقبة مشددة حتى انتهت الثورة واحتل الإنجليز مصر ، فسمحت له الحكومة البريطانية بالذهاب حيث شاء فى غير الشرق ، فذهب إلى أوروبا سنة ١٨٨٣ ، وكانت لندن أول مدينة زارها ، وأقام فيها أياماً معدودات ثم انتقل إلى باريس ، وفيها أصدر جريدة «**العروة الوثقى**» بالتعاون مع الشيخ محمد عبده وميرزا محمد باقر . وسنشير إليها فى شىء من التفصيل فى متن هذه الدراسة . ولما احتجبت هذه الجريدة بقى الأفغانى فى باريس بينما عاد الشيخ محمد عبده وميرزا باقر إلى بيروت . ولم يكف الأفغانى خلال إقامته فى باريس ، وقد امتدت ثلاث سنوات ، عن كتابة المقالات فى التنديد باعتداء الدول الأوروبية على العالم الإسلامى ، كما كان يراسل تلاميذه ومريديه فى مصر وغيرها . وأخذ يتنقل بين باريس ولندن ، وفى فبراير - شباط - ذهب إلى فارس ثم إلى الروسيا .
وكان من أسباب ذهابه إلى الروسيا وفرة عدد المسلمين فيها وسوء معاملة الحكومة الروسية لهم . وكان يحدوه الأمل باتصاله بها أن تخفف من ظلمها لهم . وقد سعى عند القيصر فى طبع المصحف=

ظفر الأفغانى (١) بتعليم ذى مستوى رفيع . تعلم اللغات الأفغانية والعربية والفارسية والهندية والتركية ، ودرس علوم الدين والمنطق والفلسفة والتاريخ والرياضيات . وتعلم اللغة الفرنسية وهو كبير فى السن ثم أتقنها فى أثناء إقامته فى باريس . وشهد فى فجر حياته فى أفغانستان تصارع بريطانيا والروسيا على النفوذ فيها ، وخبر عن كثب تيارات السياسة الدولية تجاه العالم الإسلامى ، وطاف بالهند والحجاز ومصر وفارس والعراق والروسيا وأقام فى إستانبول ثم سافر إلى لندن وأقام فى باريس ، وانتهى به المطاف فى إستانبول سنة ١٨٩٢ وعاش فيها إلى أن جاز إلى ربه فى سنة ١٨٩٧ .

وقد صقلته دراساته وأسفاره وتجاربه ، فغدا فيلسوفاً فذاً ، وزعيماً دينياً ، ومصلحاً اجتماعياً ، وسياسياً مرموقاً ، وصحفياً قديراً ، وأطلق عليه «حكيم الشرق» .

=وبعض الكتب الدينية لمسلمى الروس ، فأذن له فى ذلك . وكان الأفغانى يعلم الدور الكبير للروسيا فى سياسة الشرق ومناهضتها للسياسة البريطانية فى أواسط آسيا ، ولذلك كان يحرض الحكومة الروسية على سياسة بريطانيا ، وأذنت له حكومة القيصر فى نشر مقالات فى الجرائد الروسية ينقد فيها السياسة البريطانية .

وسافر إلى أوروبا على نية أن يزور معرض باريس العالمى سنة ١٨٨٩ . وفى أثناء سفره من الروسيا إلى باريس فى ميونيخ فى ألمانيا ، وقابل ناصر الدين شاه فارس الذى عرض عليه العودة إلى طهران ووعده بأن يمهد له طريق الإصلاح الذى يقترحه . ولبى الدعوة ووضع عدة مشروعات فى إصلاح الحكومة وإقامة العدل وتقنين القوانين وتنظيم الحكم النيابى . ولكن سرعان ما اكفهر الجو بينه وبين الشاه ، إذ سعى الرجعيون بالوقيعة بينهما ، وأدخلوا فى روع الشاه أن مشروعات الأفغانى تسلبه نفوذه . واستأذنه الأفغانى فى المسير إلى المقام المعروف باسم «مقام عبدالعظيم» وهو أحد حفدة الأئمة . وكان هذا المقام يبعد عشرين كيلو متراً عن طهران وكان الفرس يعدون مقامه حرماً من دخله كان آمناً . واتخذه الأفغانى مركزاً لدعايته وخطبه طلباً للإصلاح ، كان العلماء والضباط ورجال السياسة يذهبون إليه يستمعون لآرائه ويقومون بنشرها فى أرجاء البلاد . وأقام على ذلك أشهراً ، والبلاد يزداد غليانها ، ومركز الشاه والحاشية يزداد تأزماً ، والمنشورات توزع ، والكتب الأغفال من الإمضاء تصل إلى الشاه تنذره بالعدل أو العزل ، وبالحكم النيابى أو تولية غيره . فاعتزم الشاه نفيه من البلاد ، ووجه إليه قوة من الفرسان انتزعته من فراشه وهو مريض وساقته إلى حدود الدولة العثمانية ، ونزل بالبصرة ، حيث أقام فيها زمناً حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجتهدين فى فارس ، ميرزا محمد حسن الشيرازى ، عدد فيه مساوئ الشاه . وكان أن فسخ الأخير العقد الخاص واحتكار شركة إنجليزية التبغ فى فارس .

وعاد الأفغانى فى سنة ١٨٩٢ إلى لندن حيث أقام ثمانية أشهر ، وأسهم فى إصدار مجلة شهرية تصدر باللغتين العربية والإنجليزية اسمها «ضياء الخافقين» حمل فيها حملات عنيفة على الشاه ناصر الدين ، وفضح فيها حكومته وانتشار الرشوة ، وتعذيب الأهالى ، وسوء الإدارة ، ودعا الشعب الفارسى إلى خلع الشاه . ثم سافر إلى إستانبول ، بدعوة مكرورة من السلطان عبدالحميد ، وتعددت اتصالاته مع السلطان على النحو الذى شرحناه فى متن الدراسة حتى جاز إلى ربه سنة ١٨٩٧ .

(١) يردد بعض الباحثين رأياً يتلخص فى أنه كان فارسى المولد ، وأنه حجب هذه الحقيقة عمداً حتى يكون انتسابه إلى أفغانستان السنية بدلاً من انتسابه إلى فارس الشيعية من عوامل نجاحه فى تحقيق رسالته فى البلدان ، التى مارس فيها نشاطه ، وكانت باستثناء فارس تدين بالمذهب السنى .. وهذا الرأى غير مؤكد ، ولعل خصومه هم الذين اختلقوه وروجوا له .

بدأ نشاطه فى المجال العلمى التثقيفى ، وانتقل إلى المجالين الدينى والاجتماعى وخاض غمار السياسة ، وانتهى به الأمر مبشراً وداعياً إلى قيام وحدة بين أجزاء العالم الإسلامى تلتزم بمبادئ الشريعة ، وتعيد مجد الإسلام ، وتقف فى وجه الزحف الاستعمارى الأوروبى على البلاد الإسلامية . وعرفت الوحدة التى دعا إليها باسم حركة الجامعة الإسلامية.

وكانت إقامة الأفغانى الثانية فى مصر ، والتى كانت إقامة متصلة امتدت أكثر من ثمانى سنوات حتى أواخر شهر أغسطس – آب – سنة ١٨٧٩ (١) ، من أخصب سنوات حياته ، حفلت بنشاط علمى مكثف شمل النواحى الدينية والاجتماعية والسياسية . وكان هذا النشاط ذا شقين : دراسة علمية منتظمة يلقيها فى داره فى خان الخليلى بالقرب من الأزهر . وكان يتردد عليه طائفة من مجاورى الأزهر وبعض علمائه أمثال الشيخ محمد عبده ، والشيخ عبدالكريم سلمان ، والشيخ إبراهيم اللقانى . وكان يلقى عليهم دروساً فى المنطق والفلسفة والتصوف وأصول الفقه . والجدير بالملاحظة أنه لم يلق دروسه فى الأزهر ، ولم يذهب إلى الأزهر إلا زائراً ، وكانت أغلب زياراته له تقع أيام الجمعة . أما الشق الثانى من نشاطه فكان أكبر أثراً وأعم نفعاً ، ويتمثل فى لقاءات فكرية يتلقى أفكاره فيها زائروه فى بيته ، وعظماء الرجال عند زيارته لهم فى بيوتهم ، والمفكرون والمثقفون عند تحلقهم حوله ، إذا جن الليل ، فى مقهى «البوسطة» فى ميدان العتبة الخضراء ، وجمهور الناس عند اجتماعهم به فى المناسبات . وكان يحضر هذه اللقاءات محمود سامى البارودى ، وعبدالسلام المويلحى ، وأخوه إبراهيم المويلحى، ومن الشبان أمثال الشيخ محمد عبده ، وإبراهيم اللقانى ، وسعد زغلول ، وعلى مظهر ، وسليم النقاش ، وأديب إسحاق ، وغيرهم . وكانت هذه اللقاءات أشبه بمدرسة غير نظامية ، صقل فيها الأفغانى استعداداتهم واتجاهاتهم ، وعمد إلى تغيير مجرى الأدب . فبعد أن كان الأدب يمدح الملوك والأمراء ، ويتغنى بأعمالهم مهما بلغ من مظالمهم ، جاء الأفغانى فعمل على تسخير الأدب فى خدمة الشعب : يطالب بحقوقه ، ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من اعتدى عليه ، ويبين للناس مواضع بؤسهم ، ويحرضهم على الخروج من الظلمات إلى النور ، ويطلب منهم ألايخشوا بأس الحاكم ، فليست قوته إلا بهم ، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم السلبية . فخرج الأفغانى على الناس بأدب جديد ، ينظر إلى الشعب أكثر مما ينظر إلى الحاكم ، وينشد الحرية ، ويخلع العبودية(٢) .

وآثر الأفغانى فى لقاءاته الفكرية أن ينقل نشاطه إلى المجال السياسى . ونعى على العالم

---

(١) جاء الأفغانى إلى مصر مرتين . كانت المرة الأولى فى أوائل سنة ١٨٧٠ ، وأقام فيها أربعين يوماً ، واتصل به عدد من مجاورى الأزهر ، تلقوا عليه بعض علوم الرياضة والفلسفة والكلام ، وقرأ لهم «شرح الأظهار» فى البيت الذى نزل فيه بحى خان الخليلى ، ثم غادر مصر إلى إستانبول .

(٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٧٣-٧٤ .

الإسلامى تمزقه وتفككه حتى وقعت معظم أجزائه فريسة للاستعمار الأوروبى . وقرر فى جرأة بالغة أن المجالس النيابية لاقيمة لها إذا كان أعضاؤها يأتمرون بأوامر الحكومة ويسايرون سياستها (١) . وقد ساعدت الأحداث التى كانت تمر بها مصر فى أواخر حكم إسماعيل ، الأفغانى على خوض غمار السياسة . وكان إسماعيل يشجع نقد التدخل الأجنبى فى شئون مصر ، وإن لم يسمح بنقد شخصيته . وكون الأفغانى جماعة من الكهول والشبان حبب إليهم الكتابة ، ورسم لهم خطتها ، وأوحى إليهم بالأفكار الجديدة التى يكتبون فيها ، وشجعهم على إصدار الجرائد . فكان أن أنشأ أديب إسحاق جريدة اسمها «مصر» ، ورسم له خطة السير بها . وكان الأفغانى يكتب بعض مقالاتها باسم مستعار هو «مظهر بن وضاح» ، ثم أوعز إليه بالانتقال إلى الإسكندرية ، وأنشأ بها صحيفة يومية اسمها «التجارة» . وكان الأفغانى يستكتب لها الشيخ محمد عبده وإبراهيم اللقانى بالإضافة إلى مايكتبه بقلمه من مقالات . وكان من نتائج نشاطه فى مدرسته غير النظامية أن ظهرت روح المعارضة واليقظة فى مجلس شورى النواب على يد نواب نفخ فيهم الأفغانى من روحه . وكان من بينهم ، أو على رأسهم ، عبدالسلام بك المويلحى (باشا) الذى يعد من تلاميذه الأفذاذ (٢) .

دعا الأفغانى إلى إصلاح أوضاع المسلمين دينياً واجتماعياً وسياسياً . وإذ كان الإسلام تمتزج فيه العقيدة الدينية بالنظم الاجتماعية والسياسية ، كانت دعوته شاملة لهذه النواحى الثلاث . وكان مثله الأعلى حال المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين من حيث التمسك بأهداب الدين والصفات الخلقية والنظام السياسى . وكان مثله الأعلى أيضاً ، كما ذكرنا ، حكومة إسلامية واحدة تلتزم بأحكام الشريعة الغراء . ولكنه كان يرى فى الوقت ذاته صعوبة خضوع شعوب الأمة الإسلامية لحاكم واحد ، فاكتفى بالدعوة إلى قيام روابط محكمة بينها ، ويكون لها هدف واحد ، وقوامها القرآن ، وأساسها العدالة والشورى ، واختيار خيرة الناس لتولى الأمور . وفى تصور الأفغانى ، تأخذ هذه الروابط المحكمة شكل حلف إسلامى بين الدول الإسلامية تتزعمه أكبرها وأقواها ، وكثيراً ما كان يضرب المثل بالإمارات الألمانية فى توحدها سنة ١٨٧١ بعد تشتتها عصوراً وأحقاباً وأدهاراً .

كانت دعوة الأفغانى تستهدف العالم الإسلامى كله ، ولاتتعلق بإقليم إسلامى معين .

---

(١) تسمى هذه السياسة فى المصطلح السياسى الحديث ديمقراطية الموافقة أو ديمقراطية آمين . وهى تتحرك بإشارة من رئيس الدولة أو غيره من مراكز القوى . وليست هذه السياسة محفوفة بالضرر فحسب ، بل بالأخطار أيضاً ، ويطلق على عكس هذه السياسة : ديمقراطية المشاركة ، وفيها تشارك المجالس النيابية فى مناقشة القرار وفى صنعه قبل أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ . وفى ظل ديمقراطية المشاركة يتحرر المواطن من الخوف ، ولاتكون هناك عقوبة إلا بقانون ، وتمنع إجراءات الفصل والاعتقال والحراسة والمصادرة ، كما يجد كل مواطن غطاء يحمى رزقه . ولايفرض على البلاد نظام الحزب الواحد .

(٢) عبدالرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، طبعة ثانية ، ص١٣٥ .

واستهدفت تخليص المسلمين مما كانوا يعانون من جمود فكرى وتخلف حضارى ، وجهالة فاشية ، وبعد عن تعاليم الإسلام الحقة ، وضنك مالى ، وأزمات سياسية ، وتدخل أوروبى مستتر حيناً ، وسافر أحياناً أخرى . فكان هدفه الأعلى أن يرفع الشعوب الإسلامية إلى مستوى الشعوب الأوروبية المتقدمة ، عن طريق نشر التعليم نشراً واسعاً ، وتطبيق الدين الإسلامى تطبيقاً سليماً . ونادى بحرية الفكر وقيام حكم الشورى ممثلاً فى وجود دستور يحدد سلطات الحاكم ، فكان الأفغانى محبذاً للحكم النيابى يرى فيه مدرسة للتعليم السياسى ، تمنع الاستبداد والظلم اللذين عانى منهما الشرق كثيراً وطويلاً ، كما كان يعتقد أن فى نظم الحكم الدستورى حاجزاً يحول دون سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية على الشعوب الإسلامية . ولكنه كان يعتقد أنه لابد من الثورة لتحقيق هذا الهدف . كان يريد أن يرى البلاد الإسلامية متحررة من السيادة الأجنبية تمهيداً لنهضتها الروحية والفكرية ، ثم تتحد فى ظل خليفة واحد تجمع كلها على الاعتراف به ، كما كان الأمر فى العصر الذهبى للإسلام . فكانت وحدة المسلمين هى السبيل فى رأى الأفغانى إلى تحقيق فكرة الجامعة الإسلامية ، فهى كفيلة بوقوف المسلمين صفوفاً متراصة أمام الزحف الأوروبى الاستعمارى الذى كان يشتد ضغطه وخطره على أرجاء العالم الإسلامى عاماً بعد عام . فالدين ، والتجمع الإسلامى وحرية الفكر ، ونظام الشورى ، والتصدى لأخطار الزحف الاستعمارى الأوروبى ، من المقومات الأساسية التى ترتكز عليها دعوة الأفغانى .

كانت فكرة الجامعة الإسلامية التى دعا إليها الأفغانى تقوم على دعامتين أساسيتين :

الدعامة الأولى : الحج إلى المسجد الحرام فى مكة المكرمة حيث الكعبة الشريفة وسائر البقاع الإسلامية المقدسة فى الحجاز . والحج ، فضلاً عن أنه ركن من أركان الإسلام ، تربية دينية تؤصل العقيدة الدينية فى نفوس المسلمين .

الدعامة الثانية : الخلافة وضرورة التمسك بها كنظام دينى ونظام سياسى ، وكانت آنذاك فى آل عثمان . وكان الالتفاف حول الخلافة هو المظهر العلمى للوحدة التى تقوم عليها دعوة الأفغانى . وقد هزت هذه الدعوة العالم الإسلامى هزاً عنيفاً فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

وجاءت دعوة جمال الدين الأفغانى فى وقت مناسب للنمو والازدهار ، إذ كان عدد من أقاليم العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر يموج بحركات بعث وإحياء دينية كرد فعل للنشاط الاستعمارى المكثف الذى مارسته الدول الأوروبية الكبرى على عدة أقاليم إسلامية ، وماصحب اعتداءاتها العسكرية من إدخال أساليب الحضارة الأوروبية المسيحية إلى البلاد الإسلامية بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأساليب تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو

لاتتعارض معها . ولكنها فى كلتا الحالتين بهرت أعين كثيرين من المسلمين فانساقوا وراءها . ولذلك كان من أهداف تلك الحركات الدينية الإسلامية مقاومة التيارات الأوروبية التى اشتد ساعدها فى العالم الإسلامى فى ذلك القرن ، وهى ما أطلق عليها الباحثون westernization . ونترجم هذا المصطلح بتصرف فنقول إنه الأخذ بالنظم والآراء والعادات الغربية وما إليها من أساليب الحضارة الأوروبية المسيحية . فكانت تلك الحركات الدينية تستهدف البعد عن كل ماهو أوروبى مسيحى ، وتريد تخليص الإسلام من الشوائب التى علقت به والرجوع به إلى بساطته الأولى فى صدر الإسلام . ومن بين تلك الحركات نذكر الحركة السلفية فى شبه الجزيرة العربية ، وانبثقت عنها الدولة السعودية الأولى أول الأمر ، والسنوسية فى شمالى إفريقية ، والمهدية فى السودان . وإذا كانت بعض الحركات الدينية قد حاربت النفوذ العثمانى ، إلا أنها تركت آثاراً بعيدة فى الحياة الدينية فى العالم الإسلامى بعامة والعالم العربى بخاصة . وكان شمالى إفريقية بيئة صالحة للطرق الصوفية والطوائف الإسلامية مثل القادرية ، والرفاعية ، والشاذلية ، والمولوية ، والعيسوية ، والتيجانية ، والرحمانية ، والسنوسية . وكان لبعضها برامج سياسية استهدفت الرغبة فى التخلص من النفوذ الأوروبى المسيحى . ونذكر على سبيل المثال الطريقة السنوسية فقد كانت من أكثر الطرق نشاطاً إذ تأثرت بحركة الجامعة الإسلامية وعملت على الدعاية لها فى المنطقة .

واستغل الفرنسيون مقتل أعضاء بعثة فلاترز Lieutenant-Colonel Paul François Xavier Flatters فى سنة ١٨٨١ ، وهى البعثة الفرنسية الاستكشافية التى ارتادت الصحراء الكبرى ابتغاء نشر النفوذ السياسى والدينى الأوروبى . وقد شنت أجهزة الإعلام الفرنسية حملات عنيفة على أتباع الطريقة السنوسية وحملتهم مسئولية مقتل أعضاء بعثة فلاترز . وكان هذا الحادث من أهم الأسانيد التى قدمها المستوطنون فى الجزائر إلى چيل فرى رئيس الوزارة الفرنسية وقتذاك مطالبين بالتعجيل باستيلاء فرنسا على تونس . وتلقف فرى بدوره هذا الحادث فجعله من بين الذرائع التى انتحلها لغزو تونس . وقد سبق أن ذكرنا أن العسكريين الفرنسيين فى الجزائر والمستوطنين الأوروبيين بها كان يغمرهم حماس دافق لاستيلاء فرنسا على تونس؛ خوفاً على الوجود الاستعمارى الفرنسى فى الجزائر أن تمتد إليه تحركات إسلامية سواء من تونس ، أو من مراكش ، أو منهما معاً .

وقد ظهرت حركة الجامعة الإسلامية فى الوقت ذاته الذى ظهرت فيه حركة الجامعة الصقلبية Pan - Slavism وحركة الجامعة الجرمانية Pan - Germanism فى أوروبا . وقد سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة لخصائص وأهداف هاتين الحركتين الأوروبيتين[١] . ولكن كانت حركة الجامعة الإسلامية تتميز عن الحركتين الأخريين بأن الفكرة الموجهة لها لم تكن

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج١ ، ص٧١ ، حاشية رقم١ .

فكرة تجميع العناصر الإسلامية التى تنتمى إلى جنس واحد أو تتكلم لغة واحدة خاصة بها كالأتراك العثمانيين فقط أو العرب فقط أو الأكراد فقط . كما أن هذه الحركة لم تكن تستهدف تحقيق التفوق السياسى أو بسط السيطرة الإسلامية على شتى أرجاء الأرض ، بل كان هدفها تخليص العالم الإسلامى بعامة وأقاليم شمالى إفريقية والشرقين الأدنى والأوسط بخاصة من السيطرة الأوروبية المالية والسياسية والعسكرية .

مقارنة بين نامق كمال والأفغانى :

كانت أوجه الشبه بينهما عديدة . كان نامق أحد أعلام الفكر الإسلامى العثمانى فى القرن التاسع عشر ، وقد توفى سنة ١٨٨٨ . وكان الأفغانى أحد أعلام الفكر فى العالم الإسلامى قاطبة في القرن ذاته ، وقد قضى نحبه سنة ١٨٩٧ . وكلاهما كان سليل أسرة أرستقراطية فى مسقط رأسه . وكانت الفكرة الدينية الإسلامية متأصلة فى كليهما ، إذ طالبا فى دعوتيهما بالتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتقاليد الإسلام . واشتغل كلاهما فى الصحافة ، عمل نامق كمال فى الصحافة التركية مثل جريدة «تصويرى أفكار» و «المرآة» ، واشتغل الأفغانى فى الصحافة العربية مثل جريدة «العروة الوثقى» وفى القسم العربى من مجلة «ضياء الخافقين» ، وطالب كلاهما بحكومة برلمانية وتحقيق العدالة والحرية ، وزاد نامق بأنه أول من ربط بين الحكومة البرلمانية وحقوق الإنسان ، وقرر أن سيادة الشعب تقابل فى الإسلام نظام البيعة ، وكلاهما رد على «إرنست رينان» الفيلسوف الفرنسى فى تهجمه على الإسلام ، وتعرض كلاهما للاضطهاد ، أمر السلطان عبدالعزيز بسجن نامق كمال فى قبرص مدة ناهزت ثلاث سنوات وقضى معظم سنوات حياته إما معتقلاً وإما منفياً فى أوروبا . ولقى الأفغانى اضطهاداً وتنكراً وجحوداً وخذلاناً من ملوك الشرق وأمرائه . ومن الأمثلة التى تساق فى هذا الصدد إبعاده من الهند سنة ١٨٧٠ ، وترحيله من إستانبول سنة ١٨٧١ على عهد السلطان عبدالعزيز ، ونفيه من مصر سنة ١٨٧٩ على عهد الخديو توفيق ، ثم إبعاده من فارس بأمر من الشاه ناصر الدين . وكلاهما لجأ إلى أوروبا بعيداً عن التعرض لمزيد من الاضطهادات . وكان يرى كلاهما أن الغرب هو أساس الضعف بل البلاء الذى نزل بالشعوب الإسلامية ، وطالباً بضرورة وقف الزحف الأوروبى الاستعمارى على العالم الإسلامى .

وكانت وجوه الاختلاف بينهما كثيرة وبقدر ما كانت نواحي الشبه بينهما متوافرة . تنادى كل منهما إلى قيام وحدة إسلامية تجمع شتات المسلمين . ولكن طالب نامق كمال بأن تأخذ الدولة العثمانية زمام المبادرة ، لأسباب قوية سبق أن تعرضنا لها ، بتكوين اتحاد للمسلمين فى شتى أرجاء العالم يسهم فى الدفاع عنهم وفى حماية مصالحهم . أما الأفغانى فقد تنادى إلى قيام وحدة إسلامية تعم العالم الإسلامى بإحياء نظام الخلافة وإعادتها إلى مكانتها اللائقة وهيبتها اللتين كانتا لها فى صدر الإسلام ، ثم باستغلال الفرصة السنوية التى يتيحها أداء جموع

غفيرة من المسلمين الحج إلى مكة المكرمة ؛ حيث يجتمعون فى صعيد واحد يتدارسون مشكلاتهم ووسائل إنهاضهم . وعدم التركيز على أن يكون الخليفة عثمانياً فيكون من أى بلد إسلامى ، إعمالاً للرأى الذى صرح به وهو أنه «لاجنسية للمسلمين إلا فى دينهم» ، وإن كان يميل فى بعض الأوقات إلى أن يكون الخليفة عثمانياً باعتباره سلطاناً للدولة العثمانية ، وهى أكبر دولة إسلامية فى العالم حينذاك . ويختلف الاثنان بعضهما عن بعض فى أن نامق كمال دعا إلى تجنب أخطار الغزو الفكرى الأوروبى كخطوة أولى للتصدى إلى التغلغل الأوروبى ، المالى والسياسى والتدخل العسكرى فى البلاد الإسلامية . وكانت دعوة الأفغانى جامعة شاملة لكل هذه الجوانب . وكانت دعوة نامق كمال باللغة التركية فى نطاق الدولة العثمانية بعامة ، وفى الأوساط التركية بخاصة ، على الرغم من أنه درس اللغات العربية والفارسية والفرنسية ، بينما كانت دعوة الأفغانى باللغة العربية فى الأعم الأغلب وموجهة إلى العالم الإسلامى ، وكان هو الآخر قد تعلم اللغات الأفغانية والفارسية والهندية والتركية والفرنسية . وكان نشاط نامق كمال مقصوراً على إستانبول وبعض أقاليم من الأناضول وبعض دول أوروبا الغربية حيث أمضى بضع سنوات فى لندن وباريس وفيينا . أما الأفغانى فامتد نشاطه من أفغانستان إلى الهند وفارس ومصر والروسيا وإستانبول ولندن وباريس . وكانت له مدرسة فكرية فى مصر كان يؤمها الكثيرون من العلماء وأقطاب رجال السياسة والحكم والحرب ولكنه كان مقلاً فى مؤلفاته ، ولعله اكتفى بأحاديثه فى السياسة والاجتماع وبخطبة وبمقالاته الصحفية . أما نامق كمال فقد ترجم من الفرنسية إلى التركية كتاب «روح الشرائع» للفيلسوف الفرنسى مونتسكيو ، كما ترجم إلى التركية عدداً من الكتب الفرنسية ، وألف رواية «الوطن» التى كان لها دوى هائل فى الأوساط التركية .

لهذه الأسباب تمتع الأفغانى بشهرة واسعة فى أوساط المثقفين والجماهير ، بينما لم يظفر نامق كمال بمثل هذا الصيت . ويمكن القول أن الأفغانى كان عالمياً يمثل الزعيم السياسى الذى طبقت شهرته آفاق المجتمعات العربية والإسلامية ، بينما كان نامق كمال تركياً أشبه بأستاذ الجامعة حصر معظم وقته فى الكتابة ووضع المؤلفات وترجمة أمهات الكتب من الفرنسية إلى التركية . ولكن هذا النوع من النشاط لايبخس حقه فى أنه كان من الرواد الأوائل فى مجال العمل من أجل تحقيق وحدة إسلامية على نحو من الأنحاء تحت زعامة الدولة العثمانية .

أسباب احتضان عبدالحميد لفكرة الجامعة الإسلامية :

تلقف السلطان عبدالحميد الثانى فكرة الجامعة الإسلامية بعد أن هيأ لها الأذهان كل من نامق كمال فى الوسط «التركى الصرف» وجمال الدين الأفغانى فى نطاق العالمين العربى والإسلامى . وأخذ السلطان على عاتقه تنفيذ الفكرة عملياً ، فهو أقدر من

هذين الداعيتين على زعامتها وقيادتها ، بصفته عاهل أكبر دولة إسلامية فى العالم وخليفة المسلمين .

رأى عبدالحميد فى الجامعة الإسلامية سياجاً يحمى الدولة من الأخطار التى كانت تحيط بها من كل جانب أمام أطماع الروسيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ، وبريطانيا. وكان السلطان يعلم تماماً أن إيطاليا تروم الاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنى غازى كغنيمة من ولايات الدولة على غرار مافعلت الدول الكبرى . وكانت الدولة مهددة بنظرية جلادستون زعيم حزب الأحرار فى إنجلترا ، والذى تنادى إلى وجوب طرد العثمانيين من أوروبا وتأييد الشعوب البلقانية المسيحية فى نضالها للتحرر من حكم إسلامى متخلف فى نظره هو الحكم الإسلامى العثمانى . وكان جلادستون يحمل الحقد والبغضاء للدولة العثمانية ، على أساس أنها دولة إسلامية تحكم شعوباً أوروبية مسيحية وتسيء معاملتها ، وكان إنجيلياً يفيض تعصباً ضد الإسلام ، يمقت الأتراك العثمانيين مقتاً شديداً ، وكانوا فى نظره «مشكلة المسيحية والكارثة التاريخية[1] ، واعتقد أن نهاية دولتهم آتية عن قريب ولاريب انحلالها وتقسيم ممتلكاتها بين الدول المسيحية . وقد ظلت آراؤه عالقة بأذهان الساسة من مواطنيه فى حياته وبعد مماته فى شهر مايو – آيار – سنة ١٨٩٨عن تسع وثمانين سنة . وكان مؤتمر برلين الأوروبى (١٨٧٨) قد مزق الأقاليم العثمانية فى أوروبا إرباً إرباً بين الدول الكبرى . وكان هذا المؤتمر هو الخطوة الأولى فى احتضار الدولة بعد أن مرت بفترة اضمحلال استمرت أكثر من قرن من الزمان . أما فترة الاحتضار فقد استمرت أربعين سنة (١٨٧٨–١٩١٨) . ولذلك جاءت حركة الجامعة الإسلامية فى وقت متأخر . ولكن علق عليها عبدالحميد أعذب الآمال فى إنقاذ الدولة وإحيائها من جديد . ومن ناحية أخرى وجدت معظم الشعوب الإسلامية أن مصلحتها تتطلب الوقوف وراء أقوى وأكبر دولة إسلامية ، والتمسك بحركة الجامعة الإسلامية ، أو على الأقل الترحيب بها والتطلع إليها وتأييدها .

اهتمام عبدالحميد بالإبقاء على الولايات العربية فى حوزة الدولة :

وموقفه المتشدد من اتفاقية قناة السويس سنة ١٨٨٨ :

وكان من الطبيعى أن يهتم السلطان عبدالحميد ، أولاً وقبل كل شيء ، بأن يستبقى فى حوزة الدولة ما تبقى لها من الأقاليم العربية بعد ضياع تونس سنة ١٨٨١ ومصر سنة ١٨٨٢ ، فلا يدع إقليماً عربياً آخر يخرج عن السيادة العثمانية ، سواء بالاستقلال ، أو بالتهام دولة أجنبية له ، لأنه إذا حدث شيء من هذا القبيل ، كان ذلك ضربة شديدة

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مصر المعاصرة ، ص٢٣ .

لحركة الجامعة الإسلامية . وكان من مظاهر جهوده فى هذا السبيل أنه امتنع عن التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنظيم حرية المرور فى قناة السويس وتأمين سلامتها وأمنها، بعد أن كان قد تم إعداد هذه الاتفاقية فى شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٧ ، وطالب بإدخال تعديلين على نصوصها . كان التعديل الأول عسكرياً يتمثل فى وضع استثناء يخول الحكومة العثمانية الحق فى عدم الالتزام بالقيود العسكرية التى تستهدف تأمين حرية الملاحة فى قناة السويس والتى وردت فى مشرع الاتفاقية ، عندما يكون الأمر متعلقاً بالإجراءات التى ترى الحكومة العثمانية أنه من الضرورى اتخاذها لحماية ممتلكاتها الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر ، وأخصها الحجاز واليمن ، وهما من الولايات العثمانية فى ذلك الوقت ، لأنه لو قامت ثورة مثلاً فى تلك البقاع إبان انشغال الدولة العثمانية فى حرب مع دولة أخرى ، فإن تطبيق اتفاقية القناة على ماتتخذه الحكومة العثمانية من تدابير لقمع هذه الثورة يعرقل مجهودها الحربى إلى حد كبير . وأما التعديل الثانى فكان سياسياً يتلخص فى أن تكون رياسة لجنة القناصل ، المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية ، لمندوب عثمانى بدلاً من عميد الهيئة السياسية فى مصر .

ودارت اتصالات عديدة ومكثفة بين باريس ولندن وإستانبول . وأوضح وادنجتون الفرنسى فى لندن لسالزبورى وزير الخارجية البريطانية أن السلطان عبدالحميد هو صاحب الفكرة فى استثناء القوات العثمانية المسلحة من القيود العسكرية الواردة فى مشروع الاتفاقية ، فى حالة قيامها بالدفاع عن الحجاز واليمن ، فهو الذى أوحى بهذه الفكرة لرجال حكومته ، وهو يعتقد أن رفض فرنسا وبريطانيا لهذا الطلب أمر يمس مركزه وكرامته فى الصميم . ولذلك فهو ، فى رأى الحكومة الفرنسية ، لن يتنازل عن هذا الطلب .

وبعد أخذ ورد طويلين نزلت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على رأى السلطان ، ووافقتا على إدراج الاستثناء العسكرى فى صلب الاتفاقية . أما التعديل السياسى فقد توصلت الدول الثلاث إلى حل وسط ، تقرر بمقتضاه أن تكون للدولة العثمانية رياسة الاجتماع السنوى لقناصل الدول فى مصر تأكيداً للسيادة العثمانية على مصر ؛ إذ كان عبدالحميد يثق فى الوعود المكرورة من الحكومة البريطانية بأن الاحتلال البريطانى لمصر إنما هو احتلال مؤقت ، كما نص فى التعديل على أنه يجوز لمندوب عن خديو مصر أن يشترك أيضاً فى هذا الاجتماع ويرأسه فى حالة غياب المندوب العثمانى . أما الاجتماعات الطارئة التى تحدث عند كل ظرف يتهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها، فتكون رياستها لعميد الهيئة السياسية ، استناداً إلى أن الاجتماعات الطارئة تكون ذات صفة عاجلة ، ولن يكون فى الاستطاعة تأجيل عقد الاجتماعات الطارئة ريثما يحضر

مندوب مندوب عثمانى ليرأسها .

وتنفيذاً لهذا الاتفاق الثلاثى، أدرجت فى نهاية المادة العاشرة فقرة تناولت التعديل العسكرى الذى طلبه السلطان . وجاءت الفترة المزيدة على النحو التالى : «ومن المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لاتعوق ، بأى حال ، التدابير التى ترى الحكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقواتها الخاصة ، لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر» .

" Il est également entendu que les prescriptions des quatre quatre articles dont il s'agit ne porteront, en aucun cas, obstacle aux mesures que le Gouvernement Impréial Ottoman croira nécessaite de prendre pour assurer, par ses propres forces, la defénse de ses autres possessions situées sur la côte orientale de la mer Ronge".

كما أعيدت صياغة المادة الثامنة لتتماشى مع الحل الوسط الذى توصلت إليه الدول الثلاث . وقد نجم عن مطالبة السلطان عبدالحميد بإدخال التعديلين العسكرى والسياسى أن تأخر التوقيع على الاتفاقية سنة كاملة ، فلم يوقع عليها مندوبو الدول التسع فى إستانبول إلا فى اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٨٨ ، وتم تبادل وثائق التصديق عليها بهذه العاصمة - وقتذاك - فى اليوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر كانون أول - سنة ١٨٨٨ .

وقد حقق هذان التعديلان إلى حد بعيد أهداف السلطان عبدالحميد بانفراد الدولة العثمانية بمركز ممتاز فى مواد الاتفاقية ، كدولة صاحبة سيادة على مصر وكإمبراطورية إسلامية على رأسها سلطان يعتبر نفسه خليفة للمسلمين ويتزعم حركة الجامعة الإسلامية ، فكان هذان التعديلان انتصاراً لايستهان به لدبلوماسية السلطان عبدالحميد [١] .

وكان السلطان عبدالحميد ، فى احتضانه فكرة الجامعة الإسلامية ، أقرب إلى الأخذ بآراء الأفغانى من آراء نامق كمال الذى كان يرى فى تحقيق دعوته الاعتماد على الوسائل الثقافية أكثر من الاعتماد على الوسائل السياسية . ولذلك كان نشاط السلطان

---

(١) انظر تفصيلات عن هذين التعديلين فى :
دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى .

(١) الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتى قناة السويس وإبريد الجديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨١-٨٤ .

(٢) تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية فى بريطانيا ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص ص٢٢-٣٨ .

موجهاً لتنفيذ الدعامتين الأساسيتين اللتين نادى بهما الأفغانى وسبق أن أشرنا إليهما وهما الحج والخلافة . أما الحج فقد أبرز عبدالحميد اهتمامه العلمى بمد سكة حديد الحجاز ، وسنفرد لها مكاناً فى موطن قادم . ونقصر كلامنا هنا على الخلافة .

عبدالحميد والخلافة :

اهتم عبدالحميد اهتماماً بالغاً بأن يرد إلى الخلافة هيبتها التى كانت لها فى صدر الإسلام . ويلاحظ أن سلاطين الدولة العثمانية قبل عبدالحميد قد حملوا اللقب المزدوج وهو «الخليفة – السلطان» مدة قرنين متصلين من الزمان على الأقل ، وكانت الدول الأوروبية بصفة عامة تقر لهم بأنهم أصحاب الحق الشرعى فى هذا اللقب . وسنرى بعد قليل أن الروسيا وبريطانيا وإيطاليا كانت من بين هذه الدول التى اعترفت بالاختصاصات الدينية للسلطان العثمانى ، كخليفة على سكان الولايات العثمانية التى انسلخت عن الدولة انسلاخاً سافراً ورسمياً ، أو انسلاخاً مستتراً ومقنعاً باسم الاحتلال المؤقت .

ولكن عجز السلاطين العثمانيون عن الاحتفاظ بالمكانة السامية التى استقرت فى أذهان المسلمين عن الخلافة ، فغدت بمضى السنين مجرد مظهر دينى للتكريم والتشريف. ويلاحظ ثانياً أن الدين والحكم كانا فى الإسلام يتصلان أوثق الاتصال فى نطاق واحد هو الخلافة ، وأن الخليفة فى العصور الأولى للإسلام كان هو الحاكم ، وأن كلمتى الخليفة والحاكم كانتا مترادفتين بعضهما لبعض فى أفئدة الجماهير ، فكانت الخلافة أقوى رابطة بين الدولة العثمانية والعالم الإسلامى .

ومن هنا جاء اهتمام عبدالحميد بإحياء الخلافة وإعادة مكانتها الأولى ليتخذ منها قوة دافعة توصله إلى أغراضه السياسية. ولذلك حرص على أن يقرن اسمه بالألقاب الدينية التى يقرن بها اسم الخليفة مثل أمير المؤمنين ، خادم الحرمين الشريفين ، وغير ذلك . وكان يستهدف اكتساب الطاعة والولاء لعرشه باستمالة الملايين من العناصر الإسلامية غير التركية داخل دولته، واكتساب الاحترام والهيبة ، بل ربما أكثر من رعايا بريطانيا وفرنسا والروسيا والنمسا والمجر ، وبعبارة أخرى أراد عبدالحميد أن يغير مركزه كخليفة بالاسم إلى خليفة بالنفوذ، وهو أمر يؤدى إلى دعم مركز الدولة تجاه الدول الأوروبية[١] . وكان يطيب للسلطان عبدالحميد أن يكون لاسم «دار الخلافة» الصدارة على الاسمين الآخرين لعاصمة دولته ، وهما إستانبول والآستانة . وكان يطيب له أيضاً أن يستخدم العامة والخاصة بين الشعوب الإسلامية اسم دار الخلافة تعميقاً للفكرة الدينية فى حركة الجامعة الإسلامية ودعماً لها . ويلاحظ أن الدستور الذى أصدره عبدالحميد فى

(١) أنطونيوس جورج : يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٣٧-١٣٨ .

الثالث والعشرين من شهر ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٧٦ قد نصت مادته الثالثة على تأكيد قيام «الخلافة الإسلامية الجليلة» في بيت آل عثمان . وعلى الرغم من أنه عطل الدستور في اليوم الرابع عشر من شهر فبراير - شباط - ١٨٧٨ ، ظل هذا النص الدستوري مرعياً لم يحاول أحد المساس به .

وسائل عبدالحميد فى دعم فكرة الخلافة فى العالم الإسلامى :

بدأ عبدالحميد حركة الجامعة الإسلامية بأن أضفى على حياته الخاصة جهاراً مظاهر الزهد والتقشف . واهتم اهتماماً خاصاً بممارسة الشعائر الدينية علانية . وكان أسلافه ، أو غالبيتهم من سلاطين الفترة الثانية ، سادرين في غيهم ، مستغرقين في الشراب والنسائيات ، لايبالون ولايرعوون ، فأمر عبدالحميد بقمع كل مظاهر الفجور في الحريم السلطاني قمعاً شديداً . وأحاط شخصه بعلماء الدين . وأنشأ معهداً لتدريب الوعاظ وكان يبعث بهم فور تخرجهم في هذا المعهد إلى أدنى وأقصى بلاد الإسلام لينشروا الأنباء الحسنة عن الخليفة ويشيدوا بورعه ويبشروا بحركة الجامعة الإسلامية ، وإعادة أمجاد الدولة الإسلامية في صدر الإسلام ، وساعين إلى توثيق الروابط بينها وبين الدولة تحت زعامته كخليفة للمسلمين ، وأعان الصحف لتقوم بدورها في نشر الدعاية له كخليفة . وأنشأ المجلات والنشرات الدورية لتوسيع مجال النشر في الحقل الإعلامي ، كما كان يوجه الدعوات إلى زعماء المسلمين وكبار رجال الفكر الإسلامي لزيارة إستانبول ويستضيفهم فيها رغبة في إيجاد صلات معهم لدعم نفوذه في الأوساط الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي ، وكان يحرص على أن يقرن لفظ الخليفة مع كلمة السلطان Le Calife-Sultan .

وبتوجيه من عبدالحميد وبإشراف المشير الغازي عثمان باشا [1] ، خصصت مبالغ وفيرة جداً لإصلاح المساجد داخل الدولة وخارجها تمكيناً لها من أداء رسالتها ، وزيدت مرتبات ومعاشات علماء الدين وموظفي المساجد ، وأقيمت معاهد ومدارس إسلامية لتثقف الشبيبة العثمانية المسلمة على قدم المساواة مع أبناء الرعايا غير المسلمين في الدولة . وأصدر أوامره بزيادة الاهتمام بالأعياد الإسلامية وشتى المناسبات الدينية عند حلولها على مدار السنة ، وأدخلت المواد الدينية الإسلامية واللغة العربية على مناهج الدراسة في المدارس المدنية ، وشجع استخدام اللغة العربية في المجالات الثقافية والإدارية على الرغم من أن كوجوك محمد سعيد باشا الصدر الأعظم حاول أن يثني عبدالحميد عن رغبته في جعل اللغة العربية في مركز مساو للغة التركية كلغة رسمية للدولة . وبتوجيه من السلطان منعت الحكومة إطلاق الترجمة الأوروبية للأسماء العربية

(1) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 260.

والتركية على أسماء الشوارع والمبانى العامة . وبدأ عبدالحميد يستعيد حقه كخليفة فى تعيين الموظفين الدينيين فى الولايات العثمانية السابقة والتى دخلت تحت حكم الدول الأوروبية كى يحتفظ بنفوذه الدينى بين جماهير المسلمين فى تلك الأقاليم ، فكان يختار بنفسه القضاة والمدرسين ، ومن إليهم من علماء الدين، ويبعث بهم إلى مصر وقبرص وبلاد القرم والبوسنة والهرسك وبلغاريا ، وكان الباب العالى يحتج ويتدخل رسمياً إذا جاءت الأنباء بوقوع مظالم على المسلمين فى هذه الأقاليم [١] .

وسائل عبدالحميد فى دعم فكرة الخلافة فى العالم العربى :

وتماشياً مع حركة الجامعة الإسلامية ، كان عبدالحميد حريصاً على استقطاب العرب نحوه ؛ إذ كان عدد العرب من رعاياه يبلغ عشرة ملايين ونصف مليون نسمة باستثناء مصر ، فقد كان يدرك أهمية العنصر العربى ودوره الحضارى والثقافى والدينى. وكان يدرك بوجه خاص أن العرب هم هدف التوسع الأوروبى الاستعمارى فى هذه المرحلة ، والذين تتركز عليهم الإغراءات الساعية لفصلهم عن الدولة العثمانية تمهيداً لابتلاعهم [٢] .. غمر زعماءهم وكبراءهم بفيض من عطاياه ، وقلدهم مناصب رفيعة ، وكان بعضها مناصب شرفية ، وتوسع فى منحهم الأوسمة والهدايا . وأمر باستدعاء كثيرين من المتعلمين العرب من سوريا ولبنان ليتقلدوا مناصب قيادية فى الحكومة مع تفضيلهم على الرعايا العثمانيين البلقانيين[٣] ، وخصص أموالاً وفيرة لإصلاح وزخرفة المسجد الحرام فى مكة المكرمة ، والمسجد النبوى فى المدينة المنورة ، والمسجد الأقصى فى بيت المقدس ، وهى الأماكن الرئيسية لعبادة المسلمين ، وجميعها فى حوزة العرب . واهتم بإنشاء مكتبات عامة فى أمهات المدن الإسلامية فى الولايات العربية ، ومن أشهرها المكتبة العثمانية أسسها عبدالحميد فى المدينة المنورة فى مبنى الدار ، التى يظن أن عثمان بن عفان لقى مصرعه فيها . وتقع بالقرب من باب جبريل بالجهة القبلية من المسجد النبوى الشريف ، وكانت هذه الدار قبل عهد عبدالحميد ولمدة طويلة تستخدم كمقر للحجاج ، واشتهرت باسم رباط العجم ، إذ كان ينزل فيها حجيج بخارى . وقد اشتراها السلطان عبدالحميد ، وحولها إلى وقف ، وأطلق عليها اسم «التكية العثمانية» نسبة إلى الخليفة عثمان بن عفان ، أو نسبة إلى عثمان مؤسس الدولة العثمانية [٤] .

---

(1) Loc cit.

(٢) محمد جلال كشك : القومية والغزو الفكرى . دار الإرشاد ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ ، ص٢١٩ .

(3) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 260.

(٤) دكتور عبداللطيف عبدالله بن دهيش : مكتبات المدينة المنورة فى العهد العثمانى . بحث منشور فى مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ، العدد الثالث ، السنة الثالثة ، ١٣٩٧-١٣٩٨ هـ ، ص ص٧-١٤ .

واختار عبدالحميد جماعة من الضباط والجنود العرب ، وكون منهم فرقة كاملة من فرق حرسه الخاص . وعين بعض العرب فى مناصب القصر السلطانى ، ووكل إليهم القيام على شئونه الخاصة ، كما عهد إليهم بالإشراف على كبار موظفيه المناوئين لميول الوطنيين العرب ، وتنظيم أعمالهم وتوجيهها . ونال بعض هؤلاء العرب من الحظوة عند السلطان ما دعا رجال الحاشية ، والطامعين فى المناصب ، والوزراء ، بل والصدر الأعظم نفسه ، إلى التزلف إليهم واسترضائهم ، واتباع الطريق التى لاتخيب فى تحقيق الهدف ، وهى الحصول على تأييدهم وموافقتهم على جميع الأعمال المهمة قبل تنفيذها ، حتى لقد قيل إنه إذا كان الباب العالى ومناصب الوزارة قد ظلا مجالاً يصول فيه الأتراك العثمانيون ويجولون ، فقد سقط القصر جميعه فى أيدى العرب[1] ، وهو قول حق . وكان من أشهر هؤلاء العرب عزت باشا العابد «الذى شق طريقه إلى عبدالحميد ، وكان عربياً من الشام ، قضى ثلاثة عشر عاماً حتى تنحيته عن موقعه سنة ١٩٠٨ فى منصب السكرتير الثانى للسلطان ، وكان أقوى موظف فى الدولة ، لايفوقه فى الثراء والدهاء والنفوذ إلا سيده السلطان . وعين عبدالحميد عدداً كبيراً من رجالات العرب فى شتى المناصب العليا فى السلكين المدنى والعسكرى [2] . ولم تقف حدود توثيق صلاته بالعرب عند هذا الحد، بل عمد إلى مصاهرتهم ، فزوج أميرتين من أسرته من شابين عربيين ، ولحق باسم كل منهما لقب «داماد» أى صهر السلطان ، ورفعهما إلى مرتبة الوزارة ، وهما الأميران عبدالمجيد ابن الشريف على حيدر ، وصالح بك خير الدين التونسى[3] . وإلى جانب العنصر العربى قرب السلطان إليه عناصر من الشراكسة والأكراد والألبانيين .

---

(١) أنطونيوس چورج : يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٣٩-١٤٠ .

(٢) نذكر من بينهم على سبيل المثال الشيخ أبى الهدى الصيادى من حلب ، والشيخ محمد ظافر من طرابلس الغرب ، والشيخ سعيد من حمص ، والشيخ أحمد أسعد القيصرلى من المدينة المنورة . وجميعهم من علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية .

وشفيق بك المؤيد وعينه السلطان فى ديوان الديون العمومية ، وشفيق بك الكورانى وقد عينه رئيساً للضبطية ، وسليم بك ، ونجيب بك ، وكلهم من سوريا ولبنان . وكان من ياورانه الفريقان محمد باشا ، ومحيى الدين باشا ابنا الأمير عبدالقادر الجزائرى . وكان من أساتذة المدارس العسكرية والمدنية المشير أركان حرب شفيق باشا وأخوه الفريق وهيب باشا ، وهما من لبنان ، وشكرى باشا الأيوبى ناظر الأعمال العسكرية ، وهو من دمشق ، والأمير الاى طبيب يوسف الدامى أستاذ علم التشريح ، وكان من لبنان ، والدكتور إلياس مطر من بيروت ، والأستاذ سليم باز ، وكان أستاذاً فى مدرسة الحقوق ، وكان فى لبنان. انظر :

دكتور زين نور الدين زين ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٦-ص٥٧ .

محمد جميل بيهم : فلسفة التاريخ العثمانى ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص ص١٧٩-١٨٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص١٨٠ .

إصدار جريدة العروة الوثقى :

ومما ساعد السلطان عبدالحميد الثانى على نشر حركة الجامعة الإسلامية فى العالم الإسلامى ، صدور جريدة عربية من باريس سنة ١٨٨٤ تدعو لهذه الحركة . ففى أثناء إقامة السيد جمال الدين الأفغانى فى العاصمة الفرنسية عقب سماح الحكومة البريطانية له بمغادرة الهند بعد إخماد الثورة العربية فى مصر ، استدعى إليه الشيخ محمد عبده ، وكان منفياً فى بيروت ، فاستجاب لدعوته . وهناك أصدرا جريدة «العروة الوثقى» بتمويل مالى من جمعية إسلامية سرية تحمل ذات الاسم : العروة الوثقى ، كانت قد تألفت لدعوة الأمة الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن ومقاومة الاستعمار الأوروبى وتعريف المسلمين بالأخطار المحدقة بهم وإرشادهم إلى وسائل التغلب عليها . وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الإسلامى فى الهند ومصر والشام وشمالى إفريقية وغيرها، وكان لها فروع فى مختلف أرجاء البلاد الإسلامية . وكان كل فرع يجتمع للمذاكرة ، وفى نهاية كل اجتماع يتبرع الأعضاء بقدر من المال فى صندوق صغير له ثقب ضيق ، يضع فيه كل عضو خفية ماتيسر ، حتى لايعلم من أدى أقل ومن أدى أكثر. ولعل هذا الباب هو ماكان ينفق منه على الجريدة والقائمين بها ، فقد كانت ترسل جزءاً كبيراً من أعدادها بالمجان «ليتداولها الأمير والحقير ، والغنى والفقير ، ومن لم يصل إلينا اسمه ، فما عليه إلا أن يكتب إلى إدارة الجريدة بالاسم المعروف به ، ومحل إقامته على النهج الذى يريده» [١] . وتوزع العمل فيها بين ثلاثة أشخاص : الأفغانى ، والشيخ محمد عبده ، وميرزا محمد باقر . كان للأول الأفكار والمعانى ، وللثانى التحرير والصياغة ، وللثالث تعريب ماينشر فى الصحف الأجنبية خاصاً بالعالم الإسلامى . وقد صدر العدد الأول منها فى اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠١ الموافق اليوم الثالث عشر من شهر مارس – آذار – سنة ١٨٨٤ .

برنامج الجريدة :

وفى هذا العدد الأول لخصت « العروة الوثقى» تحت عنوان «الجريدة ومنهجها» أسلوبها فى معالجة قضايا شعوب الأمة الإسلامية فيما يلى :

(١) بيان الواجبات على الشرقيين والتى كان التفريط فيها موجباً للسقوط والضعف ، وتوضيح الطرق التى يجب سلوكها لتدارك مافات والاحتراس من غوائل ماهو آت . ويستتبع ذلك بيان أصول الأسباب ومناشئ العلل التى أفسدت حالهم ، وعمت عليهم طريقهم ، وإزاحة الغطاء عن الأوهام التى حلت بهم .

---

(١) العدد الأول من جريدة العروة الوثقى .

(٢) إشراب النفوس عقيدة الأمل فى النجاح وإزالة ماحل بها من اليأس .

(٣) دعوتهم إلى التمسك بالأصول التى كان عليها آباؤهم وأسلافهم ، وهى ماتمسكت به الدول الأجنبية العزيزة الجانب .

(٤) الدفاع عما يرمى به الشرقيون عموماً ، والمسلمون خصوصاً ، من التهم ، وإبطال زعم الزاعمين أن المسلمين لايتقدمون فى المدنية ماداموا متمسكين بأصول دينهم .

(٥) إخبار الشرقيين بما يهمهم من حوادث السياسة العامة والخاصة .

(٦) تقوية الصلات بين الأمم الإسلامية ، وتمكين الألفة بين أفرادها ، وتأمين المنافع المشتركة بينها ، ومناصرة السياسة الخارجية التى لاتميل إلى الحيف والإجحاف بحقوق الشرقيين .

وفى ضوء هذا البرنامج ، تناولت جريدة العروة الوثقى فى مقالاتها شتى الموضوعات ، مثل : الجامعة الإسلامية والرابطة الشرقية والمسألة المصرية والسودانية ، وطالبت بتحرير مصر والسودان من الاحتلال البريطانى ، كما تعرضت للمسألة الهندية . وعالجت هذه الموضوعات بحماسة بالغة محاولة تحريك الشعوب وإثارة مخاوفها من الاحتلال الأجنبى . وفى مقالات العروة الوثقى يوجد كثير من عبارات الأفغانى مثل «غناء الإسلام عن القومية» وقوله «لاجنسية للمسلمين إلا فى دينهم» وقوله «علمنا وعلم العقلاء أجمعون أن المسلمين لايعرفون لهم جنسية إلا فى دينهم واعتقادهم» ، وذاع شأن الجريدة فى العالم الإسلامى ، ولقيت إقبالاً شديداً فى مختلف الأقطار .

وإلى جانب الجريدة استخدم الأفغانى وسيلة أخرى ، فكان يوفد إلى الأقطار المختلفة رسلاً متخفين مزودين بالتعاليم التى لايستطيع نشرها فى جريدة العروة الوثقى، فبعث برسول إلى موسكو ، وبعث برسول آخر إلى الحجاز ، وأرسل الشيخ محمد عبده ، وهو محكوم عليه بالنفى ، إلى مصر وتونس .

وأدركت الحكومة البريطانية خطر جريدة العروة الوثقى على سياستها ونفوذها فى البلاد الشرقية ، وأشار بعض محررى الجرائد الإنجليزية على حكومتهم أن تمنع دخولها إلى الهند ومصر وغيرهما ، وأخذت الحكومة البريطانية برأيهم وأوعزت إلى الحكومة المصرية بفرض غرامة على كل من يحوز هذه الجريدة . وكانت الغرامة تتراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيهاً . وتوقفت الجريدة بعد أن صدر منها ثمانية عشر عدداً فى ثمانية أشهر ، وكان آخر عدد ظهر منها يحمل تاريخ السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٣٠١ الموافق اليوم السابع من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٤ .

ولئن ماتت جريدة العروة الوثقى فإن أثرها لم يمت .. فقد تركت بصماتها قوية فى نفوس الطبقة المستنيرة فى البلاد الشرقية، وبصرتهم بسوء أوضاع أوطانهم مع الاحتلال الأوروبى وضرورة تكتلهم لوقف الزحف الاستعمارى الأوروبى . فكانت أول شرارة فى الشرق لإلهاب الشعور بالكراهية للحكم الأجنبى .

عبدالحميد يدعو الأفغانى للإقامة فى إستانبول :

وفى أثناء إقامة الأفغانى فى لندن سنة ٨٩٢ ، تلقى رسالة من رستم باشا السفير العثمانى فى العاصمة البريطانية يدعوه ، بتكليف من السلطان عبدالحميد ، للذهاب إلى إستانبول ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد إليه كتاب آخر من السفير بتكرار الدعوة باسم السلطان الذى وعده بأنه سيشاوره فى الإصلاح . فاستجاب لطلبه وسافر إلى إستانبول فى السنة ذاتها.

ويتضح من ملابسات هذه الدعوة أن عبدالحميد استهدف منها خدمة ودعم حركة الجامعة الإسلامية التى أصبحت سياسة عليا للدولة ، فأراد عبدالحميد باستضافته فيلسوف الإسلام أن يظهر للعالم الإسلامى أنه يرعى العلم والعلماء من كافة أرجاء العالم الإسلامى ، كا أن أنباء قد ترامت إلى مسامع السلطان بأن الأفغانى قد التقى ، وهو فى باريس ، ببعض أعضاء جمعية تركيا الفتاة ، فراقه برنامج الجمعية ، وشجع أعضاءها ، وأطلق على جمعيتهم اسماً اخر هو «الجمعية الصالحة» . وخشى عبدالحميد أن ينضم الأفغانى إلى الجمعية . وهناك سبب ثالث ، وإن كان جانبياً ، هو أن ناصر الدين شاه فارس قد طلب إلى السلطان أن يبذل وساطته لدى الأفغانى كى يكف عن حملات التشهير به .

وكان من بين الأسباب التى جعلت الأفغانى يستجيب لدعوة السلطان له رغبته فى أن ينسق دعوته لقيام وحدة إسلامية مع حركة الجامعة الإسلامية التى يحتضنها السلطان ، ويضع مشروعات إصلاحية فى نظم الدولة العثمانية ، ومن بينها إدخال حكم الشورى فيها .

وقد لقى الأفغانى رعاية وتكريماً من عبدالحميد ، وأنزله فى قصر فخم فى حى «نيشان طاش» ، وهو من أفخم أحياء إستانبول ، وخصص له عربة ، وخدماً ، وقرر له مرتباً شهرياً كبيراً . وتعددت المقابلات بينهما . وتحدث معه الأفغانى فى أمر الحكم العثمانى . ويقول فى هذا الصدد «أما ما رأيته من يقظة السلطان ، وشدة حذره ، وإعداد العدة اللازمة لإبطال مكائد أوروبا ، وحسن نواياه ، واستعداده للنهوض بالدولة ، الذى فيه نهضة المسلمين عموماً ، فقد دفعنى إلى مد يدى له ، فبايعته بالخلافة والملك ، عالماً

علم اليقين أن الممالك الإسلامية فى الشرق لاتسلم من شراك أوروبا ، ولا من السعى وراء إضعافها وتجزئتها ، إلا بيقظة وانتباه عمومه وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم» . وفى إحدى زياراته للسلطان الذى كان يجالسه كثيراً وطويلاً اقترح الأفغانى أن يقيم نظاماً سياسياً على غرار خديوية مصر ، فى ولايات الدولة ، وأن تبقى كل خديوية خاضعة للخلافة ويأتمر كل خديو بأمر السلطان ، وأن تكون الحاميات العسكرية فيها عثمانية تسرع لتلبية الأمر باللحاق بجيوش السلطان ، وأن يكون رعاياه خاضعين للخلافة . فسأله السلطان «وماذا أبقيت أيها السيد لعرش آل عثمان ؟» ، فأجابه الأفغانى «يبقى عظمة مولاى السلطان ملكَ هؤلاء الملوك . فإذا قويت هذه الخديويات سرعان ماتنتظم فارس وأفغانستان والهند . ويصبح الإسلام قوة رهيبة يخشى الغرب جانبها وتهدأ ثائرته على الإسلام»[1] . ويقال إن عبدالحميد عرض عليه منصب شيخ الإسلام فاعتذر عن عدم قبوله العرض إلا إذا عدل النظام من أساسه أولاً . وأصدر الأفغانى جريدة باللغة العربية اسمها «البيان» ، كانت تنهج منهاج «العروة الوثقى» ، ولقيت انتشاراً واسعاً فى تونس ومراكش والعراق وسوريا والهند وغيرها من أقاليم العالم الإسلامى .

من أخطاء عبدالحميد :

وطلب السلطان أن يترك الأفغانى مهاجمة ناصر الدين ، شاه فارس ، فاستجاب لطلبه قائلاً «إنى لأجلك قد عفوت عنه» . ولكن حدث أن اغتيل الشاه سنة ١٨٩٦ على يد فارسى من تلاميذ الأفغانى وممن كانوا يزورونه فى إستانبول . وروى عن القاتل أنه لما طعن الشاه قال «خذها من يد جمال الدين» ، وروى عن الأفغانى أنه لما بلغه مصرع الشاه قال كلمات تدل على الإعجاب بالقاتل . فاشتدت الريبة فى الأفغانى ، وحامت حوله شبهة التحريض على قتله ، ووقعت وحشة بين الأفغانى والسلطان الذى أمر بتشديد الرقابة عليه ، إذ خاف منه على حياته . وضاع كل أمل فى التعاون بينهما على الإصلاح ، وعزم على مغادرة إستانبول إلى إنجلترا . وعلم السلطان بعزمه ، فأرسل إليه رسولاً يستعطفه ألا يمس كرامته وألا يلتمس حماية أجنبية . ونزل الأفغانى على رغبة السلطان . ومن الأخطاء التى نسجلها على هذا السلطان أنه لم ينجح فى الاستفادة من مواهب الأفغانى على النحو الذى كان ينبغى فى دعم حركة الجامعة الإسلامية والنهوض بالدولة ، مما أتاح لخصومه فرصة ذهبية للتشهير بالسلطان . كما نسجل عليه أيضاً أنه استمع لوشايات ودسائس خصوم الأفغانى ، وكان على رأسهم أبو الهدى الصيادى الذى نادى حظوة كبرى عند السلطان ، وكان يكره أن يظفر أحد غيره بثقته ، فأوغر عليه

---

(١) محمد بديع الشريف : مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .

صدر السلطان(١) . وعلى كل حال ، حلت المشكلة نفسها بمرض الأفغانى بداء السرطان فى فمه ، وتدهورت صحته ، ولفظ أنفاسه الأخيرة فى صبيحة اليوم التاسع من شهر مارس – آذار – سنة ١٨٩٧ بعد مرور بضعة أيام على عملية جراحية أجراها له كبير جراحى القصر السلطانى . وتناثرت الشائعات حول سبب وفاته ، فقيل إنها كانت وفاة جنائية نتيجة إهمال مقصود فى إجراء الجراحة وفى معالجته ، وأن السلطان أوعز إلى كبير جراحية تلميحاً بأنه يريد التخلص من الأفغانى . وتتهاوى هذه الشائعة وتصير هباء منثوراً أمام حقيقة معروفة للجميع ، وهى أنه ، على الرغم من تقدم الجراحة والطب خلال الثمانين عاماً التى انقضت على وفاة الأفغانى ، ندر من أصيب بمرض السرطان وشفى منه .

* * *

(١) لايستطيع مؤرخ أن يكتب فى تاريخ الدولة العثمانية على عهد السلطان عبدالحميد الثانى ، دون أن يفرد صفحات لابى الهدى الصيادى . كان سورياً من حلب ، فقير المال والحسب . ولكنه كان أفاقاً . دفعته المقادير إلى إستانبول ، وكان ماهراً ذكياً ، وسيم المحيا ، ماضى العزيمة ، قديراً على التغلغل فى أعماق نفوس الناس ومعرفة مواطن الضعف ونقط القوة فى كل منهم . استحوذ على عقل السلطان عبدالحميد ، وربط نسبه زوراً وبهتاناً بأعلى نسب . وأدخل فى روع السلطان أنه قرشى ، هاشمى ، علوى ، وهو فى الطريقة رفاعى ، له الأتباع الكثيرون . وكان لايطيق أن ينافسه منافس لدى السلطان ، واستطاع أن ينتزع نقابة الأشراف فى ولاية حلب من أسرة عبدالرحمن الكواكبى . وكان لايعبأ بالمال ، يأتيه على كثرته فينفقه ويستدين ، لأنه أخرق اليد ، ولأن عز الجاه والسلطة عنده أقوى من المال . ذاع صيته فى مصر وبلاد الشام والعراق وتونس والجزائر وغيرها وازدحم لديه الأعيان والولاة ومن إليهم ينشدون منه حل مشكلاتهم .

وكانت له أعين تأتى له بكل الأخبار ، فيستغلها أمهر استغلال . لم يقف عند الدين والولاية والصوفية، بل امتد نفوذه إلى المسائل السياسية والإدارية والعسكرية . يحلم ، فلا حد لحلمه ، ويبطش ، فلا حد لبطشه ، أطلقت عليه عديد الألقاب : «مستشار السلطان» حامى العثمانيين» «سيد العرب» ، «شيخ الشيوخ» ، «العارف بالله» ، «ركن الخلافة الذى ترجع إليه فى خطوبها وتعول عليه عنه اشتداد كروبها» ، سعى إليه الأمراء والأعيان والعلماء والشعراء ، وكانوا عوناً له على كل ما أراد ، يبطش بهم حين يريد البطش ، ويؤلف بهم الكتب حين تستهويه شهوة العلم ، وينظم بهم القصائد حين يريد البطش ، ويؤلف بهم الكتب حين يريد أن يتظاهر بتأصل ملكة الشعر والأدب والسماحة فيه . ووقر فى أذهان معاصريه أن الحق لايأتى إلا عن طريقه ، وأن الباطل لايأتى إلا عن طريق غيره . وكان له دلال كبير على السلطان عبدالحميد فينزل على رأيه ويسارع إلى استرضائه . فكان له أثر كبير فى قرارات عديدة اتخذها السلطان ، وعادت بالضرر على الدولة .

ويقال إن من أسباب الصلة الوثيقة بين السلطان عبدالحميد وأبى الهدى الصيادى أن الأخير لما أحس بكثرة خصومه وحساده ، خشى أن يمسسه سوء من السلطان . فاتفق مع بعض المقربين إليه على ترويج شائعة تقول إنه يحتفظ بفتوى كان قد أصدرها شيخ الإسلام السابق المرحوم «عريانى زاده» بخط يده ، وذيلها بخاتمه ، وهى تقضى بخلع السلطان عبدالحميد ، وأن أبا الهدى لن ينشرها إلا إذا أحس بالخطر على نفسه . ولما وصلت هذه الشائعة إلى السلطان ، استرضى أبا الهدى ، وكان لايرد له طلباً =

....

= ولم يكن له عصياً . ومما زاد في نفوذه اعتقاد السلطان عبدالحميد أن أبا الهدى كان أحد المشايخ الكبار للطريقة الصوفية الرفاعية ، وكان يطمع في تأييد الجماهير الإسلامية العربية له في حركة الجامعة الإسلامية .

تعرض لدسائسه جمال الدين الأفغاني ، وعبدالله النديم وأسرة عبدالرحمن الكواكبي ولما عفا عبدالحميد عن عبدالله النديم وأذن له في الحضور إلى إستانبول ، عينه مفتشاً للمطبوعات بالباب العالي بمرتب خمسة وأربعين ديناراً مجيدياً في الشهر مضافة إلى الخمسة والعشرين جنيهاً مصرياً التي كان يتقاضاها من مصر . ولكن مالبث أن جاهره الصيادي بالعداوة . وكان عبدالله النديم لاذع اللسان ، فلم يتحرز أن يخاصمه وينازله ويطلق فيه قلمه ولسانه ، وفضح دسائسه ، وشغفه بوضع تقارير ملفقة للسلطان ، واتخاذه الدين ستاراً لتنفيذ أغراضه ، وادعاءه الولاية . ووضع كتاباً اسمه « المسامير» لم ينشر في حياته . وأطلق على أبي الهدى أبا الضلال ، وأطلق على والده اسم «زنطوط» وقال عنه إنه كان يمارس الدعارة في أوسع نطاق . وقال عن والدته التي لقبها بأم مطعون إنها تزوجت «شيطاناً مريداً ، فتاكاً قتالاً ، سراقاً ختالاً ، مجرماً عاتياً» وقد أدخل النديم في شخصيات كتابه ، في المسمار الأول ، الشيطان ، ووصفه في صورة الحزين الكئيب لأنه وجد منافساً له من بني الإنسان ، هو الصيادي ، الذي فاقه في كيده ومكره ، وسلبه نفوذه وسطوته . كما صور الشيطان في صورة المستغيث من مكر وخداع الصيادي. وبلغ أبا الهدى أمر هذا الكتاب المخطوط ، فأبلغ السلطان أن فيه هجاء له ، فأمر بالبحث عنه دون جدوى، ثم أمر بمصادرته أينما وجد . وكان عبدالله النديم قد أعطى الكتاب لمن يسمى «جورج كوتشي» وهو من عائلة يونانية يتكلم أهلها العربية والتركية . وكان في أول أمره ضابطاً إدارياً بمدرسة الحقوق المصرية ، ثم اتصل بالأفغاني . واستطاع جورج كوتشي أن يحتفظ بالكتاب ، ويخفيه ، ويهرب به إلى مصر ، وتم طبعه فيها .

ولم يهدأ للصيادي بال حتى رد على كتاب «المسامير» بكتاب سماه «صوت الهزار ونعيق العذار» دافع فيه عن نفسه ، وهاجم النديم بقوله «إنه دنيء الطبع ، لايرضى له خلاً إلا كل دنيء يوالي اللئام ، ويعادي الكرام ، يجنح إلى اللئيم ، وإن عاداه ، ويجرح قلب الكريم ، إن والاه ..» ثم هاجم مصر والمصريين بقوله «إنها دار الفاسدين ، ودار حرية فجور ، وموضع فسق غير مستور ، ومقر فضائح تضيق لها الصدور» . وكان مما زاد حنق الصيادي على النديم أنه مصري ، وكان قد أصدر واحد وعشرون عالماً من علماء الأزهر فتوى ذهبوا فيها إلى أن الصيادي كافر زنديق .

وحدث أن سافر خديو مصر عباس حلمي الثاني إلى إستانبول سنة ١٨٩٤ ، وكان يفكر في الزواج من إحدى أميرات الأسرة السلطانية . وعلم الصيادي بهذا المشروع وتدخل لدى السلطان لمنعه ، وأدخل في روع السلطان خطر هذا الزواج على الدولة ، لأنه إذا أنجبت كريمته مولوداً ذكراً فلا يستبعد أن يرشحه الإنجليز للخلافة التي تنقل إلى مصر ، وتمحى من الدولة العثمانية . ويذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته أن عبدالحميد اقتنع بهذا الرأي ، وأن الصيادي نجح في منع هذا الزواج .

وعن خطورة الصيادي في الدس ، يذكر الأمير شكيب أرسلان في التعليقات التي أضافها إلى كتاب «حاضر العالم الإسلامي» الذي وضعه لوثروب ستودارد ، وعربه عجاج نويهض ، أن الأفغاني وعبدالله النديم كانا يتجولان في «الكاغد خانة» ، وهو أحد المتنزهات المشهورة في استانبول ، فصادفا عباس حلمي ، وسلم بعضهم على بعض ، وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك . وعلم الصيادي بأمر هذه المقابلة ، فقدم تقريراً إلى السلطان قال فيه إن الأفغاني والنديم قد تواعدا مع الخديو على الاجتماع به في «الكاغد خانة» وهناك بيعاه تحت الشجرة على أن تكون الخلافة له . ويقول الأمير أرسلان– استناداً إلى=

....

= قول الأفغانى - إن السلطان لم يحفل بهذه الوشاية . ولكن يرى الرافعى إنها غيرت قلب السلطان على الأفغانى ، إذ شدد السلطان الرقابة عليه .

وقد أراح الموت كلاً من عبدالله النديم والأفغانى من مكائد الصيادى ودسائسه ، فلم تطل بهما الحياة. أصيب النديم بالسل الرئوى ، واشتدت عليه العلة ، وجاز إلى ربه فى العاشر من شهر أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٩٦ ، واحتفل بجنازته احتفالاً كبيراً ، واشترك فيها الأفغانى الذى لحقه إلى الرفيق الأعلى بعد أشهر ذات عدد .

لقد كان أبو الهدى الصيادى وصمة فى تاريخ السلطان عبدالحميد ، الذى أفسح له صدره واستمع إلى وشاياته ودسائسه ، ورفعه مكاناً علياً ، على الرغم من أن الصيادى كان عدواً لكل إصلاح ، وخصيماً لكل رجل حر ، كما كان له ضحايا كثيرون فى السجون ، وفى ذل الفقر ، وفى بؤس المنفى .

عن أبى الهدى الصيادى ، انظر النبذة أو الفقرات التى كتبها كل من :

أحمد أمين : زعماء الإصلاح إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٦١-٢٦٢ .

لوثروب ستودارد ، حاضر العالم الإسلامى ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠٢ .

إبراهليم المويلحى ؛ ماهنالك . القاهرة ، مطبعة التقدم ، ١٨٩٦ ، ص ص٢١٤-٢١٥ ، ٢٢١-٢٢٢ .

أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن . جزءان ، مطبعة مصر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٤ ، ج٢ ، ص١١٣ ، ١٥٦ ، ٢٤٨ ، ٣٥٠ ، ٢٩٢-٢٩٣ .

عبدالله النديم : المسامير .

محمد أبو الهدى الصيادى : صوت الهزار ونعيق العذار .

دكتور عبدالمنعم إبراهيم الدسوقى : عبدالله النديم ، ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية . دار الكتاب الجامعى . القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص٢٤٧-٢٥٧ .

مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية

مظاهر نجاح الحركة :

لقيت حركة الجامعة الإسلامية نجاحاً تأرجح صعوداً وهبوطاً ، قوة وضعفاً ، على عهد السلطان عبدالحميد الثانى وفى الفترة التى تلت عزله سنة ١٩٠٩ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، إذ اشتدت مظاهرها فى الحرب العثمانية الإيطالية (١٩١١-١٩١٢) إبان الغزو الإيطالى لولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة ، ثم طفت على السطح فى بعض مراحل الحرب العالمية الأولى كما سنوضح ذلك فى سياق هذا الفصل . ولذلك فمن الخطأ القول إن حركة الجامعة الإسلامية قد أخفقت إخفاقاً كلياً منذ أن تنادى إليها السلطان عبدالحميد ، حتى وضعت تلك الحرب العالمية أوزارها فى أواخر سنة ١٩١٨ .

ومن المبادئ المقررة فى مناهج البحث التاريخى ألا يصدر الباحث فى الدراسات التاريخية أحكاماً عامة فى مسائل يتعرض لها دون تقصى الحقائق من جميع جوانب المسألة التى يبحثها ، وألا ينساق وراء أحكام عامة سبق صدورها واستقرت فى أذهان الأجيال المتعاقبة وأصبحت حقائق لاتقبل نقاشاً . مثل هذا الباحث الذى ينزلق فى أحد هذين المحظورين ، أو هما معاً ، يرمى بالجهالة أو المحاباة أو التحامل تبعاً للرأى الذى يصدره . ونبدأ هنا بعرض سريع لمظاهر النجاح الجزئى الذى حققه السلطان عبدالحميد في حركة الجامعة الإسلامية ، ثم نتبعه بالأسباب التى أعاقت ترسيخها فى الدولة العثمانية وسائر أنحاء العالم الإسلامى .

أولاً : كان روستان Rousstin قنصل فرنسا العام فى تونس يحذر حكومته من أخطار حركة الجامعة الإسلامية على فرنسا . وذكر أن مبعوثى السلطان يبدون نشاطاً واسعاً ومكثفاً فى برقة وطرابلس ، وأبدى تخوفه من أن يكون لهذا النشاط أثر كبير فى سير الحوادث فى تونس، فى الوقت الذى يعد فيه چيل فرى Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية «الحملة التأديبية» كما سماها فرى لغزو تونس . كما أبدى روستان تخوفه من أصداء حركة الجامعة الإسلامية على الجزائر وعلى مركز الفرنسيين فيها (١) .

ثانياً : أثير على بساط البحث فى مؤتمر الآستانة الذى عقد فى ٢٣ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٢ لبحث تطورات الثورة العرابية ، موضوع إرسال قوات عثمانية إلى مصر لتهدئة

(١) دكتور صلاح العقاد : المغرب العربى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٨ .

الحالة فيها . وقد اعترض ، من حيث المبدأ ، الوفد الفرنسى على إرسال قوات عثمانية إلى مصر خشية ازدياد نفوذ الإسلام فى شمالى إفريقية ، وبالتالى دعم حركة الجامعة الإسلامية ، وهما أمران يعملان على إضعاف مركز فرنسا فى الجزائر وتونس وحوض البحر المتوسط [١] ، كما دارت مناقشات ساخنة حول هذا الموضوع فى مجلس النواب الفرنسى بجلستى ٢ من شهر يونيو - حزيران - و١٨ من شهر يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢ ، اشترك فيها جامبتا Gaumbta السياسى الفرنسى المشهور ، وعدد من أعضاء المجلس نددوا فيها بالتدخل العسكرى للدولة العثمانية ، إذ يتيح لها أن ترابط بقواتها على ضفاف النيل والساحل الشمالى لمصر ، ووصفوه بأنه يحمل تهديدات لأمن وسلامة الممتلكات الفرنسية فى شمالى إفريقية حيث يسكنها قوم يسهل تحريكهم بإذاعة أنباء تشيد بكبريائهم وتمتدح آمالهم فى الحرية ولم يسأموا قط من ترديدها . كما نشرت المجلة السياسية والأدبية Revue Politique et Littéraire مقالاً فى هذه المعانى ، فى عددها الصادر فى اليوم الخامس عشر من شهر يوليو - تموز - سنة ١٨٨٢[٢] .

ثالثاً : يقاس مدى نجاح هذه لحركة بالاهتمام الواسع النطاق فى كافة أرجاء العالم الإسلامى بأنباء الحرب العثمانية اليونانية التى نشبت فى سنة ١٨٩٧ ، كان مثل هذا الحادث يمر قبل حركة الجامعة الإسلامية دون أن يثير اهتماماً فى الرأى العام الإسلامى فى أنحاء العالم أما فى أعقاب هذه الحرب فقد أقيمت احتفالات فى نطاق واسع فى بلاد إسلامية خارج نطاق الدولة العثمانية ابتهاجاً بالانتصارات الإسلامية العثمانية ، ونظرت إليها على أنها انتصار للإسلام ، وتجسيد لقوته ، ومن ثم شحنت سكان هذه البلاد بزاد ضخم من الثقة بأنفسهم والاعتداد بإمكانياتهم للتخلص من السيطرة الأوروبية المسيحية ، فبعد احتفالات النصر قامت الجماهير الإسلامية فى الهند ، وإندونيسيا ، وتركستان ومدغشقر، وبلاد الجزائر ، وغيرها ، بانتفاضات وإضرابات تطالب التحرر من الحكم الأوروبى المسيحى الذى جثا عليها [٣] .

رابعاً : قام والهلم الثانى إمبراطور ألمانيا بزيارة رسمية للسلطان عبدالحميد فى إستانبول فى خريف سنة ١٨٩٨ ، ثم اتجه إلى القدس فدمشق ، حيث وضع إكليلاً من الزهور على قبر صلاح الدين ، وأمر بصنع مصباح من الفضة للضريح هدية شخصية منه بوصفه أحد المعجبين إعجاباً شديداً بالبطل المسلم . وألقى خطبة مثيرة فى دمشق جاء فيها

(1) Sayed Kamel., La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882. Paris, 1913, pp. 188-191.

(2) Loc. cit.

(3) Lewis B., The Emergence etc.; op. cit., p. 343.

«فليطمئن صاحب العظمة السلطان ، وليطمئن معه الثلاثمائة مليون من المسلمين الذين يجلونه لأنه الخليفة ، إلى أنهم سيجدون فى إمبراطور ألمانيا الصديق الدائم لهم» [١] .
ولئن كانت زيارة هذا الإمبراطور قد استهدفت غرضاً رئيسياً هو الحصول على فرمان من السلطان عبدالحميد بإنشاء طريق ب. ب. ب. الحديدى [٢] ، فإن هذه الزيارة الرسمية جاء فى أثنائها اعتراف ، له وزنه السياسى ، من إمبراطور ألمانيا بصفته عاهل أقوى دولة فى أوروبا فى ذلك الوقت ، بحركة الجامعة الإسلامية . وكان من مظاهر هذا الاعتراف :

(١) تصريحه العلنى بأن السلطان عبدالحميد هو خليفة العالم الإسلامى ، بما كان يضمه هذا العالم وقتذاك من ثلاثمائة مليون مسلم .

(٢) إشادته بصلاح الدين ، فأعاد إلى أذهان المسلمين ذكرى بطل من أبطال التاريخ الإسلامى رفع شأن الإسلام والمسلمين ، ودعم وحدة الصف الإسلامى ، وتصدى للجحافل الأوروبية المسيحية فى الحروب الصليبية ، وانتصر عليها . وكان من برنامج حركة الجامعة الإسلامية إبراز الأمجاد ، التى حققها المسلمون فى عصور وحدتهم .

وقد رحب السلطان عبدالحميد بما أعلنه إمبراطور ألمانيا من شعور طيب نحو السلطان الخليفة وبمودته للإسلام والمسلمين ، وتباهى بتصريحات وتصرفات إمبراطور ألمانيا من أجل المنافع التى تعود عليه منها واستغلها فى الدعوة لنفسه ، وفى ترسيخ حركة الجامعة الإسلامية ، واتخاذها وسيلة دبلوماسية يعتمد عليها . وقد استاءت بعض الدول الأوروبية الكبرى ، وبخاصة بريطانيا ، من التصريحات التى أدلى بها إمبراطور ألمانيا فى أثناء زيارته ، فزعمت أن ألمانيا تريد أن تتخذ من حركة الجامعة الإسلامية مطية لنشر نفوذها فى الدولة العثمانية [٣] . وعلق موظف أمريكى ذو ميول صهيونية فاضحة على زيارة إمبراطور ألمانيا للسلطان عبدالحميد تعليقاً يفيض حقداً وسفاهة وتشنيعاً بعبدالحميد ، وجاء فى هذا التعليق «وقد تمت الزيارة فى وقت لم يكن أحد من الملوك يرضى أن يلوث نفسه بزيارة السلطان الأحمر» [٤] .

خامساً : كان من مظاهر النجاح الجزئى الذى حققته حركة الجامعة الإسلامية خشية حكومات الدول الأوروبية الكبرى – باستثناء ألمانيا – من هذه الحركة ، ونظرتها إليها نظرة معارضة جدية ، وهجومها العنيف الذى شنته عليها فى مجلس العموم البريطانى وفى

(١) أنطونيوس جورج ، يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤٦-٧ .
(٢) سنتعرض لموضوع هذا الطريق فى فصل قادم .
(3) Pinon René; L'Europe et L'Emire Ottoman. Paris, 1917, p. 388.
(٤) محمد جلال كشك : القومية والغزو الفكرى ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ ، دار الإرشاد ببيروت ، ص٢٢٢ .

الصحافة وفى شتى الهيئات فى بريطانيا وفرنسا مما سبق لنا شرحه . ونضيف هنا أن الدول الأوروبية كانت تنظر إلى كل زائر مسلم إلى إستانبول من خارج الدولة العثمانية، وإلى كل زائر عثمانى للمسلمين فى ممتلكات هذه الدول الأوروبية نظرتها إلى جاسوس خطير يهدد سلامة هذه الممتلكات (١). ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا وفرنسا كانتا تخشيان أن تتبنى حكومة العهد الجديد فى الدولة العثمانية بعد انقلاب سنة ١٩٠٨ ثم عزل عبدالحميد سنة ١٩٠٩ ، حركة الجامعة الإسلامية . وكان أكثر ما كانتا تخشيانه من حركة الجامعة الإسلامية تصورهما أن ألمانيا كانت تمسك بخيوطها فتحركها لمعاكسة بريطانيا وفرنسا ؛ لأنه لم تكن فى مستعمرات ألمانيا جماعات من المسلمين ، بينما كان معظم سكان المستعمرات البريطانية والفرنسية من أتباع الدين الإسلامى (٢).

سادساً : توقف الزحف الاستعمارى الأوروبى العسكرى على الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بعد الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى نهاية حكم عبدالحميد . وفى رأى الأستاذ شو Shaw أن هذا التوقف يرجع جزئياً على الأقل إلى نجاح السلطان عبدالحميد فى استخدام حركة الجامعة الإسلامية ، سلاحاً يدفع به غائلة الغزو الأوروبى المسلح على ممتلكاته ، فتحولت المنافسات الدولية من تنافس حربى إلى تنافس اقتصادى طوال السنوات ، التى تبقت من الحكم الطويل للسلطان عبدالحميد .

“The fact that European aggression against the Ottomans mainly stopped after the British occupation of Egypt and that the imperialist rivalries of the Powers were diverted from military to economic competition during the remaining yeras of Abdulhamid’s long reigme can be attributed at least partly to the success of his use of Islam as a weapon to ward off the aggressors.”. (٣)

سابعاً : يقول المستشرق والمؤرخ الإنجليزى الأستاذ جب هاملتون Sir Gibb Hamilton إن المثل الأعلى للفكرة التى قامت عليها حركة الجامعة الإسلامية كان مغرياً جداً . واستطاعت هذه الحركة أن توقظ شعوراً يعطف عليها فى كل جزء من أجزاء العالم الإسلامى . وكان من نتائجها إيقاظ الشعور بالوحدة الإسلامية من جديد وتقويته إلى

---

(1) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 260.

(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٨ نقلاً عن :

(3) Correspondance d’Orient, Revue Economique, Politque et Litteraire. Directeur George Samné, Paris, No. 10 en date du 15 Fèvrier, 1909, p. 315.

حد لم يسبق له مثيل حتى ذلك الوقت (١) .

استفادة الاتحاديين من حركة الجامعة إبان الحرب الطرابلسية :

كان من المتوقع ألا تعمر حركة الجامعة الإسلامية بعد السلطان عبدالحميد ، إذ كانت مرتبطة بشخصيته ، فهو الذى بسط عليها رعايته وبذل الأموال والجهود فى سبيل نشرها ، واتخذ منها سياسة رسمية للدولة . ولكن لما وقع الانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ وتلاه الانقلاب العسكرى سنة ١٩٠٩ ، وتم عزله نتيجة لهذا الانقلاب لم تفتر حركة الجامعة الإسلامية ، بل استمرت قوية كامنة فى نفوس أفراد العالم الإسلامى ، بفضل قوة الدفع التى كانت تظفر بها أيام هذا السلطان ، فكانت هذه الحركة تطفو على السطح فى بعض الأزمات التى كان يشعر فيها رجال الاتحاد والترقى ، أنهم فى حاجة إلى استغلالها لدعهم مركزهم فى مواجهة عدوان استعمارى يواجهه «النظام الجديد» على ولاية عربية ابتغاء توحيد أو جمع صفوف أكبر عدد ممكن من أفراد العالم الإسلامى ، يقفون إلى جانب الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة واعتبار السلطان العثمانى محمد رشاد الخامس خليفة المسلمين . فما أن تعرضت ولايتا طرابلس الغرب وبرقة للعدوان الإيطالى فى أواخر شهر سبتمبر - أيلول - سنة ٩١١ ، حتى ارتفعت الأصوات فى البلاد العربية والإسلامية ، تطالب بضرورة تقديم المساعدات إلى دولة الخلافة للوقوف فى وجه العدوان الأوروبى المسيحى المسلح السافر على بلاد إسلامية . ويلاحظ أن تلكما الولايتين العربيتين الإسلاميتين العثمانيتين كانتا آخر إقليم عربى إسلامى ظل حتى ذلك الوقت بمنأى عن الاستعمار الأوروبى فى شمالى إفريقية . ومنذ سنة ١٩١١ أصبحت جميع أقاليم هذا الساحل الشمالى ، ابتداء من مراكش غرباً إلى مصر شرقاً ، موزعة بين فرنسا وبريطانيا ، وإسبانيا ، وإيطاليا .

تأييد إمام اليمن وأمير نجد :

وقد أخذ التأييد الإسلامى والعربى صوراً وأشكالاً شتى من تأييد أدبى إلى تأييد مادى . وكان من مظاهر التأييد الأدبى برقيات تلقتها حكومة إستانبول ، كان من بينها برقية أرسلها الإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن - وكان قد تم عقد صلح دعان بينه وبين الدولة العثمانية سنة ١٩١١ - وجاء فى هذه البرقية «بسم الله الرحمن الرحيم - علمت أن بعض الأجانب يهاجمون الحديدة وطرابلس الغرب ، فإننى مستعد للقيام بمائة ألف جندى تحت قيادتى بين محارب ومتطوع . وإننى أقدم نفسى فداء فى سبيل الله» (٢) . كما أرسل عبدالعزيز آل سعود أمير نجد برقية مؤرخة فى الخامس من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١١ إلى الصدر الأعظم

---

(١) جب هاملتون وآخرون : وجهة الإسلام . نظرة فى الحركات الحديثة فى العالم الإسلامى . ترجمة دكتور محمد عبدالهادى أبو ريده ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص٣١ .

(٢) سليم قبعين : تاريخ الحرب العثمانية الطرابلسية ، مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩١٣ ج١ : ص٣٨ .

قال فيها «إن صداقتى لمقام الخلافة العظمى وخدمتى للحكومة السنية العثمانية معروفاً لدى دولتكم وعند كل رجال الحكومة . وإن مقاطعة نجد تفتخر اليوم من كل جوارحها أنها مقاطعة عثمانية . وقد أقلقنا اعتداء الإيطاليين الطغاة أعداء العثمانيين على تراب وطننا العثمانى الطاهر. وأنا ، وجميع القبائل التى تحت أمرى ، مستعدون للزحف فى ظل الأعلام العثمانية إلى حيث تأمرنا الدولة العثمانية . وها نحن ننتظر هذه الأوامر بفارغ الصبر» [١] .

وتمثل التأييد الأدبى أيضاً فى مقالات ظهرت فى الصحافة العربية الإسلامية تندد بالعدوان الإيطالى، وقصائد جادت بها قرائح الشعراء تثير الهمة فى نفوس المسلمين [٢] ، وتناشد الأثرياء بذل الأموال لمساعدة المجاهدين وتطلب من الأشداء الإسهام فى الحرب لصد الغزاة الإيطاليين ، كما طافت فى شوارع المدن الإسلامية مظاهرات تدعو إلى مناصرة دولة الخلافة . ووصلت أصداء هذه المظاهرات إلى جزيرة مورسيوش فى المحيط الهندى ؛ إذ نظم المسلمون هناك مظاهرات شعبية تأييداً للسلطان العثمانى خليفة المسلمين . أما التأييد المادى فتعددت وسائله ، وكان من بينها جمع التبرعات المالية والعينية للمجاهدين فى تلكما الولايتين ، وتهريب الأسلحة والذخائر إليهم ، وتسلل المتطوعين لشد أزرهم ، وتشكيل لجان الإغاثة لمساعدة المنكوبين وإنشاء مستشفيات ميدان ، وإقامة أسواق خيرية خصص إيرادها لجمع التبرعات ، وتأسست فى سنة ١٩١١ جمعية الهلال الأحمر المصرى برياسة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد . وقد شملت حركة مؤازرة المجاهدين فى طرابلس الغرب وبرقة كلا من مصر والهند وقطر والبحرين وغيرها . أما مصر فقد سبق أن ذكرنا طرفاً عن مساعداتها [٣] .

تأييد الهند :

أما عن الهند .. فقد أوضحت جريدة المؤيد فى مقال نشرته بعنوان «وقوف المسلمين مع طرابلس» موقف المسلمين فى الهند والبذل المالى الذى قدموه إلى المجاهدين . وقد جاء فى هذا المقال «افتتح حضرة الفاضل محمد إن شاء الله صاحب جريدة «وطن» التى تصدر فى لاهور الهند اكتتاباً إلى حضرة العلامة الشهير أمير على الهندى فى لوندره لتوصيلها إلى محلها بواسطته ، والربع يرسل إلى جمعية الهلال الأحمر العثمانية فى الآستانة ، والربع الآخر إلى جمعية الهلال الأحمر المصرية فى القاهرة . وقد أرسل حضرته قبل الآن مائة جنيه إلى الأمير على والخمسين إلى الآستانة ، كما أرسل خمسين جنيهاً إنجليزياً إلى جمعية الهلال الأحمر المصرية . وسنوالى إرسال مايجتمع لديه من الإعانات على هذا الترتيب . فنشكر لحضرته ولإخواننا مسلمى الهند هذه الهمة الشماء ، التى يبرهنون عليها فى كل فرصة وكلما سنحت

(١) المرجع السابق ، ص٤٢ .
(٢) كان من هؤلاء الشعراء : حافظ إبراهيم ، فؤاد الخطيب ، أحمد كاشف .
(٣) انظر فى هذه الدراسة ، ج٢ ، الفصل السادس ، الحاشية رقم١.

الحاجة . بارك الله بهممهم وأجزل ثوابهم» [(١)] .

تأييد قطر والبحرين :

أما عن قطر والبحرين .. فقد نشرت صحيفة المؤيد مقالاً بعنوان «مؤازرة العرب في ولاية قطر والبحرين لإخوانهم المجاهدين فى طرابلس» أشادت فيه بشهامة المسلمين والعرب ووقوفهم إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد الإيطاليين . ثم ذكر المقال أنه «ورد على سعادة رئيس الهلال الأحمر من سعادة الوجيه الشيخ مقبل بن عبدالرحمن الذكير رئيس لجنة الاكتتابات العامة في البحرين الكتاب التالى خاصاًبهذا الموضوع وبما جمعته لجنته وما ينتظر أن تجمعه :

بسم الله الرحمن الرحيم

«من البحرين ٢٨ ربيع آخر ١٣٣٠-١٧ أبريل ١٩١٢

«سلام واحترام لمقامكم العالى ، ثم نعرف جنابكم أنه قد وصلت من سمو الشيخ قاسم الثانى أمير قطر ورئس عشائرها عشرون ألف روبية إعانة منه ومن جماعته أهالى قطر لمجاهدى طرابلس الغرب ، وبتاريخه صدرنا هذا المبلغ لرئيس اللجنة العليا سمو الأمير الجليل عمر طوسون باشا ، بعضه منا مباشرة ، والبعض بواسطة أولادنا عن طريق البصرة . وقد خصصنا من هذا المبلغ ثلاثة آلاف روبية للهلال الأحمر وعرفنا دولة الأمير المولى إليه بذلك ، تجدون من باطن هذا حوالة على الأمير المذكور . الرجا من سعادتكم استلامها وإفادتنا وإفادة سمو الشيخ قاسم الثانى بوصوله ليطمئن الخاطر .

«ونحن الآن قد فتحنا باب الاكتتاب بهذه البلاد لإعانة مجاهدى طرابلس الغرب والمؤمل أن نتحصل على مبلغ ثلاثين ألف روبية ، وسنخصص منها جانباً للهلال الأحمر . ويحول الله تعالى نعيد جميع المبلغ إليكم إما عن طريق البصرة ، أو عن طريق الهند . ونسأل الله العلى الأعلى أن يوفق المسلمين إلى مافيه صلاح أمورهم» [(٢)] .

ولكن هذا التأييد بنوعيه الأدبى والمادى كان تأييداً شعبياً انبثق عن الشعوب الإسلامية والعربية ، ولم يكن تأييداً حكومياً ، لأن الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية والعربية كانت قد وقعت تحت الاستعمار الأوروبى ، الذى حال بين حكوماتها وبين تقديم مساعدات حرابية أو قوات مسلحة إلى طرابلس الغرب وبرقة . وكان موقف الحكومة المصرية التى كانت تأتمر فى ذلك الوقت بأوامر لورد كتشنر ، المعتمد البريطانى فى مصر ، مثالاً صارخاً لتعنت الاستعمار

---

(١) جريدة المؤيد للعدد ٦٦٥٠ ، الصادر فى ١٠ من أبريل - نيسان - سنة ١٩١٢ .

(٢) جريدة المؤيد العدد ٦٧٧٢ الصادر فى يوم الثلاثاء ٧ مايو - أيار - سنة ١٩١٢ .

الأوروبى حيال الدولة العثمانية . وقنعت الحكومة المصرية بترك الشعب المصرى يعبر إلى حد ما عن عاطفته الإسلامية نحو إخوانه المجاهدين .

حرج موقف أوروبا :

ومع ذلك فقد توالت الاحتجاجات من الهيئات الشعبية الإسلامية فى الهند وغيرها حتى من الصين ؛ مما أزعج الدوائر السياسية فى بريطانيا وفرنسا من التعاطف الشعبى فى البلاد الإسلامية والعربية مع الدولة العثمانية . وقد عبر جبرائيل آنوتو Gabriel Hanotaux وزير خارجية فرنسا سابقاً عن هذا القلق بأن إيطاليا فى هجومها على طرابلس الغرب وبرقة قد جنت على الدول الأوروبية جناية كبرى لايعرف أحد مداها . وقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الإيطالية الإسراع بإنهاء الحرب مع الدولة العثمانية تجنباً لإثارة مزيد من مشاعر السخط فى أنحاء العالم الإسلامى، الذى يخضع جزء كبير منه للحكم البريطانى . وكان أحد زعماء المسلمين فى الهند قد طالب الحكومة البريطانية بأن تكف عن سياستها العدائية نحو الدولة العثمانية ؛ تفادياً لثورة مئات الملايين من المسلمين [١] .

استغلال الاتحاديين حركة الجامعة فى الحرب العالمية الأولى :

لما زج رجال الاتحاد والترقى بالدولة العثمانية فى أتون الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، تمسحوا بحركة الجامعة الإسلامية فى الشهر الأول لدخول الدولة الحرب ، واستصدروا ثلاث فتاوى من الخليفة ومن شيخ الإسلام ومن كبار علماء الدين قالوا فيها إن الحرب التى تخوضها الدولة إنما هى حرب دينية تستهدف تحرير المسلمين المستعبدين والدفاع عن الدولة ، وإن النصارى من أعداء الإسلام يرومون تدمير الدولة وتحطيم الإسلام تأسيساً على أن الدولة العثمانية هى دولة الإسلام الكبرى ومقر الخلافة ودرع الإسلام ، وقالوا فى هذه المنشورات إن الجهاد الدينى هو فرض عين على كل مسلم بالغ وقادر ، وطلبوا من المسلمين فى جميع بقاع الأرض الاشتراك فى الدفاع عن الإسلام وعن الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف . ثم قاموا بحرب منشورات دينية موجهة إلى مصر والسودان والهند وفارس وأفغانستان وغيرها ، وأوفدوا بعثات دينية إلى أرجاء العالم الإسلامى إلى غير ذلك من وسائل سبق أن تعرضنا لها [٢] .

وفى بعض مراحل الحرب العالمية الأولى ، اهتم الاتحاديون بإطلاق اسم حركة الجامعة الإسلامية على بعض التشكيلات العسكرية والخطط الحربية . وسنرجىء التعرض لها إلى فصل

(١) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامى : ترجمة عجاج نويهض ، وتعليق الأمير شكيب أرسلان ، مرجع سبق ذكره ، ج١ ، ص ص٣١٢-٣١٣ .

(٢) انظر فى هذه الدراسة ج١ ،الفصل الثالث.

قادم لأنها أكثر التصاقاً بحكم الطغاة العسكريين .

تعثر حركة الجامعة الإسلامية :

توافرت عدة أسباب أعاقت حركة الجامعة الإسلامية عن ترسيخ جذورها فى العالم الإسلامى وعن أن تمضى قدماً فى مسيرتها .

ونذكر من هذه الأسباب :

أولاً : كان العالم الإسلامى فى مجموعة فى حالة تفسخ وتخلف وركود وجهالة . وكان من الصعوبة ، إن لم يكن فى حكم الاستحالة ، أن يجتمع قادته وزعماؤه على كلمة سواء للوقوف صفاً متراصاً واحداً أمام المؤامرات والأطماع الاستعمارية الأوروبية ، فضلاً عن نزعاتهم الشخصية والإقليمية وأحقادهم وخلافاتهم الطائفية .

ثانياً : لم تكن قد عرفت بعد وسائل الإعلام الحديثة والرهيبة معاً المستخدمة الآن (سنة ١٩٧٩) والتى تصل إلى الفيافى والقفار ، وتدخل كل بيت وكل كوخ . ولم يكن فى مقدور الدعاة والوعاظ ومن إليهم من المبعوثين الذين أرسلهم عبدالحميد إلى أرجاء العالم الإسلامى فى آسيا وإفريقية أن يصلوا إلى جميع التجمعات الجماهيرية الإسلامية، المنتشرة فى أقاليم هاتين القارتين .

ثالثاً : كانت قبضة الدول الاستعمارية الأوروبية على الأقاليم الإسلامية الخاضعة لها قوية ؛ بحيث لم تكن تسمح بحركات سياسية مناهضة لها ، أو حتى ازدهار تيارات فكرية تشجع هذا الاتجاه الوحدوى . وحسبنا دليلاً على ذلك أن بريطانيا ضيقت الخناق على جريدة العروة الوثقى ، التى كان يصدرها فى باريس جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده، وميرزا محمد باقر الشهير بابراهيم جان معطر . ومنعت الحكومة البريطانية دخولها مصر والهند ، وتوقفت عن الظهور بعد أن صدر منها ثمانية عشر عدداً ، وانطفأ قبس كان يضىء العقول .

انقضاء حركة الجامعة الإسلامية :

بينما كانت حركة الجامعة تتعثر فى مسيرتها جدت عدة عوامل أدت فى النهاية إلى انقضائها ، ومن بين هذه العوامل :

العامل الأول : الحركة الطورانية Pan Turanianism التى تعصب لها رجال الاتحاد والترقى واتخذوها دعامة من دعائم سياستهم بعد أن انتهى إليهم حكم الدولة . وكانت هذه الحركة تستمد أسسها من تجديد الإيمان بانتساب الشعب التركى العثمانى إلى أصول طورانية ، فأدى ذلك إلى الاعتقاد بأن السبيل لبعث الجنس التركى هى فى اتحاده من جديد بالشعوب ، التى تمت إليه بصلة القربى من السلالة

الطورانية . وكان أكثر هذه الشعوب تحت الحكم الروسى . وعلى الرغم من أن الاتحاديين لم يعتنقوا عقيدة «الوحدة الطورانية الشاملة» بكل ماينتج عنها من مشكلات تحرير تلك الشعوب وضمها ، أثرت الحركة الطورانية فى الاتحاديين والشعب التركى العثمانى فى مجموعه تأثيراً قوياً ، وانتشرت الدعوة إلى تمجيد العنصرية التركية ، وإبرازها لروابط القربى بين الأتراك العثمانيين فى الدولة العثمانية وإخوانهم فى الجنس فى آسيا الوسطى (٢١) ، وأصبح الرأى الشائع لدى الأتراك العثمانيين هو أن الحركة الطورانية هى الملاذ الوحيد لخلاصهم وسعادتهم ، ومن ثم استهدفت الحركة الطورانية إحياء مجد الأتراك الأوائل وربط الأتراك العثمانيين بتراثهم الحضارى التركى الأصيل ، وتخليص الفكر التركى العثمانى من المؤثرات الخارجية التى دخلت عليه ، ولاسيما المؤثرات الفارسية والعربية .

وقد لقيت الحركة الطورانية ترحاباً عاماً ، وأصبحت لفظة «طوران» من أكثر الألفاظ مثالية واحتراماً وشعبية . وغدت تستخدم للتعبير عن أسمى معانى القومية التركية . وخصصت جريدة «طنين» التى كانت تنطق بلسان الحكومة بعد الحرب البلقانية ، صفحة أدبية تحت عنوان «مذكرات طورانى» ، وأصبحت المطاعم والمقاهى ومحلات الحلاقين تحمل هذا الاسم النموذجى الجديد ، كما غير كثير من أفراد الشعب التركى العثمانى أسماءهم وألقابهم لتصبح مسايرة للأفكار الطورانية الجديدة . وأعطت خالدة أديب ، وهى أشهر كاتبة تركية عثمانية فى ذلك الوقت ، هذا الاسم عنواناً لأحد مؤلفاتها الأدبية (٢٢) . ولم يكتم كثير من الأتراك العثمانيين مقتهم لبقية القوميات الأخرى الداخلية فى الدولة ، وبخاصة القومية العربية ، واشتدت قبضة الاتحاديين على الولايات العربية . وازدادت هذه القبضة عنفاً نتيجة الحركة الطورانية فيما يعرف بحركة التتريك Turkification أى تتريك العرب والألبان وغيرهم من العناصر الخاضعة للدولة (٢٣) بجعل اللغة التركية اللغة الرسمية فى المحاكم والمدارس وسائر الدواوين الإقليمية . وفى رأى بعض المؤرخين والباحثين أثبت رجال الاتحاد والترقى أنهم لم يكونوا أكفاء لحمل الرسالة التى ندبوا أنفسهم لها ، وهى تحقيق المساواة بين جميع عناصر الدولة ، فقد تخلوا عن هذا المبدأ وألقوه جانباً، واستغلوا نفوذهم بأساليب استفزازية دلت على حماقتهم لترجيح المصلحة

---

(٢١) أنطونيوس چورچ : يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٨٢ .

(٢٢) توفيق على برو : العرب والترك إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨٣ .

(٢٣) أنطونيوس چورچ : يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٨١-١٨٣ .

التركية والإضرار بإخوانهم رعايا الدولة الآخرين وحكم الدولة على أساس السيادة الجنسية للعنصر التركى [١] ، أى بناء الدولة والمجتمع – على عهدهم – على أساس القومية التركية دون بقية القوميات التى يجب أن تكون تابعة ، وتخضع للعنصر التركى خضوع التابع للمتبوع [٢] . وبدت للعرب حقيقتان ، أولاهما أن الأتراك العثمانيين قد قطعوا صلاتهم باللغة العربية والتاريخ الإسلامى والتراث العربى للتعلق بتاريخ الأتراك العثمانيين وتراثهم القديم . وثانيتهما أن الحركة الطورانية ليست إلا دعوة سافرة لسيادة الجنس التركى فى الدولة ، وكبت أو طمس النزعات القومية المتعددة فى الدولة . فكانت هذه الحركة الطورانية من أهم أسباب انصراف رعايا الدولة العرب المسلمين والألبان وغيرهم عن حركة الجامعة الإسلامية ، التى كانت تدعو إليها حكومة إستانبول.

العامل الثانى : قدمت بريطانيا منذ سنة ١٩١٥ الوعود إلى الحسين بن على أمير مكة وشريفها بتوحيد البلاد العربية الخاضعة للدولة العثمانية فى الشرق الآسيوى واستقلالها وإقامة خلافة عربية من بيت عربى صميم فى مقابل إعلانه الثورة على الدولة العثمانية . وانساق الشريف الحسين وراء هذه الوعود ، ونجح فى تحريك ثورة عربية . وعلى الرغم من أن بريطانيا خرجت منتصرة هى وحليفاتها من الحرب العالمية الأولى ، إلا أنها نكثت بوعودها ، وعملت على تفتيت العالم العربى بإقامة كيانات سياسية فى الشرق الآسيوى ، ووضعت بعضها تحت الانتداب البريطانى والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسى ، وأبقت على ممتلكاتها الإسلامية التى كانت لها قبل الحرب ، فجاء تصرفها قاضياً على حركة الجامعة الإسلامية . والحق أن اختفاء السلطان عبدالحميد من حياة الدولة بعد عزله قد حرم حركة الجامعة من قيادته الواعية الدافعة لها فى مسيرتها ، فإن شخصيته ونظام الخلافة مقروناً بالسلطة ، مع الاهتمام بالتركيز على لقب «خليفة» واسم «دار الخلافة» على إستانبول أو الآستانة ، كل أولئك جعله موضع التقدير والإجلال بين الغالبية العظمى من الجماهير الإسلامية من رعاياه ومن خارج حدود دولته. وجدير بالذكر أن الخلافة – وهى عنصر هام من عناصر حركة الجامعة الإسلامية – قد تطلع إليها بعض الحكام المسلمين بعد أن ألغاها

---

(١) توفيق على برو : العرب والترك إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨٦ .

(٢) أنطونيوس چورج ، يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٥ ومما تجدر الإشارة إليه أن برنامج جمعية بيروت السرية قد صادف هوى وارتياحاً فى نفس الأستاذ أنطونيوس ، فأفاض فى الحديث عنها إفاضة لم نلحظها فى حديثه عن الجمعيات الأخرى ، العلنية والسرية ، فخص جمعية بيروت بثلاث عشرة صفحة (١٤٩-١٦١) .

كمال أتاتورك سنة ١٩٢٤ من تركيا . ونذكر من بين هؤلاء الحكام الحسين ابن على ملك الحجاز سابقاً ، وأحمد فؤاد الأول ملك مصر ، وأغا خان زعيم الطائفة الإسماعيلية بالهند (باكستان) . غير أن تطلع هؤلاء الحكام إلى الخلافة كان ينبثق عن مجرد نزعة شخصية ، ولم تأت تطلعاتهم إليها نتيجة حركة شعبية ، ولذلك لم يقدر لأى منهم النجاح .

العامل الثالث : كان العامل الثالث هو موقف المعارضة الشديدة لحركة الجامعة الإسلامية والذى اتخذه المسيحيون العرب فى الولايات العربية فى الدولة العثمانية ، إذ خشوا أن تتهدد الأخطار كيانهم إذا قامت وحدة سياسية كبيرة تزداد فيها ضآلتهم العددية وسط أكثرية إسلامية ساحقة ، فتهضم حقوقهم . وتأسيساً على هذه المخاوف تنادى المسيحيون العرب إلى حركة القومية العربية كبديل لحركة الجامعة الإسلامية . وقاموا بدور بارز فى دعم حركة القومية العربية . وكانت الحكومة العثمانية قد فرضت ، منذ سنة ١٨٦٤ ومابعدها ، اللغة التركية لغة رسمية على نطاق واسع فى بلاد الشام ، بسبب ازدياد الميل إلى سياسة المركزية الضيقة فى حكم الولايات . وكان كبار الموظفين جميعاً من الأتراك العثمانيين ، وكان أكثرهم يجهلون اللغة العربية جهلاً تاماً . وكانت الشئون الإدارية ، فى المحاكم والدوائر الحكومية العامة الرئيسية ، تجرى باللغة التركية. وأصبحت معرفة هذه اللغة التى ظلت لغة غريبة على الرغم من القرون الطويلة من الحكم العثمانى ، أمراً لابد منه لإنجاز المهام الرسمية (١) . ثم مضت حكومة الاتحاديين فى مطاردة اللغة العربية . وفى هذا الجو غير الصحى على المدى الطويل بالنسبة للغة العربية ، لم تجد هذه اللغة لها ملجأ سوى مراكز الإرساليات التنصيرية فى بلاد الشام حيث كثرت هذه المراكز بسبب كثرة الطوائف المسيحية فيها وتعددها . وقامت منافسة بين البعثات الكاثوليكية والبروتستانتية . ومدت كلتاهما نشاطها من الحقل الدينى المسيحى إلى الحقلين التعليمى والثقافى سالعام باللغة العربية كى تحرز نجاحاً فى الأوساط العربية المسيحية والإسلامية . وهذا النشاط يفسر الدور الذى قام به المسيحيون فى إحياء الدراسات العربية (٢) .

---

(١) أنطونيوس جورج : يقظة العرب الخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٩ .

(٢) ليس صحيحاً أن جميع المسيحيين العرب كانوا يلتحقون بالمدارس التنصيرية الأجنبية ، كما أنه ليس صحيحاً أنه لم يلتحق بها أحد من المسلمين ، أو أنه لم تكن هناك مدارس مسيحية عربية . ولكن فى المرحلة الأولى كانت غالبية تلاميذ المدارس الأجنبية من النصارى العرب ، لأن المسلمين العرب كانوا يخشون أن تؤثر هذه المدارس فى أبنائهم وتحولهم عن دينهم . فآثروا أن يلحقوهم بمدارس إسلامية =

ثم انتقلت حركة القومية العربية من طورها الأدبي إلى طور العمل السياسي . ويلاحظ أن حركة القومية العربية كانت قد بدأت وليداً يحبو سنة ١٨٧٥ – أى قبل أن يرتقى السلطان عبدالحميد الثانى العرش بعام وبعض عام ، وقبل أن تظهر حركة الجامعة الإسلامية – ففى تلك السنة تكونت جمعية بيروت السرية ، ألفها خمسة شبان عرب كانوا جميعاً من المسيحيين ، ومن خريجى الكلية البروتستانية السورية ببيروت . ولكن لم يمر زمن طويل حتى أدرك أولئك الشبان النصارى أنهم إذا أرادوا بلوغ هدفهم ، ينبغى لهم أن يتعاونوا مع المسلمين . فلجأوا إلى إدخال بعض الوجهاء المسلمين فى المحافل الماسونية فى بيروت ، وكان بعض الأعضاء فى جمعية بيروت السرية قد انضموا إلى عضوية هذه المحافل الماسونية ، ونجحوا فى استمالة عدد قليل من المسلمين إلى جمعيتهم ، وكانوا ينتمون إلى مختلف الطوائف ، ولكن كان هذا النجاح محدوداً . أما البرنامج السياسى للجمعية.. فقد جاء فى منشور ألصق سراً فى منتصف الليل على جدران الشوارع ليلة ٣١ من شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٠ . وقد بدأ المنشور بالتنديد العنيف بمساوىء الحكم التركى ويهيب بالسكان العرب أن يطيحوا بها ، ثم انتقل إلى تحديد برنامج الجمعية ، وكان يتمثل فى النقاط التالية :

(١) منح سوريا الاستقلال متحدة مع جبل لبنان .

(٢) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية فى البلاد .

(٣) إلغاء الرقابة ورفع القيود التى تحد من حرية التعبير ، ونشر التعليم .

(٤) استخدام القوات المجندة من أهل البلاد فى المهام العسكرية الداخلية فيها فقط .

القومية العربية سنة ١٨٧٥ كانت سراباً :

ومما هو جدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور زين نور الدين زين أستاذ تاريخ الشرق الأدنى الحديث بالجامعة الأمريكية ببيروت يؤكد أن حركة جمعية بيروت السرية مبالغ فيها جداً ، وأنه سمع من الدكتور فارس نمر باشا أحد أصحاب جريدة المقطم فى القاهرة ، وأحد أعضاء جمعية بيروت السرية مايؤكد هذا الرأى ، وهو أن فكرة القومية لم تكن قد وجدت طريقها سنة ١٨٧٥ والسنوات التالية لها إلى أذهان العامة . فقد كان ولاء الناس ، كما كانت جميع الروابط والعلاقات الاجتماعية ، يقوم على أساس دينى طائفى . كان الناس إما مسلمين وإما مسيحيين .

= تؤسسها الدولة أو جمعيات إسلامية على الرغم من أن مستوى التعليم فيها كان أقل من مثيله فى المدارس الأجنبية . ولكن بمضى الوقت تلاشت رويداً رويداً المخاوف التى كانت تنتاب العائلات الإسلامية من إرسال أبنائها إلى مدارس الإرساليات التنصيرية نتيجة الاحتكاك المتصل وعوامل أخرى . فانتقلت الآراء التى بذرها النصارى فى البداية . أصبحت – فى بداية القرن العشرين – تجد تربة صالحة للنمو بين المسلمين ، وظهرت آثار هذا التحول صراعاً ، فبرزت قيادة الحركة العربية وكانت تضم عدداً لابأس به من الزعماء المسلمين .

والمسلم إما سنياً ، أو شيعياً ، والمسيحى إما مارونياً ، أو أرثوذكسياً ، أو كاثوليكياً ، أو إنجيلياً . وكانت الوحدة العربية فى مثل هذا الجو وفى هذا الوقت المبكر أمراً يستحيل قيامه (١) . ولم يكن يخطر ببال الجماهير الإسلامية فى الولايات العربية أن تعمل على تقويض أركان الخلافة ، لأن ذلك يعد تقويضاً لأركان الإسلام ذاته .

وأخيراً فإن مما ساعد طوائف المسيحيين العرب على القيام بدور بارز فى حركة القومية العربية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تمتعهم بوضع متميز فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين أفراد الطبقة المتوسطة العربية – البرجوازية العربية – فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية وحماية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لهم . فقاموا بدور الوسطاء بين دول الغرب والعالم العربى ، واتصلوا أكثر من العرب المسلمين بالحضارة الغربية والتيارات الفكرية الأوروبية (٢) .

ومن خلال نظرتهم العدائية لحركة الجامعة الإسلامية تنادى المسيحيون العرب إلى تكوين دولتين : دولة عربية دينية إسلامية مستقلة تقوم فى الحجاز ، وتكون عاصمتها مكة تحكمها أسرة عربية ، ويلقب حاكمها باسم الخليفة ، ويباشر سلطة روحية على جميع المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وفى ذات الوقت يكون نفوذه السياسى مقصوراً على بلاد الحجاز. والدولة الثانية دولة عربية علمانية مستقلة ينضوى تحتها المسلمون والمسيحيون ، ويطلق عليها الإمبراطورية العربية ، وتضم سوريا ولبنان وفلسطين ، ويكون رئيسها أحد أفراد أسرة محمد على فى مصر تجنباً لما قد يحدث من نزاع بين قطاعات الجماهير العربية على اختيار الإمبراطور العربى أو السلطان العربى ، على أن تسير هذه الدولة على المبادىء الحضارية العصرية المستقاة من حضارة أوروبا الغربية . وقد تزعم هذه الدولة نجيب عازورى(٣) الذى كان يعبر عن وجهة نظر القوميين المسيحيين العرب فى الشام : ونشر فى

---

(١) دكتور زين نور الدين زين : نشوء القومية العربية ، مع دراسة تاريخية فى العلاقات العربية التركية . الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ص ص٥٩–٦١ .

(٢) دكتور محمد أنيس وآخرون : المجتمع العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٠٨–٢١٣ .

(٣) كان نجيب عازورى سورياً مسيحياً كاثوليكياً ، ذا ثقافة فرنسية واسعة وعميقة ، وكان ذا ميول فرنسية . وتذكر بعض المراجع عنه أنه من مواليد لبنان ومن أشد الموازنة عنفاً فى تعصبه للمارونية وللكيان اللبنانى المستقل . تولى منصب نائب متصرف القدس من سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٠٤ ، ويذكر أنه اختلف مع رئيسه متصرف القدس التركى ويسمى كاظم بك ، بسبب سوء تصرف الإدارة العثمانية ، كما زعم ، فاستقال من منصبه ، وقام بجولة استغرقت شهرين فى مدن الشام . ودعا لإنشاء حزب سياسى جديد سماه «جمعية الوطن العربى» ويبدو أن السلطات العثمانية تنبهت إلى نشاطه ، فأسرع إلى مغادرة بلاد الشام والتجأ إلى فرنسا ، حيث نشر كتابه «يقظة الأمة العربية .. » وأسس «الاستقلال العربى» وهى مجلة شهرية بالفرنسية (١٩٠٧–١٩٠٨) ثم عاد إلى القاهرة حيث أقام حتى وفاته سنة ١٩١٦ . =

فرنسا سنة ١٩٠٥ كتابه بعنوان :

Réveil de la Nation Arabe en présence des intéréts et des rivalités des Puissances étrangères.

«يقظة الأمة العربية فى وجود مصالح ومنافسات الدول الأجنبية» . وقرر فيهذا الكتاب أن دعوته إلى إنشاء دولة عربية علمانية تستند إلى وجود قومية عربية لها مقوماتها الخاصة ، وذهب إلى أن إنشاء هذه الدولة وإنشاء الدولة العربية الدينية هما حل فى مصلحة الجميع ، حل يرضى المسلمين الذين تهفو نفوسهم إلى نظام الخلافة الإسلامية الحقة بعد انتزاعها من الأتراك العثمانيين ؛ لأن العرب أحق بالخلافة منهم . وقد استنكر تنصيب خليفة مثل السلطان عبدالحميد لأنه شخص مستهتر تخضبت يداه بدماء آلاف القتلى ، وقال إن إنشاء الدولة العربية العلمانية يقضى على مخاوف المسيحيين فى بلاد الشام على اختلاف مذاهبهم ، كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس ، وعلى مخاوف اليهود ، وكان يبلغ عددهم مائة ألف يهودى موزعين بين دمشق وحلب والمدن الساحلية ، وإن كانت غالبيتهم متركزة فى فلسطين ، وبذلك لاتخضع العناصر المسيحية واليهودية فى الدولة العربية العلمانية للنظم الإسلامية . وندد عازورى بالسياسة العثمانية فى الولايات العربية ، فأفرد فصلاً مستقلاً فى كتابه لهذا الموضوع ، وذهب فيه إلى أن جميع الإصلاحات التى تظاهرت الدولة بإدخالها فى الولايات العربية كانت عديمة الجدوى ، فمثلاً تقرر إلحاق بعض النواب المسيحيين فى مجلس المبعوثان - مجلس النواب العثمانى - ولكن كان هؤلاء الأعضاء يختارون عادة من بين الجواسيس . فإذا ثبت إخلاصهم للاتجاه العربى القومى أسقطت الحكومة عضويتهم ووضعتهم تحت رقابة المخابرات العثمانية .

ومضى عازورى يقول فى كتابه إنه صدر قانون بالمساواة بين الرعايا العثمانيين دون تفرقة فى الجنس أو الدين . ومع ذلك لم يحدث أن تولى عربى مسلم منصب شيخ الإسلام . وقد أخلت الحكومة العثمانية إخلالاً صارخاً بالمبادئ التى انطوى عليها هذا القانون . ولم يحدث أن وزيراً عربيًا منح اختصاص وزارة معينة ، بل كان كلهم وزراء بلا وزارة . وكذلك لم يتولوا مناصب الولاة ، ولم يرقوا فى الجيش إلى رتبة أعلى من رتبة قائمقام - عقيد - ، والأربعة أو الخمسة من العرب الذين يتمتعون بثقة السلطان عبدالحميد فى تلك الآونة ، ليسوا سوى جواسيس، ولايحكم واحد منهم فى شىء ، ولايحضر مجلس الوزراء ، وهم لايحتفظون

= انظر :

دكتور نور الدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية ، من مطبوعات معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ص١٦-١٨ .

بمناصبهم إلا بفضل هدايا يقدمونها لياور السلطان وحاشيته من التتار والشراكسة . وكان عازورى يرى أن أكبر خطر يتهدد الدولة العثمانية بما تضمه من ولايات عربية إنما يأتى من جانب الروسيا ومن التوسع الألمانى فى آسيا الصغرى . وأن الأمل فى فرنسا وبريطانيا ، وفى فرنسا بوجه خاص لما لها من تقاليد حرة [1] ، وهو يتجاهل احتلال هاتين الدولتين للجزائر وتونس ومصر . وهذا ما دعا أحد المفكرين العرب إلى مهاجمة عازورى ، واتهامه بأنه كان يعمل فى باريس لحساب الاستعمار وباتفاق معه وبتمويله وبقبول منه للنفوذ الفرنسى البريطانى وتسليم بسيادته [2] .

وقد قدم نجيب عازورى مذكرة مفتوحة إلى الدول الكبرى فى سنة ١٩٠٥ ، ونشرها فى صدر كتابه ، قال فيها إن القومية العربية حقيقة واقعة ، وإن الوعى العربى قد انتشر بين العرب، وهم يريدون أن ينفصلوا عن تلك الشجرة البالية ، شجرة آل عثمان ، وأن يؤسسوا دولة مستقلة ، ثم قال :

«ونحن نتعهد باحترام المصالح الأجنبية وجميع الامتيازات التى منحها السلاطين العثمانيون ، ونحترم كذلك استقلال لبنان الداخلى ، والأماكن المقدسة المسيحية فى فلسطين ، وكذلك الكيانات العربية المستقلة فى اليمن والخليج العربى . ونحن لانطالب الدول الكبرى بأية تضحيات أو بالتدخل المسلح ، وإنما نرجو فقط من الدول المستنيرة فى أوروبا وأمريكا الشمالية أن تؤيد حركتنا بوقوفها على الحياد وبأن تشجعنا ، فتظهر المشاركة الوجدانية معنا . ونحن نستطيع أن نستكمل أهدافنا على خير وجه بأنفسنا . فنحن مليونان من العرب يضطهدهم بضع مئات من الموظفين الأتراك العثمانيين والشراكسة .. وكل من هؤلاء وأولئك مستعد لخيانة سيده . وسنرى أينا أقوى ، وأينا أبقى على الزمن» [3] .

تحليل موقف العازوريين من حركة الجامعة الإسلامية :

يطلق اسم «العازوريون» على طائفة من المسيحيين العرب فى بلاد الشام ، والذين اعتنقوا آراء نجيب عازورى . وكان هؤلاء العازوريون يمثلون قطاعاً من قطاعات العرب القوميين المسيحيين فى سوريا ولبنان . وفضلاً عن المغالطات الصارخة التى اتشحت بها آراؤه عن عبدالحميد وعن اضطهاده للعنصر العربى فى الدولة ، وهذا مافندناه من قبل ، فقد استهدفت دعوة عازورى ثلاثة أغراض :

---

(٣) دكتور نور الدين حاطوم : محاضرات عن حركة القومية ا[illegible]ربية . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٨ .

(٣) محمد جلال كشك ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١٢ .

(٣) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : الوحدة العربية فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٠-٣٤ .

أولاً : مهاجمة حركة الجامعة الإسلامية وإخراج الدولة العثمانية والسلطان عبدالحميد من نطاقها وتعيين خليفة فى مكة المكرمة يكون نفوذه السياسى محصوراً فى إقليم ضيق هو الحجاز . ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت أكبر دولة إسلامية فى العالم ، واتخذت من الجامعة الإسلامية سياسة عليا ، فإبعاد هذه الدولة عن حركة الجامعة يقضى – فى تقديرهم – على الجامعة الإسلامية .

ثانياً : التفتيت السياسى للعالم العربى .. فهو فى دعوته إلى قيام دولة عربية علمانية قصر كلامه على سوريا ولبنان وفلسطين . ولم يطالب بضم العراق أو اليمن ، أو إمارات الخليج العربى أو مصر أو شمالى إفريقية إلى هذه الدولة ، لأنه كان فى حكم الاستحالة إنشاء دولة عربية علمانية غربى خليج العقبة أو بمعنى أدق دولة تتخطى سيناء وقناة السويس إلا بمواجهة استعمارية ضد فرنسا وبريطانيا ؛ لأن الدولة العثمانية كانت قد اختفت من الجزائر وتونس ومصر . فكان هدف عازورى تقويض الدولة العثمانية فى غربى آسيا ، لتمهيد الطريق أمام فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تتطلعان إلى تقسيم منطقة الشرق العربى فى غربى آسيا بينهما ، أما إفريقية العربية فكان قد تم احتلالها بأكملها ماعدا ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنى غازى ، وستقعان فى يد إيطاليا سنتى ١٩١١–١٩١٢ .

ويقول الأستاذ ألبرت حورانى «تردد معظم الكتاب المسيحيين فى التحدث عن «أمة عربية» ؛ إذ إنهم تخوفوا من أن تؤدى القومية العربية إلى نوع جديد من أنواع التسلط الإسلامى . ولم يكن فى مقدورهم إزالة هذا التخوف إلا بإحدى طريقتين : الأولى – أن يجاروا الأكثرية ، شأن الأقليات أحياناً ، ولو أثار ذلك بعض الالتباس . والثانية أن يتخيلوا مفهوماً للعروبة على غرار مفهومهم للبنان أو لسوريا فيحلموا بأمة عربية منفصلة عن أساسها الدينى ، وتضم جميع المسلمين والمسيحيين دون أى تفرقة بينهم ، وتتمتع بحماية رءوفة من قبل الدول الأوروبية ذات النظم الحرة . وهذه الطريقة الثانية هى التى اختارها نجيب عازورى ورفاقه ، وهم يرون أن حدود الأمة العربية تشمل البلدان الناطقة بالضاد فى غربى آسيا ، دون مصر وبلدان شمالى إفريقية التى كانت واقعة خارج نطاق اهتمامهم القومى العربى المسيحى [١] .

ثالثاً : جاء فى المذكرة التى وجهها نجيب عازورى إلى الدول الكبرى فى سنة ١٩٠٥ ونشرها فى صدر كتابه أن العرب يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية ؛ لأنها دولة بالية وأنهم يبغون تأسيس دولة عربية علمانية مستقلة تتعهد باحترام المصالح الأجنبية وجميع الامتيازات التى منحها الأتراك العثمانيون . وطلب إلى الدول الكبرى تأييد هذه الدولة المرتجاة

---

(١) محمد جلال كشك ، مقتبسات من أقوال البرت حورانى ، مرجع سبق ذكره ، ٣١٨ .

بإظهار المشاركة الوجدانية معها . وهذه أغراض يتعارض بعضها مع بعض أشد التعارض : تأسيس دولة عربية مستقلة تحافظ على نظام الامتيازات الأجنبية وتحترم المصالح الأجنبية . ومن المعروف أن الاستقلال يتعارض مع إنشاء دولة تربط نفسها بتعهدات خطيرة تعصف بهذا الاستقلال الذى يطالب بها عازورى . وقد ذكر أحد المفكرين العرب أن الاستقلال الذى دعا إليه عازورى هو استقلال عن الدولة العثمانية فقط ووضع الدولة العربية العلمانية تحت الحماية الأوروبية (١) . ولذلك كانت الظنون تحوم حول حركة عازورى ، فلم تلق هذه الحركة أصداء واسعة فى البلاد العربية فى يسر ؛ لأن نشاطها ومقرها كانا فى باريس ، وباللغة الفرنسية ، ولأن صاحبها كان داعية للدول الغربية ، ولاسيما فرنسا وبريطانيا ، ولم يخل كتابه من تمجيد لها فكان مجلبة للشك والشبهة (٢) . ويؤكد الأمير مصطفى الشهابى أن أحداً من الشباب العرب لم يهتم بكتابته (٣) . ولكنها تمثل اتجاه فئة معينة من فئات الشعب العربى المسيحى فى بلاد الشام تجاه حركة الجامعة الإسلامية . وقد أعاق تقدم حركة عازورى ، بالإضافة إلى العوامل السابقة ، عاملان : الأول – هو ارتباط الجماهير العربية المسلمة برابطة الإسلام . والثانى – هو أملهم بنجاح المساعى المشتركة مع أحرار الأتراك فى تغيير نظام الحكم المطلق الفردى الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد وإقامة حكومة دستورية ، يجد فيها العرب والترك أماناً من الظلم وضماناً لحقوقهم المشتركة فيها .

* * *

(١) محمد جلال كشك ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١٦ .

(٢) توفيق على برو : العرب والترك الخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٤ .

(٣) الأمير مصطفى الشهابى : محاضرات عن القومية العربية ، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٥٩ .

الفصل الرابع

الكواكبى ودعم حركة الجامعة الإسلامية العربية

الكواكبى ودعم حركة الجامعة :

ولايفوتنا ، ونحن نتكلم عن مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية ، أن نشير إلى الدور الهام الذى قام به أحد كبار المفكرين العرب المسلمين ، وهو عبدالرحمن الكواكبى (١٨٥٤-١٩٠٢) (١) فى ترسيخ فكرة الجامعة الإسلامية فى أذهان الجماهير العربية الإسلامية فى إفريقية وآسيا بصورة أخرى تختلف عن الحركة التى عمل لها السلطان عبدالحميد ، فمع أعتقاد الكوكبى العميق بضرورة قيام خلافة إسلامية ينضوى تحتها المسلمون على اختلاف جنسياتهم ، كان يرى أن يكون الخليفة عربى الأرومة واستبعاد عبدالحميد وآل عثمان من الخلافة ، وأن يكون الخليفة من قريش وأن يكون مقره أم القرى - مكة المكرمة - وأن يعاد تجديد بيعته مرة كل ثلاث سنوات ، وأن ترتبط به جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ارتباطاً دينياً .. فكان الكواكبى فى دعوته لحركة الجامعة الإسلامية يميز تمييزاً دقيقاً بين الشعب العربى والشعوب الإسلامية غير العربية . وقد استوحى هذا التمييز من دراساته وقراءاته التاريخية(٢)؛ فقد نزل الإسلام فى شبه الجزيرة العربية . وقام العرب بنشر الدعوة إلى الإسلام فى أرجاء

---

(١) وقع خلاف بين الباحثين العرب حول تحديد سنة مولد الكواكبى . وهل كانت سنة ١٨٤٨ ، أو ١٨٥٣ أو ١٨٥٤ ؟ ويقرر ابنه الدكتور أسعد الكواكبى أن والده قام بتعديل سنة ميلاده ليتسنى له دخول الانتخابات العامة عن ولاية حلب ، فاضاف إلى سنه الحقيقى ست سنوات ، فجعل سنة ميلاده ١٨٤٨ بدلاً من سنة ١٨٥٤ ليصبح عمره مطابقاً لشروط نظام الانتخاب . وأصبحت الأوراق الرسمية التى تحمل تاريخ ميلاده المعدل هى التى أخذ بها الباحثون ، ومن بينهم الأستاذ السيد رشيد رضا - صاحب «المنار» - فعربها حرفياً عن التركية . وكانت على نسختين مصدقتين : الأولى وقعها الوالى عثمان نورى باشا الأعرج ، والثانية الوزير رائف باشا وإلى حلب . أما الحديث عن ميلاده فى سنة ١٨٤٩ فلعله خطأ .

(٢) درج الكواكبى فى حلب فى بيت دين وحسب وعلم وجاه . أما الحسب فكانت تنحصر فى أسرته نقابة الأشراف فى هذه المدينة ، وهى مكانة لاينالها إلا من كانت له وشيجة نسب بأسرة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وينتهى نسبه إليها بعلى بن أبى طالب كرم الله وجهه . وكانت لأسرته مدرسة فى حلب تسمى المدرسة الكواكبية . وكان والده وهو السيد - أحمد بهائى ابن محمد بن مسعود الكواكبى (١٨٢٩-١٨٨٢) مدرساً فى الجامع الأموى بحلب والمدرسة الكواكبية فيها . تعلم ابنه عبدالرحمن فى هذه المدرسة، وكانت تسير على طريقة الأزهر فيما يقرأ من كتب ، ومايتبع من منهاج . ودرس عبدالرحمن فيها علوم اللغة والدين والفقه والتفسير ، ثم أكمل تثقيف نفسه بقراءة بعض العلوم الرياضية والطبيعية . وأحضر له والده من علمه اللغتين التركية والفارسية . وبمضى السنين أصبح ضليعاً فى هاتين اللغتين إلى جانب اللغة العربية . وطالع بنفسه كثيراً فى الكتب التاريخية ، وعنى بدراسة قوانين الدولة =

شبه الجزيرة وعلى نطاق واسع بتلقين تعاليمه وتفسير القرآن الكريم والدفاع عن الدعوة . واستقبل الرسول صلى الله عليه وسلم ، بعد فتح مكة ، وفود القبائل العربية على اختلاف

=العثمانية. ما اشتد ساعده حتى عرف عنه التمسك بالحق ونصرته ، والترفع عن الصغائر ، والاستقامة ، والنزاهة ، والشجاعة فى إبداء الرأى مهما جرت شجاعته عليه من سجن وضياع مال وتشريد . وعلى الرغم من أنفته وعزمه كان نصيراً للفقراء والمظلومين ، حتى أطلق عليه أهل حلب «والد الضعفاء» ، وأمضى شبابه فى وسط ثقافى رفيع حتى إذا بلغ الثانية والعشرين من عمره أطل على الحياة العامة مؤثراً فيها عين محرراً غير رسمى فى جريدة فرات ، وهى جريدة رسمية كانت تصدرها الحكومة اللغتين العربية والتركية . ولهذه الجريدة تاريخ حافل ، فقد أسسها أحمد جودت باشا المؤرخ التركى سنة ١٨٦٧ حين كان والياً على حلب وجعل اسمها «غدير الفرات» وظلت تصدر سنتين بهذا الاسم ، ثم حذفت كلمة غدير ، وأصبحت «فرات» فحسب . وظلت الجريدة أربعاً وأربعين سنة حتى سنة ١٩١١ . ولم يمض الكواكبى عاماً واحداً فيها حتى أصبح محرراً رسمياً لهذه الجريدة بمرتب شهرى قدره ثمانمائة قرش . ثم أسس فى سنة ١٨٧٨ بالاشتراك مع «هاشم العطار» جريدة سماها «الشهباء» وهى أول جريدة عربية خالصة تشهدها ولاية حلب . وقد كشفت هذه الجريدة عن المكانة السامية التى كان يتمتع بها الكواكبى فى السياسة والأدب . وأقبلت الجماهير عليها إقبالاً واسعاً ، ولكن عاجلها بالتعطيل كامل باشا القبرصى والى حلب ، بعدأن صدر منها خمسة عشر عدداً . ولم يستسلم الكواكبى لهذا المصير الذى انتهت إليه «الشهباء» ، فأسس فى العام التالى ، ٩ ، جريدة «الاعتدال» وواصل فيها تقديم أفكاره ، وواصلت السلطات العثمانية اضطهادها له فأغلقها الوالى جميل باشا ، لأن الكواكبى كان يطالب على صفحات جريدته بالإصلاح وبحرية قومه ، وأراد الوالى وقف هذه التيارات الفكرية ومنع انتشارها . وكان الكواكبى قد أمضى خمس سنوات فى الصحافة الحلبية يكتب باللغتين العربية والتركية .

وتغير مجرى حياة الكواكبى ، فعين فى اليوم التاسع من شهر مارس - آذار - سنة ١٨٧٩ عضواً فخرياً - دون مرتب - فى لجنتى المعارف والمالية فى ولاية حلب ، ثم عين بعد عام واحد عضواً فخرياً فى لجنة الأشغال العامة ، ثم محرراً للمقاولات ، ثم مأموراً للإجراء - أى رئيساً لقلم المحضرين - ثم عضواً فخرياً فى لجنة امتحان المحامين ، ثم مديراً فخرياً للمطبعة الرسمية فى ولاية حلب سنة ١٨٨١ ، ثم رئيساً فخرياً للجنة الأشغال العامة . ثم عضواً فى محكمة التجارة بولاية حلب بقرار من وزارة العدل فى إستانبول ، ثم عاد مأموراً للإجراء فى حلب سنة ١٨٨٦ وقد اكتسب فى هذه المناصب تجارب واسعة ، وزادت ثقافته عمقاً ، ووقف عن كثب على مفاسد الحكم ، واشتهر بنزاهته ، وحبه لبنى وطنه ، وسعيه إلى الإصلاح . وبقدر نجاحه فى حياته الحكومية كان سخط السلطات العثمانية عليه . فقد نما إلى علم جميل باشا والى حلب أن جميع ماتنشره صحف المعارضة فى إستانبول وبيروت خاصاً به إنما هو مستمد من الكواكبى ، فأخذ يرصد حركاته ، ويسجل أسماء زائريه . فلم يتحمل هذه المراقبة ، واستقال فى آخر سنة ١٨ من وظيفة مأمور الإجراء ومن منصب قاضى محكمة التجارة ، وفتح مكتباً للاستشارات القانونية كان يقدمها بالمجان للفقراء من جميع الأديان . وكان يكتب بأسلوبه باللغة التركية الشكاوى التى يتقدم بها أصحاب المظالم إلى السلطات العليا فى إستانبول ، كما كان يتردد عليه المحامون ليرشدهم فيما يستغلق عليهم فهمه من أحكام القوانين والنظم . ووقعت الوحشة بينه وجميل باشا الوالى العثمانى الذى أمر بإيداعه السجن بتهمة التحريض على قتله ، وعلم السلطان عبدالحميد بحقيقة المؤامرة ، فأمر بنقل جميل باشا والياً على الحجاز ، وإطلاق سراح الكواكبى ، وتعيين عثمان باشا الأعرج ، وكان مقعداً يحمل على كرسى - والياً على حلب سنة ١٨٨٦ . وفى سنة ١٨٩٢ عين الكواكبى رئيساً للبلدية فى حلب ، وكان قد بلغ من العمر أربعين سنة . وقام بتنفيذ مشروعات إصلاحية عمرانية فى حلب وأطرافها فى بيرجك =

أنسابها ، وكان بعضها ينتسب إلى عرب الشمال ، وبعضها إلى عرب الجنوب ، لمبايعته وإعلان إسلامها ، وتغلغل النفوذ الإسلامى فى بلاد اليمن وحضرموت وعمان فضلاً عن

= ومرعش ، وأورفه ، وكانت تابعة لحلب آنذاك . وأدخل مشروعات لإنارة حلب وضواحيها بالكهرباء ، واستخراج المعادن ، وتجفيف المستنقعات . ثم عين الكواكبى سنة ١٨٩٢ رئيساً لغرفة التجارة مع رياسة المصرف الزراعى واستقال من رياسة غرفة التجارة ، وسافر إلى إستانبول قصد السياحة ، وانزوى فى أحد خاناتها . وكان هدفه الحقيقى الوقوف عن كثب على أساليب الحكم الفردى المطلق الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد ، والجو الذى كان يعيشه فى قصر يلدز . وعلم الشيخ أبو الهدى الصيادى بما كان الكواكبى يبيته ، فبعث إليه مرحباً بمقدمه وأمر بنقله إلى داره زيادة فى تكريمه . وبعد أن أقام فى إستانبول بضعة أشهر عاد إلى مسقط رأسه فى حلب حيث وقع عليه لاختيار - طبقاً لنظام الالتزام - بجمع إيرادات ومصروفات محصول الدخان . وأسس شركة تسهم فيها الجماهير بالاشتراك فيها لفرط ثقتها به ، وتهافت الناس على شراء تبغه لجودته ورخصه . وكان الأمل قوياً فى أن تجنى الشركة أرباحاً وفيرة ، ولكن عاكسته الأقدار ، إذ قام الأرمن بمشاغبات ومذابح فى بلدة «الزيتون» ، فكسدت هذه السلعة، وخسر الكواكبى ، وشغبت عليه العامة من أعدائه . وفى سنة ١٨٩٤ جاء أمر من شيخ الإسلام فى إستانبول إلى قاضى حلب بتعيين الكواكبى فى وظيفة رئيس كتاب المحكمة الشرعية فى حلب ، وظل فى هذا المنصب مدة تزيد عن السنتين ، ثم تألب به الحساد والغوغاء والأعداء ، فاتفق الوالى مع القاضى على تنحيته ، وعين بعدها رئيساً للجنة البيع فى الأراضى الأميرية ، ثم رئيساً لغرفة التجارة فى حلب . وأظهر تعففاً عن المال ، وكفاية فى الإدارة ، ودفعاً للظلم ، ومحاربة للرشا . واهتز مركز الحكام الذين دأبوا على استغلال الجماهير والكسب غير المشروع ، فغضبوا لمسلكه ولجهوده فى سبيل تبصير أفراد الشعب بمظالمهم ، وحرضوا الأشرار عليه ، وشجعوا جماعة من الأرمن على اغتصاب أراضيه واعتدوا عليه بإيعاز من الوالى . فضاقت به حلب واعتزم الهجرة منها إلى مصر تخلصاً من جو خانق لايطاق .

وقبل سفره بيوم واحد زار صديقه كامل الغزى مودعاً ، وأخبره أنه عازم فى غده على السفر إلى إستانبول . يقول الغزى «وكنت عالماً بكتابه «جمعية أم القرى» ، وقد شعرت منه العزم على طبعه ، فوقع فى نفسى أنه سيعرج على مصر لطبعه ونشره ؛ إذ لايمكنه أن يطبعه فى غيرها وحذرته من ذلك . وقلت له إياك يا أخى والسفر إلى مصر ، فإنك متى دخلتها ، تعذر عليك الرجوع إلى وطنك ، لأنك تعد فى الحال من الطائفة المعروفة بإسم جون ترك - أى تركيا الفتاة - لايتأخر وصمه بهذه السمة قيد لحظة ، لما اشتهرت به وعرفت به من شدة العارضة وانتقاد الأحوال الحاضرة ، فقال لم أعزم إلا على السفر إلى إستانبول للغرض الذى ذكرته لك ، ثم دعنى ومضى» . وهكذا أخفى الكواكبى خبر سفره إلى مصر حتى على أقرب صديق له . وغادر حلب فى سنة ١٨٩٩ وهو فى السابعة والأربعين من عمره وخلص نجياً من ظلم الوالى . ولم تكد تمضى بضعة عشر يوماً على مبارحته حلب ، حتى فوجىء الناس بجريدة المؤيد فى القاهرة لصاحبها السيد على يوسف تنشر له شذرات من كتابه «طبائع الاستبداد» ، وثارت ثائرة السلطان عبدالحميد الذى اعتقد أنه مقصود بها فأمر بمنع دخولها البلاد العثمانية .

ولقى الكواكبى فى مصر إخواناً من السوريين كانوا قد لجأوا إليها ، وأقام صلات وثيقة معهم ، وكانوا يمضون أمسية كل يوم فى مقهى «سبلندد بار» بالقرب من حديقة الأزبكية وسط القاهرة . وكانت تضم حلقتهم الشيخ رشيد رضا صاحب جريدة المنار ، والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، ومحمد كرد على ، وإبراهيم سليم النجار ، وطاهر الجزائرى ، وعبدالقادر المغربى ، ورفيق العظم ، وعبدالحميد الزهراوى وغيرهم من الشخصيات العربية ، وكانوا من أعلام الفكر فى الأدب والسياسة والصحافة ، نشروا المقالات عن كرامة الفرد العربى وعزته . =

أطراف العراق والشام وبذلك تحققت للعرب وحدة سياسية بزعامة النبى ، وتم للأمة العربية ماكان ينقصها من أركان الوحدة الشاملة بعد أن اتحدت فى العقيدة ، وفى النظم والتشريع والمثل والتقاليد . أما اللغة فقد تأصلت وحدتها بعد أن غلبت لغة القرآن ولهجة قريش على لهجة العرب كلهم – وبذلك برزت الأمة العربية فى التاريخ أوفر ماتكون قوة ووحدة ونضوجاً ، ثم أخذت الأمة العربية تطل على تاريخ الشرق الأدنى وتتهيأ لتحمل أمانة تبليغ دعوة الإسلام لأمم الأرض قاطبة ، بعد وفاة الرسول صلوات الله وسلامه عليه ؛ فقامت بتحرير شعوب فارس

= وسكن الكواكبى فى القاهرة فى شارع مسجد الإمام الحسين ، بالقرب من الأزهر . واشتهر أمره عندما نشر كتابه «أم القرى» وقد ألفه حين كان بحلب ، وبيضه له ولده «أسعد» ثم ذاع صيته حين نشر فى جريدة «المؤيد» مقالات عن الاستبداد بغير توقيع . واشتبه على المثقفين أمره فظنوا أنه يأخذ حرفياً عن روسو ، فلما عرفوا أنه صاحب هذه المقالات أجمعوا على أنه معجزة الكتاب السياسيين لعصره بمصر، وتصاعد إعجابهم به وتقديرهم له .

ويقال إن الخديو عباس حلمى الثانى كان يتوق إلى الخلافة ، فاستدعى إليه الكواكبى ليقوم بالدعاية له لقاء مرتب شهرى قدره خمسون جنيهاً مصرياً ، وليسعى لدى الحكام العرب والمسلمين كى يبايعوا الخديو عباساً بالخلافة . وقيل إن الكواكبى وافق على ذلك . فساح فى أنحاء الشرق العربى والإسلامى سنة ١٩٠١ ، وقد جاوز التاسعة والأربعين من عمره . ويجدر أن تؤخذ هذه الرواية بتحفظ شديد ، لأنها تتعارض تعارضاً صارخاً مع ماتنادى إليه الكواكبى من قيام خلافة عربية فى قريش وأن يكون مقر الخليفة فى أم القرى ، ولأن مفكراً عربياً سياسياً من طراز الكواكبى لايشترى بمال فى سبيل تغيير آرائه ومبادئه . وقد زار الكواكبى فى رحلته اليمن والحجاز ، وتحول إلى الهند ، وزار كراتشى وبمباى ، واتجه إلى شرق إفريقية وزار زنجبار والحبشة والسودان وعاد من رحلته إلى القاهرة يحمل حصيلة علمية وافرة عن البلاد التى زارها . وكانت فى نيته رحلة أخرى يقوم بها إلى شمالى إفريقية ، ولكن عاجلته المنية بعد ثلاثة أشهر من عودته إلى مصر .

وفى مساء الخميس ١٤ من فبراير – شباط – سنة ١٩٠٢ جلس فى المقهى على عادته مع رشيد رضا ، ومحمد كرد على ، وإبراهيم سليم النجار ، وتناول القهوة ، وبعد نصف ساعة شعر بآلام مبرحة فى أمعائه ، فنقله ابنه كاظم فى عربة إلى داره ، وظل يقىء حتى انتصف الليل ، فأصيب بنوبة قلبية ، ثم عادت بعد ساعة ، وأحس ابنه بالخطر ، وذهب يستدعى أقرب طبيب . ولما عادا وجداه قد فارق الحياة ، وكان قد سوى منها خمسين عاماً . وانتشر الخبر صباح الجمعة فى القاهرة ، وأمر الخديو عباس أن يدفن الكواكبى على نفقته الخاصة ، وأن يعجل بدفنه ، وأوفد مندوباً عنه للاشتراك فى تشييع الجنازة . ودفن فى قرافة باب الوزير فى سفح المقطم ، واحتفل له السيد على يوسف صاحب جريدة «المؤيد» بثلاث ليال أحضر فيه القراء . ثم نقلت مصلحة التنظيم المصرية رفاته باحتفال دينى إلى مقبرة خاصة ببعض عظماء الرجال . وتقع هذه المقبرة فى نهاية شارع العفيفى بمنطقة باب الوزير . وكتب اسمه وتاريخ وفاته وتاريخ نقل وفاته على لوح من المرمر ، ونقش عليه أيضاً بيتان من الشعر نظمهما حافظ إبراهيم شاعر النيل فيه ، وهما :

هنا رجل الدنيا ، هنا مهبط التقى   هنا خير مظلوم ، هنا خير كاتب
قفوا وأقرءوا أم الكتاب ، وسلموا   عليه ، فهذا القبر قبر الكواكبى

وصدرت الصحف تنعاه للعالم العربى والإسلامى ، كجريدة اللواء ، والمؤيد ، والقاهرة ، والرقيب ، والأهرام ، والمقطم ومجلة الهلال ، ورثاه مصطفى صادق الرافعى بقصيدة طويلة .

والعراق والشام ومصر وشمالى إفريقية من الحكم الفارسى والبيزنطى البغيض وتخليص هذه الشعوب من الضيق الشديد بالحريات الدينية المكبوتة ، وإنقاذ المعابد والكنائس والأديرة من ظلمة الاضطهاد ، ومن السخط البالغ على الأوضاع الاقتصادية المتشحة وبث رسالة جديدة فى الإصلاح قوامها العدالة والحرية والإخاء والمساواة ، والطمأنينة والرخاء ، وظفر الأهالى الذين آثروا البقاء على دينهم بما لم يظفروا به من قبل من حرية العقيدة والنفس والمال والتسامح ، وكان أن ظل العرب فى حركة جهاد طويلة ، وخاضت جموعهم القتال فى موجات بشرية متلاحقة من قلب شبه الجزيرة العربية ، ودخلوا أعنف المعارك التى شهدتها البشرية من أجل التحرير والعقيدة ، وضربوا أروع الأمثلة فى الدفاع عن المبادىء الإنسانية الشريفة . وكانت حكومة الدولة العربية الإسلامية تعتمد فى أول عهدها فى أداء رسالتها على العنصر العربى وحده ، فكان العرب هم وقود الحرب وعدة الجهاد . وفى خلال تلك المعارك الطويلة ، سقط كثير من الشهداء فوق كل بقعة من هذا الوطن الفسيح الممتد من الخليج إلى المحيط الأطلسى ، حتى غدت الدولة العربية الإسلامية تشمل الأندلس وشمالى إفريقية ومصر والشام والعراق وفارس وشمالى الهند فضلاً عن شبه جزيرة العرب .

واستطاع العرب عقب هذا التوسع أن يحققوا وحدة شاملة طويلة العمر عميقة الأثر ، وأرسوا لهذه الوحدة نظام الخلافة الذى أصبح عند أهل البلاد جزءاً من إيمانهم وركناً من عقيدتهم ، وهو فى نظرهم تحوطه هالة من الشرعية والقداسة ، وقد شهدت الدولة العربية الإسلامية نظام الخلافة بعد وفاة الرسول مباشرة ؛ إذ كان لابد من شغل الفراغ السياسى الذى ترتب على وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فأصبح نظام الخلافة ينظم للجماعة الإسلامية أمور دينها وأمور دنياها . وظفر نظام الخلافة بالولاء العميق بين العرب المسلمين فى شبه الجزيرة العربية ، كما فاز بولاء جموع العرب المهاجرين الذين انساحوا فى الأرض واستقروا بها . وأصبح الناس فى جميع البلاد الإسلامية لايتصورون إسلاماً بغير خلافة ولايفهمون دولة إلا على هذا لانحو . وفى الأوقات التى ظهرت فيها اتجاهات نحو الاستقلال الذاتى ظلت الخلافة تتمتع بالولاء العميق من جميع الناس ، فلم يسلب أحد من الخلافة سلطاتها الدينية . ولم ينقطع الولاء العميق حول شخص الخليفة الذى ظل فى عصور اغتصاب سلطاته الدنيوية محتفظاً بامتيازاته من ذكر اسمه فى خطب أيام الجمعة والأعياد ، وكتابة اسمه على العمل ، وحضور الصلاة فى المقصورة . ولم تستطع العناصر التى استولت على النفوذ السياسى للخليفة فى فترات الضعف أن تزيح من لقب الخلافة قداسته ، أو تنزع منه مايحظى به من ولاء عميق متأصل فى قلوب المسلمين كافة ، فكان نظام الخلافة من أهم أركان الوحدة السياسية التى أظلت البلاد العربية طيلة ستة قرون .

ولم تكن الوحدة التى عمت المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط وحده سياسية

فحسب، وإنما كانت وحدة ثقافية وفكرية أيضاً ، وهى أبعد أثراً وأوفر أهمية من الوحدة السياسية نفسها . وقد اتخذت الوحدة الثقافية والفكرية أكثر من مظهر . وكان من مظاهرها اللغة العربية، لغة القرآن الكريم ، فقد انتشرت بدورها فى المنطقة كلها بعد الفتح العربى على الرغم من وجود لغات قديمة ذات تقاليد وثقافات عريقة ؛ إذ كانت اللغة الفارسية منتشرة إلى حد كبير فى العراق ، وكانت اللغة اليونانية منتشرة فى بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب ، هذا عد لغات محلية أخرى كالسريانية فى بلاد الشام ، والقبطية فى مصر . ولم يحاول العرب فرض لغتهم على شعوب البلاد التى فتحوها ، بل أبقوا عليها . فظلت الفارسية لغة الحكومة فى العراق نحواً من أربعين سنة بعد الفتح العربى ، كما ظلت اليونانية لغة الدواوين فى كل من الشام ومصر وبلاد المغرب ، وشهدت هذه البلاد صراعاً ، ظاهراً أو مستتراً ، بين اللغة العربية الوافدة وبين اللغات القديمة فى البلاد المفتوحة . وخرجت اللغة العربية ظافرة من هذا الصراع ؛ لأن السيطرة السياسية هى العامل الفعال فى انتصار السيطرة اللغوية ، وكانت اللغة العربية لغة دولة فتية ، فى حين كانت الفارسية لغة دولة زالت من الوجود ، كما كانت اللغة اليونانية لغة دولة مغلوبة انكمشت رقعتها وفقدت نفوذها فى بلاد الشام ومصر وشمالى إفريقية . هذا إلى ماكان لانتشار الإسلام من أثر واضح فى تفوق اللغة العربية وسيادتها ؛ لأن حركة الدخول فى الإسلام أخذت تشتد بمضى الوقت ، فصار لزاماً على معتنقيه أن يتعلموا اللغة العربية لفهم القرآن الكريم وأحكام الدين وإحياء شعائره . وهكذا وضح انتصار اللغة العربية منذ القرن الثالث الهجرى – القرن التاسع الميلادى – ففى ذلك الوقت دخلت أغلبية أهالى البلاد المفتوحة فى الإسلام ، وأصبحت العربية منذئذ لغة سكان المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط ، حتى غير المسلمين من أهالى تلك البلاد ، بدأوا يتخذون العربية أداة للمخاطبة بل للثقافة والعلم . فإذا أخذ أهل الذمة يؤلفون كتباً ، فإنما كانوا يؤلفونها بالعربية مما أدى إلى اختفاء اللغات القديمة اختفاء كاد يكون تاماً .

وجاءت فى أعقاب وحدة اللغة العربية ثقافة عربية موحدة ، حين ازدهرت فى ركاب العرب حضارة عربية نتيجة ماحققوه من أمن واستقرار فى البلاد المفتوحة ، ولم تلبث أن انتشرت الثقافة العربية ؛ فأصبحت الأماكن التى استقر فيها العرب مراكز للعلم والمعرفة . وظهرت مدارس عربية فى كل من الكوفة ، والبصرة ، ودمشق ، والفسطاط ، والقيروان . وأدى إسقاط القيود والحواجز بين أرجاء هذا الوطن العربى الكبير إلى تنقل العلماء بين أجزائه دون قيد، فانتشروا فى أنحائه يفسرون القرآن الكريم ، ويرددون الأحاديث الشريفة ، ويبصرون الناس بالعقيدة الإسلامية . وشهدت البلاد نمو المدارس الإقليمية وتفوقها وكثرة علمائها وفقهائها وطلابها ، وإقبال الأهالى على الإفادة منها إقبالاً عظيماً . وتجاوزت هذه المدارس دور التقليد إلى دور الأصالة والتجديد . وأخذت المدارس الإسلامية تتبادل الأفكار ، وتتناقل المؤلفات

والكتب ، وأخذ الأمراء المحليون فى العالم الإسلامى يتنافسون فى فتح المدارس واستقدام العلماء والإغداق عليهم وتشجيع الحركة العلمية بكافة السبل . وكان مما ساعد على ازدهار هذه الحركة الفكرية تسامح العرب مع الثقافات القديمة وإقبالهم عليها وترجمة خير مافيها إلى اللغة العربية ، وتلقيح الفكر العربى بثمار الفكر اليونانى والفارسى والهندى ، وغير ذلك من الثقافات التى اتصل بها العرب ، وأخذوا عنها ، وأضافوا إليها . وكان أن استطاعت الحضارة العربية أن تهضم هذه الثقافات ، وأن تطبعها بطابع عربى واضح . وعلى هذا النحو ظفر الوطن العربى الممتد من الخليج إلى المحيط بوحدة شاملة ، سياسية وحضارية واجتماعية وفكرية [1] .

هذا جانب رئيسى من خلفية التفكير السياسى لعبد الرحمن الكواكبى ، ولانريد أن نسترسل فى عرض الجوانب الخلفية الأخرى التى حفل بها تفكيره . فقد تكون هذه الجوانب ، على الرغم من أهميتها ، خارجة عن نطاق الموضوع الذى نبحثه ، وقد تكون أكثر التصاقاً بدراسة تخصصية عن حياته وآثاره ، وقد أشرنا إليها إشارات سريعة فى الحاشية . ولكن حسبنا أن نذكر هنا أن نزوع الكواكبى المبكر إلى إصلاح الحكم العثمانى فى الولايات العربية والقضاء على فساده ، ونقده لتصرفات الباشوات الذين كان يبعث بهم الباب العالى إلى حلب ، ودخوله فى صراعات رهيبة معهم ، كل أولئك لم يكن وليد حرمان مادى شعر به الكواكبى فى المجتمع الحلى الذى نشأ فيه ؛ فقد كان له من ثراء أسرته ، ومن مكانتها السامية ، ومن ثقافته الشرقية العميقة ، ومن اشتغاله بالصحافة سنوات طوالاً ، ومن شتى المناصب الحكومية التى تقلدها ، ومن النجاح الجزئى الذى أصابه فى تنفيذ مشروعات تجارية وعمرانية ، ما جعل رزقه يأتيه رغداً من كل مكان . فإذا أضفنا إلى هذه العوامل ، التى كانت بلا شك من مقومات شخصيته رحلاته إلى البلاد الإسلامية والعربية فى آسيا وإفريقية ، ووقوفه على أحوال المسلمين المتردية فى كثير من بقاع الأرض ، وانتهاء المطاف به فى القاهرة حيث نشر سفريه الخالدين : أم القرى ، وطبائع الاستبداد ، وتوفيقه فى تكوين مدرسة فكرية فى القاهرة ، موطن الثقافة العربية فى العالم ، واجتماعه بأعلام الفكر العربى والإسلامى فى أمسية كل يوم فى مقهى «سپلندد» .. فهذه العوامل كلها جعلت قيام نوع من التعايش السلمى بين الكواكبى والسلطات العثمانية وتنسيق دعوته مع سياستها أمراً من الصعوبة بمكان . ولذلك أملت هذه العوامل على الكواكبى أن يقف موقف المعارض للسياسة العثمانية ؛ فهو من الناحية الرسمية مسلم عثمانى ، ومن الناحية العاطفية مسلم عربى ، شديد الاعتزاز بعروبته ، بعيد عن التعصب الدينى

---

(١) اعتمدنا فى الحديث عن دور العرب فى إنشاء الدولة العربية الإسلامية ، ونشر الإسلام ، والحضارة العربية الإسلامية فى الوطن العربى الكبير ، الممتد من الخليج العربى إلى المحيط الأطلسى ، على ماكتبه الأستاذ الدكتور حسن محمود تحت عنوان : التوسع العربى ونتائجه فى تاريخنا القومى فى كتاب : المجتمع العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٧-٤٣ .

والمذهبى . ثم اكتمل نضجه العقلى فى جيل يحلو له الحديث عن الخلافة بفضل الدعاية ، التى قام بها السلطان عبدالحميد من أجل حركة الجامعة الإسلامية ، وأصبحت كلمات الخلافة والجامعة الإسلامية هى «المودة» La Mode الشائعة على كل لسان . والكواكبى لايريد أن يعيش فى برج عاجى ، بعيداً عن مجتمعه ، بل يريد أن يتجاوب معه ، يؤثر فيه ، ويتأثر به ، إعمالاً لحق الجماعة على الصفوة الممتازة . وكان الكواكبى يقف فى الصف الأول من هذه النخبة يهدى الأمة الإسلامية سبيل الرشاد ، وهو يرى ضرورة قيام خلافة جديدة يحتمها الضعف الذى حاق بالمسلمين ، وكان يطلق على هذا الضعف تعبيراً مخففاً هو الفتور العام ، ومرد هذا الفتور هو الخلل الدينى ، بشرط أن تكون الخلافة الجديدة خلافة عربية لحماً ودماً ، وبشرط أن تكون فى قريش ، وبشرط أن يحكم الخليفة من مكة ، وبشرط أن يكون الخليفة مسموع الكلمة يجمع شتات المسلمين صفاً واحداً . وقد أفادت دعوة الكواكبى حركة الجامعة الإسلامية التى تنادى إليها السلطان عبدالحميد ، وأضرت بها فى الوقت ذاته : أفادتها من حيث أنها تصاعدت بانتباه الجماهير للخلافة كمبدأ ، وعمقت اهتمام هذه الجماهير بها كبؤرة تتجمع فيها القوى الإسلامية ، وأضرت بها لأنها استهوت قطاعات مهمة من سكان الولايات العربية ، وبخاصة قطاع المثقفين ، إلى فكرة جامعة عربية إسلامية ، وخليفة عربى قرشى هاشمى ، يتربع على كرسى الخلافة فى أم القرى تأكيداً للمنزلة الخاصة التى نالها العرب فى تاريخ الإسلام بسبب كفاحهم فى نشر الدين الإسلامى وإنشاء حضارة عربية إسلامية ، وبفضل لغتهم ونسبهم من ناحية ، وبعد الحملات التى شنها الكواكبى على الدولة العثمانية وسلاطينها ، الذين انصرفوا إلى معالجة المشكلات السياسية والعسكرية والإدارية التى أحاطت بهم من يمين ويسار، وانصرفوا عن الخلافة من ناحية أخرى .

ونستقى النقاط الرئيسية للتفكير السياسى لدى الكواكبى فى قيام خلافة عربية وإقصاء سلاطين الدولة العثمانية عنها ، من كتابه أم القرى ، وقبل أن نعرض عرضاً سريعاً لأهم موضوعات هذا الكتاب ، نبدى ملاحظتين :

أولاً : ألف الكواكبى هذا الكتاب وهو فى حلب قبل أن يهاجر منها إلى مصر ، وكان قد بلغ من العمر سبعاً وأربعين سنة ، وكان قد اكتمل نضجه العقلى ووقف على مساوئ حكم الموظفين العثمانيين فى ولاية حلب ، ولمس ما اتسمت به حياة الأهلين فى هذه الولاية العربية الهامة من ظلم وضيق واستبداد .

ثانياً : إذا كان الكواكبى لم يدرس لغات أوروبية ، وكان تضلعه فى اللغات مقصوراً على ثلاث منها ، كما سبق أن ذكرنا ، وهى العربية والتركية والفارسية .. فإنه عالج هذا النقص فى تعلمه اللغات الأوروبية بإطلاعه الدائب على ماترجم إلى التركية والعربية من روائع الفكر الأوروبى . فقد كان يتلقى بصورة رتيبة الصحف الصادرة فى إستانبول

وبيروت، وفيها بحوث باللغتين التركية والعربية مستقاة من أرسخ المصادر الأوروبية ، كما كانت تتجمع لديه الكتب التركية المترجمة عن اللغات الأوروبية ، والتى كانت تصل إلى حلب خفية . وكان أحرار الأتراك فى أوروبا يترجمون إلى التركية لبنى وطنهم كثيراً من الكتب السياسية لأعلام الفكر الأوروبى.

كتاب أم القرى

«أى ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية ، المنعقد فى مكة المكرمة سنة ١٣١٦هـ» .

كان هذا الكتاب أول كتاب طبع ، عقيب وصول الكواكبى إلى القاهرة حوالى سنة ١٩٠٠م ، ألفه فى حلب ونقحه عدة مرات عند طبعه . وقد تصور المؤلف أن مؤتمراً عقد فى مكة المكرمة قبيل موسم الحج فى ١٥ من شهر ذى القعدة سنة ١٣١٦هـ (١٨٩٨م) للتداول فى شئون المسلمين ومناقشة أسباب تخلفهم ووسائل إنهاضهم . وعقد المؤتمر اثنتى عشرة جلسة صباحية غير الخلسة الختامية ، واستمر يعقد جلساته من وسط الشهر إلى سلخه . وقد أوفد كل قطر إسلامى تقريباً وبعض الأقاليم التى تعيش فيها جالية إسلامية كثيفة العدد ، عضواً يمثله فى هذا المؤتمر . ولم يذكر الكواكبى أسماءهم واكتفى بكنية أطلقها على كل منهم . فكان يسمى العضو باسم بلده مثل الشامى ، القدسى ، اليمنى ، البصرى ، النجدى ، المكى ، المدنى ، التونسى ، الفارسى ، الإسكندرى ، المصرى ، التبريزى ، الأفغانى ، الهندى ، الصينى ، وما إلى ذلك . وسمى الكواكبى نفسه : الفراتى [1] ، وكان جميع الأعضاء يجيدون اللغة العربية . وتناسى الكواكبى الاختلاف فى المذاهب بين الأعضاء ، فلا سنى ولاشيعى ، أو حنبلى ، أو شافعى ، أو مالكى ، أو حنفى ، فالكل مسلمون .. وقد وقع اختيار أعضاء المؤتمر على العضو المكى ليكون رئيساً لهم [2] .

وفى الجلسة الأولى أفاض رئيس المؤتمر فى الحديث عن ضرورة الانتصار للدين والأخذ بنظام الشورى ، وأنحى باللائمة على حكام المسلمين والعلماء وجمهور المسلمين لتفرق كلمتهم ، وأوصى باتباع المذهب السلفى ، وهو مذهب الحنابلة الذى يأخذ به أهل شبه الجزيرة العربية ، وطلب من الأعضاء ألا يتطرق اليأس إلى قلوبهم مما وصلت إليه الأمة الإسلامية من

---

(١) نسبة إلى نهر الفرات الذى يمر على مقربة من حلب ، قبل ذهابه إلى أرض العراق ، وتكوينه مع نهر دجلة حوض الرافدين .

(٢) كان عدد أعضاء المؤتمر أربعة وعشرين عضواً ، منهم اثنا عشر عضواً عربياً يمثل عشرة منهم الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية . ولذلك جعل الكواكبى من ممثليها أعضاء المؤتمر «الأصليين» فيه ، بينما اختار الآخرين «لإضافتهم للمؤتمر» . فإذا أضيف إلى الأعضاء العرب العضو البيروتى ، الذى اعتذر عن عدم الحضور ، أصبحوا ثلاثة عشر عضواً .

ضعف ، وأعلن أن بحوث المؤتمر يجب أن تدور أساساً حول أسباب تخلف الأمة الإسلامية وتشخيص دائها ووصف دوائها ، ومقاومة البدع والشرك .

وفى الجلسة الثانية أثير موضوع التدهور الذى أصاب المسلمين . وقال الرئيس إن المسلمين أقل نشاطاً وانتظاماً من جيرانهم غير المسلمين حتى خيل للبعض أن الإسلام والنظام لايجتمعان . ونقد العضو العدنى العقيدة الجبرية ونعتها بأنها من المخدرات المثبطات ، فأجابه القدسى أنها وجدت تنفيساً للمقهورين البائسين ، وقال إن ضعف المسلمين إنما مرده إلى تحول سياسة الحكام من الديمقراطية إلى الملكية المقيدة ثم الملكية المطلقة . وتدخل التونسى فقال إن سبب البلاء هو تأصل الجهل فى معظم أمراء المسلمين المترفين ، وأرجع الرومى [1] ضعف المسلمين إلى فقدان الحرية فى التعليم والخطابة والمطبوعات والبحوث العلمية ، فالحرية هى روح الدين ، ومنذ فقدت الحرية انتشرت الخرافات ، واعتاد المسلمون الاستعباد والهوان . وأصبحت المطالبة بالإصلاح مروقاً عن الدين ، وصار كون الأمير مسلماً يغنى عن كل شىء ، حتى عن العدل . وكأن طاعته واجبة على المسلمين وإن كان يقتل نساءهم وأولادهم ويعرض بلادهم للخراب بتسليمها للدول الأجنبية . وقال الفاسى [2] إن طاعة أولى الأمر واجبة ، ولكنها ليست طاعة مطلقة ، وإن السلطان الكافر العادل خير من السلطان المسلم الجائر ، وأشاد بالسياسة الحكيمة التى اتبعها كل من بسمارك وغاريبالدى فى جمع شتات الأمتين الألمانية والإيطالية، وتمنى أن يرى فى العرب رجالاً على طرازهما يجمعون كلمة المسلمين .

وفى الجلسة الثالثة استأنف المؤتمر بحث موضوع ضعف المسلمين ، وتكلم الرومى عن ولاية الجهال المتعممين وتدخلهم فى كل شىء مما يصدع الشرع ، فهم يزينون للحكام استقلالهم فى الرأى ونبذ نظام الشورى ، فأجابه الكردى بقوله إن العلماء اقتصروا على العلوم الدينية وبعض الرياضيات ، وأغفلوا بقية العلوم الرياضية والطبيعية . وهذا هو سبب تفوق الدول الأوروبية ؛ فعلماء المسلمين يقتصرون على البحث فى النوافل والكرامات والإسرائيليات . وقال العضو الأفغانى إن الحكومات أصبحت تجبى الأموال من الفقراء والمساكين وتبذلها للأغنياء ، وقال العضو الإنجليزى [3] إن المسلمين إذا اتبعوا دينهم أمنوا الفقر واستغنوا عن المبادئ المنبثقة عن الاشتراكية ، كما طالب بالمساواة فى الحقوق . وقال الصينى [4] إن سبب ضعف المسلمين

(١) هو ممثل الأتراك العثمانيين ، وجمعها الروم ، وقد درج مؤرخو العرب أو غالبيتهم على إطلاق هذا الاسم عليهم ؛ انبثاقاً من نظرتهم إليهم على أنهم أعاجم .

(٢) نسبة إلى مدينة فاس فى مراكش ، وكان الفاسى ممثلاً للمغرب العربى . وكانت مراكش يومئذ تعانى من التغلغل الفرنسى الذى يمهد لاحتلالها ، وهى منطقة لم يمتد إليها الحكم العثمانى إلا فترة قصيرة سبق أن أشرنا إليها .

(٣) كان يمثل الجالية الإسلامية فى إنجلترا وجنوبى إفريقية .

(٤) كانت فى الصين جالية إسلامية تزيد عن الثلاثين مليوناً .

هو ميل الحكام إلى العلماء المنافقين الذين يزينون لهم وسائل الاستبداد .

وخصص المؤتمر جلسته الرابعة لموضوع «الدين والإسلام والشرك والتصوف» ، فدعا النجدى إلى اتباع الصريح المحكم من القرآن ، والواضح الثابت فى الأحاديث النبوية . وقرر أن آفة البشر الشرك بالله ؛ فالناس يخصون الله سبحانه وتعالى بتدبير الأمور الكلية والشئون العظام كخلق المخلوقات وتحديد آجالها وتوزيع الأرزاق بينها ، كأنهم يجلونه عن تدبير الأمور الجزئية ، ويتوهمون أن تحت أمره مقربين وأعواناً ووسائط من ملائكة وجن وأرواح ، وبشر وحيوانات ، وشجر وحجر ، وأنه جعل لهم دخلاً وتأثيراً فى تدبير الأمور الجزئية إيقاعاً أو منعاً ، وأعطاهم شيئاً من القوة القدسية وعلم الغيب . وتوهمهم هذا ناشىء عن قياسهم ملكوت الله ؛ تعالى شأنه ، على إدارة الملوك فى اختصاصهم بتدبير الأمور الهامة وتفويضهم مادون ذلك للأعوان ، فيسرفون فى تعظيم من توهموا أنهم شركاء الله وأنداداً ، ويغالون فى خضوعهم لهم ويدعونهم ويرفعون حاجاتهم إليهم . وعدد الإشراك بالله وفى الصفات ، وندد بالذين اتخذوا الدين لهواً ولعباً ، فغنوا ورقصوا ونقروا الدفوف ، وهم يظهرون الخشوع والعبادة ، وقال إن غالبية علماء الشافعية يحسنون الظن بغلاة الصوفية . فأجابه المصرى مبيناً مذهب الشافعية من الإعجاب بالزاهدين والمتصوفة ، ولكن أهل شبه الجزيرة العربية أهل عصبية وصلابة رأى وعزيمة لاينساقون مع البدع ، وإنما يتمسكون بالدين الحنيف .

وأفراد المؤتمر جلسته الخامسة لبحث موضوع «الكتاب والسنة النبوية» ، وتكلم الإنجليزى فذكر أنه اعتنق الإسلام مستهدياً بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وأنه كان من البروتستانت . وقد تحول البروتستانت عن المذهب الكاثوليكى لترجيحهم الاقتصار على الإنجيل ومجموعة الكتب المقدسة متوناً فقط ؛ أى بإهمال الشروح والتفسيرات ، وهم ينكرون الرياسة الدينية والتوسل بالقديسين ، وقد وجد فى الإسلام ضالته . وخلص من قوله متسائلاً ما الكتاب؟ وما السنة ؟ وكيف يلتزم المسلم بالعمل بهما ؟ فأجاب النجدى متوسعاً فى تعريفهما وفى الكلام عن نواسخ الأحكام واختلاف بعض المسلمين فى فهمها . وتكلم المصرى عن مراتب الأحكام والعبادات ، واقترح وضع كتب مبسطة يسهل على عامة المسلمين استيعابها ، ثم تحدث اليمنى عن حال الإسلام فى اليمن .

وكان موضوع البحث فى الجلسة السادسة «تفرق المسلمين إلى شيع ومذاهب» . وتكلم السندى [1] عن المسلمين فى بلاده ، وذكر أنهم من أتباع الطريقة النقشبندية ، واعترف بأنها تنطوى على بدع ، وأنه لما جاء إلى المؤتمر عرف من زملائه أنها محرمة ، ولذلك فهو يعتزم تبصير جماعة النقشبندية بأمور دينهم عند دعوته إلى بلاده ، وذكر أن سبب نشوء الطرق

---

(١) كان يمثل مسلمى حوض نهر السند فى شبه القارة الهندية .

الصوفية وانتشارها يرجعان إلى تضييق علماء الدين على المسلمين أمر العبادات ؛ حتى أصبح المسلم لايرى لنفسه مخرجاً إلا بالانضمام إلى الصوفية الذين يهونون عليه الدين كل تهوين . وعرض المكى – رئيس المؤتمر – لموضوع إقبال عامة المسلمين على التصوف ، حتى أنتهى إلى دخول الفساد عليه وإضراره بالدين وبالمسلمين .

وفى الجلسة السابعة ناقش المؤتمر موضوع «مجمل الأدواء والأدوية» ، وطلب الرئيس إلى الفراتى أن يبدى رأيه فى أسباب ضعف المسلمين ، فاستعرض الفراتى مجمل الآراء فى هذا الموضوع ، ولخصها فى ثلاثة أسباب : دينية وسياسية وأخلاقية ، وكان من بين الأسباب الدينية : خلع المنجمين والرمالين والسحرة والمشعوذين قلوب المسلمين بالمرهبات ، وإيهام الدجالين أن فى الدين أموراً سرية وأن العلم حجاب ، وتطرق الشرك الصريح والخفى إلى عقائد العامة ، وتكليف المسلم نفسه بما لم يكلفه به الله وتهاونه فيما هو مأمور به . ومن الأسباب السياسية : الحكم المطلق ، وحرمان الأمة من حرية القول والعمل ، وفقد العدل والمساواة فى الحقوق بين طبقات الأمة ، واعتبار العلم عطية يحسن بها الحكام على الأخصاء وترك خدمة الدين للجهلاء ، وإبعاد الحكام للنبلاء والأحرار وتقريبهم المتملقين والأشرار ، وإصرار الحكام على الاستبداد عناداً واستكباراً ، وانغماسهم فى الترف والشهوات وحبهم الجم للمال الوفير وتظاهرهم بمظاهر العظمة . أما الأسباب الأخلاقية ، فكان من بينها : الاستغراق فى الجهل والارتياح إليه ، والإخلاد إلى الخمول ترويحاً للنفس ، وفساد التعليم والوعظ والخطابة والإرشاد ، وفقد التربية الدينية والأخلاقية ، وتفضيل الارتزاق بالجندية والعمل فى دواوين الحكومة على شتى المهن والحرف . وطالب ، علاجاً لهذه الأدواء ، بالحرية ونزع الاستبداد ، وإقصاء الحكام المستكبرين المترفين عن مواقعهم ، ومحاربة الجهل ، ونشر التعليم .

نفور الكواكبى من العثمانيين :

وعرج الكواكبى فى كلمته على مواطن الضعف فى الدولة العثمانية . فقال إنها أعظم دولة يهم شأنها عامة المسلمين ، وقد جاءها أكثر الخلل فى السياسة والإدارة فى الستين سنة الأخيرة [١] ؛ أى بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها ، فعطلت أصولها القديمة ، ولم تحسن لتقليد أو الإبداع ، فتشتت حالها ، ولاسيما فى العشرين سنة الأخيرة التى ضاع فيها ثلثا المملكة [٢] ، وخرب الثلث الباقى وأشرف على الضياع لفقد الرجال وصرف السلطان قوة سلطنته كلها فى سبيل حفظ ذاته الشريفة وسبيل الإصرار على سياسة الانفراد [٣] ، ثم استعرض أسباب الضعف

(١) أى منذ حوالى سنة ١٨٤٠ .

(٢) كان الكواكبى يقصد مؤتمر برلين الأوروبى ، الذى عقد سنة ١٨٧٨ .

(٣) سياسة الانفراد معناها سياسة الحكم الفردى الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد الثانى ، وكان هذا الأسلوب فى الحكم يتنافى مع نظام الشورى .

السياسى والإدارى فى الدولة العثمانية ، وكان من بينها التمسك بالإدارة المركزية أسلوباً لحكم الولايات العثمانية ، مع بعد هذه الولايات عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الإدارة فى إستانبول على أحوال هذه الأطراف البعيدة وخصائص سكانها ، وتفويض بعض العائلات بحكم بعض الأقاليم ، كإمارة مكة المكرمة ، وإمارة العشائر الضخمة فى الحجاز والعراق ، وبعض هذه العائلات لاتحسن إدارة هذه الأقاليم ، وإن هدف الدولة من اتباع هذا النظام أن يكون الأمير منفوراً ممن ولى عليهم ، مكروهاً عندهم ، فلايتفقون معه ضد الدولة . ثم التزام الدولة بتعيين نوعية من الموظفين فى مناصب قيادية أخرى مثل مشيخة الإسلام وقيادة القوات المسلحة . ويحدث أن يكون هؤلاء الموظفون مكروهين بين العلماء أو فى صفوف الجند ، والتمييز الفاحش بين أجناس الرعية فى الغنائم والمغارم ، وعدم وجود رقابة واعية حازمة على إدارة بيت المال ؛ مما أدى إلى الإسراف وتبديد المال العام وتراكم القروض على الدولة توفيها بلاداً ورقاباً ودماءً وحقوقاً ، وإهمال تعليم المرأة مما أدى إلى نشوء أجيال من الشبان المنحلين دينياً وخلقياً . كما ندد الكواكبى بهضم الدولة حقوق رعاياها العرب فى شغل المناصب الرئيسية، وبغض العرب ، وتمييزها الأسافل ، وانتشار الرشا وسائر أنواع الفساد .

وكان موضوع الجلسة الثامنة «حال النشء الخلقية» . وأعطيت الكلمة للفراتى ، فتكلم عن إهمال الأمة تنشئة شبانها تنشئة دينية صالحة وسليمة ؛ مما جعل الشبان يركنون إلى الخمول والكسل . وحمل على إهمال تعليم الفتاة فقال إن من أكبر أسباب انحلال أخلاق الحكام آتاهم من ناحية الأمهات ، والزوجات غير الصالحات ، ثم عاد لموضوع الشبان المسلمين فقال إن من أبرز عيوبهم نظرتهم إلى الأجانب نظرة الكمال ورغبتهم فى تقليدهم . ولاخير فى الشباب المتفرنج ؛ لأنه ينظر إلى الأجانب نظرته إلى سيد متفوق .

وفى الجلسات التاسعة والعاشرة والحادية عشرة ، قرىء ، فقرة فقرة ، قانون «جمعية تعليم الموحدين» وأبدى الأعضاء ملاحظاتهم عليه قبل إقراره . وخصصت الجلسة الثانية عشرة للمسائل الإدارية الخاصة بشروط عضوية الجمعية ، ومركزها ، وشعبها ، ومبانيها ، ومصادر تمويلها ، وأوجه نفقاتها ، وأعمالها ، وكان من بينها وضع المؤلفات والبحوث والمقالات ، كما تقرر نشر قانون الجمعية ، وترجمته إلى التركية والفارسية والأردية . واختارت الجمعية مركزها الرسمى فى مكة المكرمة ، وأن يكون شعارها «لانعبد إلا الله» .

أسباب تفضيل الكواكبى عرب الجزيرة العربية :

وفى اجتماع الوداع ، وكان رابع أيام عيد الأضحى ، صدرت بعض قرارات سرية لاتذاع ، ولكن تلحق بمضابط المؤتمر ، وقد كتبها تحت عنوان «ذيل» ، وتهمنا مسألة مهمة فى موضوع القرارات السرية تخص شبه الجزيرة العربية ؛ لأن على أساسها قامت دعوة الكواكبى ،

فقد جاء فيها مانصه «إن الجمعية – أى جمعية تعليم الموحدين – بعد البحث الدقيق والنظر العميق فى أحوال وخصال جميع الأقوام المسلمين الموجودين ، وخصائص مواقفهم ، والظروف المحيطة بهم ، واستعداداتهم ، وجدت أن لجزيرة العرب ولأهلها ، بالنظر إلى السياسة الدينية ، مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر فى غيرهم . بناء عليه ، رأت الجمعية أن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لايقوم فيها مقامهم غيرهم مطلقاً ، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض [(١)] ... ولما كانت الجمعية لايعنيها غير أمر النهضة الدينية ، رأت الجمعية من الضرورى أن تربط آمالها بالجزيرة ومايليها ، وأهلها ومن يجاريهم ، وأن تبسط لأنظار الأمة ماهية خصائص الجزيرة وأهليها والعرب عموماً ؛ لأجل رفع التعصب السياسى أو الجنسى، ولأجل إيضاح أسباب ميل الجمعية للعرب ، فنقول :

(١) الجزيرة هى مشرق النور الإسلامى .

(٢) الجزيرة فيها الكعبة المعظمة .

(٣) الجزيرة فيها المسجد النبوى وفيه الروضة المطهرة .

(٤) الجزيرة أنسب المواقع لأن تكون مركزاً للسياسة الدينية لتوسطها بين أقصى آسيا شرقاً ، وأقصى إفريقية غرباً .

(٥) الجزيرة أسلم الأقاليم من الأخلاط جنسية وأدياناً ومذاهب .

(٦) الجزيرة بعد الأقاليم عن مجاورة الأجانب .

(٧) الجزيرة أفضل الأراضى لأن تكون ديار أحرار لبعدها عن الطامعين والمزاحمين نظراً لفقرها الطبيعى [(٢)] .

(٨) عرب الجزيرة مستحكم فيهم التخلق بالدين ؛ لأنه مناسب لطبائعهم الأهلية أكثر من مناسبته لغيرهم .

(٩) عرب الجزيرة أعلم المسلمين بقواعد الدين ، لأنهم أعرقهم فيه ، ومشهود لهم ، بأحاديث كثيرة ، بالمتانة فى الإيمان .

---

(١) يعلق الأستاذ محمد عمارة على هذا النص بقوله إن جمعية تعليم الموحدين كانت ترى «طريق السلف» و«الحركات السلفية» سبيلاً لحفظ «الحياة الدينية» وتجديدها . وكانت شبه الجزيرة العربية فى ذلك الحين عامرة بمد متعاظم للحركة السلفية .

انظر محمد عمارة : الأعمال الكاملة لعبدالرحمن الكواكبى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٠ ، حاشية رقم١ .

(٢) قبل اكتشاف البترول فى جوف أراضيها .

(١٠) عرب الجزيرة أقوى المسلمين عصبية وأشدهم أنفة لما فيهم من خصائص البدوية.

(١١) عرب الجزيرة أمراؤهم جامعون بين شرف الآباء والأمهات والزوجات ، فلم تختل عزتهم .

(١٢) عرب الجزيرة أحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم ، فهم يخالطون ولايختلطون.

(١٣) عرب الجزيرة أحرص الأمم الإسلامية على الحرية والاستقلال وإباء الضيم .

(١٤) العرب عموماً : لغتهم أغنى لغات المسلمين فى المعارف ، ومصونة بالقرآن الكريم من أن تموت .

(١٥) العرب أقدم الأمم اتباعاً لأصول تساوى الحقوق وتقارب المراتب فى الهيئة الاجتماعية .

(١٦) العرب أعرق الأمم فى أصول الشورى فى الشئون العامة .

(١٧) العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً فى الدين وقدوة للمسلمين ؛ حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون عن اتباعهم أخيراً [١] .

التحامل على الدولة العثمانية :

وأضاف الكواكبى فى نهاية كتابه أنه تلقى من العضو الهندى خطاباً جاء فيه أنه بعد مغادرته مكة المكرمة اجتمع «بأمير جليل فاضل من أعاظم نبلاء الأمة ورجال السياسة» وأعاره نسخة من مضابط جلسات المؤتمر وقانون تعليم الموحدين . وبعد أن درسها اجتمع به العضو الهندى وتطرق الحديث بينهما طويلاً عن الوثيقتين ورأيه فيهما . وقد ألحق الكواكبى بكتابه هذا الحديث الذى بعث به إليه العضو الهندى ، وأطلق عليه «لاحقة» ، وكان هذا الحديث، فى لحمته وسداه ، يرد على النقد الذى قد يوجهه البعض إلى مناقشات المؤتمر وقانون جمعية أم القرى . وكان مما جاء فيه أنه إذا كان المؤتمر قد خص الجوانب الدينية فى حياة الأمة الإسلامية بأكبر قدر من مناقشاته واهتماماته ، فلأن علة الضعف أو الفتور العام للمسلمين هى الخلل الدينى ، فإذا زالت العلة زال المعلول . وكانت الملاحظة الثانية أن أعضاء المؤتمر علقوا أكبر آمالهم فى إعزاز الدين على العرب دون الدولة العثمانية ، مع أنها دولة راسخة الملك ، وافرة القوة من حيث الرجال والعدة والثراء ، وهى بذلك أقدر على إعزاز الدين من العرب الضعاف من كل وجه ، وإن الأمة الإسلامية قد اعتادت سماع لقب خدمة الحرمين الشريفين قديماً ، ولقب الخلافة حديثاً منسوبين إلى السلطان العثمانى ، وإنها لن تستنكف عن الإذعان الدينى للسلطان ، وذكر أسماء بعض السلاين العثمانيين الذين أسدوا أجل الخدمات

(١) ذكر الكواكبى تسعة أسباب أخرى ، ولكننا اكتفينا بذكر سبعة عشر سبباً . راجع بقية الأسباب فى كتاب محمد عمارة السالف الذكر ، ص ص٣٠١-٣٠٤ .

للدين الإسلامى مثل محمد الفاتح ، وسليم الأول ، وسليمان المشرع ، ومحمود الثانى ، والسلطان الحالى عبدالحميد الثانى ، فهم أجدر بالخلافة من غيرهم . وكانت الإجابة عن هذه الملاحظة الثانية أن السلطان العثمانى يصلح لأن يكون عضداً عظيماً فى إعزاز الدين ، ولكن إذا أراد أن يكون هو القائم به ، فلا يتم قطعياً ، لأن الدين شىء والملك شىء آخر ، والسلطان غير الدولة [١]. ولم يتحد الدين والسياسة فى الإسلام تماماً إلا على عهد الخلفاء الراشدين وعمر ابن عبدالعزيز ، واتحدا نوعاً ما فى أيام الدولتين الأموية والعباسية ، ثم افترقت الخلافة عن الملك . ثم حمل حملة عنيفة على السلاطين العثمانيين فزعم أنهم قدموا الملك على الدين ، وسمحوا لبعض المنافقين أن يلقوا فى روعهم بأنهم متصلون نسباً بعثمان بن عفان رضى الله عنه ، ورفعوا نسبهم إلى أعالى قريش ، وأعطوهم حق الخلافة ، مرة بتنازل العباسيين عنها لهم، وأخرى بالاستحقاق والوراثة ، وآونة بالعهد ، وأخرى بالبيعة العامة ، وحيناً بخدمة الحرمين الشريفين ، ووقتاً بحفظ المخلفات النبوية .

الخلافة التى يريدها الكواكبى :

وطالب الكواكبى ، على لسان الأمير الهندى ، بقيام جامعة دينية تحت لواء الخلافة ، ويبنى هذا النظام على القواعد الأساسية الآتية :

(١) إقامة خليفة عربى قرشى فى مكة مستجمع للشرائط .

(٢) يكون حكم الخليفة ، سياسة ، مقصوراً على إقليم الحجاز ، ومربوطاً بشورى خاصة حجازية .

(٣) الخليفة ينيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية .

(٤) تشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين ، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ، وتكون وظائفها منحصرة فى شئون السياسة العامة الدينية فقط .

(٥) تجتمع هيئة الشورى العامة مدة شهرين فى كل سنة ، قبيل موسم الحج .

(٦) يكون مركز هيئة الشورى العامة مكة عندما يصادف الحج موسم الشتاء ، والطائف فى

(١) شرح الكواكبى عبارة الدين غير السياسة بقوله إنه لم يكن من غرض سلاطين الدولة العثمانية ، بل ولم يكن من شأنهم ، أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك . وعلى فرض إرادتهم تقديم الدين على الملك ، فلم يكن فى مقدورهم اتباع هذه السياسة ، كما أن الظروف المحيطة بهم لاتساعدهم على انتهاج هذا الأسلوب فى الحكم ، لأن دولتهم مؤلفة من أتباع ديانات ونحل شتى . أما عبارة السلطان غير الدولة فشرحها بقوله إن الهيئة التى تتشكل منها الدولة هى خليط من مختلف الأديان والجنسيات ، بينما السلطان العثمانى رجل مسلم .

موسم الصيف .

(٧) تقترع هيئة الشورى العامة يوم افتتاح كل اجتماع على انتخاب نائب الرئيس ، ويعينه الخليفة .

(٨) تتعين وظائف هيئة الشورى العامة بقانون مخصوص تضعه هى ، ويصدق عليه من قبل السلطنات والإمارات .

(٩) ترتبط بيعة الخليفة بشرائط مخصوصة ملائمة للشرع ، وإذا تعدى شرطاً منها ترتفع بيعته ، وفى كل ثلاث سنوات يعاد تجديد البيعة .

(١٠) انتخاب الخليفة يكون منوطاً بهيئة الشورى العامة .

(١١) تبلغ قرارات هيئة الشورى العامة للخليفة ، وعليه مراقبة تنفيذها .

(١٢) لا يتدخل الخليفة فى شىء من الشئون السياسية والإدارية فى السلطنات والإمارات قطعياً.

(١٣) الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء ، التى تجرى احتراماً للشرع على حسب أصولهم القديمة فى وراثاتهم للولاية .

(١٤) الخليفة لايكون تحت أمره قوة عسكرية مطلقاً ، ويذكر اسمه فى الخطبة قبل أسماء السلاطين ، ولايذكر فى المسكوكات .

(١٥) يناط حفظ الأمن فى الخطة الحجازية بقوة عسكرية ، تتألف من ألفين إلى ثلاثة آلاف من جنود مختلطة من قبل جميع السلطنات والإمارات .

(١٦) تكون القيادة العامة للجنود الحجازية منوطة بقائد من قبل إحدى الإمارات الصغيرة .

(١٧) يكون القائد تحت إمرة هيئة الشورى العامة مدة انعقادها .

(١٨) هيئة الشورى العامة تكون تحت حماية الجنود المختلطة [1] .

وفى رأى الكواكبى أنه بمثل هذا الترتيب المقترح تحل مشكلة الخلافة ، ويسهل عقد «اتحاد إسلامى تضامنى تعاونى» ، يقتبس ترتيبه من قواعد الاتحاد الألمانى والولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك تأمن الحكومات الموجودة على حياتها السياسية من الغوائل الداخلية والخارجية ، فتتفرغ للنهوض فى شتى مجالات العلم وميادين العمران والثراء والقوة .

(١) محمد عمارة ، عبدالرحمن الكواكبى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢١٣-٢١٥ .

عود إلى نفور الكواكبى من العثمانيين :

ثم أثار الكواكبى موضوعاً مهماً ، سبق له أن أشار إليه ، وهو «أنه لايجوز الاتكال على السلاطين العثمانيين العظام فى أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة [١] . وقد مهد لرأيه بقوله إنه يحب العثمانيين للطف شمائلهم ، وتعظيمهم الشعائر الدينية ، ولكن النصيحة للذين تستلزم قول الحق . وفى رأيه أن سلاطين آل عثمان العظام أنفسهم ، إذا تدبروا ، لايجدون وسيلة لتجديد حياتهم السياسية أفضل من اجتماعهم مع غيرهم على خليفة قرشى . ثم مضى محاولاً إبعاد ما كان يشعر به فى قرارة نفسه من نفور من العثمانيين ، فقال إن أحد أعضاء المؤتمر قد سأل الكواكبى لما رآه يميل إلى التنقيب عن سياسة العثمانيين ، واستمالة أعضاء المؤتمر عليهم لا لهم : ألا ينبغى ستر أحوالهم والمدافعة عنهم ، لأنهم أعظم دولة إسلامية موجودة ؟ فأجابه الكواكبى بأن ذلك كان ممكناً لولا أن فيه تغريراً بالمسلمين ، وتركهم متكلين على دولة لم توفق فى نفع الإسلام بشىء فى عز شبابها (كذا !) ، بل أضرت بالإسلام بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها ، وتخريب ما بناه العرب ، وإفناء الأمة بفتوحاتها شرقى أوروبا ومدافعاتها ، وأنه لايقصد بكشف الحقيقة وإظهارها غير إزالة الغرور والاتكال المستوليين على جماهير المسلمين بسبب عدم التأمل .

وسرد أمثلة لاتستقيم مع الدراسة التاريخية الرزينة للدولة العثمانية [٢] ، وعلق هذه الأمثلة بقوله «آن للعثمانيين أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على مافرطوا فى القرون الخالية ، فيتركون الخلافة لأهلها ، والدين لحماته ، وهم يحتفظون على بقية سلطنتهم ، ويكتفون بشرف خدمة نفس الحرمين وبذلك يتقون الله فى الإسلام والمسلمين» . واختتم كلامه فى هذا الصدد بأنه غير متعصب للعرب ، وإنما يرى مالا بد أن يراه كل مدقق يتفحص الأمر : من أن الغيرة على الدين وأهله ، والاستعداد لتجديد عز الإسلام ، منحصران فى أهل المعيشة البدوية من العرب .

تقييم الكتاب :

وكتاب أم القرى بحث مبتكر ، لأن مؤتمر مكة من نسج خيال الكواكبى وضعه فى

---

(١) سجل الكواكبى هذا الموضوع فى شكل حوار بين الأمير الهندى والعضو الهندى ، الذى أرسل خطاباً إلى الكواكبى يحوى تفاصيل هذا الحوار .

(٢) اتهم الكواكبى العثمانيين بأنهم تركوا الأندلس مبادلة ، وتركوا الهند مساهلة ، وتركوا الممالك ذات المساحات الواسعة فى آسيا للروس ، وتركوا قارة إفريقية الإسلامية للطامعين ، وتركوا الداخلة فى الصين كأنهم الأبعدون ، وتركوا وفود الملتجئين يعودون خائبين ، وتركوا المستنصرين بهم عرضة للمنتقمين، وتركوا ثلثى ملكهم طعمة للمتغلبين . ويلاحظ أن كل هذه الاتهامات غير صحيحة ، وهى قابلة للرد عليها وتفنيدها .

أسلوب قصصى جذاب دل على قوة تفكيره وصدق غيرته على العالم الإسلامى ، وكشف عن معرفته للمذاهب الأوروبية والشرقية فى الدين والسياسة والعلم ، وتناول المشكلات التى لاتزال المجتمعات الإسلامية تحسها وتشكو منها وتختلف فيها ، وجعل مناقشات المؤتمر بحوثاً علمية ، وكأن هذا المؤتمر خطة لجامعة إسلامية قد انعقدت منذ أكثر من ثمانين عاماً ، وهو لم يستطع أن يجهر بآرائه فى بلدته حلب فجهر بها فى مصر . والأمر الذى يؤخذ عليه هو تحامله على الدولة العثمانية من غير مقتض . ولعل ما اكتوى به من اضطهاد باشوات حلب ودسائس أبى الهدى الصيادى وكبت حريات المواطنين العرب قد أوجد نفوراً عميقاً من العثمانيين اختزنه فى صدره ثم وجد متنفساً فى كتابه لهذا النفور ، وقد دل هذا الكتاب على أن الكواكبى لايقل عن الفلاسفة الدينيين الأفذاذ فى الغرب من أمثال مارتن لوثر وكلفن وغيرهما [١] . وإذا كان أفلاطون قد اشتهر بكتابه «الجمهورية» فى اليونان والعالم ، فإن الكواكبى لايقل عنه شهرة بكتابه «أم القرى» فى العالمين الإسلامى والعربى [٢] .

طبائع الاستبداد :

لم يكد الكواكبى يصل إلى مصر حتى تولى صديقه الشيخ رشيد رضا صاحب جريدة «المنار» تعريفه بالشيخ على يوسف صاحب صحيفة «المؤيد» ، وتمكنت بين الرجلين أواصر الصداقة والتقدير ، واتفقا على خطة فى نشر مقالات الكواكبى . وفى ذات يوم صدرت «المؤيد» تحمل فصولاً كانت جديدة فى لهجتها وموضوعها ، إذ تناولت موضوع الاستبداد . وكان الكواكبى قد كتب مسودات هذه المقالات وهو فى حلب ، قبل أن يهاجر إلى مصر ، ثم نقحها ودفع بها إلى جريدة «المؤيد» . وكان هذا النشر موضع الغرابة فى مصر . وتساءل الناس عن صاحب هذه المقالات بنشرها فى جريدة «المؤيد» المعروفة باتصالها الوثيق بالدوائر العليا فى إستانبول وبخديو مصر عباس حلمى الثانى . وتضاربت آراؤهم ، فمن قائل إنها بقلم الشيخ محمد عبده ، ثم انصرفوا عن هذا الرأى ؛ لأن الجفاء كان مستحكماً بينه وصاحب «المؤيد» ، ومن قائل إنها مأخوذة من كتابات مونتسكيو أو روسو . فلما عرفوا أن كاتب هذه المقالات هو الكواكبى أكبروا فيه علمه وشجاعته وجرأته وصراحته ، ثم أشار عليه بعض أصدقائه بجمع هذه المقالات ونشرها فى كتاب تعميماً للفائدة . فأضاف إليها الكواكبى بعض زيادات وحولها إلى هيئة كتاب، وجعل اسمه :

---

(١) عن مارتن لوثر وكلفن ، انظر :
دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى ، أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، مرجع سبق ذكره ، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ، ص ص٣٥٣-٤٤٦ ، ص ص٤٩٢-٥١٦ على التوالى .

(٢) دكتور سامى الدهان ، عبدالرحمن الكواكبى ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧ .

طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد

وهى

كلمة حق وصيحة فى واد إن ذهبت اليوم مع الريح

فقد تذهب غداً بالأوتاد

محررها .

هو الرحالة : ك ...

وقد نشره سنة ١٩٠٠ ويقع فى مقدمة وثمانى فصول (١) .

استهل الكتاب بتعريف الاستبداد بأنه صفة للحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شئون الرعية كما تشاء ، بلا حسبة حساب ولاعقاب محققين . ثم مضى الكواكبى يقول إن أشكال الحكومة المستبدة كثيرة ، فصفة الاستبداد تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذى تولى الحكم بالغلبة (٢) أو الوراثة ، وتشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيد ، الوارث أو المنتخب ، متى كان غير محاسب ، وتشمل كذلك حكومة الجمع ، ولو كانت منتخبة ؛ لأن الاشتراك فى الرأى لايدفع الاستبداد ، وإنما قد يخففه نوعه ، وقد يكون أحكم وأكثر ضرراً من استبداد الفرد . وتشمل أيضاً الحكومة الدستورية التى تقوم على مبدأ فصل السلطات ، لأنمثل هذه الحكومة لاترفع الاستبداد ولاتخففه ، مالم يكن أعضاء السلطة التنفيذية مسئولين أمام أعضاء المجالس النيابية ، وهؤلاء مسئولون أمام الأمة التى تعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب . وخرج

---

(١) منذ أن ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، أعيدت طباعته عدة مرات طبقاً للأصل الذى ظهرت به الطبعة الأولى ، حتى ظهرت بين أوراق عبدالرحمن الكواكبى نسخة من الطبعة الأولى منقحة بخط يده ، فقام ابنه الدكتور أسعد الكواكبى ، وهو أقدر أفراد الأسرة الكواكبية على قراءة خط والده ، بتوضيح ماغمض من معالمه .. وتولى الدكتور عبدالرحمن الكواكبى نشر النسخة لأول مرة سنة ١٩٥٧ ، وقام بحفظ المخطوط الأصلى فى مديرية الوثائق التاريخية التابعة لوزارة الثقافة بدمشق . ولما نفذت جميع نسخ الطبعة المنقحة، نشر الدكتور عبدالرحمن الكواكبى الطبعة الثانية فى شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٧٣ فى دار القرآن الكريم ببيروت ، وتولى نشرها رياض كيالى فى دمشق . وقد تفضل الدكتور عبدالرحمن الكواكبى مشكوراً بإهدائنا نسخة من الطبعة الثانية . وكان معظم اعتمادنا فى هذه الدراسة عليها ، ويلاحظ عليها أنها مقلة التعليق أو الشرح أو التحقيق ، على عكس كتاب الدكتور سامى الدهان أو كتاب الأستاذ محمد عمارة أو كتاب الأستاذ أحمد أمين .

(٢) أى الحاكم الذى تولى السلطة دون حق ، وبدون جدارة ، وبدون اختيار من لهم حق اختيار الإمام .
انظر : محمد عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٢٨ ، حاشى رقم٢ .

الكواكبى من هذا التعريف بثلاث نتائج رئيسية ، وهى :

أولاً : إن الحكومة من أى نوع كانت ، لاتخرج عن وصف الاستبداد مالم تكن تحت المراقبة لاشديدة والمحاسبة التى لاتسامح فيها ، كما جرى فى صدر الإسلام فيما نقم على عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكما جرى على عهد الجمهورية الثالثة فى فرنسا فى فضيحة قناة بناما ، وفى قضية دريفوس الضابط اليهودى الفرنسى .

ثانياً : إن المستبد يتحكم فى شئون الناس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم ، «ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدى ، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعى لمطالبته» .

ثالثاً : المستبد عدو الحق ، عدو الحرية ، وقاتلهما ، وهو يجادل بالباطل ليدحض به الحق . «وعلى الأمة أن تعرف مقامها : هل هى خلقت خادمة للمستبد ؟ أم هى جاءت به ليخدمها فاستخدمها ؟» .

وتكلم الكواكبى فى الفصل الأول عن «الاستبداد والدين» ، ففند قول الفرنجة الذين زعموا أن الاستبداد السياسى متولد من الاستبداد الدينى ، وإن كانت هناك قلة منهم ترى أنه إذا لم يكن هناك توليد فلاشك أنهما أخوان أو صنوان قويان بينهما رابطة الحاجة إلى التعاون على تذليل الإنسان . ومن هنا يستعين المستبدون بالدين بمقولة إن الكتب السماوية تدعو الناس إلى خشية قوة عظيمة لاتدرك كنهها العقول ، تهدد الإنسان بكل مصيبة فى الحياة ، وبعذاب مديد أو خالد بعد الممات تهديداً ترتعد منه الفرائص ، فتخور القوى وتستسلم للأوهام ، ثم تفتح الكتب السماوية أبواباً للنجاة من تلك المخاوف عليها حجاب من البشر ، هم الأحبار والقسس والمشايخ؛ مما أدى إلى التباس الأمر على العامة بين الإله المعبود والحاكم المستبد من حيث استحقاقه التعظيم والرفعة عن مساءلتهم له ومؤاخذته على تصرفاته ، فأصبحوا يعظمون الجبابرة تعظيمهم لله .

وهذه الحال هى التى سهلت فى الأمم الغابرة دعوى بعض المستبدين الألوهية على مراتب مختلفة ، حسب استعداد أذهان الرعية ، حتى يقال إنه ما من مستبد سياسى إلا واتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله سبحانه وتعالى ، أو تعطيه مقاماً ذا صلة بالله . ومثل هذا الحاكم المستبد كان يتخذ بطانة من أهل الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الدين . وسفه الكواكبى رأى الزاعمين بأن القرآن جاء باستبداد مؤيد للاستبداد السياسى أو مؤيد به . وأكد أن القرآن الكريم جاء مشحوناً بتعاليم لإحياء العدل والمساواة وهدم الشرك هدماً كلياً ومحو الاستبداد محواً تاماً ، وفيه الآيات البينات على لسان بلقيس ملكة سبأ من عرب «تبع» تخاطب أشراف قومها : **«يا أيها الملأ أفتونى فى أمرى ، ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون ، قالوا نحن أولو قوة . وأولو بأس شديد ، والأمر إليك ، فانظرى ماذا تأمرين . قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا**

أعزة أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون»[١]. فهذه القصة تعلم كيف ينبغى أن يستشير الملوك الملأ ، أى أشراف الرعية ، وألا يقطعوا أمراً إلا برأيهم ، وأن تحفظ القوة والبأس في يد الرعية ، وأن يخصص الملوك بالتنفيذ ويكرموا بنسبة الأمر إليهم . ومن هذا الباب أيضاً ماورد فى قصة موسى عليه السلام مع فرعون فى قوله تعالى : «قال الملأ من قوم فرعون إن هذا لساحر عليم، يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون»[٢] ؛ أى قال الأشراف بعضهم لبعض : ما رأيكم ؟ «قالوا» خطاباً لفرعون ، وهو قرارهم ، «أوجه [٣] وأخاه ، وأرسل فى المدائن حاشرين ، يأتوك بكل ساحر عليم»[٤] ، كما وصف مناقشاتهم بقوله تعالى : «فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى»[٥] أى أدت مناقشاتهم العلنية إلى النزاع فأجروا مناقشة سرية . وخلص الكواكبى من ذكر هذه الأمثلة إلى القول بأنه لامجال لرمى الإسلام بالاستبداد بعد أمثال هذه الآيات البينات المفسرات للمراد من قوله تعالى : «وشاورهم فى الأمر» [٦]، وكذلك قوله تعالى : «وأمرهم شورى بينهم»[٧]، وقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»[٨] ، أى أصحاب الشأن منكم ، وهم العلماء والرؤساء ، على ما اتفق عليه أكثر المفسرين . فجاء الإسلام مقرراً لقواعد الحرية السياسية التى تتوسط بين الديمقراطية والشورى الأرستقراطية أى شورى الأشراف ، كما أنه لايوجد فى الإسلام نفوذ دينى مطلقاً فى غير مسائل إقامة الدين . ومضى الكواكبى يقول إن الإسلام أوجد حكومة مثالية كحكومة الخلفاء الراشدين . فقد فهم هؤلاء الراشدون معنى القرآن وعملوا به واتخذوه إماماً ، وأنشأوا حكومة قضت بالمساواة حتى بينهم أنفسهم وبين فقراء الأمة فى نعيم الحياة وشظفها ، وغرسوا فى المسلمين عواطف أخوية وتكافلاً اجتماعيًا لاتكاد توجد بين أشقاء يعيشون فى كنف أسرة واحدة. وأضاف الكواكبى إلى ذلك قوله إنه على الرغم من أن الإسلام قد رفع الأغلال ، وأباد التمايز، ومحا الاستبداد ، سطا المستبدون على الإسلام واتخذوه وسيلة لتفريق الكلمة وتقسيم الأمة شيعاً ، وجعلوه آلة لأهوائهم وأدخلوا فيه ماليس منه . وأهمل المسلمون مراقبة الحكام وسيطرتهم وضربوا صفحاً عن مساءلتهم ومؤاخذتهم ، الأمر الذى أوسع للحكام والمسلمين مجال الاستبداد وتجاوز الحدود . ولم يقف البلاء عند هذا الحد ، فقد اقتبس المسلمون ماليس فى دينهم من احترام حكامهم احترام عبادة ، وطاعتهم طاعة عمياء ، وحاكوا مظاهر القديسين

(١) سورة النمل : الآيات الكريمة من ٣٢ إلى ٣٤ .
(٢) سورة الأعراف ، الآيتان الكريمتان ١٠٩ ، ١١٠ .
(٣) أى أخر أمرهما .
(٤) سورة الأعراف ، الآيتان الكريمتان ١١١ ، ١١٢ .
(٥) سورة طه ، الآية الكريمة ٦٢ .
(٦) سورة آل عمران ، الآية الكريمة ١٥٩ .
(٧) سورة الشورى ، الآية الكريمة ٣٨ .
(٨) سورة النساء ، الآية الكريمة ٥٩ .

والدعاة المنصرين ، وقلدوا رجال الكهنوت فى مراتبهم وتميزهم فى ألبستهم وشعورهم ، وإمرار اليد على الصدر عند ذكر الصالحين على غرار مايفعل المسيحوين عند إمرار أيديهم على صدورهم إشارة للصليب . ورأى الكواكبى أن هذه المقتبسات هى أمهات الاستبداد وسلاسل الاستعباد ، وهى التى أفسدت الدين وأشقت الإنسان ، وأبعدته عن جوهر القرآن وعظمة مافيه من معجزة وإعجاز .

وفى الفصل الثانى تكلم عن «الاستبداد والعلم» .. فقال إن من أسباب الاستبداد هو الجهل فى الرعية . والحاكم المستبد يخشى العلوم التى توسع العقول وتعرف الإنسان ماهو الإنسان وماهى حقوقه . والمستبد يستحقر نفسه كلما صادف من هو أرقى منه علماً ، ولذلك يكره أن يرى وجه عالم ذكى ، فإذا اضطر إليه اختار المتصاغر المتملق .. فبين العلم والاستبداد حرب دائمة ، يسعى العلم فى نشر الحرية ، ويسعى الاستبداد فى إخمادها ، وفى الغالب يطارد الحكام المستبدون رجال العلم ، وينكلون بهم ، ويسخرون منهم ، ويضعونهم فى نهاية الصفوف كى يقضوا حياتهم على هامش الحياة ، والسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة بلاده ، وهذا هو السبب فى أن أكثر الأنبياء ، ومعظم العلماء الأعلام ، والأدباء النابهين ، تقلبوا فى البلاد وماتوا غرباء . وإن خير مايستدل به على صفة السياسة فى الأمم سطوة الملوك ، وفخامة القصور ، وعظمة الحفلات ، ومراسم التشريفات . وكلما زاد المستبد ظلماً واعتسافاً زاد خوفه من رعيته ، ومن حاشيته ، وحتى من هواجسه وخيالاته .

وفى الفصل الثالث تحدث الكواكبى عن «الاستبداد والمجد» ، وقال إن المجد إحراز المرء مقام الحب والتقدير فى القلوب ، وهو أمر طبيعى يتوق إليه النبلاء وأصحاب النفوس الكبيرة . ولكن الاستبداد يحارب ويغالب المجد ، ويقيم مكانه التمجد ، والتمجد هو القرب من المستبد بوسام ، أو تشرف بلقب أو منصب ذى جاه ونفوذ . والمتمجد شخص مخادع ، يظهر غير مايبطن ، يحرص على المغانم التى يظفر بها من الحاكم المستبد . وفى سبيل حرصه يتحمل الإساءات والإهانات التى تقع عليه من قبل الحاكم المستبد ، بل يجتهد فى عدو للعدل ، وهذا مايقصده المستبد من إيجاد المتمجدين والإكثار منهم ، فهم العصابة التى تساعده على ظلم الرعية ، منهم الوزراء ، والموظفون ، والقادة ، وهم يشاركونه فى امتصاص دم الأمة بأخذهم العطايا الكبيرة والمرتبات العالية . والمستبد لايستصنع إلا الأسافل الأرزال ، ولايميل لغير المتملقين المنافقين كما هو شأن سيدهم المستبد الأكبر . ولذلك فإن كل رجال عهود الاستبداد لاخلاق لهم ولاحمية ، ولايرجى منهم خير مطلقاً ، وإن كل مايتظاهرون به أحياناً من التذمر والتألم يقصدون به تغرير وخداع الأمة . فالمستبد فرد عاجز لاقوة فيه ولاحول له إلا بالمتمجدين ، ولايخلص الأمة إلا العقلاء الأبرار الدين يشترون لها السعادة بشقائهم ، والحياة بموتهم .

وفى الفصل الرابع عالج الكواكبى موضوع «الاستبداد والمال» ، فوصف المال بأن القوة

مال ، والعقل مال ، والاقتصاد مال ، وكل ما ينتفع بثمرته الإنسان هو مال . وكل هذه الأسباب وثمراتها معرضة لإفساد الاستبداد ، وقال إن النظام الطبيعي في كل الحيوانات أن تلتمس الرزق من مورده الطبيعي ، وإن الإنسان يلتمسه عند أخيه . وعاش الإنسان دهراً طويلاً يأكل لحم الإنسان فعلاً ، إلى أن تمكن حكماء الصين والهند من إبطال أكل اللحم كلياً ، وإلى أن جاءت الشرائع الدينية الأولى بتخصيص مايؤكل من الإنسان بالقربان الذى يذبح للمعبود ، ثم أبقت القربان وجعلت الذبيح طعمة للنيران حتى تدرج الإنسان إلى نسيان لذة لحم إخوانه . وقد استبدل الله على يد إبراهيم عليه السلام ، الحيوان بقربان البشر ، واتبعه موسى وبقية الأنبياء عليهم السلام ، وبه جاء الإسلام . أما عيسى فإنه استعاض الخبز بالحيوان . وهكذا بطل أكل الإنسان لحم الإنسان . غير أن الاستبدادا أحيا سنة أكل البشر بشكل أدهى وأمر ، وذلك أنه جعل الأقوام طعمة للمستبدين ، فالأخيرون يذبحون البشر قصداً بمبضع الظلم ، ويمتصون دماء حياتهم باغتصاب أموالهم ، ويعصفون بأعمارهم باستغلالهم استغلالاً مشيناً ومهلكاً باستخدامهم وفق نظام السخرة فى أعمالهم ، أو بغصب ثمرات أتعابهم .

وخلص الكواكبى من هذا القول إلى أنه لافرق بين الأولين والآخرين فى نهب الأعمار إلا فى الشكل ، وتمتع رجال السياسة والأديان ومن يلتحق بهم بنصف مايكسب البشر ينفقونه فى الرفاهية ، فيزينون الشوارع بملايين من المصابيح لمرورهم فيها أحياناً ، ولايفكرون فى ملايين من الفقراء الذين يعيشون فى بيوتهم فى الظلام . والاستبداد السياسى يتولد عنه الاستبداد المالى ، كلاهما قرين للآخر ، لصيق به . وفى ظل الاستبداد بنوعيه ، تعيش طبقة مترفة عالة على المجتمع ، لاتعمل شيئاً ، ولكنها تتمتع بدخول عالية ، وتلحق بها جماعة من التجار الشرهين والمحتكرين يعيشون فى ترف ونعيم لايعرفهما سائر أفراد الشعب .

ويعبد الحكام المستبدون ورجال الأديان والتجار الشرهون المال والجمال ، فيجنحون إلى جمع مزيد من الثروات ويحرمون الآخرين من الرزق . ولهذا قامت فى بعض الدول جمعيات تكافح ضد الاستبداد المالى ، وتطالب بالتقارب فى الأحوال المعيشية بين البشر لتمحو عار الاستبداد المالى وتقضى على الاحتكار ومزاحمة الضعفاء . ورد المستبدون فوضعوا تشريعات لحماية احتكارهم وللإبقاء على أوضاعهم المتميزة . ونجم عن ذلك اختلال فى الملكية وتفاوت شديد فى الدخول ومصادر الثروة ، وأصبح أناس يملكون الأراضى الواسعة ، وعاش الباقون لايجدون أرضاً يقتاتون منها أو ينامون عليها . فإذا لم تستدرك حكومات الشرق هذا الخلل بقانون يحدد الملكية الزراعية والعقارية ويضع حدوداً للدخول العالية ، فإن الفقر يزداد ، ويطغى المحتكرون ، وتفسد الأخلاق ، وتزداد وطأة الاستبداد ويبغى الغنى على الفقير ، ويجعله مستعبداً له ، ويسلبه أعز مالديه . وهذا الاستبداد مجلبة للبلاء يخيف الفقراء ، ولايجرأون على طلب الحرية ، وبذلك يشقون بسيطرة الأغنياء على كل المقدسات .

وفى الفصل الخامس تحدث الكواكبى عن «الاستبداد والأخلاق» فرأى أن الاستبداد يفسد الأخلاق ، ويسوق إلى حقد الإنسان على قومه ، لأنهم عون للاستبداد عليه ، ويضعف حب الوطن ، لأن الفرد يجد أنه غير آمن على الاستقرار ، يود لو انتقل من وطنه ، ويضعف روابط الأسرة لأنه لايطمئن على دوام علاقته معها ، ولايملك أسير الاستبداد شيئاً يحرص على الاحتفاظ به ، لأنه إذا ملك مالاً يعرف أن هذا المال معرض للسلب ، وأن شرفه معرض للإهانة. وهذه الحال تجعل الأسير لايذوق لذة غير بعض الملذات البهيمية فيحرص عليها وإن كانت تعيسة ، لأنه لايعرف غيرها من حياة أدبية رفيعة أو حياة اجتماعية راقية .

والاستبداد يسلب الراحة الفكرية فيضنى الأجسام فوق ضناها بالشقاء ، فتمرض العقول على درجات متفاوتة فى الناس ، ويرون آثار الأبهة والعظمة على المستبد وأعوانه فتبهر أبصرهم ، وينصاعون بين يديه كما تنصاع الأغنام بين أيدى الذئاب حيث هى تجرى على قدميها إلى حتفها . ولهذا كان الاستبداد يستولى على العقول الضعيفة للعامة ، فضلاً عن الأجسام فيفسدها كما يريد ، ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوق فيها الحقائق على البديهيات كما يهوى. ولاغرابة فى تأثير ضعف الأجسام على الضعف فى العقول ، فإن فى المرضى وخفة عقولهم ، وذوى العاهات ونقص إدراكهم ، شاهداً بيناً كافياً يقاس عليه نقص عقول الأسراء البؤساء بالنسبة إلى الأحرار السعداء .

وقد تلاعب القياصرة والملوك فى قلب الحقائق ، فعبثوا بالأديان وسخوها لخدمتهم تأييداً لاستبدادهم . وقد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر ، وتارك حقه مطيع ، والمشتكى المتظلم مفسد ، والنبيه المدقق ملحد ، والخامل المسكين صالح أمين ، وسار فى ركاب المستبدين المؤرخون ، وأطلقوا عليهم شتى الألقاب ، مثل الفاتحين والعظماء والغالبين ، وأعلوا قدر من ساعد المستبدين ، وكذلك افتخار الأخلاف بأسلافهم المجرمين الذين كانوا من هؤلاء الأعوان الأشرار . ومضى الكواكبى يقول إن المستبدين يعلمون الناس الانقياد عن خوف وجبن ، وفى ظل الاستبداد يألف الناس النفاق والرياء ، ويجدون فى الأجنبى ميزات لايجدونها عند أبناء جلدتهم ، فينظرون إليه فى ثقة وإعتماد ويأمنون له . وقد عمل الأنبياء على إنقاذ الأمم من شقائهم بفك العقول من تعظيم غير الله ، ثم جهدوا فى تنوير العقول بمبادىء الحكمة ، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته أى حريته فى أفكاره ، وبذلك هدموا حصون الاستبداد ، وسدوا منابع الفساد . وتبع الأنبياء فى سلوك هذا الطريق الحكماء السياسيون الأقدمون ، فحرروا الضمائر . وإن الشرقيين فى حاضرهم بعيدون عن الجد والعزم ، ويرتاحون إلى اللهو والهزل طلباً لراحة الفكر ، يقنعون بالدعاء والتمنى ، ويطالبون بالوظائف . وماداموا كذلك فلينظروا ما حاق بالأمم المنقرضة ، ولينتظروا مصيراً كمصيرهم .

وفى الفصل السادس ناقش موضوع «الاستبداد والتربية» ، وإستهله الكواكبى بقوله إن الله خلق فى الإنسان استعداداً للصلاح واستعداداً للفساد ، فأبواه يصلحانه ، وأبواه يفسدانه ؛ أى إن

التربية تربو باستعداده جسماً ونفساً وعقلاً إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر . وقال إنه سبق أن ذكر فى الفصول السابقة أن الاستبداد يؤثر على الأجسام فيورثها الأسقام ، ويسطو على النفوس فيفسد الأخلاق ، ويضغط على العقول ليمنع نماءها بالعلم ، وبناء عليه تكون التربية والاستبداد عاملين متعاكسين فى النتائج ، فكل ماتبنيه التربية مع ضعفها يهدمه الاستبداد بقوته ، ولايتم بناء وراءه هادم .

والإنسان لاحد لغايتيه رقياً وانحطاطاً ، فهو إن شاء الكمال بلغ فيه شأواً بعيداً، وإن شاء التلبس بالرذائل كان أحط من الشياطين ، على أن الإنسان أقرب للشر منه للخير . وكفى أن الله ماذكر الإنسان فى القرآن ، إلا وقرن اسمه بوصف قبيح : كظلوم ، وغرور ، وكفار ، وجبار ، وجهول ، وأثيم . وماذكر الله تعالى الإنسان فى القرآن إلا وهجاه ، فقال : «قتل الإنسان ما أكفره»[1] و «إن الإنسان لكفور مبين» [2] و «إن الإنسان لفى خسر» [3] و «إن الإنسان ليطغى»[4] و «خلق الإنسان عجولا» [5] و «خلق الإنسان من عجل»[6]. وما وجد من مخلوقات لله من نازع الله فى عظمته ، والمستبدون من الإنسان ينازعونه فيها ، والاستبداد يبقى على المتدين الذى يقنع بعبارات مجردة لاتنهى عن فحشاء ولامنكر ، لفقد الإخلاص فيها .. فقد ألفت النفوس أن تلجأ إلى الكذب والرياء والخداع والنفاق فى ظل الاستبداد، فلاتأنف بعد ذلك من أن تستعمل هذه الطبائع مع الرب والأب والأم والقوم حتى مع النفس .

والحكومات العادلة تعنى بالنسل فى زواجه وأولاده ومعايشه وآدابه ، فيعيش النسل بعمله ينعم بالرزق . ولكن الحكومات المستبدة تبعث الحيرة وتميت الآمال . ولذلك يتمسح أسرى الاستبداد بالدين ، يعللون النفس بسعادة أخروية ، ، ويسلونها بمثبطات تهون من حياتهم الذليلة، فلا يتلذذون مما يملكون ، ويهبون أولادهم عبيداً للسلطة ، لأنهم يائسون من إصلاحهم فى ظل الاستبداد ، لايجدون صحة ولاعلماً ولاغذاءً ، وإنما يألفون الشقاء والتضييق والفقر ، ويرضعونه أبناءهم بعدهم ، فتنحط الأمة إلى الأبد . وخلص الكواكبى من عرضه إلى أن التربية غير مقصودة ولامقدورة فى ظلال الاستبداد إلا ماقد يكون بالتخويف من القوة القاهرة. وهذا النوع يستلزم انخلاع القلوب لاتزكية النفوس . وقد أجمع علماء الاجتماع والأخلاق والتربية على أن الإقناع خير من الترغيب فضلاً عن الترهيب ، وأن التعليم مع الحرية بين المعلم والمتعلم أفضل من التعليم مع الوقار ، وأن التعليم عن رغبة فى التكمل أرسخ من العلم الحاصل طمعاً فى المكافأة ، أو غيرة من الأقران .

(١) سورة عبس ، الآية الكريمة ١٧ .
(٢) سورة الزخرف ، الآية الكريمة ١٥
(٣) سورة العصر ، الآية الكريمة ٢ .
(٤) سورة العلق ، الآية الكريمة ٦ .
(٥) سورة الإسراء ، الآية الكريمة ١١ .
(٦) سورة الأنبياء ، الآية الكريمة ٣٧ .

وفى الفصل السابع ، ناقش موضوع «الاستبداد والترقى» فقال إن الترقى يكون فى الصحة والقوة والعلم والمال . والإنسان يصعد مدارج الرقى مالم يعترضه مانع يسلب إرادته كالعجز أو الاستبداد ؛ فالاستبداد يسير بالإنسان إلى الانحطاط ، فيشعر بمضى السنوات أنه كالحيوان لايهتم بغير ملذاته البهيمية . فعلى قادة الأمم أن يقنعو الناس بأنهم خلقوا لغير المذلة والمسكنة .

وقد وضع الكواكبى عشرين خطبة مثالية فى إثارة الشعور وإيقاظ الهمم وإبعاد أبناء الشعب عن العبودية والاستبداد ، ثم انتقل إلى موضوع الأوروبيين فقال إن الاستعمار الأوروبى مهما طال أمده فى الشرق ، فهو لايخرج عن كونه تاجراً يستنزف ثروات الشرق ولايخدم العلم فيه ، ويحذر الأوروبيين من ظلمهم للشرق ويذكرهم بفضل الشرق عليهم . ووجه كلامه بعد ذلك إلى أهل الشرق فكال لهم اللوم على تصاغرهم وعلى تملقهم . وقال إن الاستبداد يبلغ فى الانحطاط بالأمة إلى الموت ، وعلى أفراد الأمة أن يقفوا سداً منيعاً فى وجه الاستبداد حين يعتقدون أنه ليست هناك قوة ، وليس هناك نفوذ لغير الشرع الذى هو حبل الله المتين .

وفى الفصل الثامن والأخير ، عالج موضوع «الاستبداد والتخلص منه» ولعله من أهم فصول الكتاب ، وسنخصه بشىء من التفصيل ، لأنه لب الكتاب وجوهره . فقال إن تقرير شكل الحكومة هو أقدم وأخطر مشكلة واجهها البشر منذ عصور سحيقة فى التاريخ ، وهو المعترك الأكبر لأفكار الباحثين . ولم يهتدوا إلى طريق مثالى فى الحكم . وقد جال الغربيون فى هذا السبيل ، وقرروا بعض قواعد أساسية فى هذا الموضوع تضافر عليها العقل والتجريب إلى أن حصص فيها الحق ، فصارت من المقررات الإجماعية عند الأمم الراقية . ولايقلل من قيمتها أن هذه الأمم لاتزال منقسمة فى أحزاب سياسية اختلف أفراد الشعب حيالها شيعاً ، لأن اختلافهم هو فى وجوه تطبيق تلك القواعد . وقد صارت تلك القواعد قضايا بديهية فى الغرب ، لكنها لاتزال مجهولة أو غريبة أو منفوراً منها لدى أهل الشرق ؛ لأنها عند الأكثرين منهم لم تطرق أسماعهم ، وعند البعض لم تنل التفاتهم ، وعند آخرين لم تحز قبولاً ، لأنهم ذوو غرض أو فى قلوبهم مرض ؛ وطرح الكواكبى على بساط البحث رءوس بعض المباحث التى تتعلق بها الحياة السياسية ، ودعا إلى التدقيق فيها ، وكانت :

(١) مبحث ماهى الأمة أى الشعب :

هل هى ركام مخلوقات نامية أو جمعية عبيد لمالك متغلب ، وظيفتهم الطاعة والانقياد ولو كرهاً ، أو هى جمع بينهم روابط دين أو جنس أو لغة ، ووطن ، وحقوق مشتركة ، وجامعة إسلامية مختارة ، لكل فرد الحق فى إبداء رأيه ؟

(٢) مبحث ماهى الحكومة :

هل هى سلطة امتلاك فرد لجمع ، يتصرف فى رقابهم ، ويتمتع بثمار أعمالهم ، ويفعل

مايشاء بإرادته ، أم هى وكالة تقام بإرادة الأمة لأجل إدارة شئونها العامة ؟

(٣) مبحث ماهى الحقوق العامة :

هل هى حقوق آحاد الملوك ، ولكنها تضاف للأمم مجازاً ، أو بالعكس هى حقوق مجموع الأمة ، وتضاف للملوك مجازاً ، ولهم عليها ولاية الأمانة والإدارة مثل الأراضى والمعادن ، والأنهر والسواحل ، والقلاع والأساطيل والمعدات وولاية الحدود ، والأمن العام ، والمعابد ، وإقامة العدل والنظام ، وحفظ وصيانة الدين والآداب إلى غير ذلك مما يحق لكل فرد من الأمة أن يتمتع به ، وأن يطمئن عليه ؟

(٤) مبحث المساواة فى الحقوق العامة :

هل للحكومة التصرف فى الحقوق العامة ، المادية والأدبية ، كما تشاء بذلاً وحرماناً ، أو تكون الحقوق مكفولة للجميع بالمساواة والشيوع ، وتكون المغانم والمغارم العامة موزعة على الجميع بنسب عادلة ؟

(٥) مبحث الحقوق الشخصية :

هل الحكومة تملك السيطرة على الأعمال والأفكار ، أو يكون أفراد الأمة أحراراً فى الفكر مطلقاً ، وفى الفعل مالم يخالف القانون الاجتماعى ، لأنهم أدرى بمنافعهم الشخصية ، والحكومة لاتتدخل إلا فى الشئون العامة ؟

(٦) مبحث نوعية الحكومة :

هل الأصلح هى الملكية المطلقة من كل زمام ، أو الملكية المقيدة ، وما القيود ؟ أو الرياسة الانتخابية الدائمة مع الحياة أو المؤقتة إلى أجل ؟ وهل ينال الحاكم الحكم بالوراثة ، أو العهد ، أو الغلبة ؟ وهل يكون ذلك مكا تشاء الصدفة أو مع ضرورة توفر شروط الكفاية ، وماهذه الشروط وكيف يمكن تحقيق وجودها ، وكيف يراقب استمرارها ، وكيف تستمر المراقبة عليها ؟

(٧) مبحث ماهى وظائف الحكومة :

هل هى إدارة شئون الأمة حسب الرأى والاجتهاد ، أو تكون مقيدة بقانون موافق لرغبات الأمة وإن خالف الأصلح . وإذا اختلفت الحكومة مع الأمة فى اعتبار الصالح والمضر فهل على الحكومة أن تغادر مقاعدها ؟

(٨) مبحث حقوق الحاكمين :

هل للحكومة أن تخصص بنفسها لنفسها ماتشاء من مراتب العظمة ورواتب المال ،

وتحابى من تريد بما تشاء من حقوق الأمة وأموالها ؟ أو يكون التصرف فى ذلك كله إعطاءاً ، وتحديداً ، ومنعاً ، منوطاً بالأمة ؟

(٩) مبحث طاعة الأمة للحكومة :

هل الإرادة للأمة ، وعلى الحكومة العمل ، أو الإرادة للحكومة ، وعلى الأمة الطاعة ، وهل للحكومة تكليف الأمة طاعة عمياء بلا فهم ولا اقتناع ، أو عليها الاعتناء بوسائل التفهيم لتتأتى الطاعة بإخلاص وأمان ؟

(١٠) مبحث توزيع التكليفات :

هل يكون وضع الضرائب مفوضاً لرأى الحكومة ، أو تقرر الأمة النفقات اللازمة وتعين موارد المال ، وترتب طرائق جبايته وحفظه ؟

(١١) مبحث إعداد القوات المسلحة :

هل يكون إعداد القوات المقاتلة بالتجنيد والتسليح استعداداً للدفاع مفوضاً لإرادة الحكومة إهمالاً ، أو إقلالاً ، أو إكثاراً ، أو استعمالاً على قهر الأمة ، أو يلزم أن يكون ذلك برأى الأمة وتحت أمرها ، بحيث تكون القوات المسلحة منفذة رغبة الأمة لارغبة الحكومة ؟

(١٢) مبحث المراقبة على الحكومة :

هل تكون الحكومة غير معرضة للمساءلة عن تصرفاتها ، أو يكون للأمة حق السيطرة عليها لأن الشأن شأنها ، فلها أن تنيب عنها وكلاء لهم حق الاطلاع على كل شىء ، ويكون أهم وظائف النواب حفظ الحقوق الأُساسية المقررة للأمة على الحكومة ؟

(١٣) مبحث حفظ الأمن العام :

هل يكون الشخص مكلفاً بحراسة نفسه ومتعلقاته ، أو تكون الحكومة مكلفة بحراسته مقيماً ومسافراً حتى من بعض طوارئ الطبيعة بالحيلولة لا بالمجازاة والتعويض ؟

(١٤) مبحث سيادة القانون :

هل يكون للحكومة إيقاع عمل إكراهى على الأفراد برأيها ، أى دون الوسائط القانونية، أو تكون السلطة منحصرة فى القانون ، إلا فى ظروف مخصوصة ومؤقتة ؟

(١٥) مبحث تأمين العدالة القضائية :

هل يكون العدل ماتراه الحكومة ، أو مايراه القضاة المصون وجدانهم من كل مؤثر غير الشرع والحق ، ومن كل ضغط حتى ضغط الرأى العام ؟

(١٦) مبحث حفظ الدين والآداب العامة :

هل تكون للحكومة ولو الهيئة القضائية سلطة وسيطرة على العقائد والضمائر ، أو تقتصر وظيفتها على استعمال الحكمة دون الزواجر فى حفظ الجامعات الكبرى كالدين ، والجنسية ، والغلة ، والعادات ، والآداب العامة ، ولاتتداخل الحكومة فى أمر الدين إلا إذا انتهكت حرمته ، وهل السياسة الإسلامية سياسة دينية ، أو كان ذلك فى مبدأ ظهور الإسلام ، كالإدارة العرفية عقب الفتح ؟

(١٧) مبحث تعيين الأعمال بقوانين :

هل يكون فى الحكومة ، من الحاكم إلى رجل الشرطة ، من يطلق له عنان التصرف برأيه وخبرته ، أو يلزم تعيين الوظائف ، كلياتها وجزئياتها ، بقوانين صريحة واضحة ، لاتسوغ مخالفتها ولو لمصلحة مهمة ، إلا فى حالات الخطر الكبير ؟

(١٨) مبحث كيف توضع القوانين :

هل يكون وضعها منوطاً برأى الحاكم الأكبر ، أو رأى جماعة ينتخبهم لذلك ، أو يضع القوانين جمع منتخب من قبل الكافة ؛ ليكونوا عارفين حتماً بحاجات قومهم ، وما يلائم طبائعهم ومواقعهم ومصالحهم ، ويكون حكمه عاماً أو مختلفاً على حسب تخالف العناصر والطبائع وتغير الموجبات والأزمان ؟

(١٩) مبحث ماهو القانون وقوته :

هل القانون هو أحكام يحتج بها القوى على الضعيف ، أم أحكام منتزعة من روابط الناس بعضهم ببعض ، وملاحظ فيها طبائع أكثرية الأفراد ومن نصوص خالية من الغموض والتعقيد ، وحكمها شامل كل الطبقات ، ولها سلطان نافذ قاهر مصون من مؤثرات الأغراض ، والشفاعة ، والشفقة ، وبذلك يكون القانون هو القانون الطبيعى للأمة ، فيكون محترماً عند الكافة ، مضمون الحماية من قبل كل أفراد الأمة ؟

(٢٠) مبحث توزيع الأعمال والوظائف :

هل يكون الحظ فى ذلك مخصوصاً بأقارب الحاكم وعشريته ومقربيه ، أو توزع كتوزيع الحقوق العامة على كافة القبائل والفصائل ، ولو مناوبة مع ملاحظات الأهمية والعدد ، بحيث يكون رجال الحكومة نموذجاً من الأمة ، أم هم الأمة مصغرة ، وعلى الأمة إيجاد الكفاية والأعداد ولو بالتعليم الإجبارى ؟

(٢١) مبحث التفريق بين السلطات السياسية والدينية والتعليم :

هل يجمع بين سلطتين أو ثلاث فى شخص واحد ، أو تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها باتقان ، ولا إتقان إلا بالتخصص ، وفى مجال التخصص ، كما جاء فى الحكمة القرآنية «ماجعل الله لرجل من قلبين فى جوفه» [١] ، ولذلك لايجوز الجمع منعاً لاستفحال السلطة .

(٢٢) مبحث الترقى فى العلوم والمعارف :

هل يترك للحكومة صلاحية الضغط على العقول حتى لايقوى نفوذ الأمة عليها ، أو تحمل على توسيع المعارف بجعل التعليم الابتدائى عموماً بالتشويق أو الإجبار ، وبجعل الكمال منه سهلاً للمتناول ، وجعل التعليم والتعلم حراً مطلقاً ؟

(٢٣) مبحث التوسع فى الزراعة والتصنيع والتجارة :

هل يترك هذا النشاط المفقود فى الأمة ، أو تلزم الحكومة بالاجتهاد فى تسهيل مجاراة الأمم المتقدمة ، لاسيما المزاحمة والمجاورة ؛ حتى لاتهلك الأمة بالحاجة إلى غيرها أو تضعف بالفقر ؟

(٢٤) مبحث السعى فى العمران :

هل يترك ذلك لإهمال الحكومة المميت لعزة نفس السكان ، أو لإنهماكهما فيه إسرافاً وتبذيراً ، أو تحمل على اتباع الاعتدال المتناسب مع الثروة العامة ؟

(٢٥) مبحث السعى فى رفع الاستبداد :

هل ينتظر ذلك من الحكومة ذاتها ، أو نوال الحرية ورفع الاستبداد رفعاً لايترك مجالاً لعودته من وظيفة عقلاء الأمة [٢].

ومن بين هذه الخمسة وعشرين مبحثاً لم يناقش الكواكبى سوى المبحث الأخير ، وهو مبحث السعى فى رفع الاستبداد ، فذكر ثلاث قواعد رئيسية ، هى :

أولاً : الأمة التى لايشعر جميع أفرادها أو غالبيتهم بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية .

ثانياً : الاستبداد لايقاوم بالشدة ، إنما يقاوم باللين والتدرج .

ثالثاً : يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة النظام السياسى الذى يحلى محلى الاستبداد .

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية الكريمة ٤ .

(٢) دكتور عبدالرحمن الكواكبى : مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤٥-١٥١ .

وقال إن السعى فى رفع الاستبداد وفقاً لهذه القواعد يبدو الأول وهلة أنه يستغرق أمداً بعيداً ؛ مما يبدد آمال الذين يرسفون فى أغلال الاستبداد ، ويسر الحكام المستبدين ؛ ولذلك عمد الكواكبى إلى تذكير المستبدين بما أنذرهم به الكاتب الإيطالى الحر المشهور «فيكتور ألفيرى» Victor Alfieri (١) حيث قال «لايفرحن المستبد بعظيم قوته ومزيد احتياطه ، فكم من جبار عنيد جند له مظلوم صغير» ، ثم أضاف الكواكبى إلى هذه العبارة جملة من عنده «وإنى أقول كم من جبار قهار أخذه الله أخذ عزيز منتقم» .

ناقش الكواكبى القاعدة الأولى ، وهى أن الأمة التى لاتشعر بآلام الاستبداد لاتستحق الحرية ، فقال إن الأمة إذا ضربت عليها الذلة والمسكنة وتوالت عليها القرون وهى فى هذا الوضع الذليل تصير كالبهائم ، أو دون البهائم ، لاتسأل عن الحرية ، ولاتلتمس العدالة ، ولاتعرف للاستقلال قيمة ، أو للنظام مزية ، ولاترى لها فى الحياة وظيفة غير الخضوع الأعمى للغالب عليها ، أحسن أو أساء على حد سواء ، وقد تنقم على المستبد نادراً ، ولكن طلباً للانتقام من شخصه ، لا طلباً للخلاص من الاستبداد ، فلا تستفيد شيئاً ، إنما تستبدل مرضاً بمرض ، كمغص بصداع .

وربما تنال الأمة الحرية عفواً ، فلاتستفيد منها شيئاً ، لأنها لاتعرف طعمها ، فلاتهتم بالحفاظ عليها ، فلا تلبث الحرية أن تنقلب إلى فوضى . ولهذا قرر الحكماء أن الحرية التى تنفع الأمة هى التى تحصل عليها بعد الاستعداد لقبولها . وأما التى تظفر بها على أثر ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئاً ؛ لأن الثورة غالباً تكتفى بقطع شجرة الاستبداد ولاتقتلع جذورها ، فلا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولاً . فإذا وجد فى الأمة الميتة من تدفعه شهامته للأخذ بيدها والنهوض بها .. فعليه أولاً أن يبعث فيها الحياة بإعلامها أن حالتها سيئة ، وأن بالإمكان تحويل حالتها السيئة إلى حالة خير منها ، فإذا هى علمت هذه الحقيقة ، يبتدئ فيها الشعور بآلام الاستبداد ، ثم يتسع نطاق هذا الشعور رويداً رويداً حتى يشمل أكثر الأمة ، وينتهى بالتحمس ، ويبلغ بلسان حالها منزلة رفيعة وصفها المعرى :

إذا لم تقم بالعدل فينا حكومة فنحن على تغـــييرها قدراء

---

(١) هو شاعر وكاتب إيطالى مشهور (١٧٤٩-١٨٠٣) ولد فى آستى Asti ، وهو كالكواكبى ينحدر من بيت شرف ونبل . ساح فى أوروبا نحو سبع سنوات ، وألف كتاباً عن مارى ستيوارت Marie Stuart ، ووضع رواية اسمها ميروب Mérope وهى رواية تراجيدية شعرية فى خمسة فصول . ودرس مؤلفات فولتير ، وروسو ، ومونتسكيو ، وتشبع بآرائهم الحرة ، وعشق الحرية ، وذكره الاستبداد كراهية شديدة ، ووجه كتاباته للتغنى بالحرية ومناهضة الاستبداد على لسان أبطال رواياته . وأخذ الكواكبى عن القواعد والكليات والأمثلة التى ضربها لأوضاع الاستبداد والحرية فى أوروبا ، ثم تمثلها بما يناسب البيئة الشرقية والعقلية الإسلامية ، وأضاف إليها الكثير من آرائه بعبقرية ملحوظة ، وبمقدرة على الخلق والإبداع ، كما كان فكر فيكتور ألفيرى منيراً له فى طرق هذه الموضوعات فى كتابه ، وفاتحاً له هذا الميدان من ميادين التأليف .

وهكذا يندفع كالسيل فكر الأمة فى واد ظاهر الحكمة ، ولايتوقف حتى يبلغ منتهاه . ثم مضى الكواكبى يشرح طرق نشر وسائل الاستنارة بين الناشئة فى الأمم الميتة والسلوك الذى يتعين عليهم انتهاجه فى هذا السبيل ، فقال إن الأمم الميتة لايندر فيها ذوو الشهامة ، إنما الأسف أن يندر فيها من يهتدى فى أول نشأته إلى الطريق الذى يحصل به على المكانة التى تجعله مسموع الكلمة فى قومه .

ونبه الناشئة أن من يأنس فى نفسه استعداداً للمجد الحقيقى فليحرص على بعض وصايا ذكرها لهم ، وكان من بينها : أن يجتهد فى تنمية معلوماته بصفة عامة ولاسيما فى العلوم النافعة كالحقوق والسياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافية والإدارة الداخلية والإدارة الحربية ، فيكتسب من أصول وفروع هذه العلوم مايمكنه إحرازه بالتلقى ، وإن تعذر فبالمطالعة مع التدقيق ، وأن يتقن أحد العلوم التى تكسبه فى موقه موقعاً محترماً وعلمياً متخصصاً كعلوم اللغة والدين ، أو الحقوق ، أو الطب ، وأن يحافظ على آداب وعادات قومه غاية المحافظة ، وأن يقلل اختلاطه مع الناس حتى مع رفقائه فى المدرسة ؛ حفظاً للوقار ، وتحفظاً من الارتباط القوى مع أحد كيلا يسقط تبعاً لسقوط صاحب له ، وأن يتجنب كلياً مصاحبة الممقوت عند الناس لاسيما الحكام ولو كان هذا المقت بغير حق ، وأن يجتهد ما أمكنه فى كتم مزيته العلمية على الذين هم دونه فى العلم لأجل أن يأمن عوامل حسدهم ، إنما عليه أن يظهرها لبعض من هم فوقه ، وأن يظهر الشفقة على الضعفاء والغيرة على الدين والإخلاص العميق للوطن ، وأن يتباعد ما أمكنه عن مقاربة المستبد وأعوانه إلا بمقدار ما يأمن به فظائع شرهم إذا كان معرضاً لذلك . فمن يبلغ سن الثلاثين ثم يتجاوزها ويكون حائزاً على الصفات المذكورة ، يكون قد أعد نفسه على أكمل وجه لإحراز ثقة قومه فى وقت قصير عندما يريد . وبهذه الثقة يفعل مالاتقوى عليه الجيوش والكنوز . والخلاصة أن الراغب فى إنهاض قومه ، عليه أن يهيئ نفسه ويزن استعداده ثم يعزم متوكلاً على الله فى النجاح .

وانتقل الكواكبى بعد ذلك إلى مناقشة القاعدة الثانية ، وهى أن الاستبداد لايقاوم بالشدة، إنما يقاوم بالحكمة والتدريج ، فقال إن الوسيلة الوحيدة الفعالة لقطع دابر الاستبداد هى ترقى الأمة فى الإدراك والإحساس ، وهذا لايتأتى إلا بالتعليم وإثارة الحماس ، كما أن اقتناع الرأى العام وتوجيهه إلى غير ما ألفه ، لايتأتيان إلا فى زمن طويل ؛ لأن العوام مهما ارتقت مداركهم لايسمحون باستبدال العافية بالقشعريرة إلا بعد التروى المديد . وربما كانوا معذورين فى عدم الوثوق والمسارعة ، لأنهم ألفوا ألا يتوقعوا من الحكام المستبدين والأعوان والدعاة إلا الغش والخداع غالباً . وكثيراً ماينتقم ضحايا الاستبداد من أعوان المستبد فقط ، ولايمسون المستبد بسوء ؛ لأنهم يرون ظالميهم مباشرة هم الأعوان دون المستبد . وفضلاً عن ذلك .. فالاستبداد محفوف بقوات ردع رهيبة تدافع عن كيانه ووجوده ، منها قوة الجنود ، لاسيما إذا كان هؤلاء

الجنود أغراباً عن البلاد ، وقوة المال ، وقوة الألفة على القسوة ، وقوة رجال الدين ، وقوة الإقطاعيين من أصحاب الثروات ، وقوة الأنصار من الأجانب . فهذه القوات تجعل الاستبداد كالسيف لايقابل بعصا الرأى العام ، الذى هو فى أول نشأته يكون أشبه بغوغاء . ومن طبيعة الرأى العام أنه إذا ثار فى سنة خبا فى سنة ، وإذا فار فى يوم هدأ فى يوم ، ولذلك يلزم لمقاومة تلك القوات الهائلة مقابلتها بما يفعله الثبات والعناد المصحوبان بالحزم والإقدام . ولاتنبغى مقاومة الاستبداد بالعنف حتى لاتكون فتنة تحصد الناس حصداً . وقد يبلغ الاستبداد بالعنف حتى لاتكون فتنة تحصد الناس حصداً ، وقد يبلغ الاستبداد من الشدة درجة ابتداء ، حتى إذا سكنت ثورتها نوعاً وقضت وظيفتها فى حصد المنافقين ، حينئذ يستعملون الحكمة فى توجيه الأفكار نحو تأسيس العدالة ، وخير عدالة هى إقامة حكومة لاعهد لرجالها بالاستبداد ولاعلاقة لهم بالفتنة .

الأحوال التى يثور فيها غضب العامة على المستبد :

وقال الكواكبى إن العامة لايثور غضبهم على الحاكم المستبد غالباً إلا عقب أحوال مخصوصة مهيجة فورية ، منها :

(١) عقب مشهد دموى مؤلم يوقعه المستبد على مظلوم .

(٢) عقب حرب يخرج منها المستبد مغلوباً ، ولايستطيع إلقاء تبعة الهزيمة على خيانة قادة الجيش .

(٣) إذا أقدم المستبد على إهانة الدين إهانة ، مصحوبة باستهزاء يثير ثائرة العامة .

(٤) عقب تضييق شديد عام مقاضاة المال كثير لايتيسر تقديمه ، حتى على أواسط الناس.

(٥) فى حالة مجاعة أو مصيبة عامة لايرى الناس فيها مواساة ظاهرة من المستبد .

(٦) عقب عمل للمستبد يستفز الغضب الفورى ، كتعرضه لأعراض السيدات ، أو حرمة الجنازات فى الشرق ، وتحقيره القانون أو الشرف الموروث فى الغرب .

(٧) عقب ظهور موالاة شديدة من المستبد لمن تعتبره الأمة عدواً لشرفها ، وعندئذ يموج الناس فى الطرقات ، وتملأ أصواتهم الفضاء ، وترتفع فتبلغ عنان السماء ، ينادون : الحق الحق ، الانتصار للحق ، الموت أو بلوغ الحق .

واستمر الكواكبى يقول إن المستبد مهما كان غبياً لاتخفى عليه تلك المزالق ، ومهما كان عتياً لايغفل عن إتقائها ، كما أن هذه الأمور يعرفها أعوانه ووزراؤه . فإذا كان هناك فريق من هؤلاء يريدون للمستبد التهلكه يهورونه على الوقوع فى إحداها ، يلصقونها به خلافاً لعادتهم فى إبعادها عنه بالتمويه على الناس ، ولهذا يقال :

إن رئيس وزراء المستبد ، أو رئيس قواده ، أو رئيس الدين عنده ، هم أقدر الناس على الإيقاع به ، وهو يداريهم تحذراً من ذلك ، وإذا أراد إسقاط أحدهم فلايوقعه إلا بغتة .

وأخذ الكواكبى يخطط للذين يريدون الإطاحة بالاستبداد ، فرسم لهم طرائق شتى لإثارة الخواطر على الحاكم المستبد : يزينون له الانغماس فى الفسوق والشهوات حتى يستغرق هذا الانغماس وقته وتعمى أبصاره عن نشاطهم المعادى له ، ويغررونه برضاء الأمة عنه ، ويدفعونه إلى مزيد من الاستبداد بما تحمله هذه اللفظة من ظلم ومصادرة الأموال وانتهاك الحرمات واستخفاف بالدين ، ويحملونه على إساءة التدابير ، ويكتمون عنه الإرشاد ويثيرون له شتى المشكلات مع الدول الأخرى وحكامها . وهم يلجأون إلى هذه الوسائل وغيرها بالسر والبطء ، مستهدفين إبعاده عن الانتباه إلى مايبيتون ؛ حتى لايسد عليهم الطريق التى فيها يسلكون وينكل بهم تنكيلاً رهيباً . أما أعوانه فلا وسيلة لإغفالهم عن إيقاظه غير تحريك أطماعهم المالية مع تركهم ينهبون ماشاءوا أن ينهبوا .

وانتقل الكواكبى إلى مناقشة القاعدة الأخيرة ، وهى ضرورة تفكير المتصدرين فى تهيئة النظام السياسى الجديد الذى يحل محل الاستبداد بعد القضاء عليه إلى غير رجعة . فقال إن معرفة الهدف شرط ضرورى للإقدام على كل عمل ، كما أن معرفة الهدف لاتفيد شيئاً إذا جهل الطريق الموصل إليه والمعرفة الإجمالية للهدف للوسيلة أو الوسائل المؤدية إليه لاتكفى مطلقاً ، بل لابد من تعيين الهدف ورسم الخطة المؤدية إليه تعييناً واضحاً موافقاً لرأى الجميع أو لرأى الأكثرية .. فإذا كان الهدف والطريق إليه مبهمين غير واضحين فى الأذهان ، يقع الخلاف فى أثناء التنفيذ وتفسد الخطة ، وينتهى الأمر بوقوع فتنة وانتقام ، ولذلك .. فإنه من الضرورى تعيين الهدف بصراحة وإخلاص وإشهاره بين الكافة والسعى فى إقناعهم والحصول على أنفسهم . وقال إن سبب عدم نجاح على بن أبى طالب ومن وليه من أئمة البيت رضى الله عنهم لم يكن الغفلة ، بل كان مرد إخفاقهم إلى صعوبة المواصلات وعدم توفر وسائل الإعلام فى ذلك الوقت . والمراد أنه من الضرورى تقرير شكل الحكومة التى تحل محل الاستبداد توضيح أن هذا الأمر ليس هيناً ، وليس هو بأسهل من ترتيب المقاومة . ويجب ألا يكون بحث تقرير النظام السياسى الجديد مقصوراً على الخاصة ، بل لابد من تعميمه قدر الاستطاعة ليكون بعيداً عن الأهواء ومؤيداً من الرأى العام .

وخلاصة بحث الكواكبى أنه يلزم أولاً إشعار الأمة بآلام الاستبداد ، ثم يلزم حملها على البحث فى العوامل الأساسية المناسبة بحيث تكون موضع اهتمام كل طبقاتها ، ومن الأفضل التريث بضع سنين حتى تنضج الفكرة تماماً ، وتسيطر الرغبة فى التغيير على أفراد الأمة . وحذر الكواكبى الأمة من أن يشعر المستبد بالخطة وخطرها فيلجأ إلى الحيطة الشديدة ، أى إجراءات أمن عنيفة ، وينكل بالمجاهدين ، ويتساقط ضحايا الحرية وتقع فتنة شعواء . وحينئذ

إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولى على البلاد وتجدد الاستبداد وتدخل الأمة فى مرحلة أخرى من الرق السياسى ، وهذا ماوقع لأكثر الأمم الشرقية فى القرون الأخيرة ، وإما أن يساعد الحظ بعدم وجود طامع أجنبى ، وتكون الأمة قد تأهلت للقيام بحكم نفسها بنفسها . وفى هذه الحال يطلب عقلاء الأمة من المستبد الإقلاع عن أسلوب الاستبداد واتباع القانون الأساسى الذى تطلبه الأمة ، ويكون أمام الحاكم المستبد أحد طريقين : إما الاستجابة طوعاً لرغبة الأمة ، وإما أن يصر على العناد ويستخدم القوة ، فتقوم الأمة بخلعه وإنهاء حكمه ، وتصبح الأمة آمنة لايطمع فيها طامع ولاتغلب عن قلة . وطالب الكواكبى بأن يتبصر العقلاء ، والمسألة دقيقة وصعبة . ولكن تصور الصعوبة لايستلزم اليأس ، وإذا لم تحسن الأمة سياسة نفسها أذلها الله لأمة أخرى تحكمها كما تفعل الشرائع بإقامة القيم على القاصر أو السفيه ، وهذه حكمة . ومتى بلغت الأمة رشدها ، وعرفت للحرية قدرها استرجعت عزها ، وهذا عدل . وهكذا لايظلم ربك أحداً ، إنما هو الإنسان يظلم نفسه ، كما أن الله سبحانه وتعالى لايذل أمة عن قلة ، إنما هو الجهل يسبب كل علة . وهنا ينتهى كتاب طبائع الاستبداد .

تقييم الكتاب

الكتاب – كما سبق أن ذكرنا – مجموعة مقالات سياسية علمية نشرها فى جريدة «المؤيد» عقب وصوله إلى مصر ، ثم حذف منها فصلاً ، وأضاف آخر ، وأدخل تحويراً فى الفصول الأخرى فى ضوء النقد الذى وجه إليه ، أو الملاحظات التى أبديت له ، أو طبقاً لما اقتضته الظروف ، ثم دفع بها إلى إحدى المطابع لطبعه [١] .

واستقى الكواكبى المادة العلمية للكتاب من مصادر ومراجع شتى ، وكما يقول «منها مادرسته ، ومنها ما اقتبسته» . وكان من بينها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، وأمثلة العرب ، والكتب التاريخية العربية والتركية والمترجمة ، وأعمل فيها الفكر ، وأشرك فيها العاطفة . وذكر فى الفصل الثالث من الكتاب جملة نسبها إلى «ڤيكتور ألفيرى» [٢] ؛ مما دفع البعض إلى الاعتقاد بأن الكتاب مأخوذ من هذا الفيلسوف الإيطالى . ولكن من الواضح أن الكتاب ليس اقتباساً من هذا المفكر الإيطالى [٣] .

---

(١) لم يجد الكواكبى أحداً يطبع الكتاب سوى رجل فاضل سورى الأصل مصرى الوطن اسمه إبراهيم فارس، صاحب مكتبة الشرق .

(٢) انظر ماسبق ، الفصل الأول ، حاشية رقم (١) .

(٣) يتساءل الأستاذ أحمد أمين كيف قرأ الكواكبى مؤلفات فيكتور ألفيرى ، وهو لايتقن اللغة الإيطالية فضلاً عن أى لغة أوروبية أخرى ؟ وأجاب الدكتور الدهان عن هذا التساؤل بأن أحرار الأتراك كانوا يترجمون وهم فى عواصم أوروبا كثيراً من كتب الأحرار إلى اللغة التركية . ولعل نسخة من كتبه قد أرسلت خفية إلى الكواكبى وهو فى حلب ، بل لعل الإيطاليين وكانوا على صلة بالكواكبى فى حلب وفى اليمن وغيرها=

ولم يضرب الكواكبى فى كتابه الأمثلة صريحة على العثمانيين ، ولم يتطرق إلى السلطان عبدالحميد وكان معاصراً له . وقد كتب فى تقديمه للكتاب «وأنا لا أقصد فى مباحثى ظالماً بعينه ، ولاحكومة أو أمة مخصصة ، إنما أردت بيان طبائع الاستبداد ومايفعل ، وتشخيص مصارع الاستعباد ومايقضيه ويمضيه على ذويه ... ولى هناك قصد آخر ، وهو التنبيه لمورد الداء الدفين ، عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم ، أنهم هم المتسببون لما حل بهم، فلايعتبون على الأغيار ولا على الأقدار ، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل ... وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات» (١).

ولذلك لم يبسط الكواكبى أحوال بلاد الشام أو العراق أو الحجاز أو بقية الولايات العثمانية ، ولكنه كان يحوم فى كتابه حول العثمانيين ، تارة من قرب ، وتارة من بعد . ولم يكن من الصعوبة أن يستكشف الباحث بين ثنايا السطور أن العثمانيين هم المقصودون فى معظم فصول الكتاب . ويلاحظ أن المظالم التى اكتوى الكواكبى بنارها على أيدى الولاة العثمانيين فى حلب ودسائس الشيخ أبى الهدى الصيادى ، كانت ماثلة فى ذهنه ، وهو يكتب فصول الكتاب .

ويقول الدكتور سامى الدهان تعليقاً على هذا الكتاب إن الكواكبى «قد سكب آراءه المشرقة وأفكاره العميقة فى هذا الكتاب الصغير ، الذى يصلح دستوراً ونظاماً وقانوناً يسير على هديه كل من دخل ميادين الاجتماع والسياسة والفكر .. فهو فى كتابه رسم السياسة لأمته بصدق وإخلاص ، يفوق ماكتب ماكيافيللى فى الغرب ، بل إنه خلاصة لما قيل من آراء عند الغربيين قريب الشبه بكتب مونتسكيو ، وروسو» (٢).

وعلى الرغم من أن الكتاب كان يفيض إخلاصاً وغيرة على العالم العربى والإسلامى وأسفاً لتدهور أحواله ، وتلهفاً على رفع نير الاستبداد عن الشرق .. إلا أنه جاء نظرياً وخيالياً وبعيداً عن الواقع ، ولم يدعمه الكواكبى بمشاهداته لو ملأه بالشواهد وما رأى وسمع من

= قد وضعوا كتب هذا المفكر الإيطالى بين يديه ، وفيهم قناصل فخريون يعرفون العربية فترجموها له سعياً فى خدمة الكواكبى أو إثارة الشعوب العربية . ومما يذكر أن الكواكبى سافر إلى كراتشى وبمباى على سفينة إيطالية حربية ، حملته بتوصية من وكيل إيطاليا السياسى فى مسقط ، فطافت به سواحل العرب.

انظر كلاً من :

أحمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٤ .

دكتور سامى الدهان ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠ ، وص٤٥ .

(١) دكتور سامى الدهان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٣-٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص٥٣-٥٤ .

أحداث، وهو معروف بسعة الاطلاع .. فلو قرن النظريات بالشواهد لكان كتابه أكثر فائدة وأعم نفعاً، [١] .

بقيت مسألة أخيرة يصعب تفسيرها تفسيراً مقبولاً ، فلم يكتب الكواكبي اسمه على كتابه «طبائع الاستبداد» ، واكتفى بأن رمز له بهذه العبارة «الرحالة ك» ، بينما كتب اسمه كاملاً على كتابه الآخر «أم القرى» . وقد طبع الكتابان في فترتين متلاحقتين لم يفصلهما زمن طويل ؛ لأن إقامته في مصر كانت زهاء سنتين ، وقضى نحبه في سنة ١٩٠٢ ، وقد ذكر في تقديمه لكتابه أنه «مضطر للاكتتام شأن الضعيف الصادع بالأمر ، المعلن رأيه تحت سماء الشرق ، الراجي اكتفاء المطالبين بالقول عمن قال» [٢] ، وهذا الاعتراف خطير للغاية ؛ إذ صور نفسه في صورة الرجل الضعيف الذي يصدع بما يؤمر به ، مع أنه كان على النقيض من ذلك تماماً. ولم يفصح عن اسم الشخص الذي أصدر إليه الأمر بكتمان اسمه .

ومن المستبعد أن يكون حاكم مصر وقتذاك ، وهو الخديو عباس حلمي ، هو الذي أصدر إليه الأمر ؛ لأنه كانت تربط بين الاثنين علاقات وثيقة . وكان الكواكبي يطلق عليه سمي عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ويطرى صفاته ومناقبه ، ومما يزيد في التشكك من عبارة الكواكبي أنها وردت في كتاب الأستاذ محمد عمارة مجردة من هذا الوصف ؛ إذ قال «وأنا المضطر للاكتتام حسب الزمان ، الراجي اكتفاء المطالبين الكرام بالقول عمن قال» [٣] . وقيل في تفسير إغفال ذكر اسمه أنه أراد أن ينشر أفكاره بين الجماهير ، دون أن يصطدم بالمخدوعين بالدولة العثمانية والذين كانوا يرون فيها أنها حامية لشعائر الإسلام وموضعاً لحماية الدين [٤] . وهذا الرأى يتعارض مع حقيقة ثابتة ، وهى أنه هاجم في كتابه الآخر «أم القرى» الدولة العثمانية هجوماً صريحاً ، وحمل عليها حملات عنيفة ، وليس بمعقول أنه أراد رواج كتاب «طبائع الاستبداد» ، ورغب في أن يظل كتاب «أم القرى» حبيساً لاتصل إليه أيدى المثقفين .

مقارنة بين الكواكبى والأفغانى :

كان كلاهما سليل أسرة عريقة ، وكان أحدهما عربياً ، والآخر أفغانياً ، أصابا من العلم نصيباً موفوراً .. درس كل منهما العلوم الدينية واللغات العربية والتركية والفارسية ، وزاد الأفغاني بتعلمه اللغات الأفغانية والأردية والفرنسية . وطاف الأفغاني بأقاليم شرقية في آسيا وإفريقية وأقام في باريس ولندن وموسكو على فترات ، بينما كانت رحلات الكواكبي مقصورة على الشرق الإسلامي . وكانت الفكرة الدينية الإسلامية جياشة في كل منهما . دعا كل منهما

---

(١) أحمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨٦ .
(٢) دكتور عبدالرحمن الكواكبي ، مرجع سبق ذكره ، ص٣ .
(٣) محمد عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٢٩ .
(٤) دكتور سامي الدهان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٢-٥٣ .

إلى إصلاح أوضاع المسلمين دينياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً ، وقيام حكم الشورى ممثلاً فى وجود دستور وهيئات نيابية تمثل الشعب . واتخذ كلاهما من مصر مستقراً لنشر الدعوة إلى حركة جامعة إسلامية مع فارق بينهما .

كان الأفغانى يعتبر العالم الإسلامى كله رقعة واحدة ، يجب أن تتوحد تحت ظل خليفة ما ، سواء كان هذا الخليفة عثمانياً ، أو أفغانياً ، أو مصرياً ، على أن يبلغ من المنزلة مايجعله السيد المطاع بين المسلمين . بينما يميز الكواكبى تمييزاً دقيقاً بين الشعب العربى والشعوب المسلمة من غير العرب ، ويوضح الصلة الوثيقة بين العبقرية العربية وروح الإسلام ، وبذلك يستعيد العرب مكانتهم اللائقة بهم ودورهم فى تقرير مستقبل الإسلام ومصيره ، ويتوج الكواكبى هذه الأسانيد بتأييده تأييداً كاملاً فكرة الوحدة الإسلامية بمبايعة رجل عربى من قريش وإلغاء حق السلطان العثمانى فى لقب الخلافة . وهكذا سعى الكواكبى إلى جامعة إسلامية عربية قريبة مما سعى إليه الأفغانى . وإذا كانت دعوة الأخير قامت على دعامتين ، هما : استغلال فرصة الحج لتجميع المسلمين ، وإحياء نظام الخلافة .. فإن الكواكبى قد توغل فى شرح أدق التفاصيل عن الحج فى كتابه «أم القرى» الخلافة فى كتابه الآخر «طبائع الاستبداد» . ودخل كلا الرجلين السياسة من أوسع أبوابها : نادى الأفغانى بسياسة إسلامية ، وبسط آراءه فى مدرسته الفكرية على مريديه ، وولج ميادين الصحافة .. أما الكواكبى فنادى بسياسة عربية إسلامية ، واشتغل فى الصحافة حيناً من الدهر ، وتقلد تباعاً عدداً لايستهان به من المناصب الحكومية الرسمية وشبه الرسمية ، ثم عمل بالتجارة ، ولما ضاقت به السبل أمام اضطهاد السلطات العثمانية ، ساح فى الأقطار الإسلامية والعربية ، وانتهى به المطاف فى القاهرة ، حيث نشر كتابيه «أم القرى ، وطبائع الاستبداد» ووضع بحوثاً أخرى [(١)] ، أما الأفغانى فقد انتهى به المطاف فى إستانبول [(٢)] .

---

(١) من هذه البحوث ، وقد ذكرها ابنه الدكتور محمد أسعد :
صحائف قريش ، العظمة لله ، مجموع أشعار .
انظر نبذة عنها فى كتاب الدكتور سامى الدهان ، ص ص٦٧-٦٨ .

(٢) يقول الأستاذ أحمد أمين إنه زار مع صديقه المرحوم الأستاذ عبدالحميد العبادى مدينة إستانبول سنة ١٩٢٨ بعد وفاة الأفغانى بإحدى وثلاثين سنة ، فرأيا زيارة قبره . فسألا عنه الكثيرين فلم يعرفوه . ورأيا رجلاً أفغانياً يعمل خازناً لمكتبة الشهيد على ، فوصف مكانه لهما . فذهب الصديقان ، أحمد أمين والعبادى ، عصر يوم الأحد الثامن من شهر يوليو - تموز - إلى «ماجقة» أو «متشكة» فوجدا على ربوة عند مدخل البوسفور مقبرة قد انتثرت فيها المدافن ، ودلهما شيخ المقبرة على مدفن الأفغانى . فعلما أن قبره كان قد تشعث ، ولم يعن به أحد ، وكادت تضيع معالمه ، ولم يفكر فيه أحد من أهالى الشرق الذين أفنى فيهم حياته ، إنما ذكره مستشرق أمريكى حضر إلى إستانبول سنة ١٩٢٦ ، ونقب عن قبره حتى وجده ، فبنى عليه تركيبة جميلة من الرخام ، وأحاطها بسور من حديد ، وكتب على أحد وجوه التركيبة اسم الأفغانى وسنتى ميلاده ووفاته ، وفى وجه أخر كتابة تركية ترجمت لهما كما يأتى «أنشأ هذا =

ويقول الأستاذ أحمد أمين فى صدد المقارنة بينهما : كان الأفغانى ينقم على الدول الأوروبية الاستعمارية سياستها الغاشمة تجاه المسلمين فى أرجاء العالم الإسلامى ، وصب جام غضبه على بريطانيا بالذات ، واستغرقت حملته عليها حيزاً كبيراً من صفحات جريدة «العروة الوثقى» . واكتوى الكواكبى بالسياسة العثمانية فكانت موضع نقده . ونظر الأفغانى إلى العوامل الخارجية التى أرهقت المسلمين من أمرهم عسراً ، فدعا المسلمين إلى مناهضتها . ونظر الكواكبى إلى أوضاع المسلمين فدعاهم إلى إصلاحها ؛ لأنهم إذا أصلحوها عجزت أوروبا عن أن تعبث بأقدارهم ، «ولذلك كانت معالجة الأفغانى للمسائل معالجة ثائر ، تخرج من فمه الأقوال ناراً حامية ، ومعالجة الكواكبى ، معالجة طبيب ، يفحص المرض فى هدوء ، ويكتب الدواء فى أناة . الأفغانى غضوب ، والكواكبى مشفق . الأفغانى داع إلى السيف ، والكواكبى داع إلى المدرسة . ولعل هذا يرجع أيضاً إلى اختلاف المزاج ، فالأفغانى حاد الذكاء حاد الطبع ، والكواكبى رزين الذكاء هادىء الطبع . إذا وضعت أمامهما عقبة تخطاها الأفغانى قبل ، وتخطاها الكواكبى بعد ، ولكن من خير نقطة تتخطى ، فلا عجب أن كان للأفغانى دوى المدافع ، وكان للكواكبى صرير الماء يعمل فى بطء حتى يفتت الصخر !» (١) .

ومن قبيل المصادفات أن أربعة من رجال الفكر والحكم استهوتهم مسألة الخلافة ، وتناولها كل منهم من وجهة نظره ، جاءت نهايتهم متقاربة زمنياً بعضها من بعض . فقد قضى الأفغانى نحبه فى إستانبول سنة ١٨٩٧ ، وجاز الكواكبى إلى ربه فى القاهرة سنة ١٩٠٢ ، وأقصى السلطان عبدالحميد الثانى نهائياً عن الحياة السياسية عقب الانقلاب العسكرى سنة ١٩٠٩ ، وتم ترحيله فى مساء اليوم السابع والعشرين من شهر أبريل – نيسان – مع بعض حريمه وحاشية صغيرة العدد إلى سالونيك ، حيث سجن فى فيلا ألاتينى Alatini الواقعة فى إحدى ضواحى المدينة وعاش بين أموات الأحياء ينتظر الموت فيبطىء عليه حتى وافاه الأجل المحتوم فى سنة ١٩١٨ «وماكان لنفس أن تموت إلا بإذن الله ، كتاباً مؤجلاً» . أما نجيب عازورى فقد جاءه الموت فى القاهرة سنة ١٩١٦ ، أما عبدالله النديم فكان أسبقهم إلى الرحيل ، إذ لفظ أنفاسه الأخيرة فى إستانبول سنة ١٨٩٦ ، ولكنه اختلف عن زملائه ، فبينما تنادى الأفغانى إلى فكرة الجامعة الإسلامية لجمع شمل البلاد الإسلامية فى مواجهة التغلغل الاستعمارى الأوروبى تأسيساً على أنه توجد قومية إسلامية تجمع بين المسلمين مهما اختلفت بلادهم وأنه «لاجنسية للمسلمين إلا فى دينهم» . كان النديم يرفض هذه الفكرة ؛حيث إنها قائمة

= المزار الصديق الحميم للمسلمين فى أنحاء العالم ، الخبير الأمريكى المستر شارلز كرين Charles Crane سنة ١٩٢٦» .

انظر كتاب الأستاذ أحمد أمين ، ص ص١٢٣-١٢٤ .

(١) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٠ .

على أساس دينى ، ويرى أهمية الشعوب الشرقية بغض النظر عن الدين ؛ لأن خطورة الاستعمار ليست مقصورة على مسلمى الشرق وحدهم ، وإنما تشمل كافة الشرقيين على اختلاف أديانهم ، فطالب باتحاد الأمم الشرقية من عرب وترك وعجم وشركس وأرمن وغيرهم ، وحذر من التنافر بين الشرقيين مطالباً بجمع الصفوف الشرقية الإسلامية وغير الإسلامية (١) .

* * *

(١) دكتور عبدالمنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٣٩-٢٤٣ .

(أ) حركة الجامعة الإسلامية والسنوسيون

السنوسيون يتعاطفون مع الدولة العثمانية :

لم ينس السنوسيون موقف الدولة العثمانية الودى منهم ، وكانوا يذكرون بكل خير السياسة المتعاطفة التى انتهجها السلطان عبدالحميد الثانى نحوهم ؛ إذ لم يستمع لوشايات الدول الأوروبية الكبرى بشأنهم ، بل تركهم يمارسون نشاطهم الدينى والسياسى والحربى فى إفريقية دون إثارة العراقيل أمامهم . وأهم من ذلك كله ، وفوق ذلك كله ، كان السنوسيون ، على خلاف بعض الحركات السلفية الأخرى ، يتميزون بولائهم للدولة العثمانية على أساس أنها أكبر دولة إسلامية فى العالم ومقر الخلافة الإسلامية . وكانوا ينظرون إلى الخلافة الإسلامية العثمانية على أنها ضرورة دينية وسياسية لربط بقاع العالم الإسلامى بعضها ببعض وتكتله فى وقت كان الاستعمار الأوروبى يزحف فى غير هوادة على بلاد المسلمين . ولذلك لم يناصب السنوسيون الدولة العثمانية العداء ، ولم تجد الدولة حرجاً فى الاعتراف بالطريقة السنوسية طالما كانت تخضع للدولة وتعترف بالسلطان العثمانى خليفة للعالم الإسلامى .

وكانت هذه الطريقة تسهم إسهاماً فعالاً فى إقرار الأمن والنظام داخل برقة ؛ لأن نفوذ العثمانيين فى طرابلس وبرقة لم يكن يتجاوز الشريط الساحلى ، وفى الوقت ذاته كان كبير السنوسيين يتمتع بنفوذ وإجلال وتقدير عرب برقة ، وكان ذا نفوذ كبير بين الزعماء المسلمين على حدود مصر والسودان ويملك كثيراً من الأسلحة والعتاد [1] . ولم يكن اعتراف الدولة العثمانية بالطريقة السنوسية مقصوراً على أنها مجرد حركة دينية فقط ، بل كإمارة سياسية تساعد على استتباب الأمن بل واستيفاء الضرائب التى يقوم بجمعها الموظفون العثمانيون ، وأصبحت الإمارة السنوسية وكأنها حكومة داخل الحكومة . واستقر المقام بالسيد محمد بن على السنوسى مؤسس الطريقة السنوسية فى داخل برقة حيث أنشأ الزاوية البيضاء ويطلق عليها «أم الزوايا» . وظفرت الإمارة السنوسية بفرمانات سلطانية أعفت أتباعها من دفع ضرائب «الميرى» ، ثم أعفت الزوايا[2] من الضرائب سنة ١٨٥٥ على عهد السلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩-

---

(١) جورج أنطونيوس ، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٨ .

(٢) كانت الطريقة السنوسية تعنى بنشر الوعى الدينى الإسلامى ، بتنقية الدين الإسلامى من الشوائب التى علقت به وإعادة مجد الإسلام فى عصوره الأولى والنهوض بالمسلمين ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . وكانت وسيلة الطريقة السنوسية الإكثار من الزوايا . وكانت تخدم عدة أغراض : فهى دور عبادة وتعليم وتلحق بها أماكن تمارس فيها بعض الصناعات والحرف وكذلك متاجر . ويعمل فى كل منشآت الزاوية =

١٨٦١) . ولما جاز إلى ربه السيد محمد بن على السنوسى، اجتمعت كلمة عرب برقة علـى اختيار ابنه السيد محمد المهدى خليفة له ، فأصبحت السنوسية من حيث الأمر الواقع de facto إمارة وراثية اعترفت بها الدولة العثمانية، واعترفت هى الأخرى بها وبخلافة السلطان العثمانى . ورأى الأمير الجديد أن ينتقل من الزاوية البيضاء إلى مكان آخر فى جوف الصحراء ووقع اختياره على واحة جغبوب ، فانتقل إليها فى ٧ من سبتمبر - أيلول سنة ١٨٥٩ ليجد فيها مجالاً فسيحاً لنشر الدعوة الدينية ، وقد نجح من موقعه الجديد فى أن ينشر الإسلام بين الزنوج والوثنيين فى وادى والمناطق المتاخمة حتى تشاد وتبو، والطوارق .

ولم يكن اختيار جغبوب مقراً للزاوية الجديدة اعترافاً ضمنياً ولا اعترافاً صريحاً بأن هذه الواحة جزء من برقة ؛ لأن الفكرة السائدة وقتذاك هى أن جميع بلاد الإسلام تعتبر وحدة واحدة . وقد سبق أن تعرضنا لهذه المسألة فى هذه الدراسة ، وقلنا إن من مآثر الدولة العثمانية أنها أقامت بين الولايات العربية وحدة على الطبيعة ، ينتقل المسلم من ولاية إلى أخرى ويمارس ماشاء من أوجه النشاط ، دون أن يحصل على إذن مسبق من السلطات العثمانية فى الرحيل . ومما يدعم فى هذا الرأى أن الطريقة السنوسية أنشأت لها عديد الزوايا فى معظم أقاليم شمالى إفريقية وفى العراق والحجاز وفى أقاليم أخرى، لم يكن يربطها ببرقة سوى رباط الدين الإسلامى . ولم تظهر فكرة تحديد الحدود إلا فى زمن متأخر ، بعد أن زحف الاستعمار الأوروبى على الولايات العربية الخاضعة للسيادة العثمانية فى إفريقية وآسيا ، قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها .

العلاقات بين السلطان عبدالحميد والسنوسيين :

ولما كان أتباع الطريقة السنوسية يضيقون الخناق على أعضاء البعثات الاستكشافية الأوروبية التى كانت ترتاد مناطق شمالى إفريقية وغيرها ، متسترة وراء أغراض علمية لتحقيق أهداف استعمارية وتنصيرية واقتصادية لترويج منتجات بلادهم . وكان بعض أولئك الأتباع يقتلون هؤلاء الأوروبيين ، فقد ضاقت الدول الأوروبية ذرعاً بنشاط السنوسيين ، وكان من بين هذه الدول فرنسا ؛ خاصة بعد أن احتلت الجزائر وبسطت حمايتها على تونس وتوغلت فى قلب إفريقية حتى وصل نفوذها إلى وادى التى كانت قد خضعت للسنوسيين [١] . وكان من

=أتباع الطريقة السنوسية . فلم تكن الزوايا ، كما يتبادر إلى ذهن البعض ، دوراً للتصوف يعتكف النازلون فيها للعبادة والتقشف والزهد .

(١) كان من بين هذه البعثات بعثة كرامبل Crampel بحجة كشف المنطقة الواقعة بين حوض بحيرة تشاد وأوبانجى رافد نهر الكونغو . وقد لقى جميع أعضاء البعثة مع رئيسها مصرعهم فى مايو - آيار - سنة ١٨٩١ وأدرك السنوسيون أن هدف البعثة هو فتح الطريق أمام الفرنسيين فى الجزائر إلى وسط إفريقية عبر الصحراء الكبرى . وتتابع إرسال حملات فرنسية بعد سنة ١٨٩١ إلى بحيرة تشاد ، منها . بعثات =

بين هذه الدول أيضاً بريطانيا ، فإنها بعد أن احتلت مصر ، ثم أقامت حكماً ثنائياً شكلياً فى السودان وقف السنوسيون فى وجه مخططاتها الاستعمارية فى غربى إفريقية وشرقيها ، وكانت ألمانيا تسعى لاستمالة السنوسيين لتحريك ثورة ضد فرنسا فى الجهات التى استولت عليها فى إفريقية(١) . وإذا كان محمد المهدى السنوسى قد رفض أن يكون أداة طيعة فى يد دولة أوروبية ضد دولة أوروبية أخرى .. فإنه لم يقف موقفاً سلبياً من الزحف الاستعمارى الأوروبى على البقية الباقية نن الأمم الإسلامية فى إفريقية . فكان يشجع أتباع الطريقة السنوسية على الجهاد ضد المستعمرين الأوروبيين ، وكان فى بعض الأحيان يغادر واحة الكفرة ليكون على مقربة من ميادين القتال . ولكن نقطة الضعف فى السنوسيين أنهم كانت تعوزهم الأسلحة الحديثة الفتاكة ، التى كان المستعمرون الأوروبيون يملكون كميات وافرة منها لاستخدامها فى حصد أرواح السنوسيين .

وعلى الرغم من التفوق الهائل فى السلاح والذخائر وعدد المقاتلين الأوروبيين ، لم تلن للسنوسيين قناة فى حركة الكفاح الدينى ؛ ولذلك سعت الدول الأوروبية بالوقيعة بينهم وبين السلطان عبدالحميد الثانى وأثارت مخاوفه منهم ، فصورت له مدى خطورتهم على الدولة بزعم أنهم يبغون الانفصال سياسياً عن الدولة العثمانية والانفصال دينياً من الخلافة العثمانية على أساس أن الخليفة ، وهو السلطان العثمانى رجل تركى عثمانى ، وأن الخليفة يجب أن يكون عربياً . وأرادت تصعيد الموقف بإثارة مزيد من مخاوف السلطان عبدالحميد الثانى ، فأبلغته الدول الأوروبية أن الشريف السنوسى يزمع إنشاء دولة عربية كبرى مستقلة على حدود مصر الغربية ابتداء من السلوم وتمتد جنوباً إلى أواسط إفريقية ، وأشارت على السلطان أن يستدعى الشريف السنوسى إلى إستانبول ؛ حيث يفرض عليه إقامة جبرية اتقاء لخطره ، ولكن السلطان عبدالحميد رأى ألا يستمع إلى الدول الأوروبية بعد أن تلقى تقارير من رجال حكومته فى برقة

= شوليه Cholet ، فورنو Fourneau ديبوسكى Dybowski ، ميستر Maistre ، كلوزيل Clozel .

انظر :

Dujarric G.; La Vie du Soltan Rabah, Paris, 1902, pp. 31-33.

Cocheris J.; La Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan (Juridique et Politique), Paris, 1903, pp. 453-454.

Sanderson G.N.; England, Europe and the Upper Nile, 1882-1899. Edinburgh, 1965, p. 122.

دكتور محمد سيد محمد : إمبراطورية رابح الزبير ، بحث منشور فى مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ، السنة الثانية ، ١٣٩٦-١٣٩٧هـ ، العدد الثانى ، ص٤٥٥-٤٧٤ .

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٩ .

أن هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة . ورأى أن من الحصافة السياسية عدم استعداء الولايات العربية المتبقية تحت حكم الدولة .

وكانت حركة الجامعة الإسلامية تشكل ركناً أساسياً فى سياسته نحو العالم العربى والإسلامى ، وكانت الدولة فى مسيس الحاجة إلى جمع صفوف شعوب الأمة الإسلامية تحت لواء الخلافة بدلاً من تنفيرها منها .

وقد شعر السيد محمد المهدى الأمير السنوسى بهذه الدسائس تحيكها ضده الدول الأوروبية ، فقرر مغادرة جغبوب إلى مكان قصى هو واحة الكفرة سنة ١٨٩٥ وبنى فيها «زاوية التاج» ، ثم أوفد مندوباً عنه إلى السلطان عبدالحميد كى يؤكد إخلاص السيد محمد المهدى للسلطان والخليفة ، ويلتمس إصدار فرمانات جديدة تؤكد الامتيازات السابقة الممنوحة للأمراء السنوسيين والتى صدرت بها فرمانات من قبل . فأُجيب إلى طلبه . وبعد سنوات ذات عدد انتقل إلى رحاب الله السيد محمد المهدى فى أول يونيه – حزيران – عام ١٩٠٢ بعيداً عن واحة الكفرة ونقل جثمانه إليها . ولما كان ابنه المسمى السيد محمد إدريس السنوسى لايزال قاصراً ، فقد أوصى والده قبل وفاته بزعامة السنوسية لابن أخيه السيد أحمد الشريف السنوسى على أن يكون فى الوقت ذاته وصياً على القاصر . وتم الاحتفال فى الكفرة فى يوم ١٩ من شهر يونيو – حزيران – عام ١٩٠٢ بتنصيب السيد أحمد الشريف على سجادة الإمامة بحضور كبار السنوسيين ، وعلى عهده قامت الحرب العالمية الأولى .

السنوسيون يستجيبون لنداء وحدة الصف الإسلامى مع العثمانيين :

وفى أوائل الحرب العالمية الأولى، رأى السنوسيون فى برقة مؤازرة الدولة العثمانية استجابة لدواعى الجهاد الدينى والتضامن الإسلامى ، بالهجوم على القوات البريطانية فى مصر . وكان العثمانيون والإنجليز قد حاولوا اجتذاب السنوسى الكبير ، وهو السيد أحمد الشريف السنوسى إلى صف كل فريق منهم .. فأرسل العثمانيون بعثة برياسة نورى بك أخى أنور باشا وزير الحربية ومعه القائد العراقى جعفر العسكرى ، وصحبه عددة من الضباط العثمانيين والألمان حملتهم غواصة ألمانية وحملت معها أيضاً أموالاً وفيرة وما استطاعت حمله من أسلحة. وظهرت هذه الغواصة فى مياه خلية السلوم سنة ١٩١٥ ، وكانت قادمة من ميناء بولا فى الطرف الشمالى للبحر الأدرياتى[1] . وأنزلت الغواصة ركابها وأفرغت شحنتها فى ميناء «بردى سليمان» فى الطرف الغربى من خليج السلوم ، وتم اجتماع فورى بالقرب من الحدود الغربية للسلوم بين السنوسى الكبير ونورى بك الذى سلمه رسالة أخيه، وفيها أن السلطان والخليفة الإسلامى محمد الخامس قد أعلن الجهاد الدينى ضد المستعمرين الكفار ، وأنه قد أصدر فرماناً

(١) كان هذا الميناء هو القاعدة التى اتخذها الألمان لغواصاتهم فى البحر المتوسط .

بتعيين الشريف السنوسى الكبير نائباً له فى شمالى إفريقية ، وأنعم عليه برتبة الوزارة الأولى وهى رتبة رفيعة الشأن ، ومنحه حق إعطاء الرتب والأوسمة . وكان نورى بك قد أحضر معه عدداً كبيراً من النياشين والأوسمة لتوزيعها على الرؤساء وعلية القوم . وطلب إليه إعداد حملة عسكرية تهاجم القوات البريطانية من حدود مصر الغربية ، تأسيساً على وحدة الصف الإسلامى وعلى أن الدولة العثمانية قامت فعلاً بمهاجمة مصر من حدودها الشرقية واجتازت القوات العثمانية شبه جزيرة سيناء وهاجمت قناة السويس فى مستهل شهر فبراير - عام ١٩١٥، وأعادت المحاولة فى العام التالى[١] . كما وصل إلى برقة عدد من المصريين يطلبون من السنوسى الإسراع فى إعداد الحملة المرتجاة .

أما الإنجليز فكان من مظاهر مساعيهم لاجتذاب السنوسى الكبير إلى جانبهم ، أن أرسل سير هنرى ماكماهون Sir Henry McMahon المندوب السامى البريطانى فى مصر رسالة ودية مؤرخة فى ١٥ من يناير - كانون ثان - عام ١٩١٥ إلى السنوسى الكبير ، ناشده فيها أن يلتزم بموقف الحيدة فى الحرب التى اندلعت بين بريطانيا والدولة العثمانية . وكان مما جاء فى رسالته «إلى قطب دائرة أهل الفضل والكمال ، وخلاصة أرباب الحجى والجلال ، إمام المصلحين ، وقدوة المرشدين ، الأستاذ الأعظم ، والملاذ الأفخم ، السيد أحمد الشريف السنوسى أعزه الله ... ولما كانت علاقة هذا القطر (مصر) على الدوام ودية مع سيادتكم ، رأيت أن أبلغكم وصولى ، وأوكد لكم أن العلاقات الودية التى كانت لكم ولأسلافكم الكرام مع الحكومة المصرية ستستمر فى هذا العهد الجديد ، كما كانت عليه من قبل من الود ...» ووعده بأن

---

(١) اختلفت الآراء حول هدف المشروع العثمانى الألمانى فى تحريض السيد أحمد الشريف السنوسى على مهاجمة مصر من حدودها الغربية . فيرى بعض الباحثين أن الدولة العثمانية ، بعد أن دخلت الحرب منضمة إلى ألمانيا ضد بريطانيا فى ٥ من نوفمبر - تشرين ثان - عام ١٩١٤ وضعت خطتها مع الخبراء العسكريين الألمان على أساس إخراج بريطانيا من مصر ، وإرجاع هذه الولاية المهمة إلى حظيرة الدولة وحرمان بريطانيا من الاستفادة من قناة السويس على أى نحو من الأنحاء . فوضعت الخطة الحربية على أساس التنسيق بين زحف يقوم به الجيش العثمانى على مصر من ناحية حدودها الشرقية فيدخل العريش ويجتاز شبه جزيرة سيناء ويعبر قناة السويس ويجتاح مصر ويخلصها من السيطرة البريطانية ، وفى الوقت ذاته تقريباً يقوم السنوسى الكبير بإعداد حملة تهاجم مصر من حدودها الغربية فتضطر بريطانيا إلى توزيع قواتها فى جبهتين : الجبهة الشرقية لمواجهة الجيش العثمانى القادم من بلاد الشام ، والجبهة الغربية لمواجهة حملة السنوسى القادمة من برقة بقيادته ، مما يسهل على المهاجمين انتزاع النصر من بريطانيا .

وهناك فريق آخر من الباحثين يذهب إلى أن الهدف الحقيقى لهاتين العمليتين الحربيتين إنما هو خدعة حربية استهدفت حمل بريطانيا على حجز أكبر عدد من القوات البريطانية فى مصر ، وبذلك يخف الضغط على الألمان والعثمانيين فى الميادين الحربية الأخرى .

وقد دلت أحداث الحرب العالمية على أن رأى الفريق الثانى من الباحثين كان أدنى إلى الصواب .

بريطانيا ستؤازره فى مساعدة ليبيا على حصولها على الاستقلال عن إيطاليا [١] ، ولكى يقيم الإنجليز الدليل على حسن نواياهم نحو السيد أحمد الشريف ، سمحوا للسلطات المصرية فى أن تستمر فى صنع ملابس أفراد المقاومة الليبية وإرسالها إلى برقة . وهكذا قام سير هنرى ماكماهون المندوب السامى البريطانى فى مصر بدور مماثل للدور الذى قام به مع الشريف الحسين بن على أمير مكة فى مراسلاته معه ، والتى بدت فى ١٤ من شهر يوليو - آذار - سنة ١٩١٦؛ من أجل تحريك ثورة عربية ضد الدولة العثمانية والانضمام إلى جانب بريطانيا وحليفاتها فى الحرب العالمية الأولى فى مقابل وعد بريطانيا باستقلال ووحدة الولايات العربية الخاضعة للحكم العثمانى فى آسيا ، وتعيين الحسين خليفة على العالم الإسلامى بصفته منتمياً إلى بيت عربى أصيل هو أسرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه . وكان قيام ماكماهون بهذا الدور المزدوج أحد المظاهر العديدة لسياسة النفاق والتضليل والخديعة ، التى انتهجتها بريطانيا مع العرب فى الحرب العالمية الأولى . كما أرسل السلطان حسين كامل امتثالاً لرغبة سلطات الحماية البريطانية وفداً إلى برقة غادر القاهرة فى سبتمبر - أيلول - عام ١٩١٥ ، وكان الوفد يحمل معه عدة خطابات شخصية إلى السنوسى الكبير ، وكان من بينها طاب من السلطان حسين كامل الذى عينه الإنجليز سلطاناً على مصر بعد أن عزلوا الخديو عباس حلمى الثانى .

---

(١) لم تكد تمر ثلاثة أشهر وعشرة أيام على كتابة وإرسال خطاب سير هنرى ماكماهون حتى عقدت دول الوفاق الثلاثى - بريطانيا وفرنسا والروسيا - اتفاقاً سرياً مع إيطاليا فى ٢٦ من أبريل - نيسان - عام ١٩١٥ عرف باسم اتفاق لندن السرى Secret London Agreement وقد نصت المادة الثامنة من هذا الاتفاق على أنه فى حالة انتصار بريطانيا وحليفاتها فى الحرب العالمية الأولى ، وفى مقابل تبادل المصالح الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا على حساب ألمانيا ، يكون لإيطاليا حق تعديل حدود مستعمراتها الإفريقية فى كل من ليبيا والصومال . ويصف أحد كبار المؤرخين الإنجليز هذا الاتفاق بأنه أحد الانحرافات والوصمات التى لوثت العدالة المثالية . ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها برت بريطانيا بوعدها لإيطاليا . ودارت فى سنة ١٩٢٠ محادثات سياسية بين لورد ملنر عن بريطانيا وسينور شالويا عن إيطاليا للاتفاق على تعديل حدود الصومال الإيطالى على أساس تنازل بريطانيا عن جوبا ، ثم فى أمر تعديل الحدود المصرية الليبية على أساس تنازل مصر عن واحة جغبوب . وهكذا ظهرت هاتان الدولتان الاستعماريتان وكأنهما وصيتان على مصر وليبيا . وكان الهدف من عقد اتفاق لندن السرى هو انتزع إيطاليا من دولتى الوسط ألمانيا والنمسا والمجر واجتذابها إلى الوقوف بجانب بريطانيا وحليفاتها . وبالفعل أعلنت إيطاليا الحرب على النمسا فى ٢ من مايو - آيار - عام ١٩١٥ ، وقد تمت اتصالات سياسية بين روما ولندن والقاهرة أسفرت فى النهاية عن إخراج واحة جغبوب من الأراضى المصرية وضمها إلى ليبيا ، التى كانت لاتزال تحت الاحتلال الإيطالى .

انظر نصوص اتفاق لندن السرى فى :

Great Britain, Parliamentary Papers, 1920 Misc No. 7, Cmd 671

واتفاق تعديل الحدود المصرية الليبية فى :

دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : العلاقات المصرية الليبية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨٧-٩٤ .

وقد أبدى حسن كامل النصح السنوسى الكبير بتجنب محاربة الإنجليز [١] .

ولكن كانت وحدة الصف الإسلامى التى هى أثر من آثار حركة الجامعة الإسلامية أقوى فى نفس السنوسى الكبير من كافة الإغراءات التى بذلها الإنجليز وعملاؤهم لديه . ومن ثم صحت عزيمته على اتخاذ إجراءين معاديين : تحريك ثورة عارمة ضد الإيطاليين فى ليبيا فى أغسطس – آب – عام ١٩١٥ ، وتلقى معونات حربية من الدولة العثمانية وألمانيا [٢] . وبفضل هذه المعونات نجح السنوسيون فى إكراه الإيطاليين على الانسحاب من معظم المناطق الداخلية فى ليبيا بحيث تمركز الأخيرون فى المناطق الساحلية فى حماية الأسطول الإيطالى .

أما الإجراء الآخر فكان مهاجمة حدود مصر الغربية والتوغل داخل الأراضى المصرية ومنازلة القوات البريطانية المنتشرة فى هذه المنطقة . وكان الجيش العثمانى الرابع بقيادة أحمد جمال باشا [٣] قد هاجم حدود مصر الشرقية ، واجتاز شبه جزيرة سيناء وحاول فى ليلة ٢/٣ من شهر فبراير – شباط – عام ١٩١٥ عبور قناة السويس عند محطة طوسن جنوبى الاسماعيلية . وكان العثمانيون قد أقاموا جسراً خفيفاً على قوارب من الألمنيوم لعبور القناة عليه، ولكنهم أخفقوا فى عبور القناة ، ثم حاول العثمانيون مهاجمة صحراء سيناء مرة ثانية فى أغسطس – آب – عام ١٩١٦ وكان عددهم ثمانية عشر ألف مقاتل . فقاموا فى ليلة ٤ من هذا الشهر بهجوم على المواقع الحربية بين قطية والرمانة فى معركة فاصلة ، عرفت بواقعة الرمانة (أوزومانى) ، ولكنهم تعرضوا لهزيمة وارتدوا عن ميدان القتال ، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة فى معاودة الهجوم على قناة السويس ، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء وأخلوا رفح والعريش [٤] .

السنوسيون يحرزون انتصارات فى المراحل الأولى للحرب :

أما السنوسيون فكانوا أوفر حظاً من العثمانيين فى المراحل الأولى فى منازلة البريطانيين .،عبر السيد أحمد الشريف السنوسى – السنوسى الكبير – الحدود المصرية فى شهر نوفمبر – تشرين ثان – عام ١٩١٥ مع خمسة آلاف من قوته النظامية وبعض القوات التركية ، واستولوا على السلوم وسيدى برانى وتوغلوا حتى بلغوا زاوية أم الوخم غربى مرسى مطروح . واعتصم البريطانيون في مرسى مطروح واتخذوها مقراً لقيادتهم . وحشدوا جيشاً بلغ عدد جنوده أول الأمر ثلاثين ألفاً ، كان بينهم عدد وافر من الهنود . وزودوا الجيش بسيارات مدرعة وسلاح مدفعية قوى ، وأخلوا مدينة مرسى مطروح من ساكنيها سواء كانوا من أهلها أو من

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ص١٦٣-١٦٥ .

(2) Vernier Bernard; La Politique Islamique de L'Allemage. Paris, 1939, pp. 19-20.

(٣) كان أحمد جمال باشا عضواً بارزاً فى جمعية الاتحاد والترقى ووزيراً للبحرية فى الوزارة العثمانية ، وعين قائداً للجيش العثماني الرابع . وكانت دمشق مقر قيادته ، ووقع عليه الاختيار لقيادة الحملة على سيناء وقناة السويس .

(٤) عبدالرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ص٢٨-٢٩ .

الأغراب عنها مثل اليونانيين وغيرهم ، واستولى الجيش البريطانى على المتاجر الموجودة بها[١] .

ضباط الجيش والشرطة المصريون يشتركون فى محاربة البريطانيين :

كان هناك ضابط مصرى باسل هو محمد صالح حرب[٢] ، وكان وقتذاك برتبة يوزباشي - نقيب - ويشغل منصب قومندان مرسى مطروح والسلوم .

وكان يغمره شعور دافق بالعاطفة الدينية الإسلامية ووحدة الصف الإسلامى .. استمال أفراد قبيلة أولاد على المنتشرين على حدود مصر الشمالية الغربية للانضمام إلى السنوسيين ووضع قواته فى خدمتهم ، ولم يكترث بما قد يتعرض له من محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة العظمى أو العصيان . وكان مما زاده تصميماً على خطته موقف محافظ الصحراء الغربية الإنجليزى ، واسمه سيسل سنو بك cecil snow Bey من القوة المصرية السودانية التى كانت مرابطة فى سيدى برانى وبقبق ؛ إذ سحب السيارات المدرعة من هذين المركزين إلى مرسى مطروح ، وترك المصريين والسودانيين الموجودين فيهما وشأنهم . وكانت حجته فى هذا التصرف «إن هؤلاء الجنود مسلمون ، والأتراك والعرب مسلمون ، وفى وسعهم جميعاً أن يفعلوا مايشاءون بعضهم ضد بعض» . وقد انضم محمد صالح حرب إلى المجاهدين فى ليلة ٢٦/٢٥ نوفمبر - تشرين ثان - عام ١٩١٥ .

---

(١) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى ، العلاقات المصرية الليبية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٦ .

(٢) تدرج هذا الضابط فى مناصب الجيش المصرى حتى وصل إلى رتبة لواء وأنعم عليه برتبة الباشوية ، ثم عين وزيراً للدفاع الوطنى فى وزارة على ماهر باشا ، التى تألفت فى ١٨ من شهر أغسطس - آب - عام ١٩٣٩ . وقد ظلت هذه الوزارة فى الحكم إلى أن أعلنت إيطاليا فى ١٠ من شهر يونيو - حزيران - عام ١٩٤٠ الحرب على فرنسا وبريطانيا منضمة إلى ألمانيا وحليفاتها . وفى ١٢ من شهر يونيو عقد مجلسا النواب والشيوخ جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عقب دخول إيطاليا الحرب . وأقر المجلسان سياسة الوزارة ، وتتلخص فى تجنيب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة لحليفتها بريطانيا فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة ٢٣ أغسطس - آب - عام ١٩٣٦ ، وأن يكون موقف مصر موقفاً دفاعياً مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها . ولكن سرعان ماساءت العلاقات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ؛إذ نسبت الأخيرة إلى وزارة على ماهر وقصر عابدين ميولاً طيبة نحو إيطاليا وغيرها من دول المحور . فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى القاهرة إلى فاروق ملك مصر تبليغاً بمثابة إنذار بأنه لاسبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر باشا ، فقدم استقالة وزارته فى ٢٧ من شهر يونيو - حزيران - عام ١٩٤٠ وكان الاتهام الذى وجه إلى الوزارة اتهاماً مهذباً : إنه تصادم بين ولاءين Clash between two loyalities ولاء لمصر وولاء لبريطانيا . وكان تقديم الاستقالة إذعاناً للتبليغ البريطاني . ويعد هذا الحادث مقدمة لحادث ٤ فبراير - شباط - عام ١٩٤٢.
انظر :
عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، الطبعة الأولى ، ص٧٠ ، ص ص٨٢-٨٥ .

كانت القوة المصرية التى تحت إمرة محمد صالح حرب موزعة فى ذلك الوقت بين مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى وقرية ، وتقع عند واحة سيوة . وكانت قوته فى مرسى مطروح يتراوح عددها بين خمسة وأربعين جندياً وخمسين جندياً ، عدا أربعة ضباط وكاتب أول القسم ويطلق عليه الباشكاتب.. خرج بهم جميعاً وسط السيارات المدرعة وكانوا جميعاً ما عدا ضابطاً واحداً يجهلون ما يبيته . أما البريطانيون فقد اعتقدوا أنه يعتزم القيام بجولة استطلاعية بصفته قومنداناً للمنطقة ، فلم تنتابهم الشكوك حول خروجه بقوته، وأفسحوا له الطريق واتجه صوب السلوم ، ومر فى طريقه بعمد ومشايخ المنطقة يضمهم إليه . وعند الفجر وصل الجميع إلى دوار (أو دور) عائلة العاصى من قبيلة القنيشات ، وهناك جمع محمد صالح حرب الرؤساء والضباط والمشايخ والعمد وخاطبهم قائلاً : «تقف الآن بين معسكرين : أحدهما معسكر الإنجليز أعداء الله والوطن الذين وضعونا تحت الحماية ، والآخر معسكر العرب والأتراك الذين يقولون إنهم جاءوا ليخلصونا . وقد أقنعنى ضميرى وواجبى الدينى بعدم البقاء مع الإنجليز . وقد خرجت فى سبيل الجهاد ضدهم ، فمن كان منكم يحرص على حياته أو تلزمه أية مسئوليات عائلية بالعودة إلى مرسى مطروح ، فإننى لا أحول بينه وبين العودة ، وإنما على شريطة أن يترك ما معه من سلاح ومؤونة». فلم يرغب أحد فى العودة إلى مرسى مطروح،[1] بل أبدوا جميعاً تصميمهم على البقاء إلى جانب رئيسهم القومندان المصرى «يعيشون معاً ويموتون معاً» وتعاهدوا على الجهاد إلى جانب الليبيين . ومن ثم بدأت الثورة علنية وانضوى تحت لوائها أفراد قبيلة أولاد على، وأمر محمد صالح حرب بإنشاء أول دور [2] للمجاهدين فى وادى ماجد على مسافة عشرة كيلو مترات إلى الجنوب الغربى من مرسى مطروح . وانتشرت الثورة فى أنحاء العقيبة، وهى المنطقة الممتدة من الحجاج غربى محطة فوكة إلى مريوط . وفوجئ البريطانيون بهذه الحركة الثورية ، ودارت معارك عنيفة بين القوات البريطانية من جهة والقوات السنوسية والمصرية والسودانية من جهة أخرى ، وحسبنا أن نذكر منها موقعة وادى ماجد الثانية فى ديسمبر - كانون أول - عام ١٩١٥ ، وبعد هذه المعركة التى لقى فيها البريطانيون الهزيمة تقدم محمد صالح حرب مع الهجانة والقوات السنوسية والعربية إلى جهة الزرقاء فى الجنوب الشرقى من مرسى مطروح . وتبادل الفريقان المتحاربان الهزيمة

---

(١) دكتور فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، مرجع سبق ذكره ص ص١٧٣ .

(٢) الدور وجمعها أدوار مصطلح تاريخى فى الحياة السياسية الليبية، معناه وحدة عسكرية وإدارية واقتصادية تمارس نفوذاً على المنطقة المحيطة بها . وكانت الدور بحكم اختصاصاتها المتشعبة تضم عدداً من رؤساء الموظفين ، كان من بينهم قائد عسكرى لشئون القتال ، وقائمقام للمسائل المدنية ، وقاض لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن عدد من المساعدين لجمع الضرائب . وقد نظر الإيطاليون إليها بعد الاحتلال الإيطالى نظرة عدائية ، إذ كانت تهوى إليها أفئدة أهل البلاد فاهتموا بحلها ثم استبدلوا بها نظام «الأدوار المختلطة» وهى فرق تحمسوا لإنشائها تتكون من جنود عرب ويجانبهم عدد من الإيطاليين المتمرسين بحياة الصحراء . ثم قرر الإيطاليون حل الأدوار المختلطة فى أبريل - نيسان - عام ١٩٢٣ بعد إعلان إلغاء إتفاقية الرجمة .

والانتصار . واتضح من سير العمليات الحربية أن الحملة الليبية التى اعتمد عليها محمد صالح حرب كقوة ضاربة رئيسية كانت تعوزها الذخائر والأسلحة والمؤن . وقد لقى المجاهدون هزيمة فى معركة بير تونس ، وعقد السيد أحمد الشريف السنوسى مجلساً حربياً حضره نورى بك وجعفر العسكرى وعدد من الضباط العثمانيين ، كما شهده محمد صالح حرب نائباً عن الضباط المصريين وثلاثة من كبار المشايخ . وكان من رأى محمد صالح حرب ضرورة تغيير أسلوب الحرب باستخدام حرب العصابات وطريقة الكر والفر ، فيتجه المجاهدون إلى الواحات . أما الضباط العثمانيون.. فقد أصروا على الزحف نحو الدلتا متتبعين الشريط الساحلى، وهو أسلوب عقيم يعرض القوات الزاحفة لقذائف الأسطول البريطانى . واستقر الرأى آخر الأمر على تقسيم القوة إلى فريقين : فريق يذهب إلى الجنوب وهدفه احتلال الواحات . وكان يتألف من ثلاثة آلاف وخمسمائة جندى بقيادة محمد صالح حرب، ويبقى الفريق الآخر فى الشمال وعدد أفراده ستة آلاف جندى بقيادة جعفر العسكرى ، وبقى نورى بك قائداً عاماً على الجناحين، على أن يظل مع جعفر العسكرى فى الشمال .

انضمام عبدالرحمن عزام إلى المجاهدين :

انسحبت قوة نورى وجعفر العسكرى من بئر تونس قاصدة بئر الكلاب شرقى سيدى برانى ، وهناك فاجأها البريطانيون فى معركة العقاقير فى فبراير – شباط – عام ١٩١٦ وانتصروا انتصاراً حاسماً . وحضر هذه المعركة مجاهد مصرى شاب، هو الأستاذ عبدالرحمن عزام (١) ، وكان من آثار هذه المعركة أن تشتت شمل القوة الشمالية وطارد البريطانيون فلولها وتوغلوا فى برقة إلى ماوراء بئر واعر . دخل فريق من البريطانيين السلوم فى ٢٤ من مارس – آذار – عام ١٩١٦، واستولوا على معسكر كان فريق من المجاهدين يرابطون فيه .

نجاح الحملة بقيادة محمد صالح حرب :

أما القوة الثانية التى كانت تحت قيادة محمد صالح حرب.. فقد تحركت نحو سيوة، وكان يرافقها السيد أحمد السنوسى واستولت على سيوة ، ثم اتجهت إلى الواحات البحرية والفرافرة والداخلة وانضم إليها جميع من كانوا بهذه الواحات من الموظفين المصريين . ونجحت القوة فى الاستيلاء على كل هذه الواحات، واستمرت حرب العصابات ضد البريطانيين طوال عام ١٩١٦ وأوائل العام التالى . وأنشأ البريطانيون فى الواحات الخارجة مركزاً عسكرياً يرسلون منه طائرات استطلاعية لكشف مواقع تجمعات المجاهدين، وأخذوا يشنون عليهم

---

(١) غدا عبدالرحمن عزام باشا من رجال السياسة المصريين، الذين أبلوا بلاءً حسناً فى شتى مراحل القضية الليبية وجهاد الشعب الليبى من أجل تحريره من الاحتلال الإيطالى . وقد عين وزيراً للأوقاف فى وزارة على ماهر باشا التى تشكلت فى ١٨ من شهر أغسطس – آب – ١٩٣٩ ، ثم نقل فى شهر ديسمبر – كانون أول – من السنة ذاته وزيراً للشئون الاجتماعية ، وقد أنهى حياته السياسية أميناً عاماً لجامعة الدول العربية. وكان له دور سياسى كبير فى قضية فلسطين .

هجمات متلاحقة من الواحات الخارجة بعد أن وضع البريطانيون خططاً حربية شاملة استهدفت استرداد الواحات التى استولى عليها المجاهدون . وكانت هذه الخطط تقضى بتطويق جيش المجاهدين ومركز قيادته العامة فى الواحات الداخلة ، وبات من الضرورى الانسحاب بسرعة قبل أن تتم عملية التطويق . وجاء السيد أحمد الشريف السنوسى إلى الواحات الداخلة فى أواخر عام ١٩١٦، وأقر رأى محمد صالح حرب فى ضرورة الانسحاب من الواحات الداخلة فى اتجاه الغرب، نحو جنوب سيوة إلى واحة جغبوب .

حملة السنوسى تحقق هدفاً مهماً من أهدافها :

ومن الأسباب الرئيسية التى أيدت رأيهما أن حملة السنوسيين على الحدود الغربية لمصر قد حققت هدفاً هاماً من أهدافها ، وهو احتجاز قوات بريطانية كبيرة على حدود مصر الغربية وفى صحراء مصر وفى القطر المصرى عامة، فى وقت كانت بريطانيا فى أشد الحاجة إلى استخدامها فى حملة الدردنيل سنة ١٩١٥ ، وقد باءت هذه الحملة بالفشل وخسرت بريطانيا سمعتها الحربية إذ بلغت خسائرها ١٢٠,٠٠٠ من القتلى والجرحى [١] ، كما أن الأنباء قد بلغت المجاهدين بفشل الدولة العثمانية فى هجومها على الحدود الشرقية لمصر وعبور قناة السويس . فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تخفيف الغضاضة، التى كان يشعر بها محمد صالح حرب عندما اتخذ قرار الانسحاب .

وقد واجه محمد صالح حرب صعوبات شتى فى الانسحاب؛ إذ لم يكن لدى الجيش العدد الكافى من الجمال بعد أن فقد عدداً لايستهان به منها ، وكان عدد كبير من الجنود قد أصيبوا بحمى الملاريا . وكان الجيش تعوزه الأوعية لنقل الماء ، كما كان من الضرورى أن يتم الانسحاب فى غفلة عن البريطانيين حتى لايقوموا بهجوم على الجيش المنسحب؛ إذ كان لدى البريطانيين عدد وافر من السيارات المدرعة التى تستطيع تعقب المجاهدين فى أثناء انسحابهم. ولذلك كان محمد صالح حرب يلجأ فى انسحاب قواته إلى الاعتصام بالتلال الرملية المنحدرة التى يتعذر على السيارات المدرعة الاقتراب منها . وقد نجح محمد صالح حرب فى التغلب على هذه الصعوبات ، وأرسل منها قواته إلى جغبوب فى أوائل عام ١٩١٧ . ولم يكد يستقر به المقام أسبوعاً فى جغبوب، حتى تلقى خطاباً من السيد محمد إدريس قال فيه إنه جاءه إنذار من البريطانيين يقولون فيه إنه إذا لم يبرح السيد أحمد الشريف ومحمد صالح حرب جغبوب فى خلال أيام محدودة .. فإنهم سيضطرون إلى تدمير جغبوب وتحطيم مقام السيد محمد بن على السنوسى المشيد بها ، وإنهم احتراماً منهم لقداسة هذه البقعة ، رأوا أن يوسطوا السيد محمد إدريس حتى يمنع هذه الكارثة الخطيرة التى ستترتب على وجود السيد أحمد الشريف ومحمد صالح حرب بجغبوب ، بأن يعمل على ترحيل قوات المجاهدين منها . وقد خشى السيد أحمد

(١) انظر فى هذه الدراسة الجزء الأول ، الفصل الثامن .

الشريف أن ينفذ البريطانيون وعيدهم بتدمير مقام جده ، فقرر مغادرة جغبوب إلى واحتى جالو وأوجله . وانتهى الانسحاب بالسنوسيين عند الجفرة ، وهناك تلقى محمد صالح حرب رسالة من القائد العام نورى بك يرجوه فيها إقناع السيد أحمد الشريف السنوسى بأن ينزل بالجيش إلى ساحل البحر فى جهة «سرت» أو «سلطان» لمحاربة الإيطاليين . وكان معنى هذه الرسالة أن السنوسيين تحولوا عن محاربة البريطانيين إلى منازلة الإيطاليين . فتحرك الجميع إلى الشمال ووصلوا إلى «سلطان» وعسكروا فى جهة العقيلة ، وكان محمد صالح حرب يتردد بين العقيلة ومصراته للتحدث مع عبدالرحمن عزام ورمضان شتيوى ، فى شأن إمداد معسكرات المجاهدين فى العقيلة بالمؤن والأسلحة [١] .

إخفاق الحملة السنوسية على مصر :

بقى السيد أحمد الشريف فى العقيلة حتى شهر أغسطس – آب – سنة ١٩١٨ ، وعندئذ تلقى دعوة من إستانبول لحضور حفل تتويج السلطان والخليفة العثمانى الجديد محمد السادس . فغادر محمد صالح حرب ومعه السيد أحمد الشريف برقة على الغواصة الألمانية نفسها التى أحضرت الدعوة . وكانت مغادرتهما الأراضى الليبية إيذاناً بانتهاء الحملة السنوسية ، وقد بدأت بمجىء غواصة ألمانية وانتهت بمجىء غواصة ألمانية . وتنازل السيد أحمد الشريف السنوسى عن القيادة السياسية والعسكرية فى برقة إلى السيد محمد إدريس المهدى السنوسى ، مع احتفاظه لنفسه بالزعامة الدينية .

أوروبا تقف من حركة الجامعة الإسلامية موقفاً معارضاً :

كان أمراً طبيعياً أن تتخذ الدول الأوروبية الاستعمارية التى تحكم رعايا مسلمين فى مستعمراتها أو فى أقاليم تحتلها أو مناطق تمارس فيها نفوذاً متفوقاً موقفاً معارضاً لحركة الجامعة الإسلامية حفاظاً على الأوضاع القائمة فى هذه البقاع . ومن ثم عملت على تشويه هذه الحركة فى أذهان المسلمين الخاضعين لها ، وإثارة مخاوفهم من أهداف السلطان عبدالحميد من هذه الحركة ، وأوضح عملاء الحكومات الأوروبية لهؤلاء المسلمين أنهم ينعمون بحكم أوروبى مستنير ، يحرص على رفع مستواهم الحضارى ويتمتعون فى ظلاله بحياة آمنة هادئة عادلة . وفى غمار الدعاية المضادة لحركة الجامعة الإسلامية ، أبدى هؤلاء العملاء تخوفهم على المسلمين إذا استجابوا لدعوة السلطان عبدالحميد الثانى أن يتعرضوا لحكم استبدادى يتسم بشتى أنواع المظالم ، وأن عبدالحميد – وهو السلطان الأحمر فى زعمهم – سوف يخضب أراضى هؤلاء المسلمين بدماء الأبرياء على غرار مايفعل فى دولته .

وانبرى رجال السياسة فى أوروبا ممن لهم شأن فى تاريخ الاستعمار ، مثل آنوتو -Han

(١) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى . العلاقات المصرية الليبية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨١-٨٤ .

G. otaux فى فرنسا ، ولورد جراى Grey E. فى إنجلترا إلى مهاجمة حركة الجامعة الإسلامية واعتبارها بؤرة للتعصب الدينى ، وأنها لاتستهدف سوى تحدى قوات الدول المسيحية ونفوذها فى العالم الإسلامى، ودعوا الحكومات والشعوب الأوروبية إلى مراقبتها مراقبة دقيقة والحذر منها [١] وقد حدث أن هاجم لورد إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا فى وزارة كامبل بانرمان [٢] Campbell Bannerman حركة الجامعة الإسلامية فى مجلس العموم البريطانى وقال عنها إنها ليست إلا بؤرة للتعصب الدينى .. فتصدى له الأمير صباح الدين بالرد عليه . وعلى الرغم من أنه كان من الخصوم السياسيين للسلطان عبدالحميد وأنه كان يمت بصلة المصاهرة لأسرة السلطان[٣] ، فقد كتب تعليقاً على بيان وزير خارجية بريطانيا نشرته جريدة التايمز Times فى عددها الصادر فى اليوم الثالث عشر من شهر أغسطس – آب – سنة ١٩٠٦ ، وجاء فى هذا التعليق أن حركة الجامعة الإسلامية ليست أسطورة من الأساطير ، وإنما هى نتاج رد الفعل لدى حكومات وشعوب دول الشرق لسياسة الحكومات الأوروبية التى لم تكن تصرفاتها تحمل دائماً الطابع السلمى والحضارى ، وإنما كانت تستهدف بسط سيطرتها على الشرق واستغلال موارده البشرية والاقتصادية لمصلحة أوروبا .

الجامعة الإسلامية من الأسباب العامة للثورة العرابية :

ويرى بعض الباحثين أن حركة الجامعة الإسلامية كانت على رأس الأسباب العامة التى أدت إلى اشتعال الثورة العرابية فى مصر سنة ١٨٨١ [٤] ؛ فقد رأى المصريون التدخل الأوروبى فى شئون بلادهم فى أسوأ صوره مثل إرسال بعثة ستيفن كيف Stephen Cave الإنجليزية فى ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٧٦ لفحص المالية المصرية ، وإنشاء صندوق الدين (٢ من مايو – آيار – سنة ١٨٧٦) ، ومجلس أعلى مختلط لشئون الموازنة المالية للحكومة (١١ من الشهر ذاته) ، وفرض الرقابة الثنائية (١٨ من نوفمبر – تشرين ثان – عام ١٨٧٦) ، وإنشاء لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية (فى ذات التاريخ) ، وتشكيل لجنة تحقيق عليا أوروبية (٢٧ من مايو – آيار – عام ١٨٧٨) ، وتأليف وزارة مختلطة أوروبية مصرية (٢٨ من أغسطس – آب – عام ١٨٧٨) ، وخلع الخديو اسماعيل (فى ٢٦ من يونيو – حزيران عام ١٨٧٩) بناء على تدخل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا ، وتدفق الموظفين الأوروبيين

---

(١) توفيق على برو ، العرب والترك إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤ .

(٢) شكلت هذه الوزارة فى ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٠٥ وظلت فى الحكم حتى أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٨ وخلفتها وزارة أسكويث Asquith .

(٣) ان الأمير صباح الدين ابن الداماد محمود، الذى هو ابن الأميرال خليل باشا، زوج أخت السلطان محمود الثانى، وسنلتقى بالأمير صباح الدين عند الكلام على تدخل العسكريين فى السياسة .

(٤) دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠ .

على وزارات الحكومة ومصالحها . وكان اهتمام هذه الهيئات الأوروبية منصباً على مراعاة مصالح الأجانب والدائنين الأجانب دون أى اعتبار لمصالح المصريين ، ومذكرة فرنسا وبريطانيا إلى مصر فى ٧ من يناير - كانون ثان - عام ١٨٨٢ ، ومجىء الأسطولين البريطانى والفرنسى إلى مصر فى صورة مظاهرة بحرية ، وإرسال مذكرة أخرى فرنسية بريطانية فى أعقاب وصول الأسطولين لإسقاط وزارة البارودى وإخراج عرابى باشا من مصر (٢٥ من أبريل - نيسان - عام ١٨٨٢) ، ودور الإنجليز فى تدبير مذبحة الإسكندرية واشتراكهم فى الأجانب فى أحداثها (١١ من يونيو - حزيران - عام ١٨٨٢) . وقد تضافرت كل هذه الصور المتلاحقة من التدخل الأوروبى المتنوع فى شئون مصر، فبعثت فى نفوس المصريين الأمل فى أن تكون الجامعة الإسلامية المرفأ الآمن الذى يقى بلادهم شرور التدخل الأوروبى .

ومن العوامل التى شدت المصريين إلى حركة الجامعة الإسلامية :

أولاً : أن جمال الدين الأفغانى أقام فى مصر إقامة مستمرة امتدت أكثر من ثمانى سنوات ، حيث مارس نشاطاً علمياً مكثفاً شمل النواحى الدينية والاجتماعية والسياسية على النحو الذى فصلناه من قبل ، ونشر وعياً عميقاً فى أوساط المثقفين وضباط الجيش ورجال السياسة وغيرهم ، ونجح فى زيادة تبصيرهم بخطورة التدخل الأوروبى فى شئون مصر.

ثانياً : أن المصريين لم يكونوا متعاطفين مع الخديو إسماعيل فى السنوات الأخيرة من حكمه الطويل (١٨٦٣-١٨٧٩)، وكانوا يرون أنه السبب الأول فى الكوارث التى حلت بالبلاد.

ثالثاً : أن المصريين كانوا ينقمون على خلفه الخديو توفيق رضوخه المستمر للتدخل الأوروبى ، فأصبح أداة طيعة لينة فى أيدى الدول الأوروبية الكبرى؛ حفاظاً على منصبه وخوفاً من أن يتعرض لما تعرض له والده من العزل .

رابعاً : أن الدولة العثمانية قد أثبتت «الوجود العثمانى» فى مصر من الناحية الشكلية على الأقل، حين أرسل السلطان عبدالحميد الثانى وفدين إلى مصر .. كان الوفد الأول برياسة على نظامى باشا . وقد وصل مع أعضاء الوفد إلى مصر فى ٦ من أكتوبر - تشرين أول - عام ١٨٨١ ، وكان من بين الذين زارهم الوفد وزير الحربية وكبار ضباط الجيش وشيخ الأزهر ونقيب الأشراف وكبار العلماء . وغادر الوفد الإسكندرية فى ١٩ من ذات الشهر عائداً إلى إستانبول . وكان الوفد الثانى برياسة مصطفى درويش باشا ، ووصل فى ٧ من يونيو - حزيران عام ١٨٨٢ ، وغادر الإسكندرية فى ١٩ من يوليو - تموز - عام ١٨٨٢ بعد احتلال الإنجليز لها.

خامساً : أن المجتمعات فى مصر كانت لاتزال غالبيتها مجتمعات دينية إسلامية، كشفت عن معدنها الدينى الأصيل إبان الحرب العثمانية الإيطالية (١٩١١-١٩١٢) .

ويلاحظ أنه لما استولت فرنسا على تونس عام ١٨٨١ ، أدرك الشعب المصرى بفطرته السليمة أن دور مصر آت لاريب فيه.. يقول أحمد عرابى باشا فى مذكراته «وخشينا من مطامع إنجلترا التى كانت ترمى إلى التهام وادى النيل، أسوة بما فعلته فرنسا بتونس حتى يتم التوازن الدولى الذى تدعيه فى أوروبا» . وقد تحققت مخاوف المصريين فلم يمض عام وبعض عام حتى تم احتلال بريطانيا لمصر ، وعمدت بريطانيا إلى تهدئة مخاوف المصريين فأكثرت من تصريحاتها الرسمية بأن احتلالها إنما هو احتلال مؤقت ، يزول بعودة النظام والهدوء إلى ربوع البلاد . ومع ذلك ظل المصريون يشخصون بأبصارهم إلى دار الخلافة فى إستانبول، ويعلقون آمالاً كباراً على تدخل السلطان والخليفة عبدالحميد الثانى . وتحت ضغطه وإلحاحه وحدوث تغيير وزارى فى بريطانيا [١] تم فى ٢٢ من مايو – آيار – عام ١٨٨٧ ، عقد اتفاقية الآستانة وتقرر بمقتضاها جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرام الإتفاقية أى فى سنة ١٨٩٠ ، إلا إذا اتضح فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يستلزم تأجيل موعد الجلاء .. ففى هذه الحالة يؤجل جلاء القوات البريطانية إلى أن يزول هذا الخطر . وتبقى لبريطانيا رقابة عامة على الجيش المصرى لمدة عامين بعد الجلاء ، وخولت بريطانيا لنفسها الحق فى احتلال مصر بالاشتراك مع الدولة العثمانية فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها . وإذا كان لدى الدولة العثمانية مانع يحول دون إرسال قواتها إلى مصر .. فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طوال فترة الاحتلال البريطانى [٢] ، ورفض عبدالحميد التصديق على المعاهدة تحت تهديد فرنسا والروسيا ، وبذلك فقدت المعاهدة أثرها القانونى واعتبرت كأن لم تكن [٣] .

(١) كانت وزارة جلادستون الثانية التى تم على عهدها الاحتلال البريطانى لمصر قد استقالت فى يونيو – حزيران – عام ١٨٨٥، وأجريت انتخابات عامة فاز فيها حزب المحافظين، الذى ألف وزارة برياسة لورد سالزبورى فى الشهر ذاته . وكان أول عمل له فى المسألة المصرية إيفاده سير هنرى درمند ولف Sir Henry Drummond Wolf إلى إستانبول؛ لمفاوضة الحكومة العثمانية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعده .

(٢) انظر النص الرسمى لهذه الإتفاقية فى الكتاب الأزرق (مصر) رقم٧ لسنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٨٨ من سير هنرى درمندولف إلى سالزبورى والمؤرخة فى ٢٤ من مايو – آيار – سنة ١٨٨٧ .

Convention betwen Great Britain and Turlcey respecting Egypt; Signed at Constantinople, May 22, 1878.

(٣) انظر تفاصيل ضغط فرنسا والروسيا على السلطان وأهدافهما من إحباط الاتفاقية فى : دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : الدبلوماسية الفرنسية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٧-٦٦ .

لورد كرومر يهاجم حركة الجامعة الإسلامية :

وانبثاقاً عن هذا الموقف المعارض بل العدائى ، هاجم لورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر (١) حركة الجامعة الإسلامية هجوماً عنيفاً ، فى تقريره السنوى عن مصر لسنة ١٩٠٦ ، والذى رفعه إلى وزارة الخارجية البريطانية ، فقال عنها إنها حركة ترمى إلى تحدى الدول المسيحية ، وإنها حركة قائمة على بث البغضاء والتشاحن الجنسى والدينى . واستطرد فقال إنها حركة تقوم على إحياء النظم والمبادئ التى وضعت منذ أكثر من ألف عام لإرشاد وتوجيه مجتمعات بدائية ، وهى مبادئ تنطوى على الاعتراف بالاسترقاق . وإن هذه المبادئ لم تعدّ ملائمة للوقت الحاضر أو مناسبة للآراء الحديثة ؛ فضلاً عن أنها تركز القانون المدنى والجنائى والدينى فى قالب واحد؛ مما أدى إلى جمود وتخلف جميع البلاد التى اعتنق أهلها الدين الإسلامى (٢) .

كانت هذه الآراء التى بسطها لورد كرومر تنم عن تعصبه الدينى الصارخ وضيق أفقه العقلى ، وعدم فهمه للتيارات الدينية والفكرية التى كانت تسود العالم الإسلامى فى ذلك الوقت، كما تدل على تأصل نزعته الاستعمارية فى تفكيره ، وكراهيته الشديدة لكل المحاولات التى تقف فى وجه الزحف الاستعمارى الأوروبى على العالم الإسلامى .. فكان كرومر فى هذا الصدد على شاكلة غالبية المستشرقين، الذين اتخذوا من العلم ستاراً للتهجم على الدين الإسلامى والمسلمين. وكان كرومر فى رأى المؤرخين الإنجليز من بناة الإمبراطورية البريطانية وأحد أعلام الإنجليز فى مجالات الاستعمار والحرب والحكم والسياسة والاقتصاد ، وذهب هذا الفريق من المؤرخين إلى أن على أوروبا أن تفخر بكرومر، لأنه أدى رسالة الحضارة الأوروبية خير أداء فى الشرق ومصر(٣) ؟ وقد تصدى الأستاذ محمد عبده للرد على لورد كرومر مدافعاً عن الدولة العثمانية وعن السلطان عبدالحميد وعن حركة الجامعة الإسلامية، فقرر فى مقال نشرته جريدة المنار أن الدولة العثمانية هى أكبر دول الإسلام، وأن عبدالحميد هو أعظم سلاطين المسلمين، ونفى عن حركة الجامعة الإسلامية صفة التعصب الدينى(٤) . كما هاجم المستشرق البريطانى الأستاذ مارجليوث Marglіouth حركة الجامعة الإسلامية هجوماً عنيفاً فى محاضرة ألقاها فى الجمعية الآسيوية فى لندن سنة ١٩١٢ ، وأرجع

---

(١) هو أول معتمد بريطانى فى مصر ، وكانت وظيفته قنصلاً عاماً ووزيراً مفوضاً Consul General & Minister Plenipotentiary مصر لشغل هذا المنصب فى ١١ من سبتمبر - أيلول - عام ١٨٨٣، وظل شاغلاً له أربعاً وعشرين سنة حتى أبريل - نيسان - عام ١٩٠٧ ، وكان اسمه سير إفلن بارنج Sir Eve-lyn Baring ثم عرف باسم لورد كرومر .

(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧ ، حاشية رقم١ .

(٣) يرى الفرنسيون فى معاصره كامبو Cambon المقيم الفرنسى العام فى تونس شبيهاً له .

(٤) المنار ، المجلد العاشر ، ج٢ ، ص٢٠٨ .

إلى الإسلام التخلف والجمود وسوء الحكم، وانعدام الأمن في البلاد الإسلامية التي لاتتمتع بالحماية الأوروبية [١] .

تصاعد حركة الجامعة في مصر إبان الحرب الطرابلسية :

ظلت بريطانيا على معارضتها لحركة الجامعة الإسلامية حتى بعد عزل السلطان عبدالحميد الثاني ؛ إذ لما قامت الحرب العثمانية الإيطالية سنة ١٩١١ بسبب هجوم القوات الإيطالية على طرابلس ، وكانت من الممتلكات العثمانية ، أراد الاتحاديون الذين كانوا يحكمون الدولة من الناحية الفعلية الاستفادة من حركة الجامعة الإسلامية بتأليب الولايات الإسلامية ضد إيطاليا . ولكن الرأي العام في مصر كان أسبق من حكومة إستانبول في هذا الصدد؛ إذ كانت قطاعات كبيرة منه وعلى مختلف المستويات يغمرها حماس دافق بتأثير حركة الجامعة الإسلامية لتقديم المساعدات العسكرية والمالية والطبية إلى إخوانهم المجاهدين في برقة وطرابلس، والذين كانت تربطهم بمصر روابط الدين واللغة والجوار والتبعية للدولة العثمانية . وتشكلت لجان من كبار المصريين جمعت مساعدات مالية سخية من الشعب المصري، على النحو الذي سبق أن أشرنا إليه من قبل في هذه الدراسة ، ولكن لورد هربرت كتشنر، المعتمد البريطاني في مصر، بذل كل جهوده لمنع تقديم المساعدات المصرية للمجاهدين في طرابلس وبرقة[٢] ، وكان يقتفي في تصرفاته خطوات لورد كرومر ، ويعبر من الناحية العملية عن موقف الحكومة البريطانية من حركة الجامعة الإسلامية .

(جـ) تفسيرات تعسفية ومهاجمة الحكومات والهيئات الأوروبية لحركة الجامعة الإسلامية :

وقد فسر المتحاملون على الدولة بعامة ، وعلى السلطان عبدالحميد الثاني بخاصة ، حركة الجامعة الإسلامية تفسيرات تعسفية شتى ، كان منها :

أولاً : أراد السلطان عبدالحميد اتخاذها وسيلة لدعم الحكم الفردي المطلق، الذي كان يمارسه في تصريف شئون الدولة؛ لأن توطيد مركزه كخليفة في جميع أرجاء العالم الإسلامي كان يضفي عليه حصانة، تجعله بمنأى عن كل نقد أو تجريح لشخصه أو لأسلوبه في الحكم.

ثانياً : كان في استطاعة السلطان في وضعه الجديد أن يكون أكثر نجاحاً في مطاردة أنصار الحركة الدستورية، التي كانت تغرس لها جذوراً عميقة في الحياة السياسية في الدولة ، وأن يرمي أولئك الأنصار بالمروق والعصيان .

---

(١) دكتور زكي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٩-٦٠ .

(٢) سبق أن تعرضنا لموقف الشعب المصري إبان الحرب العثمانية الإيطالية . انظر في هذه الدراسة ، ج٢ ، الفصل السادس ، حاشية رقم١ .

ثالثاً : إن حركة الجامعة الإسلامية كانت ترضى فى آنٍ غرور السلطان عبدالحميد، وطموحه إلى المجد الذى كان يشتهيه .

وهذه التفسيرات تدحضها عدة حقائق ، فإن رجال الاتحاد والترقى الذين حكموا الدولة بعد الانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ ثم انفردوا بحكمها بعد ذلك فى معظم السنوات حتى سنة ١٩١٨ تمسكوا بحركة الجامعة الإسلامية أسلوباً لهم فى الشئون الخارجية والحربية بوجه خاص. ونذكر هنا بعض الأمثلة للتدليل على هذا الأسلوب الذى اتبعوه :

أولاً : ماحدث إبان الحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنى غازى ، وفى أثناء الحرب العالمية الأولى .. فقد اهتموا اهتماماً زائداً بحشد الصفوف الإسلامية فى الدولة وخارج الدولة؛ للوقوف إلى جانبها ضد إيطاليا إبان العدوان الإيطالى على هذين الإقليمين .

ثانياً : قبيل دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى رسمياً فى اليوم الخامس من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٤، أمر أنور باشا وزير الحربية (١) بإنشاء تنظيم خاص عرف باسم «تشكيلات مخصوصة» بقيادة سليمان باشا العسكرى ، وكانت مزيجاً من الخدمة العسكرية السرية ونظام حرب العصابات، اشتبكت فى النضال الذى قام به الأحرار فى مقدونيا وليبيا (٢) ، والقوقاز . وكان أعضاء بارزون من خاصة حزب الاتحاد والترقى مثل الدكتور بهاء الدين شاكر ومدحت شكرى من بين أعضاء المكتب السياسى لهذا التنظيم، وكانت التصريحات التى تصدر من مركز قيادة أنور باشا تقوم فى معظمها على موضوعات الجامعة الإسلامية .

ثالثاً : أعلنت الدولة ، فى ثلاث مراحل خلال الأيام الأولى لدخولها الحرب العالمية الأولى ، الدعوة فى الجهاد الدينى : المرحلة الأولى حين أصدر شيخ الإسلام من إستانبول فى اليوم السابع من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٤ فتوى، أعلن فيها أن الاشتراك فى هذه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية إنما هو فرض عين على كل مسلم بالغ قادر فى جميع أنحاء العالم، بما فيهم الذين يخضعون لحكم بريطانيا أو فرنسا أو الروسيا ، وقد وصفت الفتوى كل دولة من هذه الدول بأنها عدوة الإسلام . والمرحلة الثانية حينما أصدر السلطان محمد الخامس بلاغاً لرجال الجيش والأسطول ، فى اليوم الحادى عشر

---

(١) عين أنور باشا وزيراً للحربية فى وزارة محمد سعيد حليم باشا (١٨٦٣-١٩٢١) أحد أفراد أسرة محمد على فى مصر ، عقب اغتيال محمود شوكت باشا الصدر الأعظم فى اليوم الحادى عشر من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩١٣، وكانت الوزارتان – وزارة شوكت وحليم – تنتميان إلى حزب الاتحاد والترقى .

(٢) أطلقت على إقليمى طرابلس الغرب وبرقة لفظة ليبيا وهى كلمة إيطالية منذ أن استولى الفاشست على الحكم فى إيطاليا سنة ١٩٢٢ ، وكانت برقة تسمى قديماً «سيرينايكا Cyrenaica» .

من الشهر ذاته ، حض فيه على الحرب من أجل تحرير المسلمين المستعبدين ، والدفاع عن الدولة المهددة .

وجاءت المرحلة الثالثة فى اليوم الثالث والعشرين حينما صدر بيان للعالم الإسلامى وقع عليه شيخ الإسلام وثمانية وعشرون عالماً من ذوى المناصب الدينية الكبرى ، وقد أذن السلطان فى نشره . ونص الإذن «إنا نأمر بأن يوزع هذ البيان على جميع الأقطار الإسلامية» . وقد أهاب البيان بجميع مسلمى العالم – سواء كانوا من رعايا بريطانيا وحليفاتها أو لم يكونوا – أن يطيعوا كتاب الله وأوامره كما فسرتها الفتوى الشريفة ، وأن يشتركوا فى الدفاع عن الإسلام والأماكن المقدسة . وقد سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة بالتحليل والتعليق على هذه الفتاوى الثلاث ، وعلى حرب المنشورات الدينية، التى خطط لها رجال الاتحاد والترقى بالاشتراك مع الخبراء والمستشرقين الألمان ، وعلى إيفاد البعوث الدينية إلى مختلف أرجاء العالم الإسلامى[1] .

رابعاً : لما قام جمال باشا قائد الجيش الرابع بحملته الأولى على قناة السويس فى شهر فبراير – شباط – سنة ١٩١٥ ، أطلق رجال الاتحاد والترقى على هذه الحملة «الخطة الحربية الإسلامية» ولم يطلقوا عليها الخطة الحربية العثمانية .

خامساً : لما أعلن الشريف الحسين بن على الثورة على الدولة العثمانية فى اليوم الخامس من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩١٦ ، احتلت قواته جدة ، ومكة المكرمة ، والليث[2] ، والطائف ، ورابغ ، وينبع ، والقنفدة[3]، وغيرها من المدن والمحطات التى تساقطت فى أيدى قوات الشريف ، ولكن امتنعت المدينة المنورة على القوات العربية . وظلت القوات العثمانية مرابطة فى المدينة المنورة ماتبقى من سنوات الحرب العالمية الأولى ، ورفض أنور باشا وزير الحربية أن يصدر أمراً إلى عمر محيى الدين نوركان باشا قائد القوات العثمانية فى المدينة المنورة بتسليمها. وكانت هذه القوات تتألف من اثنتى عشرة كتيبة، على الرغم من أنه كان يعلم أن العرب قد قاموا ، بتوجيه واشتراك توماس إدوارد لورانس Lawrence T.E عميل المخابرات الحربية البريطانية ، بنسف سكة حديد الحجاز وتخريب القاطرات الحديدية؛ بحجة عدم تمكين العثمانيين من استخدامها فى إرسال نجدات ومعدات عسكرية إلى الحجاز للقضاء على ثورة الشريف . وكانت وجهة نظر أنور باشا أن الدولة قد فقدت مكة المكرمة فلا أقل من أن تحتفظ بالمدينة المنورة . والاحتفاظ بإحدى المدينتين المقدستين خير من ضياعهما معاً من أيدى الدولة ، ومما

(١) انظر فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل الثالث .
(٢) الليث ميناء صغير على ساحل البحر الأحمر، بين الحجاز واليمن .
(٣) القنفدة ميناء يقع على ساحل البحر الأحمر، بين جدة وجيزان .

يذكر أن القائد العثماني في المدينة المنورة لم يعلم بنبأ عقد هدنة مدروس إلا بعد شهرين ونصف شهر من إبرامها .. فقد سلم هو وكتائبه في اليوم العاشر من شهر يناير- كانون ثان – سنة ١٩١٩، مع أن الهدنة كانت قد عقدت في اليوم الثلاثين من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩١٨ .

نخلص من هذا العرض السريع إلى أنه إذا كان السلطان عبدالحميد الثاني قد أراد أن يتخذ من حركة الجامعة الإسلامية أداة لدعم الحكم الفردي المطلق وتحقيق مصالح شخصية له، كان من الواجب على ورثته في حكم الدولة ، وهم رجال الاتحاد والترقي ، أن يتخلوا عن حركة الجامعة الإسلامية .

موقف سابق للروسيا اعترفت فيه بالسلطان كخليفة :

وجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت قد تنازلت عن سيادتها على إقليم القرم في شمالي البحر الأسود وتسكنه طوائف إسلامية ، كما تنازلت للروسيا عن أقاليم أخرى تقطنها شعوب مسيحية ، في معاهدة كتشك كينارجي، التي فرضتها الروسيا على الدولة في الحادي والعشرين من شهر يوليو – تموز عام ١٧٧٤ [١] . وعلى الرغم من الهزائم العسكرية الأليمة التي نزلت بالقوات العثمانية في حرب استطالت ست سنوات وانتهت بهذه المعاهدة الجائرة ، اعترفت الروسيا في هذه المعاهدة بالولاية الدينية للسلطان العثماني على مسلمي القرم. وقد اعترفت الدولتان الموقعتان عليها باستقلالهم استقلالاً تاماً ، وبألا يكونوا تابعين لدولة أجنبية أخرى على أي نحو من الأنحاء [٢] . وقد نصت المادة الثلاثة على مايلي : «وحيث إن طائفة خلنات القرم من أهل الإسلام ، وكون ذاتي السلطانية الموسومة بالعدالة هي إمام المسلمين وخليفة الموحدين.. فإنها توجب على هذه الطائفة أن تنظم أمورها المذهبية من طرفي الهمايوني [٣] بمقتضى الشريعة الإسلامية ....» [٤] ، وجاء النص الإنجليزي للصفة الدينية للسلطان العثماني بأنه خليفة المسلمين على النحو التالي :

---

(١) سبق أن تعرضنا لهذه المعاهدة بالدراسة في موضوع الحقوق الملاحية، التي تقررت للروسيا في البحر الأسود والمضايق والوجود العسكري البري والبحري، الذي تقرر لها في هذا البحر على حساب مصالح الدولة العثمانية . انظر الجزء الأول ، الفصل الثامن.

(٢) نصت المادة الثالثة أيضاً على أن يحكمهم خانات من نسل آل جنكيز خان، ينتخبهم جميع طوائف التتار ، ويحكمون هذه الطوائف طبقاً لقوانينهم وتقاليدهم وعاداتهم ، كما نصت المادة ذاتها على ألا تتدخل الدولتان العثمانية والروسية في انتخابات الخانات أو في شئون حكمهم ، وأن يكون حكمهم نافذاً في الأمور الداخلية والخارجية بصفتها دولة مستقلة كسائر الدول المستقلة الأخرى .

(٣) أي السلطاني .

(٤) محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٦٧-١٨٢ .

"in his capacity of Grand Calif of Mohamedanism" (١)

أى بصفته الخليفة الأعظم للإسلام ، والمعنى المستفاد من هذا النص أن الروسيا – وهى فى أوج انتصارها الحربى على الدولة العثمانية – قد اعترفت فى معاهدة كتشك كينارجى – قبل أكثر من مائة سنة من حركة الجامعة الإسلامية – بولاية السلطان الدينية على مسلمين كانوا فى إقليم عثمانى ثم انسلخ عن الدولة . وكان اعتراف الروسيا بهذه الولاية الدينية منبثقاً عن أن صفة السلطان كخليفة للعالم الإسلامى لاتزال لصيقة به ومعترفاً بها فى المجال الدولى، فلم يكن أمراً شاذاً أن يعمل السلطان عبدالحميد الثانى على إبراز صفة خليفة أمام أوروبا ليقوى مركز الدولة فى وقت عصيب، كانت تواجه فيه حشداً من الدول العظمى، تتآمر عليها تسابقاً على التهام بقية الأقاليم العثمانية .

وعلى مبلغ علمنا ، لم يرد نص مشابه لهذا النص فى المعاهدات التى عقدت فى القرن التاسع عشر بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، وتنازلت فيها لهذه الدول عن بعض أقاليمها أو منحت ، تحت ضغط هذه الدول ومؤامراتها الاستعمارية ، بعض الولايات العثمانية استقلالها . فمعاهدة برلين – على سبيل المثال – التى عقدت فى اليوم الثالث عشر من شهر يوليو – تموز – سنة ١٨٧٨ قد نصت على أوضاع المسلمين فى الولايات التى ظفرت باستقلالها التام أو الذاتى مثل رومانيا والجبل الأسود والصرب وبلغاريا (المواد ٥ ، ١٢–٢٧ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٦٢ من المعاهدة المذكورة) ، ولكن لم يرد فيها أبداً نص على ولاية دينية يباشرها السلطان العثمانى، بصفته خليفة على رعاياه المسلمين (السابقين) فى الولايات التى انسلخت عن الدولة .

ملك إيطاليا يعترف بالسلطان «كخليفة» :

ثم جاء القرن العشرون، وقبل أن تلفظ الدولة أنفاسها الأخيرة بسنوات ذات عدد، عقدت فى اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩١٢ معاهدة أوشى Ushi – بالقرب من لوزان (٢) – مع إيطاليا عقب الاحتلال الإيطالى لولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنى غازى . وقد جاءت الصياغة اللفظية لمواد هذه المعاهدة فى منتهى البراعة الدبلوماسية ، فلم يرد فيها أبداً إشارة لفرض الاحتلال الإيطالى على هذين الإقليمين ، ولكن كان معنى موافقة الحكومة العثمانية على سحب ضباطها وجنودها بأسلحتهم وعتادهم وكذلك موظفيها

---

(1) Hurewitz J.C;. op. cit., pp. 54..61.

(٢) ولهذا السبب تطلق بعض المراجع على هذه المعاهدة اسم معاهدة لوزان بدلاً من معاهدة أوشى ، ويلاحظ أن المندوبين العثمانيين والإيطاليين قد وقعوا فى هذا التاريخ على المعاهدة بالأحرف الأولى من أسمائهم . وفى اليوم الثامن عشر من الشهر ذاته تم التوقيع على المعاهدة بصفة نهائية ، وكان عقد هذه المعاهدة على عهد وزارة مختار باشا الغازى .

المدنيين منهما، هو أنها تنازلت فى صمت sub silentio عنهما لإيطاليا [١] . وفقدت الدولة العثمانية آخر ممتلكاتها العربية فى شمالى إفريقية ، وأصبحت هذه المنطقة تتقاسمها كل من فرنسا (فى الجزائر وتونس) ، وبريطانيا (فى مصر) ، وإيطاليا (فى ليبيا) .

ويهمنا أن نذكر أن السلطان محمد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨) الذى خلف السلطان عبدالحميد الثانى أصدر فرماناً فى عام ١٩١٢ ، يعد ملحقاً لمعاهدة أوشى ووجهه إلى أهالى طرابلس الغرب وبرقة، ذكر فيه أن حكومته قد لقيت صعوبات فى تزويدهم بالعتاد الحربى للدفاع عن بلادهم ، وحرصاً منها على كفالة مستقبل طيب لهم ، ورغبة منها فى تجنب الاستمرار فى عمليات حربية تعرضهم هم وعائلاتهم لخطر الإبادة ، كما تعرض الدولة العثمانية لعواقب وخيمة ، ونظراً لضرورة إعادة حالتى السلم والرخاء إلى بلادهم ، منحهم السلطان حرية تامة مطلقة بمقتضى قوانين الدولة العثمانية . وأبلغهم فى الفرمان ذاته أنه عين من لدنه شمس الدين بك كممثل له لديهم مع منحه لقب «نائب السلطان»، وأنه عهد إليه بحماية المصالح العثمانية فى بلادهم ، وأنه عينه لمدة خمس سنوات ، واحتفظ السلطان لنفسه بحق تجديد تعيينه فترة ثانية بعد انقضاء الفترة الأولى ، وفى تعيين خلف له ، وذكر السلطان أن هدفه هو أن تظل أحكام الشريعة الإسلامية الغراء سارية ومعمولاً بها ، ولذلك فإنه يحتفظ لنفسه بحق تعيين قاضى القضاة الذى يعين بعد وصوله إليهم نواباً له من العلماء المحليين حتى يؤكدوا العمل بتعاليم الشريعة ، وذكر أن مخصصات قاضى القضاة ستدفع من طرف السلطان ،

---

(١) وقد تضمنت المعاهدة إنهاء الحرب بين الدولتين ، ووافقت الحكومة الإيطالية على الجلاء عن الجزر التى احتلتها فى بحر إيجة ، وتبادل الأسرى ، والعفو العام عمن اشترك من الطرابلسيين أو البرقاويين أو سكان جزر بحر إيجة ضد إيطاليا ، كما تعهدت الحكومة الإيطالية بعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ، وقبولها رفع الرسوم الجمركية عن البضائع فى الدولة العثمانية من ١١٪ إلى ١٥٪ ، وإلغاء مكاتب البريد الإيطالية فى السلطنة حالما تلغيها الدول التى لها مثل هذه المكاتب فى أراضى الدولة . وتعهدت إيطاليا أيضاً بتأييد الحكومة العثمانية فى مفاوضاتها مع الدول الأخرى لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وتعهدت بأن تدفع سنوياً فى صندوق الدين العثمانى حصة كل من طرابلس الغرب وبرقة تجاه الصندوق .

انظر النصوص الكاملة لهذه المعاهدة فى كل من :

Djuvara, T.G.; Cent Projets de Partage de la Turquie. 1281-1913. Paris, Felix Alcan, 1914, pp. 28-530.

Dictionnaire Diplomatique. Paris (sans date), Vol, II, p. 981.

الطاهر أحمد الزاوى : جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ص٩٩-١٠٤ .

وكان لهذه المعاهدة أثر سىء فى نفوس أهالى ، إذ ثبطت من عزائمهم فى الاستمرار فى مقاومة الغزو الإيطالى لبلادهم بعد أن حرموا من معاونة الضباط والجنود الأتراك العثمانيين ، ومن ذخائرهم التى كانت لديهم ، ومن المساعدات المالية التى كانت ترسلها الدولة لهم فى حدود مائة ألف جنيه كل شهر ؛ ومن شحنات الأسلحة التى كانت ترسل إليهم من قبل الدولة بطريق البحر .

أما مرتبات القضاة الشرعيين فستدفع من الإيرادات المحلية [١] . ومن المعانى المستفادة من هذا الفرمان أن السلطان أراد أن يجعل من نائبه ومن قاضى القضاة ، وهما موظفان عثمانيان، يعينهما السلطان ويتقاضيان مخصصاتهما المالية من خزانة الحكومة العثمانية ، منفذين لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء بالاستعانة بقضاة الشرع من أبناء البلاد .

وقد أكد هذا المعنى بل زاد عليه ڤيكتور عمانوئيل الثالث ملك إيطاليا (١٩٠٠-١٩٤٦) ، فقد أصدر منشوراً عد ملحقاً ثانياً لمعاهدة أوشى ، ووجهه أيضاً إلى أهالى طرابلس الغرب وبرقة، ذكر فيه أنه «عملا بالقانون رقم ٣٨ والصادر فى اليوم الخامس والعشرين من شهر فبراير – شباط – سنة ١٩١٢ ، والذى يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً تاماً مطلقاً للسيادة الملكية الإيطالية ... ورغبة فى التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين ... فإن ملك إيطاليا يمنح عفوه عن المحاربين من العرب وعفوه عن جرائم الحرب» ، ثم ذكر أن حريتهم مكفولة فى إقامة شعائرهم الدينية، وفى المواظبة على ذكر اسم السلطان والدعاء له من المنابر فى الصلوات العامة بصفته خليفة المسلمين ، وأنه يعترف بالنيابة عنه للشخص الذى يعينه لذلك ويدفع مخصصاته من الإيرادات المحلية [٢] .

والدراسة التحليلية لمنشور ملك إيطاليا تدل على أن الحكومة الإيطالية – مع تمسكها بالسيادة الملكية الإيطالية على طرابلس الغرب وبرقة وإعلان هذه السيادة رسمياً لسكان هذين الإقليمين فى منشورها لهم وهو ماتحاشت معاهدة أوشى الإشارة إليه – اعترفت بالصفة الدينية للسلطان العثمانى كخليفة للمسلمين ، ومايترتب على هذا الاعتراف من بعض النتائج ، فأذنت للسكان فى الاستمرار فى ذكر اسم السلطان والدعاء له من المنابر فى الصلوات العامة ، كما قررت أنها ستقوم بدفع مخصصات الشخص الذى يعينه السلطان الخليفة كنائب عنه [٣] .

---

(١) دكتور جلال الدين مصطفى يحيى : المغرب الكبير ، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار . القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص٨٢٩ .

(٢) توفيق على برو ، العرب والترك إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠٦ .

(٣) فسر سكان ولاية طرابلس الغرب الملحق الأول لمعاهدة أوشى،-وهو فرمان السلطان محمد الخامس أن بلادهم أصبحت مستقلة ورفضوا منشور فيكتور عمانوئيل الثالث ملك إيطاليا ، وعقدوا عدة اجتماعات برياسة الشيخ سليمان البارونى ، ثم أعلنوا استقلالهم ، وأنشأوا جمهورية برياسة هذا الشيخ الذى جعل مهمته الأولى طرد الإيطاليين من طرابلس . وبدأ فى إعداد قوات الدرك . وحدث أن وصل نائب السلطان بعد ذلك وتباحث معه . واستخلص منه الشيخ البارونى الحقيقة المفزعة ، وهى أن الدولة العثمانية قد تنازلت لإيطاليا عن طرابلس الغرب وبرقة ، فترك مواقعهم كثير من الضباط الذين بقوا للإسهام فى الدفاع عن طرابلس وغادروا الإقليم، بعد أن فقدوا الأمل فى القيام بمقاومة جدية نظراً لافتقارهم إلى السلاح والمال . واضطر الشيخ البارونى إلى أن يدخل فى محادثات مع بعض القادة العسكريين الإيطاليين ، وأدرك الشيخ البارونى الحكومة الإيطالية غير مستعدة على أى نحو من الأنحاء لمناقشة أى اقتراح عن الاستقلال=

لم تمت حركة الجامعة الإسلامية :

ويتعين علينا ، ونحن نختتم الحديث عن مدى نجاح حركة الجامعة الإسلامية أن نذكر أن فكرة الجامعة الإسلامية لم تمت .. فقد بعثت من جديد بشكل رسمي وعملى ومنظم ، حين أنشأت جمهورية مصر العربية سنة ١٩٨٠ جامعة الشعوب الإسلامية والعربية كصيغة جديدة لبناء تضامن إسلامى وعربى، يستطيع مواجهة التحديات العدوانية التى تمزق الأمة الإسلامية والعربية، وقد حدد الرئيس محمد أنور السادات صاحب الدعوة لإنشاء هذه الجامعة وأهدافها فيما يلى : أن تنهض بمتابعة القضايا والأحداث الإسلامية والعربية ، والدعوة إلى مواقف عملية مدروسة ، والعمل بجميع الوسائل المتاحة لتسوية الخلافات والصراعات ، وبناء الروابط الأخوية لإبراز كيان الأمة العربية والإسلامية كقوة عالمية ، ووضع خطة متكاملة للتعاون الإسلامى والعربى ، مع توجيه العناية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومواجهة التيارات التى عبثت بجوهر الدين من تعصب وإلحاد ، وإحياء التراث الإسلامى، وتأليف اتحاد للشباب المسلم، واتحاد للعمل الإسلامى ، وإقامة مصرف عربى إسلامى .

وقد كان انطلاق هذه الدعوة من مصر تأكيداً لدورها التاريخى فى حماية الإسلام ، فهى موطن الأزهر ، ومنارة العالم الإسلامى ، وعاصمة الثقافة الإسلامية لأكثر من ألف عام .

* * *

= الداخلى ، فتقدم بمشروع جديد يشتمل على بعض منافع عامة لأوضاع المحاربين الطرابلسيين ، ولما لم يجد استجابة، رحل إلى إستانبول حيث رحب به رجال الباب العالى ومنحه السلطان رتبة الباشوية، وعينه عضواً فى مجلس الأعيان مدى الحياة وظل مقيماً فى إستانبول حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

أما فى برقة فقد سلم أنور بك (أنور باشا) قائد العمليات الحربية فى برقة القيادة إلى أحد كبار الضباط المصريين، وهو عزيز على المصرى الذى بقى فيها مع عدد من الضباط العرب، صمموا على الاستمرار فى المقاومة على الرغم من تعليمات وزارة الحربية العثمانية إلى قادة الجيش وضباطه بوقف الحرب والعودة فوراً مع جنودهم إلى إستانبول لمواجهة حرب البلقان . وقام أنور بك - قبل سفره إلى إستانبول فى طريقه إلى بلغاريا - بزيارة السيد أحمد الشريف السنوسى، شيخ الطريقة السنوسية فى واحة جغبوب، فى السيارة الوحيدة التى كانت القوات العثمانية تمتلكها فى برقة . وكان السيد أحمد الشريف السنوسى قد انتقل من واحة الكفرة إلى واحة جغبوب فى شهر سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١٢ وأعلن عدم موافقته على الصلح مع إيطاليا ، وأنه سيواصل الحرب بصفته مسئولاً عن المسلمين وبلاد المسلمين . وقد ذكر له أنور بك فى هذه المقابلة أنه يعتبر السيد أحمد الشريف السنوسى الممثل للسلطان العثمانى محمد الخامس فى برقة . وبعد هذه الزيارة أصبحت جميع المراسلات الرسمية، التى تصدر عن القيادة العامة للسنوسى تحمل خاتم «الحكومة السنوسية»، وأصبحت هذه الطريقة تعتبر نفسها مركز حكومة لدولة شبه مستقلة ، وواصلت مقاومتها للقوات الإيطالية .

انظر :

دكتور جلال الدين مصطفى يحيى : المغرب الكبير إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨٣٠-٨٣٢ .

تفسيرات تعسفية لبعض مشروعات
قام بها السلطان عبدالحميد الثانى
سكة حديد الحجاز (٢)

بواعث إنشاء الخط الحديدى :

من أروع منجزات السلطان عبدالحميد الثانى إنشاء سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة، فى العقد الأول من القرن العشرين ، وبذلك شهدت الأراضى المقدسة الإسلامية فى الحجاز لأول مرة فى التاريخ خطاً حديدياً يتيح لها الانفتاح على العالم الخارجى، بعد أن كانت وسيلة اتصالها به مقصورة على قوافل الجمال يستخدمها الحجيج والتجار، وغيرهم إما إلى ميناء جدة أو ميناء ينبع ليستقلوا السفن ، وإما تنقلهم الجمال إلى حيث يقصدون .

وقد ابتغى عبدالحميد من إنشاء الخط الحديدى إلى الحجاز هدفين مزدوجين متلاحمين بحيث يصعب الفصل بينهما : كان أولهما خدمة الحجاج بإيجاد وسيلة سفر عصرية يتوفر فيها الأمن والسرعة والراحة ؛ إذ كان المسافرون يتعرضون لشتى الأخطار من هجوم قبائل البدو فى الطريق يسلبون أموالهم وأمتعتهم ويهتكون أعراضهم ، وفى معظم الأحوال يقتلونهم ، كما كانوا يلاقون المشقات بسبب طول المسافة فى الصحراء من ناحية ، وطول الوقت الذى يستغرقه سفر القوافل من حيث طعن الجمال وإقامتها من ناحية أخرى . أما الهدف الثانى فكان دعم حركة الجامعة الإسلامية ، وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الحركة قامت على دعامتين : الخلافة والحج إلى الأماكن المقدسة فى الحجاز . والحج ، فضلاً عن أنه ركن من أركان الإسلام هو بمثابة مؤتمر إسلامى سنوى موسع يلتقى فيه المسلمون ، وقد جاءوا من كل فج عميق ، بحيث يتعارفون ويتباثون العواطف الدينية ويتباحثون فى الشئون الإسلامية . وأراد عبدالحميد أن يتخذ من الحج وسيلة عملية كى يلتف المسلمون – سواء من رعايا دولته أو من خارج حدودها – حول الخلافة التى كانت فى ذلك الوقت فى آل عثمان ، وقد اتخذ عبدالحميد من حركة الجامعة الإسلامية سياسة عليا للدولة ، ومن ثم صحت عزيمته على إنشاء الخط الحديدى إلى الحجاز وربطه فى أذهان المسلمين قاطبة بهذه الحركة تجسيداً لها ، فيظهر عبدالحميد أمام العالم الإسلامى بمظهر الخليفة الذى تحدوه أنبل العواطف نحو إخوانه فى الدين . وكان إنشاء الخط الحديدى بمثابة هدية ثمينة وعملية يعم خيرها معظم المسلمين ، وبذلك يستقطب عبدالحميد

المسلمين نحو حركة الجامعة الإسلامية ونحوه كخليفة، يمنع الأخطار ويذلل الصعاب أمام جانب كبير من الحجاج (١) .

تمويل المشروع :

وأراد عبدالحميد بحنكته السياسية أن يضفى على المشروع الطابع العالمى الإسلامى، بدلاً من أن يأخذ المشروع طابعاً عثمانياً بحتاً . فوجه عزت باشا العابد السكرتير الثانى للسلطان- وهو عربى من بلاد الشام - نداء إلى العالم الإسلامى شرح فيه الدافع الدينى الذى ألهم خليفة المسلمين تحقيق هذا الحلم الجميل الذى داعب أفئدة المسلمين ، وأهاب بهم أن يتبرعوا بالمال إسهاماً منهم فى نفقات المشروع ، وأكد لهم أن تبرعاتهم لن تذهب أدراج الرياح؛ لأن مشروع سكة حديد الحجاز مشروع دينى ، يتقرب به المتبرعون إلى الله زلفى ، وينالون ثواباً من عند الله ، ويظفرون برحمته «إن رحمة الله قريب من المحسنين» . وكان هذا التصرف - فضلاً عن ذلك - محاولة بارعة من عبد الحميد كى يخفف عن ميزانية الدولة أعباء ثقالا . ولقى هذا النداء استجابة تلقائية من مسلمى العالم مدفوعين بعاطفتهم الدينية ، وانهالت التبرعات على «دار الخلافة» ، كما أن اتساع نطاق التبرعات كان مظهراً عملياً للنجاح الذى أصابته حركة الجامعة الإسلامية .

افتتح السلطان عبدالحميد التبرعات بمبلغ ٣٢٠ ألف ليرة عثمانية من ماله الخاص ، وتبرع شاه فارس (إيران) بخمسين ألف ليرة ، وأرسل عباس حلمى الثانى خديو مصر كميات من مواد البناء ، وتألفت لجان فى سائر الأقطار الإسلامية لجمع التبرعات ، ونقلت مخصصات دائرة الحج ومقدارها ١٥٠ ألف ليرة فى السنة إلى ميزانية الخط . ثم لجأت الحكومة إلى استنباط وسائل أخرى لزيادة مصادر تمويل المشروع ، فأصدرت باسم الخط طوابع تمغة لإلصاقها على جميع الطلبات والاستدعاءات الحكومية والمعاملات التجارية ، وفرضت ضرائب جديدة وجهت حصيلتها للمشروع . وكان من بين هذه الضرائب المسقفات (٢) . وجعلت شارات وأوسمة برسم البيع لصالح المشروع ، ثم صدرت الأوامر بأن يسهم فيه موظفو الدولة - المدنيون والعسكريون - بما يوازى ١٠ ٪ من مرتباتهم ، كما قامت إدارة الخط بجمع جلود الأضاحى وبيعها وتحويل أثمانها إلى ميزانية الخط (٣)، ويلاحظ أن سكة حديد الحجاز كانت الخط الحديدى الوحيد، الذى أنشىء برأس مال إسلامى فى بلاد الشام؛ حيث أنشئت الخطوط الأخرى برءوس أموال فرنسية وبلجيكية وبريطانية وألمانية .

---

(١) دكتور زكى صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٦-٦٢ .

(٢) عبدالعزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية فى ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤) الناشر دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٨ ، ص٢٨٣ .

(٣) فردريك بيك : تاريخ شرقى الأردن وقبائلها ، ترجمة بهاء الدين طوقان ، القدس ، ١٩٣٥ ، ص١٩١ .

تنفيذ المشروع :

أصدر السلطان فى مايو – آيار – سنة ١٩٠٠ «إدارة شاهانية» بإنشاء لجنتين للإشراف على تنفيذ الخط الحديدى من دمشق إلى المدينة المنورة ثم إلى مكة المكرمة : كانت اللجنة الأولى برياسة عزت باشا العابد ومقرها فى إستانبول ، واللجنة الأخرى للتنفيذ برياسة والى الشام ، ومقرها فى دمشق . وقام مهندس تركى عثمانى يسمى مختار بك بمسح المنطقة التى يمر بها الخط الحديدى بين دمشق والمدينة المنورة ، وقد تتبع هذا الخط بصفة عامة الطريق القديم الذى كانت تسلكه قوافل الحجاج، ولم يحد عنه إلا فى بعض المناطق الوعرة .

وقد احتفل بالبدء فى تنفيذ المشروع فى شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٠٠ ، وابتدأ العمل فى منطقة المزيريب من أعمال حوران ببلاد الشام . ولم تكد تبدأ الحكومة فى مد الخط من مزيريب حتى ظهرت منافسة شديدة بين إدارة سكة حديد الحجاز وإدارة الخط الحديدى دمشق – مزيريب، وشعرت الحكومة العثمانية إزاء هذه المنافسة بضرورة إيصال الخط الحجازى بدمشق ؛ ولذلك قررت إنشاء خط درعا – دمشق وباشرت العمل من دمشق ومزيريب دفعة واحدة [١] ، وعهدت الحكومة إلى مهندسين ألمان بإنشاء الخط ، ولكنها لن تسمح إلا للمهندسين المسلمين بالعمل فى مد الخط فى المنطقة الواقعة بين العلا والمدينة المنورة .

وصادف تنفيذ المشروع عقبات كثيرة : كان على رأسها نقص ماء الشرب ، وأمكن التغلب جزئياً على هذه العقبة بحفر آبار وإدارتها بمضخات بخارية أو طواحين هوائية ، وجلبت الماء فى صهاريج تسير على أجزاء الخط التى يكون قد فرغ من مد قضبانها . وكان من بين العقبات أيضاً ارتفاع الأرض فى بعض المناطق وشدة انحدارها فى مناطق أخرى ، واستعانت الحكومة العثمانية بالعمال الإيطاليين واليونانيين وسكان إقليم الجبل الأسود لتنفيذ العمليات الفنية الدقيقة، مثل إنشاء الجسور ومبانى المصارف والأنفاق . واستخدمت قوات من جنود الجيش الخامس الهمايونى – الرابع فيما بعد – وقد بلغ عددهم زهاء ستة آلاف جندى ومائتى مهندس كانوا يعملون جميعاً بصفة دائمة ، وقررت لهم الحكومة علاوة إضافية نظير عملهم الذى اشتمل– فيما اشتمل عليه – تعبيد الطريق ونقل القضبان الحديدية والعوارض الخشبية وتثبيتها

(١) كان مدحت باشا ، فى أثناء ولايته على سورية ، قد اقترح على الباب العالى فى شهر يناير – كانون ثان – سنة ١٨٧٨ إنشاء خط حديدى يربط دمشق بحوران لتمكين سكان لواء حوران من تصريف محصولاتهم الزراعية ، ولتيسير إدارة شئون اللواء على الحكومة وتوطيد الأمن . ولكن الأخطار الخارجية التى كانت تواجهها الدولة، فى ذلك الوقت، حالت دون الاستجابة لتنفيذ هذا الاقتراح . ثم منحت الامتياز إلى يوسف مطران الذى اشترك مع شركة فرنسية سميت فيما بعد «شركة دمشق – حماة وتمديداتها» ، وبدئ فى استغلال الخط فى أواسط سنة ١٨٩٤ ، وهو يعد تكملة لخط دمشق – بيروت .

انظر :

محمد كرد على : خطط الشام ، ج٥ ، ص ص١٨٧ – ١٩٥ .

فى مواقعها . ومما يجدر ذكره أن ظاهرة استخدام جنود الجيش فى مد قضبان الخطوط الحديدية لم تكن جديدية فى ولايات الدولة العثمانية ، وقد شهدت مصر هذه الظاهرة فى مد قضبان الشبكة الحديدية خلال القرن التاسع عشر منذ حكم عباس الأول وطوال حكم سعيد وإسماعيل وتوفيق وعباس حلمى الثانى .

وتميزت عمليات مد الخط الحديدى من دمشق إلى المدينة المنورة بنشاط مكثف، لم يعرفه تاريخ إنشاء الخطوط الحديدية فى الدولة من قبل ؛ إذ وصل متوسط المعدل السنوى لمد الخط ١٨٢ كيلو متراً، وهو معدل مرتفع وبخاصة إذا وضع فى الاعتبار أخطار وصعاب المنطقة التى يمر فيها الخط [١] . وقد استوردت جميع المعدات اللازمة للمشروع من الخارج فيما عدا بعض عربات صنعت فى دار الصناعة البحرية العثمانية ، واشتريت القضبان والعوارض الخشبية من البيوت التجارية الألمانية والبلجيكية والأمريكية . وفى خريف ١٩٠٨ كان العمل قد تم فى إنشاء الخط من دمشق حتى المدينة المنورة ، وهى مسافة تبلغ ١٣٢٠ كيلو متراً .

وقد وصل أول قطار إلى المدنية المنورة فى اليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس – آب – سنة ١٩٠٨ ، وأقيم احتفال رسمى فى أول شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٠٨ المصادف لعيد جلوس السلطان عبدالحميد الثانى [٢] ، فكأن إنشاء الخط الحديدى بملحقاته قد استغرق زهاء سبع سنوات ، وبلغت التكاليف الإجمالية لإنشائه ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ، ووصلت التبرعات مليوناً من الجنيهات؛ أى مايوازى ثلث نفقات المشروع وتحملت خزانة الحكومة ثلثى تكاليف المشروع .

وأقيمت محطات على طول الخط وكان يفصل بين كل محطة وأخرى زهاء عشرين كيلو متراً ، وكانت المحطات تستخدم أيضاً قلاعاً لحراسة الخط الحديدى وأسلاك البرق ومكاتب الموظفين ومساكنهم من غارات البدو ، [٣] .

---

(١) كانت مراكز تموين المنشآت الحديدية فى :

الزرقـــاء وتبعد ٢٠٣ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٢ .

قـــطرانة وتبعد ٣٢٦ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٣ .

معـــان وتبعد ٤٥٩ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٤ .

ذات الحج وتبعد ٦١٠ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٦ .

العـــلا وتبعد ٩٣٣ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٧ .

المدينة المنورة وتبعد ١٣٢٠ كيلو متراً عن دمشق . وقد وصل الخط الحديدى إليها سنة ١٩٠٨ .

(٢) عبدالعزيز محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨٤ .

(٣) بحث بعنوان «الحجاز ، سكة حديد» بقلم Zaidi H. فى دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية .

وعن هذا الخط الحديدى انظر أيضاً :

الفتح : صحيفة إسلامية أسبوعية، صاحبها ومحررها محب الدين الخطيب ، تصدر فى القاهرة – العدد=

وكان من بين المحطات الرئيسية لسكة حديد الحجاز : دمشق ، درعا ، الزرقاء ،عمان ، قطرانة ، معان ، تبوك ، قلعة المعظم ، مدائن صالح ، العلا ، المدينة المنورة ، وكانت الحكومة العثمانية قد مدت خطاً حديدياً من حيفا إلى درعا ، واعتبر مكملاً لسكة حديد الحجاز . وقد تم مد هذا الخط الذى يطلق عليه قطاع حيفا - درعاً سنة ١٩٠٥ على عهد السلطان عبدالحميد أيضاً ، وبلغ طول هذا الخط مائة وستة كيلو مترات ، وقد أسهم فى نمو مدينة حيفا ومينائها نمواً عظيماً .

خدمات سكة حديد الحجاز للعالم الإسلامى :

أسدى تنفيذ المشروع أجل الخدمات للعالم الإسلامى من النواحى الدينية والاقتصادية والسياسية والفكرية .. فمن الناحية الدينية أثار هذا المشروع الحماس الدينى فى أرجاء العالم الإسلامى ، رأى المسلمون فيه تطويراً لوسائل الحج وتيسيراً لأداء أحد أركان الإسلام . واستغنى حجاج الأناضول وبلاد الشام بما فيهم الأكراد عن استخدام قوافل الجمال إلى حد بعيد ؛ إذ لم يمكن الاستغناء عنها استغناءً كلياً ، وإنما بقيت قوافل الحجاج بدافع التمسك بالسنن الدينية القديمة، إلى جانب سكة حديد الحجاز وخطوط الملاحة البحرية إلى جدة أو ينبع ... ولذلك كان هناك حجاج يفضلون السفر براً إلى الحجاز طمعاً فى مزيد من الثواب من عند الله . ويهمنا أن نذكر هنا أن حجاج الأناضول وبلاد الشام كانوا ، قبل إنشاء سكة حديد الحجاز ، ينتظمون فى قافلة الشام ، وهى كبرى قوافل الحج الرئيسية الأربع فى الدولة العثمانية . وكان عدد الحجاج فيها يصل إلى ستة عشر ألف حاج سنوياً ، وكانت قافلة الحج الشامى تقطع المسافة من دمشق إلى المدينة المنورة ، فى مدة لاتقل عن ثلاثين يوماً . وقد تصل مدة السفر فى بعض السنوات إلى أربعين يوماً إذا واجهت القافلة أخطاراً من هجوم متكرر عليها من قبائل البدو ، وتضطر القافلة إلى تغيير مسارها . وبفضل الخط الحديدى أصبح الحجاج يقطعون تلك المسافة فى خمسة أيام . وكان الوقت الذى يستغرقه القطار فى التحرك من دمشق إلى المدينة اثنتين وستين ساعة فقط . أما بقية الوقت.. فكان يضيع فى وقوف القطار فى المحطات وتغيير القاطرات وتجنب السير ليلاً فى الليالى غير القمرية، أخذاً بأسباب الحذر من هجوم قبائل البدو على عربات القطار، وكانت أجرة المسافر فى الدرجة الثالثة تصل إلى مايوازى ثلاثة جنيهات إنجليزية تقريباً .

ومن الناحية الاقتصادية .. انفتحت المراكز والمدن الحجازية التى يمر بها الخط الحديدى على بلاد الشام ، وهى من أغنى بلاد الدولة العثمانية فى الشرق العربى الآسيوى ،

= ٨١٨- المحرم ١٣٦٤ ص١٥ ، والعدد ٨١٥-جمادى الآخرة ١٣٦٥ ، ص٩ ، بعنوان «سكة الحجاز الحديدية».

كما انفتح إقليم الحجاز على الأناضول وإستانبول ، وأصبحت المدينة المنورة زهرة بلاد الحجاز وأقيمت فيها المبانى الكبيرة تطل على ميدان المحطة .

ومن الناحية السياسية .. ظهرت الدولة العثمانية دولة عصرية متطورة تمد الخطوط الحديدية فى قلب الصحارى القاحلة لإنشاء المواصلات السريعة الآمنة ، بعد أن كان يرميها خصومها ، رجال الاستعمار الأوروبى والصهيونيون ، بالجمود والتخلف ، وأنها فرضت على العالم العربى ستاراً كثيفاً من العزلة والفقر . ومن الناحية الفكرية .. ساعد الخط الحديدى على سرعة نقل الصحف والمطبوعات إلى أقاليم شبه الجزيرة العربية؛ الأمر الذى أدى إلى تبادل الأفكار بين أرجاء العالم العربى الآسيوى .

انطباعات السفير البريطانى عن سكة حديد الحجاز

لقد وصف السفير البريطانى فى إستانبول انطباعاته عن مشروع سكة حديد الحجاز ، وكان العمل فى تنفيذه يقترب من نهايته عند المدينة المنورة ، وقد جاء هذا الوصف فى تقريره السنوى الذى أرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية عن سنة ١٩٠٧ . ولم يكن هذا السفير متعاطفاً مع السلطان عبدالحميد ، بل كان يحقد عليه لانحيازه إلى جانب ألمانيا؛ الأمر الذى نال من مكانة بريطانيا فى الدولة العثمانية . ولكنه أوفى للسلطان حقه ؛ إذ أشاد بسياسته الإسلامية وبسكة حديد الحجاز ، فكانت لهذه الآراء وزنها لسببين : أولهما أنها صدرت عن سفير دولة كبرى كان معاصراً لمرحلة مد الخط الحديدى ، وثانيهما أنه كان ناقماً على سياسة السلطان . والفضل هو ما شهد به الخصوم ، فذكر السفير فى تقريره «أن السلطان عبدالحميد الثانى قد أبدى ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، سياسة ماهرة حدت به إلى أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون مسلم بمظهر الخليفة والزعيم الروحى للإسلام ، وأن يبث فى نفوس رعاياه الحماسة والاستجابة لشعوره الدينى، حين مد سكة حديد الحجاز التى ستيسر لكل مسلم فى المستقبل القريب سبل الحج إلى الأماكن المقدسة فى مكة (المكرمة) والمدينة (المنورة) ، فتتيح لهم التمتع فى الآخرة بمسرات الجنة ومباهجها . وكان من نتيجة ذلك أن أصبح رعاياه يدينون له بالطاعة العمياء، إلى حد لم يسبق له مثيل»[١] .

وكان من المقرر أن تستكمل الحكومة العثمانية مشروع الخط الحديدى بمده من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة ثم إلى ميناء جدة [٢] ، ولكن أخذت الأحداث الداخلية والخارجية تترى بعضها فى أثر بعض ؛ فالانقلاب الدستورى وقع قبيل إتمام الخط إلى المدينة المنورة ، ثم

---

(١) أنطونيوس جورج : يقظة العرب إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤٣-١٤٤ ، نقلا عن الوثائق البريطانية عن أسباب الحرب العالمية الأولى ، المجلد الخامس ، ص٤٣ .

(٢) كانت قد مسحت المنطقة، التى كان مقرراً أن يمتد فيها الخط الحديدى من جدة إلى مكة المكرمة، سنة ١٩١١.

الانقلاب العسكرى ومانجم عنه من عزل السلطان عبدالحميد ، والصراع على كراسى الحكم الذى احتدم بين ضباط الثور ورجال السياسة ، وضياع ولايتى البوسنة والهرسك ، ووقوع العدوان الإيطالى على طرابلس الغرب وبرقة ، ونشوب حربى البلقان الأولى والثانية ؛ فكل هذه الأحداث أو الكوارث صرفت حكومة الطغاة العسكريين عن استكمال سكة حديد الحجاز ، ويعزو أحد الباحثين العرب توقف مد الخط الحديدى عند المدينة المنورة إلى موقف الحسين بن على أمير مكة وشريفها وقتذاك .. فقد اتخذ موقفاً سلبياً من المشروع ، بل عرقل مساعى إتمامه ليكتسب ولاء بعض القبائل ، كبنى حرب ، التى كانت تتعيش من مهاجمة قوافل الحجاج وسلب أموالهم (١) .

تفسيرات تعسفية لإنشاء سكة حديد الحجاز :

أذاع خصوم عبدالحميد أنه أراد أن يتخذ من إنشاء الخط الحديدى إلى الحجاز وسيلة عملية سريعة لقمع أى ثورة قد تقوم فى الحجاز ؛ إذ يكون فى مقدوره أن يرسل فى وقت قصير نجدات أو تعزيزات عسكرية إلى أماكن الاضطرابات فتقضى عليها قضاء سريعاً . وخلص القائلون بهذا الرأى إلى أن عبدالحميد استهدف إحكام سيطرته العسكرية، ودعم قبضته السياسية على ولاية الحجاز ، ومن ثم انبثق تفكيره أو خياله – أو هما معاً – عن مشروع ظاهره الرحمة بالحجاج والحدب عليهم ، وباطنه التنكيل بسكان الحجاز إذا شقوا عصا الطاعة عليه .

وقد نقل أحد الباحثين العرب رأياً منسوباً لأحد رؤساء التحرير فى جريدة التايمز The Times، التى تصدر فى لندن عندما كان هذا الصحفى يحلل الأهداف البعيدة التى رمى إليها عبدالحميد ، بمناسبة حفل افتتاح الخط الحديدى، الذى أقيم فى المدينة المنورة فى شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٠٨ ؛ فقال «كان عبدالحميد يرى أن إنشاء هذا الخط من شأنه أن يعزز المنصب الذى كان يدعيه لنفسه من أنه الزعيم الروحى للمسلمين . وكان يخامره شعور قوى فى نفسه أن لإنشاء هذا الخط الحديدى قيمة حربية عظيمة ، لاسيما إذا اتصل هذا الخط بالخطوط الحديدية المؤدية إلى بلاد الأناضول . وهذا الخط يمتد موازياً للحدود المصرية ، وعلى مقربة منها ، ولذا سيكون وسيلة نقل سريعة للجيوش التركية المتجهة نحو الولايات فى الجزيرة العربية .. تلك الولايات التى لم تخضع للحكم العثمانى خضوعاً تاماً»(٢) .

ولكى يحكم خصوم السلطان حلقات هذا الادعاء ، قرروا أن عبدالحميد كان معتزماً

---

(١) أنيس صايغ : الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩ .

(٢) دكتور زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٧-٥٨ ، وقد نشر هذا التحليل فى :

The Illustrated London News of October 10. 1908

No. 3625. vol. CxxxIII. p. 428.

بصفة جدية مد الخط الحديدى من مكة المكرمة إلى اليمن (١) ، وهى الولاية العثمانية المتمردة التى أرهقت العثمانيين من أمرهم عسراً ، وأطلق عليها «مقبرة الأعاجم» إشارة لكثرة عدد قتلى الجنود العثمانيين فى أراضيها .

وليس من السهولة الأخذ بهذا التفسير لعدة أسباب ، منها : أن عبدالحميد لم يستمر فى الحكم بعد استكمال مد الخط الحديدى إلى المدينة المنورة إلا أشهراً ذات عدد ، وبالتالى لم تكن هناك فرصة أمام المراقبين السياسيين والعسكريين المعاصرين؛ ليقفوا على حقيقة أهداف عبدالحميد . والمؤرخ لايتكلم عن الغيب ، ولايتنبأ بما كان يحدث لو أن الحكم قد طال بالسلطان، يضاف إلى هذا السبب سبب آخر، هو أن عبدالحميد شرع فى إنشاء هذ الخط الحديدى فى مطلع سنة ١٩٠١ ، بعد أن نجح فى إدخال تعديل جوهرى على مشروع اتفاقية حرية مرور السفن فى قناة السويس ، وتقرر بمقتضى هذا التعديل إعفاء السفن والقوات العثمانية من الخضوع للقيود العسكرية المفروضة على سائر الدول فى حالة قيام الحكومة العثمانية باتخاذ إجراءات لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الساحل الشرقى للبحر الأحمر . وقد جاء فى المذكرات الدبلوماسية التى تبودلت بين باريس ولندن والآستانة بشأن هذا التعديل أن المقصود بالممتلكات العثمانية هو إقليم الحجاز وولاية اليمن . وبعد موافقة الدول على هذا التعديل وقعت فى الآستانة الإتفاقية الخاصة بحرية المرور فى قناة السويس فى ٢٩ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٨(٢) ، وطبقاً لهذه المعاهدة الدولية الجماعية.. أصبح عبدالحميد ينفرد بميزة عسكرية على سائر الدول فى مرور قواته وأسلحتها وذخائرها وسفنها فى قناة السويس، دون أن تنتظر – على سبيل المثال – انقضاء فترة زمنية محددة على إبحار سفينة معادية من أحد مخرجى القناة ، وذلك إذا كان الأمر متعلقاً بإخماد ثورة فى الحجاز أو فى اليمن أو فى كليهما معاً . وتأسيساً على هذه الحقيقة.. لم يكن عبدالحميد فى حاجة إلى تنفيذ مشروع سكة حديد الحجاز، إذا كان قد استهدف منه سحق ثورة فى هذين الإقليمين ، لأنه مشروع باهظ التكاليف فى إنشائه وفى صيانته بل وفى حراسته من هجمات قبائل البدو . ولاريب أن إرسال قوات عثمانية بحراً إلى مسرح العمليات يكون أفضل من إرسالها بالسكة الحديدية من حيث السرعة وراحة الجنود قبل أن يباشروا مهمتهم القتالية ، وفى ظل وضعهم المتميز فى عبور قناة السويس .

---

(١) على حافظ : فصول من تاريخ المدينة المنورة . شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، جدة ، ١٩٦٨ ، ص٣٤.

وانظر أيضاً :

محمد حمد عبداللطيف الجعفرى : سياسة السلطان عبدالحميد الثانى الإسلامية ، رسالة ماجستير فى التاريخ الحديث تحت إشرافنا ، ١٩٧٨ ، ص ص٧٧-٧٨ .

(٢) سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة لهذا التعديل العسكرى، مع تعديل سياسى ثان . انظر ج٢ ، الفصل العاشر .

إن ذلك التفسير التعسفى لإنشاء سكة حديد الحجاز لم يكن عفو الخاطر ، وإنما جاء ليحقق هدفاً رئيسياً لخصوم السلطان عبدالحميد ، وهو تشويه سمعته واهتزاز صورته فى أذهان الأجيال المتعاقبة بأنه كان حاكماً أفاقاً مضللاً، يبتز أموال المسلمين فى صورة تبرعات لدعم مركزه العسكرى والسياسى فى الحجاز واليمن . وقد وقف المؤرخون والباحثون العرب إزاء ذلك التفسير التعسفى موقفين مختلفين تماماً.. اكتفى بعضهم بذكر ذلك التفسير دون أن يناقشه [1]، بينما أكده البعض الآخر [2] ، فانتقل هذا الفريق الأخير من مرحلة الترديد إلى مرحلة التأكيد ، وكان معظمهم ممن تلقوا تعليمهم فى مدارس الإرساليات التنصيرية .

ومادمنا فى صدد مناقشة موضوعية للتفسيرات لإنشاء سكة حديد الحجاز ، فهناك عامل آخر يتصل اتصالاً وثيقاً بهذا الموضوع، هو أن الخط الحديدى الحجازى لم يكن أول خط حديدى يمد فى بلاد الشام ، أو بعبارة أكثر دقة تمد مراحله الأولى فى بلاد الشام .. فقد سبقته عدة خطوط حديدية أنشئت واستخدمت فى أثناء حكم السلطان عبدالحميد الثانى، وقبل الشروع فى إنشاء سكة حديد الحجاز ؛ مما يعد عاملاً جديداً فى دحض التفسيرات التعسفية ، ويدل على أن ربط أجزاء الولاية الواحدة بشبكة مواصلات حديدية ، وربط الولايات العثمانية بعضها ببعض بخطوط جديدية كانا سياسة عليا للدولة العثمانية على عهد السلطان عبدالحميد ، كما أن ولايتى سورية والحجاز لم تشهدا خطوطاً حديدية إلا منذ عهد السلطان عبدالحميد الثانى .

كان من بين تلك الخطوط الحديدية :

(١) الخط الحديدى من يافا إلى القدس سنة ٨٨٨ :

كان هذا الخط هو أول خط حديدى مد فى بلاد الشام قاطبة ، واستهدف عبدالحميد من إنشائه خدمة الحجاج المسيحيين القادمين من أوروبا بحراً إلى يافا . وقد منحت الحكومة العثمانية امتياز الخط إلى يوسف ناڤون أفندى فى ٢٨ من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٨٨ ، ومالبث أن باع الأخير امتياز الخط إلى شركة فرنسية بمبلغ مليون فرنك فى ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٨٩ ، وافتتح الخط فى ١٤ من شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٩٢ وبلغ طوله ٨٧ كيلو متراً [3] .

(٢) خط دمشق – بيروت :

أصدرت الحكومة العثمانية فى ١٨ من شهر أبريل – نيسان – سنة ١٨٩٠ امتيازاً ليوسف أفندى مطران لإنشاء واستغلال هذا الخط ، ولكنه لم يقدم رسومات المشروع خلال المدة

(١) دكتور محمد بديع شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٧ .
(٢) انطونيوس جورج ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٢ .
(٣) محمد كرد على : خطط الشام ج٥ ، ص ص٢٠٢-٢٠٣ .

المحددة له . ورأت الحكومة العثمانية أنه بإخلاله بتعهده قد أسقط حقه فى الامتياز ، ومنحت الامتياز إلى حسن بيهم فى يونيو - حزيران - سنة ١٨٩١ ، وأطلق على شركته اسم «الشركة المساهمة العثمانية لخط بيروت - دمشق الاقتصادى» (١) .

ولكن استطاع يوسف مطران أن يستعيد امتيازه، وأن يؤسس شركة بلجيكية برأس مال قدره أربعة ملايين من الفرنكات الذهبية ، قسمت على ثمانية آلاف سهم ، كان سعر الإصدار لكل سهم منها خمسمائة فرنك ، ثم رأت الحكومة العثمانية إدماج الشركتين معاً ، وبخاصة بعد أن ظفرت شركة إنجليزية بامتياز مد خط حديدى من حيفا إلى دمشق . وكان رائد الحكومة العثمانية من هذا الإدماج هو تجنب الخطر المحتمل وقوعه من الامتياز الأخير ، وسميت الشركة الجديدة باسم «شركة الخطوط الحديدية العثمانية الاقتصادية لبيروت - دمشق - حوران فى سورية» وأصدر السلطان عبدالحميد فرماناً بذلك فى ١٢ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٩١ ، وحدد الفرمان مدة امتياز الشركة بتسع وتسعين سنة . وبلغ طول خط دمشق - بيروت ١٤٧ كيلو متراً ، وكان قطار الركاب يقطع المسافة بين العاصمتين عند أول إنشاء الخط فى تسع ساعات، بينما كان قطار البضائع يقطعها فى إحدى عشرة ساعة . وفى سنة ١٨٩٥ استقدم أحد الخبراء الأجانب من أجل زيادة سرعة القطارات، فأصبحت تقطع المسافة فى ست ساعات . ومن محطات هذا الخط : بيروت ، الحدث ، بعبدا ، جمهور ، عاريا ، عاليه ، بحمدون ، صوفر، المريجات ، المعلقة ، رياق ، سرغايا ، الزبدانى ، سوق وادى بردى ، دير قانون ، عين الفيجة ، الهامة ، دمر ، دمشق (٢) .

(٣) خط دمشق - مزيريب :

أشرنا إلى هذا الخط عندما تكلمنا عن تنفيذ سكة حديد الحجاز ، وقلنا إنه لما شرعت الحكومة العثمانية فى مدها ادعت إدارة خط دمشق - مزيريب وقوع ضرر مادى لها بسبب إنشاء خط الحجاز الحديدى لأنه مواز لخطها ، وعرضت الشركة على الحكومة العثمانية ستة ملايين ونصف مليون فرنك للتخلى عن مشروع سكة حديد الحجاز ، ولكن الحكومة رفضت هذا الطلب ؛ لأن إنشاء الخط الحجازى كان يتصل بأهداف السياسة العليا للدولة على عهد السلطان عبدالحميد . وقد حاول السلطان من جانبه شراء خط دمشق - مزيريب ، وقدرت الحكومة تكاليفه بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ليرة عثمانية . وقامت الحكومة بمفاوضة الشركة لشراء الخ . ورفضت الشركة بدورها عرض الحكومة . ولما تعذر الاتفاق ، قامت الحكومة بمنح الشركة امتياز خط حلب مع الضمانة الكيلومترية لاسترضاء الشركة ، ولم يحقق هذا الخط عائداً مجزياً من الأرباح ؛ خاصة بعد أن بدئ فى استغلال سكة حديد الحجاز . وفى أثناء الحرب العالمية

(١) عبدالعزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٦ .
(٢) محمد كرد على ، خطط الشام ، مرجع سبق ذكره ، ج٥ ، ص ص١٧٨-١٧٩ .

الأولى أمر أحمد جمال باشا قائد الجيش العثمانى الرابع باقتلاع قضبان خط دمشق - مزيريب من أجل إتمام الخطوط الحديدية فى فلسطين؛ استعداداً للحملة على قناة السويس . ولم تقم الشركة الفرنسية بإصلاح الخط بعد انتهاء الحرب .

(٤) خط دمشق - حلب :

ظفر يوسف مطران أيضاً بامتياز هذا الخط فى ٣١ من شهر مايو - آيار - سنة ١٨٩٣، وكانت مدة الامتياز تسعاً وتسعين سنة . وقد ورد فى شروط المقاولة أن هذ الخط يستهدف أغراضاً عسكرية بحتة ، وأوجب على صاحب الامتياز أن يتبع تعليمات نظارة الحربية ، وقد شكلت الحكومة لجنة عسكرية لوضع شروط الامتياز ، كما تم إنشاء هذا الخط على مرحلتين :

الأولى بين رياق وحماه وبلغ طولها ١٨٩ كيلو متراً ، وافتتحت رسمياً فى ٧ من شهر يونيو - حزيران - سنة ١٩٠٣ .

الثانية بين حماه وحلب وبلغ طولها ١٤٣ كيلو متراً ، وبدئ فى تسيير القطارات فى هذه المرحلة سنة ١٩٠٦ .

وكان من المقرر مد الخط من حلب إلى بيره جك الواقعة على الضفة الشرقية لنهر الفرات ، غير أن صدور عقد الامتياز فى ٥ من شهر مارس - آذار - سنة ١٩٠٣ بإنشاء سكة حديد بغداد، والنص فى العقد على إنشاء فرع يخرج من الخط الرئيسى إلى بيره جك (المادة ١٢) حال دون مد خط دمشق - حلب إلى بيره جك .

(٥) خط طرابلس الشام - حمص :

افتتح هذا الخط فى ١٩ من شهر مايو - آيار - سنة ١٩١١ ، بعد عزل السلطان عبدالحميد بسنتين ، وبلغ طوله مائة واثنين من الكيلو مترات . وكانت محطاته الرئيسية: طرابلس الشام ، تلكاخ ، حمص . وكان رأس مال الخط فرنسياً . وتشجيعاً على مد هذا الخط وتشغيله، قررت الحكومة العثمانية أن تطبق على هذا الخط النظام المتبع مع شركات الخطوط الحديدية، وهو الضمانات الكيلومترية لسد العجز فى حالة نقص الإيراد الفعلى السنوى عن الإيراد المقدر لكل كيلو متر . ولما كان هذا الخط يربط مدينة حمص بساحل البحر المتوسط.. فقد أتاح لها قدراً كبيراً جداً من الانفتاح، وفتح أمامها أبواب الاستيراد والتصدير .

ولايمكن القول بأن اهتمام السلطان عبدالحميد الثانى بإنشاء الخطوط الحديدية فى بلاد الشام كان مرده إلى رغبته فى نقل قوات عسكرية بالقطارات الحديدية وعلى وجه السرعة إلى أماكن الاضطرابات أو الثورات ؛ لأن هذا القول معناه إلغاء العقول وتوقف التقدم وربط كل إصلاح عمرانى، بهدف عسكرى هو سحق ثورات قد تنشب وقد لاتنشب . ومعنى ذلك أيضاً

أنه إذا امتنع عبدالحميد عن إدخال السكك الحديدية فى البلاد العربية.. رماه خصومه بالجمود والرجعية والتخلف ، وإذا أدخل بلاده عصر البخار فى وسائل النقل باستخدام السكك الحديدية، اتهمه المتحاملون عليه برغبته فى خنق الحريات والتنكيل بالأحرار ودعاة الإصلاح(١) .

تخريب الخط بعد عبدالحميد :

استمرت سكة حديد الحجاز تعمل بين دمشق والمدينة المنورة فى نقل الحجاج والتجار زهاء تسع سنوات؛ حتى قامت الثورة العربية بزعامة الشريف الحسين بن على أمير مكة فى الخامس من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩١٦ على الدولة العثمانية . ولجأت قيادة الثورة الهاشمية – تنفيذاً لرأى لورانس (توماس إدوارد) عميل الاستعمار – إلى القيام بأعمال تخريبية تحت إشرافه بنسف جسور الخط الحديدى، وانتزاع قضبانه فى عدة أجزاء فى المنطقة الواقعة بين معان والمدينة المنورة . وكانت الذريعة التى انتحلها لتنفيذ هذا العمل التخريبى تتمثل فى احتمال قيام أحمد جمال باشا قائد الجيش العثمانى الرابع، باستغلال سكة حديد الحجاز فى نقل قواته لضرب الثورة العربية فى عقر دارها (٢) .

محاولات بعث الخط :

ويلاحظ أن هذا الخط الحديدى كان يمر فى أراضى دولة واحدة هى الدولة العثمانية ، فأصبح عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى يمر فى أراضى أربع دول؛ نتيجة لتغيير الخريطة

---

(١) المرجع السابق ، الجزء ذاته ، ص١٨١ .

وعبدالعزيز محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٧٧–٢٧٨ .

(2) Lawrence T.E. Seven Pillars of Wisdom. New York, 1938, pp. 198-203, 207-211.

وانظر أيضاً كلاً من :

دراسة تحليلية لشخصية لورانس بقلم أنيس صايغ ، منشورة فى مجلة حوار اللبنانية ، العدد الخامس من السنة الأولى ، يوليو – أغسطس (تموز – آب) سنة ١٩٦٣ .

Lawrence, the End of a Legend

لورانس نهاية أسطورة

وهو مقال نشر فى Sunday Times Weekly Review

31 August, 1969. pp. 21-22

وفى هذا المقال عرض لبعض آراء عن لورانس فى كتاب وضعه

Philip Knightley and Colin Simpson

باسم :

The Secret Lives of Lawrence of Arabia.

دكتور فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين . ترجمة كمال اليازجى ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص٣٤٩ .

السياسية للشرق العربى الآسيوى وتفتيته إلى عدة دول وكيانات سياسية .. فكان القسم الأول من الخط الحديدى من دمشق إلى درعا تابعاً لحكومة فيصل فى سوريا ، ثم لفرنسا بصفتها دولة الانتداب ، وكان القسم الثانى يتبع فلسطين ، والقسم الثالث يتبع حكومة شرق الأردن وكل منهما يتبع بريطانيا ، والقسم الرابع والأخير من معان إلى المدينة المنورة يتبع حكومة المملكة العربية السعودية . وقد تأيد هذا التقسيم بقرار التحكيم الصادر فى ١٨ أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٥ ، على يد الأستاذ السويسرى أوجين بورل .Eugène Borel E ، الذى عينته عصبة الأمم . وقد بذلت بريطانيا وفرنسا – وهما دولتا الانتداب –جهوداً منذ سنة ١٩٢٣ لإعادة تسيير القطارات فى القسم التابع للسعودية بين المدينة المنورة ومعان ، فقد كانت الأقسام الثلاثة الأخرى لهذا الخط يسير فيها العمل بانتظام ، وقد عرقل نشوب الحرب العالمية الثانية جهود إعادة تشغيل الخط . وأخيراً فى سنة ١٩٦٦ ، أبرم عقد مع بيوت تجارية بريطانية لإعادة تشييد القطاع بين المدينة المنورة ومعان (١) ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ .

* * *

---

(١) Zaidi H. بحث منشور فى دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الثانية، تحت عنوان الحجاز ، سكة حديد ، وقد سبقت الإشارة إليه .

الفصل السابع

تفسيرات تعسفية لبعض مشروعات إصلاح قام بها السلطان عبدالحميد

طريق ب. ب. ب (٣)

B. B. B Route

التقارب بين إستانبول وبرلين وأهدافه :

قامت الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ بعد إتمام الاتحاد الألماني بقوة «الدم والحديد»، وانصرفت أول الأمر إلى تنظيم شئونها الداخلية وبناء قواتها المسلحة البرية والبحرية ، فضلاً عن الأسطول التجاري كوسيلة للنهوض بالتجارة الخارجية .. فكان يشق عباب المحيط الأطلسي ويرفأ إلى موانيء إفريقية وغيرها، ويتاجر مع الليفانت والشرق الأوسط [1] ، كما عكفت على تنفيذ مشروعات التصنيع وتركزت في الصناعات الكيماوية والكهربائية ، وأرست قواعد التقدم الاجتماعي ؛ فوضعت قانون التأمين الإجباري ضد المرض عام ١٨٨٣ ، وضد الحوادث عام ١٨٨٤ ، وضد الشيخوخة سنة ١٨٨٩ ، فكانت ألمانيا دولة زائدة مبتدعة في هذا المجال وسبقت إنجلترا فيه [2] .

وبينما كانت عمليات البناء الداخلي قائمة على قدم وساق.. وجهت ألمانيا أنظارها إلى الدولة العثمانية؛ كي تنشيء لها فيها مركزاً متميزاً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، فالدولة العثمانية ذات موقع حربي هام ، وهي قريبة من ألمانيا ، وغنية بمواردها الأولية اللازمة للصناعات الألمانية المتزايدة . وفي الاستطاعة اتخاذها أسواقاً رائجة للمنتجات الألمانية ، وفي مقدور ألمانيا أيضاً اتخاذ الدولة العثمانية مركزاً لمناوئة النفوذين البريطاني والفرنسي في الليفانت والشرق الأوسط، وضرب سيطرة بريطانيا وفرنسا معاً على قناة السويس .

كان هذا الاتجاه الألماني انقلاباً في السياسة العليا لألمانيا تجاه الدولة العثمانية ؛ إذ إن

---

(١) تضاعفت حمولة سفن ألمانيا في العشرين سنة، التي تخللت سنتي ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ سبعة أمثالها .

(٢) وضعت بريطانيا قوانين على غرارها عام ١٩١١ على يد لويد جورج، عندما كان وزيراً للمالية في وزارة أسكوث H.H. Asgquith ، وكانت هذه الوزارة قد شكلت في أغسطس – آب – عام ١٩٠٨، وظلت في الحكم إلى مابعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .

المستشار الألمانى بسمارك لم يكن يشعر بتقدير للدولة العثمانية ، وتعزى إليه هذه العبارة «إن الدولة العثمانية بما تضمه من شعوب مسيحية وشعوب إسلامية لاتستحق أن يراق من أجلها دم جندى بروسى واحد» ، وكان بسمارك صاحب النظرية السياسية التى يطلق عليها حيناً سياسة المصالحة La Conciliation وحيناً آخر سياسة التعويض La Compensation فعندما تفاقمت أزمة المسألة الشرقية منذ سنة ١٨٧٥ ، طرح نظريته الهادفة إلى درء خطر الحرب عن أوروبا . وكانت وسيلته لمنع اشتعال الحرب تتمثل فى تفتيت الدولة العثمانية ، وتوزيع أجزاء لايستهان بها من ممتلكاتها بين الدول الأوروبية الكبرى الأربع ، وهى : بريطانيا ، وفرنسا ، والنمسا والمجر ، والروسيا . وكان بسمارك يخشى أن تؤدى المنافسة بين هذه الدول إلى اشتعال حرب أوروبية عامة قد تضطر ألمانيا إلى دخولها ، وقد تعصف بالمكاسب التى سبق أن أحرزتها وتوجتها بقيام الاتحاد الألمانى سنة ١٨٧١ ، وكان من سياسة المصالحة أو التعويض :

أولاً : أن تستولى بريطانيا على مصر بما فيها قناة السويس .

ثانياً : أن تسيطر الروسيا على المضايق – البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل – وتشرف على إستانبول .

ثالثاً : أن تستأثر النمسا بالولايتين العثمانيتين البوسنة والهرسك فى غربى البلقان .

رابعاً : أن تأخذ فرنسا سورية ولبنان .

واستطاع بسمارك ، فى أثناء رياسته لمؤتمر برلين الأوروبى سنة ١٨٧٨ ، أن يحقق نظريته تحقيقاً تاماً فيما يختص بالبند الثالث ، وأن يشجع فرنسا على احتلال تونس بدلاً من سورية ولبنان ، منضماً فى هذا التشجيع إلى سالزبورى وزير خارجية بريطانيا وأحد أعضاء الوفد البريطانى فى المؤتمر ، واستطاع بسمارك أن يترك الروسيا تحقق مكاسب إقليمية كبيرة إشباعاً لنهمها الاستعمارى ، وقد سبق أن شرحنا هذه المكاسب من قبل . أما بريطانيا فقد عملت لحسابها الخاص ، واستطاعت قبيل انعقاد المؤتمر أن تنتزع من الدولة العثمانية جزيرة قبرص كخطوة تمهيدية لاحتلال مصر بعد سنوات ذات عدد ، وعلى ذلك.. لم تكن سياسة بسمارك تقوم فى معظم السنوات على التعاطف مع الدولة العثمانية .

وقد بدأ تطور فى علاقات ألمانيا بالدولة العثمانية منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر تمشياً مع تطور السياسة العليا لألمانيا فى ذلك الوقت بعد أن نمت البحرية الألمانية نمواً هائلاً ، وبعد أن تقدمت الصناعة الألمانية تقدماً مذهلاً ، وبعد أن زاد تعداد سكان ألمانيا زيادة، دعت الرأى العام إلى المطالبة بإيجاد أسواق جديدة لتصريف المصنوعات الألمانية والبحث عن موارد جديدة للمواد الخام ، وانتهاج سياسة نشطة فى كل بقعة من بقاع العالم ، وبلغ ضغط الرأى العام حداً لم يكن فى مقدور الرجل السياسى مهما سما مركزه فى أعين مواطنيه أن يصمد أمامه

طويلاً ، ومن ثم أخذ بسمارك يوجه ألمانيا فى طريق خارجى معتذراً بأن للضرورة أحكاماً (١) ، وبدأت ألمانيا منذ سنة ١٨٨٣ مايمكن تسميته سياسة الانفتاح نحو الدولة العثمانية ، واستجابت لطلب الحكومة العثمانية ، فأرسلت فى تلك السنة إلى استانبول بعثة عسكرية تتولى تنظيم الجيش العثمانى(٢) ، وكان يرأس هذه البعثة الكولونيل فون درجولتش Von Der Goltz وكان على حظ موفور من الكفاية الممتازة والإخلاص فى العمل . وقد بذل أقصى جهده فى النهوض بالجيش العثمانى تدريباً وتسليحاً وتطويراً لخطط التعليم فى المعاهد العسكرية العثمانية خلال الثلاث عشرة سنة التالية . وحرصت البعثة على أن تكون الأسلحة والذخائر فى القوات العثمانية المسلحة من نتاج المصانع الألمانية ، ولكن لم تكن جهود البعثة مقصورة على المجالات العسكرية ، بل أخذ بعض أعضائها ، بتوجيه من بسمارك المستشار الألمانى ، يعنون بعدة مسائل أخرى ، ويوافون الحكومة الألمانية بتقارير ضافية عن الأحوال السائدة فى الدولة ومايتوقعون حدوثه فى قابل الأيام .. وهكذا شاهدت السنوات الأخيرة من عهد بسمارك بداية النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية .

ولكن حدث انقلاب جذرى فى سياسة ألمانيا تجاه الدولة العثمانية باعتلاء ولهلم الثانى عرش ألمانيا سنة ١٨٨٨ ، ولم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره ، واشتد النزاع بين بسمارك والإمبراطور الشاب الذى ساءه أن يرى بسمارك يسيطر على شئون الدولة ، فلم يكن يبرم أمر إلا بإذنه . وكأن أرض ألمانيا قد ضاقت بما رحبت فلم تتسع لحاكمين اثنين مستبدين ، وأعلن الإمبراطور الجديد أنه «ليس هناك غير سيد واحد فى هذه الدولة ، هو أنا» ، وقطع علاقاته بمؤسس الإمبراطورية الألمانية بسمارك ، الذى اضطر فى اليوم العشرين من شهر مارس – آذار– سنة ١٨٩٠ إلى الاستقالة ، وكانت أقرب إلى الإقالة منها إلى الاستقالة ، واعتزل السياسة . وهكذا أقصى هذا الربان الماهر الذى ظل قرابة عشرين عاماً يدير دفة ألمانيا خلال العواصف والأنواء ، وقد حل محله فى منصب مستشار ألمانيا جورج ليوفون كابريفى C. George Leo von Caprivi (١٨٩٠-١٨٩٤) .

ومما يذكر أنه تعاقب من بعد الأخير على منصب المستشار الألمانى ستة مستشارين كان آخرهم ماكس فون بادن Max von Baden الذى شغل منصبه عاماً أو بعض عام ثم استسلمت ألمانيا سنة ١٩١٨ لبريطانيا وحليفاتها . وكان هؤلاء المستشارون السبعة مجرد أقزام بجانب الإمبراطور ولهلم الثانى ، الذى أصبحت كلمته هى العليا فى الشئون الداخلية والخارجية لألمانيا من سنة ١٨٩٠ حتى سنة ١٩١٨ .

---

(1) Fisher H. A. L.; A History of Europe, op. cit., p. 1051.

(٢) نجح السفير الألمانى فى الآستانة فى إقناع السلطان عبدالحميد باستخدام البعثة

Earle E. M.; op. cit., p. 38.

مظاهر التقارب بين إستانبول وبرلين :

ويهمنا أن نذكر أن سياسة التقارب نحو الدولة العثمانية أخذت دفعة قوية جداً باعتلاء ولهلم الثانى العرش (١٨٨٨–١٩١٨)، فزار الدولة العثمانية مرتين كانت المرة الأولى فى سنة ١٨٨٩ ؛ أى فى السنة التالية لتوليه الحكم ، وكانت الزيارة الثانية فى سنة ١٨٩٨ . وكان هذا الإمبراطور يعتقد اعتقاداً راسخاً ضرورة تنمية العلاقات الثنائية بين الدولتين فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعمرانية والعلمية، بما فيها تنشيط البعثات الألمانية للكشف من الآثار فى المناطق العثمانية ، وقد عرفت سياسة التقارب نحو الدولة العثمانية باسم «الاتجاه نحو الشرق» Drang Nach Osten .

شجعت الحكومة الألمانية تدفق رءوس الأموال الألمانية على الدولة العثمانية وزيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين ، وأوفدت مندوبين للشركات الألمانية التجارية إلى إستانبول، وأسست بنوكاً كبرى ، وأنشأ جماعة من أصحاب رءوس الأموال الألمانية خطاً للملاحة البحرية بين هامبورج وإستانبول سنة ١٨٨٩ ، أطلق عليه «خط الليفانت الألمانى» Deutsche Levante Linie لدعم تجارة ألمانيا فى الدولة [١] . واحتل رأس المال الألمانى منذ سنة ١٨٨٨ المكانة الأولى فى الدولة ، وأقصيت عن مركز الصدارة فيها رءوس الأموال البريطانية والفرنسية .

ترحيب عبدالحميد بالتقارب بين إستانبول وبرلين :

رحب السلطان عبدالحميد الثانى بسياسة التقارب بين الدولة العثمانية وألمانيا وكانت تحدو هذا السلطان رغبة قوية فى الحد من نفوذ بريطانيا وفرنسا فى الدولة ، وكانتا تتسابقان على انتزاع ولاياتها منها : فاحتلت بريطانيا جزيرة قبرص عام ١٨٧٨ ثم مصر عام ١٨٨٢ ، ووصفت احتلالها لها بأنه احتلال مؤقت يزول بزوال أسبابه ، وأيدت بريطانيا أيضاً ضم الولاية العثمانية «روم إيلى شرقى» إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥ بعد سبع سنوات من انقضاء مؤتمر برلين الأوروبى وخلافاً لما قرره هذا المؤتمر ، كما بسطت فرنسا حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ ، ومن قبل كانت قد احتلت إقليم الجزائر فى شمالى إفريقية سنة ١٨٨١ ، ومن قبل كانت قد احتلت إقليم الجزائر فى شمالى إفريقية سنة ١٨٣٠ ، وكانت لها إدعاءات فى بلاد الشام . ونظر أيضاً عبدالحميد إلى موقف هاتين الدولتين من مذابح الأرمن على أنه موقف غير ودى من

(١) كانت صادرات ألمانيا إلى الدولة العثمانية حتى عام ١٨٨٨ تعادل ١١ مليون مارك كل سنة ، ثم قفزت قيمة هذه الصادرات سنة ١٩٠٥ إلى قرابة ٧١ مليون مارك ، وارتفعت صادرات الدولة العثمانية إلى ألمانيا خلال هذه الفترة من ٢,٥ مليون مارك إلى ٥١ مليون مارك .

Emin Ahmed: Turkey in the World War. (Economic and Social History of the World) Yale University Press. New Haven. 1930 p. 39.

الدولة، فأراد عبد الحميد إيجاد قوة سياسية كبيرة صديقة، ولكن لا تكون حليفة للدولة؛ بمعنى ألا يدخل معها فى تحالف عسكرى ، وهذه من حسنات السلطان وتدل على بعد نظره وحصافته على عكس الطغاة العسكريين، الذين حكموا الدولة بعد عزله ثم ربطوا الدولة، نتيجة حماقتهم وجهلهم بمبادئ السياسة وأصول الحكم ، بحلف عسكرى مع ألمانيا فى الثانى من شهر أغسطس- آب - سنة ١٩١٤ جر عليها الكوارث ، ولكن كان عبدالحميد يريد أن يوازن بنفوذ ألمانيا نفوذ الدولتين العظميين . كما كان من دوافع ترحيب عبدالحميد بسياسة التقارب تحقيق الفوائد العسكرية والاقتصادية والعمرانية لبلاده ، وقد ولى عبدالحميد وجهه شطر ألمانيا يرسل إليها الطلبة العسكريين ليستكملوا دراساتهم فى معاهدها العسكرية ، ويوفد الضباط العثمانيين إلى ألمانيا ليحضروا دورات تدريبية ويشهدوا عديد المناورات التى كان يقوم بها الجيش الألمانى ، واستورد من ألمانيا أسلحة وذخائر أوصى بصنعها فى مصانعها . فكانت شركة «كروب - جرمانيا» Krupp Germania لبناء السفن تزود الأسطول العثمانى بحاجته من سفن الطوربيد والأسلحة الكبيرة ، وكانت شركة «لودفيج لوف» Ludwig Loewe تمد الجيش العثمانى بالأسلحة الصغيرة ، وكانت شركة «كروب إسن Krupp Essen تشارك شركة «أرمسترونج» Armstrong الإنجليزية فى تقديم المدافع للجيش العثمانى [1] ، وأمضى الفريق محمود شوكت باشا شطراً كبيراً من حياته العسكرية فى ألمانيا مراقباً لشحنات الأسلحة [2] ، وأخذ الجيش العثمانى صبغة ألمانية .

طريق ب. ب. ب. :

كانت سياسة «الاتجاه نحو الشرق» تمثل ركناً أساسياً فى السياسة العليا لألمانيا ، وكان من أهم المشروعات الألمانية التى انبثقت عن هذه السياسة . واستحوذت على تفكير هذا الإمبراطور ووقته واهتمامه إنشاء طريق للمواصلات الحديدية بين أوروبا والشرقين الأدنى والأوسط حتى الخليج العربى ، وبذلك يمكن تحويل جانب كبير من التجارة العالمية من طريق قناة السويس إلى الطريق الجديد ، فضلاً عن مزايا تحققها الدولتان العثمانية والألمانية سنتكلم عنها فيما بعد . ويقوم هذا المشروع على مد خط حديدى يربط ألمانيا بإستانبول ثم إلى أنقرة وقونية فى آسيا الصغرى، ثم إلى شمالى الشام ثم يمتد شرقاً إلى الموصل فى العراق، ثم جنوباً إلى بغداد ، على أن يمد إلى البصرة ثم إلى موقع ما على الخليج العربى تتفق عليه الدولتان فيما بعد .

وقد أطلق على مشروع هذا الخط الحديدى من قبيل الاختصار طريق ب. ب. ب.. B. B. B. Route لأنه يبدأ من برلين ويمر ببيزنطه ثم بغداد . وقد اختيرت كلمة بيزنطة بدلاً من

(١) دكتور السيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٠-١٩١ .
(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٨ .

إستانبول أو الآستانة أو القسطنطينية حتى تبدأ أسماء هذه المحطات الثلاث الرئيسية بحرف الباء، كما يطلق على هذا الخط فى بعض المراجع سكة حديد بغداد The Baghdad Railway وهى تسمية غير دقيقة ، وسنطلق عليها فى هذه الدراسة الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى .

وكان الجزء الأول من هذا الخط الحديدى موجوداً وقائماً بالفعل ؛ بفضل الجهود التى بذلها الخبير الألمانى المهندس فون پرسل Von Pressel فى إنشاء شبكة حديدية فى البلقان . وقد تم بناؤها وافتتحت لنقل المسافرين والمتاجر فى صيف ١٨٨٨ ، وكانت هذه الشبكة تمتد من حدود النمسا والمجر عبر شبه جزيرة البلقان إلى إستانبول . وترتبط فى الوقت ذاته بالخطوط الحديدية فى مملكة النمسا والمجر وغيرها من الدول الأوروبية ؛ فأصبحت إستانبول تتصل اتصالاً مباشراً بڤيينا وبرلين وباريس ولندن عن طريق كاليه [١] .

وبقيت المرحلة الآسيوية من المشروع الألمانى ، وهو مد الخط الحديدى فى آسيا الصغرى وشمالى الشام ويخترق العراق . أما الخط الحديدى فى آسيا الصغرى.. فكانت إحدى الشركات الألمانية قد قامت بإنشاء خط يبدأ من حيدر باشا على الساحل الآسيوى للبوسفور إلى أنقرة عام ١٨٩٣ ، ثم إلى قونية عام ١٨٩٦ ، وبقيت المرحلة الأخيرة .

وقد بلغ من اهتمام الإمبراطور ولهلم الثانى بهذا المشروع الألمانى أنه زار الدولة العثمانية للمرة الثانية ، وتمت هذه الزيارة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر – تشرين أول وثان – سنة ١٨٩٨ بعد اتصالات دبلوماسية بين برلين وإستانبول، استطال أمدها أربع سنوات تمهيداً لها وتحديد برنامجها وأهدافها ونجح الإمبراطور خلالها فى الحصول على الامتياز المنشود ؛ إذ أصدر السلطان فرماناً تمهيدياً بالموافقة على تنفيذ هذا المشروع . وكان الإمبراطور قد ضغط على البنك الألمانى Deutsche Bank لتمويل المشروع، على أساس أن هذا الخط الحديدى يمثل مصلحة قومية ألمانية عليا .

براعة ألمانيا فى تبديد مخاوف السلطان من أطماع الصهيونيين فى فلسطين :

وقد سبقت هذه الزيارة ثم صحبتها ثم لحقتها حملة إعلامية ألمانية وأخرى عثمانية واسعة النطاق، كان من بين أهدافها ربط ألمانيا بالعالم الإسلامى . فقد قام ولهلم الثانى بأعجب مظاهرة فى حياته ؛ فبعد انتهاء زيارته الرسمية للسلطان عبدالحميد فى إستانبول ذهب إلى فلسطين وزار بيت المقدس . واستطاع نيودور هرتزل Theodor Herzel رئيس المنظمة

---

(1) Early E. M., Turkey etc. op. cit., p. 29.

الصهيونية العالمية [١] Z.W.O [٢] ، ومعه وفد صهيونى قوامه أربعة أعضاء ألمان مقابلة الإمبراطور ابتغاء الحصول على تصريح منه بتأييد الحركة الصهيونية وأهدافها فى فلسطين .

وقد قابلهم الإمبراطور وهو ممتط ظهر جواده ، بينما كان هرتزل وأعضاء الوفد الصهيونى وقوفاً فى خشوع وذلة على مقربة من حصانه ، كما يبدو هذا المنظر من الصورة التى ظهرت فى دائرة المعارف اليهودية . وقد أدلى الإمبراطور بتصريح ورد نصه فى دائرة المعارف اليهودية وجاء مخيباً للآمال، التى كان يعلقها الصهيونيون على إمبراطور ألمانيا . فقد جاء فى هذا التصريح أن إمبراطور ألمانيا يؤيد كل الجهود التى يبذلها اليهود للنهوض بالزراعة فى فلسطين؛ من أجل رفاهية الدولة العثمانية وتقدمها، طالما كان اليهود يحترمون السيادة العثمانية على فلسطين ويدينون بالولاء للسلطان العثمانى .

وهو تصريح يتسم بالطابع الدبلوماسى ، وليس فيه أى كسب للقضية الصهيونية .. فقد كان حديث الإمبراطور مقصوراً على المجال الزراعى فى فلسطين، يبذل فيه اليهود نشاطهم بشرط أن يدينوا بالولاء للسلطان العثمانى . ولم يشر ولهلم الثانى من قريب أو من بعيد إلى قيام دولة يهودية فى فلسطين أو إلى جعل فلسطين إقليماً يهودياً يتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الدولة العثمانية . ويقول مؤرخ حياة هرتزل تفسيراً لهذه الإجابة إن إمبراطور ألمانيا فى أثناء إقامته فى إستانبول قد سبرغور السلطان عبدالحميد بخصوص الحركة الصهيونية، وكانت ألمانيا تعطف على هذه الحركة . ولمس الإمبراطور أن السلطان لم يكن مرتاحاً إلى أهداف الحركة الصهيونية ، بل كان يتوجس خيفة منها، وأن السلطان كان يخشى أن تصبح فلسطين «لبناناً آخر» ، وأن تقوم ألمانيا فى فلسطين بالدور ذاته الذى قامت به فرنسا فى لبنان [٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مقابلة هرتزل لإمبراطور ألمانيا فى بيت المقدس لم تكن المقابلة الأولى فى أثناء زيارة الإمبراطور للدولة العثمانية ، فقد حدث أن وقف هرتزل على برنامج زيارة الإمبراطور الألمانى للسلطان العثمانية ، وسافر إلى إستانبول بحجة إجراء اتصالات مع رجال الباب العالى . ويدل تاريخ هرتزل على براعته فى إنشاء علاقات مع

(١) تصفه دائرة المعارف اليهودية بأنه زعيم الصهيونية السياسية .
انظر : =
The Jewish Ecncyclopaedia. New York and London. 1924 , 23 vols, vol. VI p. 370.

(٢) تستعمل هذه الحروف الثلاثة من قبيل الاختصار بديلاً لهذه العبارة .
Zionist World Organization

(٣) انظر كلاً من :
Bein Herzel A Bein; Theodor Herzel, Translated by Samuel Phialdelphia 1945, p. p. 308-309

The Jewish Encycl op. cit., vol, XII p. 677

الشخصيات ذات الصلات الوثيقة بالرؤساء حتى يسهل عليه مقابلتهم ، ونجح هرتزل فى أن يظفر بمقابلة الإمبراطور الألمانى فى إستانبول ، ويبدو من تسلسل الأحداث أن ولهلم الثانى كان مستمعاً أكثر منه متحدثاً فى أثناء مقابلته لهرتزل ، وأنه آثر أن يتريث فلا يدلى برأى أو يعلن تصريحاً عن موقف بلاده من الحركة الصهيونية قبل أن يتحدث مع السلطان عبدالحميد فى هذا الصدد تنسيقاً لسياسة الدولتين تجاه هذه المسألة .. وهذا مافعله الإمبراطور . فلما سافر إلى بيت المقدس كان قد سبقه إليها هرتزل مع وفد الصهاينة، تحدوهم أعذب الآمال لمقابلة الإمبراطور، وليقفوا منه على مادار بين السلطان العثمانى والإمبراطور الألمانى وأملاً فى الحصول على تصريح من الإمبراطور بتأييد الحركة الصهيونية . ولقى أعضاء الوفد الصهيونى مساعدة من بعض رجال الحاشية الإمبراطورية الألمانية لتنظيم أمر المقابلة ، وحدد الإمبراطور اليوم الثانى من شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٩٨ ، موعداً لمقابلة الوفد فى بيت المقدس على النحو الذى ذكرناه من قبل ، وكانت مقابلة مهينة وغير مثمرة .

وكان تقدير الإمبراطور الألمانى للموقف أنه إذا مضت ألمانيا فى تأييد الحركة الصهيونية، أثارت شكوك السلطان ونسفت الجهود التى بذلتها منذ سنة ١٨٨٣ فى سبيل اقترابها من إستانبول ، وبعبارة أخرى خلص الإمبراطور رأياً إلى أن صداقة الدولة العثمانية أثمن لألمانيا من صداقة الحركة الصهيونية ؛ لأنه كان حريصاً الحرص كله على تدعيم صلاته بالدولة العثمنية وبرعاياها المسلمين بخاصة وبالعالم الإسلامى بعامة، خدمة للمصالح الألمانية(١) .

ومن بيت المقدس سافر إمبراطور ألمانيا إلى دمشق، حيث ألقى خطبة سياسية مثيرة استهدف منها كسب العالم الإسلامى فى كافة أنحاء العالم إلى جانب ألمانيا ، وقرر فيها أن السلطان العثمانى هو خليفة المسلمين ، وأن إمبراطور ألمانيا هو الصديق الدائم للسلطان ولجميع المسلمين الذين كان يبلغ عددهم فى ذلك الوقت ثلاثمائة مليون مسلم ، وأظهر تقديراً عميقاً لأبطال الإسلام مثل صلاح الدين الأيوبى، على النحو الذى شرحناه من قبل فى موضوع

(١) غادر هرتزل بيت المقدس عائداً إلى أوروبا ومعه الوفد الصهيون المرافق، بعد أن أخفق مخططه فى الحصول على تصريح علنى من إمبراطور ألمانيا بمساندة الحركة الصهيونية يكون عوناً لها فى نضالها . وفترت العلاقات بين أقطاب الحركة الصهيونية والحكومة الألمانية منذ عام ١٨٩٨ حتى قيام الحرب العالمية الأولى، على الرغم من أن المنظمة الصهيونية العالية كانت مطعمة بالعنصر الألمانى ، إذ كانت تضم شخصيات ألمانية وشخصيات روسية درست فى جامعات ألمانيا وتأثرت بالثقافة الألمانية ، وأقامت فى ألمانيا سنوات طوال ، وعلى الرغم أيضاً من أن اللجنة التنفيذية الصهيونية اتخذت فيينا مقراً لها ، ثم انتقلت إلى كولونى (كلونيا) فى ألمانيا ثم إلى برلين سنة ١٩١١ .
انظر :
دكتور حسن صبرى الخولى : سياسة الاستعمار والصهيونية إلخ مرجع سبق ذكره ، رسالة دكتوراه تحت إشرافنا ، ج١ ، ص ص٧٧-٨٠ .

حركة الجامعة الإسلامية . وكانت جميع تحركات إمبراطور ألمانيا وتصريحاته وخطبه تذاع وتنشر فى أوسع نطاق . وعاد الإمبراطور إلى برلين يحف به التمجيد والثناء ، اللذان أغدقتهما عليه صحافة العالم الإسلامى ، ووقفت الدولتان الكبيرتان فى غربى أوروبا - بريطانيا وفرنسا - متجهمتين لهذا التقارب الشديد الذى حدث بين السلطان عبدالحميد الثانى وإمبراطور ألمانيا ولهلم الثانى . وخشيت كل منهما على مصالحهما المتشعبة فى الدولة العثمانية، التى كانت تسيطر على مناطق حساسة وذات أهمية كبرى فى الشرق العربى الآسيوى . وكان مما أقلقهما أيضاً تقرب إمبراطور ألمانيا إلى مسلمى العالم ، الذين كان من بينهم أعداد كبيرة من سكان المستعمرات ومناطق النفوذ البريطانية والفرنسية .

أهداف ألمانيا من طريق ب. ب. ب :

وقد استهدفت السياسة الألمانية من هذا الخط تحقيق عدة أغراض ، نذكر من بينها :

أولاً : اتخاذ ألمانيا من التسلل الاقتصادى فى الدولة العثمانية وسيلة لجعل ألمانيا قوة استعمارية عالمية فى منطقة الشرق الأوسط ، وهى منطقة شاسعة الأرجاء ذات أهمية عسكرية بالغة .. كان طريق ب. ب. ب. أهم وأبرز مايجسد تسللها الاقتصادى .

ثانياً : إسهام الخط الحديدى فى نمو واتساع وازدياد نفوذ مصلحة الدين العثمانى العام، والتى كان يستأثر بالسيطرة عليها رجال البنوك والمؤسسات الاقتصادية مثل البنك الألمانى وشركة سكة حديد الأناضول ، وكانت مصلحة الدين العثمانى العام هى الأداة الحقيقية والفعالة للاستعمار المالى الأوروبى فى الدولة العثمانية .

ثالثاً : تحويل المناطق التى يمر بها خط ب. ب. ب. فى الدولة العثمانية إلى مناطق لإنتاج المواد الخام والمحاصيل الزراعية التى تستخدم فى الصناعة الألمانية ، ووضع هذه المواد والمحصولات فى خدمة الاقتصاد القومى الألمانى .

رابعاً : استغلال نفوذها السياسى فى الدولة العثمانية بوضع خطط تستهدف تحقيق الاستخدام الأفضل والأمثل للخط الحديدى فى الأغراض الحربية من ناحية ، ولزيادة إمكانات إنتاج المواد الخام والمحاصيل الزراعية وسرعة نقلها إلى ألمانيا من ناحية أخرى . كان من بين هذه الخطط إرساء نظام للحكم السياسى غير المباشر وللأنظمة الاقتصادية فى المناطق التى يمر بها الخط الحديدى فى الدولة العثمانية . وقد وضع الخبراء الألمان فى الشئون الزراعية والعسكرية والسياسية مشروعات استيطان ألمانى .. كان بعضها ذا طابع استيطانى مركز ، وتشرف الأجهزة الألمانية المتخصصة على تنفيذ هذه المشروعات بشتى أنواعها .

خامساً : تحويل جزء لايستهان به من تجارة الشرق من طريق قناة السويس إلى طريق ب. ب. ب (١) .

وفى تقدير ولهلم الثانى، كان تنفيذ مشروع طريق ب. ب. ب يؤدى إلى امتداد نفوذ ألمانيا امتداداً متصلاً عبر البلقان والأناضول وأقاليم متعددة فى الشرق العربى الآسيوى إلى الخليج العربى . وفى تقديره أيضاً أن النفوذ الألمانى يتفوق كان تنفيذ مشروع طريق ب. ب. ب يؤدى إلى امتداد نفوذ ألمانيا امتداداً متصلاً عبر البلقان والأناضول وأقاليم متعددة فى الشرق العربى الآسيوى إلى الخليج العربى ، وفى تقديره أيضاً أن النفوذ الألمانى يتفوق على نفوذ أوروبى آخر منافس ، كالنفوذ البريطانى أو الفرنسى أو الروسى ؛ لأنه نفوذ متصل متماسك من بداية الخط الحديدى إلى نهايته ، ومتفوق عليه أيضاً لأنه يعمل يداً بيد مع الحكومة الشرعية فى الدولة العثمانية ، ولايستهدف هدمها أو الدخول فى علاقات خاصة مع طوائف من رعاياها كالأكراد أو الأرمن أو الموارنة أو الدروز أو غيرهم(٢) .

أهداف عبدالحميد من طريق ب. ب. ب :

والحق أن السلطان عبدالحميد أراد أن يتيح لدولته انفتاحاً على ألمانيا ، وهى دولة بهرت أنظار المعاصرين بوثبتها السريعة، التى جعلتها تتبوأ مكاناً علياً بين الدول الأوروبية الكبرى وتحقق تقدماً مذهلاً فى مجالات المواصلات والتصنيع والتجارة وغير ذلك من شئون الاقتصاد، فضلاً عن تفوقها فى المجالات العسكرية .. فأراد عبدالحميد أن يستفيد من الخبرات الألمانية ورءوس الأموال الألمانية بإدخال إصلاحات حقيقية وملموسة، يشعر بها رعايا الدولة وساسة أوروبا ويدرك الجميع أن الدولة دخلت حقيقة عصر الإصلاحات والمشروعات الإنتاجية. والواقع أن مصر كانت أسبق من الدولة العثمانية فى دخول هذا العصر منذ حكم محمد على وخلفائه ، وكانت قد تعاقبت فى القرن التاسع عشر بالذات أنباء ووعود وتصريحات

---

(١) من بين المراجع التى اعتمدنا عليها بصفة أساسية بحث يعد من أحدث البحوث التاريخية الرصينة، وضعه هلموت متزجر Helmut Mejcher. Tubingen، استقى مادته العلمية من الوثائق والمراجع الألمانية ، واسم هذا البحث :

Scme Aspects ef the German Baghdad Railway Policy,

ونشرته مجلة «المؤرخ العربى» التى تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب فى بغداد ، العراق العدد الأول ١٩٧٥، ص ص١-٣٥ (القسم غير العربى) .

وعن الخط الحديدى ب. ب. ب. انظر كلاً من :

Earle E.M.: Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway. New York. 1923.

Wolf J.B.: The Diplomatic Histoty of the Baghdad Railway 1936, Chap, 7.

Howard H.N.; The Partition. of Turkey. chap. 2.

Ragey L.: La Question de chemin de fer de Bagdad, 1893-1914.

(٢) محمد شفيق غربال : منهاج مفصل إلخ ، مرجع سبق ذكره ص١١٢ .

رسمية وصدر أكثر من «خطى شريف» عن بعض سلاطين هذا القرن بإدخال إصلاحات جذرية فى الدولة ؛ كى تواكب مسيرة التقدم والحضارة فى الدول الأوروبية ، وتعوض ما فاتها من سنوات الركود والتخلف ، ولكن ظل معظم ماجاء فى هذه الفرمانات والوعود حبراً على ورق .

وكان عبدالحميد يدرك حقيقة الوزن السياسى والثقل العسكرى لألمانيا فى أوروبا كدولة صديقة له .. فقد كان عقد مؤتمر برلين فى الثالث عشر من شهر يونيو- حزيران – عام ١٨٧٨ اعترافاً من الدول الأوروبية التى اشتركت فيه ، وهى : بريطانيا ، وفرنسا ، والروسيا ، وإيطاليا ، والدولة العثمانية ، فضلاً عن ألمانيا [١] ، بالزعامة السياسية لألمانيا فى أوروبا ، وكان بسمارك أظهر وأبرز شخصية فى المؤتمر . كان يرأس الجلسات طبقاً لقواعد القانون الدولى العام[٢] ، ويدير المناقشات ، ويضع حداً للمحاولات العقيمة ، ويتهدد المؤتمرين بترك المؤتمر إذا لم يصغ الساسة إلى أوامره[٣] . ولكن كان عبدالحميد واثقاً فى الوقت ذاته بقدرته على دفع جميع المخاطر التى قد تنشأ عن رغبة ألمانيا أو مطامعها فى السيطرة السياسية على الدولة العثمانية ، وهذه حقيقة يقررها أحد الباحثين العرب النصارى المتحاملين على السلطان عبدالحميد [٤] .

وأدرك عبدالحميد أن تنفيذ مشروع طريق ب. ب. ب يعود بفوائد جمة على الدولة من النواحى الاقتصادية والعمرانية والعسكرية والسياسية .. ففى المجالات الاقتصادية والعمرانية يؤدى الخط الحديدى إلى نمو المدن التى يمر بها ، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، وربط أجزاء الدولة بعضها ببعض ، واستغلال الموارد الطبيعية فى المناطق الشاسعة التى يمر بها ، وإيجاد موارد مالية جديدة لخزانة الحكومة بحصولها على نسبة مقررة من إيراد هذا الخط؛ مما ينجم عنه بمضى الزمن وقف التدهور المالى الذى كانت تعانى منه الدولة ، وكان يتمثل فى ضخامة القروض الأجنبية وفى فرض رقابة دولية على مالية الدولة . وكان المشروع يتضمن أيضاً مد أسلاك لخطين من خطوط البرق على امتداد قضبان السكة الحديدية لخدمة أغراض الحكومة، إلى غير ذلك من فوائد ، سنقف عليها عند الكلام على عقد الامتياز الذى أصدرته الحكومة لإحدى الشركات الألمانية بمد الخط الحديدى .

أما من الناحية العسكرية .. فإن إنشاء طريق ب. ب. ب. يؤدى إلى دعم مركز الدولة عسكرياً تجاه كل من فارس وروسيا . كانت علاقات الدولة العثمانية بفارس – وهما دولتان إسلاميتان غير عربيتين – علاقات غير مستقرة وغير هادئة ، وكان العراق مسرحاً لصراع

---

(١) كان ممثلو الدول البلقانية يجتمعون فى استراحة المؤتمر حيناً وفى بوفيه المؤتمر حيناً آخر .

(٢) تقتضى مبادئ القانون الدولى العام أن يرأس المؤتمر رئيس الدول المضيفة أو ممثلها فى المؤتمر .

(٣) دكتور محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٥ .

(٤) أنطونيوس جورج ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٧ .

قديم متأصل بينهما منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين [١] ، وكان كلما اشتد ساعد الفرس، تطلعوا إلى انتزاع العراق من العثمانيين لتحقيق أطماع توسعية إقليمية ومذهبية . وكان لسكان العراق دور كبير فى احتدام حدة الصراع بين الدولتين ؛ فالشيعة فى العراق كانوا متعاطفين مع الدولة الفارسية لاتفاقهم معها فى وحدة المذهب الدينى ، بينما نظر العراقيون السنيون إلى العثمانيين على أنهم حماتهم وحماة المذهب السنى فى العالم الإسلامى . وكذلك كان الحال بالنسبة لأكراد العراق فى الشمال .. كان معظمهم سنيين ، ولكن كان بينهم أكراد يعتنقون المذهب الشيعى، وتأرجح ولاء الشيعة فى العراق بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية. وفى طغيان النعرتين المذهبية والجنسية انصرف اهتمام هاتين الدولتين الكبيرتين إلى محاربة ازدواجية الولاء بإخضاع القبائل والعشائر العربية فى جنوبى العراق [٢]، والكردية فى شماليه ، لسيادة اسمية . ودخلت عناصر أجنبية فى النزاع وتمثلت فى بريطانيا والروسيا ابتغاء الاستئثار بالنفوذ الأول فى الشرق الإسلامى ، وكانت بريطانيا ، كما مر بنا [٣]، قد نجحت فى استصدار فرمان من السلطان العثمانى سنة ١٨٣٤ يخول لها الحق فى إنشاء خطوط ملاحة بخارية بريطانية فى أنهار العراق تتصل بخارجه ، وحاول السلطان عبدالحميد الثانى سنة ١٨٨٣ منع الملاحة البريطانية فى نهر دجلة .

---

(١) استمر الصراع بين العراق وإيران إلى الوقت الحاضر (١٩٨٠-١٩٨١) ، فقد اندلعت حرب شاملة بينهما فى اليوم العشرين من شهر سبتمبر - أيلول - سنة ١٩٨٠ ، وكانت مطالبة العراق بشط العرب وإقليم عربستان وغيرهما تستند إلى أن هذه الأقاليم كانت تابعة له إبان الحكم العثمانى، وإلى أن العراق يعد أحد ورثة الدولة العثمانية طبقاً لقواعد القانون الدولى العام . ولكن هناك دوافع خفية أكثر عمقاً من الأسباب المعلنة لقيام هذه الحرب ، وليست هذه الدراسة مجالاً لبسطها . وقد امتد القتال منذ اليوم الحادى والعشرين من شهر سبتمبر - أيلول - على طول خط الحدود الفاصلة بين العراق وإيران من الخليج حتى حدود تركيا ، واشتركت فيه القوات الجوية والبرية والبحرية للدولتين المتحاربتين .

(٢) من بين هذه القبائل قبيلة عربية استقرت فى المنطقة الواقعة شرقى شط العرب . وكونت إمارة عربية عرفت باسم إمارة عربستان ،وكان مقر حكمها مدينة المحمرة ، وتشرف على مدخل نهر كارون عند التقائه بشط العرب .

وخضعت هذه الإمارة عند إنشائها للسيادة الاسمية للدولة العثمانية . وحاول نجيب باشا والى بغداد فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر إخضاع هذه الإمارة للسلطة الفعلية للباب العالى ، ولكنه أخفق فى محاولته ، وحول الأمراء فيها تبعيتهم إلى الدولة الفارسية . وأصبحت إمارة عربستان تسمى خوزستان منذ أن قضى الشاه رضا بهلوى سنة ١٩٢٥ على الاستقلال الذاتى لهذه الإمارة ، وعملت حكومة الشاه على صبغها بالصبغة الإيرانية ، وتوطين العائلات الإيرانية فيها وطمس اللغة العربية ونشر اللغة الفارسية ، واضطهاد الأقلية العربية وحرمانها من حقوقها السياسية ، وغير ذلك من وسائل القمع والكبت والاضطهاد .

انظر دكتور نور الدين حاطوم . محاضرات عن حركة القومية العربية . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ص٦٤-٦٧ .

(٣) انظر فى هذه الدراسة الجزء الثانى ، الفصل الثانى .

وأوجست الروسيا خيفة من النشاط البريطانى فى ميادين الملاحة البخارية فى أنهار العراق ، ورأت الروسيا أن هذا النشاط قد يكون خطوة لتغلغل النفوذ البريطانى من نهر كارون إلى داخل فارس ، فتصدت لمنع سقوط إقليم عربستان فى يد العثمانيين . وتدهورت العلاقات بين الدولتين العثمانية والفارسية فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، ووقعت مناوشات بل ومصادمات بين الدولتين فى عربستان والسليمانية وغيرهما ، وتجنباً لاندلاع حرب شاملة بينهما ، وماقد تجره من مواجهة عسكرية بين بريطانيا والروسيا ، اقترحت بريطانيا تشكيل لجنة دولية من الإنجليز والروس والعثمانيين والفرس لوضع خط الحدود بين فارس والعراق . وفى أعمال هذه اللجنة وضح التنافس الدولى بين بريطانيا والروسيا ، فوقفت الأولى إلى جانب المطالب العثمانية فى العراق ، بينما تبنت الثانية المطالب الفارسية .

أما بالنسبة للروسيا .. فقد دأبت على إثارة الأزمات وتصعيدها فى وجه الدولة العثمانية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً سواء بين الشعوب البلقانية فى أوروبا، أو بين أرمن آسيا الصغرى أو بين الشيعة والأكراد فى العراق .

وكانت بريطانيا تعتقد أن الحرب العثمانية الفارسية التى اشتعلت سنة ١٨٢٠، واستمرت حتى سنة ١٨٢٣ كانت نتيجة تحريض الروسيا لفارس على إشعال الحرب ضد الدولة العثمانية . وقد سبق أن ذكرنا أن زمام المبادرة فى الهجوم على العراق كان فى يد فارس ؛ لأنها كانت تتطلع دائماً إلى استرداده ، بينما لم تكن لدى العثمانيين رغبة فى التوسع الإقليمى على حساب فارس . وفضلاً عن ذلك تطلعت الروسيا إلى إنشاء ميناء حربى لها فى منطقة الخليج العربى ليكون هذا الميناء نواة للنفوذ الروسى، يتسلل منه إلى العراق تمهيداً لاجتياح هذا الإقليم العربى . وقد وقفت بريطانيا بكل عنف ضد هذا التطلع الروسى ، كما عارضت بريطانيا رغبة فرنسا فى إنشاء محطة بحرية لها فى مسقط تكون مستودعاً للفحم . ولم يكن الدافع لبريطانيا على معارضة أطماع الروسيا وفرنسا فى منطقة الخليج هو الدفاع عن الدولة العثمانية . ولكن كان هذا الدافع انبثاقاً عن السياسة العليا لبريطانيا ، وهى انفرادها دون غيرها من الدول بالسيادة السياسية والسيطرة العسكرية على منطقة الخليج ، وقد وقفت بكل حزم ضد ألمانيا عندما تبينت لها الأهداف البعيدة عن مشروع طريق ب. ب. ب.

نخلص من هذا العرض السريع إلى أن السلطان عبدالحميد الثانى عند إقراره تنفيذ مشروع خط ب. ب. ب، كان يواجه موقفاً عصبياً فى العراق من رواسب السنوات السابقة لحكمه بسبب تأرجح الولاء وتذبذبه ، أو بسبب ازدواجية الولاء بين شيعة العراق وعددهم يقرب من نصف تعداد العراقيين وأكراد العراق ، وتربط الروسيا لتصعيد حدة النزاع بين هاتين الطائفتين فى الدولة ، وتطلع بريطانيا إلى دعم نفوذها فى العراق ، فاستهدف السلطان من هذا المشروع توطيد دعائم الحكم العثمانى فى العراق، وعدم تعريض هذا الإقليم إلى عمليات تفتيت

وبتر بين الطوائف المذهبية والعنصرية . ولاتثريب عليه فى ذلك ؛ لأن المحافظة على سلامة وأمن الممتلكات العثمانية فى مقدمة واجبات السلطان ، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن ظروف العالم الآن وهو يقترب من نهاية القرن العشرين ، كانت تختلف اختلافاً تاماً عن ظروفه فى القرن التاسع عشر . وقد سبق أن ذكرنا مراراً فى هذه الدراسة أنه يجب للحكم على حادث معين وقع فى عصر سابق أن ننظر إلى الظروف، التى كانت سائدة فى ذلك العصر ، ولانقيسه بمعايير عصور لاحقة .

تفسيرات تعسفية لطريق ب. ب. ب :

ومع ذلك فسر الباحثون المتحاملون اهتمام السلطان عبدالحميد الثانى بإنشاء طريق ب. ب. ب. الحديدى تفسيراً تعسفياً ، فقالوا إن عبدالحميد رأى فى هذا المشروع وسيلة عصرية لسحق أى ثورة قد تنشب فى ممتلكات الدولة فى غربى آسيا ، وبذلك يسهم هذا الخط الحديدى فى دعم الحكم العثمانى فى الولايات العربية وغيرها ؛ إذ كان يخشى اندلاع ثورات ، وأنه بالغ فى تصور المخاوف من هذه الثورات حتى استبدت به . ونسب أولئك الباحثون إلى المستشارين المقربين إلى السلطان مثل عزت باشا العابد وغيره أنهم كانوا ينمون هذه المخاوف فى نفسه ويستغلونها ؛ حتى اقتنع السلطان بأن إنشاء طريق ب. ب. ب. الحديدى يضاعف من قدرة حكومته على تعبئة قوات عسكرية ونقلها بسرعة لسحق الثورات الداخلية . وبذلك يغدو عرشه بمنأى عن أى اهتزازات قد تعصف به، ويشبه هذا التفسير فى جملته وتفاصيله التفسير الذى ذكره البعض عن سكة حديد الحجاز مع اختلاف الأقاليم والمناطق، التى يخدمها كل من الخطين الحديديين .

ويغفل الباحثون المرجفون عن حقيقة مهمة، هى أن طريق ب. ب. ب. الحديدى هو مشروع ألمانى دماً ولحماً ، جاء وليد تفكير الإمبراطور الألمانى ولهلم الثانى ومتماشياً مع السياسة العليا للإمبراطورية الألمانية، التى كانت تخوض وقتذاك بصفتها إحدى دول التحالف الثلاثى تنافساً دولياً حاداً ضد دول الوفاق الثلاثى . وسرعان ماتطور هذا التنافس إلى صراع حربى رهيب فى الحرب العالمية الأولى، وهو صراع لم تشهد له الإنسانية فى ضراوته من قبل مثيلاً . وكان من بين ميادين هذا التنافس الدولى قناة السويس ومنطقة الخليج العربى، التى كانت بريطانيا تنظر إليها على أنها البوابة الكبرى المؤدية إلى الهند ، وكان طريق ب. ب. ب الحديدى يحقق لألمانيا السيطرة على منطقة الخليج، ويقلل إلى حد كبير من أهميته قناة السويس ويسلب منها نقل المسافرين والبريد والبضائع الخفيفة، ويهبط بالدخل السنوى لبريطانيا من أرباح أسهمها فى قناة السويس .

وقد ظفر هذا المشروع بالاهتمام الشخصى العميق من الإمبراطور الألمانى وسعى لدى

السلطان عبدالحميد لاستصدار فرمان لتنفيذه ، وكان قد حدث تقارب بين ألمانيا والدولة العثمانية فى شتى المجالات وسبق أن أشرنا إليها . ولم يشأ عبدالحميد أن يدع هذه الفرصة تمر دون أن يستغلها لصالح دولته ؛ فهو يريد أن يحقق انفتاحاً رحيباً للدولة على ألمانيا بصفتها دولة أوروبية عظمى بهرت أنظار العالم بتقدمها المذهل فى شتى المجالات فى سنوات ذات عدد . وتميزت على سائر الدول بأنها صديقة للدولة العثمانية ، تمد يدها للسلطان ، وتعترف به خليفة للمسلمين ، وتؤيده وتؤيد المسلمين فى أرجاء العالم ، وقد أثبتت الأحداث التى مرت منذ قيام الاتحاد الألمانى سنة ١٨٧١ أن ألمانيا دولة ليست لها أطماع إقليمية فى الدولة العثمانية على عكس مجموعة ضخمة من دول أوروبية ، هى : بريطانيا ، وفرنسا ، والروسيا ، والنمسا والمجر، وغيرها .

لقد تعرضت الدولة العثمانية فى مجال المواصلات العامة لنقد مرير فى صورتين مختلفتين لعصرين متباعدين .. فقيل بادئ ذى بدء إن الدولة العثمانية قد أهملت حتى منتصف القرن التاسع عشر إيجاد أو تشجيع قيام وسائل مواصلات عصرية بين الولايات العربية التى خضعت لها ، وبذلك فرضت على العالم العربى عزلة استطالت عدة قرون، عاش العرب خلالها على هامش الحياة لايواكبون الحضارة العالمية فى مسيرتها ولايدرون عن العالم الخارجى شيئاً ، ولاتكاد تدرى أوروبا عنهم شيئاً . وكانت الدولة العثمانية هى الهدف الأول من هذا التشهير ، وقد سبق أن فندناه وأوضحنا مافيه من تحامل على الدولة .

وتعرضت الدولة بعد ذلك لنقد شديد، حين أنشأت شبكة من الخطوط الحديدية سواء لربط أجزاء بلاد الشام بعضها ببعض أو لربط الولايات العربية فى غربى آسيا بعضها ببعض مثل الشام والحجاز والعراق . وكان النقد فى هذه المرة موجهاً إلى السلطان عبدالحميد بالذات لأنه – فى زعم المتحاملين عليه – أراد أن يتخذ من الخطوط الحديدية وسيلة عصرية لإحكام قبضته على الولايات العربية فى الدولة بنقل القوات العثمانية المسلحة فى سرعة إلى أماكن الاضطرابات أو الانتفاضات أو الثورات . وتأسيساً على هذا الزعم لم يستهدف السلطان عبدالحميد من مد الخطوط الحديدية إدخال بلاده عصر البخار، الذى دخلته أوروبا من قبل باستخدام السكك الحديدية ، ولكنه أراد تحقيق غرض آخر هو سحق الثورات . ومع ذلك فنحن نفترض أن هذا الزعم صحيح .. فإن من الواجبات الأولى للحاكم – فى ظروف ذلك العصر – أن يعمل على المحافظة على ممتلكات دولته ، وقد فعلت ذلك بريطانيا وفرنسا والروسيا والنمسا والمجر وغيرها . ولم يكن مطلوباً من عبد الحميد أن يعمل على تفتيت دولته وتصفية ممتلكاتها.

توقيع عقد الامتياز لإنشاء الخط الحديدى ب. ب. ب :

وقعت اتفاقية بالحروف الأولى بين الباب العالى وأصحاب الامتياز فى سنة ١٨٩٩ ، ثم بعد مفاوضات طويلة وشاقة، تم التوقيع فى إستانبول فى اليوم الخامس من شهر مارس – آذار – سنة ١٩٠٣ على عقد امتياز، تعهدت فيه شركة سكةحديد الأناضول العثمانية The Ottoman Anatolian Railway Company ، وهى شركة ألمانية اتخذت لنفسها هذا الاسم ، بمد وتشغيل خط حديدى، يمتد من قونيه إلى بغداد والبصرة والخليج العربى فى موقع يتفق على تحديده فيما بعد الطرفان المتعاقدان ، وهما الحكومة العثمانية وأصحاب الامتياز . وقد سبق أن ذكرنا أن تلك الشركة الألمانية كانت قد مدت المرحلة الأولى لهذا الخط فى الأناضول من حيدر باشا على الساحل الآسيوى للبوسفور إلى أنقرة سنة ١٨٩٣ ، ثم إلى قونيه سنة ١٨٩٦ ، وبقيت المراحل الأخيرة من قونيه إلى بغداد والبصرة ومنطقة الخليج . وقد ناب عن الحكومة العثمانية فى التوقيع على عقد الامتياز ذهنى باشا وزير التجارة والأشغال العمومية ، وناب عن الشركة ثلاثة من مديريها [١] ، وجاء العقد ضافياً يتكون من ست وأربعين مادة [٢]، ونص فى المادة الأولى على أن يمر الخط الحديدى بالمدن الآتية أو بأقرب مسافة منها ، وهى :

قرمان	Karaman	إرجلى	Eregli
كرداش – بلى	Kardash-Belli	أضنه	Adana
حميدية	Hamidieh	عثمانية	Osmanieh
باجتشب	Bagtcheb	كازانالى	Kazanali
كيليس	Killis	تل حبيش	Tel-Habesh
حران	Harran	رأس العين	Ras-ul-Ain
نزيب	Nisibin	عونيات	Avniat
الموصل	Mosul	تكريت	Tekrit
صاددچه	Sadidjeh	بغداد	Bagdad
كربلاء	Kerbela	النجف	Nedjef
زبير	Zabeir	البصرة	Busra

(١) يتضح من أسماء هؤلاء المديرين الثلاثة أن الشركة لم تكن عثمانية لحماً ودماً .
(أ) جوينر آرثر Gwinner Arthur رئيس مجلس المديرين بالشركة .
(ب) دكتور كورت زاندر Dr. Kurt Zander مدير عام الشركة .
(جـ) هيجيونين إدوارد Huguenin Edouard المدير العام المساعد بالشركة .
(٢) النص الكامل لهذا العقد منشور فى كل من :
Great Britain, Parliamentary Papers, 1911, Baghdad Railway No. 1, Cd. 5635, pp. 37-43.
Hurewitz J.C.; op. cit., vol. 1, pp. 252-263.

فروع الخط وإمتداداته :

ونص فى المادة الأولى ذاتها على أن تقوم الشركة بمد وتشغيل الفروع الأربعة الآتية :

(١) من تل حبيش إلى حلب .

(٢) من نقطة مجاورة على الخط الرئيسى يتفق عليها فيما بعد إلى أورفا Urfa . وجاء فيما يختص بهذا الفرع أن الحكومة العثمانية لن تمنح أى ضمان فى أى صورة لإنشائه ، ويبلغ طوله ثلاثين كيلو متراً ، ولن تسهم فى مصاريف تشغيله ، وستكون الإيرادات الإجمالية لهذا الفرع من حق الشركة صاحبة الامتياز .

(٣) من صاددجه Sadidjeh إلى خانيكن Khanikin .

(٤) من زبير Zobeir إلى موقع على الخليج العربى (الفارسى)، يتم الاتفاق عليه بين الحكومة العثمانية وأصحاب الامتياز ، كما ذكرنا .

وتقرر أن يتبع الخط الحديدى الرئيسى وفروعه طريقاً توافق عليه الحكومة العثمانية .

مدة الامتياز :

وتقرر أن تكون مدة الامتياز الممنوح للشركة لاستغلال الخط تسعة وتسعين عاماً (المادة ٢) ، وأن يقسم الخط إلى أقسام ، طول كل قسم مائتا كيلو متر ، ويبدأ تشغيل كل قسم عقب الفراغ من إعداده مباشرة ، وأن تنتهى الشركة من مد الخط الحديدى كله مع فروعه فى مدة أقصاها ثمانى سنوات (م٣ ، ٤) ، وأن تراقب وزارة الأشغال العمومية عمليات إنشاء الخط وستغلاله والمحافظة على منشآته فى أثناء فترة استغلال الخط ، ويودع أصحاب الامتياز كل عام تحت أمر وزارة الأشغال العمومية مبلغاً ، حدد بمائتين وسبعين قرشاً ذهبياً عن كل كيلو متر . ويدفع هذا المبلغ شهرياً من التاريخ المحدد لبدء إنشاء الخط حتى نهاية مدة انتهاء العقد . ويكون هذا المبلغ فى مقابل المراقبة التى تقوم بها وزارة الأشغال . (م٥) .

أراضى الشركة :

وجاء فى المادة السادسة أنه لما كان مشروع هذا الخط الحديدى يعتبر من المشروعات ذات المنفعة العامة ، فلأصحاب الامتياز أن يستولوا على الأراضى اللازمة لمد القضبان الحديدية عليها، وإقامة المنشآت التى تتصل بالخط وهذه الأراضى على نوعين : النوع الأول أراض مملوكة لأفراد ، فيقوم ، أصحاب الامتياز بشرائها من أصحابها . وإذا تعذر الاتفاق بين أصحاب الامتياز وأصحاب الأراضى على ثمن البيع ، تقوم الحكومة العثمانية بنزع ملكية هذه الأراضى طبقاً لقانون نزع الملكية المعمول به فى الدولة وتسلمها إلى أصحاب الامتياز بعد استيفاء ثمنها منهم وتسليم هذا الثمن إلى أصحاب الأراضى . أما الأراضى التى يرى أصحاب

الامتياز أن يشغلها المشروع شغلاً مؤقتاً خلال مد القضبان الحديدية.. فتقوم السلطات المحلية بتسليمها لأصحاب الامتياز بشرط أن يدفعوا تعويضاً لأصحاب هذه الأراضى فى مقابل شغلها بصفة مؤقتة . أما النوع الثانى من الأراضى فهو الأراضى الحكومية التى يطلق عليها «أراضى أميرية خالية» ، فتسلم لأصحاب الامتياز دون مقابل، وإذا وجدت أراض من هذا النوع فى منطقة عرضها خمسة عشر كيلو متراً على جانبى القضبان الحديدية ، وكانت هذه الأراضى تحوى محاجر أو حصى (زلطاً) مما يستخدم فى عمل المفرقعات.. فيجوز لأصحاب الامتياز أن يستغلوا هذه الأراضى دون مقابل فى أثناء فترة إنشاء الخط ؛ بشرط أن تغلق هذه الأماكن عند انتهاء العمل فى مد الخط الحديدى . وإذا أراد أصحاب الامتياز استغلال هذه المحاجر وأماكن الحصى فى فترة استغلال الخط.. فإنهم يخضعون للوائح المعمول بها فى هذا الشأن، وعليهم دفع الرسوم المقررة .

ازدواجية الخط بعد بضع سنين :

ونصت المادة السابعة على أن ينشئ أصحاب الامتياز الخط الحديدى أول الأمر خطاً مفرداً أى لايكون خطاً مزدوجاً ، ولكن تأخذ الشركة منذ المرحلة الأولى الأراضى اللازمة لازدواج هذا الخط . وبمجرد أن تصل الإيرادات الإجمالية للخط ثلاثين ألف فرنك سنوياً .. فإن للحكومة العثمانية الحق فى أن تطلب من أصحاب الامتياز أن ينشئوا الخط الموازى له ، أى العمل على ازدواجه ، ويكون إنشاء الخط الثانى على نفقة أصحاب الامتياز .

الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية :

وتقرر أن يعفى من الضرائب الداخلية ومن الرسوم الجمركية مايشتريه أصحاب الامتياز من أدوات مصنوعة ومستلزمات إنشاء الخط الحديدى واستغلاله مثل الأخشاب والحديد والآلات وعربات نقل الأتربة والأحجار وعربات نقل الركاب ، وكذلك يتمتع أصحاب الامتياز بالإعفاء الجمركى على مقادير الفحم الذى يستوردونه من الخارج لتشغيل القاطرات البخارية . ويستمر هذا الإعفاء معمولاً به حتى تصل الإيرادات الإجمالية للخط الرئيسى وفروعه إلى ١٥,٥٠٠ فرنك عن كل كيلو متر ، وألا تفرض ضرائب طوال فترة استغلال الخط على الأراضى، أو رأس المال أو إيراد الخط ، وأن يعفى أصحاب الامتياز من رسم التمغة إلا فيما يختص بمعاملاتهم الشخصية .

تكوين شركة محاصة :

وتقرر أيضاً فى المادة الثامنة أن أصحاب الامتياز بتكوين شركة محاصة[١] عثمانية an

---

(١) شركة المحاصة Joint Stock Company هى شركة مستترة، ليست لها شخصية معنوية، تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح والخسائر الناشئة عن عمل تجارى واحد، أو أكثر يقوم به أحد الشركاء=

Ottoman joint-stock company باسم الشركة العثمانية الإمبراطورية لسكة حديد بغداد The Imporial Ottoman Baghdad Railway Company تحل محل شركة سكة حديد الأناضول العثمانية فى كل مايتصل بالخط الحديدى الجديد وفروعه من قونيه إلى الساحل العربى للخليج . وتتعهد شركة سكة حديد الأناضول العثمانية بألا تتنازل مطلقاً أو تحول لأى شركة أخرى الخط الحديدى القائم من قبل، والذى يمتد من حيدر باشا على الساحل الآسيوى للبوسفور إلى أنقرة وقونيه . (م٨) .

النقل فى أنهار العراق تحت إشراف نظارة البحرية :

ونصت المادة التاسعة على أن تنقل مواد البناء وغيرها من المواد اللازمة لإنشاء الخط الحديدى وفروعه ، كما ينتقل مستخدمو الشركة وعمالها فى أثناء فترة إنشاء الخط ، تحت إشراف وزارة البحرية العثمانية فى شط العرب ونهرى دجلة والفرات فى سفن بخارية أو شراعية، أو أى نوع من أنواع السفن تحصل عليها أو تستأجرها الشركة ، وأن تعفى المواد التى تنقل من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب (م٩) .

من امتيازات الشركة :

وأجيز لأصحاب الامتياز أن يقوموا بقطع وتجهيز (توضيب) كافة أنواع الأخشاب اللازمة لإنشاء وتشغيل الخط ، على أن تتم هذه العملية فى الغابات القائمة فى المناطق

= باسمه الخاص .

والشركة المحاصة تطبيقات عملية كثيرة : كأن يتفق شخص يرغب فى الاستتار، وإخفاء اسمه عن الجمهور مع شخص آخر على القيام بعمل معين ، وكأن يتفق شخصان أو أكثر على شراء محصول فى موسم معين وبيعه وتوزيع الربح أو الخسارة فيما بينهم ، وكأن يتفق مهندس معمارى مع مقاول على تشييد المبانى وإصلاحها ، واقتسام ماقد ينشأ عن ذلك من ربح أو خسارة ، وكأن تتفق بضعة بنوك على تأليف نقابة مالية تكتتب فى جميع الأوراق المالية التى تصدرها إحدى الشركات، ثم تقوم بتوزيعها بين الجمهور وتقسيم الأرباح والخسائر التى تسفر عنها العملية .

والشركة المحاصة خصائص، منها أنها شركة مستترة ليس لها وجود ظاهر أمام الغير، بحيث يكون وجودها مقصوراً على الشركاء ، ويتمثل مظهرها فى اقتسام الأرباح والخسائر فيما بينهم ، ولاتتمتع بشخصية معنوية مستقلة من أشخاص الشركاء فيها . ويتفرع عن انتفاء الشخصية المعنوية أنه ليس لشركة المحاصة موطن أو جنسية خاصة ، وهى تعتبر من شركات الأشخاص؛ إذ تتكون من أشخاص يعرف بعضهم بعضاً وتتوافر الثقة بينهم . ولايجوز للشريك فيها أن يتنازل عن حصته دون إجازة بقية الشركاء . كما أن وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو إفلاسه أو انسحابه ، يترتب عليها انقضاء الشركة، مالم يقض عقد الشركة بخلاف ذلك .

انظر :

دكتور مصطفى كمال طه : القانون التجارى . الناشر مؤسسة الثقافة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ص٢٣٥-٢٤٠ .

المجاورة والمملوكة للدولة طبقاً للوائح المعمول بها فى هذا الصدد (م١٠) . وتقرر أيضاً تشكيل لجنة فنيـة تقوم بفحص كل قسم من الخط يتم إنشاؤه ، وإذا جاء تقرير اللجنة مـقرراً أن ماتم إنجازه جاء مطابقاً للمواصفات الموضوعة فإن وزارة الأشغال العمومية تخطر أصحاب الامتياز رسمياً بموافقتها النهائية، على أن تنفيذ القسم المشار إليه جاء سليماً وخالياً من العيوب أو المآخذ الفنية وغيرها (م١١) .

فروع أخرى تخرج من الخط الرئيسى :

وإذا قررت الحكومة العثمانية إنشاء فروع تربط الخط الحديدى الرئيسى بالبحر المتوسط فى نقطة تقع بين مارسين فى الجنوب الشرقى للأناضول وطرابلس الشام .. فإنها تمنح إنشاء هذه الفروع لأصحاب الامتياز دون غيرهم بشرط المحافظة على الحقوق، التى سبق منحها لشركة سكة حديد دمشق – حماه وامتداداتها[1] . ومع ذلك إذا كان أصحاب الامتياز ، فى خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ إبلاغهم بقرار الحكومة العثمانية ، لايقبلون إنشاء الفروع الجديدة طبقاً للشروط الواردة فى هذا العقد ، أو إذا وافقوا على إنشاء هذه الفروع ثم لم يستطيعوا تنفيذ الأعمال المنوطة بهم فى خلال الفترة المتفق عليها مع الحكومة العثمانية .. فإن أصحاب الامتياز يفقدون كل حقوقهم فى إنشاء الفروع المذكورة ، ويكون للحكومة العثمانية الحق فى منح الامتياز إلى طرف ثالث .

وفضلاً عن ذلك يكون لأصحاب الامتياز حق الأفضلية فى إنشاء سبعة فروع ، هى :

(١) فرع يتجه إلى مرعش Marash .

(٢) فرع يتجه إلى عنتاب Aintab .

(٣) فرع يتجه إلى بيرجك (بيره چك) Birijik .

(٤) فرع يتجه إلى ماردين Mardin .

---

(١) هى شركة فرنسية اسمها الرسمى (شركة دمشق – حماة وتمديداتها) ، وقد صدر فرمان فى ٣١ من شهر مايو – أيار – سنة ١٨٩٣ بمنح يوسف مطران أفندى امتياز إنشاء خط حديدى من دمشق إلى حلب واستغلاله لمدة تسع وتسعين سنة ، وتم إنشاء هذا الخط على مرحلتين :

الأولى بين رياق – حماه ، وبلغ طولها ١٨٩ كيلو متراً ، وافتتحت فى سنة ١٩٠٦ ، وكان من المقرر مد هذا الخط من حلب إلى بيره جك غير أن صدور الفرمان بمنح امتياز خط ب. ب. ب، إلى شركة سكة حديد الأناضول العثمانية ، حال دون مد الخط الأول إلى الشمال .

انظر كلاً من :

محمد كرد على : خطط الشام ، مرجع سبق ذكره ، ج٥ ، ص ص١٨٢–١٨٤ .

عبدالعزيز محمد عوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٧٩–٢٨٠ .

(٥) فرع يتجه إلى إربل . Erbil

(٦) فرع يتجه إلى طوز كارماتى Tuz-Karmati .

(٧) فرع يتجه إلى حيت . Hit

ويظل نافذاً حق أفضلية أصحاب الامتياز فى إنشاء هذه الفروع السبعة، إذا تحقق شرط واحد ، هو أنه إذا قررت الحكومة العثمانية بصفة نهائية منح امتياز إنشاء فرع من هذه الفروع لطرف ثالث .. فإن أصحاب الامتياز يكونون ملزمين ، فى خلال مدة تسعة أشهر تبدأ من تاريخ إبلاغهم بقرار وزارة التجارة والأشغال العمومية ، بأن يخطروا الحكومة العثمانية برغبتهم فى أن يقوموا هم بإنشاء الفرع بالشروط نفسها التى قبلها الطرف الثالث . (م١٢) .

إجراءات أمنية :

وتلتزم الشركة بأن تخضع ، فيما يختص بأعمال الشرطة وبأمن الخط الحديدى ، للقوانين واللوائح المعمول بها فى ذلك الوقت فى الدولة العثمانية أو التى تصدر مستقبلاً . وتتعهد الحكومة العثمانية باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للمحافظة على النظام على طول الخط وفى ورش الشركة . وإذا حدث تعطل لحركة مرور القطارات – سواء على طول الخط أو على جزء منه ، وكان هذا التعطل نتيجة خطأ من جانب الشركة – فإن الحكومة العثمانية تتخذ كل الإجراءات الضرورية على نفقة الشركة لإعادة سير القطارات . (م١٥) .

إلزام أصحاب الامتياز بإيداع ضمان مالى :

وتلتزم الشركة – ضماناً لقيامها بالوفاء بتعهداتها – بأن تودع فى أحد بنوك إستانبول بعد أن توافق عليه الحكومة العثمانية مبلغ ٣٠,٠٠٠جنيه عثمانى إما نقداً وإما فى صورة سندات حكومية أو سندات شركة محاصة عثمانية أو سندات مضمونة من الدولة ، بالسعر الجارى . ويكون الإيداع فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلقى الشركة إخطارا رسمياً بصدور الفرمان بمنحها الامتياز ، وإذا تم الإيداع فى صورة صكوك .. فإن البنك الذى تم لديه الإيداع يحصل على تعهد من الشركة بتغطية الفروق المالية فى حالة هبوط أسعار السندات . وإذا لم تقدم الشركة الضمان المالى فى خلال الأشهر الثلاثة السابق تحديدها ، فإنها تفقد جميع حقوقها فى الامتياز ، دون أن ترسل لها الحكومة العثمانية إخطاراً بسقوط كافة حقوقها . (م١٨) .

حق الحكومة فى سحب امتياز استغلال الخط :

وتقرر أن يكون للحكومة العثمانية الحق فى أن تسحب فى أى وقت امتياز استغلال الخط من قونيه إلى البصرة وفروعه، بشرط أن تدفع للشركة عن المدة المتبقية من الامتياز مبلغاً سنوياً يوازى ٥٠٪ من متوسط الإيرادات الإجمالية عن السنوات الخمس السابقة للسنة، التى يتم

فيها سحب الامتياز وبشرط ألا يقل المبلغ السنوى عن ١٢,٠٠٠ فرنك عن كل كيلو متر (م١٩). وفى نهاية مدة الامتياز لكل قسم من أقسام الخط الحديدى، تمارس الحكومة العثمانية جميع حقوق الشركة صاحبة الامتياز على الطريق الحديدى وكل مايتصل به . وتسلم إلى الحكومة العثمانية الخطوط وكل شيء يتصل بها خالية من الديون ومن المسئولية ، وتقوم الحكومة بشراء أنواع المهمات المثبتة والمخازن ؛ طبقاً للمادة العشرين من الجداول الملحقة . (م٢٠) .

التزام مستخدمى وعمال الخط بارتداء الطربوش والزى الرسمى :

ويلتزم الموظفون والمستخدمون فى مرفق الخط الحديدى بارتداء الزى الرسمى الذى توافق عليه الحكومة العثمانية ، ويلتزمون جميعاً أيضاً بارتداء الطربوش فوق رءوسهم . وعلى الشركة صاحبة الامتياز أن تختارهم من بين الرعايا العثمانيين كلما كان ذلك ممكناً . وبعد مضى خمس سنوات من تاريخ افتتاح كل قسم من أقسام الخط لسير القطارات.. عليه يجب أن يكون جميع الموظفين والمستخدمين والعمال، الذين يشتغلون فى الأعمال التنفيذية من الرعايا العثمانيين ، ويستثنى من هذا الشرط كبار الموظفين . (م٢١) .

وخول الحق للشركة صاحبة الامتياز فى أن تستغل المناجم التى تكتشفها فى منطقة تقع فى مسافة ٢٠ كيلو متراً على كل جانب من جانبى الخط الحديدى، بشرط أن تخضع الشركة للقوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن، مع ملاحظة أن هذا الحق لايعطى للشركة امتيازاً أو احتكاراً. (م٢٢) .

بناء مرفأ فى بغداد والبصرة وساحل الخليج :

وللشركة الحق فى أن تبنى على نفقتها مرفأ فى كل من بغداد ، والبصرة ، وموقع على الساحل العربى للخلية يتحدد بنهاية الفرع الحديدى، الذى يخرج من الزبير على الخط الرئيسى ، على أن يشمل كل مرفأ التجهيزات الضرورية التى تسمح برسو السفن بجانب الأرصفة وعلى طولها من أجل عمليات الشحن والتفريغ وتخزين البضائع . وهذه المرافىء الثلاثة تشكل جزءاً لاينفصل عن الخط الحديدى . وتضاف صافى الإيرادات التى تجمع من هذه المرافىء الثلاثة إلى الإيرادات الإجمالية للخط الحديدى ، وعند نهاية مدة الامتياز تصبح هذه المرافئ الثلاثة وجميع متعلقاتها ملكاً للدولة دون مقابل . (م٢٣) .

حق الحكومة فى إقامة منشآت عسكرية دفاعية :

ومن أهم المبادئ التى وردت فى عقد الامتياز تقرير الحق المطلق للحكومة العثمانية فى أن تقيم أو تشيد على نفقتها حصوناً وغيرها من المنشآت العسكرية الدفاعية فى نقط أو مواقع على الخط الحديدى الرئيسى وفروعه ، كلما رأت الحكومة ضرورة لذلك . (م٢٦) .

الكشف عن الآثار :

أما فيما يختص بالأعمال الفنية والآثار التى تكتشف فى أثناء إنشاء الخط الحديدى .. فإنها تخضع للوائح الخاصة بذلك ، وتعفى الشركة صاحبة الامتياز من الإجراء الشكلى بتقديم طلب إلى السلطات العثمانية للحصول على ترخيص البحث والتنقيب . ومؤدى هذا النص أن للشركة أن تمارس عمليات الكشف عن الآثار، دون أن يكون لديها إذن خاص بمزاولة مثل هذا النشاط الثقافى، الذى هو خارج عن صميم اختصاصها الأصلى وهو إنشاء خط حديدى وتشغيله (م٢٧) . وتعد هذه المادة من الثغرات التى تتسلل منها الشركة بطريقة قانونية لممارسة أنشطة أخرى ذات طابع ثقافى ، وجدير بالذكر أن بعثة ألمانية بدأت سنة ١٨٩٨ فى التنقيب عن الآثار فى منطقة بابل فى العراق (١) .

أحكام جزائية :

والتزمت الشركة بتقديم بيان شهرى بجميع إيراداتها إلى وزارة الأشغال العمومية (م٢٨) ، وتضمنت المادة التالية أحكاماً جزائية إذا أخلت الشركة بتنفيذ تعهداتها فى قسم أو أكثر من أقسام الخط الحديدى . وكان طول كل قسم – كما سبق أن ذكرنا – مائتى كيلو متراً ، وقد خولتها مادة ذات مهلة زمنية للوفاء بالتزاماتها . وحددت هذه المهلة بثمانى عشرة شهراً تبدأ من تاريخ إبلاغ الحكومة العثمانية لها بتقصيرها فى أعمالها ، فإذا انقضت المهلة دون أن تتخذ الشركة الإجراءات الضرورية للالتزام بتعهداتها.. فإنها تفقد حقوقها فى الامتياز فى كل قسم قصرت فى الوفاء بالتزاماتها فيه .

الخط الحديدى من إستانبول إلى الخليج وحدة لاتتجزأ :

وورد فى ذات المادة مبدأ هام هو أنه طالما لم يتم العمل فى جميع أقسام الخط الحديدى الرئيسى من قونيه إلى بغداد.. فإن الشركة لاتقوم بتشغيل أجزاء الخط، التى تكون قد فرغت من إنشائها بين بغداد والبصرة . ومعنى هذا أن الحكومة العثمانية كانت تنظر إلى الخط الحديدى كله من إستانبول إلى البصرة ثم الخليج كوحدة لاتتجزأ ، فلا يبدأ تشغيل الخط فى مرحلته الأخيرة إلا بعد إتمام الخط كله .

التزام أصحاب الامتياز بإقامة مبان للمرافق العامة :

وتقرر أن يبنى أصحاب الامتياز دون مقابل مبان ، تشمل مكاتب لموظفى السكة الحديدية والجمارك والبريد ولضباط الشرطة ، وأن تقام هذه المبانى فى مواقع تختارها الحكومة العثمانية (م٣٠) .

---

(١) لوريمر . مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج١ ، ص٥٥٢ .

إقامة أعمدة تلغراف وأسلاك برق على طول الخط :

ونص على أن يقيم أصحاب الامتياز على نفقتهم وعلى طول الخط الحديدى أعمدة لأسلاك البرق . وألا يستخدم هذا الخط البرقى فى الاتصالات الشخصية، التى لاتتصل بتشغيل الخط الحديدى ، وتقرر أن تحتفظ الحكومة العثمانية بحق مراقبة الرسائل البرقية التى تتم عبر أسلاك الشركة ، وأن يقوم بهذه المراقبة جميع الأوقات مفتشون تعينهم وزارة البريد والتلغرافات. ونص أيضاً على حق الحكومة فى استخدام الأعمدة الخاصة بالخط الحديدى لإنشاء خط برقى أو خطين برقيين عند الضرورة . وتمكيناً للحكومة من استخدام هذا الحق ، يتعين على أصحاب الامتياز أن يقيموا أعمدة متينة بحيث تتحمل الخطين الإضافيين من الأسلاك بجانب أسلاك الشركة . ويكون للحكومة أيضاً الحق عند الحاجة فى أن تقيم على نفقتها أعمدة أخرى لأسلاك البرق على طول الخط ، وإذا حدث قطع أو عطل فى خط البرق الحكومى .. فيكون للحكومة العثمانية الحق فى وضع موظفين فنيين فى شئون البرق ، فى المحطات لإرسال البرقيات الرسمية المهمة والعاجلة بواسطة خطوط البرق التابعة لأصحاب الامتياز ، على أن يوضع فى الاعتبار أن استخدام الحق الأخير لاينجم عنه أبداً تعطيل خدمة القطارات الحديدية (م٣١) .

تنظيم الخدمة البريدية :

وأعطيت الشركة الحق فى أن تنقل بوسائل النقل الخاصة بها ، ودون أن تدفع أى رسوم بريدية لمصلحة البريد الحكومية ، المراسلات والزكائب الخاصة بخدمة الخط الحديدى دون غيرها من الخدمات ، ولكن بشرط أن تخضع المراسلات والزكائب لمراقبة موظفى إدارة البريد طبقاً للقواعد المتبعة . أما الخطابات الشخصية المتعلقة بموظفى ومستخدمى الشركة .. فتؤخذ عليها رسوم البريد المقررة . وللشركة أن تحمل فقط خطابات شخصية من هذا النوع على خطوطها الحديدية ، ولكن عليها أن تخضع فى هذا الصدد للشروط الواردة فى لوائح نقل البريد فى داخل أراضى الدولة العثمانية . وتقرر أيضاً أن تنقل الشركة مجاناً الفحم وزيوت تشحيم الآلات وسائر المهمات، التى تحتاج إليها من أجل بناء أو صيانة أو تشغيل الخطوط الحديدية . (م٣٢) .

تنظيم عملية النقل البحرى بين ضفتى البوسفور الآسيوية والأوروبية :

ونص على أن تتولى الحكومة العثمانية تنظيم خدمة الخط، الذى يربط محطة حيدر باشا على الساحل الآسيوى للبوسفور بكل من سركدجى Sirkedgi وكوبرى كاراكوى Kara-keui على الساحل الأوروبى للبوسفور، على أن تقوم «المصلحة المخصوصة» بهذه الخدمة بواسطة ثلاثة قوارب جديدة، لاتقل سرعتها عن أربعة عشر ميلاً فى الساعة . فإذا لم تقم

«المصلحة المخصوصة» – فى خلال سنة من تاريخ تبادل وثائق هذا العقد بتنظيم الخدمة وفقاً للشروط المذكورة آنفاً .. فإن الشركة يكون لها الحق فى نقل الركاب والبضائع بين الموقعين المذكورين، بشرط أن تختار طاقم قواربها من الضباط المتقاعدين ورجال الأسطول العثمانى، أو من طلبة المدرسة البحرية الذين يصلحون لهذا العمل، وتقوم قوارب الشركة بمهمتها بدلاً من «المصلحة المخصوصة» حين تكون الشركة قائمة فعلاً وبمفردها ودون غيرها بمهمة النقل المذكورة . وتدفع الشركة للمصلحة المخصوصة كل عام مبلغاً يوازى ٥٠ ٪ من الإيرادات الإجمالية الناجمة عن نقل الركاب والبضائع بين الموقعين المذكورين آنفاً .

ويخصم من هذه الإيرادات الإجمالية:

(١) مصاريف التشغيل .

(٢) قسط سنوى يوازى ٨,٣٠ ٪ من رأس المال المخصص لشراء القوارب .

وبعد خصم هذين المبلغين ينقل الإيراد المتبقى إلى الإيرادات الإجمالية للخطوط الحديدية الجديدة المشمولة بضمان الحكومة (م٣٣) .

وتقرر أن تنظر المحاكم العثمانية فى أى نزاع ينشأ بين الحكومة والشركة أو بين الشركة والأفراد العاديين بسبب تنفيذ هذا العقد أو تفسير مواده ، وتقرر أيضاً أن تكون مراسلات الشركة مع المصالح الحكومية باللغة التركية تأسيساً على أن الشركة عثمانية الجنسية ، وأن اللغة التركية هى اللغة الرسمية للحكومة الإمبراطورية العثمانية (م٣٤) .

ضمان مالى حكومى لأصحاب الإمتياز :

الضمان الكيلومترى وكيفية سداده :

وتضمن الحكومة العثمانية لأصحاب الامتياز مبلغاً سنوياً ، قدره أحد عشر ألف فرنك عن كل كيلو متر من الخط الحديدى تم مده وتم تشغيله ، وكذلك مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة فرنك فى السنة كمصاريف تشغيل عن كل كيلو متر من الخط الحديدى يصير تشغيله .

وتواجه الحكومة العثمانية التزامها بالمبلغ الأول بعقد قرض بفائدة ٤ ٪ فى السنة، ويستهلك فى أثناء فترة الامتياز عن طريق قسط استهلاك سنوى محددة نسبته المئوية فى عقد الامتياز ، وعلى ذلك يكون لأصحاب الامتياز الحق فى مبلغ اسمى، يصل إلى ٢٦٩,١١٠ فرنكاً و ٦٥ سنتيما من هذا القرض الحكومى عن كل كيلو متر تم مده وتم تشغيله . ولايكون لأصحاب الامتياز الحق بعد ذلك فى طلب مبالغ أخرى بهذا الخصوص من الحكومة العثمانية ، ومع ذلك فقد تقرر أن تحتفظ هذه الحكومة بحقها فى أن تجرى تعديلاً فى أى وقت على نظام دفع الأقساط السنوية المقدرة على أساس الكيلو مترات، التى تم مدها وتشغيلها والمنصوص عليه فى

الفقرة الأولى من هذه المادة (٣٥) . وعندما تنشط حركة سير القطارات وتزداد الإيرادات، ويصبح المركز المالى لأصحاب الامتياز من القوة بحيث يسمح لهم بإصدار سندات خاصة بهم تحل محل السندات التى أصدرتها لهم الحكومة العثمانية .. فإنهم يتخذون الإجراءات لعقد اتفاق مع الحكومة العثمانية يستهدف تحقيق هذا الترتيب الجديد .

وعن القسم الأول من الخط الحديدى ، وطوله ٢٠٠ كيلو متر ، بعد قونيه .. فإن القيمة الإسمية للصكوك التى تصدرها لاحكومة العثمانية لأصحاب الامتياز تحدد بمبلغ ٥٤ مليون فرنك . وبمجرد صدور موافقة الحكومة العثمانية بصفة نهائية على هذا القسم ، وتم تحديد طوله .. فإن القيمة الإسمية للصكوك المستحقة لأصحاب الامتياز عن هذا القسم تحتسب بسعر ٢٦٩,١١٠ فرنكاً و٦٥ سنتيما بالضبط عن كل كيلو متر ، وإذا كانت هناك أى زيادة عن هذا المبلغ، فتحسب على أساس سعر الإصدار مضافاً إليها فائدة ٤٪ تحسب حتى تاريخ السداد ، ويدفع أصحاب الامتياز هذا المبلغ نقداً فى خزانة الحكومة العثمانية .

وتقرر فى المادة ذاتها أيضاً أن تضمن شركة سكة حديد الأناضول العثمانية للحكومة إنشاء القسم الأول المذكور آنفاً وطوله ٢٠٠ كليو متراً، ويظل هذا الضمان قائماً إلى أن ينتهى العمل تماماً فى هذا القسم. وإذا رأت الحكومة العثمانية أنه من الضرورى أن تطلب من شركة سكة حديد الأناضول ضماناً لأقسام أخرى من الخط الحديدى.. فإن الشركة تقبل تقديم هذا الضمان .

أما عن المبلغ الثانى الذى تلتزم الحكومة العثمانية بدفعه سنوياً لأصحاب الامتياز، وهو ٤,٥٠٠ فرنك بمثابة مصاريف تشغيل عن كل كيلو متر يتم استخدامه، فالحكومة تضمن تقديمه لأصحاب الامتياز طبقاً لاتفاق خاص يبرم لكل قسم من أقسام الخط، فى الوقت ذاته، مع الاتفاق الذى يعقد لتنظيم دفع القسط السنوى وهو ١١,٠٠٠ فرنك عن كل كيلو متر .

وفيما يتعلق بالقسم الأول من الخط ، والواقع بعد قونيه والبالغ طوله ٢٠٠ كيلو متراً ، فإن مبلغ ٤,٠٠ فرنك الذى تلتزم الحكومة العثمانية بدفعه سنوياً عن كل كيلو متر كمصاريف تشغيل، يكفل سداده من الزيادة أو الفائض الناجم عن الضمانات، التى خصصت من قبل لشركة حديد الأناضول العثمانية .

أما دفع فوائد السندات التى تصدرها الحكومة العثمانية من أجل المبلغ، الذى تتعهد بأدائه سنوياً وهو ١١,٠٠٠ فرنك عن كل كيلو متر يتم مده ويتم تشغيله .. فإن سداد هذه الفوائد مكفول من الأبواب الخاصة فى الميزانية، التى يتفق عليها مع الحكومة العثمانية، قبل أن يبدأ العمل فى كل قسم من أقسام الخط الحديدى .

وتضمن شركة سكة حديد بغداد – لحملة السندات الخط من قونيه إلى الخليج (الفارسى) وفروعه وسائر عرباته المتحركة ، ويكون هذا الضمان من جانب الشركة ضماناً ثابتاً ودائماً

بحيث لاتتنازل عنه أو تلغيه . كما تخصص الشركة للغرض نفسه نصيبها فى إيراد هذا الخط بعد دفع مصاريف التشغيل ، ولكن لايحق لحملة السندات أن يتدخلوا فى إدارة الشركة .

وتقوم الشركة سنوياً بدفع نصيبها في إيراد الخط - بعد خصم مصاريف التشغيل - إلى مصلحة الدين العام العثمانى لحساب السندات . وترد الحكومة العثمانية للشركة أى مبالغ تكون الشكرة قد دفعتها تحت هذا البند ، وسوف تخصص الحكومة العثمانية لحاملى سنداتها نصيبهم من إجمالى أرباح هذا الخط .

تقسيم الأرباح بين الحكومة والشركة :

إذا زاد الإيراد الإجمالى للخط الحديدى على ٤,٥٠٠ فرنك عن كل كيلو متر، ولم يتجاوز ١٠,٠٠٠ فرنك.. فإن المبلغ الزائد على ٤,٥٠٠ فرنك يذهب كله إلى الحكومة العثمانية .

وإذا تجاوز الإيراد الإجمالى عشرة آلاف فرنك عن كل كيلو متر ، فإن الجزء الأول من هذا الإيراد ، وهو لغاية عشرة آلاف فرنك ، يقسم دائماً بين الحكومة والشركة على النحو الذى سبق توضيحه . أما الزيادة التى تتجاوز عشرة آلاف فرنك، فتأخذ الحكومة العثمانية منها ٦٠٪ وتأخذ الشركة ٤٠٪ .

وإذا لم يصل الإيراد الإجمالى للخط الحديدى إلى ٤,٥٠٠ فرنك فى السنة عن كل كيلو متر ، تسدد الحكومة العثمانية هذا النقص أو العجز ؛ بمعنى أنها تدفع إلى أصحاب الامتياز مبلغاً ، يرتفع بالإيراد الإجمالى إلى ٤,٥٠٠ فرنك عن كل كيلو متر .

تسيير قطارات سريعة :

يتولى أصحاب الامتياز على نفقتهم تنفيذ كل التحسينات فى الخطوط الحديدية ، التى تم إنشاؤها من قبل وتمتد من حيدر باشا إلى أنقره وإسكى شهر إلى قونيه ، وهى تحسينات تستهدف تشغيل وخدمة قطار سريع - إكسبريس ، ولكن لاتتجاوز النفقات ثمانية ملايين من الفرنكات .

وفى مقابل هذه النفقات، ومن أجل مواجهة الأعباء الاستثنائية الجديدة الناجمة عن مصاريف تشغيل قطارات سريعة - إكسبريس .. تخصص الحكومة العثمانية لأصحاب الامتياز المبلغين الآتيين، ويتم سدادهما على النحو التالى :

(١) قسط سنوى يبلغ ٣٥٠,٠٠٠ فرنك لمدة ثلاثين سنة كفائدة ومال استهلاك بالنسبة لرأس المال المذكور وقدره ثمانية ملايين من الفرنكات ، ويدفع هذا القسط السنوى عند الشروع فى أعمال التحسينات .

(٢) قسط سنوى يبلغ مقداره ثلاثمائة وخمسين ألف فرنك من أجل إدخال القطارات السريعة . ولايستحق هذا القسط الدفع إلا إذا وصل الخط الحديدى الرئيسى إلى حلب ، وتدفع الأقساط السنوية المنصوص عليها فى هذه المادة (٣٧) إلى شركة سكة حديد الأناضول العثمانية .

خط فرعى إلى ديار بكر :

وتقرر أن يتولى أصحاب الامتياز إنشاء وتشغيل خط فرعى يبدأ من خط قونيه – البصرة وينتهى فى ديار بكر ، وأن يقوموا بهذا العمل حالما تطلب منهم الحكومة العثمانية تنفيذه ، وبالشروط الواردة نفسها فى هذا الاتفاق (م٣٨) .

وتقرر أن تكون مدينة حلب هى مركز الاتصال بين خط دمشق – حماه، وامتداداته والخط الحديدى موضوع هذا الاتفاق (م٣٩) .

أحكام عامة :

وتقرر أن يعرض أصحاب الامتياز على وزارة الأشغال العمومية فى خلال شهر يناير – كانون ثان – من كل عام كشفاً بالإيرادات، بعد أن تكون قد راجعته ووافقت عليه اللجنة الحكومية . ويكون هذا الكشف هو الأساس الذى تحدد عليه المبالغ التى تخص الحكومة العثمانية، والمبالغ التى تخص الشركة طبقاً للمادة ٣٥ من هذا العقد .

وبمجرد أن يتحدد نصيب الحكومة العثمانية من هذه الإيرادات، تقوم شركة سكة حديد بغداد بإيداع هذا النصيب فى مصلحة الدين العام العثمانى لحساب السندات، التى تصدرها الحكومة .

إنشاء خط فرعى مؤقت من ميناء إستانبول إلى حميدية :

ويكون لأصحاب الامتياز الحق فى إنشاء خط فرعى مؤقت بين ميناء إستانبول وحميدية لاستخدام هذا الفرع فى نقل المواد، التى يحتاج إليها فى إنشاء الخطوط الحديدية . وبعد الفراغ نهائياً من مد جميع الخطوط الحديدية المنصوص عليها فى هذا العقد.. يتعين على أصحاب الامتياز رفع القضبان الحديدية المتعلقة بهذا الخط الفرعى المؤقت، إذا تقدمت الحكومة العثمانية بمثل هذا الطلب . ومن المتفق عليه أنه أثناء التشغيل المؤقت لهذا الخط الفرعى، لاتدفع الحكومة العثمانية قسطاً سنوياً أو نفقات تشغيل عن استخدام هذا الخط الفرعى (م٤١) .

عدم منح الشركة مساحات شاسعة من الأراضى :

وحرصت الحكومة العثمانية على عدم منح الشركة مساحات شاسعة من الأراضى بحجة الحاجة إليها فى مد الخطوط الحديدية وإقامة المحطات والمخازن ومكاتب للموظفين

ومساكن لهم وغير ذلك من منشآت؛ حتى لاتستغل مثل هذه المساحات الواسعة من الأراضى فى قابل الأيام فى الضغط على الحكومة العثمانية لبيعها لها بأسعار مرتفعة خيالية أو لانتزاع امتيازات مجحفة بحقوق الدولة، كما حدث فى عقدى الامتياز، اللذين أصدرهما محمد سعيد باشا والى مصر إلى فرديناند دى لسبس فى سنتى ١٨٥٤ ، ١٨٥٦ لتأسيس شركة تقوم بحفر واستغلال قناة السويس لمدة تصل إلى تسع وتسعين سنة .. ولذلك نصت المادة الثانية والأربعون من عقد الامتياز الذى أصدرته الحكومة العثمانية على أن الأراضى والمحاجر التى تنزع ملكيتها طبقاً للمادة السادسة من هذا العقد، تكون مساحتها محدودة إلى حد الضرورة لما يتطلبه إنشاء الخط الحديدى وما يتصل به ، بمعنى أن الأراضى لن تكون ذات مساحة أكثر مما تتطلبه الحاجة الفعلية للعمل ، وتتم إجراءات نزع الملكية تحت إشراف وزارة الأشغال العمومية (م٤٢) .

مكافحة التهرب الضريبى والجمركى :

واحتاطت الحكومة العثمانية لمنع التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية تحت ستار الإعفاءات الضريبية والجمركية المقررة على المهمات، التى تستوردها الشركة من الخارج لاستخدامها فى إنشاء الخطوط الحديدية طبقاً للمادة الثامنة من عقد الامتياز .. ولذلك ورد نص لاحق على إخضاع هذه المهمات عند دخولها لتفتيش موظفى مصلحة الجمارك (م٤٣) .

وتقرر أن يعرض أصحاب الامتياز على وزارة الأشغال العمومية الرسومات الخاصة بالمخازن والمستودعات التى تقام فى أفنية المحطات وأن ينالوا موافقة الوزارة عليها ، وأن يكون استخدام هذه المخازن والمستودعات مقصوراً على تخزين البضائع التى تنقل بعد حين (م٤٤) .

مادة عسكرية هامة :

وتضمن عقد الامتياز مادة عسكرية هامة، جاء فيها أنه يجب على أصحاب الامتياز أن يشيدوا على نفقتهم وبتكاليف إجمالية لاتزيد عن أربعة ملايين من الفرنكات محطات عسكرية ترى وزارة الحربيـة أنه من الضرورى إقامتها . وبعقد اتفاق بين أصحاب الامتياز ووزارة الحربية، يحدد فيه عدد ومواقع وأنظمة هذه المحطات، وكل شىء يتصل بها (م٤٥) .

The concessionnaries must erect, at their own expense and up to a total outlay of 4.000.000 fr., such military stations as may be deemed necessary by the Ministry of War. The number, the site, and arrangements of these military stations and everything appertaining thereto shall be settled by agreement between the concessionnaries and the Ministry of War.

* * *

مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى بين الدولة العثمانية وألمانيا وبريطانيا والروسيا وفرنسا

ترحيب يشوبه التحفظ لبريطانيا بالمشروع :

بصدور عقد الامتياز سنة ١٩٠٣ لشركة ألمانية لإنشاء سكة حديد تمتد فى الأناضول وشمالى الشام وتجتاز العراق طولاً لتنتهى عند الخليج العربى كسبت ألمانيا الجولة الأولى . ولكن الرأى العام فى بريطانيا أول الأمر كان معارضاً للمشروع أو متخوفاً من انتشار النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية . وكان من المسلم به أن هذا النفوذ سيزداد عمقاً واتساعاً بمد الخط الحديدى فى الأناضول وشمالى بلاد الشام والعراق بطوله حتى الخليج العربى . ولعل الرأى العام البريطانى لم يكن قد وقف إلى ذلك الوقت على مايمكن أن يصل إلى حجم هذا النفوذ فى قابل الأيام ، بل على النقيض من ذلك كله كان الرأى العام البريطانى يرى أن النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية كفيل بوقف التوسع الروسى فى منطقة الشرق الأوسط، على حساب الممتلكات العثمانية.

ظهور المعارضة البريطانية للمشروع واشتدادها :

ومالبث أن استبان رويداً رويداً لعدد كبير من الهيئات فى بريطانيا أن طريق ب. ب. ب. الحديدى المزمع إنشاؤه، يحمل فى طياته منافسة خطيرة لقناة السويس، ويصيب مصالح بريطانيا بأضرار فادحة فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط . وكان من بين هذه الهيئات شركات الملاحة البحرية وغرف التجارة والصحافة وغيرها . رأى أصحاب شركات الملاحة أن الخط الحديدى سوف يمتص جانباً كبيراً من التجارة التى تنقل عبر قناة السويس . وإذا كانت هذه القناة ستظل الشريان الرئيسى لنقل البضائع ذات الوزن الثقيل أو الحجم الكبير .. فإن الطريق الحديدى سيجذب إليه المسافرين والبريد والبضائع ذات الوزن الخفيف، والتى يراد شحنها سريعاً ، وبالتالى.. فإن مد الخط الحديدى يقلل من نشاط حركة الملاحة فى قناة السويس؛ مما يؤدى إلى هبوط إيرادات شركات الملاحة . ومن ناحية أخرى تتأثر موازنة الحكومة البريطانية؛ لأنه تدخل فى عناصر هذه الموازنة أرباح أسهمها فى شركة قناة السويس . وكانت الحكومة تملك عدداً ضخماً للغاية من الأسهم اشترتها من الحكومة المصرية سنة ١٨٧٥ على عهد الخديو إسماعيل، وكان أعضاء الغرف التجارية فى بريطانيا يخشون مزاحمة

البضائع الألمانية لمثيلاتها المصنوعة فى إنجلترا ؛ لأن أصحاب الامتياز الألمان فى الخط الحديدى قد يقررون أجوراً مخفضة لشحن منتجات بلادهم بالطريق الحديدى، فى الوقت الذى لاتظفر فيه المنتجات البريطانية بمثل هذا التخفيض ؛ مما يعرض المصالح الاقتصادية البريطانية لأضرار فادحة . وكان مرور الخط الحديدى فى العراق ، من شماليه إلى جنوبيه ، مؤذناً بزوال النفوذ البريطانى المتفوق فى هذا الإقليم أو على أحسن الفروض الحد من هذا النفوذ . وعلى سبيل المثال كانت هناك شركة بريطانية تتولى عمليات النقل البخارى فى نهر دجلة، وكان مصيرها العاجل أو الآجل هو الإفلاس أمام منافسة الخط الحديدى .

أسباب معارضة بريطانيا للمشروع :

أما الحكومة البريطانية فكان أشد ما أزعجها من مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب. الحديدى، هو امتداد هذا الخط إلى ساحل الخليج ، إذ كان هذا الامتداد يتيح لألمانيا فرصة ذهبية للوصول إلى البحر وإنشاء ميناء بحرى، يتحول بمضى الوقت إلى قاعدة بحرية ألمانية فى منطقة الخليج . وكانت بريطانيا تنظر إلى الخليج على أنه البوابة البحرية للهند من ناحية ، وللعراق من ناحية أخرى ؛ مما يقضى على سيطرتها الانفرادية على الخليج ، ويؤدى إلى اهتزاز نفوذها العسكرى والسياسى والتجارى فى الهند ، وتضاؤل نفوذها المتفوق فى العراق، وتهديد مركزها فى قناة السويس . وسيطر على رجال السياسة والاقتصاد فى بريطانيا الاعتقاد أن ألمانيا لن تقنع بإيصال الخط الحديدى المقترح إلى مياه الخليج ، بل ستكون الخطوة التالية أو التكميلية ، التى ستقدم عليها ألمانيا فى قابل الأيام هى إنشاء خط للملاحة البحرية الألمانية ، يبدأ من نهاية الخط فى الكويت إلى بمباى فى الهند بهدف احتكار التجارة وشحن بضائع ونقل المسافرين من الهند على السفن الألمانية إلى الكويت ، ثم بالطريق الحديدى إلى الشرق الأوسط وأوروبا . وسيكون من الصعب على السفن التجارية البريطانية منافسة السفن الألمانية فى هذا المجال لأن الأخيرة ستجد تأييداً من شركة سكة حديد الأناضول صاحبة الامتياز بإنشاء الطريق الحديدى . ومما ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد فى أذهان البريطانيين أن السفن الألمانية كانت تبدى نشاطاً متزايداً فى عمليات النقل التجارى فى مياه الخليج .. فقد أنشأت شركة الونكهاوز سنة ١٩٠١ خطاً ملاحياً من هامبورج ، ويمر بعدن إلى مسقط وسائر موانىء الخليج ، كما أنشأت شركة ملاحة هامبورج عدة خطوط تجارية بين ألمانيا ومختلف موانىء الخلية وعينت مندوبين لها فى جزر البحرين[(١)] . كما كثر تردد السفن الحربية الألمانية على بعض موانىء الخليج ومنها الكويت فى أثناء رحلاتها بين ألمانيا والصين والإقيانوسية . وعلى ذلك لم تعد الروسيا ، بل أصبحت ألمانيا هى مصدر الخطر العظيم الذى يتهدد مصالح الإمبراطورية البريطانية . فنظرت إلى المشروع من هذه الزاوية نظرة قلق شديد ، فالخط الحديدى سيكون

(1) Wolf John B., Diplomatic History of the Baghdad Railway.

تحت سيطرة الدولة العثمانية وألمانيا ، وسوف تتحكم فيه هاتان الدولتان . وكانت بريطانيا تنظر إلى نفوذ الدولة العثمانية فى الكويت والأحساء ومصب شط العرب والعراق على أنه نفوذ غير ذى خطر . ولكنها لما وجدت أن ألمانيا تقترب من هذه المناطق فى مشروع الخط الحديدى بدأ شبح الخطر يتجسد لها [١] ، كان أكثر من تسعين فى المائة من السفن التى تدخل شط العرب تحمل العلم البريطانى . وكان نحو ستين فى المائة من مبادلاتها التجارية يتم معها ، وفضلاً عن ذلك كانت القنصلية البريطانية فى بغداد قد اكتسبت مكانة خاصة ووضعاً ممتازاً لامثيل لهما فى سائر القنصليات .. كانت لها حامية عسكرية تتألف من خمسة وعشرين جندياً وضابطاً ، وكانت ترسو أمام دار القنصلية فى نهر دجلة سفينة خاصة بها مسلحة ، وعليها خمسة وعشرون بحاراً وضابطاً .. فكانت بريطانيا قد اكتسبت فى هذه الجهات نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً جداً ، وكان هذا النفوذ يزداد ويقوى بمضى الأيام [٢] .

صراع سياسى دولى على الكويت كمحطة نهائية للخط الحديدى :

برز اسم الكويت فى السياسة العالمية منذ أخذ القرن التاسع عشر يلفظ أنفاسه الأخيرة؛ بسبب مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ، وأصبحت الكويت محوراً لصراع سياسى احتدم بين الحكومات العثمانية والبريطانية والألمانية والروسية والفرنسية . وقد أجمع المختصون من كافة الجنسيات على أن الكويت هى المكان الوحيد المناسب لتكون المحطة النهائية للخط الحديدى ، إذا أريد مده إلى مياه الخليج . وكثر ذكر الكويت فى الوثائق المتعلقة بتلك الفترة كثرة غزيرة ملفتة لنظر الباحثين ، بحيث أصبح فى حكم الاستحالة التعرض لموضوع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ، دون الإشارة إلى بعض المظاهر الرئيسية والبارزة فى هذا الصراع .

مميزات الكويت :

تتمتع الكويت بمركز جغرافى له أهميته ، فهى تقع على رأس الخليج العربى . وقريبة من البصرة إيما يناهز ٨٠ ميلاً ، وتقع على الساحل الجنوبى لخليج صغير يبلغ طوله عشرين ميلاً وعرضه خمسة أميال ، وتحمى مدخله جزيرتان صغيرتان ، جعلتا منه ميناء طبيعياً صالحاً لرسو السفن ؛ إذ كان عمقه يتراوح مابين أربعة وعشرين وست وخمسين قدماً . وعلى الرغم من أن تعداد الكويت كان فى مطلع القرن العشرين زهاء ١٥,٠٠٠ نسمة ، فقد تمت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وغدت لها أهمية تجارية فى منطقة الخليج حتى أطلق عليها «مارسيليا الشرق» [٣] .

---

(١) دكتور بديع الشريف : دراسات فى النهضة العربية الحديثة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٦٥-٢٦٨ .

(٢) ساطع الحصرى : البلاد العربية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٥ .

(٣) دكتور سيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧١ .

الوضع السياسى للكويت :

كانت عائلة صباح لاتعارض منذ سن ١٧٩٠ فى الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت بشرطين : الشرط الأول ألا يلزمها هذا الاعتراف بدفع جزية للسلطان العثمانى ، والشرط الثانى عدم فرض إدارة عثمانية خالصة فى حكم الكويت . وقبلت الدولة العثمانية هذين الشرطين ، وفضلاً عن ذلك كانت الدولة العثمانية تدفع منذ سنة ١٨٤٥ مرتباً سنوياً لشيخ الكويت، فى مقابل مشاركته فى الدفاع عن ميناء البصرة بحرياً (١) .

وتضافر حادثان وقعا فى سنة ١٨٦٩ على توجيه اهتمام الدولة العثمانية بمنطقة الخليج وشرقى الجزيرة العربية. وكان الحادث الأول هو فتح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى؛ مما يسر للأسطول العثمانى العبور إلى البحر الأحمر والاتجاه إلى منطقة الخليج ، وكان هناك خط ملاحى بحرى مباشر يصل إستانبول بالبصرة . أما الحادث الثانى فكان تعيين مدحت باشا والياً على بغداد ، وقد امتدت ولايته من سنة ١٨٦٩ حتى أوائل سنة ١٨٧٢ ، وكان من أبرز أعضاء جمعية تركيا القناة ، وكانت خطته ترمى إلى بسط ودعم نفوذ الدولة فى المناطق الآسيوية البعيدة الخاضعة لها اسمياً تعويضاً لها عن الخسائر الإقليمية التى توالت عليها فى أوروبا ، ومن ثم أخذ مدحت باشا يخطط منذ أن تولى ولاية بغداد لبسط النفوذ العثمانى على الكويت وجزر البحرين وشبه جزيرة قطر، بالإضافة إلى الأحساء ونجد. وكان مدحت باشا يعتقد أن اعتناق أغلبية سكان الجزء العربى من الخليج المذهب السنى كفيل بجعلهم رعايا مطيعين للسلطان العثمانى، تأسيساً على أن الدولة العثمانية جعلت من نفسها حامية للمذهب السنى فى العالم؛ مما يجعلهم بمنأى عن تسلل نفوذ فارس وهى الدولة الموغلة فى تعصبلها للمذهب الشيعى وأكبر معقل للشيعة فى العالم الإسلامى (٢) . واستطاع مدحت باشا أن يستصدر فى أبريل – نيسان – سنة ١٨٧٠ من السلطان عبدالعزيز (١٨٦١–١٨٧٦) فرماناً يحدد نوع تبعية الكويت للدولة العثمانية ، فهو يقضى بإعلان الكويت صنجقاً تابعاً لمتصرفية الأحساء ، وأصبح الشيخ العربى من آل صباح يحمل لقب «قائمقام» ، كما نص الفرمان على إعفاء شيخ الكويت من دفع جزية للسلطان ، وعلى أن يستقل بتنظيم شئونه الداخلية ، وعلى أن ترفع السفن المملوكة لأهل الكويت العلم العثمانى . ولهذه الفقرة أهمية خاصة ؛ لأن معظم أصحاب السفن من سكان الجزء العربى فى منطقة الخليج كانوا يفضلون رفع الأعلام الأجنبية ، وبخاصة العلمين البريطانى أو الهولندى حتى يتمتعوا بالامتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين فى ولاية بغداد (٣) ، كما تعهد

---

(١) دكتور صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص١٧٠ .

(2) Longrigg S.H; Four Centuries of Modern Iraq. Oxford 1925, p.301.

(٣) دكتور صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، ص١٧٠ .

لأصحاب هذه السفن بألا يفرض عليهم ضرائب أو رسوماً جمركية [١] . وقد قبل عبدالله ابن صباح شيخ الكويت (١٨٦٦-١٨٩٢) لقب «قائمقام» الممنوح له من عبدالعزيز سلطان الدولة العثمانية سنة ١٨٧١ ، كما اشترك فى الحملة التى نظمها مدحت باشا ضد الدولة السعودية فى الأحساء ونجد ، وقد ظفر عبدالله بتقدير الدولة العثمانية بسبب المساعدات التى قدمها لحملة نافذ باشا على الأحساء، ثم لمعاونته السلطات العثمانية على إخماد معظم الثورات التى اندلعت ضد الحكم العثمانى فى القطيف والأحساء فمنحته الدولة أراضٍ واسعة على شاطئ الفرات بالقرب من الفاو [٢] . وفى سنة ١٨٧٥ رفعت مدينة البصرة من درجة «متصرفية» إلى ولاية مستقلة عن ولاية بغداد ، وأصبحت الولاية الجديدة تضم صنجق الكويت ومتصرفية الأحساء ، وتمتد إلى مدينة البيضاء فى شبه جزيرة قطر . ولما توفى الشيخ عبدالله آل صباح سنة ١٨٩٢ خلفه أخوه محمد ولم يمتد حكمه أكثر من أربع سنوات ، إذ تعرض فى ١٧ من شهر مايو - آيار - سنة ١٨٩٦ لحادث اغتيال من أخيه الشيخ مبارك آل صباح، الذى قتل أيضاً شقيقاً له اسمه جراح، واستولى على السلطة دون حصوله على موافقة السلطان عبدالحميد الثانى . وأدرك مبارك أن مركزه محفوف بالأخطار . فقد سعى أبناء الشيخ القتيل وأصهاره لدى حمدى باشا والى البصرة يحرضونه على إرسال حملة عسكرية لعزل الشيخ مبارك، وتمكين أحد أبناء القتيل من الاستيلاء على الحكم . ووقف مبارك على هذا التآمر ، فتودد إلى رجب باشا والى بغدد بالهدايا محاولاً استمالته إلى جانبه . ونجحت محاولة مبارك ؛ إذ كتب رجب باشا إلى الباب العالى يقول إن ماحدث فى الكويت لايستحق إرسال حملة عسكرية إليها ، لأن مقتل محمد وجراح ليس إلا حادثاً عادياً مألوفاً بين البدو ، وكان السلطان عبدالحميد الثانى كريماً مع الشيخ مبارك آل صباح ، فتناسى الجريمة التى أقدم عليها بقتل شقيقه وأخيه ، وتناسى أنه اغتصب السلطة وأقام نفسه حاكماً على الكويت، دون أن يحصل على موافقة السلطان على تعيينه فى هذا المنصب . وتلقى فى شهر ديسمبر - كانون أول - سنة ١٨٩٧ محسن باشا الذى خلف حمدى باشا والياً على البصرة فى خريف ذلك العام برقية من الباب العالى، تفيد صدور «إرادة سلطانية» بتعيين الشيخ مبارك آل صباح حاكماً على الكويت ، وأن يكون لقبه «قائمقام» وأن يكون تابعاً لوالى البصرة ، وأن يرفع العلم العثمانى على أراضى الكويت .

نخرج من هذا العرض السريع للوضع السياسى للكويت بحقيقة مهمة لاتقبل جدالاً ، هى أن الشيخ مبارك آل صباح تولى حكم الكويت وهى خاضعة للسيادة العثمانية ، وأنه وافق على هذه السيادة ، ووافق على لقب «قائمقام» الممنوح له من السلطان عبدالحميد الثانى ؛ لأن

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربى إلخ (١٨٤٠-١٩١٤) مرجع سبق ذكره ، ص٢٥٦ .

(٢) دكتور عبدالعزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث إلخ ، ص ص٤٠٤-٤٠٦ ، ٤١٣-٤٢٦ . ودكتور السيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، ص١٧١ .

الشيخ مبارك هو الذى أرسى قواعد السياسة التى سار عليها هو وخلفاؤه من بعده ، وهى الاتجاه إلى بريطانيا كلما أحدق بالكويت خطر من الدولة العثمانية أو من البلدان المجاورة .. فقد طلب مبارك أكثر من مرة فى سنوات ٢٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٨ من بريطانيا وضع بلاده تحت الحماية البريطانية ، وكانت بريطانيا تعتذر فى كل مرة ؛ لأن السياسة البريطانية لاتخطو خطوة إلا فى ضوء مصالحها . وكانت لاتريد أن تزج بنفسها فى منازعات عائلية أو مشكلات محلية ، ولأن التنافس الدولى على الكويت لم يكن قد ظهر بعد . فلما تجسم هذا التنافس أمام مشروعات الروسيا وألمانيا وتهددت المصالح البريطانية، سارعت بريطانيا إلى عقد معاهدة مانعة مع مبارك سنة ١٨٩٩، وأصبحت بها الكويت تحت حماية بريطانية مستترة . ولم يقنع مبارك بهذا النوع من الحماية فطلب فى سنة ١٩٠١ إعلان هذه الحماية سافرة . واعتذرت الحكومة البريطانية عن عدم الاستجابة لطلبه نظراً لما يثيره مثل هذا الإعلان من مشكلات لها مع الدولة العثمانية ومع غيرها من الدول المهتمة بمنطقة الخليج . وإذا كان مبارك قد أظهر فى بعض الأوقات نوعاً من الولاء للسلطان العثمانى .. فقد كان هذا الولاء زائفاً ، أراد به أن يلتمس له مخرجاً من أزمة قد تطيح به . لقد كان مبارك فى قرارة نفسه عميلاً مخلصاً لبريطانيا ، لصيقاً بها ، مطواعاً فى تنفيذ أوامرها . ونعود الآن إلى استئناف شرح موقف بريطانيا من الصراع السياسى الدولى ، الذى تصاعد حول الكويت بسبب مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ، وأريد إيصاله إلى مياه الخليج .

ولم يكن فى مقدور بريطانيا أن تعترض على مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى من أساسه ، وكانت قد مرت بتجربة مماثلة فى الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر، بعد أن منح محمد سعيد باشا والى مصر عقد الامتياز الأول فى ٣٠ من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٥٤ إلى فرديناند دى لسبس بتأسيس شركة ، تقوم بحفر قناة بحرية فى برزخ السويس، واستغلال هذه القناة لمدة تسع وتسعين سنة . وعلى الرغم من الموقف العدائى العنيف الذى اتخذته الحكومة البريطانية من المشروع ، تحطمت معارضتها بمضى السنوات أمام التيارات السياسية الدولية التى أحاطت بالمشروع وأصبحت قناة السويس حقيقة واقعة . ولكن الحكومة البريطانية كانت تتمنى أن تكون العقبات المالية سبباً كافياً لتوقف مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ؛ لأن مد هذا الخط كان يتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً . ولذلك أخذت معارضتها للمشروع بادىء ذى بدء صورتين : إحداهما مالية والأخرى سياسية . أما الصورة المالية فكانت تتمثل فى منع رؤوس الأموال البريطانية ورجال المال فى الدولة المتحالفة معها من الإسهام فى تمويل المشروع ، كما رفضت الموافقة على زيادة الرسوم الجمركية فى الدولة العثمانية لحرمان الحكومة من أى حصيلة جديدة توجهها لتمويل المشروع . أما الصورة السياسية فأخذت صوراً شتى، منها: فرض معاهدة مانعة على

الكويت سنتكلم عنها ، ودعم سيطرتها على هذا الإقليم ، وتكوين جبهة معارضة دولية للمشروع تألفت من بريطانيا وفرنسا والروسيا ، وهي دول الوفاق الثلاثي ، ولكنها واجهت خصماً عنيفاً، هو ولهلم الثاني إمبراطور ألمانيا الذي أصر إصراراً شديداً على تنفيذ الجناح الآسيوي لمشروع طريق ب. ب. ب؛ بحيث أصبح هذا المشروع إحدى المشكلات الكبرى التي واجهتها خمس دول كبرى في عالم ماقبل الحرب العالمية الأولى وأدى إلى تعميق الصراع بينها .. فعمدت الدبلوماسية البريطانية إلى وسيلة أخرى لمعارضة المشروع تسلبه أهم مميزاته بعدم إيصال الخط الحديدي إلى مياه الخليج ، فلجأت إلى تجزئة الخط الحديدي إلى أقسام، وعالجت كل قسم في ضوء مساسه بالمصالح البريطانية . كان أخطر جزء في المشروع هو القسم الذي يمتد من البصرة إلى ساحل الخليج للأسباب التي سبق أن ذكرناها ، ولذلك رأت بريطانيا أن تمنع إنشاء هذا القسم من الخط الحديدي مهما كلفها الأمر .. أما القسم الثاني من البصرة وبغداد إلى شمالي العراق، فقد أبدت عليه تحفظات مهمة لتخليصه من احتكار ألمانيا، وعدم مزاحمة البواخر البريطانية التي تجري في أنهار العراق .

أما القسم الثالث من الموصل إلى الأناضول.. فلم يكن موقع اعتراضات أو خلافات(١).

المطامع الروسية في الكويت :

وإلى جانب الأخطار التي كانت تتهدد المصالح البريطانية في الكويت من جانب ألمانيا، بسبب الخط الحديدي ، لاحت في الأفق السياسي أخطار من جانب الروسيا أيضاً ؛ إذ أبدت الأخيرة رغبتها في إنشاء مركز لها في الكويت؛ بحجة اتخاذه مستودعاً للفحم تتزود به السفن الروسية التي ترفأ إلى موانىء الخليج . وكان لورد كيرزون من أشد المعارضين لهذا المشروع الروسي وهاجمه هجوماً عنيفاً سبق أن أشرنا إليه (٢) . وكان معروفاً عنه اهتمامه الشخصي العميق بمنطقة الخليج منذ كان سفيراً لبلاده في فارس ، واستبد به القلق على المصالح البريطانية عندما تقدم سنة ١٨٩٨ الكونت ڤالاديمير كابتيست Valadimir Kaptist ، وهو من كبار رجال الأعمال الروس ، وإحدى الشخصيات ذات النفوذ في بلاد قيصر الروسيا ، وشقيق السفير الروسي في ڤيينا ، إلى السلطان عبدالحميد الثاني بمشروع مد خط حديدي، يبدأ من إسكندرونة أو طرابلس الشام على ساحل البحر المتوسط ويمر بالعراق وينتهي عند الخليج العربي(٣) . وعلى الرغم من أن عبد الحميد الثاني أحال المشروع إلى وزير الأشغال لدراسته ،

---

(١) ساطع الحصري : الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٦-١٩٧ .

(٢) انظر في هذه الدراسة ج٢ ، الفصل التاسع .

(3) Barle E.M., Turkey etc; op. cit., p. 58.

Wilson Sir A.T., The Persian Gulf. An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the twentieth century. London, 1959. p. 252.

لم يرحب السلطان بهذا المشروع؛ لأنه خشى أن يكون بداية لنفوذ الروس، الذين كانوا يحاولون التوسع جنوباً إلى أفغانستان وفارس ومنطقة الخليج [١] .

الحاكم العام للهند يقترح وضع الكويت تحت الحماية البريطانية :

وفى مذكرة سرية بعث بها لورد كيرزون الحاكم العام للهند فى ١٩ من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٩٨ إلى لورد جورج هاملتون George Hamilton، وزير الهند فى وزارة لورد سالزبورى الثالثة اقترح فيها بسط الحماية البريطانية على الكويت . وعزز اقتراحه بقوله إن الشيخ مبارك آل الصباح قد طلب هذه الحماية أكثر من مرة، ولذلك فهو سيرحب بهذه الحماية ، وإن الكويت لاتدخل فى نطاق الممتلكات العثمانية ، ولم تتأكد السيادة العثمانية على الكويت بصورة فعلية [٢] ، وليست فيها قوات عثمانية ، ولاتؤدى الكويت جزية إلى السلطان العثمانى . ومضى لورد كيرزون يقول إنه لن تكون هناك حاجة لتدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية للكويت فى حالة وضعها تحت الحماية ، بل يُكتفى بتخصيص سفينة حربية بريطانية تقوم بزيارة ميناء الكويت من وقت لآخر .. وبذلك يصبح فى مقدور بريطانيا أن تمنع أى دولة أخرى سواء ألمانيا ، أو الروسيا ، أو فرنسا من مد خط حديدى إلى ساحل الخليج ، وأن تحبط أى محاولة قد تقوم بها السلطات العثمانية فى العراق لمهاجمة الكويت [٣] ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح كيرزون بوضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، عن طريق اتفاقية تفرض على الشيخ مبارك آل صباح ، وأن تكون هذه الاتفاقية على غرار المعاهدات المانعة التى عقدتها من قبل مع شيوخ الخليج ، وألا يرد فى الاتفاقية أى نص على ذكر الحماية منعاً لإثارة الحكومة العثمانية والدول الأوروبية وبخاصة المهتمة بمنطقة الخليج . ولم يمض وقت طويل حتى عهد لورد كيرزون إلى الضابط [٤] ميد مالكولم جون Meade, Malcolm John المقيم البريطانى فى الخليج بالإيجار على السفينة لورانس Lawrrence إلى الكويت ؛ لإجراء محادثات مع الشيخ مبارك آل صباح ، تستهدف وضع الكويت تحت الحماية البريطانية .

---

(١) دكتور محمود على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية (١٨٩٠-١٩١٤) ص١٠٨ .

(٢) لاريب فى أن لورد كيرزون قد عمد إلى المغالطة بذكر هذه العبارة ؛ لأن السيادة العثمانية على الكويت كانت قائمة عندما تولى الشيخ مبارك حكم الكويت بإرادة سلطانية ، كما ذكرنا من قبل .

(٣) دكتور محمود على الداود ، الخليج العربى والعلاقات الدولية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ملحق رقم٧ وهو بعنوان :

Fxtracts from Lord Curzon's Confidential Memorandum, 19 November, 1898. F.O 60/599 (Public Record Office).

(٤) يرد ذكر الرتبة العسكرية التى كان يحملها هذا الضابط بأنها «رائد» تارة ، و«مقدم» تارة ثانية ، و«عقيد» تارة ثالثة، وسنلتزم فى هذه الدراسة بذكر رتبة «رائد» أخذاً بالأحوط .

بريطانيا تفرض على الكويت معاهدة مانعة :

كانت الحكومة البريطانية قد عقدت فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر مجموعة من الاتفاقيات، التى عرفت باسم المعاهدات المانعة Exclusive Treaties مع عدد من حكام المشيخات والإمارات العربية القائمة على الساحل الجنوبى فى منطقة الخليج . وقد سبق أن تكلمنا فى هذه الدراسة عن تلك الاتفاقيات [١] ، ونضيف هنا أن الحكومة البريطانية نجحت فى ٢٣ من شهر يناير - كانون ثان - سنة ١٨٩٩ فى عقد اتفاقية على غرارها مع الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت، تعهد فيها هو وخلفه ومن يعقبه بألايستقبلوا وكيلاً أو ممثلاً لحكومة دولة أجنبية فى أرض الكويت أو سواها داخل حدودهم الإقليمية ، دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، كما تعهد هو وخلفاؤه بألا يبيعوا ، أو يؤجروا ، أو يرهنوا أو يتنازلوا بأى شكل آخر من أشكال التنازل عن أى جزء من أراضيهم الإقليمية للاحتلال ، أو سواه من الأغراض من قبل حكومة أو رعايا أى دولة أخرى دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية على أهداف هذا التنازل [٢] . ونص أيضاً على أن تمتد أحكام هذه الاتفاقية لتشمل أى جزء من إقليم الشيخ مبارك الصباح يكون فى تاريخ عقد هذه الاتفاقية فى ملكية رعايا أى حكومة أخرى [٣].

ويذكر المؤرخون أن الحكومة البريطانية تعهدت فى ملحق منفصل فى مقابل ذلك كله بأن تدافع عن الكويت وعن الشيخ مبارك الصباح وعن ورثته فى حكم الكويت ، وأرسلت ثلاث نسخ من هذه الاتفاقية إلى لورد كيرزون الحاكم العالم للهند للتصديق عليها ، وسلمت للشيخ مبارك الصباح نسخة منها بعد التصديق عليها . وتسلم الشيخ مبارك خمسة عشر ألف روبية، أسهمت فيها مناصفة الحكومة البريطانية وحكومة الهند ، ونص فى ملحق خاص على أن تبقى الاتفاقية فى سرية مطلقة ، وألا تعلن أو تذاع بأى شكل دون موافقة مسبقة من الحكومة

(١) انظر الجزء الثانى ، ص ص١٠٥٠-١٠٥٢ .

(٢) وقع على هذه الاتفاقية نيابة عن الحكومة البريطانية الرائد م.ج. ميد المقيم السياسى فى الخليج ، ووضع عليها الشيخ مبارك آل صباح خاتمه .

(٣) شرح الرائد ميد Meade المقيم السياسى البريطانى فى الخليج أن المقصود من هذه العبارة هو ضمان عدم نقل ملكية المنازل، التى للأتراك العثمانيين فى الكويت ، والأراضى المقامة عليها هذه المنازل إلى الألمان أو الروس أو الفرنسيين أو غيرهم .

والنص الرسمى للاتفاقية وملحقها منشوران فى لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص ص١٥٦٨-١٥٧٠ .

وانظر أيضاً كلاً من :

دكتور سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ، الكتاب الأول ، مدخل عام ودراسة للكويت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٦-١٩٦٧ ، ملحق رقم١ ، ص ص٢٥٦-٢٥٧ .

Hurewitz J.C., op. cit., vol. 1, doc. no. 100, Exclusive Agreement: The Kuwayti Shayeh and Britain. 23 January. 1899. pp., 218-219.

البريطانية ، ويلاحظ أنه لم يرد فى الاتفاقية أى نص أو إشارة إلى ذكر الحماية البريطانية على الكويت .

وقد وجد الشيخ مبارك اعتراضاً قوياً من أفراد أسرته على هذه الاتفاقية، ورفضوا الاشتراك فى التوقيع عليها أو وضع أختامهم عليها كشهود . وكان سبب رفضهم يرجع إلى خوفهم على مصالحهم ؛ إذ كانت للأسرة ممتلكات واسعة فى الأراضى العثمانية فى منطقة شط العرب . وطبقاً للقوانين العثمانية تصبح ملكية مبارك وأقاربه لهذه الممتلكات ملغاة بقبول مبارك الحماية البريطانية ، وكانت هذه الممتلكات تدر على الشيخ مبارك وأسرته دخلاً سنوياً كبيراً للغاية [١] . ولكن الشيخ مبارك أكد للمفاوض البريطانى ، الرائد ميد ، أن موافقة أقاربه ليست أمراً ضرورياً كى تسرى هذه الاتفاقية عليه وعلى خلفائه من بعده [٢] ، ولم يشترك مع مبارك فى التوقيع على الاتفاقية سوى صديق له من البحرين اسمه محمد رحيم بن عبدالنبى[٣] .

دراسة تحليلية لاتفاقية ١٨٩٩ وأثرها على عدم إيصال خط حديدى إلى الكويت:

أوردت الاتفاقية المانعة قيوداً على حقوق حاكم الكويت فى التصرف فى الأراضى الكويتية ، وفى استقبال المبعوثين السياسيين للدول الأجنبية الأخرى وهما مسألتان تتصلان بالشئون الداخلية والخارجية للكويت . واستطاعت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية أن تواجه التنافس الدولى فى الكويت ، وأن تقف فى وجه الدولة العثمانية وألمانيا والروسيا وغيرها من الدول؛ لأنها سدت الباب إلى مياه الخليج عن طريق الكويت أمام مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب. الحديدى، وأمام المشروع الحديدى الروسى الذى حاول تنفيذه فالاديمير كابتيست؛ إذ إن موافقة بريطانيا قد غدت أمراً أو شرطاً ضرورياً Sine qua non لمد أى من الخطين الحديدين إلى مياه الخليج على ساحل الكويت بصفتها دولة تمارس حماية فعلية ، وإن كانت مستترة ، على الكويت [٤] .

وبهذه الاتفاقية انتقلت الكويت إلى محمية بريطانية سراً وسراعاً : وفى بعض المناسبات كانت الحكومة البريطانية تنفى وجود علاقة سياسية خاصة تربطها بالكويت ، ويعترف أحد الباحثين الإنجليز بقوله إن إبرام هذه الاتفاقية جعل الحكومة البريطانية تتجنب اتخاذ إجراءات صريحة وعلنية فى المجالات الدولية بأنها فرضت الحماية البريطانية على الكويت [٥] ، وبذلك

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٢ .
(٢) لوريمر ج.ج. ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص١٥٣٣ .
(٣) المرجع السابق ، الجزء ذاته ، ص١٥٦٩ .
(٤) دكتور عبدالعزيز سليمان نوار : مصر والعراق ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٢٤٢ .
(٥) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص٥٢٢ .

تحاشت المشكلات الدولية التى يثيرها الإعلان الرسمى بفرض هذه الحماية .

وأصبح المركز القانونى لإقليم الكويت شاذاً .. فكان هذا الإقليم تحت السيادة العثمانية، وكان يطلق على حاكمه لقب «قائمقام» الكويت ، ويعين من قبل والى البصرة ، ويرف العلم العثمانى فوق أرض الكويت ، وكانت تقوم اتصالات رسمية على نحو من الأنحاء بين الدولة العثمانية والكويت ، ولكن تغير وضع الكويت بمجرد تصديق بريطانيا على الاتفاقية المانعة وأصبحت تحت حماية بريطانية مستترة . وكان مركز الكويت أكثر سوءاً من مركز مصر عقب الاحتلال البريطانية سنة ١٨٨٢ .. فقد أصبحت هى الأخرى من ناحيته الأمر الواقع de facto تحت حماية مقنعة veiled protectorate، وفى الوقت ذاته كانت من الناحية القانونية de juri تحت السيادة الإسمية للدولة العثمانية ، ولكن لم تفرض بريطانيا على توفيق باشا خديو مصر اتفاقية من الاتفاقيات المانعة كالتى فرضتها على الكويت . ولكن مركز الكويت كان من ناحية أخرى أفضل من مركز مصر ؛ إذ لم تحتل قوات بريطانية برية أرض الكويت على عكس ماحدث فى مصر ، وإن كانت وحدات من الأسطول البريطانى التابع لحكومة الهند تكثر من ترددها على خليج الكويت والرسو أمام ساحلها لمنع نزول القوات العثمانية أرض الكويت . وقد طعنت الحكومة العثمانية فى شرعية الاتفاقية، التى فرضتها على حاكم الكويت تأسيساً على أنها عقدتها مع تابع للدولة العثمانية، ودون أن ترجع إلى الدولة صاحبة السيادة عليها . ولم تأبه بريطانيا لهذا الطعن ، وأرادت الحكومة العثمانية أن تؤكد سيادتها على الكويت .. وقررت أن ترسل جيشاً لهذا الغرض وكان وجود حدود مشتركة بين الكويت والعراق أمراً يجعل إرسال حملات عسكرية من البصرة وغيرها إلى الكويت أمراً سهلاً وميسوراً . ولكن سبقتها بريطانيا وأرسلت بارجة إلى ميناء الكويت ، وأعلنت أنها لن تسمح بدخول قوات عثمانية إلى هذا الإقليم. واحتجت الحكومة العثمانية على هذا التصرف، ووصفته بأنه تدخل فى الشئون الداخلية للحكومة العثمانية ؛ لأن الكويت جزء من الممتلكات العثمانية ، ولأن المعاهدات الدولية نصت على احترام استقلال الدولة العثمانية وسلامة ممتلكاتها ومنعت الدول من التدخل فى شئونها الداخلية. ولم تأبه الحكومة البريطانية بهذا الاحتجاج وأعلنت أنها ستدافع عن الكويت تنفيذاً لاتفاقيتها مع الشيخ مبارك آل صباح ، وأنها لن تتردد فى استخدام القوة إذا اقتضى الأمر ، ونجحت الحكومة البريطانية فى تهديدها ، ولم ترسل الحكومة العثمانية جيشاً إلى الكويت . ولكنها حاولت مواجهة الموقف بطريقة أخرى؛ إذ شجعت عبدالعزيز ابن متعب آل الرشيد أمير حائل على غزو الكويت ، وأفهمته السلطات العثمانية أن من يمتلك الرياض ونجداً ، عليه أن يمتلك أيضاً الكويت ومنفذاً على الخليج ، ووعدته السلطات العثمانية بأن تتنازل له عن ميناء الكويت، إذا تخلص من الشيخ مبارك آل صباح واعترف بالسيادة العثمانية (١) . ووقفت

(1) Benoist. Mechin J., Arabian Destiny. Translated from the French by Denis Weaver. London. 1957, p. 73.

الحكومة البريطانية موقفاً صارماً أمام محاولات ابن الرشيد [١] . وبهذا أصبحت الكويت بموجب الاتفاقية المانعة بمنأى عن أى هجوم تشنه عليها القوات العثمانية، أو قوات ابن الرشيد، أو غيره من خصوم حاكم الكويت .

اتفاقية ١٨٩٩ غير متكافئة :

إن الاتفاقية المانعة لسنة ١٨٩٩ تندرج تحت النوع المعروف باسم الاتفاقيات غير المتكافئة ، وقد عقدتها بريطانيا وهى دولة كبرى مع حاكم إقليم صغير ، يعوزه الإلمام بقواعد القانون الدولى العام والخبرة السياسية [٢] . واعتمدت بريطانيا فى فرضها عليه على قواتها المسلحة وتجاهلت سيادة الدولة العثمانية على الكويت ، وقد ظلت هذه الاتفاقية قائمة إلى أن ألغيت رسمياً بموجب مذكرتين متبادلتين فى ١٩ من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩٦١ ، بين أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح وسير وليم لوس المقيم السياسى البريطانى [٣] . وقد نص فى هاتين المذكرتين على أن إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ لايؤثر على استعداد الحكومة البريطانية فى مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة ، وقد طالبت حكومة الكويت بتطبيق هذا النص فى السنة ذاتها، والتمست المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية لمواجهة تهديدات العراق على عهد عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، وسارعت بريطانيا بإرسال خمسة آلاف جندى من المظليين إلى الكويت [٤] .

العلاقات بين الدولة العثمانية والكويت وبريطانيا بعد عقد الاتفاقية :

بعد عقد هذه الاتفاقية، أصبحت العلاقات بين شيخ الكويت مبارك آل صباح والحكومتين العثمانية والبريطانية تسودها الحساسية بل والتحدى والأزمات السياسية العنيفة بين الدولة العثمانية والكويت تارة، وبين الدولة العثمانية وبريطانيا تارة أخرى . وكانت الأزمات بين هاتين الدولتين أشد عنفاً إذ كانت مقرونة بتحركات عسكرية وبالتهديد باستخدام القوة ، فعلى الرغم من أن الاتفاقية كانت سرية.. وقفت الحكومة العثمانية على تحركات الوفد البريطانى الذى وصل إلى الكويت ، واشتمت أن ارتباطاً معيناً قد تم بين بريطانيا والشيخ مبارك آل صباح، وأن هذا الارتباط استهدف بسط نفوذ بريطانيا فى الكويت [٥] ، أو على أقل تقدير

---

(١) ساطع الحصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٧-١٩٨ .

(2) Hay R. (Sir); The Persian Gulf States. Washington, 1959 p. 15.

(٣) دكتور سيد نوفل : الأوضاع السياسية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، الكتاب الأول ، الملحقان رقم١٣ ، ١٤ ، ص ص٢٧٣-٢٧٨ .

(٤) انظر تفصيلات هذه الأزمة العراقية الكويتية فى :
دكتور صلاح العقاد : معالم التغيير إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٦-٤٠ .

(٥) دكتور محمود على الداود : الخليج العربى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢١ .

فهو ارتباط موجه ضد الدولة العثمانية وضد سياستها التوسعية فى الخليج [١] ؛ ولذا لجأت السلطات العثمانية إلى إثارة المتاعب فى وجه الشيخ مبارك . احتج المسئول العثمانى الصحى المعين فى الكويت لدى الشيخ على سماحه بنزول الوفد البريطانى من الباخرة لورانس أرض الكويت على أساس أنه خرق للتنظيمات الصحية العثمانية، وقد أهمل هذا الاحتجاج، ثم احتجت الحكومة العثمانية لدى الحكومة البريطانية ، ولم يؤد احتجاجها إلى نتيجة. وفى مارس – آذار– سنة ١٨٩٩ أمرت حكومة الهند ببقاء سفينة حربية بالقرب من ساحل الكويت . وكان الشيخ مبارك يمتلك أراضٍ زراعية واسعة وبساتين نخيل فى منطقة البصرة . وساند حمدى باشا والى البصرة إخوة مبارك ضد ادعاءاته ملكية هذه الأراضى والبساتين ، كما حاول الزج بأمراء آل صباح اللاجئين فى البصرة في خطط سياسية، تستهدف التخلص من الشيخ مبارك ومحاربة النفوذ البريطانى فى الكويت . وأراد الشيخ مبارك أن يتحدى الدولة العثمانية ، وأنشأ فى مايو – آيار – سنة ١٨٩٩ إدارة جمركية فى ميناء الكويت ، وفرض رسوماً جمركية قدرها ٥٪ على جميع الواردات بما فيها القادمة من البصرة وغيرها من الموانىء العثمانية ، وكانت هذه الواردات تتمتع بالإعفاء الجمركى إعفاءً كاملاً [٢]. وردت السلطات العثمانية عليه رداً عملياً ، ففى ٢ من شهر سبتمبر – أيلول – وصل مدير عثمانى لميناء الكويت يصحبه خمسة جنود ليتولى إدارة ميناء الكويت ، ورفض الشيخ استقباله وأرغمه على العودة إلى البصرة فى اليوم التالى [٣]، وتعددت مظاهر السياسة الاستفزازية بين الجانبين . وتدخلت الحكومة البريطانية ، فوجهت سنة ١٨٩٩ إنذاراً إلى الباب العالى، قالت فيه إنه ليست لها أطماع فى الكويت ، فهى ترتبط بعلاقات ودية مع شيخها . وإذا قامت الحكومة العثمانية بأى محاولات لفرض سيطرتها أو رقابتها على الجمارك فى الكويت دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.. فلامفر من نشوب مشكلة خطيرة . وتراجعت الحكومة العثمانية مؤقتاً أمام هذا الإنذار ، وذكر السفير البريطانى فى إستانبول فى تقريره أن لهجة الإنذار البريطانى قد أزعجت السلطان عبدالحميد الثانى، الذى فسر هذا الإنذار بأن الحكومة البريطانية ماضية فى تصميمها على التدخل فى حرية السلطان فى إدارة إقليم تابع للدولة العثمانية .

مبارك يقوم بزيارة رسمية لوالى البصرة :

وأراد السلطان عبدالحميد الثانى أن يرد على الحكومة البريطانية وشيخ الكويت معاً . فطلب من مبارك آل صباح فى السنة ذاتها – التى أبرمت فيها الاتفاقية المانعة – أن يقوم بزيارة رسمية لوالى البصرة فى مقر منصبه تأكيداً لخضوعه للسيادة العثمانية . وخشى الشيخ

---

(١) دكتور السيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٩ .

(٢) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، *القسم التاريخى* ، ج٣ ، ص١٥٣٥ .

(3) Dickson H.R.P.; Kuwait and her Neighbours, London., 1956, p. 137.

مبارك أن تكون وراء هذه الزيارة مؤامرة للقبض عليه وخلعه من حكم الكويت بل وقتله ، ومن ثم تلكأ فى تنفيذ أمر السلطان . ولكن كان من حسن حظ مبارك أن نقل فى هذا الوقت حمدى باشا والى البصرة ، ولم تكن العلاقات بينهما ودية ، وعين مكانه فى خريف سنة ١٨٩٩ محسن باشا، وكان ضابطاً عسكرياً ذا أفق عقلى رحيب .. وكان مستعداً لأن يرفع أمور الكويت إلى الباب العالى فى ضوء جديد ، وقام محسن باشا بدوره بمهارة . ومن خلال نفوذ السيد أحمد والسيد طالب ابنى نقيب الأشراف فى البصرة، تم إقناع الشيخ مبارك بمقابلة والى البصرة فى الراقضية فى منزل ريفى بملكه النقيب هناك بالقرب من مدينة الزبير ، وفى يوم ١٧ من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٩٩ وصل مبارك مع الوالى صديقه محسن باشا إلى البصرة حيث قضى فيها اليوم التالى ، وتلقى وساماً مجيدياً من الطبقة الثانية مهدى إليه من السلطان رغبة منه فى استقطاب مبارك نحو الدولة العثمانية والابتعاد عن النفوذ البريطانى ، والوقوف فى الصف الإسلامى . وكانت حركة الجامعة الإسلامية التى يقودها عبدالحميد فى عنفوانها . وكان لهذا التكريم أثره فى نفس الشيخ مبارك ، أو لعله تظاهر بذلك ، ووعد بألا يقيم أى علاقات «بالدولة الأجنبية» ، وعاد فى ٢٤ من الشهر ذاته سالماً إلى الكويت [١] .. وهكذا أرضى الشيخ مبارك رغبة السلطان فى القيام بزيارة رسمية لوالى البصرة ، وظن البعض أن محسن باشا قد حقق نجاحاً بتأكيد السيادة العثمانية على الكويت . ولكن اتضح بعد قليل أن الشيخ مبارك كان يظهر غير مايبطن ، عندما زارت بعثة ألمانية الكويت لشراء أرض على ساحلها ؛ لتكون محطة لنهاية الجناح الآسيوى من طريق ب. ب. ب. الحديدى .

بعثة ألمانية تزور الكويت :

تصاعدت إلى درجة التحدى بين ألمانيا والدولة العثمانية من ناحية ، وبريطانيا من ناحية أخرى مشكلة إيصال الخط الحديدى المقترح إلى مياه الخليج على ساحل الكويت .. قامت بعثة ألمانية فنية من المهندسين والعسكريين، وكان يرأسها الهرشتمريخ Stemrich القنصل الألمانى العام فى إستانبول برحلة على طول الخط المقترح للخط الحديدى فى العراق؛ للقيام بمسح شامل للمناطق التى سيمر بها الخط الحديدى والوقوف على مواردها الاقتصادية وأهميتها العسكرية، وتحديد مسار الخط الحديدى فى ضوء هذه الدراسات [٢] . وكان يرافق البعثة الملحق الألمانى العسكرى فى السفارة الألمانية فى إستانبول، ثم وصلت البعثة إلى الكويت فى غضون شهر يناير – كانون ثان – سنة ١٩٠٠ لاختيار موقع مناسب لنهاية الخط الحديدى على ساحل الخليج [٣]. وقابل أعضاء البعثة الشيخ مبارك فى ١٩ من الشهر ذاته ، وحاولوا أن يدخلوا معه

---

(١) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص ص١٥٣٦-١٥٣٧ ، ص١٥٤٠ .

(2) Earle E.M.; Turkey etc., op. cit., p. 34.

(3) Wilson Sir A.T., The Persian Gulf etc., op. cit., p. 252.

في مباحثات لشراء قطعة من الأرض، تبلغ مساحتها عشرين كيلو متراً مربعاً، وكانت البعثة قد زارت كادبامه في خليج الكويت، وفضلت اختيار هذا الموقع كنهاية للخط الحديدي[١] . وكان العرض الألماني يتناول شراء كاظمة على رأس خليج الكويت واستئجار أراضي كويكب وغاضي . ولكن مبارك رفض طلبات البعثة ، واعترض على إقامة نهاية الخط الحديدي في الكويت ، كما رفض قبول الهدايا التي قدمها إليه رئيس البعثة، وصرح لأعضاء البعثة أنه هو المسيطر الوحيد على الكويت، وليس لسلطان الدولة العثمانية شأن في بيع أو تأجير أراض في إقليم الكويت . ولاشك في أن الشيخ مبارك كان في هذا الموقف معتمداً على تأييد بريطانيا الحاسم له ، فالتزم التزاماً دقيقاً بأحكام اتفاقيته المانعة مع بريطانيا ، وكان قد تلقى تحذيراً من قائد السفينة البريطانية «ميلبوميني» بألا يتخذ أي إجراءات في شأن مطالب البعثة الألمانية قبل موافقة حكومة الهند عليها . وأخفقت البعثة الألمانية في تحقيق أهدافها على الرغم من مساندة الحكومة العثمانية لها ، وفي قمة غضبه صرح رئيس البعثة في أثناء مروره بالبصرة في طريق عودته إلى إستانبول بقوله إن المسئولين عن الجناح الآسيوي لطريق ب. ب. ب. الحديدي سيهملون أمر الشيخ مبارك، وسيتفاهمون مباشرة مع السلطات العثمانية العليا في إستانبول[٢] . ويلاحظ أن والي البصرة كان قد طلب من مبارك أن يستجيب لطلبات البعثة فلم يأبه لهذا التوجيه .

وكان لفشل البعثة الألمانية أصداء بعيدة في الأوساط الدبلوماسية العثمانية والألمانية .. فقد أبلغ سير أوكونور O'Conor N. السفير البريطاني في إستانبول وزير الخارجية العثمانية أن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تظل ساكتة، تنظر دون مبالاة إلى منح بعض الدول الأوروبية الأخرى حقوقاً أو امتيازات إقليمية في أرض الكويت ، وأطلعه على نصوص الاتفاقية المانعة المعقودة مع الشيخ مبارك [٣]، وهكذا... علمت الحكومة العثمانية بصفة رسمية بأمر هذه الاتفاقية بعد أن كانت لديها مجرد فكرة عامة عنها . وفي اليوم ذاته التقى السفير البريطاني بالسفر الألماني، وأبلغه أن شيخ الكويت ليس حراً في أن يبيع لشركة سكة حديد الأناضول أو يؤجر لها أي جزء من أرض الكويت دون موافقة الحكومة البريطانية ، وقد اعترضت الحكومة العثمانية على الاتفاقية المانعة وعلى التبليغ البريطاني؛ تأسيساً على أن الكويت تحت السيادة العثمانية وأن الشيخ مبارك آل صباح قد عين في منصبه حاكماً على الكويت بأمر من السلطان ومنحه لقب «قائمقام» وأنه تابع لوالي البصرة ، وأنه يرفع العلم العثماني فوق أراضي الكويت .

---

(١) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخي ، ج٤ ، ص٢٢٧٧ .

(٢) المرجع السابق ، ج١ ، ص٥٥١ ، ج٣ ، ص ص١٥٣٧-١٥٣٨ .

(٣) دكتور جمال زكريا قاسم الخليج العربي إلخ (١٨٤٠-١٩١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧٤ ودكتور السيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٥-١٩٦ .

ولما نقل السفير الألمانى فحوى هذا التبليغ البريطانى إلى برلين .. أبرق فون بيلوف Count and Prince von Bulow المستشار الألمانى إلى سفير ألمانيا فى لندن، يطلب منه تذكير لورد لانزدون وزير خارجية بريطانيا بسيادة سلطان الدولة العثمانية على منطقة الساحل العربى للخليج بما فى ذلك الكويت ، وأن ينقل إليه ماذكره لورد كيرزون فى ص٤٦٢ من كتابه عن فارس [١] ؛ حيث أكد بوضوح «تمتع السلطان العثمانى بالسيادة دون منازع ، على منطقة شاسعة من الخليج ، تشمل الكويت ، وتمتد من شبه جزيرة قطيف إلى ميناء الفاو عند مصب مياه الرافدين .. غير أن الحكومة البريطانية أنكرت بكل بساطة أنها بسطت حمايتها على الكويت[٢] .

مبارك يرجو بريطانيا أن تعلن حمايتها السافرة على الكويت :

واستمر الشيخ مبارك فى ممارسة السياسة المزدوجة الملتوية .. فقد زار الكويت محسن باشا والى البصرة، وقضى فيها المدة من ١٩ إلى ٢٣ من مايو - آيار - سنة ١٩٠١ ، وضغط على الشيخ مبارك لقبول حامية عثمانية فى الكويت . وعلى الرغم من أن الشيخ أحاطه بكل مظاهر الحفاوة فى أثناء إقامته وبالتكريم الكبير عند عودته إلى مقر منصبه .. فإنه لم يستجب لطلب الدولة العثمانية ، ولم يقنع بهذا الرفض ، بل اتصل فى ٢٨ من الشهر ذاته بالمقيم البريطانى فى الخليج، يرجوه أن تسارع بريطانيا إلى إعلان حمايتها الدائمة والسافرة على الكويت ، واعتذرت الحكومة البريطانية عن عدم الاستجابة لرغبة الشيخ نظراً لما يجره هذا الإعلان من مشكلات دولية . وكان عبدالحميد الثانى يوالى طلبه برقياً من والى البصرة بأن يقيم فى الكويت ، بالوسائل السلمية ، داراً للعوائد ومكتباً للبرق كمظهرين للسيادة العثمانية على الكويت . ولاذ مبارك بالسلطات البريطانية التى أصدرت أوامرها إلى قائد السفينة البريطانية المسلحة «بيرسيوس» ، وكانت راسية فى مياه الكويت ، بأن يمنع نزول قوات عثمانية إلى الكويت ولو أدى الموقف إلى استخدام القوة ، وفى الوقت ذاته، قام المقيم السياسى البريطانى فى الخليج بزيارة الكويت لإبلاغ الشيخ مبارك بتوفير الحماية والمساعدة، بشرط أن يظل ملتزماً بالاتفاقية المانعة ، وطبقاً للتعليمات الجديدة أصدر قائد السفينة «بيرسيوس» إنذاراً إلى القائد العثمانى بعدم إنزال قوات عثمانية إلى أرض الكويت ، واضطر الأخير إلى الانسحاب إلى الفاو ، وهو يتهدد الشيخ مبارك بالعقاب فى المستقبل . وتلقت الحكومة البريطانية احتجاجين من السفير العثمانى والسفير الألمانى فى لندن على تصرفات قائد السفينة البريطانية . وبنت السفارة العثمانية فى لندن احتجاجها على ماسبق أن ردته الحكومة العثمانية من أن الاتفاقية المانعة

---

(١) كان المستشار الألمانى يقصد هذا الكتاب :

Curzon G.N., Persia and the Persian Gulf. London, 1892, 2 vols.

(٢) دكتور زكى صالح : مجمل تاريخ العراق الدولى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٨٣-٨٤ .

اتفاقية باطلة ؛ لأنها عقدت مع مسئول تابع للدولة العثمانية ، وكان رد الحكومة البريطانية على السفيرين معاً أن الحكومة البريطانية لاترغب فى تغيير الوضع القائم فى الكويت .

اتفاق مؤقت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية :

وبعد أخذ ورد طويلين بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، توصلت الحكومتان إلى الاتفاق على نقطتين مهمتين : الأولى فى ٩ من شهر سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٠١ تنص على إبقاء الوضع القائم فى الكويت على ماهو عليه *status quo* ، وهذا الاتفاق يعد تجميداً للموقف ، لأن كلاً من الحكومتين العثمانية والبريطانية كانت تستطيع تفسيره لمصلحتها : الأولى بحكم سيادتها على الكويت ، والثانية استناداً إلى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع الشيخ مبارك آل صباح . ولم تتنبه الحكومة العثمانية إلى هذه المسألة فعادت فيما بعد تقرر أن موافقتها على إبقاء الوضع الراهن فى الكويت على ماهو عليه معناه الموقف قبل عقد الاتفاقية المانعة سنة ١٨٩٩ وليس الوضع الذى نجم عن عقد هذه الاتفاقية [١] . أما النقطة الثانية فتنص ، عند وضع الصياغة النهائية لعقد الامتياز الذى سوف تصدره الحكومة العثمانية لإنشاء الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ، على عدم تحديد الموقع ، الذى ينتهى عنده الخط الحديدى على الساحل العربى للخلية بصفة قطعية وحاسمة ، بل يكتفى بذكر هذه العبارة «إنشاء فرع للخط الحديدى يخرج من الزبير إلى موقع على الخليج يتم الاتفاق عليه.. فيما بعد بين الحكومة العثمانية وأصحاب الامتياز» . وفعلاً جاء عقد الامتياز الذى أصدره السلطان عبدالحميد الثانى فى اليوم الخامس من شهر مارس – آذار – سنة ١٩٠٣ بإنشاء الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب» الحديدى مشتملاً على هذه العبارة [٢] . ولايعد هذا الاتفاق حلاً للمشكلة ، وإنما هو بعبارة أكثر دقة إرجاء للمشكلة وترك الباب مفتوحاً أمام الحكومة البريطانية؛ لوضع العراقيل أمام مد الخط الحديدى إلى مياه الخليج .

تحذير من السلطان للشيخ مبارك :

على الرغم من الاتفاق المؤقت بين الحكومتين العثمانية والبريطانية .. تجددت الأزمة بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية من ناحية والحكومة العثمانية من ناحية أخرى فى منتصف شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩٠١ ، واستمرت قائمة حتى نهاية شهر ديسمبر – كانون أول – من تلك السنة . وقد بدأت الأزمة ببرقية أرسلها الباب العالى إلى والى البصرة يأمره بإيفاد نقيب الأشراف فى البصرة لمقابلة الشيخ مبارك آل صباح ويحذره من نتائج تهوره وطيشه ، ويطلب منه أن يرجع عن غيه ويلتمس لنفسه الأمان بالعودة إلى الصف الإسلامى

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : *الخليج العربى إلخ* (١٨٤٠-١٩١٤) مرجع سبق ذكره ، ص٢٨٢ .

(٢) انظر ماسبق الفصل السابع .

والخضوع للسلطان ، ولكن الشيخ مبارك رفض الاعتراف بتبعيته للسلطان العثمانى .

السلطان يعرض على الشيخ مبارك الإقامة فى إستانبول :

وإزاء هذا الرفض القاطع من جانب الشيخ مبارك، رأى السلطان عبدالحميد اتخاذ إجراء آخر لردع الشيخ .. ففى أول ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٠١ وصلت إلى ميناء الكويت السفينة العثمانية المسلحة «زحاف»، تحمل نقيب الأشراف فى البصرة وشقيق والى البصرة . وكان فى خليج الكويت وقتذاك من السفن البريطانية الطراد «بومون» ، والقارب المسلح «رد برست» ، وقدم نقيب الأشراف فى البصرة إنذاراً إلى الشيخ مبارك يطلب منه إما قبول قوة عثمانية ترابط فى الكويت، على أن تكون تابعة وكان السلطان عبدالحميد يفضل البديل الثانى . وقد طلب الشيخ مبارك فى اليوم الثالث من شهر ديسمبر – كانون أول – إمهاله ثلاثة أيام يقدم بعدها إجابته ، واتصل من فوره بقائد الطراد البريطانى وأطلعه على تطورات الموقف . وفى صباح اليوم التالى – الرابع من ديسمبر – كانون أول – أبحر القارب المسلح البريطانى إلى بوشهر – مقر المقيم البريطانى فى منطقة الخليج – يحمل رسالة إليه من الشيخ مبارك ، وشعر المبعوث العثمانى بهذه الحركة فسحب المهلة ، التى كان قد أعطاها لمبارك وطلب منه الإجابة فوراً ، وراوغ فى الاستجابة لطلبه ، وسرعان ماوصلت السفينة البريطانية «سفنكس» من بوشهر دون ضمان كتابى بالحماية من المقيم البريطانى كما كان يود الشيخ مبارك ، ولكنه رد على المبعوث العثمانى بأن السلطات البريطانية تمنعه بالقوة من إبداء رأيه . فغادر المبعوث العثمانى ميناء الكويت فى الصباح الباكر من اليوم التالى . وقضى القائد البحرى الأول فى الكويت ، واسمه الكابتن سيمنس الليلة التالية فى دار الشيخ مبارك من قبيل الحيطة . ثم وصل الرد البريطانى فى ٦ من شهر ديسمبر – كانون أول – وفيه أن ماقامت به السلطات العثمانية يعد خرقاً للاتفاق المعقود بين الحكومتين العثمانية والبريطانية ، وأن الحكومة البريطانية تؤيد الشيخ مبارك ، ولن تسمح بأى هجوم برى أو بحرى من جانب القوات العثمانية على الكويت ، وأنه يجب على الشيخ مبارك عدم مغادرة الكويت ، وعليه أن يستمر فى الوفاء بالتزامته المنصوص عليها فى الأتفاقية المانعة ، وتلقى الشيخ مبارك هذه الرسالة بسعادة غامرة [١] .

إجراءات بريطانيا لدعم نفوذها فى الكويت :

(أ) الحاكم العام للهند يزور الكويت زيارة رسمية :

قام لورد كيرزون الحاكم العام للهند بزيارة رسمية لمنطقة الخليج ، وزار فيها الكويت يومى ٢٨ و ٢٩ من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩٠٣ ، وكانت ترافق سفينته مجموعة

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربى إلخ (١٨٤٠–١٩١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٧٧–٢٧٨ .
لوريمر ج.ج ، القسم التاريخى ، مرجع سبق ذكره ، ج٣ ، ص ص١٥٤٤–١٥٤٥ .

من وحدات الأسطول البريطانى فى الهند فى مظاهرة بحرية ، وسلم إلى الشيخ وشاح نجمة الهند كما تسلم سيفاً هدية من يد لورد كيروزن ، واستبدت به الغبطة وقال على الفور «إنه أصبح ضابطاً عسكرياً من ضباط الإمبراطورية البريطانية» [١] . ونحن لانستبعد صدور هذا التصريح الخطير من حاكم مثل الشيخ مبارك آل صباح ، وقد ترك منظر سفن الأسطول البريطانى انطباعاً قوياً فى نفوس أهل الكويت وفى نفس الشيخ مبارك . ولما صعد إلى ظهر السفينة للترحيب بلورد كيرزون غمرته الدهشة ؛ إذ كانت المرة الأولى التى يصعد فيها إلى ظهر سفينة حربية كبيرة . وبعد هذه الزيارة أنشأت شركة الهند البريطانية للملاحة البحرية وكالة لها فى الكويت ، وقررت أن يكون هذا الميناء من الموانىء التى ترفأ إليها بواخرها .

(ب) بريطانيا تعين وكيلاً سياسياً فى الكويت :

واستكمالاً للوضع السياسى الجديد الذى أرادته بريطانيا للكويت، اتخذت إجراءً له دلالته السياسية ، فقد عينت فى ٢٤ من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩٠٤ وكيلاً سياسياً لها فى هذا الإقليم ، هو الكابتن س.ج. نوكس Knox ، وصل الكويت فى ٦ من شهر أغسطس – آب – وكان من بين التعليمات التى زودته بها حكومة لندن أن يذكر فى تقاريره أولاً بأول أية أحداث تشير إلى نوايا من جانب العثمانيين، أو دول أجنبية للتدخل فى الوضع الراهن فى ذلك الوقت فى الكويت أو تغيير هذا الوضع ، وكذلك أية بوادر تتكشف له عن خطط لدى دول أجنبية فيما يتعلق بالموانىء الطبيعية داخل إقليم الكويت وماجاوره . وقد احتجت الحكومة العثمانية على هذا الإجراء السياسى، استناداً إلى أنه خرق للاتفاق المعقود بين الحكومتين العثمانية والبريطانية فى سنة ١٩٠١ بإبقاء الوضع السياسى فى الكويت على ماهو عليه . وقررت الحكومة البريطانية سحب ممثلها السياسى من الكويت بصفة مؤقتة، وبطريقة لاتنم عن أى معنى من معانى الخضوع لرغبة الحكومة العثمانية . وغادر الوكيل السياسى الكويت فى ١٦ من شهر مايو – آيار – سنة ١٩٠٥ إلى انجلترا بحجة العلاج من مرض ألم به، والحقيقة أن العلاقات بين الحكومتين العثمانية والبريطانية كانت تمر بمرحلة دقيقة ؛ إذ كانت هناك مباحثات تدور بينهما بشأن تخطيط الحدود بين قاعدة عدن البريطانية واليمن ، ثم عاد المقيم السياسى فى ٢٥ من شهر أكتوبر – تشرين أول – من السنة ذاتها إلى مقر منصبه فى الكويت [٢] .

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم : الخليج العربى إلخ (١٨٤٠–١٩١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ وكذلك لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص ص١٥٥٢–١٥٥٣ .

(٢) انظر كلاً من :

لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، ج٣ ، ص ص١٥٥٤–١٥٥٦ .

دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ١٨٤٠–١٩١٤ إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٨٥–٢٨٦ .

(جـ) بريطانيا تمسح الكويت براً وبحراً :

أرادت بريطانيا الحصول على مزيد من المعلومات الجغرافية والطبوغرافية الدقيقة عن منطقة الكويت لتستفيد من هذه المعلومات، إذا تطورت الأمور إلى اشتباك مسلح تخوضه القوات البريطانية ضد القوات الألمانية أو العثمانية أو الروسية . وفى ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٠٤ خرجت بعثة عن طريق البر يصحبها الوكيل السياسى ، وأجرت عملية مسح واسعة من الجهرة والسواحل الشمالية لخليج الكويت إلى موقعى صفوان وأم القصر على الحدود . وفى أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٥ ، قامت بعثة أخرى برياسة الوكيل السياسى بجولة جنوبى الكويت ووصلت إلى حفار على الحدود بين الكويت ووسط شبه جزيرة العرب . وفى الوقت ذاته بدأت سفينة بريطانية عملية مسح بحرى فى خليج الكويت فى نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩٠٤ ، واستمرت موسماً بعد آخر حتى تم العمل فى نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩٠٧ [١] .

مبارك يثير عدة مرات موضوع العلم الخاص بالكويت :

وبلغ من عمق وضراوة الجفاء بين الشيخ مبارك والدولة العثمانية أنه أثار فى سنة ١٩٠٥ موضوع العلم الكويتى .. كان مبارك قد رأى فى سنة ١٩٠١ ضرورة استخدام علم كويتى بدلاً من العلم العثمانى ، وكان من بين أسانيده فى هذا التغيير القضاء على التناقص بين منع القوات العثمانية من النزول فى أرض الكويت والاستمرار فى رفع العلم العثمانى فوق أرضها . وإذا كان سلفاه – والده وأخوه – قد رفعا العلم العثمانى الأحمر وعليه الهلال .. فإن هذا الهلال كان رمزاً للإسلام وليس دلالة على تبعية الكويت للدولة العثمانية . ثم جاءت الاتفاقية التى عقدت فى سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٠١ بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بإبقاء الوضع السياسى القائم فى الكويت وقتذاك، فوضعت بطريقة ضمنية حلاً مؤقتاً لهذا الموضوع . وفى سنة ١٩٠٥ أفصح الشيخ مبارك عن رغبته فى أن يكون للكويت علم مميز عن العلم العثمانى ، عليه الهلال رمزاً للإسلام ومضافاً إليه لفظ «الكويت» ، ووافقت الحكومة البريطانية على العلم المقترح للكويت[٢] . وقد سويت مسألة العلم نهائياً على هذا النحو فى الاتفاق الذى عقد بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى ٢٩ من شهر يوليو – تموز – سنة ١٩١٣ (المادة الثانية من القسم الخاص بالكويت) .

ومن الصعب القول بأن الشيخ مبارك كان يدفعه شعور قومى بالاستقلال ، لأنه حين جاهر برفضه السيادة العثمانية على الكويت ، ارتمى فى أحضان بريطانيا وعقد معها الاتفاقية

---

(١) لوريمر ج.ج ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص١٥٦٣ .

(٢) دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى (١٨٤٠–١٩١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٦٤–٢٦٥ ، ص٢٨٢ وانظر أيضاً :

لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٣ ، ص ص١٥٦٢–١٥٦٣ .

المانعة سنة ١٨٩٩ ، والتى يقول عنها الذين يعبرون عن وجهة نظر الحكومة الكويتية إنها دليل استقلال آل صباح وحريتهم فى عقد اتفاقيات مع الدول الأخرى [١] ، ثم طلب مبارك إعلان الحماية البريطانية السافرة والدائمة على الكويت ، ولم يشعر بشىء من المعاناة النفسية . ونكرر هنا أن المجتمعات فى ذلك الوقت كانت مجتمعات دينية إسلامية ، ولم تكن قد وجدت بعد العاطفية القومية . وعلى أحسن الفروض – كما ذكرنا فى عدة مواطن فى هذه الدراسة – كانت العاطفتان الدينية والقومية متشابكتين ممتزجتين بحيث كان يصعب الفصل بينهما . كما أنه لم يوجد حتى اليوم بين سكان الإمارات العربية المتناثرة على الساحل العربى لمنطقة الخليج «إنتماء خليجى [٢] ، بشكل واضح وبارز ، فلا يزال يقال هذا كويتى ، وذاك قطرى ، أو بحرانى، أو شارقى إلى غير ذلك من المسميات المشتقة من أسماء الكيانات السياسية العربية الصغيرة القائمة على الساحل العربى للخليج ، وكان للسياسة البريطانية اليد الطولى فى هذا «التفتيت» الإقليمى حرصاً على مصالحها الاستعمارية .

الساحل الشمالى الفارسى للخليج يغدو منطقة نفوذ بريطانى :

وفى ذلك الوقت وقعت أحداث فى السياسة الدولية، ساعدت بريطانيا على دعم مركزها على الساحل الفارسى فى منطقة الخليج .. فقد لقيت الروسيا هزيمة منكرة فى الحرب التى اشتعلت بينها وبين اليابان (١٩٠٤–١٩٠٥) ، وواجهت الحكومة الروسية اضطرابات داخلية نتيجة هذه الهزيمة الأليمة . فساعد هذان العاملان – هزيمة الروسيا وقيام اضطرابات داخلية فيها – على التقارب بين الروسيا وبريطانيا لتسوية المشكلات التى كانت مثار النزاع بينهما فى آسيا الوسطى ، وأضيف إلى هذين العاملين عامل ثالث هو الخطر الألمانى المحتمل من مشروع طريق ب. ب. ب. الحديدى، ورغبة ألمانيا فى مد هذا الخط إلى مياه الخليج . وفى أواخر ربيع سنة ١٩٠٦ استؤنفت المفاوضات ، وتناولت ثلاث مشكلات : فارس ، وأفغانستان ، والتبت Tibet ، وتهمنا فى هذه الدراسة المشكلة الفارسية .. كانت الروسيا قد وضعت يدها على منطقة كبيرة فى الشمال الغربى ، وبريطانيا على رقعة أخرى فى الشرق . وأسفرت المفاوضات عن معاهدة أبرمت بين بريطانيا والروسيا فى سان بطرسبرج فى ٣١ من شهر أغسطس – آب – سنة ١٩٠٧ ، تم بمقتضاها تقسيم فارس إلى منطقة نفوذ فى الشمال تختص بها الروسيا ومنطقة نفوذ أخرى فى جنوب شرق فارس بما فيها كرمان وبندر عباس، وهو ميناء يقع على الساحل الفارسى فى منطقة الخليج ويطل على خليج هرمز ، وتختص بريطانيا بهذه المنطقة . وبين منطقتى النفوذ الروسية والبريطانية منطقة محايدة تركت لفارس ، ونص فى المعاهدة على

---

(١) دكتور صلاح العقاد : معالم التغيير فى دول الخليج العربى . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص١٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص٢ .

ألا تشترك بريطانيا والروسيا فى النشاط الاقتصادى أو السياسى فى منطقة النفوذ الخاصة بالدولة الأخرى [١] ، وقد عقدت المعاهدة دون أخذ رأى محمد على شاه فارس . وتعد هذه المعاهدة مثالاً صارخاً لاغتيال حقوق دولة إسلامية على يد دولتين كبيرتين ، ومثالاً سيئاً للنفاق السياسى فى أبشع صوره [٢] ؛. فقد جاء فى مقدمة المعاهدة أن بريطانيا والروسيا قد تعهدتا سوياً باحترام سلامة واستقلال فارس ، وأنهما ترغبان بكل إخلاص فى المحافظة على النظام فى جميع أرجاء فارس ، وعلى تحقيق مزايا متساوية فيها لجميع الدول بصفة دائمة فى شتى المجالات التجارية والصناعية ، وأنه لما كانت لكل من بريطانيا والروسيا ،-لأسباب جغرافية واقتصادية - مصلحة خاصة فى المحافظة على النظام والسلام فى بعض الأقاليم الفارسية المجاورة أو المتاخمة لحدودهما .. فقد تقرر تقسيم فارس إلى منطقتى نفوذ ، على النحو الذى أشرنا إليه . ويلاحظ أنه لم يرد نص فى مقدمة المعاهدة على تقرير سيطرة انفرادية لبريطانيا على منطقة الخليج أو على الأقل على الساحل الفارسى . ويذكر هيروتز Hurewitz تفسيراً لإغفال إدراج هذا النص أنه وضع فعلاً ، ولكن جاء الفراغ من صياغته متأخراً بعد الانتهاء من وضع القسم الخاص بفارس فى المعاهدة ، ونضيف إلى هذا التفسير أنه كان من المفهوم ضمناً أن لبريطانيا مثل هذا النفوذ الانفرادى، طالما كانت لها منطقة نفوذ تشمل جنوب شرقى فارس ويدخل فيها ميناء بندر عباس وهو من الموانئ الرئيسية الفارسية على الساحل الشمالى للخليج.. وهكذا صفت لبريطانيا منطقة الخليج بساحلها الشمالى الفارسى وساحلها الجنوبى العربى . وكان

---

(١) تم التصديق على هذه المعاهدة فى سنا بطرسبرج فى ١٠ و ٢٣ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٩٠٧ ، والنص الخاص بفارس منشور فى :

Hurewitz J.C.; op. cit., vol. 1, pp. 265-267.

(٢) يقول الأستاذ جرانت ، وهو أحد كبار المؤرخين الإنجليز ، فى معرض دفاعه عن تصرف حكومة بلاده بتمزيق وحدة فارس فى هذه المعاهدة ، *إنه على الرغم من أنها حصرت فارس المستقلة فى حدود أضيق* بكثير مما كانت عليه من قبل ، ارتضت الحكومة البريطانية هذا التقسيم سداً منيعاً ، يحول دون عدوان روسى . وخلص من دفاعه إلى أن هذه المعاهدة كانت تدعو إلى التفاؤل ؛ لأن الحكومة البريطانية كانت أمينة فى رغبتها فى الاحتفاظ بالوضع الراهن Status quo الجديد فى فارس . ولكن كانت بريطانيا سيئة الحظ ، لأنه اتضح لها فى السنوات التالية لعقد المعاهدة أن الروسيا واصلت دسائسها الخفية والخطيرة ضد وحدة فارس ، فكانت تعارض كل محاولة للنهوض بالجزء المستقل فى فارس ، وكانت تحاول بكل الوسائل التوغل فى الشمال الغربى من البلاد وتخلق المبررات لضمه إليها .
انظر :

Grant A.J. Temperley Harold; op. cit., pp 358-359.

وانظر تعليقاً آخر على المعاهدة البريطانية الروسية فى :

دكتور زكى صالح ،مرجع سبق ذكره ، ص ص٧٩-٨٠ ؛ حيث استند إلى آراء بعض الوزراء والمؤرخين الإنجليز والهيئات البريطانية عن هذه المعاهدة «فى سنة ١٩٠٧ ، حصلت الحكومة البريطانية ومستشاروها الاخصائيون على أكثر مايمكن بأقل ثمن ممكن فى تلك الظروف» وأن رأى بريطانيا كان تأييد الروسيا فى وجه الخطر الألمانى المتزايد .

من أثر عقد هذا الاتفاق أن تصاعدت معارضة بريطانيا والروسيا لمشروع الخط الحديدى؛ إذ إن هذا الاتفاق قد سمح للدب الروسى أن يتجول حراً فى البقاع الشمالية من فارس ، وللأسد البريطانى أن يتحرك حراً فى أجزائها الجنوبية (١) .

بريطانيا تنال امتيازات أخرى فى الكويت لمنع وصول الخط الحديدى إلى مياه الخليج :

واستطاع المقيم البريطانى فى الخليج، ثم الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت أن يحصلا من الشيخ مبارك آل صباح على عدة امتيازات مهمة تستهدف دعم النفوذ البريطانى فى الكويت ، ومحاربة النفوذ الألمانى المتربص ، والخط الحديدى المقترح إيصاله إلى مياه الخليج فى الكويت، وكان من بين هذه الامتيازات :

أولاً : وافق الشيخ مبارك فى ٢٨ من شهر فبراير – شباط – سنة ١٩٠٤ على إنشاء مكتب بريد بريطانى فى الكويت ، وتعهد بألايسمح لأى دولة بأن تنشئ محطات للبريد خاصة بهذه الدول (٢) .

ثانياً : تعهد مبارك بموجب اتفاق سرى مؤرخ فى ١٥ من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٠٧ بأن يؤكد ماسبق أن تعهد به للحكومة البريطانية ، بألايتنازل عن أى جزء من أراضى الكويت لدولة أجنبية دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية . ومما استلفت النظر أن هذا الارتباط حدد الدولة العثمانية من بين الدول الأجنبية ، التى لايجوز للشيخ مبارك أن يتنازل لها عن أى قطعة من الأرض، سواء بالبيع أو التأجير أو أى نوع من أنواع التنازل . ولم تكن الدولة العثمانية هى المقصودة بقدر ماكان المقصود ألمانيا، التى أصبحت الدولة الأوروبية الوحيدة ، التى تتهدد المصالح البريطانية فى الخليج (٣) ، بعد أن تمت تسوية المشكلات بين بريطانيا والروسيا بعقد معاهدة سان بطرسبرج فى ٣١ من شهر أغسطس – آب – سنة ١٩٠٧ ، كما سبق أن ذكرنا .

ثالثاً : وفى السنة ذاتها أجّر مبارك للحكومة البريطانية مساحة كبيرة من الأرض تقع بين ميناء الكويت وبندر الشويخ لقاء ستين ألف روبية سنوياً . وكان استئجار هذه الأرض رداً أو إجراء مضاداً للخط الحديدى، الذى كان مقرراً مده إلى مياه الخليج فى الكويت . ولاريب أن تحصين هذه الأرض المؤجرة لبريطانيا، وتحويل بندر الشويخ إلى قاعدة بحرية بريطانية أو محطة فحم، كان من شأنه تمكين بريطانيا من التحكم فى ثغر الكويت وضواحيه ، وأن يجعل بالتالى الموقع المقترح للمحطة النهائية للخط الحديدى

(1) Somervell D.C.; Modern Europe 1871-1939, p. 58.

(٢) دكتور سيد نوفل ، الأوضاع السياسية إلخ الكتاب الأول ، مرجع سبق ذكره ، وثيقة رقم٣ ، ص٢٥٩ .

(٣) دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٨٦–٢٨٧ .

على الجانب الشمالى من خليج الكويت فى متناول المدفعية البريطانية [١] . وتعهدت بريطانيا بتوارث حكم الكويت فى أسرة الشيخ مبارك آل صباح ، وتعهد مبارك بألا يفرض ضرائب أو رسوماً جمركية على الأرض المؤجرة ، أو أى أرض أخرى تستأجرها بريطانيا فيما بعد من الشيخ مبارك أو من خلفائه من بعده ، واحتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بحق إيجار منطقة بندر الشويخ فى أى وقت تشاء [٢] .

معارضة الروسيا وفرنسا للمشروع :

كشفت الروسيا عن معارضتها السافرة لمشروع الخط الحديدى ؛ إذ رأت فيه تهديداً مباشراً للمصالح الروسية فى أرمينيا وفى غيرها من المناطق المجاورة ؛ إذ سيكون فى مقدور الدولة العثمانية أن تنقل قواتها المسلحة بسرعة إلى آسيا الصغرى[٣] .. أما فرنسا فقد رأت أن الخط الحديدى، الذى تقرر إنشاؤه سيؤثر على قناة السويس التى هى قبل كل شيء عمل فرنسى شامخ، اعتمد فى أول إنشائه على رءوس الأموال الفرنسية والعلم الفرنسى . واعتقدت فرنسا أن الخط الحديدى سوف يهبط بأرباح الرعايا الفرنسيين من حملة أسهم شركة القناة ، كما أن الخط الحديدى سوف يؤثر فى المدى البعيد وعلى نحو من الأنحاء على الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار . وتكونت جبهة معارضة لمشروع الخط الحديدى من بريطانيا والروسيا وفرنسا وهى دول الوفاق الثلاثى ، وتوقف العمل أكثر من ست سنوات بعد أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩٠٤ فى إنشاء الخط الحديدى من قونية فى اتجاه بغداد بسبب المعوقات المالية والصعاب السياسية، التى أثارتها دول الوفاق الثلاثى فى وجه ألمانيا والدولة العثمانية . وأغلقت الدول الثلاث أبواب مصارفها وأسواق بورصاتها المالية فى وجه القروض التى حاولت الشركة الألمانية أن تعقدها لتمويل المشروع[٤] ، وتزعمت بريطانيا المعارضة ، بنوعيها المالية والسياسية ، من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٠ ، وشجعت قيام حملات مكثفة وواسعة ضد المشروع، شاركت فيها الغرف التجارية فى معظم دول أوروبا وأصحاب شركات الملاحة البحرية. ووقع عبء التصدى لهذه المعارضة على عاتق ألمانيا، أكثر من وقوعه على عاتق الدولة العثمانية لتميز ألمانيا فى مجالات العمل الدبلوماسى، من حيث: الخبرة، وتنوع الأجهزة الفنية ، وتعدد البدائل الدبلوماسية لحل المشكلات .

* * *

(١) دكتور سيد رجب حراز ، الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٩-٢٠٠ .
ولم تنسحب بريطانيا من هذه المنطقة المؤجرة لها إلا بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا ، ووضع خريطة سياسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تمنع ظهور هذا الخطر مرة أخرى .

(2) Dickson H.R.P.; op. cit., p. 141.

(٣) رنوفان بيير : تاريخ العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، القرن التاسع عشر (١٨١٥-١٩١٤) تعريب دكتور جلال يحيى ، دار المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ ، ص٦٣٤ .

(٤) المرجع السابق ، ذات الصفحة .

الفصل التاسع

اتفاقات بين خمس دول كبرى حول مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى

ألمانيا والدولة العثمانية تبذلان جهوداً دبلوماسية

حاولت ألمانيا الاقتراب دبلوماسياً من كل دولة من دول الوفاق الثلاثى على حدة للتغلب على معارضتها للخط الحديدى. ولكنها أدركت أن هذه الدول مصممة على إجراء محادثات أو مفاوضات جماعية رباعية، تكون ألمانيا طرفاً فيها، وأطلق عليها بلغة تلك الأيام *Négotia-tions à quatre* وإزاء هذا التكتل الدبلوماسى، لم تعدم الدبلوماسية الألمانية وسيلة لإحداث ثغرة أو صدع فى وحدة الصف بين الدول المعارضة ابتغاء عقد اتفاق ثنائى مع كل منها على انفراد، كما حاولت الدولة العثمانية الاتصال بالحكومتين البريطانية والفرنسية فى هذا الصدد.

اتفاق بوتسدام سنة ١٩١١ :

لاحت الفرصة الأولى فى نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٠ فى أثناء زيارة نيقولا الثانى قيصر الروسيا لولهلم الثانى إمبراطور ألمانيا فى بوتسدام Potsdam [(١)] ، وتناولت مباحثات وزيرى خارجية الدولتين موضوعين رئيسيين : هما العلاقات الألمانية الروسية فى أوروبا وفى المنطقة العثمانية الفارسية . وحاولت ألمانيا عبثاً انتزاع الروسيا من دول الوفاق فيما يتصل بالمسائل الأوروبية، وظلت متمسكة بجعل موضوعات البحث محصورة فى مسائل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بالخط الحديدى من الأناضول إلى بلاد الشام إلى العراق . وأسفرت المباحثات عن اتفاق عقد فى بوتسدام فى ١٩ من أغسطس – آب – سنة ١٩١١ . وقد نفذ الاتفاق بمجرد التوقيع عليه، وقام فى لحمته وسداه على تبادل المصالح بين الدولتين . فتعهدت ألمانيا بألا تقيم عراقيل فى وجه الروسيا، عند حصولها على امتياز بإنشاء شبكة من الخطوط الحديدية فى فارس (إيران) . وفى مقابل ذلك جاء فى المادة الثالثة تعهد من الحكومة الروسية

(١) تقع فى بروسيا على بحيرة هافل La Havel ، وتشتهر بقصورها وحدائقها، ومن أهم قصورها Chateau Royal أى القصر الملكى ، ويطلق عليه أيضاً مقر الضيافة . ومن أشهر حدائقها «سان سوى Parc de Sans-Souci . ويطلق البعض على بوتسدام اسماً معبراً هو فرساى بروسيا Le Versailles de la Prusse ؛ أى إنها تضاهى فرساى ضاحية باريس بقصورها وحدائقها ومنتزهاتها .

بألا تتخذ أى إجراء ، يكون عقبة فى إنشاء سكة حديد بغداد أو فى منع تمويل رأس المال لهذا المشروع ؛ نظراً للأهمية العامة التى يحققها إنشاء سكة حديد بغداد للتجارة الدولية ، على أن يكون مفهوماً بطبيعة الحال ألا يتسبب هذا المشروع فى أضرار مالية أو اقتصادية للروسيا . وقد جاء النص الرسمى للصياغة اللفظية لهذا التعهد الروسى باللغة الإنجليزية على النحو التالى :

In view of the general importance which the realization of the Baghdad railway has for international commerce, the Russian Government engages itself not to take any step that might prove an obstacle to the construction of the railway, or prevent the participation of capital in this enterprise. Always, of course, with the understanding that no pecuniary or economic damage would accrue thereby to Russia. (١)

على هذا النحو استطاعت الدبلوماسية الألمانية أن تتغلب على معارضة الروسيا لمشروع الخط الحديدى .

مشروع الاتفاق على الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب.
بين الدولة العثمانية وبريطانيا (٢٩ من يوليو - تموز - ١٩١٣) :

بذلت الحكومة العثمانية من ناحيتها جهوداً متواصلة للتغلب على معارضة الحكومة البريطانية لمشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب. الحديدى . وقد سبق أن ذكرنا أن المعارضة البريطانية قد أخذت صورتين : صورة دبلوماسية وأخرى مالية بمنع رءوس الأموال البريطانية وأصحاب الأموال فى الدول المتحالفة معها من الإسهام فى تمويل المشروع ، كما رفضت الموافقة على زيادة الرسوم الجمركية فى الدولة العثمانية لحرمان الحكومة من أى حصيلة جديدة توجهها لتمويل المشروع . ولم يكن يضير بريطانيا أن يتأخر تنفيذ المشروع الحديدى أو أن يوضع على الرف تمهيداً لصرف النظر عنه نهائياً ، على عكس الدولة العثمانية وألمانيا . وكانت بريطانيا تزداد اعتقاداً بمضى الأيام أن أمن الهند سيتأثر إذا بلغ الخط الحديدى المقترح مياه الخليج العربى ، ولذلك اتجه اهتمام الحكومة البريطانية إلى جعل نهاية الخط الحديدى عند البصرة - على أكثر تقدير - بعيداً عن الخليج العربى؛ حتى تضمن عدم الإضرار بالتجارة البريطانية من ناحية ، وبمركزها الحربى فى الخليج العربى والهند والبحار الشرقية من ناحية أخرى . وكان من مظاهر مرونة الدبلوماسية البريطانية أنها تركت الباب مفتوحاً أمام مد الخط الحديدى من البصرة إلى مياه الخليج فى قابل الأيام بشروط وضعتها ، وكان رائدها فى

---

(1) Hurewitz J.C., op. cit., vol. i, Doc. No. 106.
Potsdam Convention on the Baghdad Railroad. Russia and Germany, pp. 267-268.

هذا المد المحتمل أنه قد تطرأ أوضاع جديدة، تجعل مد الخط إلى مياه الخليج ضرورة عسكرية أو اقتصادية وأنه فى مصلحة بريطانيا اغتنامها .

ولما وافقت بريطانيا آخر الأمر على الوصول إلى تسوية لموضوع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب. الحديدى، طالبت بوضع ثلاثة اتفاقات ثنائية على النحو التالى : بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، بين ألمانيا وبريطانيا ، بين الدولة العثمانية وألمانيا . وبعد عمل استطال أكثر من سنتين، كانت تجتمع لجان دبلوماسية وهندسية ومالية واقتصادية وضع الاتفاق الأول وتلاه الاتفاق الثانى ، أما الاتفاق الثالث فلم يتسع الوقت للفراغ منه بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى .

وقد وضع الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى ٢٩ من شهر يوليو - تموز - سنة ١٩١٣ ، وجاء فى خمسة أقسام تناولت الكويت ، قطر ، البحرين ، الخليج العربى (الفارسى) وقسم أخير خاص بتشكيل لجنة التسوية مشكلات الحدود [١]، ويهمنا هنا القسم الخاص بالكويت.. فقد جاء فيه أن بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، التى تضم الأراضى والجزر المجاورة حسب ادعاءات الشيخ مبارك آل صباح ، وتؤلف قضاء [٢] متمتعة بالاستقلال الذاتى ضمن الدولة العثمانية، التى تهدف بألا تتدخل فى شئون الكويت ولاترسل إليها جنوداً . وجاء فى ملحق سرى أضيف إلى الإتفاق أن المقصود من عبارة عدم التدخل فى شئون الكويت يشمل الشئون الداخلية والخارجية، [٣] . ونص ، تأكيداً لهذا المعنى ، على أن الدولة لاتتدخل فى وراثة الحكم ، ولكن إذا خلا منصب حاكم الكويت بوفاته ، يصدر السلطان فرماناً بتعيين حاكماً للكويت بلقب قائمقام خلفاً للقائمقام المتوفى .. وللسلطان الحق فى أن يبعث مندوباً «قوميسيراً عثمانياً» لدى شيخ الكويت لرعاية المصالح العثمانية والرعايا العثمانيين التابعين لأجزاء أخرى من الدولة العثمانية ، كما نص فى الاتفاق على أن تعترف الدولة بالاتفاقيات التى سبق أن عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت ، وجاء فى صلب الاتفاق تواريخ هذه الاتفاقيات على سبيل الحصر ، وقررت الاتفاقية أنه تبعاً لهذا الاعتراف لايطرأ أى تغيير على العلاقات البريطانية الكويتية فتستمر كما هى . وقد رأينا أن هذه الاتفاقيات قد ربطت الكويت إلى بريطانيا ربطاً محكماً، وقد أعطت هذه الفقرة حاكم الكويت مزيداً من القوة والحصانة تجاه الدولة العثمانية وألمانيا فلايتنازل لإحداهما أو للاثنتين معاً عن أى قطعة أرض فى الكويت، سواء بالبيع أو الإيجار لبناء محطة نهائية للجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب.

(١) النص الكامل لمشروع هذا الاتفاق منشور فى :

Hurewitz J.C.; op. cit, vol. 1, doc. no., 108, pp. 269-272.

(٢) قضاء مصطلح تاريخى معناه وحدة إدارية .

(٣) ساطع الحصرى : الدولة العثمانية إلخ ، مرجع سبق ذكره ص٢٠٦ .

الحديدى ، وتعد تلك الفقرة فى المصطلح القانونى «تزيداً» أريد بها تأكيد ماورد وماسيرد فى الاتفاقات الدولية الخاصة بهذا المشروع الحديدى . ونص أيضاً على أن تعترف الدولة بالتنازلات التى أقرها شيخ الكويت عن أراض فيها لبريطانيا وللرعايا البريطانيين ، وعلى ألاتنشأ فى الكويت دوائر جديدة غير دائرة البريد البريطانية الموجودة آنذاك .

وتقرر فى المادة الثامنة من القسم الخاص بالكويت أنه فى حالة موافقة الحكومتين العثمانية والبريطانية على مد الخط الحديدى بغداد - البصرة إلى ساحل البحر، لينتهى فى الكويت أو فى موقع آخر فى القسم ذاته .. فإن الحكومتين تتفقان على الإجراءات التى تتخذ بهدف حماية الخط والمحطات ، وكذلك إقامة مكاتب الجمارك ومستودعات البضائع وأى منشآت أخرى تتعلق بالطريق الحديدى .

In the event that the Ottoman Imperial Government agrees with the Government of His Britannic Majesty to prolong the Baghdad Basrah railroad to the sea at the Kuwayt terminal or to any other teminal in the autonomous territory, the two Governments will agree on the measures to be taken concerning protection of the line and the stations as well as the establishment of customs offices. merchandïse depots and any other installation connected with the railroad.

وليس فى هذا النص أى التزام على الحكومة البريطانية بمد الخط الحديدى إلى ساحل الخليج العربى .. فلها أن ترفض أى عرض من الحكومة العثمانية بإيصال الخط إلى مياه الخليج، كما أنها احتاطت فحددت المنطقة التى ينتهى عندها الخط الحديدى، وهى مشيخة الكويت؛ لأنها فى منطقة النفوذ البريطانى .

مشروع الإتفاق بين فرنسا وألمانيا (١٥ فبراير - شباط - ١٩٩٤) :

كانت فرنسا إلى قيام الحرب العالمية الأولى تأتى فى المرتبة الثانية بعد ألمانيا، فى ميدان الاستثمارات المالية، فى مشروعات السكك الحديدية فى الدولة العثمانية . وقد تركزت المشروعات الحديدية الفرنسية، حتى ذلك الوقت، بوجه خاص فى سورية وفلسطين والأناضول. وكانت فرنسا فى مقدمة الدول الأوروبية التى أسهمت تلقائياً فى تمويل الجناح الآسيوى عن طريق ب. ب. ب، أو مايسمى سكة حديد بغداد ؛ لأن هذا الخط يمتد فى أرجاء قريبة من الخطوط الحديدية العثمانية ، التى أسهمت فرنسا فى تمويلها مالياً ورغبة من حكومة باريس فى دعم مركزها فى الدولة العثمانية ، ولكنها عادت فأحجمت عن المضى فى هذه السياسة بسبب المعارضة العنيفة ، السياسية والمالية ، التى رفعت بريطانيا لواءها ضد المشروع ،

ونجحت الدبلوماسية البريطانية في استقطاب فرنسا نحوها في الموقف المعارض . ولكن حدث أن تتابعت الأحداث بعد ذلك سراعاً ، فقد عقد في ١٩ من شهر أغسطس – آب – سنة ١٩١١ اتفاق بوتسدام بين ألمانيا والروسيا بشأن الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب. الحديدى ، وبهذا الاتفاق تخلت الروسيا عن معارضتها للمشروع، ثم استفاضت الأنباء بقرب إبرام اتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول الموضوع ذاته ، فاجتاحت باريس في ربيع سنة ١٩١٣ موجات من القلق على مصير الاستثمارات الفرنسية في مشروعات السكك الحديدية العثمانية في الدولة العثمانية . ومن ناحية أخرى كان مركز الدولة العثمانية حرجاً للغاية في ذلك الوقت بسبب الهزائم ، التي نزلت بها إبان العدوان الإيطالي على ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بني غازي (١٩١١-١٩١٢) ، وبسبب الهزائم التي حاقت بها في حربي البلقان الأولى والثانية (١٩١٢-١٩١٣) ، فجاءت هذه الكوارث العسكرية المتلاحقة، التي أصابت في الصميم سمعة «النظام الجديد» في الدولة العثمانية، بعد عزل عبدالحميد سبباً جديداً ومهماً، جعل فرنسا تتريث في تحديد موقفها تجاه مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب، الحديدى . ولن يضير فرنسا أن ترقب عن كثب موقف الدولة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى . أما عن الدولة العثمانية.. فقد استبان لفرنسا أن رجال الاتحاد والترقي لايقلون تحمساً عن السلطان عبدالحميد لذلك المشروع ، وأنهم ينظرون إليه على أنه على قمة مشروعات الانفتاح الاقتصادي وتطوير المواصلات وتعزيز وسائل الدفاع ، وكانت الحكومة العثمانية قد نجحت في عقد قرض عرف باسم قرض الجمارك بإستانبول لسنة ١٩١١ ، قدمه جماعة من أصحاب الأموال الألمان ، وقد بلغت قيمته ستة وستين مليوناً من الفرنكات ، وأوعز الباب العالي إلى ألمانيا بالاتصال بفرنسا وسبر غورها وتشجيعها على الاقتراب مالياً من المشروع . ونجحت الدبلوماسية الألمانية في التقريب بين فرنسا والدولة العثمانية في موضوع المشروع وكان ولهلم الثاني إمبراطور ألمانيا قد تنازل لفرنسا عن مطالبه الدينية في الأراضي المقدسة في فلسطين [1] ، وأرسل الباب العالي في صيف ١٩١٣ محمد جاويد بك [2] ناظر المالية إلى باريس ليشترك في المباحثات، التي انتقلت بعد ذلك إلى برلين حيث وقع البنك الإمبراطوري العثماني والبنك الألماني بالأحرف الأولى على الاتفاق وملحقاته في ١٥ من شهر فبراير – شباط – سنة ١٩١٤ بشرط الرجوع إلى الحكومات المعنية ad referendum ، وكان وجود ممثلين للحكومتين الألمانية

---

(١) دكتور جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي الخ (١٨٤٠-١٩١٤) ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣٣ .

(٢) رجل دولة ومن أقطاب الاقتصاد ، ولد سنة ١٨٧٥ في سالونيك، حيث كان أبوه تاجراً . تلقى المراحل الأولى من تعليمه في كل من سالونيك وإستانبول ، وتخرج في المدرسة الملكية (انظر التعليم على عهد عبدالحميد) سنة ١٨٩٦ ، وعمل في البنك الزراعي، ثم التحق بخدمة نظارة المعارف وتدرج في مناصبها ، واتجه إلى الاشتغال بالسياسة ، فانضم إلى «عثمانلى اتحاد وترقى جمعيتى» أى جمعية الاتحاد والترقي العثمانية . وكانت هذه الجمعية هي النواة التي تكونت في مقدونية عن حزب تركيا الفتاة المناهضة لحكم السلطان=

والفرنسية والنص على تبادل المذكرات بين الحكومتين مما أعطى الاتفاق الطابع الرسمى ، ولكنه لم يدخل مرحلة التنفيذ ؛ لأنه كان يتوقف على عقد اتفاق بين ألمانيا والدولة العثمانية بشأن الجناح الآسيوى من طريق ب. ب. ب، ولم يتم وضعه لأن الحرب العالمية الأولى كانت قد فاجأت العالم فتوقف تنفيذ الاتفاق .

ويتكون الاتفاق من أربع عشرة مادة ومن ملحقين ، وهو يأخذ فى طابعه العام صورة

= عبدالحميد . وهفت نفس جاويد إلى الجمع بين السياسة والاقتصاد فعين فى سنة ١٩٠٨ محاضراً فى الاقتصاد والإحصاء، وكان له إنتاج علمى فى أثناء إقامته فى سالونيك وإستانبول فى تلك الفترة مثل «علم اقتصاد» أربعة مجلدات ، سنة ١٩٠٥ ، وأعيد طبعه سنة ١٩١٢ ، ونشر مجلة علمية اسمها «علوم اقتصادية واجتماعية مجموعة سى» سنة ١٩٠٩-١٩١١ ، بالاشترك مع أحمد شعيب ورضا توفيق .

وعقب انقلاب سنة ١٩٠٨ انتخب نائباً لسالونيك من سنة ١٩٠٨ حتى سنة ١٩١٢ ، وبيغا (جناق قلعه ، من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩١٨) ، ووقع عليه الاختيار ناظراً للمالية عدة مرات : سنة ١٩١٠ ، ١٩١٣-١٩١٤ ، ١٩١٧-١٩١٨ وعضواً فى المجلس العام لحزب الاتحاد والترقى من سنة ١٩١٦ إلى سنة ١٩١٨ ، وكان مقرراً للجنة الموازنة العامة للدولة . وباشر فى السنوات التى تولى فيها نظارة المالية مفاوضات دقيقة فى باريس، وغيرها من الحواضر الأوروبية لعقد قروض الدولة العثمانية .

واستقال جاويد مع عدد من الوزراء، بعد أن دخلت الدولة الحرب فى ٥ من شهر نوفمبر - تشرين ثان- سنة ١٩١٤ اعتراضاً على سياسة أنور باشا المنحازة إلى ألمانيا ، ثم عاد ودخل الوزارة نتيجة ما أبداه طلعت باشا . وكان جاويد هو الوزير الوحيد فى وزارة الحرب لحزب تركيا الفتاة، الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة عزت باشا (١٤ من أكتوبر - تشرين أول - إلى ١٤ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٨) .

وعلى أثر إعلان الهدنة، عمد جاويد إلى الاختفاء هرباً من موجة الاضطهادات، التى تعرض لها رجال حزب الاتحاد والترقى . ولم يمنع اختفاؤه من محاكمته غيابياً ، وأصدرت محكمة فى إستانبول حكمها عليه فى يوليو - تموز - سنة ١٩١٩ بالسجن خمسة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة . وعلى الرغم من صدور هذا الحكم تزوج علية هانم مطلقة الأمير برهان الدين ابن السلطان عبدالحميد الثانى ، وعاد جاويد إلى إستانبول سنة ١٩٢٢ ، وعمل ممثلاً للدائنين العثمانيين فى مصلحة الدين العثمانى العام . واستعانت به الحكومة التركية بزعامة مصطفى كمال ؛ ليعمل مستشاراً للوفد التركى أمام مؤتمر الصلح فى لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣) .

وجاءت خاتمة حياة جاويد محزنة ، فقد صدر الأمر باعتقاله عقب المحاولة التى بذلت سنة ١٩٢٦ لاغتيال مصطفى كمال ،وحوكم أمام محكمة الاستقلال الخاصة فى أزمير فى ٦ من شهر يوليو - تموز - وأنقرة فى - آب - فى السنة ذاتها بتهمة التآمر لإحياء حركة الاتحاد والترقى ، وقلب نظام الحكم . وكانت نقطة الضعف فى موقفه، ولم يستطع لها دفعاً أن زعماء حزب الاتحاد والترقى السابق اجتمعوا فى منزله فى إستانبول فى ١٦ من شهر أبريل - نيسان - سنة ١٩٢٣ ، ولكن لم ينسب إليه القيام بأفعال معينة أو محددة أو صريحة تعد خيانة عظمى . ومع ذلك صدر عليه الحكم بالإعدام مع الزعماء السابقين لحزب الاتحاد والترقى ، وتم تنفيذ حكم الإعدام فى محمد جاويد شنقاً فى حى جيه جى، فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس - آب - سنة ١٩٢٦ .

انظر :

Dankwart A. Rustow; Encycl. Islam. Art. Gawed.

فريدة من الاتفاقات التى تعقد بين مؤسسات متعددة الجنسيات، يتم فيها تسجيل أهداف كل مجموعة من هذه المؤسسات وتحديد نشاطها بما لايدع مجالاً للمنافسة بينها ، ويقوم الاتفاق بين مجموعتين :

المجموعة الفرنسية : ويمثلها البنك الإمبراطورى العثمانى الذى يتعاقد باسمه ، وينوب عن ، ويتعاقد ، باسم الشركة العثمانية لسكة حديد دمشق - حماه وتمديداتها ، والشركة التى هى لاتزال فى دور التكوين لإنشاء وتشغيل الخط الحديدى فى منطقة البحر الأسود ، وقد سجل الاتفاق أن إنابة البنك العثمانى مرخص بها قانوناً .

المجموعة الألمانية : ويمثلها البنك الألمانى الذى يتعاقد باسمه ، وينوب عن ، ويتعاقد ، باسم الشركة العثمانية لسكة حديد الأناضول والشركة العثمانية الإمبراطورية لسكة حديد بغداد ، وسجل الاتفاق أن إنابة البنك الألمانى مرخص بها قانوناً .

وفى الاتفاق أفصحت كل مجموعة من هاتين المجموعتين عن المشروعات العاجلة والآجلة، التى تبغيان تنفيذها فى الممتلكات العثمانية فى غربى آسيا (١) .

---

(١) أعلنت المجموعة الفرنسية أنها تسعى فى ذلك الوقت (١٩١٤) للحصول على عقد امتياز من الحكومة العثمانية بمنحها حق إنشاء واستغلال خط حديدى كامل، يمتد من البحر الأسود ، ويمر بالمواقع الآتية : سامسون Samsun ، سيواس Sivas ، خاربوط Kharput مع مده إلى بتليس Bitlis ، ووان Van فى اتجاه الشرق ، وإلى كاستامونو Kastamonu ، وبولو Bolu فى اتجاه الغرب .

وأعلنت المجموعة الألمانية أنها أحيطت علماً ببرنامج المجموعة الفرنسية ، ثم أعلنت أنها هى الأخرى تعتزم الحصول من الحكومة العثمانية على امتياز لإنشاء واستغلال خطوط حديدية، تستهدف ربط مجموعة سكة حديد بغدد وسكة حديد الأناضول مع مجموعة سكة حديد البحر الأسود إلى سيواس Sivas عن طريق كايسيرى Kayseri ، وإلى إرجانى مادن Ergani Maden عن طريق ديار بكر .

ولما كانت سكة حديد بغداد ، وهى فى المجموعة الألمانية ، تتصل بحلب . وكانت سكة حديد دمشق - حماه وتمديداتها ، وهى فى المجموعة الفرنسية ، تتصل بطرابلس الشام . ومنعاً لأى منافسة بين الشركتين.. فقد اتفقت المجموعتان على إجراءات معينة، ورد ذكرها فى المواد من ٤ إلى ٦ .

وتعرض الاتفاق أيضاً لعمليات التمويل المالى والالتجاء إلى التحكيم عند حدوث خلاف فى تفسير الاتفاق ، كما نص على ضرورة موافقة الحكومتين الفرنسية والألمانية على الاتفاق . أما التصديق النهائى على الاتفاق فيتوقف على : .

(أ) : عقد اتفاق بين المجموعة الفرنسية والحكومة العثمانية يتناول الخطوط الجديدة التى تطالب المجموعة الفرنسية بصدور امتياز لها .

(ب) : عقد اتفاق بين المجموعة الألمانية والحكومية العثمانية، يتناول الخطوط الحديدية لسكة حديد بغداد وسكة حديد الأناضول .

(جـ) : وضع اتفاق مالى بين المجموعتين الألمانية والفرنسية يتضمن تسوية مصلحة المجموعة الفرنسية فى مشروع سكة حديد بغداد . وقد أفرد الاتفاق الملحق رقم٢ لشرح قواعد هذا الاتفاق المالى .=

اتفاق ألمانى بريطانى يونيو - حزيران - ١٩١٤ :

بقيت أمام ألمانيا المعارضة العتيدة لبريطانيا . وقد واجهتها الدبلوماسية الألمانية ببراعة، على الرغم من أن الجو السياسى العام بينهما كان يزداد سوءاً بمضى الأيام ، وكانت الدولتان تسيران بخطى سريعة نحو صدام دموى رهيب ، وكانت إعادة تنظيم شركة البترول العثمانية تمثل إحدى المشكلات المعقدة بين الحكومتين العثمانية والبريطانية ؛ إذ كانت هناك حتى سنة ١٩١٣ ثلاث هيئات تتنافس على استغلال البترول فى العراق(١) ، وتدخلت الحكومة الألمانية لتسوية هذه المسألة الشائكة ، وتوجت جهودها بإبرام اتفاق فى ١٩ من مارس - آذار - سنة ١٩١٤(٢) .

وكان لهذا النجاح أثره فى تسوية موضوعات الخلاف بين الحكومتين البريطانية والألمانية حول الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب، الحديدى . وقبل هذا النجاح كان هناك عامل آخر ساعد على تفهم الحكومة البريطانية لحقيقة الأوضاع فى مشروع الخط الحديدى ؛ إذ كان العمل فى مده يسير بخطى سريعة .. كان رئيس البنك الألمانى قد أبدى فى سنة ١٩٠٩ ارتياحه عن سير العمل فى المسافة البالغة ٢٨٩٣ كيلو متراً من إستانبول إلى البصرة ، فقد تم فتح ٩٤٦ كيلو متراً لحركة نقل المسافرين والبضائع ، وكانت المسافة البالغة ٨٤٠ كيلو متراً عبر جبال طوروس وأمانوس تحت الإنشاء ، وأنه لم يبق سوى مايقرب من ١,١٠٠ كيلو متر، وهى

= النص الكامل لمشروع الاتفاق بين فرنسا وألمانيا أو بين البنك الإمبراطورى العثمانى والبنك الألمانى منشور فى :

Hurewitz J.C., op., vol..I, doc. no., 110, ùp. 273-276.

(١) كانت هذه الهيئات الثلاث هى :

(أ) البنك الألمانى Deutsche Bank .

(ب) شركة الزيت الإنجليزية الفارسية The Anglo-Persian Oil Company ، وكانت الحكومة البريطانية تملك النصيب الرئيسى فى رأس مال هذه الشركة .

(جـ) شركة الزيت الأنجلو سكسون The Anglo-Saxon Oil Company ، وكانت تتساند معها مالياً شركة شل الملكية الهولندية .

The Royal-Dutch Shell Company.

(٢) يطلق على هذا الاتفاق المصطلح التالى :

ترتيب لإعادة تنظم شركة البترول التركية بمعرفة جماعة آرسى ، والبنك الألمانى ، وشركة البترول الأنجلوسكسون .

Arrangement for Re-organizing The Turkish Petroleum company: By The D'Arcy Group, The Deutsche Bank And The Anglo-Saxon Petroleum Company.

وانظر :

Hurewitz J.C.; op. cit., vol., 1, pp. 276-278.

Foreign Relations of the United States, 1927, vol. 2, pp. 821-822.

أسهل أجزاء الخط الحديدى .،وفى مطلع سنة ١٩١٤ كان الخط يتغلغل فى العراق بإنجاز الخط الممتد من بغداد إلى سامراء ، وابتداء العمل فى المسافة بين سامراء وتكريت من ناحية ، وبين بغداد والحلة من ناحية أخرى [١]. وأدركت الحكومة البريطانية بمزيد من الوضوح عدم جدوى إثارة العراقيل أمام المشروع ، وأن مصلحتها تقتضى الوصول إلى اتفاق حول المشروع . وكانت الحكومة الألمانية دائماً راغبة فى التفاهم حول المشروع وانتهاج سياسة الحكمة والروية ، وقد تضافرت هذه العوامل مجتمعة على الرغبة فى تخفيف حدة التوتر الدولى، وعلى توصل الحكومتين البريطانية والألمانية إلى وضع اتفاق فى ١٥ من شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩١٤ ، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بشهر وبعض شهر . وقد وقع على هذا الاتفاق بالأحرف الأولى كل من إدوارد جراى Edward Grey وزير الخارجية البريطانية ، والأمير كارل ماس ليكنوسكى Prince Karl Mas Lichnowsky السفير الألمانى فى لندن ، وألحقت بالاتفاق مذكرة تفسيرية .

ويقوم هذا الاتفاق على مبادئ عامة واستبعاد بعض مواد من المشروع جاءت فى عقد الامتيازات، ورأت الحكومة البريطانية أنها تتعارض مع مصالحها فى الشرق العربى الآسيوى؛ خاصة فى منطقة الخليج العربى . ومن المبادئ العامة اعتراف الحكومة البريطانية بالأهمية العامة التى تعود على التجارة الدولية من استكمال الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى . وتأسيساً على هذا الاعتراف تتعهد الحكومة البريطانية بألاتتخذ ولاتشجع أى إجراءات قد تعوق إنشاء أو إدارة الخط بواسطة الشركة صاحبة الامتياز ، كما تتعهد بألا تقف فى وجه عمليات تمويل المشروع ، ولكن بشرط أن تضمن الحكومة الألمانية قبول عضوين بريطانيين توافق عليهما الحكومة البريطانية كممثلين لحملة الأسهم البريطانيين فى مجلس إدارة الشركة صاحبة الامتياز . ومعنى هذا النص أن الحكومة البريطانية وافقت على الإسهام فى تمويل المشروع، سواء بالسماح للرعايا البريطانيين بشراء أسهم الشركة التى تتولى إنشاء الخط الحديدى أو بصورة أخرى من صور التمويل . وأعلنت الحكومتان الألمانة والبريطانية أنهما فيما يخصهما توافقان على ماجاء فى عقد الامتياز، الذى أصدرته الحكومة العثمانية فى اليوم الخامس من شهر مارس – آذار – سنة ١٩٠٣ لشركة سكة حديد الأناضول، وأنهما تستخدمان أفضل جهودهما لضمان تنفيذه . وتعهدت الحكومة البريطانية بتأييد زيادة الرسوم الجمركية فى الدولة العثمانية من ١١ ٪ إلى ١٥ ٪ ، ووافقت على تخصيص هذه الزيادة لتنفيذ مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى .

(١) دكتور زكى صالح : مجمل تاريخ العراق الدولى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧.

تعديل جوهرى للمشروع :

على أن أهم ماتضمنه الاتفاق بين ألمانيا وبريطانيا هو تعديل نهاية الخط الحديدى؛ بحيث تصبح هذه النهاية عند البصرة فلا يصل الخط إلى ساحل الخليج العربى . وقد نص على هذا التعديل فى أكثر من موطن من الاتفاق ، ومعنى التعديل هو بتر الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى كما خططت له السياسة العليا لألمانيا لخدمة المصالح الألمانية ومنافسة قناة السويس ، لأنه بهذا التعديل حيل بين القطارات الحديدية والوصول إلى ساحل الخليج العربى . وكان من الأهداف الرئيسية لطريق ب. ب. ب الحديدى أن يتم فى ميناء ما على ساحل الخليج العربى تفريغ القطارات الحديدية، مما تحمله من بضائع ومنتجات أوروبية، ثم شحن هذه القطارات بالبضائع الشرقية إلى أقاليم الدولة العثمانية والدول الأوروبية حتى نهاية الخط فى برلين ، وقد جاء هذا التعديل انتصاراً للسياسة البريطانية .

ويدل التعمق فى الدراسة الوثائقية لهذا الاتفاق على أن الدبلوماسية البريطانية لم تغلق الباب تماماً أمام مد هذا الخط الحديدى، فى قابل الأيام إلى ساحل الخليج العربى، وهو ماكانت تخطط له الدبلوماسية الألمانية . ولعلها أرادت أن تتقابل مع ألمانيا فى منتصف الطريق ، ومن ثم لجأت إلى أنصاف الحلول ، وهى غلق الباب فوراً على أمل فتحه مستقبلاً إذا جدت أوضاع سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، تسمح بمد الخط إلى الساحل العربى للخليج وبناء ميناء خاص بالخط ترفأ إليه السفن . وقد وردت فى الاتفاق الفقرة الأولى من المادة الثالثة على النحو الآتى «تعلن الحكومة الإمبراطورية الألمانية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية أنهما لن تؤيدا بأى حال إنشاء فرع يخرج من البصرة (الزبير)، أو من أى نقطة على الخط الرئيسى لسكة حديد بغداد إلى الخليج العربى (الفارسى)، مالم وحتى يمكن الوصول إلى اتفاق كامل على الموضوع بين الحكومة الإمبراطورية العثمانية والحكومة الإمبراطورية الألمانية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية» .

The Imperial German Government and His Britannic Majesty's Government declare that they will in no case support the construction of a branch from Basra (Zobeir) or from any point of the main line of the Baghdad Railway, to the Persian Gulf unless and until there is complete agreement on the subject between the Imperial Ottoman Government, the Imperial German Government, and His Britannic Majesty's Government.

ومؤدى هذا النص أن مد الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى إلى ساحل الخليج العربى أمر محتمل مستقبلاً ، وأنه منوط باتفاق جماعى تصل إليه حكومات ثلاث، هى : العثمانية والألمانية والبريطانية .

من نتائج تعديل نهاية الخط :

وقد استتبع نهاية الخط عدة نتائج ، نص عليها صراحة فى الاتفاق ، نذكر من بينها :

أولاً : حرم على الحكومة الألمانية أن تنشىء - بطريق مباشر أو غير مباشر - ميناء على الساحل العربى للخليج أو بناء محطة نهائية للسكة الحديدية هناك، إلا إذا تم اتفاق كامل على هذا الموضوع بين الحكومتين الألمانية والبريطانية . وقد جاءت الصياغة اللفظية للفقرة الثانية من المادة الثالثة على النحو التالى : «تعلن الحكومة الإمبراطورية الألمانية أنها لن تؤسس فى أى حال ، أو تؤدى أى ادعاء لأى أشخاص ، أو هيئات مهما كانت، لإنشاء ميناء أو إقامة محطة نهائية للسكة الحديدية على ساحل الخليج العربى (الفارسى) ، مالم ، وحتى يحدث اتفاق تام على الموضوع بين الحكومة الإمبراطورية الألمانية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية» .

The Imperial German Government declare tha they will in no case themselves establish or support any claim by any persons or corporations whatsoever to establish a port or railway terminus on the Persian Gulf unless and until there is complete agreement on the subject between the Imperial German Government and His Britannic Majesty's Government.

ومؤدى هذا النص أن بريطانيا حرمت على ألمانيا إنشاء ميناء على الساحل العربى للخليج أو إقامة محطة سكة حديدية على ذات الساحل ، وكان هذا التحريم يتماشى قلباً وقالباً مع السياسة العليا لبريطانيا وهى منع ، بل مطاردة ، أى دولة تروم إنشاء قاعدة بحرية لها على ساحل الخليج العربى تحت أى اسم مستتر . وكانت تنفذ هذه السياسة تنفيذاً صارماً ، لم تحد عنه قيد أنملة مع جميع الدول، سواء الحليفة لها مثل فرنسا والروسيا، أو غير الحليفة مثل ألمانيا وإيطاليا .

ويدل أيضاً النص الوثائقى الذى ذكرناه على أن الموقف فى يد بريطانيا أكثر مما هو فى يد ألمانيا .. فإن إنشاء ميناء ومحطة سكة حديدية على ساحل الخليج العربى أمر منوط باتفاق الحكومتين الألمانية والبريطانية وحدهما ، فاستبعد النص الدولة العثمانية من ضرورة موافقتها على هذا الإنشاء المزودج كل الاستبعاد؛ فالأمر هنا يختلف عن مد الخط الحديدى من البصرة إلى الساحل العربى للخليج ، فقد اشترط الاتفاق ، كما مر بنا، ضرورة الموافقة التامة للحكومات الثلاث على هذا «التمديد» للخط الحديدى .

ثانياً : فصل ميناء بغداد وميناء البصرة فصلاً فنيّاً وإدارياً عن شركة سكة حديد الأناضول؛ بحيث لايكون لهذه الشركة أدنى صلة بهذين الميناءين ، وتقرر تكوين شركة جديدة مستقلة تتولى إنشاء هذين الميناءين واستغلالهما ويطلق عليها شركة الموانىء العثمانية . ويلاحظ أن عقد الامتياز الذى أصدرته الحكومة العثمانية فى الخامس من شهر مارس – آذار – سنة ١٩٠٣ إلى شركة سكة حديد الأناضول، قد نصت مادته الثالثة والعشرون على تحويل هذه الشركة الحق فى إنشاء ثلاث موانئ فى بغداد ، والبصرة ، وفى موقع ما على الساحل العربى للخليج . وقد ألغى الميناء الثالث نتيجة التعديل الأول الذى جعل نهاية الخط الحديدى عند البصرة ، ولتأكيد إلغاء الميناء الثالث تقرر حرمان شركة سكة حديد الأناضول من حقها المنصوص عليه فى عقد الامتياز بأن تنشىء ثلاثة موانئ ، وتقرر فى بغداد والبصرة إنشاء شركة أخرى تختص بالميناءين الآخرين إنشاء وتشغيلا، وأن تمتلك الحكومة البريطانية فى هذه الشركة ٤٠ ٪ من رأس مالها ، كما تقرر تمثيل الحكومة البريطانية تمثيلاً نسبيّاً فى مجلس إدارة الشركة ، وفى عقود الإنشاءات والصيانة .

ثالثاً : منعاً لأى تمييز فى المعاملة بين السفن والبضائع الألمانية ومثيلاتها البريطانية نص فى الاتفاق على أن تلتزم شركة الميناءين (بغداد والبصرة) التزاماً دقيقاً بتطبيق مبدأ المساواة التامة والمطلقة أو مايسمى «المعاملة المتساوية» من حيث فرض الرسوم الجمركية وأجور النقل وغيرها من الإتاوات على جميع السفن والبضائع بصرف النظر عن جنسية السفن أو جنسية أصحابها ، أو الدول التى تنتمى إليها أصلاً ، أو الدولة التى جاءت منها أو الدولة المصدرة إليها شحناتها . أما فى كل مايتصل برسو السفن فى ميناءى بغداد والبصرة وشحنها وتفريغها .. فلا تمنح امتيازات أو تسهيلات لأى سفينة أو سفن إلا إذا منحت لجميع السفن الأخرى ، وفيما يختص بالمكوس والضرائب من أى نوع والتى تفرض ، وبالنسبة للتسهيلات التى تمنح فى مينائى بغداد والبصرة .. فإن البضائع التى تصل إلى أحد هذين الميناءين أو كليهما بطريق الماء، ويستمر إرسالها بالطريق المالى أيضاً فإنه تخضع للمعاملة نفسها، التى تخضع لها البضائع التى تصل بالسكة الحديدية ويستمر إرسالها بالطريق الحديدى أيضاً . وواضح أن بريطانيا كانت صاحبة الفكرة فى إدراج هذا النص [1] ؛ حرصاً على عدم تعريض خطوط الملاحة البحارية البريطانية فى أنهار العراق لخطر منافسة سكة حديد بغداد ، وكان حرصها على تأمين مصالحها الاقتصادية فى العراق لايقل عن حرصها على تأمين مصالحها العسكرية والسياسية فى ذلك الإقليم العربى .

---

(١) هذا النص جزء من المادة الثانية من الاتفاق الألمانى البريطانى .

رابعاً : تقرر فى الاتفاق الألمانى البريطانى أن تحتفظ الحكومة العثمانية بحق تخويل لجنة كان قد تقرر إنشاؤها فى سنة ١٩١٣ (١) بممارسة المراقبة على ميناء البصرة إلى جانب اختصاصاتها الأخرى، من حيث تحسين ظروف الملاحة فى شط العرب .

خامساً : أعلنت الحكومة البريطانية فى الاتفاق أنها لن تؤسس فى أى حال ، ولن تؤيد أى ادعاء لأى أشخاص أو لأى مجموعات شركات ، بتأسيس مشروعات خطوط حديدية على أرض عثمانية، وتكون منافسة بطريق مباشر لخطوط شركة سكة حديد الأناضول أو متفقة مع الحقوق القائمة لهذه الشركة ، مالم ، وحتى ، يكون هناك اتفاق تام وكامل على هذا الموضوع بين الحكومتين الألمانية والبريطانية . وتحقيقاً للغرض المستهدف من هذه المادة .. فإن النهاية الغربية لسكة حديد بغداد تكون قونيه ، بينما تكون البصرة هى النهاية الشرقية لهذا الخط (مادة ٣ فقرة ٣) .

سادساً : تتفق الحكومتان الألمانية والبريطانية على أن تبذل مساعيهما الحميدة لدى الحكومة العثمانية ؛ من أجل المحافظة على الملاحة فى شط العرب فى مستوى عال، بحيث تكون السفن التى تخوض البحار مطمئنة فى أثناء إبحارها فى شط العرب إلى وصولها بسلامة إلى ميناء البصرة ، ومن أجل أن تضمن ألمانيا وبريطانيا أن الملاحة فى شط العرب تظل مفتوحة دائماً أمام السفن التى تخوض أعالى البحار، وأن تخضع السفن من جميع الجنسيات لمبدأ المساواة المطلقة فى المعاملة، بصرف النظر عن جنسياتها أو نوعية شحناتها . ومن المتفق عليه أيضاً أنه ليس الهدف من فرض الرسوم هو مجرد السماح للسفن بالملاحة فى شط العرب ، وإنما الهدف منها هو تغطية المصاريف الإدارية التى تتحملها اللجنة ، وللإنفاق على عمليات تحسين المجردى المائى لشط العرب ، وللتسهيلات التى تتم فى الميناء . ويجب ألا تتجاوز قيمة هذه الرسوم فرنكاً عن كل طن من الحمولة الرسمية للسفينة .

سابعاً : أحيطت الحكومة الألمانية علماً بالاتفاق الذى عقد فى ٢٩ من شهر يوليو – تموز سنة ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية، والذى تقرر فيه تأكيد حرية الملاحة فى شط العرب وتأكيد المساواة التامة بين سفن جميع الأمم ، وأن لجنة قد تكونت لتنفيذ أو للقيام بالأعمال الضرورية لتحسين الملاحة فى مجراه المائى، وغير ذلك من أعمال فنية . وترى الحكومة الألمانية أن مواد هذا الاتفاق ملائمة جداً وتؤدى إلى خدمة مصالح التجارة الدولية ، وهى تؤيد هذا الاتفاق طالما أنه لم يطرأ عليه تغيير جوهرى ، وطالما

---

(١) كان قد تقرر إنشاء هذه اللجنة فى مشروع الاتفاق، الذى عقد بين الدولة العثمانية وبريطانيا، بتاريخ ٢٩ من شهر يوليو – تموز – ١٩١٣ .

أن اللجنة المشار إليها تؤدى واجباتها بطريقة مرضية [١] .

ثامناً : توافق الحكومة البريطانية فيما يخصها على إجراءين ، أولهما أن يكون للقنصل الألمانى فى البصرة الحق فى الاتصال باللجنة فى المسائل التى تدخل فى اختصاصاتها . وثانيهما أنه فى أى حالة تفشل فيها اللجنة فى الاستجابة للاحتياجات المعقولة لعمليات النقل التجارى فى شط العرب ، وترفض اللجنة أن تزيل أسباب الشكوى التى يقدمها القنصل الألمانى ، وتحال المسألة موضوع الشكوى إلى خبير محايد . ويتم تعيين هذا الخبير بالاتفاق بين عضوى اللجنة والقنصل الألمانى ، وإذا حدث أن قدم قنصل آخر شكوى مشابهة أو مطابقة للشكوى الأولى .. فإن هذا القنصل يسهم فى اختيار وتعيين الخبير المحايد . وإذا تعذر الوصول إلى إتفاق يرضى عنه جميع الأطراف .. فإن حضرة صاحبة الجلالة ملكة هولندة تدعى لتعيين حكم خبير ، وتبذل الحكومة البريطانية مساعيها الحميدة مع الحكومة الألمانية ؛ لكى تضمن الموافقة على التوصيات التى يقدمها الحكم الخبير .

تاسعاً : يعرض على التحكيم أى اختلاف فى الرأى ينشأ عن تفسير مواد هذا الاتفاق أو المذكرة التفسيرية الملحقة به . وإذا اختلفت الحكومتان الألمانية والبريطانية على تشكيل محكمة خاصة أو محكم .. فإنهما تعرضان القضية على محكمة العدل الدولية فى لاهاى بهولندة .

ملاحظات على الخط الحديدى ومصيره وبدائله :

وإذا كانت الدبلوماسية الألمانية والدبلوماسية العثمانية قد نجحتا فى التغلب على معارضة الروسيا وفرنسا وبريطانيا لمشروع الجناح الآسيوى من طريق ب. ب. ب الحديدى بعقد اتفاقات متتابعة مع هذه الدول .. إلا أننا نسجل بعض الملاحظات على هذا النجاح :

كان نجاح الدبلوماسية الألمانية تجاه الروسيا نجاحاً كاملاً ، فلم يرد فى اتفاق بوتسدام نص يمنع إيصال الخط الحديدى، إلى مياه الخليج على ساحله العربى ، وتعهدت الروسيا بعدم إقامة عراقيل فى مد الخط الحديدى وبعدم إثارة عقبات فى تمويل المشروع مالياً .

أما نجاح الدبلوماسية الألمانية مع بريطانيا فكان نجاحاً محدوداً ؛ إذ نجحت بريطانيا فى إدخال تعديل على نهاية الخط يجعل مدينة البصرة هى محطته النهائية، بدلاً من موقع ما على الساحل العربى للخليج؛ حرصاً على مصالحها التجارية وتفوقها العسكرى فى منطقة الخليج .

---

(١) النص الكامل لمشروع هذا الاتفاق ولمذكرته الإيضاحية، منشور فى :

Hurewitz J.C., op. cit., vol., 1, doc. no., 113 pp. 281-206.

وكانت أصالة التقاليد البرلمانية في إنجلترا هي التي جعلت الحكومة البريطانية تنزل على رغبة أعضاء مجلس العموم في إدخال هذا التعديل على المشروع .

وقد ذهبت الجهود التي بذلتها كل من ألمانيا والدولة العثمانية في سبيل التغلب على معارضة الدول الأوروبية أدراج الرياح ؛ لأن جميع الاتفاقات التي عقدت ، باستثناء اتفاق بوتسدام ، لم تدخل مرحلة التنفيذ ؛ إذ كان يتطلب تنفيذها صدور تصديق عليها من حكومات أخرى ، أو من المجموعتين الألمانية والفرنسية ، أو إبرام إتفاق بين الدولة العثمانية وألمانيا . ولم يتم شيء من ذلك قط ، على الرغم من أن الحكومة الألمانية قد أرسلت مذكرة في ١٤ من شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٣ إلى الباب العالي، تتضمن اقتراحاتها بشأن الاتفاق المطلوب عقده بين برلين وإستانبول . ولكن لم تصل الحكومتان إلى النتيجة المرتجاة بسبب كثرة الإيضاحات، التي كان يطلبها الباب العالي عن بعض الفقرات التي وردت في مشروع الاتفاق مما استغرق وقتاً طويلاً، حتى داهمت العالم أنباء اشتعال الحرب العالمية الأولى . وبدلاً من استكمال مشروع حضاري، سارعت بريطانيا وفرنسا والروسيا وألمانيا والدولة العثمانية وغيرها من الدول إلى صراع دموي لم يشهد له العالم في ضراوته من قبل مثيلاً . ونجم عن ذلك عدم تنفيذ هذه الاتفاقات وأطلق عليها ، باستثناء اتفاق بوتسدام ، وصف لحق بها هو «مشروع» avant-projet ، وأصبحت تعرف هذه الاتفاقات في مجموعة الوثائق التاريخية باسم مشروع الاتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، ومشروع الاتفاق الفرنسي الألماني ، ومشروع الاتفاق الألماني البريطاني . والواقع أن مشروع الجناح الآسيوي لطريق ب. ب. ب الحديدي وما أثاره من أزمات حادة بين الدول الأوروبية الكبرى رغبة في السيطرة واستغلال ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، كان إحدى المشكلات الكبرى في عالم ماقبل الحرب العالمية الأولى . وكانت تلك الاتفاقات الدولية وقفة في ميدان الصراع الدولي لالتقاط الأنفاس بين المعسكرين المتحفزين للحرب، قبل أن يخوضا الصراع الدموي التخريبي الرهيب [١] .

وإذا كان نشوب الحرب العالمية الأولى قد أوقف ثم ألغى هذه الاتفاقات.. فإن الخط الحديدي الذي كان محور هذه الاتفاقات قد أصبح حقيقة قائمة ، ولكن - كما يقول الأستاذ محمد شفيق غربال - ليس شرياناً للمواصلات من إستانبول إلى الكويت في دولة عثمانية عظمى [٢] ، بل هو يجري في ثلاث دول هي تركيا وسورية والعراق .. أما الكويت فلم يمد فيها قط إلى اليوم (١٩٨١) خط حديدي واحد يربطها بالعراق، أو المملكة العربية السعودية[٣]، أو

(١) دكتور زكي صالح : مجمل تاريخ العراق الدولي إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧ .
(٢) محمد شفيق غربال . منهاج مفصل إلخ ، مرجع سبق ذكره . ص١٩ .
(٣) يوجد بالمملكة العربية السعودية خط حديدي واحد، يبدأ من الرياض إلى الظهران والدمام في المنطقة الشرقية .

إيران ، أو إمارات الخليج العربى ، واقتصر اتصال الكويت بالعالم الخارجى براً على وسيلة السيارات ، أو بحراً ، أو جواً .

وقد تراجعت المصالح البريطانية عن مركزها المتميز فى بعض الأقاليم العثمانية على عهد السلطان عبد الحميد .. فقد حارب هذا السلطان المصالح البريطانية فى العراق ، وقد أشرنا إليها فى مواطن سابقة (١) وفى الخليج العربى ، واتخذ من حركة الجامعة الإسلامية أداة سياسية لكبح جماح النفوذ البريطانى فى العالم الإسلامى . كان عبد الحميد ينقم على بريطانيا ضغطها عليه حين انتزعت منه جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ، ثم احتلت مصر سنة ١٨٨٢ ، وكانت أول ولاية عربية ينحسر عنها النفوذ العثمانى المباشر بعد انقضاء ثلاثمائة وست وستين سنة من فتحها (١٥١٧-١٨٨٢) .

وعلى عكس المصالح البريطانية ، تصاعدت المصالح الألمانية فى الدولة العثمانية ، فبعد أن كانت محصورة فى نطاق ضيق تمثل فى نشاط البعثات التنصيرية البروتستانتية فى بلاد الشام مع شطر محدود من النشاط التجارى ، جاء مشروع طريق ب. ب. ب الحديدى تجسيداً هائلاً للمصالح الاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية، التى أرادت ألمانيا أن تصبغ بها تدخلها السلمى فى الممتلكات العثمانية فى آسيا . وكان عبدالحميد مفتوح العقل والقلب لألمانيا ، فهى التى قدمت للدولة تيسيرات لعقد قروض فى الوقت الذى امتنعت الكثير من البيوت المالية البريطانية عن تمويل المشروعات الإصلاحية فى الدولة(٢) ، وهى التى تولت تنظيم أجهزة الدولة الداخلية وإنهاض الجيش العثمانى والسلاح البحرى تنظيماً وتدريباً وتسليحاً، وأيدت حركة الجامعة الإسلامية .. فكل هذه العوامل وغيرها مجتمعة جعلت عبدالحميد يفضل ألمانيا على سائر الدول . فالروسيا كانت تنكل بالمسلمين فى أفغانستان وفارس ، كما أنها الدولة التى أنزلت هزيمة أليمة بالدولة العثمانية فى حرب ١٨٧٧-١٨٧٨ ، وكانت تنظر إلى شرق الأناضول على أنه منطقة نفوذ روسى مغلقة فى وجه نفوذ سائر الدول الأوروبية (٣) ، وكانت بريطانيا تحكم قرابة سبعين مليوناً من المسلمين فى الهند ، وكانت فرنسا تحكم الجزائر وتونس ، وتنظر إلى سورية ولبنان على أنهما منطقة نفوذ فرنسى .

وعلى الرغم من أن مشروعات الاتفاقات التى عقدت تباعاً فى سنتى ١٩١٣ ، ١٩١٤ لتجريد مشروع الخط الحديدى من أى احتمال قد يهدد المركز العسكرى لبريطانيا فى الخليج العربى والهند أو يضر بالتجارة البريطانية ، كان رجال الحرب والسياسة فى بريطانيا يتوجسون

(١) انظر فى هذه الدراسة الجزء الثانى ، الفصل الثانى .

(2) Wolf John R., The Diplomatic History of the Baghdad Railway. Columbia, 1936, p. 78.

(٣) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ؛ مرجع سبق ذكره ، ص١٩٤ .

خيفة من هذا المشروع ، كانوا يدركون أن طريق ب . ب. ب الحديدى هو الطريق القصير إلى الهند ، ولكنه الطريق القصير من برلين وليس من لندن ، وأن الخط الحديدى يصل هامبورج بالخليج فى أسبوع ، وبعد هذا الأسبوع تكفى أربعة أيام على أكثر تقدير للوصول إلى الهند . وكانوا يدركون أيضاً أن الدولة العثمانية لاتستطيع بإمكانياتها البحرية تهديد الهند تهديداً عسكرياً ، ولكن يأتى التهديد من دولة كبرى ، غير صديقة لبريطانيا ، ويكون لها نفوذ سياسى كبير فى إستانبول ، وتمد الخط الحديدى إلى الخليج العربى أو إلى مسافة قريبة من ساحله ، وتسيطر على هذا الطريق الحديدى إدارياً وفنياً ، فتستطيع – فى ظل هذه الظروف أو الملابسات المواتية– تهديد مركز بريطانيا فى العراق والخليج والهند . وكان من الواضح أن هذه المواصفات كانت تنطبق على ألمانيا . ولم يغب عن أذهان رجال الحرب والسياسة فى بريطانيا احتمال آخر كان مبعث القلق فى نفوسهم هو بيع أو تنازل ألمانيا عن امتياز مد الخط إلى دولة أخرى مثل الروسيا تستطيع أن تستغله لصالحها بإيصاله بخطوطها . ولم ينس رجال بريطانيا أن السياسة الروسية متقلبة ولم تبرح هذه المخاوف أذهان رجال الحرب والسياسة فى بريطانيا خلال الشهور، التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى وفى أثناء اشتعالها، وبعد أن وضعت أوزارها . كانت الدولة العثمانية قد تظاهرت بالحيدة فى أثناء الفترة السابقة للحرب وفى مرحلتها الأولى ، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى أنها ستخوض الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا . ولذلك كانت القوات البريطانية فى الهند والخليج على أتم الاستعداد لاحتلال العراق، قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب فى اليوم الخامس من شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٤ ؛ فأبحرت أول فرقة بريطانية من بمباى فى الهند فى اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر– تشرين أول – سنة ١٩١٤ ، واتجهت إلى الخليج ووصلت إلى البحرين ثم بوشهر ، ثم بلغت مصب شط العرب ، واحتلت البصرة ، والقرنة ، وبغداد ، واستكملت بريطانيا احتلال العراق من جنوبه إلى شماليه حتى الموصل ، وظل العراق تحت الاحتلال البريطانى إلى مابعد انتهاء الحرب . وفى ٣ مايو – آيار – سنة ١٩٢٠ فرضت بريطانيا نفسها دولة منتدبة على العراق . وفى سنة ١٩٢٢ استبدلت بريطانيا استقلالاً شكلياً بالانتداب ، وأبرمت معاهدات لاحقة مع العراق . كما أكدت سيطرتها السياسية والعسكرية على إمارات ومشيخات الخليج العربى ، وفرضت نفسها دولة منتدبة على فلسطين وإمارة شرقى الأردن . أما فى مصر ، فقد ظل النفوذ البريطانى على أشد واستبدلت استقلالاً مزيفاً بالاحتلال عقب إصدار تصريح ٢٨ من شهر فبريار – شباط – سنة ١٩٢٢من جانب واحد .

ودرءاً لأخطار الطريق الحديدى على بريطانيا ، عملت السياسة البريطانية فى اتجاهين بعد الحرب العالمية الأولى ، هما :

(١) عدم إحياء طريق الخليج العربى – العراق – البحر المتوسط؛ بحيث لاتستغله دولة أخرى

فى الإضرار بالمصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لبريطانيا، وكانت وسيلتها لتحقيق هذه الغاية إحكام سيطرتها على الخليج والعراق وشرقى الأردن وفلسطين .

(٢) انفرادها بالسيطرة العسكرية على قناة السويس وعدم السماح لأى دولة بمنافستها فيها : وكان من وسائلها لتحقيق هدفها إحكام قبضتها على الإقليمين المتخامين للقناة من ناحية الشرق، وهما: فلسطين وشرقى الأردن ، وعلى جزيرة قبرص من ناحية الشمال ، ومرابطة قوات عسكرية برية وجوية فى منطقة القناة . وقد أضفت على وجودها العسكرى فى منطقة القناة الشرعية القانونية بأن فرضت على مصر فى ٢٦ من أغسطس – آب – سنة ١٩٣٦ معاهدة أطلقت عليها معاهدة الصداقة والتحالف Traitè d'Amitié et d' Alliance ، منتهزة فرصة تجهم الموقف الدولى بسبب العدوان الإيطالى على الحبشة (١٩٣٥–١٩٣٦) وعوامل أخرى [١] . وقد أطلقت المعاهدة على قناة السويس ثلاث صفات فهى جزء لايتجزأ من مصر، طريق عالمى للمواصلات، ووسيلة أساسية للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . وقد عصفت الصفة الأخيرة بالصفتين الأوليين. وتأسيساً على الصفة الأخيرة انتزعت بريطانيا من وفد المفاوضات المصرى فى المادة الثامنة من المعاهدة موافقة مصر على تخويل بريطانيا الحق فى أن ترابط قواتها فى الأراضى المصرية بجوار القناة فى مناطق حددتها ملاحق المعاهدة[٢] .

---

(١) انظر عرضاً للعوامل التى أدت إلى عقد المعاهدة فى كل من :

Dr. Moustapha El-Hefnaoui, Les Problèmes Contemporains posés par le Canal de Suez, Paris. 1951.

تحت عنوان :

La Pensée Politique en Egypte et les Facteurs qui ont abouti à la Conclusion du Traité, pp 77-81.

Dr. Hassan Ahmed Ibrahim; The 1936 Anglo-Eqyptian Treaty. An historical study with special reference to the contemporary situation in Egypt and the Sudan. khartoum University Press, 1976.

وهذا الكتاب هو رسالة دكتوراه من جامعة لندن، فرغ من إعدادها فى شهر يونيو – حزيران – سنة ١٩٧٠ ، تحت إشراف الأستاذ هولت Prof. P.M. Holt ، وقد أفرد المؤلف فى رسالته الفصلين الأول والثانى لهذا الموضوع تحت عنوان :

Factors that led to the 1936 Negotiations, pp. 18-58.

(٢) كانت هذه المناطق المخصصة لمرابطة القوات البريطانية وتدريب الجنود وإجراء المناورات الحربية، تشمل منطقة قناة السويس كلها ، وشبه جزيرة سيناء كلها ، والجزءين الجنوبى والشرقى من مديرية (محافظة) الشرقية ، وتصل إلى حدود القاهرة ، ثم إلى حدود مديرية (محافظةالجيزة ، وهذا التحديد مفصل فى الفقرة ٢ من ملحق المادة الثامنة . كما نصت الفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة ذاتها على وضع ثلة صغيرة من الجنود البريطانيين فى بور سعيد والسويس لاستلام وحراسة المهمات والمؤن الخاصة بالقوات البريطانية =.

وتتعاون هذه القوات مع القوات المصرية فى الدفاع عن القناة حتى يحين الوقت، الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة . والمعانى المستفادة من هذا النص أن بريطانيا قررت أو رتبت لنفسها حقوقاً خاصة تنفرد بها على سائر الدول بمرابطة قوات بريطانية فى منطقة القناة والدفاع عنها وكفالة حرية مرور السفن فيها ، وأنها بذلك انتزعت من القناة صفتها كطريق عالمى للمواصلات، وجعلتها أولاً وقبل كل شىء فى خدمة الإمبراطورية البريطانية ، وأن قواتها فى منطقة القناة ليست لها صفة الاحتلال، وإنما هى قوات صديقة وحليفة ، وعمدت إلى التمويه والخداع فأكدت هذا المعنى فى فقرة وردت فى المادة ذاتها، لتغطية موقفها ، فقررت أن وجود القوات البريطانية ليس له صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لايخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وحددت المعاهدة عدد القوت البريطانية البرية بحيث لايزيد عن عشرة آلاف مقاتل وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ، ولايشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال . وجدير بالذكر أن عدد الجنود بلغ فى سنة ١٩٥٠ أكثر من ثمانين ألف مقاتل (١). وأرادت بريطانيا أن تكون مرابطة قواتها فى منطقة

=ونص على ألا تنتقل القوات البريطانية إلى المناطق الجديدة، إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمنشآت الصالحة فيها وفقاً لأحدث النظم لإقامة القوات البرية والجوية البريطانية مع المستلزمات الفنية، بما فيها إيصال المياه وتوفير أسباب الراحة لأفراد القوات البريطانية، بما فيها غرس الأشجار وإنشاء الحدائق والملاعب مع بناء مساكن للمتزوجين من الضباط ومن دونهم من مراتب الجندية وإقامة معسكر استشفاء على ساحل البحر بالعريش ، وإنشاء أربعة طرق حربية ، هى (١) من الإسماعيلية إلى الإسكندرية (٢) من الإسماعيلية إلى القاهرة (٣) من بورسعيد إلى الإسماعيلية والسويس (٤) من جنوب البحيرات المرة إلى طريق السويس – القاهرة على بعد ١٥ ميلاً غربى السويس ، على أن يكون عرض هذه الطرق عشرين قدماً ، وأن تنشأ من مادة صلبة تجعلها صالحة على الدوام لاستخدامها فى الأغراض الحربية ، وتحسين وسائل النقل بالسكك الحديدية فى منطقة القناة؛ لتسد حاجات القوات البريطانية وتسهل النقل السريع للرجال المدافع والعربات والمهمات بما يتفق وحاجات الجيوش الحديثة ، وعلى مصر أن تنشىء ثلاثة طرق حربية أخرى، هى (١) من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل (٢) من قوص إلى القصير (٣) من قنا إلى الغردقة . وعلى مصر أيضاً إصلاح ثلاثة طرق أخرى وجعلها طرقاً حربية، وهى (١) القاهرة – المواصلات الحديدية بين الاسماعيلية والإسكندرية ومرسى مطروح .

(١) كان تحديد عدد الجنود بعشرة آلاف مقاتل وأربعمائة طيار مقصوراً على الأوقات العادية . أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام أزمة دولية تنذر بالحرب.. فإن عدد القوات يزداد إلى الحد اللازم دون التقيد بالعدد السابق . وقد جاء هذا التحديد فى الفقرة الأولى من ملحق المادة الثامنة . ولكن استدركت هذه الفقرة فأوردت فى صدرها عبارة «من غير إخلال بأحكام المادة السابعة» .وهى المادة الخاصة بتقديم الحكومة المصرية كامل معونتها إلى بريطانيا فى حالة «الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها» ونص فى هذه المادة على أن المعاونة التى تقدمها مصر فى هذه الحالة تنحصر فى تقديم جميع التسهيلات التى فى استطاعتها داخل أراضيها، بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها=

القناة غير محددة زمنياً . وتمسك وفد المفاوضات المصرى بأن تكون هذه المرابطة مؤقتة ، وتوصل الطرفان المتعاقدان إلى نص روعيت فيه مصلحة بريطانيا بحيث يكون توقيت الجلاء فى يدها حتى ولو انقضت العشرون سنة وهى الأجل المضروب فى أقصى حدوده [١] . وقبل المفاوضون المصريون النصوص التعسفية للمادة الثامنة وملاحقها تحت ضغط تمسك بريطانيا بالاشتراك فى حماية القناة ، وتحت ضغط الاحتلال البريطانى الجاثم على القاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة وغيرها وقتذاك . فكان موقف بريطانيا هو موقف دولة كبرى تملى رغباتها على دولة صغرى ، ولذلك فإن معاهدة ١٩٣٦ تعد ، فى القانون الدولى العام ، معاهدة غير متكافئة، وهذه هى ترجمتنا من النص الفرنسى للمادة الثامنة :

=طرق مواصلاتها ، وهذا كله معناه أن تحديد عدد القوات البريطانية بالشكل الوارد فى الفقرة الأولى، من ملحق المادة الثامنة مقصور على الأوقات العادية .

انظر : دكتور محمد عبدالله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٨٠ .

(١) كان المبدأ الأساسى الذى ورد فى المادة الثامنة يقضى بأن تظل القوات البريطانية مرابطة فى منطقة القناة إلى أن يحين الوقت، الذى يصبح فيه الجيش المصرى قادراً على أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة . وحددت المادة توافر هذا الشرط على اتفاق الطرفين على أن الجيش المصرى قد ارتفع إلى هذا المستوى ، ويتم جلاء القوات البريطانية متى اتفق الطرفان على هذا الرأى حتى قبل مضى المدة التى حددتها الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عشرة، التى تنص على أن للطرفين المتعاقدين الدخول فى مفاوضات برضائها بعد انقضاء عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، بقصد إعادة النظر فيها . ولكن يتفاقم الأمر إذا وقع خلاف بين الحكومتين على كفاءة الجيش المصرى وبلوغه المستوى المطلوب ، وهنا قررت المادة الثامنة أن الخلاف يعرض للفصل فيه على عصبة الأمم أو أى شخص أو أى هيئة ، ومع ذلك وضعت المادة قيدين جوهريين عند الالتجاء إلى التحكيم .

القيد الأول : أن تكون قد مضت عشرون سنة على بدء تنفيذ المعاهدة ، وهى المدة التى نصت المادة السادسة عشرة على أن يدخل الطرفان المتعاقدان بعدها فى مفاوضات، بناء على طلب أحدهما بقصد إعادة النظر فى نصوص المعاهدة ، على أن يحال الخلاف بينهما إلى عصبة الأمم أو أى شخص أو هيئة بالشكل الذى قررته المادة الثامنة .

القيد الثانى : إذا أحيل الخلاف على عصبة الأمم يكون الفصل فيه طبقاً لأحكام ميثاق العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة . وهذا قيد تعسفى ، إذ قد تعدل العصبة ميثاقها ، وعند ذاك يصعب إلزام مجلسها بالتخلى عن ميثاقه القائم والرجوع إلى نصوص قديمة يكون قد عدل عنها لعدم مسايرتها لروح العصر . ومن ناحية أخرى يفيد هذا النص بريطانيا، فيما لو رأت العصبة تعديل ميثاقها، ووضع ضمانات فعالة لإجبار الدول القوية على احترام حقوق الدول الضعيفة .

هذا عند الالتجاء إلى عصبة الأمم ، ولكن إذا رؤى الالتجاء إلى شخص أو هيئة أخرى.. فإن المادة الثامنة تقرر أن هذا التحكيم، يجرى طبقاً للإجراءات التى «يتفق» عليها الطرفان ، أى إن اتفاقهما أمر ضرورى لتحكيم شخص أو هيئة . وبهذا يسهل على بريطانيا أن تعطل مثل هذا التحكيم، بالتمسك باتباع إجراءات تضمن أن تكون نتيجة التحكيم فى صالحها .

من هذا يتضح أن نص المادة الثامنة يجعل من الصعب الوصول إلى حل يجبر بريطانيا ، حتى بعد عشرين سنة ، على جلاء قواتها عن منطقة القناة ، أى إن التوقيت المذكور فى هذه المادة لبقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة لايؤدى لنتيجة عملية ، إلا إذا رغبت بريطانيا بمحض اختيارها فى أن تجعل له=

«بما أن قناة السويس (١) التي هي جزء لايتجزأ من مصر ، هي طريق عالمي للمواصلات ، كما هي في الوقت ذاته طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان الساميان المتعاقدن على أن الجيش المصري أصبح في حالة، يستطيع معها أن يكفل بوسائله الخاصة حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة في المنطقة المنصوص عليها في ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق المادة الحالية تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ، ولن يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، ولن يمس بأي وجه من الوجوه السيادة المصرية .

«ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان الساميان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً ؛ لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بوسائله الخاصة حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة .. فإن هذه المسألة تعرض على مجلس عصبة الأمم للفصل فيها طبقاً لأحكام الميثاق المعمول به وقت التوقيع على المعاهدة الحالية ، أو على أي شخص أو هيئة (٢) للفصل فيها ، طبقاً لإجراء آخر يتفق عليه الطرفان الساميان المتعاقدان» .

وهذا هو النص الفرنسي لذات المادة الثامنة :

Vu que le Cansl de Suez; partie intégrante de l'Egypte, est. une voie mondiale de communication en même temps qu'un moyen essentiel de communication entre les differentes parties de l'Empire Britannique, Sa Majesté le Roi d'Egypte, en attendant que les Hautes Parties contractantes conviennent que l'armée égyptienne se trouve en état d'assurer par ses propres moyens la liberté et l'éntière aécurité de navigation du Canal, autorise Sa Majesté le Roi et Empereur à installer des forces en territoire égyptien, dans le voisinage du canal, dans la zone specifiée dans l'annexe du présent article, pour assurer la

---

= هذه النتيجة، وفي الوقت الذي تريده .

انظر المرجع السابق ، ص ص٢٨٢-٢٨٤ .

(١) جاءت في النص الرسمي العربي لمعاهدة ١٩٣٦ لفظة «قنال»، وهذا خطأ وقع فيه المترجمون، الذين عهدت إليهم الحكومة المصرية ترجمة نصوص المعاهدة . وصحة الخطأ «قناة» .

(٢) جاء في النص الفرنسي groupe de personnes وفي النص الإنجليزي body of persons .

Dr. Moustapha el-Hefnaoui; op. cit., p. 357.

وانظر ملاحق هذه المادة (الثامنة) في المرجع ذاته ، ص ص٣٥٨-٣٥٩ .

défense du Canal en coopération avec les troupes égyptiennes. Les détails des arrangements pour l'application du présent article sont contenus dans l'annexe. La présence de ces forces n'aura aucun caractère d'occupation et ne portera, en aucune façon, atteinte aux droits de souveraineté de l'Egypte.

Il reste entendu qu'à la fin de la période de vingt ans specifiée â l'article 16, la question de savoir si la présence des forces britanniques n'est plus nécessaire du fait que les troupes égyptiennes sont à même d'assurer par leurs propres moyens la liberté et l'entière sêcurité de navigation du canal, sera en cas de désaccord entre les Hautes Parties Contractantes, soumise au Conseil de la Société des Nations pour être réglée conformement aux disposittons du pacte en vigueur au moment tel groupe de personnes pour être reglée conformement à telle autre procédure qui aura été convenue par les Hautes Parties Contractantes.

نخلص من دراسة موضوع مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى إلى عدة حقائق رئيسية، هى :

أولاً : كان ولهلم الثانى إمبراطور ألمانيا وعبدالحميد الثانى سلطان الدولة العثمانية يقفان وراء هذا المشروع .. كان الأول يؤيده بالخبرة الفنية المتقدمة ، والموارد المالية ، والنفوذ السياسى، وكان الثانى يؤازره بالإمكانات البشرية والثروا ت الطبيعية المتاحة . وسعى كل منهما إلى تحقيق أهداف معينة، سواء فى المستقبل القريب أو المستقبل البعيد .

ثانياً : أفصحت بريطانيا بعد حين عن مخاوفها من هذا المشروع ؛ نظراً لما ينطوى عليه من سيطرة ألمانيا على الشرق الأوسط وعلى الطريق البرى عبر الأناضول وشمال الشام ، والعراق من شماليه إلى جنوبيه ، ومنطقة الخليج العربى ، وتهديد المصالح البريطانية فى معظم هذه الأقاليم وفى الهند ، فضلاً عن تعريض قناة السويس لمنافسة خطيرة تهبط بأهميتها الاقتصادية والسياسية العسكرية ، وتهدد الممتلكات البريطانية فى شرقى إفريقية . وكانت ألمانيا تنظر إلى قناة السويس على أنها شريان حيوى للإمبراطورية البريطانية ، وأن أى عطب يلحق به يصيب بريطانيا بخسارة جسيمة .

ثالثاً : حملت هذه المخاوف بريطانيا على إقامة العراقيل المالية والسياسية فى تنفيذ المشروع حيناً من الزمن ، ونجحت فى اجتذاب بعض الدول الكبرى مثل فرنسا والروسيا إلى صفها فى معارضة المشروع . وأمام التحرك الدبلوماسى المكثف الذى قامت به ألمانيا ،

وأمام إصرار الدولة العثمانية وتحمسها لتنفيذ المشروع تم إبرام معاهدات متعاقبة مع الدول المعنية : ألمانيا ، والدولة العثمانية ، والروسيا ، وفرنسا ، وبريطانيا فى الفترة من ٦ من أغسطس - آب - ١٩١١ حتى ١٥ من شهر يونيو - حزيران - سنة ١٩١٤ ، ونجحت بريطانيا فى الحد من بعض الأخطار، التى كانت تتهدد مصالحها من وراء المشروع ، وعلى سبيل المثال جعلت نهاية الخط الحديدى مدينة البصرة بدلاً من مده إلى ساحل الخليج العربى . والواقع أنه لو كان الخط الحديدى مقصوراً على العراق لما أزعج بريطانيا إلى هذا الحد ، وكان يمكن اعتباره خطاً حديدياً محلياً فى ولاية عثمانية.

ولكن مما أثار مخاوف بريطانيا أن هذ الخط لم تكن له الصفة المحلية ، فهو لايجرى فى العراق والشام والأناضول فقط ، ولكنه كان مشروعاً استعمارياً متطوراً يشكل طريقاً حديدياً دولياً يبدأ من برلين وينتهى عند ساحل الخليج العربى .. ولذلك، فإن إطلاق اسم سكة حديد بغداد عليه لايمثل الحقيقة من جميع جوانبها . ولكن إطلاق الأسماء على مسمياتها وتوخى الدقة فى الصياغة اللفظية يتطلبان من الباحث أن يطلق عليه : الجناح الآسوى لطريق ب. ب. ب الحديدى ، وهو الذى يمتد فى قارة آسيا ابتداء من محطة حيدر باشا على الساحل الآسيوى للبوسفور عند إستانبول إلى ساحل الخليج العربى ؛ تمييزاً له عن الجناح الأوروبى لخط ب. ب. ب الحديدى، الذى يمتد فى أوروبا من برلين إلى الساحل الغربى للبوسفور عند إستانبول .

رابعاً : استحال تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدت بين الدول المعنية بخصوص مشروع الخط الحديدى بسبب إعلان النمسا الحرب على صربيا فى الثلاثين من شهر يوليو - تموز - سنة ١٩١٤ واندلاع الحرب العالمية الأولى وتسابق ألمانيا والروسيا وبريطانيا وفرنسا إلى حومة الصراع الدموى ، ثم لحقت الدولة العثمانية بركب الدول المتحاربة .

خامساً : استغلت بريطانيا انتصارها فى الحرب العالمية الأولى وهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية وغيرهما ، وبذلك خرجت بريطانيا من الحرب وهى أكثر بائساً وأشد تنكيلاً ، وأصبحت لها الكلمة المسموعة فى السياسة الدولية وفى دوائر عصبة الأمم .

وكان مجلس الشيوخ الأمريكى قد رفض اقتراح الرئيس الأمريكى ودرو ويلسن Woodrou Wilson باشتراك بلاده فى عصبة الأمم ، وفضل المجلس أن تكون الولايات المتحدة بمعزل عن شئون أوروبا وغيرها . وبفضل هذا المركز المتميز جعلت بريطانيا خلال الحقبة التى مرت بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية منطقة الشرق العربى الآسيوى، باستثناء سورية ولبنان ، منطقة نفوذ بريطانى ، وجعلت

من نفسها دولة تدافع عن قناة السويس، بمقتضى معاهدة فرضتها على مصر سنة ١٩٣٦ ، وفى ظل النفوذ البريطانى السائد فى الشرق العربى، لم تعمل بريطانيا على إحياء الطريق البرى وهو الخليج – العراق – البحر المتوسط؛ بحيث ينافس طريق قناة السويس، وفى الوقت ذاته اطمأنت إلى سلامة القناة .

* * *

الفصل العاشر

عيوب الدولة العثمانية (١)
هبوط مستوى معيشة الجماهير العربية

تحديد عناصر المسئولية :

من المآخذ على الدولة العثمانية أن الحكم العثمانى للعالم العربى قد اقترن بهبوط مستوى معيشة الجماهير العربية، فضلاً عن ضمور مورد الخزانة العامة لكل حكومة من حكومات الولايات العربية . وهناك شبه إجماع من المؤرخين والباحثين على إلقاء هذه التبعة كاملة على الدولة العثمانية . ولاشك أن هذه الدولة تتحمل شطراً من هذه المسئولية ولكنها لاتتحملها كلها ، ويتطلب تحديد حجم هذه المسئولية مناقشة عناصر خارجية وداخلية ، تشابكت بعضها مع بعض، وأدت إلى هذه المستوى الهابط فى معيشة الجماهير .

مسئولية الدول الأوروبية الاستعمارية :

كان المسئول الأول عن تدهور الحياة الاقتصادية والقضاء على الازدهار الاقتصادى فى الولايات العربية والأقاليم الإسلامية، هو الوجود العسكرى البرتغالى على الساحل الغربى للهند وفى منطقة الخليج العربى، وفى معظم أقاليم شرقى الجزيرة العربية . وكانت حكومة لشبونة قد أصدرت أوامرها إلى أمراء البحر التغاليين بمنع وصول السفن المصرية وغيرها من السفن العربية والإسلامية إلى الهند ؛ فوضع دى جاما القائد البحرى جزءاً من أسطوله عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ابتغاء إغلاقه وطارد السفن العربية والإسلامية فى المحيط الهندى . وجاء استيلاء البرتغاليين على جزيرة سوقطره قرب مدخل البحر الأحمر عند القرن الإفريقى عاملاً حاسماً فى تحكم البرتغال فى الطريق البحرى المباشر بين مصر والهند ، وبالتالى فى إغلاق طريق البحر الأحمر فى وجه مصر ومنع السفن من نقل التجارة الهندية إليها ، ودخل الأسطول البرتغالى البحر الأحمر، وهاجم ثغر جدة مرتين، ثم قام بمحاولة لمهاجمة ميناء السويس، ولكنه فشل فى هذه المحاولات الثلاث. وفى منطقة الخليج العربى وبحر العرب استولى البرتغاليون على مسقط ، وهرمز ، والبحرين ، وقلهات على ساحل عمان ، وقريات ، وصحار ، وجزيرة سقطرى ، وضربوا ساحل عمان ، واستولوا على خوريا موريا القريبة من الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية [١]. وفى خلال هذه الحقبة استولى البرتغاليون أيضاً سنة

(١) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : المراحل الأولى للوجود البرتغالى فى شرقى الجزيرة العربية، وموقف=

١٥١١ على مالقة في الطرف الجنوبي الشرقي من آسيا ، وتعد من أعظم مراكز التجارة العالمية؛ حيث تتجمع منتجات الهند الصينية[1] ، كما استولوا على الساحل الشرقي لإفريقية المطل على المحيط الهندي الذي بدا في كثير من أجزائه وكأنه بحيرة برتغالية كبرى . وكان من نتائج هذه الانتصارات العسكرية البحرية أن نجح البرتغاليون في تحويل الطريقين اللذين كانت تسلكهما التجارة الشرقية إلى طريق رأس الرجاء الصالح . وكان أحد هذين الطريقين يمر بمنطقة الخليج العربي ثم العراق وبادية الشام إلى الموانيء الشامية على البحر المتوسط ثم إلى أوروبا . وكان الطريق الثاني يمر بالبحر الأحمر إلى ميناء السويس فالقاهرة ، ثم إلى الإسكندرية أو رشيد أو دمياط ، ثم إلى أوروبا . ونجم عن هذا التحول أن أصبح قدر كبير جداً من تجارة الهند وإندونيسيا وجنوبي شرقي آسيا والصين والساحل الشرقي لإفريقية يمر بالطريق البحري المتصل الجديد – طريق رأس الرجاء الصالح – إلى أوروبا، وأنشأ البرتغاليون خطوطاً بحرية منتظمة بين هذه المناطق الآسيوية والإفريقية وبين لشبونة في البرتغال ، وأقاموا مراكز تجارية مسلحة في البحار الشرقية . وبعد البرتغال مضت الدول الاستعمارية الكبرى مثل هولندا وفرنسا وبريطانيا التي تعاقبت على البحار الشرقية في استخدام طريق رأس الرجاء الصالح ، فتدعم هذا الخط الملاحي وازداد نشاطه ، وخيم السكون والهدوء والكساد النسبي على البلاد العربية، التي كان يمر بها الطريقان القديمان .

وكان مرور التجارة الشرقية العالمية في الطريقين التقليديين عبر البلاد العربية يشكل مورداً مالياً غزيراً وأساسياً لحكومات هذه البلاد اعتمدت عليه في النهوض باقتصادياتها ، وساعد السلاطين والأمراء ومن إليهم من الحكام على الإنفاق العسكري وعلى تنفيذ عديد من المشروعات العامة ، وإقامة منشآت معمارية إسلامية بلغت حداً كبيراً من روعة الفن بجانب ضخامتها ، ثم الإنفاق عليها بسخاء من حصيلة الأوقاف الدارة التي رصدوها ؛ كي تؤدي هذه المنشآت أغراضها الدينية ووظائفها الاجتماعية . كما أن مرور التجارة العالمية – بصورة رتيبة ومنتظمة – على مدار السنة عبر الأراضي العربية كان مورد رزق لقطاعات كثيفة العدد من

= الدول الإسلامية الثلاث الكبرى منه ، مرجع سبق ذكره ، مؤتمر الدوحة ، ١٩٧٧ ، ج٢ ، ص٦١٢-٧٠١ .

وانظر أيضاً في هذه الدراسة : ج٢ ، الفصل الأول .

وانظر كذلك :

دكتور سليمان محمد الغنام : الوجود البرتغالي في عمان في المصادر المحلية العثمانية . بحث منشور في «دراسات تاريخ الجزيرة العربية» الكتاب الأول ، ج٢ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ ، ص ص١١٥-١٢٧ ضمن الأبحاث المقدمة للندوة العالمية الأولى لدراسات تاريخ الجزيرة العربية في ٥-١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ الموافق ٢٣-٢٨ أبريل - نيسان - سنة ١٩٧٧ ، مطبوعات جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية.

(١) دكتور إبراهيم علي طرخان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٢ .

سكان الثغور العربية والمدن الداخلية، بزيادة فرص العمل أمامهم وارتفاع الدخول وازدحام الخانات وهى أماكن مبيت التجار وغيرهم من الوافدين ، وإتاحة عديد الفرص أمامهم للاتصال بأهالى البلاد وتبادل الخبرات والمعلومات، وما إلى ذلك من فوائد متعددة الجوانب .

وقد استهدفت الدول الأوروبية من إصرارها على استخدام طريق رأس الرجاء الصالح إنزال ضربة شديدة باقتصاديات الدول الإسلامية والعربية بحرمانها من الرسوم الجمركية، التى كانت تحصل عليها عند مرور البضائع عبر أراضيها ، ونشر البطالة بين السكان بسد أبواب الرزق أمام جموع وفيرة منهم . فالحكومات الأوروبية استحدثت وسيلة عصرية لإضعاف الدول الإسلامية والعربية ونشر الفقر بين حكوماتها وشعوبها ؛ مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى تخلفها عن مسايرة ركب الحضارة . وقد نجحت الدول الأوروبية فى تحقيق هذا الهدف المزدوج .

يتضح من هذا العرض أن الدولة العثمانية لم تكن مسئولة عن التحول إلى طريق رأس الرجاء الصالح فى نقل التجارة العالمية ؛ لأن البرتغاليين كانوا قد وصلوا إلى البحار الشرقية قبل أن يدخل العثمانيون بلاد الشام ومصر ، وقبل أن يبسطوا سيادتهم على الحجاز واليمن بتسعة عشر عاماً (١٤٩٨-١٥١٧) . وكان البرتغاليون قد سدوا منافذ البحار الشرقية إلى البلاد العربية، وانعكست آثار هذا التحول على الحياة الاقتصادية فيها ، غير أن تأخر وصول العثمانيين إلى العالم العربى لايعفيهم من مسئوليتهم عن تقاعسهم فى مسائل حيوية، عقب الفتح العثمانى لبلاد الشام ومصر، وبسط سيادتهم تلقائياً على الحجاز وبعض أجزاء من اليمن .

مسئولية الدولة العثمانية :

من الحقائق التى لامراء فيها أن الدولة العثمانية تتحمل شطراً متعدد الصور من المسئولية عن الركود النسبى فى الحياة الاقتصادية فى مصر وأقاليم الشرق العربى الآسيوى ؛ فهى لم تتدخل تدخلاً سريعاً ومباشراً وبصورة جدية لضرب المعاقل البرتغالية فى الهند والخليج العربى، إلا بعد مضى زهاء نصف قرن من الزمان على وصول البرتغاليين إلى الهند ومنطقة الخليج العربى، حيث كان البرتغاليون قد وطدوا مراكزهم فى البحار الشرقية ، وعاصر ثلاثة من سلاطين الدولة ، هم أبو يزيد الثانى (١٤٨١-١٥١٢) ، وسليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) ، وسليمان المشروع (١٥٢٠-١٥٦٦) المراحل الأولى للوجود العسكرى البرتغالى فى تلك المناطق. قدم الأول مواد حربية متنوعة دعماً للمجهود الحربى، الذى كان يبذله السلطان المملوكى قانصوه الغورى ضد البرتغاليين ، وخاض الثانى حروباً ضارية ضد الدولة الصفوية فى فارس ، ثم ضد دولة المماليك الشراكسة فى الشام ومصر ، واهتم ببسط السيادة العثمانية على الحجاز وبعض مناطق من اليمن . وبعد أن فرغ من عملياته الحربية وعاد إلى إستانبول،

استجاب سنة ١٥١٩ لاستغاثة سكان مدينة الجزائر لإنقاذهم من الخطر الصليبى الإسبانى[١] ، ولكنه لم يقم بعمل جدى لضرب البرتغاليين فى البحار الشرقية أو على أقل تقدير لعرقلة نشاطهم التخريبى فى المناطق التى وصلوا إليها . ويلاحظ أيضاً أن سليماً لم يترك للسلطان قانصوه الغورى مواصلة الصراع البحرى ضد البرتغاليين ، بل اشتبك معه فى صراع حربى ولقى السلطان الغورى التعس حتفه فى معركة مرج دابق شمالى حلب وهى من المعارك الحاسمة فى التاريخ، وأدت فى النهاية إلى زوال دولة المماليك الشراكسة ، ولايمكن الدفاع عن السلطان سليم فى هذا الصدد بالقول إنه كان يعتزم محاربة البرتغاليين، لولا أن فاجأه الموت؛ لأن جميع الدلائل تشير إلى أن مثل هذه المحاربة لم تكن واردة فى برنامجه الحربى . ولعل السلطان سليم قد أسدى خدمة جليلة للبرتغاليين فى هذه المرحلة بمحاربة دولة المماليك الشراكسة ثم إسقاطها ، لأنه إذا كانت محاربته للدولة الصفوية فى فارس ضرورة حربية وسياسية ومذهبية لوقف تسلل المذهب الشيعى - قزل باش - إلى الأناضول والشرق الإسلامى والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية، فإن حربه ضد دولة المماليك لم تكن لها مثل هذه الضرورة الملحة ، وكان فى الاستطاعة ةتسوية المشكلات مثار النزاع بين الدولتين، وهى فى جملتها تدور حول حدود الدولتين وإيواء أمراء عثمانيين خارجين على السلطان العثمانى . وكان فى مكنة العاهلين - الغورى وسليم - تنقية الجو وتحقيق وحدة الصف الإسلامى فى مواجهة البرتغاليين فى ذلك الوقت العصبى، بدلاً أن يقضى سليم على دولة المماليك ، وهى دولة لها تاريخ حافل فى خدمة الإسلام .

وكان السلطان الغورى قد أبدى استعداده للسلطان سليم لتسوية أسباب النزاع بينهما ، وذلك ليلة المعركة . ولكن «سليماً» أصر على رأيه ، وكان من نتائج سياسته أنه ترك الصفويين يأكل الحقد قلوبهم بعد أن أذلهم ، وسعى الصفويون للتحالف مع البرتغاليين ضد العثمانيين للانتقام منهم . أما السلطان سليمان المشرع .. فقد انصرف عقب توليه العرش إلى حروب شبه متصلة فى جوف القارة الأوروبية وفى جزيرة رودس فى البحر المتوسط ؛ لأن هذه الجزيرة كانت قاعدة صليبية خطيرة لفرسان القديس يوحنا يتصيدون منها السفن الإسلامية فى الحوض الشرقى لهذا البحر[٢]. وأخيراً فى سنة ١٥٤٦ - أى بعد انقضاء أكثر من ربع قرن على ارتقاء السلطان سليمان العرش - خرج الأسطول العثمانى من السويس متوجهاً إلى الهند لمنازلة البرتغاليين، فيما عرف فى التاريخ باسم «الحملة العثمانية الكبرى» . وقد أخفقت هذه الحملة فى

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل الخامس .

(٤)٢دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، ج١ ، مرجع سبق ذكره ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ ، ص ص٦٨٩-٧٢٢ تجد عرضاً للنشاط الحربى، الذى قام به السلطان سليمان المشرع فى الجبهة الأوروبية حتى سنة ١٥٤٤، وقبيل تحرك الحملة العثمانية الكبرى من السويس إلى الهند .

تحقيق أهدافها ، لأنها كما ذكرنا جاءت متأخرة جداً ، وكان الزمن حليفاً قوياً للبرتغاليين أمام العثمانيين، ولأن المعارك التى خاضتها الدولة ضد البرتغاليين كانت معارك بحرية اعتمد فيها البرتغاليون اعتماداً كلياً ورئيسياً على الأسطول ؛ إذ كان الصراع بين الدولتين يدور فوق البحار والمحيط الهندى ، وكان السلاح البحرى العثمانى أضعف من السلاح البحرى البرتغالى؛ لأن الجيش العثمانى كان عماد الدولة وعصب قواتها الضاربة . وكانت القاعدة الرئيسية للأسطول العثمانى موجودة فى البحر المتوسط، فكان الاتصال بينها وبين الأسطول العثمانى مقطوعاً، وهو يخوض المعارك ضد البرتغاليين فى بحار الهند ومنطقة الخليج ؛ لأن قناة السويس لم تكن قد أنشئت بعد ، وكانت قاعدة الأسطول العثمانى فى ميناء السويس صغيرة نسبياً . وكانت المحصلة النهائية لجهود الدولة العثمانية هى فشلها فى إيقاف تحول طريق التجارة العالمية حول رأس الرجاء الصالح وإعادة مرور هذه التجارة إلى طريقها القديمين عبر البلاد العربية . وقنعت الدولة العثمانية باتخاذ اليمن خط الدفاع الأول عن البحر الأحمر، وعن الممتلكات العثمانية على ساحليه ضد الغزو البرتغالى للبحر الأحمر . ولكن لم يؤد هذا الحل إلى بعث النشاط التجارى إلى سابق عهده، عندما كانت البلاد العربية معبراً للتجارة العالمية بين الشرق وأوروبا .

وازداد الموقف الدولى فى منطقة الخليج العربى وسائر البحار الشرقية سوءاً وتعقيداً لأن دولاً أوروبية بحرية استعمارية مثل هولنده وفرنسا وبريطانيا جاءت تباعاً إلى منطقة الخليج، وعملت على تصفية المعاقل البرتغالية أو ماتبقى منها هناك . وقد أسهم السكان العرب فى بعض مناطق الخليج فى إخراج البرتغاليين ، ولكن حل محلهم المستعمرون الأوروبيون الجدد واستمروا يستخدمون طريق رأس الرجاء الصالح فى نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، واستمر حرمان حكومات الولايات العربية من الرسوم الجمركية ، وحيل بين سكانها وبين الرواج المكثف، الذى كان يصاحب عمليات نقل ومرور البضائع فى الثغور والموانئ والمدن العربية .

وقد حدث فى القرن التاسع عشر أن أدركت بريطانيا بالذات أو مصالحها تقتضى استخدام أحد الطريقين القديمين، أو كليهما فى نقل البريد والمسافرين بين أوروبا والهند وبالعكس، وكانت تستخدمهما أيضاً فى نقل القوات البريطانية من الهند إلى أوروبا وبالعكس إبان الحروب والثورات . وعلى سبيل المثال فى أثناء حرب القرم وإبان ثورة الهند سنة ١٨٥٧ إلى أن تم افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى سنة ١٨٦٩ ، فأصبحت الدول على اختلاف جنسياتها تستخدم القناة كطريق ملاحى بين الشرق والغرب . ولكن كانت رسوم مرور عبور السفن فى القناة تدفع لخزانة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وهى وإن كانت شركة مصرية بحكم القانون طبقاً للمادة السادسة عشرة من الاتفاق المبرم فى اليوم الثانى

والعشرين من شهر فبراير – شباط – سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس[1]، إلا أنها كانت شركة فرنسية لحماً ودماً ، ثم أصبحت شركة فرنسية بريطانية من الناحية الفعلية بعد أن اشترى بنيامين دزرائيلى اليهودى – لورد بيكونز فيلد فيما بعد – رئيس الوزارة البريطانية أسهم مصر فى شركة القناة سنة ١٨٧٥ .

انكماش موارد خزائن حكومات الولايات العثمانية :

وتضافرت عدة أسباب على انكماش الموارد المالية لخزائن حكومات الولايات العثمانية ، العربية وغير العربية ، وإن كان ضمور الموارد العامة قد أصاب الولايات العربية أكثر من إصابته الولايات العثمانية فى أوروبا؛ لأن سكان الولايات الأخيرة كانوا يمارسون نشاطاً اقتصادياً متعدد الجوانب فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وكانوا على علاقات مستمرة مع الدول الأوروبية بحكم الرابطة الدينية، وبحكم الجوار، وبحكم عدم الارتياح إلى تغلغل حكم إسلامى فى أقاليم أوروبية ، وكان من بين أسباب هبوط موارد خزائن الحكومات فى الأقاليم العثمانية .

أولاً : الجزية السنوية :

كانت كل ولاية عثمانية تؤدى جزية سنوية إلى الباب العالى باستثناء الحجاز ، التى كانت معفاة من هذا العبء المالى، وكذلك قائمقامية الكويت [2] وكان إرسال الجزية فى مواعيد رتيبة من أهم واجبات الوالى . وكانت الجزية المقررة على مصر تسمى «الخزنة»، وكانت تذهب إلى الجيب الخاص للسلطان ، وكانت تبلغ ١,٢٠٠ كيس ، كل كيس يساوى ٢٥ ألف بارة[3] . وكان مقدار هذه الجزية فى عصر ضعف الدولة العثمانية يختلف هبوطاً وصعوداً من فترة إلى أخرى ، واضطرت الدولة فى سنة ١١٨١هـ (٣٠ مايو – آيار – سنة ١٧٦٧ إلى ١٧ مايو – آيار – سنة ١٧٦٨) إلى تحميل أسرة البكرى فى مصر مسئولية إرسال الجزية فى مواعيدها ، ووقّع كبار مشايخ هذه الأسرة تعهداً فى هذا الصدد [4] .

---

(١) جاءت الفقرة الأولى من هذه المادة على النحو التالى :

«بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية هى شركة مصرية ، فهى خاضعة لقوانين البلاد وعاداتها» .

"La Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez, étant egyptienne, elle est régie par les lois et usages du pays".

Voisin Bey; le Canal de Suez; op. cit., t. 1, pp 254-264.

(٢) انظر فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل الثامن .

(٣) إبراهيم المويلحى : الأرض فى العصر العثمانى ، فى مجلد بعنوان «الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور» ، من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص٢٢٥-٢٤٦ .

(4) Combe Etienne; Précis de l'Histoire d'Egypte. op., cit., t. 3, pp. 72-75.

ثانياً : معتادات إستانبول :

ويطلق عليها أيضاً معتادات الآستانة ومصطلح تاريخي ثالث هو «الإرسالية»، وهي تشمل أنواعاً شتى من الهدايا الشخصية للسلطان وزوجاته وأولاده وكبار رجال الباب العالي ، وكانت الهدايا تتكون من الزخارف المصنوعة من الذهب والفضة والمرصعة بأحجار اللؤلؤ ، وأقمشة حريرية وصوفية مستوردة من الخارج خصيصاً لهذه المناسبة ، وكذلك أقمشة هندية وقناطير مقنطرة من السكر المعطر بالمسك ، وكميات من المربى والشربات والعطور والعقاقير والتوابل ، ومستلزمات المطابخ السلطانية من الأرز الدمياطي والقصدير لتنظيف الأوعية والأواني . وكانت الإرسالية تشمل أيضاً أعداداً كبيرة من الخيول العربية الأصيلة ليستخدمها فرسان الحرس السلطاني أو في فرق الجيش ، وكذلك البغال لاستخدامها في نقل الخيام وغيرها من مهمات القتال ، وكانت تتضمن أيضاً مطالب ترسانة الأسطول الحربي في إستانبول من حبال القنب وأسلاك وستائر حديدية وبارود للمدفعية وكتان القلاع للسفن وما إلى ذلك . وكانت الحكومة تشترى معظم هذه السلع من الشرق : الهند واليمن والحجاز ومن أوروبا وبخاصة فرنسا ، وتعيد إرسالها إلى إستانبول بحراً ضمن معتادات الآستانة التي كانت تبحر بها أكثر من سفينة من رشيد أو دمياط . وكان خاير بك، الوالي العثماني، هو أول من استن هذه العادة فأصبحت تقليداً ، فقد أرسل إلى السلطان سليم الأول في شهر ربيع آخر ٩٢٦ (مارس – آذار – أبريل – نيسان – ١٥٢٠) «خمسين فرساً ، وفيهم بغلة قيل مشتراها خمسمائة دينار ، ومن القماش الحرير والتفاصيل السكندري أشياء كثيرة ، ومن الشاشات الماءيني أشياء كثيرة فيهم من طوله مائة وعشرون ذراعاً ، وأرسل إليه ملك الأمراء [1] خمسمائة قنطار سكر معمولة بمسك ، ومن الأشربة والمرتبات أشياء كثيرة ، وأرسل إليه من الفصوص والمعادن واللؤلؤ أشياء كثيرة ، ومن الصيني اللازورد والشفاف أشياء كثيرة ، وغير ذلك من التحف الغريبة أشياء كثيرة مما يهدى للملوك أمثالها» [2] . وقد أرسل خاير بك في السنة التالية هدايا على غرارها إلى السلطان سليمان المشرع [3] ، وكان قد تبوأ العرش بعد وفاة والده . وبمضي السنوات زاد حجم هذه المعتادات وأنواعها ، كما أضيفت إليها مواد تحتاج إليها القوات المسلحة العثمانية البرية والبحرية.

ثالثاً : تزايد الإنفاق العسكري :

ويتمثل هذا التزايد في نفقات القوات العثمانية، التي ترابط في الولايات للدفاع عنها من ناحية ، وللاشتراك في الحكم والإدارة من ناحية ثانية ، ولدعم النفوذ العثماني فيها بالقضاء

---

(١) ملك الأمراء لقب كان يطلق على خاير بك عقيب تعيينه والياً على مصر، مدى الحياة، من قبل السلطان سليم الأول .

(٢) ابن إياس ج٥ ، ص ص٣٣٠-٣٣١ .

(٣) المرجع السابق ، ص٣٩٥ .

على الفتن والانتفاضات التى قد تقوم فيها من ناحية ثالثة ، وللمحافظة على الأمن العام فيها من ناحية رابعة . ويتصل بالإنفاق العسكرى تجهيز فرق حربية ، عثمانية ومملوكية ، وترحيلها إلى ميادين القتال فى آسيا وأوروبا للاشتراك مع جيوش الدولة فى حروبها ضد جمهورية البندقية والنمسا والروسيا وانتزاع جزيرة رودس وجزيرة كريت والاشترك فى حروب اليمن وما إلى ذلك . وقد أفاض ابن إياس فى ذكر التضحيات البشرية والمادية التى تحملتها مصر فى مساعدة الدولة العثمانية ، على عهد السلطان سليمان المشرع ، على فتح جزيرة رودس ، واختتم شرحه بهذه الجملة المعبرة «وحصل لأهل مصر بخروج هذه التجريدة غاية الضرر» وفى معرض كلامه عن عيد الفطر سنة ٩٢٨هـ (٢٤-٢٦ من أغسطس - آب - سنة ١٥٢٢) قال إن هذا العيد جاء خامداً «إذ كان أكثر العسكر مسافراً فى غزوة رودس» [١] ، ويشير الجبرتى فى كتابه بأجزائه الأربعة إلى الحملات العسكرية التى أعدتها مصر للإسهام فى حروب الدولة العثمانية فى البلقان ووسط أوروبا والروسيا واليمن وغيرها ، وكانت خزانة مصر تتحمل نفقات هذه القوات تجهيزاً وإعداداً وتسليحاً ، وغير ذلك من نفقات المرتبات وأجور المواصلات وما إلى ذلك .

رابعاً : كثرة قدوم القابجية والططرية :

كانت خزائن حكومات الولايات العثمانية تتحمل نفقات باهظة باستضافة القابجية [٢] والططرية [٣] ، الذين كان الباب العالى يكثر من إيفادهم إلى الباشوات فى ولايتهم حاملين رسائل وتبليغات وفرمانات هامة : وكان هؤلاء المبعوثون يعودون إلى إستانبول محملين بهدايا ثمينة للسلطان ورجال حكومته استرضاء لهم . كما كان الباشوات يخصون هؤلاء المبعوثون بهدايا شخصية لهم ؛ خاصة إذا كانوا يحملون أنباء سارة مثل انتصار حربى أحرزته الدولة على أعدائها ، أو تجديد مدة ولاية الباشا ، أو إذا أنجب السلطان مولوداً ذكراً .

خامساً : التكاليف المالية للباشا وحاشيته :

كان الباشا - بصفته نائب السلطان العثمانى ورئيس الحكومة فى الولاية - يكبد خزانتها العامة أعباء مالية جسيمة . فكان يحرص - فى أثناء المدة التى يقضيها فى منصبه - على أن يسترد المبالغ التى دفعها للسلطان فى شراء منصبه .. وعلى سبيل المثال كان الباشا يشترى باشوية مصر والتزاماتها المتنوعة ويجمع فى أثناء حكمه أكثر مما دفعه للسلطان .. كان له

(١) ابن إياس ، مصدر سبق ذكره ، ج٥ ، ص ص٤٦٣-٤٦٤ ك ص٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٨٨ .

(٢) القابجية ومفردها قابجى هو رسول من الباب العالى، يوفده فى مهمة رسمية ويسافر بحراً ، ويعد له استقبال حافل عند بلوغه ميناء الوصول .

(٣) الططرية ومفردها ططرى ، هو رسول يوفده الباب العالى فى مهمة رسمية يسافر عن طريق البر . ويعد له استقبال شبه رسمى عند وصوله إلى حدود الإقليم، ثم استقبال رسمى كبير عند بلوغه عاصمة الولاية .

مرتب سنوى ثابت يسمى «سالیانه» يصرف له من خزانة الروزنامه بالقاهرة ، وإلى جانب هذا المرتب ، كانت له إيرادات من نسب معينة من الضرائب على بعض أصناف المتاجر وعلى تولية الأمراء الصناجق ونوابهم ، وعند نقل الالتزام من شخص إلى آخر . وكان جمرك البهار التزاماً للباشا ، وكان هذا الجمرك يقع بالقرب من القاهرة على الطريق الصحراوى من السويس وكانت تدفع فيه الضرائب المقررة على السلع الواردة من الحجاز ، وكانت هذه الإيرادات وغيرها تقيد فى خزانة الباشا الخاصة المعروفة باسم «خزينة ولى النعم» ، وكان الباشا يحضر إلى مصر ومعه حاشيته ولايقل عدد أفرادها عن ألف شخص ينزلون معه فى القلعة، كما يقول الجبرتى . وكانت الحكومة المصرية تتحمل إعاشتهم . وخصصت حكومة إستانبول للباشا سفينة نيلية، جمعت بين أسباب العظمة والترف والضخامة يعمل عليها أطقم من بحارة الأسطول العثمانى ، يتناوبون العمل عليها ويختارون من بين رجال وحدات الأسطول الذى يلقى مراسيه فى مياه الإسكندرية، وتحوى السفنية المطابخ وملحقاتها والعديد من غرف النوم وقاعات الاستقبال والصالونات وأماكن لمبيت الموظفين والعمال وغيرهم ممن يقومون على خدمة الباشا. وقد روعى فى بناء السفينة وإعدادها أن تكون صورة لسفينة الصدر الأعظم ، وكان الباشا يستقل السفينة عند حضوره إلى دمياط أو رشيد فينتقل عليها إلى القاهرة ، وتسير فى حراستها عدة سفن نيلية مسلحة وتصل به إلى ميناء بولاق . كما كان يستخدمها فى تنقلاته فى حفل عيد وفاء النيل وفى سفره إلى رشيد ، وإذا كانت مصر عندما فقدت استقلالها ودخلت تحت السيادة العثمانية قد ارتاحت مالياً من النفقات الباهظة، التى كانت تخصص للمعيشة الباذخة والمترفة التى كان يحياها السلاطين المماليك ورجال البلاط السلطانى .. فإنها استبدلت بهذه النفقات أعباء مالية جديدة مختلفة الأسماء والأشكال والأوصاف؛ فالباشا العثمانى كان ينتهج سياسة بذخ مقرونة بسياسة تحقيق مدخرات له ، ولاتعارض بين السياستين لأن الخزانة العامة للحكومة المصرية كانت تتولى تمويل السياستين فى ذات الوقت .

سادساً : زيادة اعتمادات الحرمين الشريفين :

اغتبط السلطان سليم الأول بدخول الحجاز دخولاً سلمياً تحت السيادة العثمانية فأمر – وهو لايزال فى مصر – بزيادة الاعتمادات المالية والأوقاف المرصودة على الحرمين الشريفين فى مكة المكرمة والمدينة المنورة وعلى أشراف مكة وفقراء الحجاز . واطردت هذه الزيادة نمواً على مدى القرون الثلاثة التى امتد إليها الحكم العثمانى فى مصر ، وكان من التقاليد التى غرستها الدولة أنه إذا غضب السلطان على كبير الأغوات السود فى القصور السلطانية عزله من منصبه وأمر بترحيله إلى القاهرة ، على أن تتحمل خزانة الحكومة المصرية مرتبه تدفعه إليه بصفة رتيبة من ديوان الروزنامة فى القاهرة . وكثر عدد كبار الأغوات المعزولين بسبب دسائس سيدات الحريم السلطانى . وزادت الأعباء المالية على الخزانة المصرية ، وكان عدد

كبير من هؤلاء الأغوات يفضلون الترحال إلى مكة المكرمة أو المدينة المنورة لقضاء بقية حياتهم هناك، بعد أن اطمأنوا إلى وجود مورد مالى محترم وثابت يأتيهم من الخزانة المصرية.

تقاعس الحكومة العثمانية عن تنفيذ مشروعات عامة :

وكان تقاعس الحكومة العثمانية عن تنفيذ مشروعات عامة جديدة أو المحافظة على المرافق العامة القديمة هو الذى جلب الركود النسبى فى الحياة الاقتصادية على مصر وأدى بالتالى إلى معاناة الجماهير . وعلى سبيل المثال كانت توجد فى مصر ترعة تصل فرع رشيد بالإسكندرية ، وتستخدم كمرحلة مهمة من مراحل الاتصال النهرى بين القاهرة والإسكندرية ، وكانت تسمى خليج أو ترعة الأشرفية [١] ، ويرد ذكرها فى بعض المراجع تحت اسم خليج الإسكندرية حيناً ، والخليج الناصرى حيناً آخر . وقد أهملت الحكومة العثمانية وولاتها تطهير الترعة : ومضت السنون وطمرتها الرمال فى معظم أجزائها . وأصبحت رشيد ودمياط هما نافذتى مصر على البحر المتوسط ، وإن كانت معظم السفن تتجنب الاتجاه إلى رشيد لخطورة اجتياز بوغازها . أما الإسكندرية.. فقد قلت أهميتها إلى حد بعيد فى العهد العثمانى ، وكان القادمون إليها من الخارج يضطرون إلى قطع المسافة على الشريط الساحلى منها إلى رشيد على ظهور الإبل ثم يستقلون السفن النيلية إلى بولاق ميناء القاهرة النهرى ، بدلاً من أن يركبوا سفناً نهرية تنقلهم من الإسكندرية رأساً إلى القاهرة وبالعكس ؛ مما كان يكبدهم متاعب كثيرة ووقتاً طويلاً ونفقات إضافية فضلاً عن انكماش الرقعة الزراعية فى مديرية البحيرة . وقد عانت قوات الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت عام ١٧٩٨ ، وهى فى زحفها على القاهرة أهوالاً شداداً فى تحركها من الإسكندرية إلى دمنهور ثم إلى الرحمانية على فرع رشيد ؛ إذ كانت المنطقة قد غدت فى أواخر الحكم العثمانى منطقة صحراوية .

وهذا الإهمال الشديد من جانب الحكومة العثمانية فى المحافظة على ترعة الإسكندرية لتؤدى وظيفتيها الرئيسيتين فى المواصلات ورى الأراضى ، كان يقابله من قبل اهتمام زائد بأمرها من جانب سلاطين دولتى المماليك البحرية والشراكسة[٢] : ثم رأى محمد على إعادة حفر هذه الترعة ، وأن تكون فتحتها عند مدينة العطف، بدلاً من الرحمانية التى كانت تخرج

---

(١) كانت الترع فى ذلك الوقت يطلق عليها مصطلح «الخلجان» ، فيقال خليج الإسكندرية بدلاً من ترعة الإسكندرية .

(٢) كان السلطان الملك الظاهر ركن الدين بيبرس (الأول) البندقدارى (١٢٦٠-١٢٧٧) ، أحد سلاطين دولة المماليك البحرية، قد لاحظ فى أثناء زيارته الثانية للإسكندرية عام ١٢٦٥ أن خليج الإسكندرية قد طمرته الرمال فى بعض أطرافه .فاهتم بحفره وباشر الحفر بنفسه . وأسهم الأمراء وسائر الناس فى هذا العمل حتى زالت الرمال، التى كانت على الساحل بين النقيدى وفم الخليج . وكان السلطان الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون قد علم فى أثناء سلطنته التالية (١٣٠٩-١٣٤١) أن هذه الترعة قد طمرتها الرمال؛ بحيث لم تعد مياه النيل تصل الإسكندرية، وأصبح سكانها يشربون من المياه المخزونة فى الصهاريج، وأن=

منها الترعة القديمة . ولقى تنفيذ المشروع اهتماماً زائداً من محمد على وحرصاً بالغاً على سرعة الانتهاء منه ، واستخدم فى حفرها ٣١٣,٠٠٠ فلاح وفق نظام السخرة، جيء بهم من مديريات البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنوفية والقليوبية والجيزة . وكان يتردد على ساحات الحفر فى أثناء شق الترعة ، وافتتحت رسمياً فى اليوم الرابع والعشرين من شهر يناير- كانون ثان - عام ١٨٢٠ ، وأطلق عليها الترعة المحمودية نسبة إلى السلطان محمود الثانى(١). وأحيت أموات الأراضى فى إقليم البحيرة، وأعادت إلى الوجود طريقاً مائياً أصبحت تستخدمه

=السفن لم تعد تصل بالمتاجر إلى الإسكندرية . وسافر «متولي» الإسكندرية إلى القاهرة ، وشرح له حقيقة الموقف وأوضح له المنافع التى تعود على المدينة بخاصة وعلى الدولة بعامة لو أعيد حفر الترعة . وأعجب السلطان بالفكرة ، وعهد إلى الأمراء بالإشراف على تنفيذ المشروع ، واشترك أربعون ألف رجل فيه ، وخصص لسكان كل ناحية جزءاً من الترعة يحفرونه حتى كملت . وأطلق عليها منذ ذلك الوقت الخليج الناصرى . وكان تنفيذ هذا المشروع أهم الأعمال العمرانية ، التى تمت على عهد السلطان الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون . وعظمت المنافع بإعادة حفر هذه الترعة ؛ إذ كانت السفن تجرى فيها طوال السنة، واستغنى أهل الإسكندرية عن شرب مياه الصهاريج ، وكثرت المبانى والبساتين على ضفتيها وازدادت مساحة الأراضى التى أمكن استصلاحها حتى ناهزت - كما يقول المقريزى - مائة ألف فدان ، وأنشئت ماينيف على ستمائة ساقية وفوق الأربعين ضيعة وأكثر من ألف غيط بالإسكندرية . وظل هذا الخليج الناصرى يجلب الخير تجارياً وعمرانياً على الإسكندرية ومديرية البحيرة ستين سنة كاملة أى إلى سنة ١٣٦٨ ؛ حيث قلت العناية بتطهيره فطمرته الرمال ، وصار الماء لايدخل إليه إلا فى أيام الفيضان ، ثم يجف زمن التحاريق ، فتلفت معظم بساتين الإسكندرية وتلاشت أغلبية القرى التى قامت على ضفتيه ، وظل الخليج الناصرى على هذه الحال ستاً وخمسين سنة أخرى إلى أن تداركه بعنايته السلطان الملك الأشرف برسباى (١٤٢٢-١٤٣٧) من سلاطين دولة المماليك الشراكسة ، فأمر فى سنة ٤٢٣ بإعادة حفر الخليج الناصرى .

انظر كلاً من :

المقريزى (تيقى الدين أحمد بن علي) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٤ أجزاء ، مطبعة النيل بالقاهرة ١٣٢٤-١٣٢٦ ج .

الأمير عمر طوسون : خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية . الإسكندرية ١٩٤٢ . دكتور جمال الدين الشيال : الإسكندرية . طبوغرافية المدينة وتطورها من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر ، دار المعارف بمصر ، ص ص٢٣٠-٢٤٠ وانظر له أيضاً :

الإسكندرية فى العصرين الأيوبى والمملوكى . فصل فى كتاب «الإسكندرية» أصدرته الغرفة التجارية بالإسكندرية . القاهرة ١٩٤٩ .

(١) عن ترعة المحمودية انظر كلاً من :

الجبرتى ، ج٤ ، ص٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ محمد مسعود بك : لمحة عامة إلى مصر . جزءان . ج٢ ص ص٧٠٢-٧٠٣ وهذان الجزءان هما ترجمة كتاب :

Clot Bey: Apercu Général sur l'Egypte. Paris. 1840

وانظر أيضاً :

Mengin Felix : Historie de l'Egypte sous leGouvernement de Mohamed Aly; ou Récit des Evénements Politiques et Militaires qui ont eu lieu depuis le départ des=

السفن النهرية تحمل حاصلات البلاد ووارداتها، وتمخر عبابها الرفاصات البخارية تحمل المسافرين والبريد من الإسكندرية إلى القاهرة وبالعكس . وأدى إنشاؤها إلى بعث مدينة الإسكندرية وازدياد تعدادها واكتظاظها بالتجار الأجانب، وزيادة حجم النشاط الاقتصادى فيها بحيث غدت الميناء الأول لمصر .

ولايمكن أن ينسب الفضل فى حفر ترعة المحمودية إلى الدولة العثمانية ؛ إذ إن حفرها لم يكن من تفكير السلطان محمود الثانى، أو جاء نتيجة توجيه الباب العالى وتدخله لدى محمد على كى يقوم بتنفيذ مشروعها .. والحق أن محمد على كان يحيط نفسه بمستشارين أوروبيين يشيرون عليه بمختلف المشروعات، التى يرون فيها وسيلة للنهوض بمصر . وكان محمد على يتميز بذكاء متقد وعزيمة قدت من حديد ، ووجد فى الشعب المصرى رصيداً بشرياً ذا استعداد لتقبل المشروعات الجديدة ، لأنه شعب ذو حضارة أصيلة تطاول الزمان وجوداً ، ووجد محمد على فيه ضالته المنشودة . وهكذا اعتمد محمد على والى مصر على المستشارين الأجانب فى التخطيط ، وعلى الشعب المصرى فى التنفيذ ، وعلى شخصيته القوية المتعددة الجوانب فى دفع عمليات التنفيذ وفى متابعة المشروعات فى مجالات التطبيق . واتخذ له فى تنفيذ سياسته لإعادة بناء الإنسان المصرى وتغيير وجه مصر ثلاث دعائم هى سلاح المال بتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، وسلاح العلم بإنشاء النظام التعليمى الحديث ، وسلاح الحديد والنار ببناء القوات المسلحة المصرية البرية والبحرية . وبينما ران على مصر طوال الحكم العثمانى صمت وتجمد وصلا إلى حد يقرب من السلبية فى معظم ميادين مشروعات التعمير ، كان حكم محمد على يعج بمئات المشروعات العمرانية ، لأنه إلى جانب حفر ترعة المحمودية ، قام هذا الوالى بحفر مايقرب من خمس وثلاثين ترعة [١] . وفوق ذلك كله أنشأ القناطر الخيرية لضبط مياه النيل، والانتفاع بها زمن التحاريق وإدخال الزراعة الصيفية فى الوجه البحرى . وكان هذا

=Français jusqu'en 1823. Paris-1823, 2 vols. pp. 334-335.

Merruau Paul; L'Egypte Contemporaine de Mehément-Ali à Said-Pacha. Paris. 1864.

(١) كان من بين هذه الترع الخطاطبة فى مديرية البحيرة ، وامتداد ترعة الجعفرية ، وترعة مسجد الخضر (الخضراوية) ، وبجيرم فى مديرية الغربية ، وترعة البوهية ، والمنصورية ، والشرقاوية ، وأم سلمة ، وبويدة فى مديرية الدقهلية ، وترعة النعناعية ، والسرساوية ، والباجورية فى مديرية المنوفية . وترعة الوادى ، والمسلمية ، وبحر مشتول ، والصادى ، وبحر الرمل ، وترعة بردين ، ومصرف بلبيس فى مديرية الشرقية . وترعة الزعفرانية ، والباسوسية ، والقرطامية ، والبولاقية القبلية ، وترعة قنبة ، ومصرف العموم فى مديرية القليوبية . وترعة البراتقة فى مديرية بنى سويف ، بترعة الفشن فى مديرية المنيا ، وترعة السبخة، والمرعشلى فى مديرية جرجا . وترعة المشهورية ، وتوسيع ترعة بلاجيا ، والرمادى والعقيلى ، والشال ، والنابة فى مديرية قنا وإسنا .

انظر :

عبدالرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٤٣ .

المشروع من أكبر أعمال الرى فى العالم فى ذلك الوقت ، وأدخل زراعات جديدة زادت من ثروة مصر الزراعية (١) ، وانتهج سياسة نشيطة خلاقة فى تصنيع البلاد ، بإنشاء مصانع كبرى تدار بالآلات (٢)وإنشاء الجيش والأسطول الحربى والتجارى ، وأقام المدارس العسكرية(٣) والمدنية(٤)، وأوفد البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا أو النمسا . ولايمكن القول بأن

---

(١) أدخل زراعة القطن من نوع جديد لأن القطن الذى كان يزرع فى مصر حتى سنة ١٨٢١ من صنف ردىء لايصلح إلا للتنجيد ، وأقبلت مصانع إنجلترا وفرنسا على طلب القطن الجديد، كما أدخل شجر التوت واستكثر من زراعة الزيتون .

(٢) كان فى مقدمة هذه الصناعات مصانع الغزل والنسيج مثل مصنع الخرنفش ، استقدم له مدربين من فلورنسا بإيطاليا ، ومصنع مالطة، وأطلق على هذا الإسم نسبة إلى العدد الكبير من العمال الذين استقدمهم من مالطة ، وبالقرب من المصنع الأخير أنشأ مصنعى إبراهيم أغا والسبتية ثم مصنع المبيضة ، بين بولاق وشبرا على شاطىء النيل ، وفيه كانت تبيض الأقمشة . وبالقرب من حى السيدة زينب ، ومصنع الجوه ببولاق، ومصنع الحرير فى الخرنفش ، ومصنع الحبال فى القاهرة ، ومصنع الصوف فيها أيضاً لإنتاج ملابس بحارة الأسطول وأغطية النوم (البطانيات) ومصنع الطرابيش فى فوه .

كما أنشأ عدداً وافراً من مصانع الغزل والنسيج، واتبع سياسة حكيمة بعدم تركيزها فى مدينة واحدة أو مديرية واحدة ، فأنشأها فى قليوب ، وشبين الكوم ، والمحلة الكبرى ، وزفتى ، وميت غمر ، والمنصورة ، ودمياط ، ودمنهور ، وفوه ، ورشيد . وفى الوجه القبلى فى بنى سويف ، وأسيوط ، والمنيا ، وفرشوط ، وطهطا ، وجرجا ، وقنا . وكانت تصدر منتجات هذه المصانع إلى ثغور البحر الأدرياتى وتوسكانيا بإيطاليا ومنها إلى داخل شبه الجزيرة الإيطالية وإلى ألمانيا . وأما باقى الإنتاج فكان للاستهلاك المحلى . وأنشأ أيضاً مصنعاً لسبك الحديد فى بولاق ، ومصنعاً لعمل ألواح النحاس التى كانت تبطن بها السفن . وأنشأ عدة مصانع لصناعة السكر فى الوجه القبلى ، ومصانع النيلة فى شبرا شهاب والعزازنة ، وميت غمر ، والمنصورة ، ومنوف ، وإبيار ، والأشمونين ، وبركة السبع ، والمحلة الكبرى ، والجيزة ، وأبى تيج ، وملوى ، ومنفلوط ، وطهطا ، وأسيوط ، والفشن . ومصنعاً الصابون ، ومدبغة للجلود فى رشيد ، ومصنعاً للزجاج والصينى . انظر المرجع السابق ، ص ص٤٥٠-٤٦١ .

(٣) من المدارس الحربية التى أنشأها محمد على مدرسة أسوان، وهى أول مدرسة حربية أسسها وفقاً للنظام الحديث ، وأسس مدارس حربية أخرى فى فرشوط ، والنخيلة ، وأبار (جرجا) . ومدرسة المشاة - البيادة - فى الخانكة وقد نقلها إلى دمياط ثم إلى أبى زعبل ، ومدرسة الفرسان بالجيزة ، ومدرسة المدفعية بطره ، ومدرسة أركان الحرب بالخانكة ، ومدرسة الموسيقى العسكرية فى الخانكة .

وأسس ترسانة القلعة لصنع الأسلحة وصب المدافع ، ومصنعاً للبنادق فى الحوض المرصود بحى السيدة زينب ، ومعامل للبارود فى المقياس بطرف جزيرة الروضة ، وفى البدرشين ، والأشمونين ، والفيوم ، وأهناسية ، والطرانة .

وأسس فى بولاق ترسانة لبناء السفن النيلية والبحرية . وأقام فى الإسكندرية ترسانة - دار الصناعة الكبرى - لبناء السفن الحربية وحوضاً لترميم السفن ، وأنشأ مدرسة بحرية لتخريج الضباط البحريين . وكان مقرها إحدى السفن الحربية . ولما ازداد عدد طلبتها قسمت إلى فرقتين، اختصت كل فرقة بسفينة .

انظر المرجع السابق ، ص ص٢٩٨-٣٠٣ ، ٣٢٨-٣٤١ .

(٤) كان من بين المدارس : مدرسة الهندسة بالقلعة ، ومدرسة المهندسخانة فى بولاق ، ومدرسة الطب وكان=

محمد على باشا قام بهذه الإصلاحات تنيفذاً لفرمانات صدرت إليه من السلطان العثمانى . وقد دل تاريخ الدولة العثمانية على أن سلاطينها كانوا لايرتاحون إلى قيام الولاة بإصلاحات كبرى تؤدى إلى زيادة مواردهم المالية وتصاعد نفوذهم مما يدفعهم إلى شق عصا الطاعة على الدولة . وعلى سبيل المثال كان السلطان محمود الثانى ينظر شذراً إلى مشروعات الإصلاح التى نفذها محمد على فى مصر ثم فى الشام ، وكان هذا السلطان دائم السعى لتقليم أظافر محمد على حتى لايعلن انفصاله عن الدولة . ومن ثم كان يطلب منه دوماً تجريد حملات عسكرية تسهم فى حروب الدولة ، كما حدث فى الحروب الوهابية والثورة اليونانية وجزيرة كريت . وكان محمد على يستجيب على مضض لطلبات السلطان المكرورة فى هذا الصدد ، وإن كان قد امتنع عن مساعدة السلطان فى حربه ضد الروسيا عام ١٨٢٨ . وكان محمد على يعلم علماً يقينياً أن السلطان يهدف إلى إضعافه مالياً وعسكرياً ، وانتهى الأمر بنشوب الصراع الحربى العنيف بينهما فى حرب الشام الأولى (١٨٣١-١٨٣٣) ، ثم حرب الشام الثانية (١٨٣٩) وأحرزت القوات المصرية فيهما نصراً مبيناً على القوات العثمانية .

والحق أن تنفيذ مشروعات الإصلاحات الكبرى التى أدخلها محمد على فى ولايته تعد- دون تجنٍ منا - صفحة مشينة للحكم العثمانى المباشر فى مصر، بقدر ماكان هذا التنفيذ صفحة وضيئة فى تاريخ محمد على . والثابت تاريخيّاً أن الدولة العثمانية لم تعمل على إدخال إصلاحات اقتصادية فى ولاياتها العربية ، وإنما قنعت بوضع أنظمة لحكم هذه الولايات تقوم على هيئات متنافسة وتضمن بتعددها التوازن الذى استهدفته بين مختلف أدوات الحكم . وكان من مبادئ سياستها العليا فى حكم الأقاليم التى أخضعتها عدم إحداث تغييرات جوهرية أو جذرية فيها إلا فيما يمس السيادة العثمانية . ويقول الأستاذ غربال، وهو يتكلم عن تحديد التغيير الذى أصاب الأقطار العربية بسبب خضوعها للحكم العثمانى، « والواقع أنه بالنسبة لمصر وسورية لانجد أن التغيير الذى أصابت تلك الأقطار نتيجة للفتح العثمانى مس شيئاً أساسياً من مقومات المجتمع . فبقيت عناصره كما كانت : فلاحوه ، وبدوه ، وصناعه ، وتجاره ، وعلماؤه، وأجناده ، وأصحاب المناصب . ومابين تلك العناصر من علاقات بقى كما كان . ونظم حيازة الأرض ونظم الجباية هى هى ، والواقع الذى يحدث كل يوم هو هو ، والمثل

=مقرها أول الأمر فى أبى زعبل لوجود المستشفى العسكرى بها من قبل ، ثم نقلت إلى القصر العينى عام ١٨٣٧ ، ومدرسة الصيدلة ، ومدرسة الولادة ، ومدرسة الألسن ، ومدرسة المعادن بمصر القديمة ، ومدرسة المحاسبة بالسيدة زينب ، ومدرسة الفنون والصنائع ، وتسمى مدرسة العمليات ، ومدرسة الزراعة فى نبروه ثم نقلت إلى شبرا . ومدرسة الطب البيطرى والمدرسة التجهيزية (الثانوية) فى القاهرة وفى الإسكندرية، وعدد من المدارس الابتدائية فى معظم مديريات الوجهين البحرى والقبلى .

انظر : دكتور أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على .

الأعلى هو هو» (١) ، ومعنى ذلك أن الحياة مضت بالمصريين والشوام فى أثناء الحكم العثمانى على المنوال نفسه الذى كانت عليه فى أيام حكم المماليك ، ثم يتكلم الأستاذ غربال عن لبنان وغيره ، فيقول «إن علاقات أمرائه الدروز والنصارى بالدولة صاحبة السيادة وبممثليها فى الحواضر السورية كانت واحدة أيام العثمانيين وأيام المماليك . ولايختلف النفوذ العثمانى فى الحرمين الشريفين وفى جدة وفى السواحل اليمنية والإفريقية فى طبيعته جوهرياً عن النفوذ المملوكى فى تلك الأقاليم» وقال إنه يعتقد «أن الجديد الذى نتج عن الفتح العثمانى نشاهده فى النيابات المغربية العثمانية – الجزائر وتونس وطرابلس – فإن تلك النيابات فى جمعها عناصر القوة البحرية وعناصر القوة البرية ، وفى طبيعة علاقاتها بالأقاليم الداخلية وأهليها ، كانت تطوراً جديداً فى تاريخ المغرب (٢)» .

الفقر والثراء مسألتان نسبيتان :

الفقر والثراء وتوافر مدخرات لدى الجماهير مسائل نسبية، وتختلف من عصر إلى عصر ومن بلد إلى بلد . وقد سبق أن ذكرنا مراراً فى هذه الدراسة أنه للحكم على ظاهرة عامة أو حادث معين وقع فى عصر من العصور التاريخية السابقة .. يجب أن توضع فى الاعتبار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة فى ذلك العصر؛ فقد تكون الأموال السائلة المتداولة فى بلد ما وفى عصر ما قليلة ، ولكنها ذات قوة شرائية كبيرة ، وتكون السلع متوافرة تغمر الأسواق ، ويكون حصول الجماهير عليها أمراً ميسوراً فى جميع الأوقات ، فلا تحدث مثلاً أزمات تموينية أو اختناقات فى بعض السلع ، وتكون الحياة سهلة ميسرة أمام الجماهير . وقد يحدث العكس فى عصر آخر، حين تكون الأموال المتداولة متوفرة بسبب ارتفاع دخول الأفراد ، ولكن يحدث فى معظم مثل هذه الأحوال أن تكون الأموال المتداولة والوفيرة ذات قوة شرائية ضعيفة؛ مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً ، وتكون السلع الضرورية المعروضة فى الأسواق شحيحة لاتفى بحاجيات السكان ، ومن هنا تنشأ معاناة الجماهير فى الحصول عليها . وتنطبق الحالة الأولى على مصر بالذات دون بقية الولايات العربية التى خضعت للدولة العثمانية مثل الشام والعراق ونيابات شمالى إفريقية وغيرها ؛ إذ كانت الأوضاع الاقتصادية فى هذه الولايات تختلف عن مثيلاتها فى مصر . وقد سبق أن شرحنا ظروف الشام(٣) والعراق(٤) فى هذه الدراسة ، وكان اتصال نيابات شمالى إفريقية بأوروبا اتصالاً مستمراً وكانت قطاعات من المجتمعات الإسلامية فيها تسهم فى عمليات الجهاد الدينى البحرى وتعود

---

(١) محمد شفيق غربال : منهاج مفصل إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٣٠ .
(٢) المرجع السابق ص١٣١ .
(٣) انظر ج٣ ، الفصل الأول .
(٤) انظر ج٢ ، الفصل الثانى ، والفصل الثالث .

محملة بالغنائم .. أما إقليم الحجاز فلم يطرأ تغيير جوهرى على أوضاعه الاقتصادى بل لعلها اتجهت إلى التحسن ، فقد زادت الدولة العثمانية فى أوقاف الحرمين الشريفين والأموال المرصودة على فقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة ، كما أن الحجاز كان يعتمد أساساً على موسم الحج ، وقد أعفت الدولة إقليم الحجاز من دفع الجزية التى كانت تفرضها على الولايات العربية .

حقائق عن هبوط مستوى المعيشة فى مصر

ولكى تكون لدينا فكرة صحيحة عن هبوط مستوى المعيشة فى مصر، يجب أن نضع فى الاعتبار عدة حقائق تتصل، بالأوضاع الاقتصادية والمالية فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى . كانت مطالب الحياة لدى الجماهير قليلة بل محدودة جداً تتمثل فى الطعام، الذى تنتجه الأرض الزراعية فى داخل مصر ، وفى الملبس الذى يصنع محلياً ، وفى السكن المتواضع .. فلم تكن الجماهير تتطلع إلى أطعمة أو ملابس مستوردة من الخارج ، أو مساكن فاخرة ، وكانت وسائل المواصلات متوفرة ورخيصة وفى متناول أفراد الشعب ؛ فالانتقال من بلدة إلى أخرى كان يتم فى السفن النيلية ، فإذا بعدت المدينة عن مجرى النهر ركبوا الجمال . وحتى الحج كانوا يؤدون فريضته على ظهور الجمال . وفى داخل المدن كان علماء الدين يستقلون البغال وأما أفراد الشعب الآخرون فكانوا يستخدمون الوسيلة الشعبية وهى الحمير ، ولم تكن العائلات المصرية تعرف مستحدثات الحضارة الأوروبية كفن زخرفة المنازل (الديكور) أو استيراد أثاث من أوروبا اللهم إلا قلة من كبار علماء الدين . ولم تكن العائلات تعرف أعياد الميلاد أو الزواج أو الأسرة – عيد الأم – وغير ذلك من المناسبات، التى تكبد الأسر المصرية نفقات باهظة . كما لم تكن تعرف نظام التصييف، بل كان جميع أفراد الأسرة يقضون شهور الصيف فى بيوتهم ، وفيما عدا السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج انغلق المصريون جميعاً على أنفسهم ، فلم يبرح أحد منهم البلاد إلى أوروبا ، وبالتالى لم تكن أمامهم فرصة لتطوير أسلوب حياتهم والارتقاء بها ، وكان بعض أفراد قلائل جداً منهم يسافرون إلى إستانبول على فترات متباعدة، للاتصال برجال الباب العالى لقضاء مشكلة استعصى حلها فى القاهرة .

كانت الأموال قليلة بل شحيحة ، وتكلم الجبرتى فى إسهاب فى مواطن كثيرة من الجزءين الأولين من كتابه عن وفرة السلع فى الأسواق ورخص أسعارها ، ودون سعر كل سلعة تموينية، مثل: اللحوم بأنواعها والسمن والسكر والصابون والبن المطحون واللبن والعسل النحل والأرز والبصل والفحم والتمور، وعلق على أسعارها بقوله «كانت الأسعار رخيصة والأحوال مرضية» (١) . وكان الجبرتى فى الوقت ذاته يحرص على تسجيل أسعار الحاجيات فى أوقات

(١) الجبرتى ج١ ، ص٢٠٢ .

الأزمات التموينية التى تحدث إذا جاء فيضان النيل منخفضاً وشرقت الأرض الزراعية . والظاهرة التى تلفت أنظار الباحث أنه فى خلال مثل تلك الأزمات لم تكن تختفى السلع ، فقد تكلم عن سنة ١١١٦هـ (٦ مايو - آيار - سنة ١٧٠٤ إلى ٢٤ أبريل - نيسان - ١٧٠٥) ، وذكر أسعار اللحوم الضأن والبقرى والجاموسى والسمن والزيت والدجاج والبيض والقمح والفول والعدس والأرز والشعير، وما إلى ذلك [١] .

وفى ذكر أسعار السلع التموينية، كان الجبرتى يتخذ من «نصف الفضة» أو «الفضة» الوحدة النقدية المعمول بها فى مصر إبان الحكم العثمانى ، وهى قطعة صغيرة من العملة النحاسية كانت تضرب فى إستانبول ومصر على السواء . وقد أطلق العثمانيون على الفضة اسم «بارة» الفارسية ، ويرادف اسم «البارة» و «الفضة» فى عصر الجبرتى اسم «نصف الفضة» . وكان القرش يساوى أربعين «نصفة فضة» [٢]، وقد كانت العملة الأخيرة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العمليات التجارية فى مصر [٣] .

ونورد هنا ثبتين أحدهما بأسعار حاجيات المعيشة، إبان فترات الرخاء، والآخر إبان فترة الغلاء .

أولاً : أسعار حاجيات المعيشة إبان فترات الرخاء	السعر بنصف الفضة
رطل اللحم الضأن المجروم من عظمه	٢
رطل اللحم البقرى أو الجاموسى	١
السمن البقرى ١٠ أرطال	٤٠
اللبن الحليب ١٠ أرطال	٤
رطل الصابون	٥
قنطار السكر المكرر	١,٠٠٠

(١) الجبرتى ، ج٢ ، ص٣١ .

(٢) دكتور عبدالرحمن فهمى : النقود المتداولة أيام الجبرتى . بحث منشور فى مجلد «عبدالرحمن الجبرتى . دراسات وبحوث» من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص٥٥١-٥٨٤ .

(٣) ظهرت أهمية نصف الفضة فى مرونة العمليات التجارية فى شهر ذى الحجة ١٢١٧ (٢٥ مارس - آذار - إلى ٢٢ أبريل - نيسان - سنة ١٨٠٣) حين حدث امتصاص كبير «للفضة الأنصاف» من الأسواق المصرية رويداً رويداً لبيعها فى الشام بسعر أزيد مما هو عليه فى مصر ، «حتى شحت بأيدى الناس جداً ، ووقف حالهم فى شراء لوازم البيوت ومحقرات الأمور» .
دكتور عبدالرحمن فهمى ، المرجع السابق .

قنطار عسل النحل المصفى	١٢
رطل البن	٢٥
رطل شمع العسل	٢٥
قنطار البصل	٧
أردب الأرز	٤٠٠
قنطار الفحم	٤٠(٤)

ثانياً : أسعار حاجيات المعيشة إبان فترات الغلاء	السعر بنصف الفضة
رطل لحم الضأن	٣
رطل اللحم البقرى أو الجاموسى	١
الدجاجة	٨
ثلاث بيضات	١
أردب القمح	٢٤٠
أردب الفول	٢٤٠
أردب العدس	٢٠٠
أردب الشعير	١٠٠
أردب الأرز	٤٠٠
قنطار السمن	٦٠٠
قنطار الزيت	٣٥٠ (٥)

ومع ذلك.. فالفروق ليست صارخة بين أسعار حاجيات المعيشة فى أوقات الرخاء وأثمانها فى فترات الغلاء ، وتبدو هذه الأسعار فى الحالتين بمقارنتها بأسعار الوقت الحاضر (١٩٨٠) ضرباً من الخيال أو أسطورة من الأساطير ، والجبرتى معروف بدقته فى ذكر الوقائع. وتؤكد هذه الأسعار الحقيقة التى ذكرناها، وهى أن العبرة ليست فى وفرة النقود فى أيدى الجماهير أو ارتفاع الدخول لدى الأفراد، وإنما العبرة فى قوتها الشرائية وتوفر السلع المعروضة

---

(١) الجبرتى ، ج١ ، ص٢٠٣ .

(٢) المصدر السابق ، الجزء ذاته ، ص٣١ .

فى الأسواق. ولايوجد تحت يدنا فى الوقت الحاضر مرجع موثوق به عن مستوى الأجور والمرتبات فى العصر العثمانى ، ولكن يمكن أن يأخذ فكرة قريبة إذا ذكرنا مرتبات ضباط وجنود الجيش المصرى فى عصر لاحق بعيد، منذ أن أنشأ محمد على الجيش المصرى، وظلت هذه المرتبات ثابتة طوال حكمه وعلى عهود خلفائه إلى أوائل الثورة العرابية ، فزيدت هذه المرتبات بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ (٢٠ أبريل – نيسان – سنة ١٨٨١) على النحو التالى :

الرتبة العسكرية	المرتب القديم بالقــروش	المرتب بعد الزيادة بالقــروش
الملازم	٣٥٠	٦٠٠
الملازم أول	٤٠٠	٧٥٠
اليوزباشى (النقيب)	٥٠٠	٩٥٠
الصاغ قول أغاسى (الرائد)	١,٢٠٠	١٥٠٠
البكباشى (العقيد)	٢,٠٠٠	٢٥٠٠
القائمقام (العقيد)	٢٥٠٠	٣٥٠٠
الأميرالاى (العميد)	٤٠٠٠	٥٠٠٠
اللواء	٦٠٠٠	٦٥٠٠
الفريق	٧٥٠٠	٨٠٠٠[1]

مرتبات الجنود وضباط الصف

	بـارة	قرش	المرتب بعد الزيادة بالقروش
نفر	١٠	١٩	٣٠
أونباشى (عريف)		٣٠	٤٠
شاويش (رقيب)		٣٠	٥٥
بلوك امين		٤٠	٦٥
باشجاويش (رقيب أول)		٥٠	٨٠
صولغول أغاسى (مساعد)		١٣٠	٢٥٠[2]

(٣٣) عبدالرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص١٠٢.
(٣٤) المرجع السابق ، الصفحة ذاتها .

ولما وقع الاحتلال البريطاني.. ألغيت هذه الزيادات وعادت مرتبات الضباط وضباط الصف والجنود إلى وضعها السابق[١] ، كما ألغى الخديو توفيق جميع الزيادات، التى أضيفت إلى مرتبات الاستيداع ومعاشات التقاعد .

ونخرج من هذين الثبتين بهذه الحقيقة، وهى أنه إذا كانت مرتبات الضباط العاملين فى الجيش والمتخرجين فى المدارس الحربية فى القرن التاسع عشر وعلى عهد الخديو إسماعيل بالذات بهذا القدر المتواضع، على الرغم من الحروب الخارجية العديدة التى خاضوها .. فلابد أن مستوى الأجور والمرتبات والدخول إبان الحكم العثمانى كانت ضئيلة جداً مع الفارق المهم، وهو متطلبات الحياة العصرية فى حكم إسماعيل؛ حيث كان الأخذ بالأساليب الأوروبية West-ernization قد اشتد تياره فى المجتمع المصرى، ووجدت منافذ لنفقات جديدة، مثل: ارتياد المسارح، وظهور الصحف السياسية والأدبية والعلمية والفكاهية ، ونشر الكتب العلمية والأدبية ، وزيارة المتاحف مثل المتحف المصرى ودار الآثار العربية ، واستخدام البرق والبريد والسكك الحديدية وعربات الركوب.. وغير ذلك من مظاهر حضارية لم يعرفها مجتمع العصر العثمانى . ولانتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن دخل الفرد متوسط الحال فى مصر إبان الحكم العثمانى كان يتراوح بين مائة قرش ومائة وخمسين قرشاً فى الشهر ؛ إذ كانت الوحدة النقدية المتعامل بها فى الشراء هى العملة النحاسية المسماة «نصف الفضة»؛ أى مايعادل ١/ ٤٠ من القرش .

صور من تدخل السلطات العثمانية لرفع المعاناة عن الجماهير :

وكانت السلطات العثمانية فى مصر لاتدخر جهداً فى الضرب على أيدى التجار الجشعين، إذا عمدوا إلى رفع أسعار السلع .. فكانت تضع «قائمة» [٢] بثمن كل سلعة ونوعها ، ويختم عليها مشايخ الحرف إقراراً منهم بأنها أسعار مجزية للبائع ومعتدلة للمشترى ، ويعتمد الباشا هذه القائمة . ثم تجوب الأسواق فرقة من رجال الحكومة يرأسها قائد المستحفظان ، ويضع على رأسه «البيرشانة» [٣] ومندوب عن كل فرقة من فرق الحامية العثمانية والوالى[٤] وأمير الحسبة ونائب القاضى ، ويحمل أحد القواسة[٥] كيساً مملوءاً بالعكاكيز الشوم [٦]

(١) عبدالرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ص١٧-١٨ .

(٢) القائمة لفظ كان شائع الاستعمال فى العصر العثمانى بمعنى كشف بمنقولات أو سلع أو أدوات ، ولايزال يستعمل فى الأوساط الشعبية .

(٣) العمامة الديوانية .

(٤) الوالى فى هذا النص معناه رئيس الشرطة فى القاهرة؛ ولذلك يطلق عليه والى القاهرة ، تمييزاً له عن الباشا العثمانى لمصر .

(٥) القواسة بمعنى الشرطة .

(٦) العكاكيز الشوم بمعنى النبابيت الغليظة .

والمشاعلي[١] ، وبيده القائمة أي كشف التسعيرة . ويضرب القواسة كل تاجر أو فلاح يبيع بأكثر من التسعيرة ، فيبطح أرضاً ويضرب بالعكاز الغليظ ولايترك إلا إذا أصيب إصابات جسيمة . وكان بعضهم يموت فى أثناء الضرب أو نتيجة الضرب . ويذكر الجبرتى أنه كان فى مقدمة المضروبين فى كل مدرة الجزارون والبقالون ، وكان أغا المستحفظان لايسمح بأن تجرى عمليات وزن السلع فى محلات الباعة، بل عند شيخ القبانية حتى لايعمد التجار إلى التحايل على التسعيرة بإنقاص وزن السلع التى تباع للجماهير[٢] .

وكانت السلطات العثمانية فى مصر تقدم مساعدات اجتماعية للجماهير فى أوقات الشدائد، فقد حدث فى شهر صفر سنة ١١٠٧ (١١ سبتمبر - أيلول - سنة ١٦٩٥ إلى ٩ أكتوبر- تشرين أول-سنة ١٦٩٥) أن اجتاحت أسواق القاهرة موجة من الغلاء فى أسعار المواد التموينية ؛ فأمر والى مصر إسماعيل مسلم باشا بجمع الفقراء والشحاذين بقراميدان [٣] ، فلما اجتمعوا أمر بتوزيعهم على الأمراء والأعيان ، كل إنسان على قدر حاله وقدرته ، وأخذ لنفسه جانباً ولأعيان دولته جانباً [٤] ، وعين لهم مايكفيهم من الخبز والطعام صباحاً ومساءً إلى أن انقضى الغلاء» [٥] . ثم فوجئت القاهرة فى شهر شوال من ذات السنة (٤مايو - آيار - إلى ٣ يونيو- حزيران سنة ١٦٩٦) بوباء الطاعون ، يزحف عليها ويفتك بالأهلين فتكاً ذريعاً ، فأصدر إسماعيل باشا أمراً «إلى بيت المال» أن يكفن الفقراء والغرباء ، فصاروا يحملون الموتى من الطرقات ، ويذهبون بهم إلى مغسل السلطان عند سبيل المؤمن إلى أن انقضى أمر الوباء ، خلاف من كفنه الأغنياء وأهل الخير من الأمراء والتجار وغيرهم» [٦] . ولم يقف بر هذا الباشا وعطفه على الفقراء عند هذا الحد ، فقد ذكر الجبرتى أنه «عمل مهماً [٧] عظيماً لختان ولده إبراهيم بك ، وختن معه ألفين وثلاثمائة وستة وثلاثين غلاماً من أولاد الفقراء ، ورسم [٨] لكل غلام بكسوة كاملة ودينار» [٩] .

---

(١) كان من اختصاصات المشاعلية حمل المشاعل ليلاً .

(٢) الجبرتى ، ج١ ص ص١٠٣-١٠٤ وانظر أيضاً فى الجزء ذاته ص٩٢.

(٣) تكتب فى بعض المراجع «قره ميدان» ومعناها الميدان الأسود ، ويقع بين قلعة الجبل ومساجد السلطان حسن والرفاعى والمحمودية ، تتوسطه حديقة صغيرة وضريح الزعيم المصرى مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى . ويعرف أيضاً باسم سوق العصر . والاسم الرسمى له حالياً ميدان صلاح الدين، وبالميدان مصطبة المحمل . وكان موكب المحمل الشريف يبدأ مسيرته منها إلى مسجد الإمام الحسين .

(٤) أى كبار الموظفين العثمانيين فى مصر .

(٥) الجبرتى ج١ ، ص ص٢٦-٢٧ .

(٦) المصدر السابق ، ذات الجزء ص٢٧ .

(٧) أى حفلا .

(٨) أى أمر .

(٩) الجبرتى ج١ ، ص٢٧ .

وكانت الدولة العثمانية إبان نزول القحط بمصر تعمد إلى شحن سفن بالغلال وإرسالها إلى مصر ، ونذكر على سبيل المثال ماذكره الجبرتى عن حوادث سنة ١١٣٥هـ (١٢ أكتوبر- تشرين أول - ١٧٣٢ حتى ٣٠ سبتمبر - أيلول - سنة ١٧٣٣) أنه وردت إلى ميناء دمياط سفينتان محملتان بالقمح؛ بسبب قلة المعروض من القمح لهبوط النيل فى العام السابق»[١] ، وماذكره عن سنة ١١٩٨ (٢٦نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٧٨٣ حتى ١٣ نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٧٨٤) كان أشد إيلاماً فى النفس «إن الغلاء مستمر والأسعار فى الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لاغير ، ولولا لطف الله تعالى ومجئ الغلال من نواحى الشام والروم [٢] ، لهلكت أهل مصر من الجوع» [٣] .

التكافل الاجتماعى الإسلامى فى مصر :

وكان مما خفف من معاناة الجماهير التكافل الاجتماعى الإسلامى بين المصريين ، ولم يكن للدولة العثمانية دخل أو فضل فيه ، وقد أعطى الجبرتى صورة حية بأسلوبه عن هذا التكافل ، وهو من أروع ماسطره الجبرتى عن المجتمع المصرى إبان الحكم العثمانى ، فقال تحت عنوان **«كان لأهل مصر سنن وطرائق فى مكارم الأخلاق»** مايلى :

«إن فى كل بيت من بيوت جميع الأعيان مطبخين ، أحدهما أسفل رجال ، والثانى فى الحريم ، فيوضع فى بيوت الأعيان السماط فى وقتى العشاء والغذاء مستطيلاً فى المكان الخارج مبذولاً للناس ، ويجلس صدره أمير المجلس ، وحوله الضيفان [٤] ، ومن دونهم مماليكه وأتباعه، ويقف الفراشون فى وسطه ، يفرقون على الجالسين ، ويقربون إليهم مابعد عنهم من القلايا[٥] والمحمرات ، ولايمنعون فى وقت الطعام من يريد الدخول أصلاً ، ويرون أن ذلك من المعايب ، حتى إن بعض ذوى الحاجات عند الأمراء إذا تحجبهم الخدام انتظروا وقت الطعام ودخلوا ، فلايمنعهم الخدم فى ذلك الوقت ، فيدخل صاحب الحاجة ويأكل ، وينال غرضه من مخاطبة الأمير ، إذا نظر على سماطه شخصاً لم يكن رآه قبل ذلك ، ولم يذهب بعد الطعام ، عرف أن له حاجة ، فيطلبه ويسأله عن حاجته ، فيقضيها له .. وإن كان محتاجاً واساه بشيء. ولهم عادات وصدقات فى أيام المواسم ،مثل: أيام أول رجب ، والمعراج ، ونصف شعبان ، وليالى رمضان ، والأعياد ، وعاشوراء ، والمولد الشريف ، يطبخون فيها الأرز باللبن والزردة ،

---

(١) الجبرتى ، ج١ ، ص٣١ .

(٢) الروم أى بلاد الروم ويقصد بها حسب المعنى الشائع فى ذلك العصر الدولة العثمانية .

(٣) الجبرتى ، ج٢ ، ص٨٤ .

(٤) الضيفان بمعنى الضيوف أو الأضايف جمع ضيف .

(٥) القلايا الطعام المقلى أو المقلو .

ويملأون (كذا) من ذلك قصاعاً كثيرة ، ويفرقون منها على من يعرفونه من المحتاجين ، ويجتمع فى كل بيت الكثير من الفقراء ، ويفرقون عليهم الخبز ، ويأكلون حتى يشبعوا من ذلك اللبن والزردة ويعطونهم بعد ذلك دراهم . ولهم غير ذلك، صدقات وصلات لمن يلوذ بهم ويعرفون منه الاحتياج ، خلاف مايعمل ويفرق من الكعك المحشو بالسكر والعجمية ، والشريك على المدافن والترب فى الجمع والمواسم . وكذلك أهل القرى والأرياف فيهم من مكارم الأخلاق مالايوجد فى غيرهم من أهل قرى الأقاليم .. فإن أقل مافيهم ، إذا نزل به ضيف ولو لم يعرفه اجتهد وبادر بقراه [١] فى الحال ، وبذل وسعه فى إكرامه ، وذبح له ذبيحة فى العشاء، ماعدا مشايخ البلاد والمشاهير من كبار العرب والمقادم.. فإن لهم مضايف [٢] واستعدادات للضيوف، ومن ينزل عليهم من السفار [٣] والأجناد[٤] ، ولهم مساميح [٥] وأطياناً فى نظير ذلك، خلفاً عن سلف، إلى غير ذلك مما يطول شرحه ويعسر استقصاؤه»[٦] .

وكان مما جعل المصريين يرتضون الحياة المتواضعة والقانعة عمق مشاعرهم الدينية وانتشار الطرق الصوفية ، وقد شجعت الدولة العثمانية النزعات الدينية والاتجاهات الصوفية؛ حتى لاتعمد الجماهير إلى التمرد على السلطان العثمانى المسلم – وهو ولى الأمر – وفعلاً انقضى الحكم العثمانى لمصر دون أن تنشب ثورات على الدولة، وإن كانت قد قامت انتفاضات شعبية محلية، كانت مقصورة على بعض أحياء فى القاهرة على الباشا العثمانى حيناً وعلى الأمراء المماليك أحياناً .

ولكن من الثابت أيضاً أن قطاعات جديدة – وعلى مختلف المستويات – كان لديها مدخرات تتمثل فى مصوغات ذهبية ذات وزن ثقيل نسبياً ، وكان أهل الريف يحرصون على اقتناء كميات وفيرة منها وعلى إخفائها عن أعين رجال الحكومة ؛ خوفاً من مصادرتها تحت اسم قروض أو طلب [٧] .

---

(١) قراء (بالفتح والمد) من قرى الضيف (بفتح القاف والراء) بمعنى أحسن إليه مضارعه يقرى (بفتح الباء وسكون الراء) .

(٢) أماكن الضيافة .

(٣) المسافرين .

(٤) العسكريين . ويقال أجناد وجنود جمع جندى .

(٥) مساميح جمع مسموح ، مصطلح تاريخى . يقال مسموح الشايخ أى الأرض التى يحوزها شيخ القرية ولايدفع عنها ضرائب فى مقابل الخدمات، التى يؤديها لموظفى الحكومة عند قدومهم من القاهرة أو عاصمة المديرية لإنجاز مهام مناصبهم .

(٦) الجبرتى ، ج١ ص٣٠٢ .

(٧) طلب (بضم الطاء وفتح اللام) مصطلح تاريخى معناه مبالغ تفرض على الأهلين لمواجهة طوارئ أو لإشباع جشع الأمراء المماليك ونزعتهم الآثمة للسلب والنهب .

مصدر معاناة المصريين :

والحق أن الدولة العثمانية لم تكن مصدر معاناة الشعب المصرى فى حياته المعيشية، بقدر ماكان المماليك مسئولين مسئولية مباشرة عن هذه المعاناة ؛ إذ كان لتنافر البيوت المملوكية فى مصر إبان الحكم العثمانى وانقسامهم إلى فريقين الفقارية والقاسمية [١] ، وماوقع بينهم من نفور ومشاحنات وحروب لم يكن ينقطع أثرها المباشر . وكان الأمراء المماليك كلما أعوزتهم الحاجة إلى المال والمحصولات الزراعية يزحفون مع أتباعهم إلى إحدى مناطق الريف يخطفون الماشية، وينهبون المحاصيل الزراعية، ويقتحمون بيوت الفلاحين بحثاً عن النقود والمصوغات الذهبية، ويعودون بمسروقاتهم ومنهوباتهم إلى القاهرة . وتتحدد مسئولية الدولة العثمانية فى أنها أذنت ببقاء المماليك فى مصر كعنصر حربى، توازن به سلطة بعض الباشوات والوقوف فى وجوههم إذا حدثتهم أنفسهم بالاستقلال بمصر .. لقد كان المماليك نقمة على مصر، وكلما أوغل العصر العثمانى فى مسيرته، ازداد أمراء المماليك وأجنادهم طغياناً حتى استطاعوا فى نهاية المطاف أن تكون كلمتهم هى العليا ، واضطرت الدولة إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة حسن باشا الجزائرلى سنة ١٧٨٦ إلى مصر لدعم النفوذ العثمانى . وأخفقت الحملة فى تحقيق أهدافها ، وكان كل التغيير الذى أحدثته هو نقل السلطة من أميرين مملوكيين إبراهيم بك ومراد بك ، إلى أمير مملوكى آخر هو اسماعيل بك ، وكان ظلوماً جهولا، ثم مالبث أن قضى الأخير نحبه فى وباء الطاعون الذى اشتعل فى مصر ، وعرف باسمه «طاعون إسماعيل بك»، وعاد الأميران إلى حكم البلاد وبقى كل شىء على حاله .

وفى تقدير الجبرتى – وهو مؤرخ محايد ومعاصر ومدقق – أن البلاء الذى نزل بالشعب المصرى كان مرده إلى عاملين : عسف الأمراء المماليك ، وهبوط النيل إذا جاء الفيضان شحيحاً .. فإذا اجتمع هذان العاملان فى وقت واحد كانت الطامة الكبرى [٢] .

ويحلو لبعض الباحثين السطحيين أن يضرب بمصر المثل على سوء أحوال العالم العربى إبان الحكم العثمانى ، وقد أخذ أحدهم على السلطان سليم الأول أنه لم ينشىء فى مصر حياة نيابية بعد أن فتحها سنة ٩٢٣هـ (١٥١٧م) . وقد نسى أو تناسى هذا الباحث أن الدولة العثمانية ذاتها – وكذلك الغالبية العظمى من الدول الأوروبية – لم تكن تعرف فى القرن السادس عشر الميلادى المجالس النيابية المنتخبة انتخاباً مباشراً ، أو حتى على درجتين ، كما لم تكن فى مصر أحزاب سياسية تتنافس فى انتخابات عامة على الفوز بأغلبية المقاعد فى الهيئة النيابية . ومع ذلك .. فقد أنشأ العثمانيون منذ السنوات الأولى للحكم العثمانى هيئتين : أطلق

(١) الجبرتى : ج١ ، ص ص٢١-٢٤ .
(٢) انظر على سبيل المثال ماذكره الجبرتى عن الأزمات التموينية بسبب تصرفات الأمراء المماليك ج٢ ، ص ص١٣٢-١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٥٨ ، ١٧٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ .

على الأولى «بيوك ديوان» أى الديوان الكبير ، وعلى الثانية «كوجوك ديوان» أى الديوان الصغير ، وكان جميع أعضاء هاتين الهيئتين يمارسون عضويتهم بحكم مناصبهم *exofficio* .. فلم تكونا هيئتين انتخابيتين ، وقد غابت هذه الحقيقة عن أذهان فريق آخر من الباحثين، وأطلقوا لخيالهم العنان فوصفوا هاتين الهيئتين بأنهما نواة الحياة النيابية فى مصر ، مع أنه كان فى مقدمة أهدافهما دعم السيادة العثمانية على مصر بإيجاد رقابة مستديمة على تصرفات الباشا ؛ خشية أن يقوم بحركة انفصالية عن الدولة ، وضماناً لإرسال الجزية السنوية فى موعدها إلى السلطان .

وهكذا كان مايراه هؤلاء الباحثون السطحيون – وقد ضربنا صفحاً عن ذكر أسمائهم منعاً لإحراجهم لأنهم لايزالون على قيد الحياة أو بعبارة أكثر دقة – لايزالون موجودين على وجه الأرض – أن سوء الحكم العثمانى فى العالم العربى، إنما يرجع إلى عدم وجود برلمانات حديثة . وفاتهم أن السبب الرئيسى هو إخفاق الدولة العثمانية فى إعادة التجارة الشرقية العالمية إلى الطريقين القديمين : البحر الأحمر ومصر ، وطريق الخليج العربى والعراق والشام ، وفاتهم أيضاً بالنسبة لمصر ، إلى جانب هذا السبب الرئيسى إهمال السلطات العثمانية المحافظة على المرافق العامة ومن أهمها تطهير الترع القائمة فطمرتها الرمال، وزحفت الصحراء على الأراضى الزراعية فانكمشت مساحتها ، ثم سماح الدولة ببقاء المماليك كعنصر حربى مشاغب.. ينهب ثروات المصريين، وينشر الظلم والفوضى، ويرتكب أعمال السلب . فكان المماليك مصدر شقاء الشعب المصرى ، وكانوا كالسوس ينخر عظام المصريين أو كالسرطان يتفشى فى جسم المريض ، وتتحمل الدولة العثمانية المسئولية كاملة عن هذه الأسباب الثلاثة فى معاناة الجماهير وهبوط مستوى معيشتها .

* * *

الفصل الحادى عشر

عيوب الدولة العثمانية (٢)
تباطؤ الدولة في حسم المذابح الدينية
بين المسلمين والمسيحيين

دراسة تحليلية لظاهرة المذابح الدينية :

برزت فى تاريخ الدولة العثمانية ظاهرة المذابح الدينية بين المسلمين والمسيحيين الخاضعين لحكمها . وقد اشتدت هذه الظاهرة فى القرن التاسع عشر بوجه خاص، حين وضح ضعف الدولة العثمانية ، وباتت الشعوب المسيحية تتطلع إلى التحرر من الحكم العثمانى الإسلامى البغيض إلى نفوسها . ولم تكن الأحوال السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التى عاشت فى ظلها هذه الشعوب سيئة إلى الحد الذى يجعلها تثور على الدولة العثمانية .. كان الشعور القومى لدى الشعوب المسيحية الخاضعة للدولة فى دور النمو أو لعله كان فى مراحله الأولى . ولكن أصابع الدولة الأوروبية، وبخاصة الروسيا والنمسا، كانت تحرك هذه الشعوب وتتخذها وسيلة عملية لإثارة المتاعب فى وجه الدولة العثمانية ابتغاء تفتيت ممتلكاتها . كانت تمد الثوار سراً بالأسلحة والعتاد الحربى والأموال للقيام بثورات ، وتبذل لهم الوعود بتعويضهم عن الخسائر التى يتعرضون لها إبان الثورات ، فضلاً عن ظفرهم بالاستقلال . وفى هذه الحال تقدم لهم الدول الأوروبية المساعدات العسكرية والفنية وما إليها لدعم هذا الاستقلال الكامل ، أو على الأقل يظفرون باستقلال ذاتى يكون خطوة نحو الاستقلال الكامل .

وفى كلتا الحالتين تخرج هذه الشعوب بمكاسب هائلة ، وانساقت شعوب البلقان وراء الدول المحرضة دون تدبر لعواقب هذه الثورات، دون أن تعى الأغراض الخفية التى تبتغيها من وراء تحريضها . ففى حالة الانتصار ستجعل الدول المحرضة الولايات العثمانية المسيحية مناطق نفوذ عسكرى أو سياسى أو اقتصادى لها ، وفى حالة إخفاق الثورات تكون هذه الدول قد حققت أحد أهدافها القريبة وهو إضعاف الدولة العثمانية . وكان الثوار فى تحركهم يعتمدون على عنصرين : عنصر المفاجأة وعنصر كثافتهم العددية بالنسبة لعدد أفراد الحاميات العثمانية والجاليات العثمانية المسلمة ، فيفتكون بهم فتكاً ذريعاً . وترد عليهم الدولة برد مماثل، وتجرى المذابح العامة بين المسيحيين والمسلمين فى عنف وضراوة .

وجدير بالذكر أن يهود الدولة العثمانية لم يشتركوا فى هذه المذابح سواء فى جانب

العثمانيين أو فى جانب الشعوب المسيحية الثائرة ، إذ كانوا منصرفين كشأنهم دائماً إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادى والمالى المتعدد الصور فى الدولة العثمانية . وكانوا يحرصون على أن يعيشوا فى جو هادئ وعلى أن تكون علاقاتهم ودية مع الدولة . ولم تكن لهم مطامع قومية إلا بعد ظهور الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر على يد هرتزل Hertzel . ومع ذلك كانت قلوبهم تتجه إلى فلسطين، دون التجاء إلى وسائل العنف ضد الأغلبية الإسلامية . ولما طرح موضوع حماية الأقليات الدينية فى دولة تركيا الحديثة على مؤتمر لوزان Lausanne (١٩٢٢-١٩٢٣[١]) ، أعلن عصمت إينونو وزير خارجية تركيا ورئيس وفد المفاوضات التركى فى المؤتمر أن اليهود لم يكونوا قط مصدر متاعب أيام حكم الدولة العثمانية ، وأنهم لم يقوموا بفتن أو انتفاضات أو ثورات، ورفض أن يضعهم فى عداد الأقليات الدينية المشاغبة مثل اليونانيين أو الأرمن . وقال إن فى استطاعة اليهود أن يظلوا فى تركيا الحديثة آمنين مطمئنين[٢] .

نعود إلى موضوع المذابح الدينية فنقول إنه يؤخذ على الدولة العثمانية تباطؤها فى مواجهة هذه المذابح وعدم القضاء عليها وهى لاتزال فى مهدها ، إذ كانت تتركها متعمدة ، أو متكاسلة ، أو متجاهلة ، حتى يستفحل أمرها ويمتد لهيبها إلى مناطق فسيحة متعددة . وأمام ثورة الرأى العام الإسلامى فى الدولة، والذى كان يطالب بالمعاملة بالمثل تبدأ القوات العسكرية النظامية وغير النظامية ، الباشى بوزوق ، فى التحرك إلى المناطق التى خضبت أراضيها بالدماء وتبطش بالمسيحيين . وفى أحوال قليلة كانت تنكل بأحد كبار المسلمين ستراً لموقفها، وتظاهراً بأنها تلتزم جادة الحق فى معالجة هذه المذابح .

لقد أساءت المذابح الدينية إلى سمعة الدولة العثمانية، وأظهرتها بمظهر الدولة التى ترتكب جهاراً أعمالاً وحشية ضد رعاياها المسيحيين . وفى كل مذبحة كانت شخصية أوروبية عامة تتصدى للدفاع عنهم، وتسعى لإثارة الشعوب الأوروبية على الدولة العثمانية ولمطالبة حكوماتها بالتدخل لإنقاذ هؤلاء الأبرياء ، أو ماتبقى منهم على قيد الحياة من حكم إسلامى متخلف ووحشى ، فى نظرهم ، هو حكم الدولة العثمانية . ونذكر من هذه الشخصيات العامة الشاعر الإنجليزى الكبير لورد بيرون Byron الذى صور الثوار اليونانيين بأنهم أبطال من سلالة هوميروس ، وبركليس . وأهاب بالحكومات والشعوب الأوروبية مدهم بالسلاح والمال والتدخل السريع لإنقاذهم . وكذلك لورد جلادستون فقد استغل رياسته لحزب الأحرار فى إنجلترا ومنصبه كرئيس وزارة سابق وبراعته الفذة فى الخطابة ، وأثار حملات إعلامية واسعة

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل العاشر .

(2) Harry N. Howard; The Partition of Turkey.A Diplomatic History. New York, 1966, p. 303.

النطاق ضد الدولة العثمانية فى مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات والصحافة والاجتماعات العامة والكتب التى نشرها فى هذا الصدد . وكان جلادستون مدفوعاً فى حملات التشهير بمقته الشديد للإسلام وكراهيته العميقة للدولة العثمانية ، وقد طالب بطرد العثمانيين وما ملكت أيديهم Bag and Baggage من أوروبا كلية بمناسبة مذابح بلغاريا ، وقد سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة لنشاط هاتين الشخصيتين [١] .

ولم تكن لدى الدولة العثمانية وسائل إعلام فى أوروبا تتولى الرد على هذه الحملات التشهيرية وتفنيد مافيها من مبالغات أو أكاذيب . والأخطر من هذا القصور فى وسائل الإعلام العثمانى أن المكاتبات الدبلوماسية، التى تبودلت بين الحكومات الأوروبية فى صدد المذابح الدينية كانت تحوى تفصيلات كاذبة بل ومن نسج الخيال . وقد تولت وزارات الخارجية فى الدول الأوروبية طبع ونشر هذه الرسائل فى الكتب الرسمية الزرقاء والصفراء وما إليها ، وأصبحت مرجعاً تاريخياً يستقى منه الباحثون الببغاوات Les rechercheurs perroquets مادة تاريخية صارخة أكاذيبها . لذلك كان الرأى الذى ذكره الأستاذ محمد شفيق غربال، وهو يتكلم عرضاً عن المذابح الدينية فى الدولة العثمانية، كان رأياً غير دقيق ، فقد قال إن الدولة العثمانية كانت كلما ازدادت ضعفاً ، ازدادت اعتماداً على المذابح الدينية بين المسيحيين [٢] . ووجه عدم الدقة فى رأيه أن زمام المبادأة كان دائماً فى يد المسيحيين ، وكانت السلطات العثمانية ترد عليهم بالوسيلة ذاتها وهى المذابح . ولم ينطبق رأى الأستاذ غربال إلا على بعض الحالات فى مذابح الأرمن ، وحتى فى هذه الحالات كان سلوك الأرمن تجاه العثمانيين سلوكاً استفزازياً .

ويهمنا أن نذكر أنه نتيجة لحملات الدعاية المسمومة والنشيطة فى أوروبا بشأن المذابح الدينية المسيحية، تكونت فى بريطانيا وفرنسا وسويسرا وغيرها جماعات وجهت نداءات لجمع التبرعات المالية والعينية لإغاثة المنكوبين المسيحيين ، فتدفقت عليهم الأسلحة لمساعدتهم على حماية أرواحهم وأرواح زوجاتهم وأولادهم من سيوف العثمانيين الباترة . وكانت تتدخل الحكومات الأوروبية وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتجيز لنفسها حق التدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية تحت ستار حماية الأقليات المسيحية وتحسين أحوالها ، وتقرر فى بعض الأحيان إرسال قوات عسكرية إلى مناطق الاضطرابات . وكانت بعض الدول الأوروبية تتخذ من هذه الأحداث سبباً لقيام حالة حرب *casus belli* على الدولة العثمانية ، التى تتعرض لتكتل دولى صليبى يتوغل فى أراضى الدولة، وتصاب القوات العثمانية بهزائم أليمة .

---

(١) انظر ج٢ ، *الفصل الرابع* .

(٢) محمد شفيق غربال : منهاج مفصل إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص .

كانت أهم المذابح الدينية التى مرت بتاريخ الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر أربعاً، هى :

(١) المذابح الإسلامية سنة ١٨٢١ فى بلاد المورة ، وقد اشترك رجال الدين المسيحى فى قتل المسلمين الذين تعرضوا لمذبحة رهيبة .

(٢) الفتنة الدينية فى لبنان سنة ١٨٦٠ ، وكان رجال الدين الموارنة يشجعون المسيحيين على قتل المسلمين .

(٣) مذابح المسلمين فى بلغاريا منذ مايو ١٨٧٦ ، وكانت أصابع الروسيا ورومانيا واضحة فى تحريك هذه المذابح واشتدادها .

(٤) مذابح الأرمن ووقعت على فترات متقاربة بوجه خاص فى القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت الروسيا تعمل على إشعال هذه المذابح وتصعيدها كلما خبت جذوتها.

والباحث فى تاريخ الدولة العثمانية يلمس عدة حقائق :

أولاً : كانت المذابح تبدأ بذبح المسلمين وينال المسيحيون منهم منالاً عظيماً؛ بسبب تفوقهم العددى واعتمادهم على عنصر المباغتة .

ثانياً : إن هذه المذابح ، وإن أسفرت عن قتل بضعة آلاف من المسيحيين ، فلا بأس فى تقدير بعض الدول ، من التضحية بهم فى سبيل تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وطردها من أوروبا ، أو على أقل تقدير إنهاكها وإضعافها عسكرياً ومالياً وسياسياً .

ثالثاً : إن هذه المذابح ، وماسبقها ثم صحبها ولحقها من تحركات دولية كانت مظهراً للروح الصليبية الكامنة فى نفوس الشعوب والحكومات الأوروبية ، على حد سواء ، ضد دولة إسلامية كبرى هى الدولة العثمانية ، كانت أوروبا تنظر إليها على أنها رمز الإسلام .

رابعاً : إن هذه المذابح لم تقع إلا بعد أن تعرضت القوات العثمانية من قبل لهزائم أليمة ، وبات واضحاً اضمحلال الدولة وقرب انهيارها .

خامساً : إن المذابح الدينية كانت طريقة عملية لفتح باب المسألة الشرقية على مصاريعه كل حين وآن . وفى معظم المرات، كانت الدولة العثمانية تخرج بخسائر إقليمية وسياسية واقتصادية فادحة .

سادساً : إذا كانت بريطانيا وفرنسا والنمسا قد تظاهرت بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية فى حرب سنتى ١٨٧٧ ، ١٧٧٨، التى أعقبت المذابح الإسلامية والبلغارية .. فإن هذا التظاهر كان من قبيل المسرحيات السياسية ، لأن هذه الدول الثلاث قد خرجت

بمكاسب إقليمية هائلة .. احتلت بريطانيا جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ احتلالاً سمته احتلالاً مؤقتاً ، واحتلت مصر سنة ١٨٨٢ احتلالاً سمته أيضاً احتلالاً مؤقتاً . وظفرت فرنسا بوعد من بريطانيا وألمانيا ببسط الحماية الفرنسية على تونس ، واحتلت الإمبراطورية الثنائية - النمسا والمجر - الولايتين العثمانيتين المهمتين : البوسنة والهرسك فى غربى البلقان ووصفته بأنه احتلال مؤقت ، ولكنه لم يلبث أن تحويل إلى عملية ضم نهائى فى سنة ١٩٠٨ ، ولاننسى أن بريطانيا ظاهرت اليونانيين عقب ذبحهم المسلمين سنة ١٨١٢ .

سابعاً : أفاض المؤرخون الأوروبيون فى ذكر عدد ضحايا المسيحيين فى المذابح الدينية، ولم يتكلموا عن عدد ضحايا المسلمين فى المجازر التى أوقعها بهم المسيحيون .

ثامناً : انعدام وسائل الإعلام العثمانى فى أوروبا ، مع توافر وسائل الإعلام الأوروبى ونجاحه فى تشويه سمعة الدولة لدى الرأى العام الأوروبى .

وقد سبق أن تعرضنا فى هذه الدراسة للمذابح الإسلامية، التى وقعت فى أثناء ثورة اليونانيين وللمذابح الإسلامية التى حدثت إبان ثورة البلغاريين . وبقى أن نمر مروراً سريعاً على مذابح فتنة لبنان ، ومذابح المسلمين فى ثغر جدة بإقليم الحجاز ، ومذابح الأرمن .

عدم الدقة اللفظية فى استخدام كلمة مذابح :

وقد شاع استخدام لفظة مذابح Massacres عند ذكر أحداث الصدام المسلح الذى كان يقع بين بعض رعايا الدولة العثمانية المسيحيين والسلطات العثمانية، من وقت إلى آخر فى غضون القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . والواقع أن استخدام هذه الكلمة ينطوى على قدر كبير من المبالغة؛ فالمعنى الذى يتبادر إلى الذهن عادة عند سماعها هو أن العثمانيين كانوا يأخذون المسيحيين ، رجالاً ونساءً ، ويوثقون أيديهم وأرجلهم بالحبال ثم يبطحونهم أرضاً ويفصلون رءوسهم عن أجسامهم . ولم يكن العثمانيون جزارين ، كما أن الجزارة لم تكن مهنتهم المفضلة ، ولكنهم كانوا جنوداً بواسل يسترخصون الموت فى سبيل الانتصار على خصومهم . ويعتمدون اعتماداً أساسياً على سلاح المدفعية فيفتك بالخصوم فتكاً ذريعاً من مسافات بعيدة . وفى حالة الاشتباك عن قرب كانوا يستخدمون أسلحة أخرى مثل السيوف والخناجر والطلقات النارية والقنابل وغيرها . أما طريقة الذبح فى قتل خصومهم، فكانت تستغرق وقتاً طويلاً وتتيح عديد الفرص لزملاء المسيحى للتدخل إما لفك قيوده ، وإما لقتل القائمين بعمليات الذبح . وليس بمعقول أن يعمد العثمانيون إلى ذبح عشرين ألفاً أو ثلاثين ألفاً من المسيحيين العصاة، فى يوم أو بعض يوم ، كما يقرر المؤرخون والسياسيون الإنجليز بوجه خاص . ولكن استطاب هذا الفريق استخدام لفظة مذابح إمعاناً فى تشويه صورة الدولة العثمانية أمام الرأى العام

الأوروبى . والحقيقة أن العثمانيين كانوا يستخدمون فى الصراع الدموى الرهيب أسلحة فتاكة تعصف بأرواح خصومهم العصاة عصفاً جماعياً دون التجاء إلى وسائل الذبح . وإن التعبير العلمى الدقيق الذى يستخدم فى مثل هذه الأحوال هو قتل الإرهابيين ، لا ذبحهم، وإذا أريد التعبير عن جسامة الخسائر فى الأرواح فتستخدم كلمة Les Atrocités وتقابلها فى الإنجليزية لفظة Atrocities بمعنى الأهوال ، أو تستخدم عبارة Collision Armée أو Armed Collision أى الصدام المسلح ، أو Tuerie وتقابلها فى الإنجليزية murder بمعنى مقتلة . ومع ذلك فقد آثرنا فى هذه الدراسة ذكر لفظة مذابح، عملاً بالقول خطأ شائع خير من صواب نادر .

الفصل الثانى عشر

عيوب الدولة العثمانية (٣)
مذابح لبنان وامتدادها إلى دمشق
سنة ١٨٦٠

أبعاد مأساة مذابح لبنان ودمشق :

موضوع المذابح الدينية التى خضبت أرض لبنان ثم دمشق بدماء الضحايا عن الموضوعات الشائكة والحساسة .. انقسم المؤرخون والباحثون حيالها فريقين وتناولها كل فريق متأثراً فى الغالب بعقيدته الدينية والمذهب الدينى الذى ينتمى إليه ، وألقى كل منها المسئولية كاملة على أتباع المذهب الدينى المخالف له ، وبالغ فى تقدير عدد الضحايا وحجم الخسائر المادية من مساجد وكنائس وأديرة وغيرها . ومما ساعد على استفحال هذه المذابح استغلال الدول الأوروبية لها ، فتدخلت فى الشئون الداخلية للدول العثمانية لتحقيق أغراضها الاستعمارية تحت ستار مساعدة الدولة فى إخماد الفتن وتمكينها من المضى قدماً فى سياسة الإصلاح وتنفيذ قرارات مؤتمر باريس (٣٠ من مارس - آذار سنة ١٨٥٦)[١] ، ثم وضع نظام حكم خاص فى لبنان يمنع مستقبلاً تجدد المذابح العامة بين المسلمين والمسيحيين . والواقع أن الدول الأوروبية أسهمت فى زيادة حدة الصراع المسلح بين الطوائف الدينية ، وكان من بين هذه الدول بريطانيا التى وقفت إلى جانب بالدروز وأمدتهم بالأسلحة بينما أيدت فرنسا الموارنة وكانت تصفهم بأنهم فرنسيو لبنان[٢] Les Français du Liban ، وأرسلت قوات حربية احتلت لبنان ليجد الموارنة فى ظل الاحتلال الفرنسى الأمن والملاذ والرعاية . ولقيت فرنسا تأييداً من الروسيا التى أرادت أن تتخذ من احتلال فرنسا لأراضى لبنان ذريعة لتدخلها فى بلغاريا[٣] .

ولكن هناك حقيقة مهمة غابت عن أذهان المؤرخين والباحثين ، وتتمثل هذه الحقيقة فى تباطؤ الدولة العثمانية فى مواجهة هذه المذابح وسحقها قبل استفحالها وامتدادها من لبنان

---

(١) النص الكامل لهذه المعاهدة واتفاقياتها الثلاث المرفقة بها فى :

Great Britain, Parliamentary Papers, 1856, Vol. 61, pp. 19-34.

وقد تم تبادل التصديق على المعاهدة فى باريس فى ٢٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٨٥٦ .

(2) Poujoulat, Paptistin La Verité Sur La Syrie et l'Expédion Française. Paris. 1860, p. 21.

(٣) مضبطة جلسة مجلس اللوردات بتاريخ ٧ مارس - آذار - سنة ١٨٦١ فى :

Haneard's Parliamentary Debates. Vol. 161, pp. 1525-1526.

إلى دمشق ، فوقفت سلطات الآستانة موقف المتفرج وتركت المتصارعين يوغلون قتلاً وذبحاً وتدميراً حتى إذا اشتمت هذه السلطات رائحة تدخل الدول الأوروبية فى الأزمة ، وهى مسألة داخلية بين رعايا الدولة ، بدأت تتحرك لعلاجها بعد أن بلغ الموقف الذروة من الخطورة .

الجذور التاريخية لمذابح لبنان :

لمذابح لبنان التى اشتعلت فى سنة ١٨٦٠ جذور تاريخية سابقة . والمعروف أن لبنان تسكنه مجموعات سكانية قلوبها شتى بسبب اختلاف الأديان والمذاهب الدينية التابعة للدين الواحد ، وبسبب كثرة عدد البعثات ، التنصيرية والمعاهد التعليمية المسيحية والمؤسسات الخيرية والأديرة التى تديرها هذه البعثات وينفق عليها عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية . وقد سبق أن تعرضنا فى موطن سابق فى هذه الدراسة لأوجه النشاط المسيحى المتعدد الألوان فى لبنان [١] .

كان من بين سكان لبنان المسلمون السنيون ويتركزون فى بيروت ، والدروز ومعظمهم من الشيعة ويسكنون جبل لبنان وكانوا من عملاء بريطانيا ، والموارنة وهم نصارى يعتنقون المذهب الكاثوليكى موزعون بين بيروت وبعض المدن الساحلية وقرى الجبل . وكان الموارنة يهتمون بتعليم أبنائهم ، ولذلك كانت المدارس والمعاهد المسيحية فى لبنان يؤمها عادة أبناؤهم.. وبمضى الزمن أصبح الموارنة عنصراً مثقفاً وبازراً ومتميزاً بين عناصر السكان، يقومون بدور مهم بوجه خاص فى الحياة الاقتصادية فى لبنان؛ مما أدى إلى وقوع التنافر ثم الشحناء والبغضاء بين السكان المسلمين والموارنة . وكانت الأسرة الشهابية إبان عهد قوتها تقيم نوعاً من التوازن بين القوى المتصارعة ، ثم جدت عوامل أدت إلى زيادة حدة التنافر . كان من بينها المحاولات، التى بذلها الدروز الإقطاعيون من أصحاب الأراضى لاستعادة نفوذهم القديم وحقوق إقطاعية على رعاياهم من الموارنة ، واتجاه الموارنة إلى التوسع فى اتجاه الجنوب على حساب القرى التى تسكنها أغلبية درزية . وزاد فى تفاهم الموقف أن بعض أمراء الأسرة الشهابية قد تحولوا عن الإسلام إلى المسيحية ، بعضهم جهراً والبعض الآخر فى الخفاء ، فازدادت مخاوف المسلمين من بسط سيطرة الموارنة الذين كانوا يظفرون بتأييد فرنسا والبابوية فى روما قلباً وقالباً . وعمدت بريطانيا إلى تأييد الدروز وأمدتهم بالأسلحة لمواجهة النفوذ الفرنسى المتزايد . ولما بدأ الأمير بشير الثالث (١٨٤٠-١٨٣٤) فى ممارسة سياسة الكبت ضد الدروز نشب نزاع مسلح ، وقام الدروز بفرض حصار حول عاصمته دير القمر فى أكتوبر -

---

(١) انظر ج٢ ، الفصل الأول .

وانظر أيضاً :

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى : *القضية اللبنانية فى تاريخها الحديث والمعاصر* . القاهرة ، ٩٧٨ ، ص ص٤-٢٩ .

تشرين أول – سنة ١٨٤١ ، وحاول الباب العالى إقامة حكم عثمانى مباشر فى جبل لبنان وعارض الدروز هذا الاتجاه وعملوا على تصعيد الموقف بمهاجمة الموارنة . واتسعت شقة الخلاف الدينى المذهبى بأن زج المسيحيون الأرثوذكس أتباع الكنيسة الشرقية بأنفسهم ، فتدخلوا يؤيدون الدروز ضد المسلمين السنيين وهكذا عم التشاحن الطوائف الإسلامية والمسيحية على اختلاف مذاهبها ونهبت القرى، وتدخلت الدول الأوروبية – بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وبروسيا – وطلبت من السلطان إدخال نظام الحكم الذاتى كعلاج لإنهاء الحرب الأهلية فى لبنان . وتزعم هذه المطالبة السفير البريطانى فى إستانبول سير ستراتفورد دى ردكليف Sir Stratford de Redcliffe وأذعن الباب العالى لطلب الدول الخمس[1] أو كما قال وزير الخارجية العثمانى إن الدولة العثمانية قد استجابت لنصيحة أصدقائها المبعوثين الدبلوماسيين للدول الخمس [2] . وبمقتضى هذا النظام الذى وافق عليه الباب العالى فى ٧ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٤٢ ، ينقسم الجبل إلى قسمين : قسم للدروز فى الجنوب وآخر للموارنة فى الشمال ، على طول الطريق الذى يمتد من بيروت إلى دمشق ، وأن يسمى كل قسم «قائمقامية» ويتولى كل قسم حاكم بلقب «قائمقام» يعينان من بين سكان كل قسم ، وأن يكون «القائمقامان» تابعين لوال يكون مقره فى صيداً بدلاً من عكا ؛ وأن يكون هذا الوالى عثمانياً [3] .

تجدد الاضطرابات الدامية فى لبنان :

غير أن نظام الحكم الذاتى قد تدهور فى مجال التطبيق العملى ، لسببين : أولهما أن المنطقة الشمالية كان لايسكنها الموارنة فقط بل كان يقطنها دروز بلغ عددهم فيها ١٠,١٥٠ وكان عدد الموارنة فيها ٧٤,٧٠٠ ، وكذلك كان الوضع السكانى فى المنطقة الجنوبية . كان لايعيش فيها الدروز فقط بل كان يعيش فيها موارنة بلغ عددهم ٣٨,١٤٠ بينما كان الدروز فيها ٣٥,٤٠٥ ، وبذلك حدث فى منطقة الموارنة ومنطقة الدروز تداخل سكانى وأدى إلى تجسيد التقسيم الطائفى [4] . أما السبب الثانى فكان ، استمرار عملاء الدولتين الكاثوليكيتين – فرنسا والنمسا – ومعهم عملاء البابوية فى روما يثيرون الموارنة على الدولة العثمانية ويتهمونها بأنها

(1) De Testa, Recueil des Traités de La Porte Ottomane-avec Les Puissances Etrangéres. Paris, 1866. Vol. III, pp. 60-68.

تجد فيه النص الكامل للمنشور الذى أرسله الريس أفندى – وزير الخارجية العثمانية – فى ٧ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٤٢ إلى رؤساء الهيئات الدبلوماسية فى إستانبول لكل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وبروسيا : وقرر فيه وزير الخارجية العثمانى قبول الباب العالى إدخال الحكم الذاتى فى جبل لبنان.

(2) Loc - cit.

(٣) دكتور بدر الدين عباس الخصوصي : مرجع سبق ذكره ، ص٣٦ .

(٤) دكتور نقولا زيادة : أبعاد التاريخ اللبنانى الحديث . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ – ص ص.١٠٠-١٠١ .

تحابى الدروزعلى حساب الموارنة . ويذكر بعض الباحثين أن الدولة العثمانية أوضحت للدروز أنها لن تؤيد الموارنة ضدهم ، وأنها كانت مغتبطة بهذا الصراع الطائفى بين الموارنة والدروز لإضعافهم وكسر شوكتهم بأيديهم وتجنب شر الطائفتين معاً[١]. وتجددت الاضطرابات الدامية بين الدروز والموارنة فى ربيع وصيف سنة ١٨٤٥ ، وكان السبب المباشر فى تجددها هذه المرة تحديد الطائفة التى تحكم بضعة قرى فى الجنوب تضم مسلمين ومسيحيين . ونجح الموارنة فى دعم نفوذهم بل سيطرتهم على الحكام الدروز وهاجموا الفلاحين الدروز ، ورد الأخيرون عليهم بالمثل .. كان الفريقان أكثر استعداداً عن ذى قبل ، وامتدت الفتنة فشملت جنوبى لبنان وأواسطه[٢] .

وعادت أزمة لبنان تطل برأسها وتدخلت الدول الأوروبية التى انقسمت إلى كتلتين : كتلة قوامها فرنسا والنمسا والبابوية فى روما تؤيد الموارنة ، وكتلة تتكون من بريطانيا وتناصر الدروز ، وكانت هناك كتلة ثالثة هى الروسيا وتحتضن المسيحيين المحليين التابعين للكنيسة الشرقية . وستلعب هذه الكتلة الثالثة دوراً بارزاً فى إشعال حرب القرم ، وتعطى الأرقام التالية صورة رهيبة عن تعدد الطوائف الدينية فى سنة ١٨٤٥ ، وهو بلد كان تعداده فى ذلك الوقت ٢١٣,٠٧٠ نسمة موزعين على النحو التالى :

الموارنة	٩٥,٣٥٠
الدروز	٣٥,٦٠٠
المسيحيون التابعين للكنيسة الشرقية	٢٨,٠٠٠
المسيحيون الكاثوليك	٤١,٠٩٠
الشيعة	١٢,٣٣٠
اليهود	٢٠٠

وذلك عدا المسلمين السنيين . وكان الموارنة والدروز أشد الطوائف الدينية بأساً وأكثرهم نزوعاً لإحداث الاضطرابات الدينية ، وأخذت الكتلتان الأوليان تدبران المؤامرات بعضهما ضد بعض :

وإزاء تجدد الاضطرابات المسلحة بين الموارنة والدروز أرسل وزير الخارجية العثمانية منشوراً بتاريخ ٢٨ من يوليو – تموز – سنة ١٨٤٥ إلى ممثلى الدول الخمس فى إستانبول على

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس . من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، سنة ١٩٥٨ ص٧ .

(٢) دكتور نقولا زيادة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠١ .

غرار ماحدث فى سنة ١٨٤٢ ، ثم عهدت إليه الدولة العثمانية بالسفر إلى لبنان بعد مضى ستة أسابيع من إرسال المنشور، كانت خلالها الاضطرابات المسلحة يتسع نطاقها وتزداد تفاقماً يوماً بعد يوم . وكانت مع الوزير ثمان عشرة فرقة من القوات العثمانية لإقرار الأمن والنظام فى مناطق الجبل. وشرع كخطوة أولى فى تجريد أفراد الطائفين المتصارعتين ، وبخاصة الموارنة، من أسلحتهم.

أما المنشور – وهو صادر باسم وزير الخارجية العثمانية شكيب باشا – فقد جاء فيه أن السلطان قد قرر إيفاده إلى لبنان ليعيد «الأمن والنظام والسكينة والهدوء» إلى الجبل مع الإبقاء على الامتيازات التى سبق أن منحها السلطان لسكان الجبل . ومضى المنشور يقول إن القوات العثمانية سيزداد عددها فى الجبل ، وإن الأوامر قد صدرت إلى قائد القوات العثمانية فى شبه الجزيرة العربية المشير نامق باشا بتعزيز فرق الجيش النظامى الذى تحت قيادته وأن يتحرك بها إلى لبنان ويرابط فى المناطق العسكرية المناسبة ، وأن يقوم بالتحركات التى يتطلبها الموقف . وقال وزير الخارجية فى المنشور إنه تنفيذاً لرغبة السلطان فسيقوم بدفع تعويضات مالية عن الخسائر التى لحقت بالأفراد ؛ مما يعد دليلاً على عطف السلطان على رعاياه ورغبته فى إنهاء المشاحنات وحل المشكلة حلاً سريعاً ونهائياً . وأبدى الوزير رجاءه فى ألا يتدخل قناصل الدول فى هذه المشكلة ولايتصلوا بأحد من أطرافها ، وبذلك يتسنى للدولة معالجة الموقف دون تعدد وجهات النظر أو تضاربها أو تشجيع طائفة على أخرى .

النظام المقترح فى المنشور :

قال وزير الخارجية العثمانية فى المنشور ذاته إنه فيما يختص «بالقرى المختلطة التى يسكنها موارنة ودروز» فإن خطة الباب العالى تقوم على ثلاثة أسس :

(١) المسائل القانونية وأطلق عليها «الحقوقية» .

(٢) المسائل الإدارية وسماها «السياسية» .

(٣) مسائل الشرطة ونعتها «الضبطية» .

وفيما يختص بالمسائل الأولى.. فإن كل قضية أو نزاع ينتمى الأطراف إلى طائفة واحدة يختص الوكيل بالفصل فيه. وإذا كان أحد الطرفين المتنازعين ينتمى إلى طائفة دينية بينما يكون الطرف الآخر من أتباع طائفة أخرى، يقوم بالفصل فى النزاع الوكيل ممثلاً للموارنة «والمقاطعة سى» أى رئيس المقاطعة ممثلاً للدروز أو المسيحيين الأرثوذكس أو غيرهم. وإذا تعذر الاتفاق بين الوكيل والمقاطعة سى على الحكيم، يحال الموضوع إلى القائمقام.. أما المسائل الإدارية مثل تنفيذ الأوامر التى تصدرها الحكومة أو الحاكم العام فى لبنان وجمع الضرائب، فإن الوكلاء يقومون بمهمة الوسيط بين رئيس المقاطعة وأفراد الطوائف.. أما مسائل

الشرطة فينفرد بها رئيس المقاطعة . أما إذا ألقى الأخير القبض على شخص وأمر بسجنه ، فإن هذا الإجراء المزدوج يجب أن يوافق عليه الوكيل الذى ينتمى المتهم إلى طائفته ، ويشترك الوكيل مع رئيس المقاطعة فى تنفيذ هذا الإجراء.. فإذا وقع خلاف بينهما حول قانونية هذا الإجراء ، رفع الأمر إلى القائمقام . وللوكلاء الحق فى أن يزوروا السجون ليتحققوا من أن المسجونين يلقون معاملة إنسانية. ويكون التفتيش مقصوراً على المتهمين الذين لم تصدر بعد أحكام نهائية فى قضاياهم. واختتم وزير الخارجية منشوره بقوله إن هذه القواعد هى التى يرى السلطان أنها كفيلة بإرساء قواعد العدالة والمساواة لجميع السكان. وإن من أهداف زيارة الوزير التحقيق فى جرائم القتل التى ارتكبت فى الجبل وليقتص من مرتكبى هذه الجرائم. ولما كانت الدول الكبرى أصدقاً مخلصين للسلطان وتحدوهم أنبل المشاعر نحو الباب العالى، فإن وزير الخارجية يرجو أن يرسل كل سفير إليه فى خطاب مفتوح تعليمات تتماشى مع فحوى هذا المنشور؛ ليقوم وزير الخارجية بإرساله إلى القنصل العام فى بيروت ليكون على بينة من النظام الجديد [1] .

هذا هو ملخص منشور وزير الخارجية العثمانى إلى سفراء الدول الخمس، استقيناه من المجموعة الرسمية الفرنسية التى نشرها دى تستا de Testa ولكن يضيف الأستاذ ستانفورد شو وزوجته السيدة إيزل كورال شو Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw إلى ماجاء فى هذه الوثيقة الرسمية، أن الباب العالى قرر إنشاء مجلس مختلط فى كل قرية تضم أعضاء من جميع المذاهب يتفرغون لعملهم ويتقاضون مرتبات ، ويكون من بين اختصاصات هذا المجلس النظر فى الأحكام السابقة التى تصدرها المحاكم والإشراف على جمع الضرائب وإنفاق حصيلتها على الأوجه المخصصة لها . وتكون فى الوقت ذاته بمثابة هيئة استشارية للمسائل الإدارية وبذلك تحل هذه المجالس المختلطة محل العائلات الحاكمة فى القرية، والتى كانت تعد نفسها مناط السلطة [2] .

---

(1) De Testa, Recueil etc., op. cit., Vol. III, pp. 68-83.

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p.134.

ويضيف الأستاذ محمد فريد بك أنه تقرر فى هذا النظام أن يقيم فى القرى المختلطة ، وكيلان أحدهما من الدروز والآخر من الموارنة، ويعين لكل من القائمقامين مجلس يشاركه فى الإدارة مع بقائه تحت رياسته. ويشكل كل من هذين المجلسين من عشرة أعضاء ، خمسة قضاة وخمسة من المستشارين : اثنان منهما من الدرز واثنان من الموارنة ، واثنان من المسلمين ، واثنان من الملكيين ، واثنان من أتباع المذهب الأرثوذكسى التابع للكنيسة الشرقية . ويتكون من اختصاصهما توزيع الضرائب بالسواء دون النظر إلى اختلاف الدين أو المذهب . أما جمع الضرائب، فيكون بمعرفة القائمقام ووكلائه فى القرى والضياع ، وإن امتنع مندوب أى طائفة عن الإقرار على قائمة توزيع الضرائب، بحجة أنها مجحفة بحقوق أبناء طائفته.. يرفع الأمر إلى الوالى العثمانى فيحكم فيه نهائياً ويكون رأيه قطعياً . ومن اختصاص المجلسين أيضاً النظر فى القضايا المدنية والجنائية . وقبل تنفيذ الأحكام يجب أن يعتمدها القائمقام ، وتقرر أن يكون مرتب كل عضو من=

وقد اعترضت فرنسا أول الأمر على هذا النظام خوفاً من أن يحد من نفوذها على الموارنة واعتزمت تقديم احتجاج عليه . ولما رأت أن الدول الأخرى قد قبلته دون تحفظات أحجمت عن تقديم احتجاجها [1]..وآثرت أن تتريث سنوات ذات عدد ثم تعمل على تصعيد الموقف إلى الذروة من الخطورة، يحدوها الأمل فى أن تدعم موقفها فى لبنان وسورية، وتجعل من هذين الإقليمين منطقة نفوذ فرنسى لها .

سار النظام الذى أدخلته الدولة العثمانية فى لبنان سيراً جسناً لبضع سنوات . وساعد هذا النظام على إضعاف سلطة الأعيان المحليين ورؤساء العشائر، على الرغم من أن الدروز ظلوا يتمتعون ، بسبب اتحادهم فيما بينهم ، بقسط وافر من السلطة فى مناطقهم فى ظل الحكم الذاتى، بينما أضعفت الموارنة الانقسامات الداخلية فيما بينهم والناجمة عن سيطرة الموارنة الإقطاعيين، الذين كانوا يمارسون السلطة فى القرى المارونية فى الشمال فى ظل الحكم الذاتى دون تدخل الدولة، طالما كانوا متمسكين بأسباب الهدوء والسلم ومواظبين على سداد الضرائب المقررة عليهم . ولكن وقعت أحداث مهمة خارجية وداخلية انصرفت إليها الدولة مثل نشوب حرب القرم وعقد معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ، وماسبقها من إصدار الفرمان السلطانى الذى عرف باسم «خطى شريف همايونى»، الذى قرر فيه السلطان المساواة بين رعايا الدولة المسلمين وغير المسلمين ، فعادت المذابح إلى سيرتها الأولى فى لبنان فى صور أكثر عنفاً وأشد تنكيلاً .

المذابح الكبرى فى لبنان ودمشق سنة ١٨٦٠ :

وضعت حرب القرم أوزارها وعقدت على أثرها معاهدة باريس فى ٣٠ من مارس – آذار – سنة ١٨٥٦، وجاءت هذه المعاهدة فى مجموعها فى صالح الدولة العثمانية ؛ إذ تعهدت الدول الأطراف فيها، وهى: بريطانيا ، وفرنسا والنمسا ، وبروسيا ، والدولة العثمانية من ناحية ، والروسيا من ناحية أخرى ، باحترام استقلال الدولة العثمانية والمحافظة على سلامة ممتلكاتها ، وقررت إدخال الدولة العثمانية فى حظيرة الدول الأوروبية وتتمتع بكافة الحقوق فى ظل القانون الدولى العام ، كما تقرر أنه إذا نشب بين الدولة العثمانية ودولة أو أكثر من دولة من الأطراف المتعاقدين سوء تفاهم قد يعرض علاقاتها إلى الخطر، فإن الدولة العثمانية وأى دولة من هذه الدول تبلغ الأطراف المتعاقدين بأمر هذا النزاع لتسويته سلمياً قبل الالتجاء إلى الحرب .

وكان السلطان العثمانى عبدالمجيد الأول قد أصدر فى ١٨ من فبريار – شباط – سنة

أعضاء المجلس ألفاً وخمسمائة فرنك فى السنة ، ومرتب القائمقام ٤٨ ألف فرنك سنوياً . ومرتب كل من وكلائه ألفاً وثمانمائة فرنك .

انظر محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩١ .

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., vol. 2, p. 134.

١٨٥٦ فرماناً اشتهر باسم «الخط الهمايونى . أو «خطى شريف همايونى [1] على غرار الفرمان الذى كان قد أصدره سنة ١٨٣٩ ، والمعروف باسم «خطى جلخانه» وقد أكد الفرمان الجديد حقوق الطوائف المسيحية الموجودة فى الدولة ، وأعلن المساواة التامة بين الأديان والجنسيات المختلفة ، وعزمه الأكيد على إدخال إصلاحات شتى لتطوير نظم الدولة فى الحكم والإدارة والتجنيد والتعليم والمسائل المالية وغيرها ، وكان صدور هذا الفرمان فى الشهر السابق لعقد معاهدة باريس قد ساعد على تهيئة مناخ صحى أمام الدول الأوروبية لعقد المعاهدة ، وكانت أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية لايكون فيها انتقاص لممتلكاتها أو إضعاف لقوتها [2] . وقد أحاط السلطان الدول علماً بأمر هذا الفرمان، وأشارت إليه فى صلب المعاهدة مشيدة به فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة التى نصت على «أن السلطان العثمانى قد أصدر فرماناً معبراً فيه عن رغبته الدائمة فى تحقيق رفاهية رعاياه لتحسين أوضاعهم دون تفرقة فى الدين أو الجنس ، وقد سجل جلالته نواياه الطيبة نحو رعاياه المسيحيين فى إمبراطوريته . ولكى يقيم دليلاً فى هذا الصدد، أبلغ الدول المتعاقدة هذا الفرمان الصادر بمحض رغبته» .

وتهمنا فى موضوع المذابح الفقرة الثانية من المادة التاسعة ذاتها، والتى نصت على «أن الأطراف المتعاقدين يعترفون بالقيمة السامية لهذا التبليغ . ومن المتفق عليه بوضوح أن هذا التبليغ لايعطى بأى حال الدول المذكورة الحق فى أن تتدخل مجتمعة أو منفردة فى علاقات حضرة صاحب الجلالة السلطان برعاياه، أو فى الإدارة الداخلية فى إمبراطوريته» .

The Contracting Parties recognize the high value of this communication. It is clearly understood that it cannot, in any case, give to the said Powers the right to interfere, either collectively or separately, in the relations of His Majesty the Sultan with his subjects, nor in the internal administration of his Empire.

ولكى تبث الدول الأوروبية الكبرى الطمأنينة فى نفس السلطان من ناحية ، وإظهاراً لتضامن هذه الدول تضامناً وثيقاً فى موقفها من الدولة العثمانية من ناحية ثانية ، عقدت بريطانيا وفرنسا والنمسا والدولة العثمانية معاهدة رباعية فى ١٥ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٥٦ [3] ؛ أى بعد خمسة عشر يوماً من إبرام معاهدة باريس ، تعهدت فيه الدول الثلاث

---

(١) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى ودكتور جلال يحيى : وثائق ونصوص إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤-١٦ .

(٢) دكتور محمد مصطفى صفوت : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٢-٥٣ .

(3) Great Britain, Parliamentary Papers, 1856, Vol. 61, pp. 444-445.

وقد تم تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة فى باريس فى ٢٩ من أبريل – نيسان – سنة ١٨٥٦ .

الأولى [١]مجتمعة ومنفردة باحترام استقلال الدولة العثمانية، وضمان سلامة وتماسك ممتلكات هذه الدول كما قررتها معاهدة باريس . وقررت أن أى إخلال بأحكام معاهدة باريس المذكورة يعد بمعرفة الدول الموقعة على المعاهدة الحالية سبباً لقيام الحرب Casus belli ، وعلى الدول الثلاث الأولى أن تتفق مع الباب العالى على اتخاذ الإجراءات الضرورية بواسطة القوات البرية والبحرية ، دون أدنى تأخير لإجبار الدول الأخرى على التزام أحكام معاهدة باريس .

ولكن ثبت أن صياغة المعاهدات السياسية وإرساء القواعد والمبادئ شتى وتطبيقها عملياً شيء آخر ، فكثيراً فى عصور التاريخ الحديث بالذات ما انتهكت معاهدات وعصف بالقواعد والمبادىء إذا ما تعارضت مع مصالح الدول الموقعة عليها . ويتساءل أحد المؤرخين عن المزايا التى عادت على الدولة العثمانية من معاهدة باريس ، ويقول إن كلا من الروسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا قد عملت بعد سنة ١٨٥٦ على تقطيع أوصال الدولة العثمانية وضم أجزاء من ممتلكاتها إليها ، بحيث أصبحت عبارة «المحافظة على استقلال الدولة العثمانية، وتماسك ممتلكاتها» حبراً على ورق [٢] .

أصداء الخط الهمايونى فى الأوساط الإسلامية والمسيحية فى الدولة :

أثار حفيظة المسلمين الفرمان السلطانى «خطى شريف همايونى» الذى أصدره السلطان عبدالمجيد الأول، قبل افتتاح مؤتمر باريس بأسبوع واحد ، وقرر فيه السلطان المساواة التامة بين رعايا الدولة المسلمين وغير المسلمين وتأجج الشعور لعثمانى الإسلامى غضباً من هذه المساواة، وهذه حقيقة لامراء فيها ، وجعلت المسلمين فى الدولة بصفة عامة وفى لبنان بصفة خاصة يتحفزون للانقضاض على الموارنة، ويعزو أحد المؤرخين هذا الغضب إلى طبيعة الأتراك العثمانيين من حيث استعلائهم على الأجناس والأديان والشعوب الأخرى، وإلى اعتقادهم الراسخ فى أفضليتهم على غيرهم [٣] ، والحق أنهم اعتادوا أن يكونوا طبقة حاكمة يصدع لهم الآخرون. ولم يستطع الأتراك العثمانيون تطوير عقليتهم بمضى العصور ؛ فكان من الصعب عليهم أن يقبلوا عن طيب خاطر مساواة الطوائف المسيحية بهم ، وكان من عيوب الدولة

---

(١) لم تدع بروسيا إلى الانضمام إلى المعاهدة الرباعية نظراً لأنها اتبعت سياسة الحيدة فى حرب القرم ، وكانت بريطانيا قد أصرت على منعها من الاشتراك فى مؤتمر باريس ، ولم توجه الدعوة إلى بروسيا إلى حضور مؤتمر باريس ، إلا بعد افتتاحه بصفتها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المضايق المبرمة فى ١٣ من يوليو – تموز – سنة ١٨٤١ . وكان فى هذا التأخير فى توجيه الدعوة إلى بروسيا لحضور المؤتمر إذلالاً لها، أما بيدمنت (مملكة سردينيا) فكانت تتزعم حركة الوحدة الإيطالية وكانت قوات النمسا تحتل أجزاء من شبه الجزيرة الإيطالية . ولم تكن العلاقات النمساوية مع بيدمنت تسمح باشتراكهما معاً فى المعاهدة الرباعية ، ورؤى أن تكون مقصورة على الدول الثلاث الكبرى فقط إلى جانب الدولة العثمانية .

(2) Miller W. op. cit. p. 239.

(3) Miller W. op. cit., p. 299.

العثمانية أنها فشلت فى أن تجعل المسلمين والمسيحيين الخاضعين لها شعباً واحداً .

ولكن من ناحية أخرى بدأ الفلاحون الموارنة يثيرون الفلاقل بتحريض رجال الدين الموارنة، الذين نشط بينهم عملاء البابوية فى روما وعملاء فرنسا لإثارة المتاعب فى وجه الدولة العثمانية، وإظهارها بمظهر الدولة العاجزة عن السيطرة على العناصر المسيحية وعن إيجاد توازن بين المسلمين والطوائف المسيحية، بعد أن أعطت الدولة الأوروبية فى معاهدة باريس لعام ١٨٥٦ الفرصة للدولة العثمانية لتطوير نظمها وإصلاح أمورها الداخلية .

إعلان قيام جمهورية الفلاحين :

قام الفلاحون الموارنة «فى كسروان» بثورة فى سنة ١٨٥٨ بزعامة رجل ضخم الجسم يعمل حداداً [١] ، ويسمى طانيوس من شاهين سعادة ، وأعلن قيام جمهورية الفلاحين فى جبل لبنان[٢] ؛ إذ كان الفلاحون الموارنة أشد وعياً من ذى قبل ، فأنفوا من البقاء أداة فى أيدى الإقطاعيين . وكان رجال الدين الموارنة على خصومة مع زعماء الإقطاع والمشايخ وعلى وفاق مصلحى مع الفلاحين الموارنة . ولذلك لما قامت الفتنة الجديدة سنة ١٨٥٨، كانت من لون فيه شيء من الجدة لم يشهده الموارنة من قبل ، واشتهرت هذه الحركة باسم «عامية انطلياس لأن العامة كانوا عنصراً بارزاً فيها ، ولأن «انطلياس» كانت نقطة الانطلاق لها ، ومركز حكومتها[٣] ، ولقى إعلان قيام هذه الجمهورية تأييداً فى الخفاء من أسقف بيروت الكاثوليكى ورجال الدين الموارنة فى منطقة كسروان بصفة خاصة ، ورؤساء الأقسام فى قرى الموارنة ؛ إذ رأوا فى قيام هذه الجمهورية مايساعد على إضعاف نفوذ الأمراء الاقطاعيين الموارنة[٤] . وقد رحبت فرنسا ترحيباً قلبياً بإعلان قيام هذه الجمهورية ، ووجدت فيها ركيزة لدعم النفوذ الفرنسى فى لبنان . وعلى الصعيد المقابل ثارت مشاعر عدة طوائف مثل الدروز ، والمسلمين السنيين والمسيحيين الأرثوذكس التابعين للكنيسة الشرقية ، وبريطانيا ، والبروتستانت بصفة عامة .

---

(١) يذكر بعض المؤرخين أنه لم يكن يعمل حداداً بالمعنى العام الذى يتبادر إلى الذهن ، ولكنه كان يحترف حرفة تركيب الحدوة فى كل قدم من أقدام الحصان . انظر المرجع السابق ، ص٣٠٠.

(2) Stanford J. Shaw and Ezal Kural Shaw, op. cit., vol. 3, p. 143.

(٣) دكتور نقولا زيادة : أبعاد التاريخ اللبنانى الحديث . من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص١٠٤ .

(٤) دكتور عبدالله حنا : الاتجاهات الفكرية فى سورية ولبنان . دار التقدم العربى . دمشق ١٩٧٣ ، ١١٨ بشارة مرهج : معركة العروبة والديمقراطية فى لبنان . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤، ص١١٣ .

الانفجار الثورى وانتشار المذابح :

بدأ الانفجار الثورى أول الأمر بين الدروز والموارنة فى ٢٧ من مايو – آيار – سنة ١٨٦٠ ، حين هاجمت جماعات من الموارنة قرية يسكنها الدروز وأعملت القتل فى سكانها . ويذكر فريق من المؤرخين أن الدروز كان بيدهم زمام المبادأة ، وأنهم هم الذين بدأوا عمليات القتل . وقد تحول الانفجار الثورى من مذابح بين طائفتين إلى مذابح عامة بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك (١) ، وساعد على تفاقمها تهاون السلطات العثمانية فى قمعها وهى فى مهدها (٢) من ناحية ، وتدخل الحكومات الأوروبية من ناحية ثانية ، وتدفق الأسلحة على لبنان من بعض الحكومات الأوروبية تقدمها لأنصارها المتقاتلين من ناحية ثالثة ، وامتدت إلى بيروت حيث هاجم الموارنة المسلمين بذبحهم ، وبلغ عدد عدد الأهالى الذين اشتركوا فى المذابح قرابة عشرين ألفاً(٣) ، وسقط ضحايا كثيرون تضاربت الروايات فى ذكر أعدادهم (٤)، وأحرق عدد من القرى كان من بينها دير القمر وزحله وبيت مرى ، كما امتدت المذابح إلى طرابلس الشام وصيدا واللاذقية (٥) ، ودمر عدد من المساجد والكنائس والأديرة والمدارس والمؤسسات الخيرية المسيحية(٦) ، وقيل إن الباشا العثمانى فى بيروت قد أبدى ألمه العميق لوقوع المذابح ، واستطاع بنفوذه الشخصى أن يجمع زعماء الموارنة والدروز وأن يوقعوا فى ٦ من يوليو – تموز – سنة ١٨٦٠ اتفاقاً بوقف المذابح (٧). ولكن لم يكن لهذا الاتفاق نتيجة عملية

---

(١) انظر مضبطة جلسة مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٨٦١ فى :
Hansard's Parliamentary Debates, Vol 163, 234-242.

(٢) محمد كرد على : خطط الشام ، ج٣ ، ص ص٨٢–٨٣ .

(٣) انظر البيان الذى ألقاه لورد جون رسل John Russl وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم بجلسة ١٢ من يوليو – تموز – سنة ١٨٦١ فى :
Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 159, p. 1772.

(٤) تراوح عدد القتلى فى الجبل وفى بيروت بين سبعة آلاف واثنى عشر ألفاً .

(٥) محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٣٣ .
وانظر تفصيلات وافية عن مذابح سنة ١٨٦٠ فى :
دكتور بدر الدين عباس الخصوصى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٤–٦٠ .

(٦) جريدة L'Isthme de Suez العدد ١٠١ الصادر فى أول سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٠ ، ص٢٨٢ ، مجموعة السنة الخامسة .

ويذكر شو Shaw أن عدد المؤسسات التى دمرت بلغ ٣٠٠ قرية ، ٥٠٠ كنيسة وأربعين ديراً وثلاثين مدرسة ، ولم يذكر شيئاً عن المساجد . كما أن الأرقام التى ذكرها مبالغ فيها من ناحية ، وكلها أرقام حلقية غير مكسورة round figures بحيث يكون فى حكم الاستحالة على الباحث المحايد أن يتقبل هذه الأرقام على أنها تمثل الحقيقة . انظر :

Stanford J. Shaw, op. cit., Vol. 2. p. 143.

(7) Miller W. op. cit., p. 301.

لأن الجموع الحاشدة من الطرفين المتنازعين واصلت عمليات القتل في ضراوة بالغة، وهام الأهالى فى الجبل على وجوههم ، وهم فى حالة شديدة من الذعر ، ولجأ عدد كبير منهم إلى الإسكندرية[١] وجزيرة قبرص وبلاد اليونان وإستانبول وغيرها [٢] . ولكن اتجهت أنظار الكثيرين من اللبنانيين المسيحيين إلى مصر للهجرة إليها [٣] ، وكانت كل سفينة تصل الإسكندرية قادمة من بيروت، نقل عدد كبير منهم [٤] ، وقد بلغت حالة أولئك اللاجئين من السوء حداً دفع البعض إلى فتح اكتتاب لمساعدتهم . وافتتح والى مصر محمد سعيد باشا قائمة الاكتتاب وتبعه أفراد أسرته بمبالغ سخية ، كما تبرعت شركة قناة السويس بخمسة آلاف فرنك، واكتتب أجانب مصر بمبالغ متفاوتة [٥] ، وأسهمت الحكومة الفرنسية بمبلغ كبير لإغاثة الموارنة [٦] .

انتقال المذابح إلى دمشق :

وكان قتل المسلمين فى مدينة بيروت قد أثار مشاعر الأغلبية الإسلامية فى دمشق ، فهاجم المسلمون الحى المسيحيى فى العاصمة السورية وأحرقوا المتاجر فى الخانات وكذلك المساكن وقتلوا ساكنيها، واستمرت عمليات القتل والنهب والتدمير فى دمشق عشرة أيام من اليوم التاسع من شهر يوليو تموز – سنة ١٨٦٠ ، ويبدو أن كفة المسلمين فيها كانت راجحة . وبلغ عدد القتلى ٥,٥٠٠ ، وكان من بين ضحايا المذابح قنصل أمريكا وقنصل هولندا [٧] ، وهو أمر أدى إلى تصعيد الموقف تصعيداً خطيراً . وتذكر المراجع أن مذابح دمشق كادت تتحولى إلى كارثة أشد هولا من مذابح لبنان، لولا تدخل الأمير عبدالقادر الجزائرى الذى حارب الاحتلال الفرنسى فى الجزائر ردحاً من الزمن، ثم انتهى به المطاف منفياً أو مبعداً فى دمشق . وبذل هو وأتباعه جهوداً مضنية لوقت المذابح أو تضييق نطاقها ، وتعرض أكثر من مرة لرصاص المتقاتلين وآوى إلى داره جموعاً من المسيحيين فى حراسة أتباعه ، وأرسل أفواجاً أخرى إلى دور بعض القنصليات الأجنبية فى بيروت ليكون هؤلاء المسيحيون بمنأى عن أذى المسلمين . وقد أضافت مذابح دمشق أبعاداً جديدة لمسألة هجرة المسيحيين من أهالى دمشق

---

(1) Poujoulat Baptistin, op. cit., p. 308.

(٢) محمد كرد على : خطط الشام ، ج٣ ، ص٩٣ .

(٣) المرجع السابق ، الجزء ذاته ، والصفحة ذاتها .

(٤) جريدة L'Isthme de Suez العدد ٩٩ ، الصادر فى أول أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ ، ص٢٤٢ ، مجموعة السنة الخامسة .

(٥) المرجع السابق ، العدد ٩٩ ، الصادر فى أول أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ ، ص٢٤٢ ، مجموعة السنة الخامسة .

(6) Miller W. op. cit., p. 301.

(7) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., Vol. 2, p. 143.

إلى مصر .. فقد هاجرت جموع غفيرة منهم إلى مصر ، وكتب أحد الفرنسيين ، جيل روزيه Jules Rosé مقالاً عن هجرتهم جاء فيه ختامه «إن مصر الكريمة المضيافة لترحب بهم وتفتح لهم صدرها ، وسيجدون فيها ملاذاً يقيهم الاضطهاد والسوء» [١] . كان لهذه المذابح المسيحية أصداؤها فى أوساط الطلبة المصريين، الذين كانوا يستكملون دراساتهم العليا فى باريس، فتبرعوا بمائتين وستين فرنكاً تولى جومار بك Jomard رئيس البعثة التعليمية المصرية فى فرنسا إرسالها إلى رئيس تحرير جريدة شركة قناة السويس، وأرفقها بخطاب مؤرخ فى أول سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٦٠ جاء فيه ماترجمته «إن طلبة البعثة المصرية فى فرنسا قد تأثروا أشد التأثر للنكبات التى حلت بالمسيحيين فى سورية . وقد أرادوا ، استنكاراً لعمل الذين شوهوا مسمعة المسلمين بقسوتهم ، فتح اكتتاب فيما بينهم لمساعدة ضحايا هذه الاضطهادات» ، وقد نشرت الجريدة أسماء الطلبة المصريين والمبالغ التى تبرعوا بها وخطاب جومار بك [٢] .

ردود الفعل فى أوروبا :

أبرق مراسلو الصحف أنباء المذابح مبالغاً فيها إلى أوروبا ، وصوروا الموارنة على أنهم ضحايا تعصب دينى غاشم من الرعايا المسلمين فى الدولة العثمانية . وانتهزتها فرنسا فرصة ذهبية للتدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية؛ ابتغاء فرص الحماية الفرنسية على لبنان أو لبنان وسورية معاً ، واقترح توفنيل Thouvenel وزير الخارجية الفرنسية إرسال حملة عسكرية إلى لبنان بحجة إخماد الفتن الدينية وإنقاذ الموارنة من المسلمين، على أساس أن فرنسا هى الحامية الخاصة للموارنة The Special Proctress of the Maronites ولقى هذا الاقتراح تأييداً حاراً من جانب إمبراطور فرنسا نابليون الثالث ؛ إذ وجد فى تنفيذه دعماً لمركزه فى داخل فرنسا كى يسترد بإرسال هذه الحملة عطفة وتأييد الكاثوليك، واللذين كان قد فقدهما فى العالم السابق (١٨٥٩) نتيجة تدخله الحربى فى شبه جزيرة إيطاليا [٣] ، وكان اقتراح إرسال

---

(١) L'Isthme de Suez العدد ٩٩ المشار إليه سابقاً .

(٢) *L'Isthme de Suez* العدد ١٠٢ ، الصادر فى ١٥ سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٦٠ ، ص٣٠١ ، مجموعة السنة الخامسة . انظر أيضاً بخصوص هذا الموضوع العدد ١٠٠ من هذه الجريدة، والصادر فى ١٥ من أغسطس - آب - سنة ١٨٦٠ ، ص٢٥٩ مجموعة السنة الخامسة .

(٣) زج نابليون الثالث بالجيش الفرنسى فى حرب سنة ١٨٥٩ فى شبه الجزيرة الإيطالية، إرضاء لمشاعر الأحرار فى فرنسا وانتصاراً لإيطاليا لتحريرها من الحكم النمساوى ؛ إذ كانت للنمسا أملاك فى سهل لمباردى، وكانت دوقيات الوسط خاضعة للنفوذ النمساوى . وتماشياً مع هذه السياسة تمت مقابلة بين نابليون الثالث وكافور Cavour رئيس وزراء مملكة بيدمنت فى حمامات بلومبيير Plombeères فى يومى ٢١ ، ٢٢ يوليو - تموز - سنة ١٨٥٨، وتم الاتفاق بينهما على أن تدخل فرنسا الحرب حليفة لمملكة بيدمنت ضد النمسا ، وأن تقدم فرنسا ٢٠٠,٠٠٠ جندى ويتم إجلاء النمسا عن شبه الجزيرة الإيطالية ، وتؤلف فى شماليها مملكة إيطاليا ، تضم بيدمنت ولمبارديا والبندقية برياسة فيكتور عمانويل ، ثم ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادى يرأسه البابا ، وتأخذ فرنسا فى مقابل اشتراكها فى الحرب نيس=

حملة عسكرية إلى لبنان وهى من الممتلكات العثمانية أمراً يتعارض مع معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ، التى منعت تدخل الدول الأوروبية مجتمعة أول منفردة فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية ، وكانت مذابح لبنان هى مسألة داخلية .

*الدبلوماسية البريطانية تجاه مذابح لبنان :

أما وزير خارجية بريطانية – جون رسل John Russel – فقد كان معترضاً من حيث المبدأ على إرسال حملة عسكرية إلى لبنان لعدة أسباب، منها : أن هذا التصرف يعد خرقاً للفقرة الثانية من المادة التاسعة من معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ، وأنه يرى وجوب إعطاء الدولة العثمانية فرصة لإخماد الفتنة والقضاء على الأسباب التى أدت إليها ، ولأنه يشك فى أهداف فرنسا من إرسال حملة عسكرية فرنسية .. ففى تقديره للموقف كانت فرنسا تهدف إلى فرض

=وسافوى ويتم زويج الأميرة كلوتلده Clotilde البالغة من العمر ستة عشر ربيعاً، وابنة ملك بيدمنت، من الأمير جيروم نابليون Jérome Nopoléon ابن عم الإمبراطور ، وكان أميراً فاسقاً خليعاً عرف بإخلاصه العميق لحظياته وعشيقاته ، وأطلق على هذه المعاهدة السرية اسم الحلف الدفاعى . واشترط فيها على أن تكون النمسا هى البادئة بالعدوان حتى لايكون هناك مجال لتدخل أوروبى (ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٥٨)، واشتعلت الحرب فى ٢٦ أبريل – نيسان – سنة ١٨٥٩، وأحرزت القوات الفرنسية انتصارات رائعة كان أهمها معركة ماجنتا Magenta (٤ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٥٩) ، وسولفرينو -Solferi no (٢٤ من الشهر ذاته) . ولكن أنهى نابليون الثالث الحرب فجأة ، إذ تقابل مع إمبراطور النمسا فرنسيس جوزيف فى فيلا فرنكا Villafranca ، وأبرم معه هدنة فى ٨ من يوليو – تموز – دون أن يرجع إلى ملك بيدمنت أو كافور، ثم عقد صلح زيوريخ Zurich فى ١٠ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٥٩ ، وتقرر بمقتضاه :

(١) تتنازل النمسا عن لمبارديا إلى بيدمنت .
(٢) تظل البندقية تحت سيادة النمسا .
(٣) تأييد فرنسا والنمسا لقيام اتحاد إيطالى برياسة البابا الإسمية .
(٤) حث البابا على إدخال الإصلاحات فى الأراضى التابعة له .
(٥) عودة حكام توسكانيا ، ومودينا ، وبارما ، وروماتا إلى حكامها الأصليين، وكان أهالى هذه الدوقيات قد أعلنوا رغبتهم فى الانضمام إلى بيدمنت «كى يكونوا جزءاً من دولة إيطالية قوية تحت الحكم الدستورى لفيكتور عمانويل» .

وقد أثار تصرف نابليون الثالث بدخوله الحرب فى إيطاليا غضب البابا بيوس التاسع، الذى نقم على الاتجاهات التحررية والقومية والديمقراطية ، وأطلق عليها «الثورة» واعتبرها خطراً على الكاثوليكية لايعد له سوى خطر الإسلام فى العصور الوسطى . كما أغضب الكاثوليك فى فرنسا إضعاف نابليون مركز البابوية فى روما .

انظر كلاً من :

Taylor A.J.P.; The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918.
Oxford, 1954; pp. 99-118.
Grant A.J. and Temperley Harold; op. cit., pp. 229-235.
Fisher H.A.L.; op. cit., pp. 951-954.

الحماية على لبنان كخطوة أولى يتبعها فرض الحماية على سورية مما يعصف بمبدأ التوازن الدولى فى حوض البحر المتوسط . وكانت الحكومة البريطانية لاتزال متمسكة بسياستها التقليدية وهى المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وسلامة ممتلكاتها ؛ لأن فى هذه السياسة سلامة للممتلكات البريطانية فى الهند وغيرها من الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار . ولهذا أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات بجلسة ١٠ من يوليو - تموز - سنة ١٨٦٠ - أى قبل أقل من شهرين من توقيع بروتوكول باريس فى ٥ من أغسطس - آب - تمسكها بهذه السياسة . وكان مما قالته «تذكرون ياحضرات اللوردات أن والى مصر - محمد على باشا - قد استولى على هذه البلاد - بلاد الشام - فى فترة سابقة ، وأن قوات حضرة صاحبة الجلالة الملكة قد أسهمت لاعتبارات سياسية فى الجهود، التى بذلت لإرجاع هذه الولاية إلى حكم الدولة العثمانية . وفى خلال الفترة التى دانت فيها للحكم المصرى ظفرت هذه البلاد بأمن وحماية أكثر مما تتمتع به الآن» (١) .

وكانت الحكومة البريطانية تخشى أطماع نابليون الثالث فى الشرق الإسلامى؛ إذ كان يريد أن يسير على خطى عمه الإمبراطور نابليون الأول حين قاد حملة عسكرية على مصر سنة ١٧٩٨ ، ثم قاد حملة فرعية منها على بلاد الشام فى سنة ١٧٩٩ . وكان نابليون الثالث قد أبدى تأييداً عميقاً لمشروع قناة السويس وعطفاً شديداً على دى لسبس صاحب امتياز القناة إلى حد أنه نقل قنصل فرنسا العام فى مصر ، ساباتيه Sabatier ؛ لأنه لم يقف إلى جانب دى لسبس دفاعاً عن مصالح الشركة فى خلال أزمتى يونيو - حزيران - وأكتوبر - تشرين أول - سنة ١٨٥٩ (٢) وأوضح وزير الخارجية الفرنسية فى قرار النقل استياءه لملك القنصل العام إزاء مشروع القناة ، وأنه لم يحتج على التدابير التى اتخذت فى اجتماع قناصل الدول فى مصر فى ٤ من أكتوبر - تشرين أول سنة ١٨٥٩ (٣) ، وكانت الحكومة البريطانية تنظر إلى مشروع قناة السويس على أنه مشروع سياسى فرنسى ، استهدف بالدرجة الأولى الإضرار بالمصالح البريطانية. وكان وزير خارجية بريطانيا لايريد أيضاً أن يعطى الروسيا فرصة للتدخل العسكرى أو السياسى فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية ؛ فهى لم تطالب بإخماد مذابح لبنان فحسب ،

---

(1) Hansard's Parliamentary Debates, vol. 159, p. 1648.

(٢) انظر تفاصيل هاتين الأزمتين فى :

دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : *السخرة فى حفر قناة السويس* ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٢-٦٣.

وانظر أيضاً لنفس المؤلف : *قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها* ، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٧٣-٣٣٦ .

(3) Hallberg Charles, op. cit., pp. 169-170.

وانظر أيضاً L'Isthme de Suez العدد الصادر فى ١٥ نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٨٥٠ ، ص٣٢٨ ، *مجموعة السنة الرابعة* .

بل تطلعت إلى ما أسمته تحسين أوضاع الرعايا المسيحيين فى الدولة العثمانية بعامة وفى البلقان بخاصة ، وستكون هذه إحدى ركائز سياستها نحو الدولة منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وقد أرسلت الروسيا بعض قطع من أسطولها الحربى حيث ألقت مراسيها أمام بيروت . ورأى وزير الخارجية البريطانية أيضاً أن موضوع مذابح لبنان قد اتسعت حلقاته ؛ إذ عرضت اليونان إرسال قوات برية وقطعتين حربيتين من أسطولها إلى بيروت للإسهام فى وقف المذابح الدينية ، وأراد جون رسل أن يقطع السبيل أمام هذه المحاولات .. فرفض الطلب الروسى والعرض اليونانى ، وأقر مبدأ التدخل الأوروبى فى أضيق نطاق شكلاً وموضوعاً، فمن ناحية الشكل أراد أن يعطيه طابعاً قانونياً فيصدر قرار التدخل عن مؤتمر دولى، تشترك فيه الدول الموقعة على معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ماعدا مملكة سردينيا الإيطالية . ومعنى ذلك ضرورة الحصول على موافقة الدولة العثمانية من حيث المبدأ على الاشتراك فى المؤتمر ، وأن يوافق السلطان على مبدأ التدخل الأوروبى المقيد الذى تصر عليه بريطانيا . ومن حيث الموضوع، أراد وزير الخارجية البريطانية أن يفسد على فرنسا أى محاولة قد تبذلهما لفرض الحماية الفرنسية على لبنان وسورية ، وأن يكون عدد القوة العسكرية الفرنسية محدوداً ، وأن تكون مرابطتها موقوتة بأجل معين يتم بعده الجلاء . وبعد اتصالات مكثفة بين لندن وباريس وافقت الحكومة الفرنسية على جميع طلبات وزير الخارجية، وتقرر عقد المؤتمر فى باريس فى شهر يوليو – تموز – ١٨٦٠ ، وأن تحضره ست دول، هى: بريطانيا ، وفرنسا ، والنمسا ، والروسيا ، وبروسيا ، والدولة العثمانية .

إمعان بريطانيا فى دبلوماسيتها :

عقد بروتوكول انتقاء الأغراض الشخصية :

وإمعاناً من جون رسل وزير الخارجية البريطانية فى الحرص على تقييد فرنسا فى التحرك فى المؤتمر المزمع عقده فى باريس ، ورغبة منه فى عدم اتخاذ فرنسا أو غيرها من الدول الأعضاء فى المؤتمر الأزمة اللبنانية نقطة وثوب لتحقيق مكاسب إقليمية أو تجارية فى الدولة العثمانية ، طلب – قبل الفراغ نهائيّاً من وضع قرارات المؤتمر – أن توقع بروتوكولاً، أطلق عليه «بروتوكول انتقاء الأغراض الشخصية – The Self-Denying Protocol وقد وقعته الدول فى ٣ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ وجاء فيه أن الدول المتعاقدة تقرر – فى أتم أسلوب قانونى – أنها لاتبتغى ولاتعتزم أن تبتغى ، فى تنفيذ تعهداتها ، أى مزايا إقليمية أو أى نفوذ انفرادى أو أى امتياز بشأن تجارة رعاياها؛ بحيث لايستطاع منحها لرعايا جميع الأمم الأخرى .

In the most formal manner, the Contracting Powers do not intend to seek for, and will not seek for, in the execution of their engagements, any ter-

ritorial advantages, any exclusive influeuce, or any concession with regard to the commerce of their subjects, such as could not be granted to the subjects of all other nations.[(1)]

حدود التدخل الدولى كما أقرها بروتوكول باريس :

وقعت الدول الست فى ٥ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ فى باريس بروتوكولاً يحدد ويقيد حجم التدخل الأوروبى فى مذابح لبنان ودمشق ، وقد أخذ هذا الاتفاق فى أول الأمر شكل بروتوكول Protocol ولم يأخذ من الناحية الشكلية صورة اتفاق Convention ، إلا بعد ذلك بشهر فى ٥من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٠ ؛ لأن الموقف المتأزم فى بلاد الشام كان فى نظر الدول الأوروبية لايتحمل تأخيراً[(٢)] . وكان وضع قراراتهم فى صورة اتفاق يتطلب عدة إجراءات منها ضرورة تصديق حكومات الدول المتعاقدة على هذه القرارات [(٣)] .

وكان من بين قرارات البروتوكول :

أولاً : ترسل قوات أوروبية يمكن أن يزاد عددها إلى ١٢,٠٠٠ جندى إلى بلاد الشام؛ للإسهام فى إعادة الهدوء إليها (المادة الأولى) .

ثانياً : يوافق إمبراطور فرنسا على أن يرسل فوراً نصف هذا العدد إلى لبنان ، وإذا تطلب الموقف زيادة هذه القوة إلى ١٢,٠٠٠ جندى ، وهو الحد الأقصى المنصوص عليه ، فإن الدول المشتركة فى الاتفاق تتفق مع الدولة العثمانية ، عن طريق القنوات الدبلوماسية ودون تأخير ، على تعيين جنسيات أفراد القوة التى ترسل لتعزيز القوة الفرنسية ، على أن تكون تلك القوة الجديدة تابعة للدول المشتركة (المادة الثانية) .

ثالثاً : يتصل القائد العام للحملة الفرنسية عقب وصوله بالمبعوث العثمانى فوق العادة للاتفاق معه على الإجراءات التى يتطلبها الموقف، وعلى اختيار المواقع التى ترابط فيها قواته من أجل تحقيق أهداف هذا الاتفاق (المادة الثالثة) .

رابعاً : على كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وبروسيا إبقاء قوات بحرية كافية تسهم فى نجاح الجهود المشتركة، التى ترمى إلى إعادة الهدوء إلى ساحل بلاد الشام (المادة الرابعة) .

---

(1) Great Britain, Parliamentary Papers, 1861, vol. 68, pp. 8-9.

(٢) انظر تصريح لورد ستراد مورد دى ردكليف فى جلسة ٣ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ بمجلس اللوردات :

Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 160, pp. 617-618.

(٣) دكتور حامد سلطان : القانون الدولى العام فى وقت السلم ، مرجع سبق ذكره ، المبحث الثالث : أنواع المعاهدات والأعمال القانونية الدولية التى تصدر عن جانبين أو أكثر ، ص ص٢٠٦-٢٠٧ .

خامساً : تعتقد الدول المتعاقدة أن ستة أشهر فترة كافية لتحقيق هدفها ، وهو إعادة الأمن والنظام والهدوء ، وتأسيساً على ذلك .. فإن فترة «الاحتلال الأوروبى لبلاد الشام لاتتجاوز هذه المدة» (المادة الخامسة) .

سادساً : يتعهد الباب العالى أن يعمل فى حدود استطاعته على تسهيل تموين القوات الأوروبية بما تحتاج إليه من أغذية [١] (المادة السادسة) .

وقد وصلت الحملة الفرنسية إلى لبنان ونزلت طلائعها الأولى فى بيروت فى ١٦ من أغسطس – آب – سنة ١٨٦٠ ، وخرج أعيان الموارنة لاستقبالها والترحيب بها وعسكرت فى مواقع متعددة فى جبل لبنان[٢] . وكانت بقيادة اللواء دى بوفور دوتبول General de Beaufort d'Hautpoul ، وهو من القادة العسكريين المتخصصين فى شئون لبنان وسورية وملماً بجوانب القضية ؛ إذ كان ضابطاً فى هيئة أركان حرب إبراهيم باشا ابن والى مصر محمد على عند ماجرد حملته فى حرب الشام الأولى، وكان هذا القائد الفرنسى يحفظ أجمل للذكريات عن الأمراء الشهابيين الذين زار قصورهم ووقف على مجدهم ونفوذهم [٣] .

السلطان يوفد وزير خارجيته إلى بلاد الشام :

وقبل نزول القوات الفرنسية ، كان الباب العالى قد أرسل قوات كبيرة إلى دمشق وإلى مناطق جبل لبنان ، كما أوفد فؤاد باشا وزير الخارجية ، فبلغ بيروت فى ١٧ من يوليو – تموز – سنة ١٨٦٠ . واتخذ تدابير صارمة للامتصاص من الذين اشتركوا فى المذابح ولإعادة الأمن إلى ربوع البلاد وبث الطمأنينة فى نفوس الأهلين ، وبدأ بدمشق فأعدم مائة وأحد عشر جندياً رمياً بالرصاص وشنق سبعة وخمسين فرداً من المدنيين المسلمين ، وسمح لجميع المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام كرهاً إبان المذابح أن يرتدوا إلى دينهم ، وكان عددهم يقرب من الخمسمائة ، ونفى بعض أعيان المسلمين فى دمشق إلى جزيرة قبرص وطرابلس الغرب وإستانبول ، وسيقوا سيراً على الأقدام مكبلين بالحديد إلى بيروت ومنها نقلوا إلى المنفى ، كما صادر أملاك المسلمين فى الحى التجارى فى دمشق، وأعطاها للمسيحيين الذين نهبت متاجرهم فى الحى المسيحى. ومما يذكر أن اليهود اشتروا هذه المنهوبات بأبخس الأثمان من

---

(1) Great Britain, Parliamentary Papers, 1861, Vol. 68, pp. 5-6.

وقد تم تبادل وثائق التصديق على هذا الاتفاق فى باريس فى ١٨ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٦٠ .

(2) Hanotaux Gabriel; Histoire de la Nation Française. t. VIII. Histoire Militaire et Navale. 2 ème Volume. Du Directoire à la Guerre de 1914, par le Maréchal Franchet d'Esperey. Paris, 1937, pp. 383-384.

(٣) دكتور أحمد طربين : لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب (١٨٦١–١٩٢٠) من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٦٨ – ص٤ .

المسلمين . وكان والى دمشق قد أساء التصرف إبان المذابح؛ إذ قبض - فى محاولة منه لوقف المذابح - على بعض كبار المسلمين لأنهم كانوا قد أهانوا المسيحيين وقيدهم بالسلاسل وأكرههم على كنس الشوارع . وقد وصفت الحكومة البريطانية هذا التصرف بأنه إجراء كانت تعوزه الحكمة (١) وقد أمر فؤاد باشا بشنق والى دمشق سراً : ومعاقبة الموظفين الأتراك العثمانيين الذين أظهروا تراخياً فى مواجهة المذابح ، أو وقفوا موقف الحيدة ، أو اتفقوا بطريق التواطؤ مع المشاغبين على التوسع فى حركة قتل المسيحيين ، وفرض فؤاد باشا غرامات مالية على المسلمين . واستغل اليهود هذه الفرصة فقدموا للمسلمين قروضاً بفوائد عالية واضطر الأخيرون إلى قبول عروض اليهود حتى يتمكنوا من سداد الغرامات التى فرضت عليهم جزافاً (٢) ، وكانوا مهددين بدخول السجول أو بيع أثاث منازلهم إذا تأخروا فى دفع الغرامات المالية . وأهدى فؤاد باشا إلى الأمير عبدالقادر الجزائرى الوسام المجيدى (٣) تقديراً لشهامته فى إنقاذ أرواح المسيحيين ، وأمر بتوزيع المعونات المختلفة على المسيحيين الذين أضيروا فى مذابح دمشق . ونال الأمير عبدالقادر أيضاً وسام الشرف من الحكومة الفرنسية (٤) رمزاً وتقديراً لموقفه البطولى فى أثناء المذابح ، كما عهدت الحكومة البريطانية إلى القنصل البريطانى فى دمشق إبلاغ الأمير عبدالقادر شكرها وتقديرها لموقفه النبيل (٥) .

---

(١) انظر تقرير برانت Btrant قنصل بريطانيا فى دمشق، تلاه لورد سترافورد دى رد كليف فى مجلس اللوردات بجلسة ٣ من أغسطس - أب - سنة ١٨٦٠ فى :

Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 160, p. 627.

(٢) دكتور عبدالكريم غرايبة : سورية فى القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦) من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية - القاهرة ، ١٩٦١-١٩٦٢ ، ص١٢٩ .

ومما يذكر أنه كان لليهود فى دمشق وحدها أكثر من أربع وعشرين مؤسسة تجارية، بلغ رأس مالها قرابة خمسة ملايين فرنك ، كما سيطروا على تجارة دمشق مع بريطانيا . واشتهر من تجارهم اثنان من أسرة فرحى هما مراد ، ونسيم . وكان لليهود نشاط بارز أيضاً فى بيروت وحلب وعكا وحيفا . وكان كثير من قناصل الدول فى حلب من اليهود، وتلاعبوا بأسعار النقد .

(٣) ينسب هذا الوسام إلى السلطان عبدالمجيد الأول فهو الذى أنشأه وقدمه على وسام الافتخار الذى أنشأه السلطان محمود الثانى .

محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٥ .

(٤) هو وسام أنشأه بونابرت فى ١٩ مايو - أيار - سنة ١٨٠٢، قبل أن يصبح إمبراطوراً . وقد طرأت على نظام هذا الوسام عليه تغييرات تبعاً لتعدد نظم الحكم فى فرنسا بعد نابليون الأول ، ولكنه لايزال باقياً لتعلق الرأى العام الفرنسى به ، لأنه يذكر الفرنسيين بأمجادهم الحربية فى أوروبا على عهد نابليون الأول.

(٥) انظر مضابط مجلس العموم البريطانى بجلسات ٣ من أغسطس - أب - سنة ١٨٦٠ و٦ ، ٢٥ من الشهر ذاته فى :

Hansard's Parliamentary Debatcs, Vol. 160, pp. 641, 696, 697 and 1816.

وانظر أيضاً : =

أما في لبنان فلم يلجأ فؤاد باشا إلى الأسلوب ذاته الذي اتبعه في دمشق من توقيع العقوبات على المشاغبين ومثيري الفتنة ، لأن الوضع في لبنان كان مختلفاً : فالفريقان : الدروز والموارنة – كانا مسئولين ، ولم يكن في الاستطاعة تحديد المسئولية بالنسبة إلى الأفراد. ولذلك ترك هذا الموضوع إلى لجنة دولية تجتمع في بيروت برياسته؛ لأنه لمس من بعض الدول اتجاهاً تعسفياً لإدانة الدروز وتبرئة الموارنة من مسئولية المذابح . وكان يعلق آمالاً كباراً على الاختلافات بين الدول لتخفيف وطأة التحامل على الدروز ، كما أن قائد الحملة الفرنسية صمم على إرسال قوة من ألف وخمسمائة جندي فرنسي إلى جبل لبنان؛ بحجة إعادة الموارنة إلى قراهم وحمايتهم من اعتداءات الدروز [١] .

لجنة دولية في بيروت :

تكونت لجنة دولية برياسة فؤاد باشا ومقرها في بيروت ، واشترك فيها ممثلو كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وبروسيا، وكانت مهمتها اكتشاف المحرضين على المذابح والذين اشتركوا فيها ، وبحث أسبابها ، وتقدير التعويضات عن الخسائر ، ووضع اقتراحات لتطوير أجهزة الحكم ؛ بحيث لاتتعرض مناطق الجبل لمذابح أخرى في قابل الأيام ، وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٥ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٦٠ .

وقد وضعت اللجنة الدولية كشفاً بأسماء ٤,٦٠٠ درزي فحكمت على ثمانية وأربعين درزياً بالإعدام ، وعلى أحد عشر بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة عشر بالحبس ست سنوات ، وعلى ٢٤٩ بالتحفظ عليهم أو النفي المؤقت . ولكن لم يعدم جميع الذين صدرت عليهم أحكام الإعدام .. فقد استطاع كثيرون منهم الهرب ، أو لعل السلطات العثمانية سهلت لهم سبل الهرب. وفي دمشق حكم على ثلاثمائة رجل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد أحضروا مكبلين بالأغلال الحديدية سيراً على الأقدام إلى بيروت ، ومنها نقلوا إلى إستانبول . ولكن بعد غياب ستة أشهر ظهروا في أسواق بيروت وهم في طريقهم إلى دمشق[٢] ، وقدرت اللجنة مبالغ خيالية للتعويضات التي دتفع للموارنة [٣] ، واقترح في اللجنة أن يقوم الدروز بدفع هذه التعويضات ، غير أن فؤاد باشا اعترض قائلاً إن الدولة العثمانية ستدفعها من خزانتها . ولكن لم يدفع الباب العالي سوى مبلغ ضئيل من التعويضات ، ثم امتنع عن الدفع بحجة أن الموضوع قد غدا

= L'Isthmc de Suez العدد ١٠٢ الصادر في ١٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٠ ، ص٢٩٧ ، مجموعة السنة الخامسة .

(١) محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٣٣–٣٣٤ .

(٢) دكتور نقولا زيادة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٦ .

(٣) قدرت اللجنة هذه التعويضات «بمبلغ خمسة وسبعين مليون قرش» . محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٣٤ .

منتهياً، وأعلن الباب العالى بعد ذلك العفو العام، على ألا يشمل العفو أولئك الموارنة الذين هربوا إلى حوران(١) :

تيارات شتى فى اللجنة الدولية ببيروت :

وقد ألغى فؤاد باشا بصفة مؤقتة قائمقامية الدروز ، فأوقف قائمقامها وأعوانه من المقاطعجية الدروز ، وعندما فر الباقون أسقط حقوقهم المدنية وعزلهم من مناصبهم وأصبحوا مجردين من أى سلطات إدارية . ووضع قائمقامية الدروز مؤقتاً تحت الحكم العسكرى للجيش العثمانى إلى أن يتم وضع نظام جديد بالاتفاق مع الدول الأوروبية الخمس لحكم الجبل . وكان يتعذر عليه في ذلك الوقت اختيار شخصية درزية تتولى حكم قائمقامية الدروز ، فلجأ إلى تقسيمها إلى أربع دوائر إدارية وعين لكل منها مديراً . وقرر أن يقيم الجنود العثمانيون فى أماكن الجبل المناسبة لحفظ الأمن العام إلى جانب جنود غير نظاميين، يوضعون تحت تصرف المديرين، ويؤخذ بعضهم على الأقل من سكان الدائرة .

أما منصب قائمقامية الموارنة .. فقد شغر بعزل قائمقامها لموقفه المريب فى أثناء المذابح ولأنه أضاع نفوذه وهيبته بإدارته الضعيفة ، وتداول فؤاد باشا مع أعضاء اللجنة الدولية فى بيروت فى اختيار أحد الموارنة ليُعين قائمقاماً مؤقتاً . واستقر رأى اللجنة على أن تعهد إلى ممثل فرنسا ، بيكلار ، وإلى قائد الحملة الفرنسية دى بوفور ، وهما يناصران الموارنة ، على اختيار قائمقام لمنطقة الموارنة ، واتضح أن وجهات نظر العضوين متباينة ، فالأول يرى وجوب تسليم مقاليد الحكم فى قائمقامية الموارنة ليوسف كرم ، والثانى وهو قائد الحملة الفرنسية ، كان يرى أن يكون لبنان «معقلاً يلجأ إليه جميع مسيحيى بلاد الشام» وأن يضم جبل لبنان كلاً من صيدا وبيروت وطرابلس ، ورشح مجيد شهاب ليكون قائمقاماً، وأن يعين الأمير عبدالقادر الجزائرى والياً على ولاية سورية . وكان مجيد شهاب قد لجأ إلى مصر إبان المذابح فاستدعاه قائد الحملة الفرنسية للحضور مسرعاً إلى بيروت ، وانقسمت اللجنة الدولية فى بيروت أحزاباً وانضم إلى ممثل فرنسا ، بيكلار ، مندوب بريطانيا وكبار ضباط الحملة ، بينما انحاز إلى رأى قائد الحملة بوفور ، كل من قنصل فرنسا العام فى بيروت ومندوبى النمسا وبروسيا ، وحسم الأمر بتعيين يوسف كرم قائمقاماً مؤقتاً للموارنة . وقد صادف صعاباً جمة واضطر إلى الاستقالة فى ٩ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦١ ، وعين مكانه داود باشا وهو كاثوليكى ولد من أبوين أرمنيين فى إستانبول ونشأ فيها وتلقى علومه الثانوية فى كلية أزمير الفرنسية ثم التحق بكلية الحقوق الشاهانية وتدرج فى مناصب السلك الدبلوماسى العثمانى، حتى عين فى

(١) دكتور نقولا زيادة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٧ .

منتصف القرن التاسع عشر قائماً بالأعمال فى برلين[١] .

وفى لجنة بيروت الدولية، استطاع فؤاد باشا بدهائه أن يسيطر على أعمال اللجنة واستغل الخلاف الذى نشب بين أعضائها . فكان يقول لهم «سأنتظر إلى أن يتم الاتفاق بينكم» أو «سأحيل هذه المسألة إلى حكومتى فى إستانبول وانتظر التعليمات التى تردنى منها» . وكان ممثل بريطانيا يقف إلى جانب فؤاد باشا ، ويدافع عن مبدأ استقلال الدولة العثمانية وسلامة ممتلكاتها ؛ إعمالاً لنصوص معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ، كما طالب بشدة بأن تخفف الأحكام الصادرة ضد الدروز ، ووقف إلى جانبه ممثلاً النمسا وبروسيا . أما فرنسا فكانت تدافع عن وجهات نظر الموارنة ، وحاولت الروسيا أن تقف موقف الحيدة ، ولكنها كانت أقرب إلى تأييد فرنسا منها إلى الالتزام بمبدأ الحيدة . واستمرت اللجنة تمارس أعمالها إلى ٥ من مايو – آيار – سنة ١٨٦١ ، وأمضى الأعضاء الشهور الطوال فى إطالة أمد المباحثات والتسويف بحجة انتظار التعليمات من حكوماتهم . ويؤخذ على فؤاد باشا أنه أتاح الفرصة لإطالة أمد المباحثات ، لأن هذا التباطؤ جعل الدول الأعضاء تضغط على الحكومتين العثمانية والبريطانية لمد أجل الاحتلال الفرنسى للبنان . وأخيراً فرغ أعضاء اللجنة من وضع تقريرهم فى ٤ من مايو – آيار– سنة ١٨٦١ ، ووضعوا فيه أسساً جديدة لحكم لبنان واتفقوا على نقل المباحثات من بيروت إلى إستانبول لإجرائها مع الباب العالى مباشرة ، فذلك أدعى ، فى نظر الدول الأوروبية ، إلى سرعة الفراغ من وضع القانون الأساسى الجديد فى صورته النهائية والمقترح تطبيقه فى لبنان. وكان هذا الطلب ذريعة أمام معظم الدول الأوروبية باستثناء بريطانيا للمطالبة بمد أجل الاحتلال الفرنسى للبنان . وكان أجل الاحتلال الفرنسى قد انتهى فى ١٥ من فبراير – شباط – ١٨٦١ ، بعد أن انتهت الشهور الستة المحددة له ابتداء من تاريخ وصول قوات الاحتلال إلى بيروت فى ١٦ من أغسطس – آب – ١٨٦٠ ؛ طبقاً للبروتوكول الدولى المنعقد فى باريس فى ٥ من أغسطس ، والذى اتخذ شكل الاتفاق فى ٥ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٦٠[٢] .

اتفاق دولى على مد أجل الاحتلال الفرنسى للبنان :

كانت الحكومة البريطانية قد أبدت قلقها منذ شهر يناير – كانون ثان ١٨٦١ ؛ لعدم ظهور أى بادرة تدل على قرب انسحاب القوات الفرنسية من لبنان . وقد لقى تدخل فرنسا العسكرى فى لبنان تأييداً شعبياً من الرأى العام للفرنسى، وانتشرت فى فرنسا أغنية شعبية تشيد بسياسة نابليون الثالث ، وكان مطلعها «نحن راحلون إلى بلاد الشام[٣] Partant pour La Syrie» ، وتعرضت حكومة لندن لضغط شديد من فرنسا بوجه خاص؛ للموافقة على مد أجل

---

(١) دكتور أحمد طربين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١-١٥ .

(٢) انظر ماسبق .

(3) Miller William, op. cit., pp. 302-303.

الاحتلال الفرنسى . وقد أثير فى مجلس اللوردات بجلسة ٧ من مارس – آذار – سنة ١٨٦١ موضوع مماطلة فرنسا فى الجلاء عن لبنان . وذكر بعض الأعضاء أن تسويف فرنسا فى الانسحاب إنما يرجع إلى أن التفاهم يزداد بين الروسيا وفرنسا بخصوص مشكلات الدولة العثمانية ، وأبدوا خشيتهم من أن تتخذ الروسيا احتلال فرنسا للبنان ذريعة لتدخلها فى بلغاريا[١]، كما أثير هذا الموضوع فى مجلس العموم بجلستى ٧ و ١٨ من شهر مارس – آذار – سنة ١٨٦١ ، وصرح لورد جون رسل أن عدد القوة الفرنسية فى لبنان قد زاد حقيقة عن العدد المتفق عليه ، إذ كان يتراوح وقتذاك بين سبعة آلاف وثمانية آلاف جندى [٢] . وأخيراً وافقت الحكومة البريطانية على كره منها على الاشتراك فى التوقيع على اتفاق عقد فى باريس فى ١٩ من مارس – آذار سنة ١٨٦١ ووقعته معها الدول الخمس الأخرى ، وتقرر بمقتضاه إطالة مدة الاحتلال الفرنسى ثلاثة أشهر وعشرين يوماً تنتهى فى ٥ من يونيو – حزيران سنة ١٨٦١ واحتاطت بريطانيا حتى لاتطالب فرنسا والدول الضالعة معها بمد أجل الاحتلال الفرنسى مدة أخرى ، فنصت المادة الثانية من هذا الاتفاق الجديد على أنه إذا لم تكن النصوص الواردة فى المادة الثانية من اتفاق العام السابق (٥ من سبتمبر – أيلول) قد نفذت ، فإن هذه النصوص تستمر سارية المفعول فى أثناء الفترة من تاريخ توقيع الاتفاق الجديد ، وهو ١٩ مارس – آذار – سنة ١٨٦١ و٥ من شهر يونيو – حزيران – من السنة ذاتها [٣] . والمعنى المستفاد من هذه المادة هو أنه إذا رؤى من الضرورى تعزيز قوة الاحتلال الفرنسى بزيادة عددها إلى ١٢,٠٠٠ جندى، فإن هذا التعزيز الجديد لن يشمل اشتراك جنود فرنسيين، بل يتضمن جنوداً ينتمون إلى الدول الأخرى المتعاقدة[٤] .

المؤتمر الدولى فى إستانبول :

لما فرغت اللجنة الدولية فى بيروت فى ٤ من مايو – آيار – سنة ١٨٦١ من وضع تقريرها مشتملاً على مشروع القانون الأساسى للنظام المقترح لحكم جبل لبنان قررت – كما

---

(1) Hansard's Parliamentary Debates, Vol., 161, pp. 1525-1526.

(2) Loc. ci., pp. 1540-1541 and 2154.

(3) Great Britain, Patliamentary Papers, 1861, Vol. 68, pp, 14-15.

وقد تم تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة فى باريس فى ١٨ من مايو – آيار – سنة ١٨٦١ .

(٤) بخصوص مذابح لبنان ودمشق، انظر كلاً من :

Churchill C.H.; The Druzes and the Maronites under Turkisla Rule. chaps. 4-9.

Hourani A.H.; Syria and Lebanon, pp. 27-33.

Cambridge History of British Foreign Policy, Vol, 2, pp. 451-456.

Jouplain M.; La Question du Liban, pp. 886-451.

ذكرنا – عرضه على مؤتمر دولى يعقد فى إستانبول، ويشترك فيه سفراء الدول الخمس[1] مع الباب العالى . واجتمع المؤتمر برياسة عالى باشا الصدر الأعظم فى ٢٠ من مايو – آيار – فى بك أو على إحدى ضواحى إستانبول فى حى بيرا Pera [2] ولم تطل فترة عقد جلساته ؛ إذ فرغ من مراجعة المشروع فى الشهر التالى، وصدر فى ٩ من يونيو – حزيران – ١٨٦١ القانون الأساسى لحكم جبل لبنان مكوناً من سبع عشرة مادة وبروتوكول [2] ، وتطلق بعض المراجع التاريخية على الاثنين معاً بروتوكول بك أوغلى [3] .

القانون الأساسى لحكم جبل لبنان

نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن يقوم بإدارة جبل لبنان موظف مسيحى، يلقب باسم «متصرف» يعينه الباب العالى ويتصل هذا الموظف رأساً بحكومة إستانبول ، وهو قابل للعزل ، ويمنح كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام فى كل أنحاء الجبل ويجمع الأموال الأميرية ، ويكون له الحق فى تعيين مأمورى الإدارة المحلية ، ويعين القضاة ، ويعقد المجلس الإدارى الكبير ويتولى رياسته ، وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم . وكان كل عنصر من عناصر سكان الجبل وكيل يمثله لدى المتصرف ، ويعين هذا الوكيل الكبراء والوجهاء فى كل طائفة .

ونصت المادة الثانية على أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير، يتكون من اثنى عشر عضواً : اثنين من الموارنة ، واثنين من الدروز ، واثنين من الروم الكاثوليك واثنين من الروم الأرثوذكس ، واثنين من المتاولة ، واثنين من المسلمين . ويكون اختصاص هذا المجلس توزيع الضرائب ، والبحث فى إدارة موارد الجبل ونفقاته والاستماع إلى آرائه فى المسائل التى يعرضها المتصرف للاسترشاد بها .

ونصت المادة الثالثة على تقسيم جبل لبنان إلى ست مقاطعات إدارية، عينت أسماؤها وحدودها ، وأن يكون فى كل مقاطعة من هذه المقاطعات مأمور إدارى يعينه المتصرف ويختار من الطبقة الغالبة، سواء بعدد أفرادها أو بأهمية أملاكها .

---

(١) كانت هذه الدول هى بريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، الروسيا ، بروسيا ، وقد انضمت إيطاليا فى سنة ١٨٦٧ إلى الدول الموقعة على هذا القانون .

(٢) انظر مصطلح «بك أوغلى» فى جدول المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(٣) نجد النص الرسمى لهذا القانون فى كل من :

Great Britain, Parliamentary Papers, 1861, Vol. 68, pp. 683-686.

Hurewitz J.C.; op. cit., Vol. 1, pp. 165-168.

دكتور أحمد طربين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٤٧٣-٣٧٩ .

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, p. 143.

وقررت المادة الرابعة أن يكون فى كل مقاطعة مجلس إدارة محلى، مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثلون عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة ، ويجتمع هذا المجلس مرة فى السنة برياسة مدير المقاطعة وبدعوة منه . وعليه أن ينظر قبل كل شىء فى الأمور القضائية الإدارية ويستمع إلى مطالب الأهلين ، ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب فى المقاطعة ، ويبدى رأيه ، بصورة استشارية ، فى كل المسائل المتعلقة بالمنافع العامة .

أما المادة الخامسة فقد قسمت المقاطعات إلى نواحٍ ، ولايكون فى كل ناحية إلا جماعات متجانسة من السكان كلما كان ذلك مستطاعاً . وتقسم النواحى إلى قرى ، وتتألف كل قرية من خمسمائة نسمة على الأقل ، ويكون فى كل قرية موظف، يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة . وأن يرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهالى ويعينه المتصرف . وفى القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافى العدد من السكان شيخ خاص، لاشأن له إلا مع أتباع مذهبه الدينى .

وقررت المادة السادسة مساواة الجميع أمام القانون ، وإلغاء كل الامتيازات الإقطاعية ولاسيما امتيازات المقاطعجية .

وتعرضت المواد السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم على اختلاف درجاتها ، ومن بين المبادئ التى جاءت بها هذه المواد .

(أ) إخراج القضايا التجارية من ولاية قضاء جبل لبنان ، وتختص محكمة بيروت التجارية بنظرها وتختص كذلك بالنظر فى كل قضية، ولو كانت مدنية بين أحد رعايا أو محمى دولة أجنبية وأحد أهالى الجبل .

(ب) يتقرر لجميع القضاة مرتبات ، وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحد القضاة قد تقاضى رشوة أو قام بأى عمل لايتناسب مع مقتضيات وظيفته ، فيجب عزله وإحالته إلى مجلس تأديب.

(جـ) جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية .

(د) أهالى الجبل الذين يرتكبون جناية أو جنحة فى صنجق آخر، تجرى محاكمتهم فى هذا الصنجق . وإذا ارتكب أهالى الصناجق الأخرى جناية أو جنحة فى جبل لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وتأسيساً على ذلك.. فالأشخاص الوطنيون أو غير الوطنيين الذين يرتكبون جناية أو جنحة فى جبل لبنان ويلجأون إلى صنجق آخر ، فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة الصنجق الذى يكونون فيه

وتسلمهم إلى حكومة الجبل . وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جناية أو جنحة فى أى صنجق كان غير جبل لبنان والتجأوا إليه ، فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالاً بناء على طلب الصنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا أهمل مأمور والحكومة أو تراخوا ، بدون أسباب مشروعة ، فى تنفيذ الأوامر بإرجاع المتهمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقاً للقوانين ، كما تجرى على كل من يحاول إخفاء هؤلاء المتهمين من ملاحقات الشرطة. والخلاصة .. فإن علاقات حكومة جبل لبنان مع حكومات الصناجق الأخرى تكون العلاقات الموجودة ذاتها، والتى يصير تطبيقها بين صناجق الدولة العثمانية .

أما المادة الخامسة عشرة، فقررت أن حفظ النظام وتنفيذ القوانين فى الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة شرطة محلية، تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان، ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة [١] والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كإلغاء القبض أو الحبس ، فيحرم على مأمورى الشرطة أن يغتصبوا من الأهالى أية أجرة سواء مالاً أو عيناً . وعندما يرى الحاكم أن الشرطة المحلية أصبحت قديرة على القيام بكل مايفرض عليها من الواجبات فى الأوقات العادية فإن جنود الجيش العثمانى النظامى يحتلون فقط الطرق التى بين بيروت ودمشق ، وبين صيدا وطرابلس. ويكون هؤلاء الجنود تحت أوامر حاكم الجبل. أما فى الظروف غير العادية وعند الضرورة، وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة المركزى، يستطيع الحاكم أن يطلب مساعدة الجنود العمانيين النظاميين من السلطة العسكرية فى سورية. وعلى الضابط قائد هؤلاء الجنود أن يتفق مع حاكم الجبل على الإجراءات التى يجب اتخاذها. وعلى حاكم الجبل أن يضع فى الاعتبار جميع المسائل العسكرية البحتة كخطط الجيش ونظامه، ولكن يكون قائد الجنود النظاميين تحت أمر حاكم الجبل طوال الوقت الذى يقضيه فى لبنان ويعمل تحت مسئولية حاكم الجبل. ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها على أن هؤلاء الجنود ينسحبون من الجبل، عندما يقوم متصرف الجبل بإرسال تبليغ رسمى إلى قائد القوات العثمانية النظامية بانتهاء المهمة، التى من أجلها قد قدمت هذه القوات إلى مناطق الجبل.

وكان للمادة السادسة عشرة أهميتها البالغة ؛ إذ حددت نوع العلاقة المالية بين الدولة العثمانية ومتصرفية جبل لبنان . فجاءت الفقرة الأولى من هذه المادة على النحو التالى «لما كان الباب العالى يحتفظ بحق تحصيل الثلاثة آلاف وخمسمائة كيس [٢] بواسطة حاكم لبنان ،

---

(١) الحوالة (بتشديد حرف الواو) مصطلح تاريخى معناه جماعات تتشبه بالجنود ، كانوا «يتحولون» بأمر الحاكم إلى مساكن المتأخرين عن سداد الضرائب ، ويثقلون كاهلهم بالنفقات ، لايغادرون المسكن حتى يضطروهم إلى دفع الضرائب .

(٢) الكيس يساوى خمسة جنيهات .

وهى قيمة المبلغ المقرر على جبل لبنان حالياً ، والذى يجوز إبلاغه إلى سبعة آلاف كيس عندما تسمح الظروف .. فمن المفهوم مع ذلك أن حصيلة الضريبة تخصص للمسائل الإدارية الخاصة بالجبل ونفقات منافعه العامة . وإذا وجد فائض فإنه يصبح إيراداً للدولة[١] ، وإذا كانت المصروفات العامة الضرورية جداً لسير الإدارة بانتظام تزيد عن الإيراد الناجم عن الضرائب .. فإن خزانة الدولة تقوم بسداد العجز» .

أما فيما يختص بالأشغال العامة والنفقات الأخرى غير الاعتيادية ، فمن المفهوم أن الباب العالى لايكون ملزماً بها إلا إذا كان قد صدق عليها مقدماً .

وقررت المادة السابعة عشرة والأخيرة الشروع فى أقرب وقت ممكن فى إحصاء عدد الأهالى بلدة بلدة ، وملة ملة ، وإجراء مسح لكل الأراضى المزروعة .

بروتوكول القانون الأساسى :

وألحق بالقانون بروتوكول تضمن خمس مسائل ، هى :

أولاً : يتولى إدارة جبل لبنان حاكم مسيحى يختاره الباب العالى ، ويكون له حق الاتصال المباشر به ، ويمنح رتبة مشير ، ويقيم عادة فى دير القمر الذى يوضع تحت سلطته المباشرة ، وتحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل . ولكن لايتم عزله أبداً إلا بعد إجراء محاكمة له . وقبل انتهاء مدة ولايته بثلاثة أشهر، يخطر الباب العالى ممثلى الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد .

ثانياً : يعطى الباب العالى لحاكم الجبل حق تعيين الموظفين مرة واحدة ، وليس بمناسبة كل تعيين .

ثالثاً : بخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالإجراءات بين رعايا أو محميى دولة أجنبية من ناحية ، وبين سكان الجبل من ناحية أخرى ، يعهد إلى لجنة مختلطة تقيم فى بيروت بالتحقق من مستندات الحماية ومراجعتها .

رابعاً : يحتفظ الباب العالى لنفسه ، من أجل صيانة الأمن وكفالة الحرية على طريق بيروت –

(1) The Ottoman Porte reserves for itself the right to collect, through the medium of the Governor of Lebanon, the 3,500 purses which constitute at present the tax-burden of the Mountain and which may be augmented to 7.000 purses when circumstances allow it; it is understood, however, that the proceeds of the tax will first be applied to the adminstrative expenses of the Mountain and to its outlays for public service, only the surplus, if there is any, becoming revenue of the state.

دمشق ، بحق إقامة حصن فى نقطة مناسبة على الطريق المذكور .

خامساً : يشرع حاكم جبل لبنان فى إجراءات نزع السلاح من سكان الجبل ، عندما يجد أن الظروف والوقت ملائمان .

انسحاب القوات الفرنسية من لبنان :

وفى الشهر ذاته الذى تم فيه إصدار القانون الأساسى لحكم جبل لبنان ، تم جلاء الحملة الفرنسية عن لبنان وعادت إلى فرنسا . واعتقد الموارنة أن فرنسا قد أسدت إليهم خدمات جليلة بحمايتهم من الدروز . والواقع أن الحملة الفرنسية لم تقم بعمل حربى ذى شأن ، لأن فؤاد بك كان قد نجح فى إخماد الفتنة الدينية قبيل وصول الحملة؛ ولذلك يقرر أحد المؤرخين أن هذه الحملة بسفرها إلى لبنان وإقامتها فيه قرابة عشرة أشهر ، قد قامت «بنزهة خير»[1] Une charitable promenade . وإن كان قائدها العام وكبار ضباطها قد زجوا بأنفسهم فى مناقشات لجنة بيروت الدولية وتضاربت آراؤهم؛ مما حدا بحكومة باريس إلى المطالبة بتنسيق خططهم للمحافظة على مصالح فرنسا .

وبعد مغادرة الحملة الفرنسية ميناء بيروت بعشرين يوماً، جاز السلطان عبد المجيد الأول إلى ربه فى ٢٥ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦١ ، بعد حكم دام زهاء اثنين وعشرين عاماً ، وكان آخر عمل له هو إصدار القانون الأساسى لحكم جبل لبنان ، ولم يعش ليشاهد أصداء هذا القانون فى أوساط الموارنة والدروز، تاركاً لأخيه السلطان الجديد عبدالعزيز مواجهة موقف شائك تحف به الأخطار من يمين وشمال ؛ لأن الدروز والموارنة لم يرضوا عن هذا القانون . وكانت الدولة تعانى ارتباكات مالية نتيجة حرب القدم ، وكانت شعوب البلقان ساخطة متحفزة على الدولة . ولكن كان السلطان المتوفى من السلاطين، الذين حاولوا السير فى سياسة الإصلاح على نهج والده السلطان محمود الثانى ، غير أن الصعاب التى صادفها كانت أقوى منه ، وكان تباطؤه وتخبطه فى مواجهتها من العوامل الرئيسية التى أدت إلى تصعيدها . وكان أبرز مثال لهذا التباطؤ وذلك التخبط موقفه من المشكلة اللبنانية .. فقد حاول علاجها بثلاث أنظمة متلاحقة .. كانت الأولى بعد انحسار الحكم المصرى لبلاد الشام إبان الأزمة (١٨٣٩–١٨٤١) فقد حاول إدخال الحكم العثمانى المباشر فى جبل لبنان . ولما فشلت التجربة نتيجة تناحر الطوائف الدينية ودسائس الدول الأوروبية، أدخل عبدالمجيد سنة ١٨٤٥ نظام «القائمقاميتين» أى قائمقامية الموارنة فى الشمال وقائمقامية الدروز فى الجنوب . وقد أخفق هذا النظام منذ سنة ١٨٥٨ بإعلان قيام جمهورية الفلاحين، ثم تصاعدت الأزمة إلى ذروتها بمذابح سنة ١٨٦٠ . وكانت المحاولة الثالثة والأخيرة التى قام بها السلطان عبدالمجيد هى

---

(1) Miller W.; op, cit., p. 502.

إدخال الحكم الذاتى سنة ١٨٦١ فى جبل لبنان ، وهو النظام المعروف تاريخياً باسم «نظام المتصرفية» .

دراسة تحليلية للقانون الأساسى لحكم جبل لبنان :

إن الدراسة التحليلية للقانون الأساسى الصادر فى ٩ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٦١ لحكم جبل لبنان تكشف عن عدة حقائق، نجمت عن تدخل الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للحكومة العثمانية ، نذكر منها :

أولاً : انتصرت فرنسا انتصاراً كبيراً بإيجاد سلطة واحدة ومسيحية فى جبل لبنان بدلاً من سلطتين إحداهما للموارنة والأخرى للدروز . وجعلت هذه السلطة الواحدة والمسيحية مستقلة عن والى صيدا وعن والى دمشق ، ومرتبطة رأساً بحكومة إستانبول على قدم المساواة مع أى ولاية أخرى مجاورة لها، وتمتاز عنها بما تقرر لها من ضمانات دولية تجعلها بمنأى عن أى تعسف أو ظلم . وجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية عارضت بكل عنف المشروع البريطانى، الذى كان يقوم على إنشاء منصب حاكم عام مسلم فى الجبل تعتمد بريطانيا فى ظل هذا المنصب على الدروز . وكان الباب العالى يميل إلى المشروع البريطانى ، وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد نجحت فى معارضة الحكومة البريطانية والباب العالى فى هذا الصدد، إلا أنها غلبت على أمرها فى شأن عدم النص فى القانون على أن يكون المتصرف المسيحى من الموارنة أو أحد أهالى الجبل . وكان سفراء الدول فى إستانبول يرون أن حاكم الجبل يجب أن يكون كاثوليكياً ، وكتب هنرى بلور Bulwer السفير البريطانى إلى جون رسل وزير الخارجية البريطانية «لم يذكر فى القانون نص على أن المتصرفى يجب أن يكون من أهل الجبل أم لا . ولكن المتفق عليه ألا يكون الحاكم العام من أهالى الجبل ، ومن المرجح أنه سيكون كاثوليكياً» .

ثانياً : كان منح داود باشا رتبة «مشير» ، وهى أرفع رتبة لموظف مسيحى فى الدولة ، قد أضفى عليه مركزاً متميزاً عن سائر الولاة . وإذا كان تعيينه متصرفاً فى جبل لبنان قد صادف ارتياحاً عميقاً فى الدوائر المسيحية فى إستانبول ، فإن منحه رتبة «مشير» كان له أثر سىء فى الدوائر الإسلامية، فقد أصبح مساوياً لمركز جميع حكام الولايات العثمانيين، وبسبب الحق المخول له فى الاتصال المباشر بحكومة إستانبول .

ثالثاً : إن سلطات متصرف جبل لبنان أصبحت أوسع مما كانت عليه سلطات أسلافه حكام الجبل ، فكان له حق تعيين جميع الموظفين الذين يعاونونه فى الحكم . وتأسيساً على مسئوليته عن توطيد الأمن والنظام ودعائم الحكم ، جمع بين يديه السلطة العسكرية ، وسواء لجأ فى الظروف العادية إلى قوة الشرطة المحلية «الضبطية» ، أو لجأ فى الظروف

الاستثنائية إلى طلب مساعدة الجيش العثمانى النظامى .. فإنه يحتفظ فى كلتا الحالتين بالقيادة العليا ، وبذلك تكون وحدة السلطة المسيحية التى دعمتها فرنسا - سواء فى جلسات اللجنة الدولية ببيروت أو فى جلسات المؤتمر الدولى فى إستانبول - قد أحرزت انتصارات لايستهان بها خففت من إخفاقها فى النص على أن يكون المتصرف من الموارنة .

رابعاً : قرر القانون الأساسى حق الدولة العثمانية فى أن يحتل الجيش العثمانى النظامى الطرق الحيوية بين الجبل وخارجه . وقد ثار حول هذا الموضوع نقاش عنيف، دافع فيه السفير البريطانى هنرى بلور دفاعاً مجيداً عن حق الدولة العثمانية فى حماية الطرق التى تصل بين أجزاء السلطة ، وكانت أسانيده قوية ، فهو مع تسليمه بمنع الفرق العثمانية النظامية من المرابطة فى منطقة الجبل منعاً لإيذاء مشاعر السكان وحفاظاً على المركز الأدبى Le Prestige لحكومة الجبل فى نظر الأهالى .. فإنه من الظلم أن تأخذ الدولة العثمانية على عاتقها مسئولية المحافظة على سلامة ممتلكاتها، وتنكر عليها الوسائل العادلة التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغاية ، لاسيما وأنه لاتوجد فى منطقة الجبل سوى قوة شرطة محلية لاتستطيع مواجهة المواقف الحرجة فى الظروف الاستثنائية . وكذلك كان يبدو أنه من السخف الاعتراض على الوسيلة الفعالة، التى تستطيع الدولة العثمانية الاعتماد عليها فى تأمين مصالح التجارة وضمان حرية وسلامة المرور بين ساحل البحر المتوسط والمناطق الداخلية .

خامساً : حالت الجبهة العثمانية البريطانية بين فرنسا وتوسيع حدود منطقة الجبل وادعاء حدوداً تاريخية له .. فلم يتضمن القانون الأساسى نصاً على تطبيقه على بيروت أو البقاع أو الإقليم الساحلى الذى يسكنه المسلمون مثل طرابلس وصيدا وصور ، فقد ظلت هذه المناطق خارجة عن حدود المتصرفية [١].

سادساً : على الرغم من أن القانون الأساسى لم ينص على منع رجل لبنانى من شغل منصب المتصرف .. فإن جبل لبنان لم يحكمه فى الفترة كلها حتى قيام الحرب العالمية الأولى رجل لبنان أو من أصل لبنانى ؛ تجنباً للشحناء والبغضاء والمنافسة التى يمكن أن تنشأ بسبب ذلك [٢] .

وقد تعاقب على حكم جبل لبنان المتصرفون الآتية أسماؤهم خلال الفترة من بدء تنفيذ قانون الحكم الأساسى حتى قيام الحرب العالمية الأولى :

---

(١) دكتور أحمد طربين : أزمة الحكم فى لبنان (١٨٤٢-١٨٦١) ، دمشق ، ١٩٦٦ ، ص ص٢٦٢-٢٦٩ .
(٢) دكتور نقولا زيادة ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٧ .

(١) كارابيت أرتين داود باشا ١٨٦١–١٨٦٨ .

(٢) نصرى فرانكو باشا ١٨٦٨–١٨٧٣ .

(٣) رستم ماريانى باشا ١٨٧٣–١٨٨٣ .

(٤) واصه باشا ١٨٨٣–١٨٩٢ .

(٥) نعوم باشا ١٨٩٢–١٩٠٢ .

(٦) مظفر باشا ١٩٠٢–١٩٠٧ .

(٧) يوسف فرانكو باشا ١٩٠٧–١٩١٢ .

(٨) أوهانس قيومجيان باشا ١٩١٢–١٩١٥ (١) .

سابعاً : أدى هذا القانون إلى رسوخ قدم الطائفية فى جبل لبنان ، حين أوجد الباب العالى والدول الأوروبية الخمس بإصدار هذا القانون التمثيل الطائفى فى مجلس الإدارة المركزى والمحاكمة ؛ فساعد على تمزيق وحدة اللبنانيين بجعل المنازعات الطائفية تطفو على شتى نواحى الحياة اليومية المدنية . وكان هذا القانون سبباً فى هبوط مكانة الدروز بعد إسقاط امتيازاتهم الإقطاعية، التى كانوا مدينين لها باستقلالهم تجاه إستانبول وبمركزهم الاجتماعى والعسكرى المرموق فى الجبل . وقد لجأ مايقرب من ألفين منهم إلى حوران ، وفقدوا قائمقاميتهم ، وأصبحوا تابعين لحاكم مسيحى ، وشرد زعماؤهم ومات بعضهم فى المنفى ، ونظروا إلى متصرف لبنان على أنه مسيحى قبل كل شىء، وعلى أنه شخص مساير وممالئ ممن تعج بهم دوائر إستانبول .

أما الموارنة.. فقد ساءهم ألا يكون المتصرف من بينهم ، وكان أكثر ماضايقهم أنهم يشكلون أغلبية عددية وكان لهم قبل ذلك أكبر القائمقاميتين ، فإذا بالقانون الجديد يضعهم على قدم المساواة مع أقل الطوائف الجبلية عدداً . وكان صدورهم مطوية على الحقد على الدروز الفارين إلى حوران، والذين كانوا يهددون بمواصلة النضال[٢] ، وازداد التباعد بين المسلمين والمسيحيين .

وفى اليوم ذاته الذى صدر فيه القانون الأساسى لحكم جبل لبنان، استقال من منصبه يوسف كرم وكيل قائمقامية الموارنة، بعد أن أمضى فى هذا المنصب زهاء سبعة أشهر كانت مليئة بالأزمات السياسية ، وصدر بعد ذلك قرار بتعيين أرتين باشا متصرفاً لجبل لبنان . فكان أول متصرف يتقلد هذا المنصب فى ظل النظام الجديد ومنح رتبة «المشير» . ولم يكن من

(١) المرجع السابق ، ص١٢١ .

(٢) دكتور أحمد طربين : لبنان منذ عهد المتصرفية إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩ .

الموارنة ولكنه كان كاثوليكياً على مذهبهم الدينى ، وكان ذا ثقافة فرنسية ومتخرجاً فى كلية الحقوق كما ذكرنا . وقد وصل داود باشا إلى بيروت فى أوائل شهر يوليو – تموز – سنة ١٨٦١ واحتفى به فؤاد باشا وقدمه إلى ممثلى الدول ، ثم سلمه فرمان تعيينه فى حفل كبير، أقيم فى ضواحى بيروت، ثم رافقه إلى دير القمر مقره الرسمى حيث استقبل المتصرف زعماء البلاد ووجهاءها وأخذ يباشر مهام منصبه .

وفى سنة ١٨٦٤ تقرر إطالة مدة بقاء المتصرف فى منصبه من ثلاث سنوات إلى خمسن سنين ، وصدرت فى العام ذاته (٦ من سبتمبر – أيلول – ١٨٦٤) تعديلات طفيفة على قانون سنة ١٨٦١ ، منها جعل المناطق التى ينقسم إليها الجبل سبعاً بدلاً من ست مناطق . وأضيفت مادة جديدة تنص على أنه لايجوز للأماكن الإكليريكية كالكنائس والأديرة وما إليها أن تأوى إليها من تتعقبهم النيابة العامة، سواء كانوا من رجال الدين أو العلمانيين [١] . وفى سنة ١٨٦٨ زيدت مدة شغل منصب المتصرف مرة أخرى من خمس سنوات إلى عشر سنين[٢] ، وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فأوقفت الدولة العثمانية العمل به واحتلت القوات العثمانية جبل لبنان إلى انتهاء الحرب . وفرضت فرنسا نفسها دولة منتدبة على سورية ولبنان، ووضعت الحكومة الفرنسية دستوراً جديداً للبنان .

مذابح جدة

وقبل أن ننتقل إلى مذابح الأرمن نمر مروراً سريعاً على مذابح دينية وقعت بين المسلمين والمسيحيين فى ثغر جدة فى إقليم الحجاز ؛ مما أدى إلى إيجار سفينة حربية بريطانية قصفت مدافعها المدينة إرهاباً للمسلمين فى هذا الثغر . ولم تغادر السفينة مياه جدة إلا بعد تنفيذ أحكام الإعدام فى المسلمين، الذين اتهموا بالاشتراك فى هذه المذابح التى وقعت على عهد ذات السلطان عبدالمجيد الأول سنة ١٨٥٨ إبان المشكلة اللبنانية .

كانت تقيم فى جدة جاليات أوروبية مسيحية كثيفة العدد ؛ إذ كان ولايزال يسمح فيها بإقامة المسيحيين على خلاف المدينتين المقدستين – مكة المكرمة والمدينة المنورة – فكانت بالتعبير الدبلوماسى الحديث العاصمة السياسية لإقليم الحجاز . وكانت مقراً لدور القنصليات الأوروبية، وتعيش فيها جاليات مسيحية متعددة الجنسيات يعمل أفرادها فى مؤسسات تجارية بمثابة وكلاء للشركات والمصانع الأوروبية . ولما أصدر السلطان عبدالمجيد الأول الخط

---

(١) نشر الدكتور أحمد طربين النص الكامل لقانون سنة ١٨٦٤ فى كتابه لبنان من عهد المتصرفية إلخ ، ص ص٣٨١–٣٨٨ .

(٢) انظر البروتوكول الصادر فى ٢٨ من يوليو – تموز – سنة ١٨٦٨ بتعيين فرانكو نصرى باشا موقعاً عليه من فؤاد باشا وسفراء الدول الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ص٢٣٥–٢٣٦ .

الهمايونى سنة ١٨٥٦ ، مقرراً المساواة بين المسلمين والمسيحيين كان مثار استياء المسلمين الذين شعروا باستعلاء المسيحيين عليهم . ونشب في شهر يوليو – تموز – سنة ١٨٥٨ نزاع بين الطرفين من سكان جدة، انقلب إلى مذابح دينية وأصيب قنصل بريطانيا وزميله قنصل فرنسا وسكرتير القنصلية الفرنسية ، كما قتلت زوجة القنصل الفرنسى ونهبت المحلات التجارية الأجنبية ودمرت مبانيها .

ذاعت أنباء هذه المذابح والاضطرابات فى أوروبا التى استنكرتها ، ورمت المسلمين بالتعصب الدينى والتخلف ، واتهمت الدولة العثمانية بالعجز عن الضرب على أيدى السفاحين واللصوص ، وعمدت إلى تذكيرها بأفضال أوروبا عليها حين وقفت بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول فى حرب القرم ، إلى جانبها ضد الروسيا . وأرسلت بريطانيا وفرنسا مذكرة مشتركة إلى الباب العالى، تبلغانه أنهما قررتا إرسال سفنهما الحربية إلى جدة للتدخل وحماية الجاليات المسيحية فيها .

كانت جدة تابعة لولاية مكة المكرمة[1] ، وكان فى مكة حاكمان أحدهما شريف مكة عبدالله بن محمد بن عون ، وكان من اختصاصاته الإشراف على شئون الحج والنظر فى قضايا العشائر . وكان الحاكم الآخر هو والى الحجاز، ويعين من بين كبار رجال الجيش العثمانى ليجمع بين سلطة الولاية مع قيادة العسكر . وكان نامق باشا يشغل هذا المنصب وقت وقوع المذابح والاضطرابات، فأسرع إلى جدة على رأس قوة عسكرية وقبض على القتلة وقدمهم للمحاكمة وصدرت أحكام بإعدامهم ، ولكن لم يكن فى مقدور نامق باشا تنفيذ أحكام الإعدام، إلا بعد إرسالها إلى إستانبول للحصول على تصديق الباب العالى عليها ، ثم تعاد إليه الأوراق لتنفيذ أحكام الإعدام ، وكان من الطبيعى أن تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً.

وكان الباب العالى من ناحية أخرى قد أرسل قائداً عثمانياً هو إسماعيل باشا ، على رأس قوة عسكرية للإسهام فى إخماد الفتنة الدينية ومجازاة القتلة والحكم عليهم بالإعدام وتنفيذ الأحكام فوراً ، دون انتظار تصديق سلطات إستانبول عليها كما يقضى القانون العثمانى . وتحركت القوة العثمانية فى طريقها إلى جدة، ورد فؤاد باشا وزير الخارجية العثمانية على المذكرة المشتركة لبريطانيا وفرنسا يبلغهما بالإجراءات التى اتخذها الباب العالى، وأبدى استعداداً الحكومة العثمانية لدفع تعويضات لمن أضيروا فى الأحداث ، وقرر أن حكومته تقبل اشتراك مندوبين إنجليز وفرنسيين فى تقدير التعويضات .

وكانت الحكومة البريطانية أسرع فى تحركها من غيرها ؛ فوصلت سفينة بريطانية حربية اسمها سيكلوب إلى ميناء جدة قبل وصول اسماعيل باشا، وطلب قائد السفينة من نامق

---

(١) كانت جدة تتبع أول الأمر إيالة حبش .

باشا والى مكة المكرمة - والذى كان لايزال موجوداً فى جدة- تنفيذ أحكام الإعدام فوراً . وأمهله أربعاً وعشرين ساعة لإجابة طلبه ، فإذا انتهت المدة دون إعدام المحكوم عليهم، فإنه سيصدر أوامره بأن توجه مدافع السفينة قذائفها لضرب ثغر جدة . وعبثاً حاول نامق باشا إقناع قائد السفينة بأن القانون العثمانى لايجيز تنفيذ أحكام الإعدام ، إلا بعد تصديق الباب العالى، وأنه أرسل الأحكام فعلاً إلى إستانبول وهو ينتظر إعادتها إليه بين يوم وآخر مشفوعة بالتصديق عليها . ولما انتهت المهلة المحددة ، تعرض ثغر جدة لقصف مدافع السفينة البريطانية ساعات طوالا، فدمرت المنازل وسفكت دماء بريئة وأحرقت المنشآت، وصل بعدها اسماعيل باشا فتوقف الضرب . ولولا وصوله لدمر ثغر جدة عن آخره ، ونزل الجنود البريطانيون إلى جدة وكانت قد انتشرت فى أرجائها القوة العثمانية المرسلة مع إسماعيل باشا . وسبق المحكوم عليهم بالإعدام ونفذت فيهم الأحكام فوراً ، وعاد الجنود البريطانيون إلى سفينتهم التى غادرت ميناء جدة ، ولم يجد قائد السفينة الحربية البريطانية سبباً لبقائه فى جدة بعد أن نفذ وعيده .

ويقول زعيم مصر السياسى مصطفى كامل باشا فى تعليقه على قيام السفينة الحربية بضرب جدة إن بريطانيا قد تناست الخدمة الجليلة التى أسداها إليها هذا السلطان - عبدالمجيد الأول - بناء على رجاء الحكومة البريطانية فى أثناء الثورة العارمة ، التى اشتعلت فى الهند فى شهر مايو - آيار - من العام السابق (١٨٥٧)، واستطالت إلى شهر ديسمبر كانون أول - سنة ١٨٥٨ وزعزعت أركان الحكم البريطانى فى الهند، وقررت الحكومة البريطانية بعد إخماد الثورة إلغاء شركة الهند لسوء تصرفها ؛ إذ وجه نداء إلى المسلمين فى الهند بصفته خليفة الإسلام يطلب منهم الإخلاد إلى السكينة . ومضى يقول فى تعليله «ومعلوم أن المسلمين فى الهند أقوياء، ولهم شأن عظيم وكلمة نافذة ، وكلهم يحترمون خليفة الإسلام ويجلونه أعظم إجلال . فلما وصل إليهم منشور جلالته وضعوه على رءوسهم وعملوا بما أمرهم به ، فألقوا أسلحتهم . وانتهت بذلك الثورة ، وتوطدت سلطة الإنجليز فى الهند بعد اضمحلالها» [١] .

* * *

---

(١) مصطفى كامل باشا ، مرجع سبق ذكره ، ج١ ، ص٢٠٧ .
وانظر بخصوص هذا الموضوع أيضاً كلاً من :
محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٣٠-٣٣١ .

Miller, W. op. cit., pp. 299.

عيوب الدولة العثمانية (٤)
مذابح الأرمن وقضيتهم (١)

الموقع الجغرافى والسطح والمناخ :

تقع أرمينية فى غربى آسيا ، وهى بلاد جبلية مترامية الأطراف تحد غرباً بآسيا الصغرى ، وتحدها شرقاً هضبة آذربيجان والساحل الجنوبى لبحر الخرز (قزوين) ، وتحدها من الشمال البلاد الواقعة على سواحل بحر قزوين [١] وبلاد القوقاز . ويحدها من الجنوب السهل الشمالى الغربى من بلاد الجزيرة – البلاد الواقعة فى حوض دجلة الأعلى والزاب الأعلى – ومن ثم تقع أرمينية بين خطى طول ٣٧° ، ٤٩° شرقاً ، وخطى عرض ٣٧,٥° ، ٤١,٥° شمالاً . والجزء الأكبر من أرمينية تسوده عدة هضاب صغيرة تفصلها سلاسل من الجبال الكبيرة والصغيرة تمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، وتمتاز بخلوها التام من الغابات . أما الهضاب الغنية بالمراعى الواقعة بين تلك السواحل فيتراوح ارتفاعها بين ثمانمائة متر وألفى متر [٢] ، وتقدر مساحة أرمينية بثلاثمائة ألف كيلو متر مربع .

وأرمينية بلاد الأنهار العظيمة التى تنساب فى جميع الجهات ، وأشهرها الدجلة والفرات. ويتكون الفرات من اتحاد نهرين هما : قره صو الغربى (أو الشمالى) [٣] ، ومراد صو الشرقى(أو الجنوبى) [٤] ، وكلاهما يبدأ من الهضاب الداخلية القريبة من أرضروم بايزيد ، أما نهر دجلة فينبع من الجبال الواقعة فى الحدود الجنوبية الأرمينية . وكما يروى دجلة والفرات البلاد الممتدة حتى الخليج العربى (الفارسى) ، كذلك يروى نهر الرس[٥] الذى ينبع من جبال بيك كول داغى البلاد الممتدة نحو بحر قزوين ، ويتصل بنهر الكر Kyrcs بالقرب من هذا البحر. ويفصل القوقاز عن أرمينية وادى نهر الكر الذى تتجمع فيه مياه أرمينية الشمالية الشرقية ، ويسير بمحاذاته نحو الشمال نهير ريونه الذى يصب فى البحر الأسود .

---

(١) تسمى اليوم جانيق ، ولازستان .

(٢) هضبة مايزيد وأرضروم ١٨٨٠ متراً ، هضبة قارص ١٨٠٠ متر ، وادى مراد صو القريب من موش ١٤٠٠ متر ، أرزنجان (بفتح الألف وسكون الراء ، وكسر الزاى وسكون النون) ١٣٠٠ متر ، إريوان ٨٥٠ متراً .

(٣) يسمى بالعربى نهر الفرات .

(٤) يسمى بالعربية أرسناس (بفتح الألف وسكون الراء وفتح السين) .

(٥) بفتح الراء وتشديد السين .

والأنهار العظيمة التى تخترق الجبال فى أرمينية فى كثير من المواطن تهيئ منافذ سهلة لمجارى المياه . وأهم بحيرات أرمينية هى : بحيرة ڤان (١,٥٩٠ متراً) ، ويسميها مؤرخو وجغرافيو العرب أيضاً خِلاط [١] أو أرجيش ، وبحيرة كوك جاى[٢] .

ومناخ أرمينية قارى بصفة عامة ، وهو بذلك يختلف عن المناخ الدافئ لحوض نهر الفرات الأسفل والمناخ المعتدل للأقاليم الواقعة على سواحل البحر الأسود . ويستمر الشتاء طوال ثمانية أشهر كاملة فى هذه الهضاب . أما الصيف القصير الحار فلايزيد عن شهرين ، وهو شديد الجفاف لاتنبت فيه المزروعات إلا قليلاً وبالاستعانة بوسائل الرى الصناعى . وهذا الجفاف الشديد يجعل منطقة الثلوج فى أرمينية الشرقية على ارتفاع أربعة آلاف متر ، فلا يكسو الثلج ، والحال هذه ، إلا قمم جبال أرارات الكبيرة وجبال الأغوز . على أن منطقة الثلج الدائم هذه لايزيد ارتفاعها عن ٣,٣٠٠ متر فى الجبال الواقعة إلى الجنوب الممتدة إلى كردستان . وتمتاز قمم جبال بيك كول داغى عن سائر جبال أرمينية الوسطى بأن الثلج يكسوها دائماً . أما سهول نهر الرس فتختلف كثيراً عن بقية بلاد أرمينية من ناحية المناخ، فهى تمتاز باعتدال حرارتها .

ثرواتها المعدنية والصناعية والزراعية :

وأرمينية غنية بثرواتها المعدنية ؛ إذ يكثر فيها على وجه الخصوص النحاس والفضة والزئبق والحديد والرصاص والزرنيخ وحجر الشب والكبريت ، كما تشتهر بصناعة النسيج والصباغة وأشغال المخرمات والتطريز . وكانت دبيل[٣]مركز هذه الصناعة ، وكان يصنع فيها بوجه خاص أثمن المصنوعات الخشبية، كما كان يصنع فيها السجاد والمنسوجات والثياب الحريرية السميكة المختلفة الألوان الموشاة بالزهور، التى كانت واسعة الرواج فى داخل أرمينية وخارجها . وكان الأرمن يستخرجون مادة الصباغة من حشرة تعرف باسم القرمز [٤] . واشتهر السجاد الأرمنى مدة طويلة بأنه أرقى السجاد صناعة وصباغة . وكانت مدينة أردشاط الواقعة على بعد بضعة كيلو مترات من دبيل ذات شهرة واسعة فى الصباغة، حتى سماها البلاذرى «قرية القرمز» .

وكان السمك يكثر فى بحيراتها وأنهارها ويصدر إلى الخارج مملحاً . وكانت تصاد من

---

(١) بكسر الخاء .

(٢) تسمى أيضاً سيونسكه (بكسر حرفى السين والواو ، وفتح حرف النون ، وسكون حرف السين) . وقد ذكرها جغرافيو المسلمين سنة ٧٤٠هـ (١٣٤٠م) باسم لوك چاى دكز أى البحيرة الزرقاء .

(٣) بفتح الدال وكسر الباء والياء .

(٤) بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم .

بحيرة ڤان بنوع خاص كميات كبيرة من السمك المعروف باسم «الطريخ»[١] عند العرب . وكان هذا السمك فى العصور الوسطى يملح ويصدر إلى جهات بعيدة كالهند . ولايزال الناس فى أرمينية وآذربيجان وبلاد القوقاز والأناضول يستطيبون هذا السمك المملح ، وكانت الغلال تزرع بوفرة وتصدر إلى الخارج كبغداد .

التجارة :

كان لأرمينية فى العصور الوسطى شأن اقتصادى هام؛ تأسيساً على أنها كانت مرحلة من مراحل التجارة العابرة بين البحر الأسود وبلاد مابين النهرين (العراق) ، كما كانت حداً بين الدولة البيزنطية والأجزاء الشرقية من دولة الخلافة الإسلامية العربية . ولاريب فى أن العدد الغفير من التجار والقوافل التى كانت تخترق أرمينية قد أسهم فى تقدم الصناعة بها ، فضلاً عن أن الثروة الطبيعية فى أرمينية كان لها دور عظيم فى نمو تجارتها وازدهار صناعاتها . وتتضح أهمية أرمينية من الوجهة التجارية بكثرة ماكان يتخللها من طرق التجارية بين أجزائها ، وقد أسهب جغرافيو العرب فى وصف هذه الطرق . ولكن العرب قد أفاضوا فى وصف هذه الطرق؛ لأنها كانت من الوجهة الحربية أكثر أهمية عندهم من الوجهة التجارية . ولهذا فإنهم جعلوا كل الطرق المهمة تلتقى فى دبيل ، وهى الحصن الحصين الذى كان العرب يشرفون منه على البلاد . وكان من أهم واجبات الولاة المسلمين فى أرمينية الإشراف على سلامة تلك الطرق ؛ خاصة فى الولاية التى تجاوز بلاداً معادية . وظلت أرزن الروم (أرضروم)، باعتبار أنها ملتقى طرق كبيرة ، مركزاً حربياً هاماً ومفتاحاً لآسيا الصغرى كلها .

وكانت أرمينية تتصل ببلاد الدولة البيزنطية عن طريق طرابيزون[٢] وكان هذا الثغر، الذى يقع على الساحل الجنوبى للبحر الأسود من ناحية الشرق ، أهم مستودعات التجارة البيزنطية وخاصة المنسوجات النفيسة . وكان يؤم أسواق هذا الثغر والتى كانت تعقد عدة مرات فى السنة تجار كثيرون من أنحاء العالم الإسلامى ، وكانت البضائع تنقل عادة من طرابيزون إلى دبيل ومنها إلى أرزن الروم ، وكانت الرى[٣] أهم سوق للتجار الأرمن فى فارس ، وكان هؤلاء التجار على صلة مباشرة بالأعمال التجارية فى بغداد .

الفتح العمانى لأرمينية :

فتح العثمانيون القسم الغربى من أرمينية فى العقد الأخير من القرن الرابع عشر الميلادى على عهد السلطان أبى يزيد الأول (١٣٨٨-١٤٠٣م) ، ثم فتحوا القسم الشرقى من

---

(١) بكسر الطاء .

(٢) يرد ذكر هذا الثغر فى بعض المراجع الحديثة أطرابزندة أو طرابزون .

(٣) بفتح الراء وتشديد الباء .

أرمينية فى القرنين التاليين أيام السلطان محمد الثانى أبى الفتوح (١٤٥١-١٤٨١) والسلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) إبان الحملة، التى قام بها السلطان الأخير ضد الشاه إسماعيل الصفوى مؤسس الدولة الصفوية فى فارس . وقد ظل الجزء الأكبر من أرمينية فى حوزة العثمانيين مايقرب من خمسة قرون ، وكانت مقسمة إلى ست ولايات ، يطلق عليها «ولايات سته» ، وكان يسكنها الأرمن ، وهى :

(١) بدليس أو بتليس Bitlis (بالتناوب هى وموش) .

(٢) أرزن الروم ، وتسمى حديثاً أرضروم [١] .

(٣) معمورة العزيز ، ويرد ذكرها فى بعض المراجع «خربوت» .

(٤) ڤان ، ويرد ذكرها فى بعض المراجع «وان» .

(٥) جزء من ديار بكر . ولم تشمل هذه الولاية صنجقبة مرعش، التى كانت جزءاً من ولاية حلب السابقة أو ولاية آطنه فيما مضى (وهى كيليكيا - قيليقيه - أو أرمينية الصغرى بالمعنى اللفظى الدقيق) . [٢] سيواس .

(٦) وأهم مدن أرمينية العثمانية سيواس وبلغ عدد سكانها سنة ١٨٩٧ مايقرب من ٤٣,٠٠٠ نسمة ، وأرضروم وبلغ عدد سكانها ٣٨,٩٠٠ نسمة ووان ، وأرزنجان وبلغ عدد سكان كل منهما ٣٠,٠٠٠ نسمة ، وبدليس (٢٠,٠٠٠ نسمة) ، وخربوت ، وموش ، وبايزيد .

حسن معاملة السلطان أبى الفتوح للأرمن :

وبعد أن فتح السلطان محمد الثانى أو أبو الفتوح القسطنطينية عام ١٤٥٣ ، استدعى إليها أسقف بروسه الأرمنى ، واسمه يواقيم ، وأقامه فى إستانبول بطريركاً للأرمن يتمتع بالحقوق ذاتها المقررة لبطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية (اليونانية) . وقررت الحكومة العثمانية أن يكون مقر إقامة بطريرك الأرمن فى حى «قوم قاپى» أحد أحياء إستانبول ، وكان البطريرك ينتخب من بين الأحبار الذين يعلون فى المرتبة الأساقفة العاديين ، ويسمون «المارخصة» ومعناها «القسيسون القديسون» [٣] ، وكان يتعين على البطريرك الأرمنى أن يؤدى إلى الدولة ضريبة سنوية مقدارها ألف دوكة [٤] .

---

(١) انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(2) Streck; Encycl. of Islam, Art. Armenia.

(٣) انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية هذه الدراسة .

(٤) بروكلمان كارل : الأتراك العثمانيون وحضارتهم . تعريب دكتور نبيه أمين فارس منير البعلبكى ، مرجع سبق ذكره ، ج٣ ، ص١١٥ .

السلطان عبدالعزيز يمنح الأرمن حكماً ذاتياً محدوداً :

وقد منح السلطان عبد العزيز فى سنة ١٨٦٣ الأرمن نوعاً من الحكم الذاتى، جعل المسائل الأرمينية من اختصاص مجلس وطنى عام، يجتمع مرة كل سنتين فى إستانبول برياسة البطريرك الأرمنى، مع وجود مجلسين صغيرين أحدهما للمسائل الدينية وكان أعضاؤه من القساوسة الأرمن ، والآخر للمسائل المدنية وأعضاؤه من المدنيين(١) . وكانت هذه الأجهزة الثلاثة مع البطريرك والكنيسة الأرمنية الرمز المجسد للقومية الأرمنية فى الدولة العثمانية . وارتفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأرمن، وأصابوا نجاحاً ملحوظاً فى نشاطهم الاقتصادى المتعدد الصور والأشكال . ففى أعمال الصيارف وتبديل النقود أظهروا مقدرة كبيرة فى معاملاتهم مع ولاة الأقاليم والحكومة العثمانية بصفة عامة ، وبرزوا فى عالم التجارة وخاصة فى الأقمشة ، وعملوا قادة قوافل تجارية على قدر كبير من النشاط ، فأقاموا علاقات بين إستانبول والبغدان (رومانيا) ، وبولندا ، ونورمبرج ، وبروج ، وأنفرس . وكانوا يشتغلون فى ميدان الصناعة مهندسى عمارة ونقاشين وطباعين وأسسوا دار طباعة أرمينية فى إستانبول عام ١٦٧٩ (٢) .

وتميز الأرمن بأنهم شعب دءوب على العمل، ذوو مهارات شتى فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمالية .. اشتغلوا بفلاحة الأرض فى المناطق الزراعية ، وبالصناعة الدقيقة كالمجوهرات وبالصناعة الكبرى فى أرجاء بلادهم واستغلوا الثروات المعدنية فى باطن الأرض. وكان لهم نشاط تجارى مكثف بين أرمينية والعالم الخارجى ، وضربوا بسهم وافر فى الأعمال المالية ومانتفرع عنها من نشاط مصرفى وإدارة شركات مالية واقتصادية وغيرها، وانتشروا فى المدن الكبرى فى الدولة العثمانية . وكانوا فى إستانبول فى القرن التاسع عشر أكبر منافسيين لليونانيين واليهود فى الأنشطة التجارية والمالية وغيرها (٣) ، وكانت الجالية الأرمنية فى إستانبول من أكبر الجاليات فى العالم ازدهاراً ونشاطاً وثراء .

وتقلد الأرمن الذين اعتنقوا الإسلام – سواء كان إسلامهم هادفاً أو غير هادف – المناصب القيادية فى الحكومة العثمانية . ووصل عدد من هذا الفريق إلى مناصب الصدارة العظمى – رياسة الوزارة – وإلى مناصب الوزراء (٤) وحتى الذين ظلوا على ديانتهم المسيحية تبوأوا مكاناً علياً فى المناصب الحكومية، فوضعتهم الدولة على رأس بعض المصالح المهمة،

---

(1) Miller W., op. cit., p. 428.

(2) Deny J., Encyl. of Islam. Art. Armenia.

(٣) كارل بروكلمان ، مرجع سبق ذكره ، ج٣ ، ص١١٥ .

(٤) نشر ثبت بأسماء الأرمن الذين شغلوا المناصب الحكومية ، المدنية والعسكرية ، فى كتاب باللغة الفرنسية سنة ١٩٨٣١٦٠ عنوانه :=

واشتغل بعضهم فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى العثمانيين ودخل بعضهم البرلمان بمجلسيه .

وبرزت ظاهرة تقلد الأرمن المناصب القيادية والعليا فى الحكومة العثمانية على عهد التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦) بوجه خاص، وبدأت بشكل ملحوظ حتى قبل ذلك الوقت حين أقصت الحكومة العثمانية رعاياها اليونانيين عن المناصب الرفيعة التى كانوا يستأثرون بها . وقد تم هذا الإقصاء بعد الثورة التى قاموا بها على عهد السلطان محمود الثانى؛ طلباً للاستقلال التام عن الدولة، وظفروا بهذا الاستقلال بمساعدة الدول الأوروبية الكبرى .

وقد رأينا فى الفصل السابق مدى التقدير العميق الذى كان يظفر به الأرمن من الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر، إلى حد أنها اختارت فى سنة ١٨٦١ أحد الأرمن الكاثوليك؛ ليشغل منصب «متصرف لبنان» وهو أرتين داود باشا ومنحته رتبة المشير، وهى أرقى رتبة عسكرية فى الدولة تمنح لمسيحى . وقد تعاقب على هذا المنصب الخطير عدد من الأرمن الكاثوليك، كان آخرهم أوهانسن قبومجيان باشا، الذى شغل هذا المنصب من سنة ١٩١٢ حتى سنة١٩١٥ .

تسلل المذهب الكاثوليكى إلى بعض قطاعات الأرمن :

تحول أحد الأرمن الأرثوذكس واسمه ميكهيتار Mekhitar إلى المذهب الكاثوليكى فى سنة ١٧٢٧ ، وأنشأ مقراً لطائفة كاثوليكية أرمنية وديراً فى جزيرة سان لازار Saint Lazare بالقرب من البندقية، وظفر بمساعدات مالية ودينية من البابوية فى روما ومن حكومة جمهورية البندقية ومن فرنسا . وأخذ هذا الأرمنى يرسل تباعاً بعثات تنصيرية إلى الأرمن فى الدولة العثمانية؛ ابتغاء تحويل جموع منهم إلى المذهب الكاثوليكى .

والواقع أن النشاط الكاثوليكى قد بدأ فى بعض أنحاء أرمينية فى وقت مبكر سابق لزمن ميكهيتار، يرجع إلى القرن الثانى عشر الميلادى؛ أى قبل الفتح العثمانى لأرمينية بحوالى قرنين من الزمان ، ثم تبنى قضية الأرمن الكاثوليك مجلس فلورنسه المقدس (١٤٣٨-١٤٤٥) وبذل بابا روما سكست كانت Sixtes Quint (١٥٨٥-١٥٩٠) جهوداً كبيرة لنشر المذهب الكاثوليكى سنة ١٥٨٧بين أرمن الشام ، وقام الجزويت بدور فعال فى هذا الصدد . وكان دعاة المذهب الكاثوليكى يجدون استجابة سريعة بين أثرياء الأرمن وكبار مثقفيهم . ولذلك كان

= Realités Exprimées
Par
Les Armeniens Turcs

«حقائق يبر عنها الأرمن الأتراك» وقد نشرته جريدة يومية أرمنية تسمى جاماناك .Jamanak تصدر فى إستانبول . وقد ترجم إلى اللغتين الإنجليزية والتركية .
انظر النص الفرنسى ، ص ص٤-٥ .

الأرمن الأرثوذكس ينظرون بعين الحقد إلى مواطنيهم الكاثوليك ؛ ونظر البطريرك الأرمنى فى إستانبول شذراً إلى رعايا بطريركية الأرمن، الذين تحولوا إلى المذهب الكاثوليكى وأقام فى وجوهم العقبات .

أما السلطات العثمانية.. فكانت تؤيد الأرمن الأرثوذكس وترتاب فى أهداف النشاط الكاثوليكى بين الأرمن القاطنين فى أراضيها ، وأطلقت على هذا النشاط «المؤامرات الإفرنجية» أى المحاولات التى تبذلها فرنسا والبابوية لتحويل الأرمن إلى المذهب الكاثوليكى . وقد سقط قتلى من الأرمن الأرثوذكس، الذين رفضوا أن يتحولوا عن مذهبهم سنة ١٧٠٧ على عهد السلطان أحمد الثالث ، ثم وقعت مذابح أخرى بين الأرمن الكاثوليك والأرمن البروتستانت على عهد السلطان مصطفى الثالث ، ثم فى سنتى ١٨١٥ ، ١٨٢٨ إبان حكم السلطان محمود الثانى. وكانت الدولة العثمانية تخشى أن تتخذ فرنسا من هذه المذابح والاضطهادات، التى تقع بين الأرمن، فرصة للتدخل فى الشئون الداخلية للحكومة العثمانية بحجة حماية الأرمن الكاثوليك .

وتحققت مخاوف الدولة العثمانية حين ولى الأرمن الكاثوليك وجوههم شطر باريس، يلتمسون تدخل الحكومة الفرنسية لدى الباب العالى كى يصدر فرماناً يعترف فيه بالوضع الدينى والقانونى للأرمن الكاثوليك . وكان من نتائج تدخل حكومة باريس أن أصدر السلطان محمود الثانى فى سنة ١٨٣٠ فرماناً بقيام «ملة كاثوليكية أرمنية» فى الدولة العثمانية .

وهكذا نظرت فرنسا إلى الأرمن الكاثوليك على أنهم عملاء لها فى الدولة النعثمانية، وعلى أنهم فى حماية القناصل الفرنسيين؛ تأسيساً على أنهم يعتنقون المذهب الكاثوليكى . وكانت فرنسا تعد نفسها حامية للكاثوليك فى الشرق العربى الآسيوى من ممتلكات الدولة العثمانية . فكان مركز هؤلاء الأرمن فى الولايات العثمانية مشابهاً إلى حد ما لمركز الموارنة فى لبنان والذين كانوا ، ولايزالون ينظرون إلى فرنسا على أنها الأم الحنون للكاثوليك .

مضى سفراء فرنسا لدى الباب العالى يتدخلون لصالح الأرمن الكاثوليك ، فقد نجح دى فريول de Ferriol فى استصدار قرار بنفى بطريرك الأرمن الأرثوذكسى؛ بحجة أنه يقف موقفاً عدائياً من الأرمن الكاثوليك ، ثم عزل من منصبه ، وألقت السفارة الفرنسية القبض عليه وتم ترحيله إلى فرنسا حيث اعتقل فى سجن الباستيل ، وقد توفى فى باريس بعد أن أطلق سراحه . ونجح الجزويت فى الوقت ذاته فى إغلاق المطبعة الأرمنية . ونجح سفير فرنسى آخر هو جوييميلو Guilleminot فى تعيين حسون Hassoun ، الذى كان من قبل نائباً بطريركياً فى إستانبول ، فى منصب البطريرك الكاثوليكى الأرمنى لمنطقة كيليكيا ، وشمل سلطانه الدينى أرمن جميع الدولة العثمانية .

تسلل المذهب البروتستانتى إلى قطاعات أخرى متميزة من المجتمع الأرمنى :

وفى أوائل القرن التاسع عشر، وفى الوقت ذاته تقريباً أخذت البعثات التنصيرية البروتستانتية تترى بكثرة ملحوظة على الدولة العثمانية من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. وأصابت هذه البعثات نجاحاً فى دخول الأرمن أفواجاً فى المذهب البروتستانتى . وتدخلت الحكومة البريطانية سنة ١٨٥٠ لدى الباب العالى، الذى أقر لهم كياناً دينياً وقانونياً؛ مما أدى إلى قيام «ملة أرمنية بروتستانتية» . وكان الباعث للأرمن على اعتناق المذهب البروتستانتى هو أنهم سيكونون فى حماية قناصل بريطانيا ، كما كان الحال مع مواطنيهم الأرمن الذين اعتنقوا المذهب الكاثوليكى وظفروا برعاية فرنسا . فالجانب السياسى كان أكثر بروزاً من الجانب الدينى فى مسألة تحول جموع كثيفة العدد، ومن الطبقات المتميزة بثرائها وثقافتها العالية من الأرمن الأرثوذكس إلى أحد المذهبين الكاثوليكى أو البروتستانتى . وكان نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به فى الدولة العثمانية وقتذاك هو البوابة الكبرى، التى كان يتدخل منها قناصل الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للدولة، تحت ستار حماية معتنقى المذهب الرسمى لدولتهم . واعترض البطريرك الأرمنى على قيام هذه الملة الجديدة، كما اعترض من قبل على قيام «الملة الكاثوليكية الأرمينية» ؛ لخروج عدة آلاف من الأرمن عن سلطانه الروحى والأدبى والمادى . وزاد من حنقه أن أثرياء الأرمن والصفوة الممتازة من مثقفيهم هم الذين استجابوا سراعاً للدعوة الكاثوليكية والدعوة البروتستانتية . وعلى الرغم من أن عددهم كان ضئيلاً بالنسبة لمجموع الأرمن الأرثوذكس .. إلا أنهم ظهروا كعنصر بارز فى المجتمع الأرمنى . وقام أفراد الملتين الجديدتين بحركة واسعة لنشر الوعى بين الأرمن بجنسهم وتراثهم اللغوى والتاريخى؛ مما أدى إلى انتشار الشعور بالقومية الأرمنية ومطالبتهم بالاستقلال عن الدولة العثمانية، أو على أقل تقدير قيام حكم ذاتى غير مبتور؛ بحيث يكون الوالى فى كل ولاية أرمينية والحاكم فى كل «كازا[١]» Kaza رجلاً مسيحياً منهم .

يقظة وطنية ذات صبغة ثقافية علمانية بين الأرمن :

وفى خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، ظهرت بوادر يقظة وطنية ذات صبغة دينية أول الأمر، ثم غلب عليها الطابع العثمانى بين الأرمن الكاثوليك والبروتستانت . وكان مرد هذه اليقظة إلى البعثات التنصيرية والتعليمية الوافدة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وعمل هؤلاء الأرمن على تطوير حياتهم الثقافية وإحياء الدراسات الأرمنية القديمة. واهتموا بنشر الإنجيل باللغة الأرمنية الوطنية بدلاً من اللغة القديمة التى كانت تنشرها الكنيسة، وعنوا أيضاً ببعث لغة أدبية تستطيع الجماهير تقبلها وتفهمها .

---

(١) الكازا Kaza مصطلح تاريخى معناه قسم إدارى أو قسم قضائى، أو إدارى وقضائى معاً يتبع صنجقية .

وضع أحد الأرمن البروتستانت من أعضاء البعثات التنصيرية ، واسمه الياس رجز Eli-as Riggs كتاباً فى قواعد اللغة الأرمنية، وأعده للأرمن الذين لم يكونوا يتكلمون سوى اللغة اللغة التركية . وتحول دير ميكهيتار فى البندقية إلى مركز للدراسات الأرمنية ، وصدرت سنة ١٨٤٠ جريدة أرمنية اسمها Massis ، تولى رياسة تحريرها أحد الأرمن فى شرقى الأناضول يسمى جرابيد يوتشيان Garabed Utician، وكان هدفها نشر الآراء السياسية الحديثة عن الحرية والنضال فى سبيلها بين الأرمن فى الدولة العثمانية . وأرسل كثيرون من أثرياء الأرمن من أفراد الملتين الكاثوليكية والبروتستانتية أبناءهم إلى أوروبا بعامة وفرنسا بخاصة لاستكمال دراساتهم ولاستيعاب الدراسات المدنية من النوع، الذى لم يكن موجوداً بعمق إلى ذلك الوقت فى معاهدة ومدارس الدولة العثمانية ، وتأثروا بالثقافة الفرنسية والآراء السياسية الحرة . ولما عاد هؤلاء الدارسون لم يطالبوا فقط بالإصلاح الجذرى فى مجتمعاتهم، بل عملوا على نشر الأفكار السياسية الحديثة فى الحكم والإدارة بين مواطنيهم . وفى خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر.. انضم فريق من الأرمن إلى جمعية تركيا القناة، وروجوا لفكرة الحكومة التمثيلية سواء داخل نظام الملل أو فى المجتمع العثمانى . وسرعان ماظهر أثر هذه الاتجاهات ، بالإضافة إلى النهضة الثقافية التى ظهرت بوادرها بين شباب الأرمن الأرثوذكس . وأسفرت هذه العوامل مجتمعة عن تطلعات الأرمن بادىء ذى بدء لصبغ حياتهم بصبغة علمانية، بعيدة عن تأثير الكنيسة وسيطرتها عليهم .

وكان عدد الأرمن الذين طالبوا باستقلال أرمينية استقلالاً داخلياً فى نطاق الدولة العثمانية قليلاً أول الأمر ، ولقوا معارضة من الأرمن الأرثوذكس من أصحاب المهن والحرف وبعض الأغنياء، ومن الموظفين الأرمن الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة فى الحكومة العثمانية . وعلى ذلك كان تأثير الأرمن الكاثوليك والبروتستانت محصوراً فى طبقة قليلة العدد ولكنها تتمتع بثقافة رفيعة ، وبقيت الأغلبية الساحقة من الأرمن الأرثوذكس على ولائها للدولة العثمانية؛ حفاظاً على أوضاعها الاقتصادية أو مركزها الاجتماعى المرموق .

ظهور الشقاق فى صفوف الأرمن :

أدت هذه التطلعات التقدمية من ناحية وردود الفعل المضادة لها من ناحية أخرى ، إلى وقوع الشحناء والشقاق بين صفوف الأرمن على اختلاف مذاهبهم الدينية المسيحية . وظهر هذا النزاع قبل نشوب حرب القرم وتفاقم بعد هذه الحرب .

ولم تأخذ الدولة العثمانية فيما يختص بقضية الأرمن بالسياسة الميكيافيلية «فرق واحكم» والتى يعبر عنها باللغة اللاتينية [1] Divide ut regnes ، بل سعت إلى رأب الصدع فى

(١) يكتب هذا المثل اللاتينى فى صيغتين أخريين وهما :=

صفوف الأرمن ، وقد تدخل عالى باشا (محمد أمين) وأجبر البطريرك الأرمنى على عقد مؤتمر يضم الأرمن من رجال الدين والعلمانيين . ووضع المؤتمر دستوراً أقر إسهام الأرمن العثمانيين فى نظام حكم نيابى أى تمثيلى . ووافق السلطان عبدالعزيز فى ٢٩ من مارس آذار سنة ١٨٦٣ على هذا النظام وتطور تنظيم الملة الأرمنية فى الدولة العثمانية تحت قيادة نظام مركزى فى إستانبول ، وبمقتضى هذا الهيكل المركزى أنشىء مجلس لكبار رجال الدين الأرمن كانت اختصاصاته مقصورة على المسائل الدينية ، ووجد إلى جانبه مجلس علمانى يختص بجمع الضرائب من الأرمن والإشراف على شئون الصحة والتعليم وشتى المرافق العامة، ويخضع هذان المجلسان لمجلس عام جديد يتكون من ١٤٠ عضواً ، كان منهم عشرون فقط من رجال الدين مما كفل للعنصر العلمانى الأغلبية . ولما كان معظم أرمن الدولة العثمانية مستوطنين فى شرقى الأناضول ، فقد حدث العكس ؛ إذ كان معظم الأعضاء من بين أثرياء ومثقفى الطائفة الأرمنية فى إستانبول . وكان حق الانتخاب لعضوية مجلس الملة الأرمنية مقصوراً على الأرمن الذين يدفعون نصيباً معيناً من الضرائب .. أما المجالس المحلية فكان الانتخاب يتم فى كل ولاية على حدة ، ويتناول اختصاص كل مجلس محلى المسائل المحلية نفسها التى ينظر خطوطها الرئيسية مجلس الملة الأرمنية العام فى إستانبول . وكان كل مجلس محلى يضم أحد رجال الدين المحليين كممثل دينى للبطريرك الأرمنى ، وقد دل تدخل عالى باشا على حرص الدولة العثمانية فى عهد التنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦) على توفير أسباب الاستقرار وإدخال نوع من الحكم المحلى للملة الأرمنية .

وبلغ من تسامح الحكومة العثمانية مع الأرمن أنها أذنت لهم فى الاشتغال بالتدريس جنباً إلى جنب مع المدرسين العثمانيين والفرنسيين واليونانيين فى المدرسة السلطانية الثانوية التى أنشأتها فى قصر جالاطة فى حى بك أوغلى، وهو أرقى أحياء إستانبول . كما سمحت الحكومة للتلاميذ الأرمن أن ينتظموا فى عداد طلبة المدرسة ، وأن يتلقوا الثقافة الخاصة بهم إلى جانب الثقافتين العثمانية والفرنسية ، وأن تعين خريجيها الأرمن فى المناصب الحكومية والمؤسسات الاقتصادية [١] .

مطالبة الأرمن بتحسين أوضاعهم السياسية :

مع تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، اشرأبت أعناق الأرمن إلى تحسين أوضاعهم السياسية فى نطاق الدولة العثمانية . وقد رأوا أن شعوباً مسيحية فى أوروبا كانت خاضعة للدولة العثمانية ثم ظفرت باستقلالها التام أو الاستقلال الذاتى وتحررت من السيطرة

Divide ut imperes.=

Divide et impera.

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., Vol. 2, pp. 108-109.

العثمانية ، وكانت ريح القومية قد هبت بوجه خاص على الشعوب المسيحية البلقانية الخاضعة للدولة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر . واعتقد الأرمن أنهم لايقلون حضارياً عن كثير من هذه الشعوب ، ولكن مركز الأرمن كان يختلف اختلافاً جذرياً عن جميع العناصر المسيحية التى خضعت للدولة العثمانية . كان فى مقدور اليونانيين والبلغاريين والصرب وسكان والاشيا وغيرهم أن يتطلعوا إلى تأييد الحكومات فى لندن وباريس وفينا وسان بطرسبرج وغيرها من عواصم الدول الكبرى، وأن يظفروا بمساندتها ومساعدة الشعوب الأوروبية أيضاً بما كانت تقدمه لهم هذه الشعوب من مساعدات مالية وعينية وأدبية . ولكن لم يكن التماس المساعدات السياسية والأدبية والمالية أمراً مستطاعاً بالنسبة للأرمن ، لأن الحكومات والشعوب الأوروبية كانت تبدى اهتماماً ساخناً بقضايا الشعوب المسيحية فى أوروبا . أما المسيحيون القاطنون خارج أوروبا فلم تبد الحكومات والشعوب الأوروبية نحوهم إلا قدراً يسيراً جداً من الاهتمام الشكلى ، ولم يكن اهتماماً فعالاً أو مؤثراً . ويستثنى من هذه القاعدة العامة مسألة الموارنة فى لبنان؛ إذ كانوا موضع اهتمام عميق من فرنسا لأسباب سياسية ودينية ووصفتهم – كما ذكرنا فى الفصل السابق– بأنهم «فرنسيو لبنان» ، والشعب الأرمنى شعب مسيحى ولكنه يقطن آسيا .

أسباب ضعف الأرمن سياسياً :

على الرغم من اليقظة الوطنية التى شملت الأرمن فى القرن التاسع عشر ، تضافرت عدة عوامل أدت إلى عدم تحقيق كيان سياسى مستقل استقلالاً تاماً أو استقلالاً ذاتياً قائماً بذاته فى مواجهة الدول المجاورة الأرمينية ، وهى فارس ، والروسيا ، والدولة العثمانية . ونذكر من بينها أربعة عوامل :

أولاً : الانقسام الدينى المذهبى بين الأرمن :

احتدم الصراع الدينى بين الأرمن الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت . وقد احتضنت البابوية فى روما ، وفرنسا ، والجزويت ، احتضاناً سافراً نشر المذهب الكاثوليكى بين الأرمن القاطنين فى أرمينية العثمانية ، وبذلوا جهوداً مكثفة لتحويل أكبر عدد ممكن من الأرمن إلى المذهب الكاثوليكى .

أما الأرمن البروتستانت فكانوا أقلية عددية وكانوا يجنحون للهدوء ، ولم يحاول أحد المساس بهم ؛ إذ كان ينظر إليهم على أنهم فى رعاية الحكومة البريطانية . وكانت فرنسا حريصة على عدم توجيه نشاطها الكاثوليكى إليهم ابتغاء المحافظة على علاقات طيبة مع بريطانيا فى مسألة الأرمن . بقى أن نذكر أن الأرمن الأرثوذكس كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة بين الأرمن، وانتشر بينهم الاستياء الشديد من إخوانهم الذين تحولوا عن الكنيسة الأرمنية إلى أحد المذهبين الكاثوليكى والبروتستانتى . ونظروا إلى هذا الانقسام الدينى المذهبى

على أنه عامل ضعف وتصدع فى المسألة الأرمنية، بدلاً من أن يكون عامل وحدة وتكتل وقوة ليقفوا جميعاً صفاً واحداً متراصاً . وعلى ذلك كان من سوء حظ الأرمن أنهم كانوا من الناحية الدينية المذهبية طرائق قددا : منهم الأرثوذكس ، ومنهم الكاثوليك ، ومنهم البروتستانت . وكانت الروسيا واليونان تناصران الفريق الأول ، وكانت فرنسا والبابوية فى روما تقفان إلى جانب الفريق الثانى ، وكانت بريطانيا تؤيد الفريق الثالث . وكانت هذه الدول الأوروبية جميعها تعتمد على عملاء متنكرين فى زى بعثات دينية تنصيرية .

ثانياً : التفتيت السياسى لأرمينية :

كان الانقسام الدينى المذهبى للأرمن يدعمه تفتيت سياسى لهم أيضاً بين ثلاث دول كبرى، هى: فارس ، والروسيا ، والدولة العثمانية . وكانت أرمينية الفارسية أصغر الأقسام الثلاثة مساحة ؛ إذ كانت رقعتها تبلغ ٥,٧٧٠ ميلاً مربعاً ، وتشمل عدداً قليلاً من النواحى ، وهى بهذه المساحة الصغيرة نسبياً لاتزيد عن كونها ملحقاً لأرمينية الروسية ، كما أنها من الناحية الإدارية جزء من ولاية آذربيجان . وكانت أرمينية الروسية تشكل الجزء الجنوبى والجنوب الغربى من ولاية ماوراء القوقاز . وتبلغ مساحتها ٣٩,٦١٥ ميلاً مربعاً . ومن أهم مدن أرمينية الروسية باطوم ، وهى ثغر على جانب كبير من الأهمية من الناحيتين الحربية والتجارية، وتقع على الساحل الشمالى الشرقى للبحر الأسود ، وعاصمة الولاية المعروفة بهذا الاسم ، ثم مدن قارص Kars وأردهان ، وأريوان . أما أرمينية العثمانية ، فتبلغ مساحتها ٧١,٧٣٠ ميلاً مربعاً فهى أكبر مساحة من أرمينية الفارسية وأرمينية الروسية مجتمعين . وقد سبق أن تكلمنا عن ملابسات الفتح العثمانى لأرمينية وتقسيماتها الإدارية .

ثالثاً : مجاورة الأرمن لعناصر مشاغبة فى أرمينية العثمانية :

إلى جانب الصراع الدينى المذهبى بين الأرمن وتفتتهم السياسى بين ثلاث دول كبرى، كان من سوء حظ الأرمن فى أرمينية العثمانية أنه كان يجاورهم الأكراد ، وهم عنصر مقاتل شرس ، وكان يجاورهم أيضاً الشراكسة وكانوا على شاكلة الأكراد . كما كان يجاورهم الألبانيون الذين نزح فريق منهم إلى الأناضول فى أثناء وأعقاب الحرب الروسية العثمانية سنتى ١٨٧٧-١٨٧٨ ، وكانوا لايقلون فى ضراوتهم عن الأكراد والشراكسة . فتعرضت القرى الأرمنية لأعمال العنف من جانب هؤلاء المشاغبين ؛ إذ كانوا يهاجمون بيوت الفلاحين الأرمن وينهبون متاعهم ومحاصيلهم ويعتدون عليهم، إذا قاوموهم ، معتمدين على بعد الولايات الأرمينية عن إستانبول وصعوبة المواصلات معها . وكانت السلطات العثمانية المحلية فى أرمينية أحياناً ، والحكومة المركزية فى إستانبول حيناً ، تغمض أعينها عن هذه الاعتداءات المنكرة اعتقاداً أن هذا السلوك الإرهابى من جانب الأكراد والشراكسة والألبانيين يؤدى إلى استمرار خضوع الأرمن للحكم العثمانى .

رابعاً : أما العامل الأخير فكان يرجع إلى أن الأرمن كانوا يشكلون شعباً مسيحياً يقطن آسيا ، ولم يكن يقطن أوروبا ، فلم يظفروا بمساعدة حكومات وشعوب الدول الكبرى . وقد شرحنا هذه المسألة فى الصفات السابقة .

ظهور قضية الأرمن على الصعيد الدولى :

فى تطلعات الأرمن نحو الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وبتأثير الدعاية الروسية الواسعة التى قام بها عملاء الروسيا فى أرمينية العثمانية بمساعدتهم على الحصول على الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة لهم فى شرقى الأناضول ، انضم الأرمن إلى القوات الروسية فى الحرب التى اشتعلت بين الدولة العثمانية والروسيا فى سنتى ١٨٧٧-١٨٧٨ . وكان الأرمن يشكلون وحدات قتالية فى صفوف الجيش الروسى تشمل ضباطاً وجنوداً وإداريين . وانتهت هذه الحرب بهزائم فادحة تعد من أشد الكوارث العسكرية هولاً فى تاريخ الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر ، وطلب السلطان عبدالحميد الثانى عقد هدنة وقعت فى ٣٠ من يناير - كانون ثان- سنة ١٨٧٨ فى أدرنة ، حيث بدأت المفاوضات بين المندوبين العثمانيين والروس لعقد معاهدة الصلح . ومالبثت أن انتقلت المفاوضات إلى سان ستفانو ، وهى قرية ساحلية صغيرة على بحر مرمرة تبعد عشرة أميال عن إستانبول ولم يكن يسمع بها أحد من قبل .

قضية الأرمن فى معاهدة سان ستفانو :

ذهب إلى قرية سان ستفانو وفد أرمنى برياسة بطريرك الأرمن فى إستانبول، واسمه نيرسس Nerses ، يلتمس تنفيذ الوعود التى كانت الحكومة الروسية قد بذلتها للأرمن مكافأة لهم على الخدمات التى أدوها للروس فى أثناء الحرب . ولكن نكثت الحكومة الروسية بوعودها ، وهكذا هو شأن الحكومات الروسية جميعها سواء كانت قيصرية أو شيوعية .. فقد رأت الحكومة القيصرية أن مصلحتها العليا تتطلب أن يظل الأرمن خاضعين للدولة العثمانية، يثيرون فى وجهها المشكلات كل حين وآن، بدلاً من تحريرهم وإنشاء دولة مستقلة لهم قد تكون سبباً فى إثارة الأرمن الخاضعين للروسيا ومطالبتهم بالاستقلال، على غرار إخوانهم فى أرمينية العثمانية. كما رأت أنه من المحتمل أن يكون تحريرهم باعثاً لعناصر أخرى خاضعة للروسيا على المطالبة بالاستقلال . ولذلك قررت الحكومة الروسية الإبقاء على الوضع السياسى للأرمن فى أرمينية العثمانية، وأدرجت فى معاهدة الصلح ، معاهدة سان ستفانو ٣ من مارس - آذار - سنة ١٨٧٨ ، المادة السادسة عشرة وقد جاء فيها أن جلاء القوات الروسية عن أرمينية العثمانية وإعادة هذه البلاد إلى الحكم العثمانى قد يؤديان إلى وقوع خلاف بين الحكومتين العثمانية والروسية . ولهذا يتعهد الباب العالى بإدخال إصلاحات طبقاً للاحتياجات المحلية فى المناطق التى يسكنها الأرمن ، ويتعهد الباب العالى أيضاً بتأمين السكان المسيحيين من اعتداءات الأكراد والشراكسة .

وقد جاءت الصياغة اللفظية لهذه المادة مشوبة بالغموض والتناقض ؛ فالمعنى المستفاد من الفقرة الأولى من هذه المادة أن انسحاب الروس من أرمينية العثمانية أمر غير مرغوب فيه؛ لأنه يؤدى فى قابل الأيام إلى نشوب نزاع بين الحكومتين العثمانية والروسية . والمعنى المستفاد من الفقرة الثانية هو إبقاء الأرمن خاضعين للدولة العثمانية، التى تتعهد بإدخال إصلاحات لهم وبضمان سلامة السكان المسيحيين فى الولايات الأرمنية من اعتداءات العناصر العثمانية مثل الأكراد والشراكسة .

وقد أزالت المادة التاسعة عشرة من المعاهدة ذاتها هذا الغموض وذلك التناقض ، فقررت أن تتنازل الدولة العثمانية للروسيا - فى مقابل خصم جزء من الغرامة الحربية الفادحة التى كانت تعادل أربعة أضعاف إيرادات الدولة - عن أردهان وقارص وباطوم ودوجو أبى يزيد والأراضى الملحقة بهذه المدن حتى جبل صوغانلى ، وكلها واقعة فى شرق الأناضول فضلاً عن إقليم دبروجه وجزر نهر الدانوب . وبذلك امتدت الأراضى التى ذهبت إلى الروسيا فى آسيا إلى شمال بلاد مابين النهرين - العراق - وشمال الشام وشرقى الأناضول فكان أصبح الروسيا أحد العناصر البارزة فى مشكلة الأرمن .

وهكذا خرج الأرمن من معاهدة سان ستفانو وقد تبددت آمالهم فى الحرية والاستقلال . وقد قدر لهذه المعاهدة ألا تجد طريقها للتنفيذ ؛ إذ اعترضت عليها الدول الكبرى وبخاصة بريطانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية . ولم يكن مثار اعتراضها هو العطف على الدولة العثمانية فى محنتها أو الاهتمام بقضية الأرمن ، ولكن كان السبب الأساسى هو انفراد الروسيا بالمكاسب الهائلة فى البلقان والقوقاز ، وانتحلت هذه الدول الذريعة الأزلية، وهى الإخلال بمبدأ التوازن الدولى [1] .

قضية الأرمن فى مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ :

دعت الدول الأوروبية الكبرى إلى عقد مؤتمر لتعديل مواد معاهدة سان ستفانو ، واجتمع المؤتمر فى برلين (١٣ من يونيو - حزيران - حتى ١٣ من يوليو - تموز - سنة ١٨٧٨) ، وتعلقت آمال الأرمن بمؤتمر برلين فى تعديل وضعهم السياسى على نحو أفضل مما قررته لهم معاهدة سان ستفانو . وكونوا وفداً برياسة الأسقف الأرمنى فى إستانبول وذهب أعضاء الوفد إلى العاصمة الألمانية وقدموا إلى رئيس مؤتمر برلين ، أوتو بسمارك Otto Bismarch التماساً طالبوا فيه بوضع نظام حكم للأرمن، يكون على غرار النظام الذى وضع لحكم لبنان ويكون رئيسهم حاكماً مسيحياً [2] ومن الأرمن . ومعنى هذا الالتماس أنهم ينشدون

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل السابع .

(2) Miller W.; op. cit., p. 428.

المساعدة من الدول الأوروبية الكبرى المشتركة فى المؤتمر ؛ أى يبتغون تصعيد قضيتهم إلى أعلى مستوى دولى[١] ، وأنهم معتدلون فى مطالبهم ، فقد تنازلوا عن مطلبهم الأساسى وهو إقامة دولة حرة مستقلة لهم ، فهم يلتمسون إقامة حكم ذاتى فى نطاق الدولة العثمانية . وقد رددت الدوائر السياسية وقتذاك اسم نوبار باشا كأول المرشحين لشغل هذا المنصب بتأييد بريطانيا ، مكافأة له على الخدمات الجليلة التى أسداها لها منذ حكم الوالى عباس باشا الأول ثم على عهد الخديو إسماعيل ، على أن يغير اسم منصبه بعد فترة زمنية إلى أمير أرمينية [٢] توطئة لاستقلالها . وكان نوبار من عملاء بريطانيا ، وهو الذى اقترح فى أبريل - نيسان - سنة ١٨٧٧ على بريطانيا فرض حمايتها على مصر [٣] .

ناقش مؤتمر برلين قضية الأرمن فى ثلاث جلسات [٤] ، تعرض فيها بجانب قضية الأرمن لمسائل أكثر أهمية فى السياسة الدولية مثل تنظيم مرور السفن فى البوسفور والدردنيل والملاحة فى البحر الأسود[٥] وفى نهر الدانوب ، وتعيين حدود رومانيا والصرب وبلغاريا ، وانسحاب القوات الروسية من الأراضى التى تحتلها فى أوروبا وآسيا؛ مما يدل على أن المؤتمر ناقش قضية الأرمن مناقشة جانبية . ولم يأخذ المؤتمر بفضل بسمارك باقتراح الوفد الأرمنى بمنح أرمينية الحكم الذاتى وتعيين نوبار باشا حاكماً على أرمينية . ولم ينجح تأييد بريطانيا لقضية الأرمن ، ومع ذلك فقد كافأته بعد شهر وبعض شهر [٦] ، وقنع المؤتمر بتسجيل وعد

---

(١) كانت الدول الأعضاء فى المؤتمر : بريطانيا العظمى ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا والمجر ، الروسيا ، الدولة العثمانية ، إيطاليا . أما الدول الصغرى فلم تمثل فى المؤتمر، ولكنها أرسلت وفوداً لتقديم طلباتها ، ولكن لم يسمح لأى وفد منها بحضور الجلسات إلا إذا طلب المؤتمر حضوره للاستفهام عن بعض نقاط تفصيلية. ومن هذه الدول والطوائف : رومانيا ، والصرب ، والجبل الأسود ، واليونان ، وطائفتا اليهود والأرمن .

انظر : محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦٨ .

(٢) مصطفى كامل باشا : المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص٢٠٣ .

(٣) دكتور محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣-٥ القسم الإنجليزى الفرنسى .

(٤) هى الجلسة الثانية عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة، المنعقدة فى ٤ ، ٦ ، ٨ من يوليو - تموز سنة ١٨٧٨ على التوالى .

(٥) أيدت معاهدة برلين أحكام معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦، ومعاهدة لندن لسنة ١٨٧١ الخاصتين بنظام مرور السفن التجارية والحربية فى البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل، ونظام الملاحة فى البحر الأسود .

انظر فى هذه الدراسة ج١ ، ص ص٢٢٦-٢٢٩ ، ٢٣١-٢٣٢ .

(٦) طلبت بريطانيا من الخديو إسماعيل تعيين نوبار باشا رئيساً للوزارة المصرية، وأوعزت إلى نوبار بقبول المنصب ، فصدر قرار من الخديو إسماعيل فى ٢٨ من أغسطس - آب - سنة ١٨٧٨ بتعيين نوبار رئيساً لمجلس النظار وناظراً - وزيراً - للخارجية والعدل . وبقيت هذه الوزارة فى الحكم حتى ١٩ من فبراير - شباط - سنة ١٨٧٩ . ثم ألف نوبار وزارته الثانية فى ١٠ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٨٤ على أساس تنفيذ مطلب الحكومة البريطانية بانسحاب الجيش المصرى من السودان، وأقيلت الحكومة =

على الدولة العثمانية بأن تدخل الإصلاحات التى تستلزمها حالة أرمينية وبأن تكفل لسكانها الأمن والاستقرار ؛ فنصت المادة ٦١ من معاهدة برلين على أن «يتعهد الباب العالى بأن يجرى دون تأخير أكثر من ذلك فى الولايات التى يسكنها الأرمن ، التحسينات والإصلاحات التى تحتاج إليها أمورها الداخلية ، وأن يتعهد بتأمينهم من اعتداءات الشراكسة والأكراد عليهم . ويقوم بإبلاغ الدول الكبرى ، المرة بعد الأخرى ، بالإجراءات التى اتخذها لهذه الغاية ، وعلى الدول الكبرى أن تراقب تطبيقها» .

"The Sublime Porte undertakes to carry out, without further delay, the improvements and reforms demanded by local requirements in the against the Circassians and Kurds.

"It will periodically make known the steps tahen to this effect to the Powers, who will superintend their application" (١)

دراسة نقدية لقضية الأرمن فى معاهدة برلين :

ونسجل هنا عدة ملاحظات :

أولاً : إن الفقرة الأولى من هذه المادة مأخوذة حرفياً من المادة السادسة عشرة فى معاهدة سان ستفانو، مع إضافة ثلاث كلمات إليها هى «أكثر من ذلك» ، وتدل هذه الإضافة على الإشارة إلى تقاعس الدولة العثمانية عن إدخال الإصلاحات أو تسويفها فى هذا الصدد .

ثانياً : أكدت هذه المادة التزامات الباب العالى نحو الأرمن بإدخال إصلاحات ومنع اعتداءات الشراكسة والأكراد عليهم، فلم تأت بجديد يغير من وضعهم السياسى .

ثالثاً : جاءت هذه المادة بفقرة مزيدة هى الفقرة الأخيرة، وتنص على تعهد الباب العالى بإبلاغ الدول الكبرى بمدى تنفيذه لتعهديه : إدخال الإصلاحات ومنع الاعتداءات على الأرمن، وإبلاغ الدول بالإجراءات التى اتخذها ، وعلى الدول أن تراقب كيفية إجرائها وتنفيذها .

رابعاً : إن هذه الفقرة المزيدة تمثل تدخلاً صارخاً فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية من جانب الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ ، فقد فرضت على

=من الحكم فى ٧ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٨٨ .
انظر :
النظارات والوزارات المصرية ، نشر وزارة الثقافة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ج١ ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص٧٥–٧٨ ، ص ص١٢٧–١٢٨ .

(1) Great Britain, Parliamentary Papers, 1878, vol. 83, pp. 690-705.

الدولة تقديم تقارير عن الإصلاحات، التى أدخلتها ومدى نجاحها فى هذا الصدد، تحت ستار رغبة الدول الكبرى فى إدخال إصلاحات للأرمن وحمايتهم من اعتداءات العناصر الإسلامية المجاورة لهم .

ويقرر أحد المؤرخين أن هذه المادة التى وردت فى معاهدة برلين بشأن الأرمن لم تكن سوى وعد غامض بإدخال إصلاحات للأرمن ومنحهم الأمن (١) . والواقع أن هذا التعليق ينطوى على نصيب موفور من الحقيقة ، لأن معاهدة برلين اهتمت بالنص صراحة على استقلال الجبل الأسود ، والصرب ، ورومانيا ، وتعيين حدود كل منها ، كما وضعت المعاهدة أدق التفاصيل عن الوضع السياسى لبلغاريا والروملى الشرقية وإدارتهما ونظمهما المالية ، وحجم قوات الاحتلال الروسى فى بلغاريا والروملى الشرقية ، وتطبيق الدستور الذى سبق منحه لجزيرة كريت سنة ١٨٦٨ إلى غير ذلك من مسائل عديدة ومتشعبة، شملت ممتلكات الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا . أما قضية الأرمن فلم تظفر إلا بوعدين من الباب العالى وبتعهد من الدول الأطراف فى معاهدة برلين بمراقبة تنفيذ الباب العالى لوعديه . وكانت النتائج العملية لهذا الغموض تتلخص فى قيام انتفاضات شعبية بين الأرمن وإنشاء الجمعيات الإرهابية الأرمنية ، وانتشار المذابح بين المسلمين والأرمن واضطراب الأمن وتشويه صورة الدولة العثمانية أمام الرأى العام الأوروبى . ولكى تكتمل الصورة عن مؤتمر برلين، نذكر أنه قرر أن تتنازل الدولة العثمانية للروسيا فى آسيا عن أراضى أردهان وقارص وباطوم وجميع الأراضى الواقعة بين الحدود الروسية العثمانية القديمة وحدود جديدة (م٥٨) (٢) ، ومجموع مساحة هذه البقاع يبلغ ٢٦,٥٩٠ كيلو متراً مربعاً تقريباً . وقد رسمت الحدود الجديدة بدقة وعناية ، ويقرر ميلر أيضاً أن خير تعليق على عدم جدوى هذه المادة هى هذه الأحداث الدامية، التى وقعت بعد التوقيع على المعاهدة وبخاصة المذابح (٣) . وتقرر أيضاً أن يكون ثغر باطوم ميناء حراً لاتفرض فيه رسوم جمركية سواء على الصادرات أو الواردات (م٥٩)(٤) ، وأن تسترد الدولة العثمانية من الروسيا وادى الأكراد(٥) ومدينة دوجو أبى يزيد . وكانتا قد سلمتا للروسيا طبقاً للمادة التاسعة عشرة من معاهدة سان ستفانو ، كما تقرر فى معاهدة برلين أن تتنازل الدولة

(1) Miller W., op. cit., p. 428.

(٢) هذه الحدود مفصلة فى كتاب محمد فريد بك ، ص٤٩٠ .

(3) Miller W., op. cit., p. 384.

(٤) سرعان مانقضت الروسيا هذا النص؛ إذ جعلت ميناء باطوم ميناء مغلقاً وأقامت فيه تحصينات عسكرية، مما هدد طرابيزون بتدهور الحياة الاقتصادية فيها . ولم تحرك بريطانيا ساكناً وكان يقع عليها عبء فتح ميناء باطوم وإزالة التحصينات العسكرية فيه طبقاً لاتفاقية قبرص المنعقدة، قبيل اجتماع مؤتمر برلين فى ١٣ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٨ . انظر :

Miller W., op. cit., p. 385.

(٥) يرد ذكره فى بعض المراجع وادى أتشكرد (طوبراق قلعة) .

العثمانية لفارس عن مدينة وإقليم ختر (قطور)[١] وأراضيها (م٦٠) . وهكذا امتد النفوذ الروسى فى آسيا بعد إخضاع بلاد القوقاز كلها وأصبحت حدود الروسيا متاخمة لأرمينية العثمانية ، كما غدا فى استطاعة الروس القفز إلى الأناضول - المهاد الأولى للدولة العثمانية - ثم إلى شمالى بلاد مابين النهرين (العراق) وشمالى بر الشام . واستغلت بريطانيا هذا التغيير فى الأوضاع السياسية والعسكرية فى شرقى الأناضول وانتزعت موافقة السلطان عبدالحميد الثانى سنة ١٨٧٨ ، على أن تحتل بريطانيا احتلالاً «مؤقتاً» جزيرة قبرص بحجة اتخاذها قاعدة عسكرية للدفاع عن ممتلكات الدولة العثمانية ووقف الزحف الروسى نحو الشرق الأدنى ، مع أن بريطانيا أسهمت إسهاماً فعالاً فى مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ فى تفتيت ممتلكات الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا وإفريقية [٢] .

أزمة عدم ثقة بين العثمانيين والأرمن :

لم يؤد الحكم العثمانى للأرمن إلى استيعابهم ، فقد حال دون ذلك اختلاف الدين ؛ لأن الغالبية الساحقة من الأرمن ظلت متمسكة بالمسيحية لم ترض عنها بديلاً . ويقول فى هذا الصدد الأستاذ سير توماس أرنولد .Sir Thomas W. Arnold إن عدد الأرمن من أتباع الكنيسة الأرمنية الذين دخلوا فى الإسلام كان أقل ، بالنسبة إلى عدد أفراد هذه الطائفة ، من أتباع أى كنيسة من الكنائس الشرقية التى خضعت للحكم الإسلامى واعتنق بعض أفرادها الإسلام ، وإن حياة الأرمن القومية ظلت باقية على الرغم من ضياع استقلالهم السياسى . فكانت ديانتهم وكنيستهم الوطنية مبعثاً لحماسهم ووطنيتهم التى لم تفن ، كما كان الحال بالنسبة لليونانيين حين خضعوا للحكم العثمانى[٣] . وهناك باحث مصرى هو دكتور حامد غنيم أبو سعيد وضع دراسة جادة وعميقة ، أتى فيها بإضافات جديدة عن موضوع عدم إقبال الأرمن على اعتناق الإسلام . فقال إنه بينما انتشر الإسلام فى آذربيجان منذ أواخر عصر الخلفاء الراشدين تضافرت أسباب متنوعة : تاريخية وسياسية ودينية وأسباب أخرى متصلة بحكام الأرمن وأسباب متصلة بالعامة فى أرمينية ، أعاقت انتشار الإسلام فى أرمينية . وكانت النتيجة أن بقى الإسلام دين أقلية ضئيلة بحيث لم يستاهل التفات المؤرخين إليه [٤] ، ويمكن أن

---

(١) يرد ذكره فى بعض المراجع خواطر ، وهو إقليم أرمنى ، يقع فى منتصف الطريق بين ڤان وبحيرة أرمية .

(٢) دارت أحاديث سياسية بين لورد سالزبورى وزير خارجية بريطانيا ودوق وادنجتون وزير خارجية فرنسا ، وتم بمقتضاها صدور تصريحين بريطانيين بموافقة الحكومة البريطانية ، على أن تقوم فرنسا ببسط حمايتها على تونس (انظر ماسبق) .

(3) Sir Thomas W.Arnold; Preachin of Islam, 2nd. ed., London 1913.

تعريب الدكتورين حسن إبراهيم حسن وعبدالمجيد عابدين والأستاذ إسماعيل النحراوى بعنوان : الدعوة إلى الإسلام ، بحث فى تاريخ نشر العقيدة الإسلامية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١١٧ .

(٤) دكتور حامد غنيم أبوسعيد : انتشار الإسلام حول بحر قزوين ، ج١ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص١٩٣-٢٢٦ . وقد شرح على هذه الصفحات الأسباب التى حالت دون انتشار الإسلام فى أرمينية .

يضاف إلى هذين العاملين : تمسكهم بالمسيحية وقيام الكنيسة الوطنية الأرمنية ، اللذين ذكرهما الأستاذ أرنولد، عامل ثالث هو لغتهم القومية . فكانت هذه العناصر الثلاثة دعائم استند إليها حماسهم لوطنهم السليب فى نظرهم ، وظلت جذوة قضيتهم مشتعلة فى نفوسهم وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بعد أن تعددت مظاهر النهوض القومى والثورات والانتفاضات الشعبية وانتصار الحرية فى وسط أوروبا ومنطقة البلقان . فكانت تطلعات الأرمن السياسية لإنشاء دولة مستقلة لهم فى الولايات التى يقيمون فيها فى شرقى الأناضول، أو إدخال نظام الحكم الذاتى فيها عنصراً من عناصر قضية الأرمن .

وكان الوعد الغامض الذى صدر عن مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ٨٧٨ بإصلاح الأوضاع السياسية لأرمن الدولة العثمانية صدمة عنيفة لهم ، عصفت بالآمال التى علقوها على هذا المؤتمر ، وزاد من عمق الصدمة أن شعوباً مثل الصرب والبلغار قد ظفرت باستقلالها فى المؤتمر . فكان مؤتمر برلين عنصراً ثانياً من عناصر القضية الأرمينية .

وكانت الروسيا بعد أن تبددت آمالها فى إنشاء دولة بلغاريا الكبرى فى مؤتمر برلين قد أرادت أن تستبدل بهذا المشروع مشروعاً بديلاً لإثارة المتاعب فى وجه الدولة العثمانية ابتغاء تفتيت ممتلكاتها وإضعافها . وكان هذا المشروع البديل يتمثل فى تشجيع الأرمن من رعايا الدولة العثمانية المستوطنين الولايات الست فى شرقى الأناضول على المطالبة بالاستقلال التام أو تطبيق نظام الحكم الذاتى فيها[١] . وكان فى يد الروسيا ورقة رابحة ؛ إذ كان يسكن فى الأراضى الروسية قطاع كثيف العدد من السكان الأرمن [٢] ، كانت قد استخدمتهم من ناحية كمخلب القط ضباطاً وجنوداً وإداريين فى الجيش الروسى فى حربها ضد الدولة العثمانية سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، واستخدمتهم من ناحية أخرى عملاء لها أوعزت إليهم الاتصال بإخوانهم أرمن الدولة العثمانية تنسيقاً لجهودهم فى المطالبة بالاستقلال التام أو الحكم الذاتى ، واعدين إياهم بمساعدات عسكرية وبتأييد سياسى من جانب الحكومة الروسية ، فكانت الروسيا عنصراً ثالثاً من عناصر قضية الأرمن .

واستبان للأرمن من خلال الأحداث التى تعاقبت بعد مؤتمر برلين أن القرار الذى أصدره المؤتمر خاصاً بقضيتهم هو مجرد قصاصة ورق ، لأنه ظل حبراً على ورق ، فلم ينفذ السلطان عبدالحميد ماعاهد عليه الدول الأطراف فى معاهدة برلين (١٨٧٨) من إصلاحات تغير الأوضاع السياسية للأرمن فى الدولة العثمانية ؛ لأنه كان متمسكاً بسياسة المركزية فى حكم الدولة من ناحية ، ولأنه بدأ يفقد ثقته فى الأرمن الذين يشغلون مناصب فى الحكومة

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 200.

(٢) انظر بياناً عن الاقاليم التى يسكنها الأرمن فى الروسيا ، في

Kruger K.; Kemalist Turkey and the Middle East, London. 1932, pp. 124-125.

العثمانية من ناحية أخرى ؛ إذ كانت هناك صلات مريبة بين هؤلاء الموظفين وزعماء الأرمن السياسيين . وتعرض الأرمن فى سنة ١٨٩١ لمذبحة فى ساسون Sasson فى الأناضول وقام الأكراد بدور رئيسى فيها ، وهم مشهورون بأنهم فرسان ذوو شجاعة فائقة وبأس شديد . ويرى بعض المؤرخين أن شطراً كبيراً من المتاعب التى واجهها الأرمن فى الدولة العثمانية إنما يرجع إلى العلاقات السيئة بينهم وبين الأكراد . فالأخيرون بصفتهم قوماً رحل كانوا قد ارتاحوا إلى ممارسة حياة النهب من المزارعين الأرمن فى الأناضول ، واستغل السلطان عبدالحميد هذه النزعة التخريبية لدى الأكراد وأنشأ منهم ومن قبائل التركمان قوات مقاتلة سميت «الفرسان الحميدية» وأمدهم بالأسلحة ومنحهم امتيازات متنوعة واستخدمهم أداة لضرب الأرمن [١] ، وانضم إلى الأكراد كل من الشراكسة والتركمان والأتراك العثمانيين والألبانيين . وكان الألبانيون قد هاجروا إلى الأناضول فى أعقاب الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨)[٢] وتكانفوا جميعاً على إيذاء الأرمن وقطع الطرق والتعرض لهم ، ونزع أغطية رءوسهم ، وخطف نسائهم وبناتهم ، والهجوم على منازلهم ، ونهب سجاجيدها ومحتوياتها الثمينة وما إلى ذلك من صور الإيذاء والتنكيل . وتغاضى السلطان عبدالحميد عن هذه التصرفات مما أثار السخط الشديد لدى الأرمن . وترك الباب العالى أيضاً الموظفين العثمانيين يبتزون الأموال من الأرمن وينزلون بهم شتى المغارم ، وعلى ذلك كانت سياسة السلطان عبد الحميد الثانى وحكومته عنصراً رابعاً فى القضية الأرمنية .

لهذه الأسباب مجتمعة، ساورت الدوائر العليا والمحلية فى الدولة العثمانية الشكوك حول ولاء الأرمن . واعتقدت هذه الدوائر أن بعضاً منهم يشتغلون عملاء للروسيا وبعض الدول الأخرى قصد الإضرار بالمصالح العليا للدولة ، وأن الأرمن بصفة عامة لايكنون ولاء للدولة العثمانية ، ومن ثم نظرت إليهم على أنهم خطر يتهدد الدولة فى كيانها ومستقبلها . وأخذت هذه الدوائر تتكلم عما أسمته «الخطر الأرمنى» [٣] The Armenian Peril. وضغط السلطان عبد الحميد الثانى على البطريرك الأرمنى، واضطره إلى الاستقالة من منصبه، وعمد إلى تعيين خلف له . وكانت كل حركة أو تحرك من جانب الأرمن يفسر تفسيراً يتماشى مع نظرة الدولة للأرمن بأنهم عملاء للروس أو للفرنسيين أو للبريطانيين . ومن الأسباب التى جعلت العثمانيين يأخذون بهذا التفسير أن قطاعاً من رعاياهم الأرمن قد اعتنقوا المذهب الكاثوليكى فأصبحوا تحت حماية فرنسا ، وأن قطاعاً آخر من أولئك الأرمن قد اعتنقوا المذهب البروتستانتى وغدوا تحت حماية بريطانيا . وكان عملاء هاتين الدولتين الأوربيتين ، سواء كانوا أعضاء بعثات تنصيرية أو عملاء سياسيين محترفين متنكرين فى زى أعضاء بعثات دينية ، يدخلون

(١) انظر مايلى . وانظر أيضاً المرجع السابق ، ص١٢٦ .

(2) Miller W., op. cit., p. 427.

(3) Miller W., op. cit., p. 428.

في روع الأرمن أنهم سيظفرون بحماية بحماية فرنسا أو بريطانيا، إذا تحولوا عن مذهب الكنيسة الأرمنية الوطنية في إستانبول . وكان أوفر أعضاء البعثات التنصيرية نشاطاً هم المنصرون البروتستانت ، استخدموا شتى الوسائل لإغراء الأرمن على اعتناق المذهب البروتستانتي، ويمنون الأرمن الذين يعتنقون هذا المذهب بأنه سيكون في استطاعتهم الامتناع عن دفع الضرائب والاستخفاف بموظفي الحكومة العثمانية[١] كما لم ينس العثمانيون قط موقف البطريرك الأرمني في إستانبول واسمه نرسس Nerses أمام مؤتمر سان ستفانو ثم أمام مؤتمر برلين منددا بالحكم العثماني للأرمن ومطالباً بمنحهم الاستقلال وملتمساً تأييد الدول الأعضاء في مؤتمر برلين، في إنشاء دولة أرمنية مستقلة في شرقي الأناضول ، وأخذت العلاقات بين العثمانيين والأرمن تزداد تعقيداً وسوءاً يوماً بعد يوم .

ولم ينس العثمانيون الأهوال التي تعرضوا لها من الدول الأوروبية الكبرى في الحروب التي خاضوها منذ القرن الثامن عشر والثورات الهادرة التي قامت بها الشعوب المسيحية البلقانية طوال القرن التاسع عشر . فكل هذه الذكريات جعلت الدولة تقف موقف الشك والحيطة من البقية التي تبقت لها في أواخر القرن التاسع عشر من الشعوب المسيحية ، وكان الأرمن من بينها ، وكانوا يشكلون في نظر الدولة «ملت مسيحية» و «رعية» من الطبقة الثانية، بعد أن كان العثمانيون يطلقون على الأرمن قبل ظهور قضيتهم ملت صادقة» [٢] أي الملة الصادقة الولاء ، لأنهم كانوا يعيشون في وئام مع العثمانيين متحابين متجاورين متعاونين .

خطورة القضية الأرمنية :

والحق أن القضية الأرمنية منذ أن طفت على السطح كانت بالنسبة للأتراك العثمانيين مسألة حياة أو موت ؛ لأن الأرمن كانوا يطالبون بالقسم الشرقي من الأناضول ليقيموا عليه دولة أرمنية . والأناضول هي الموطن الأصلي للعثمانيين وقلب دولتهم . وإذا كان العثمانيون قد انسحبوا تباعاً ورغماً عنهم من بلاد اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود وألبانيا وغيرها قبل مؤتمر برلين الأوروبي لسنة ١٨٧٨ وبعد هذا المؤتمر ، تحت ضغط تدخل الدول الأوروبية والثورات التي قامت في هذه الأقاليم ، فإن هذا الانسحاب المتعدد المراحل لم يمس وطنهم الأصلي في الأناضول . وكل ماحدث هو أن حدودهم الأوروبية أصبحت قريبة من الأناضول . ولكن الموقف بالنسبة لقضية الأرمن كان يختلف اختلافاً جذرياً عن قضايا الشعوب المسيحية التي خضعت للدولة في أوروبا ، لأن الأرمن كانوا يقيمون في ست ولايات ، وينتشرون عبر منطقة واسعة تبدأ من حدود القوقاز إلى ساحل البحر المتوسط [٣] . وكانت هذه المناطق في

---

(١) مصطفى كامل باشا : المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص٢٠٧-٢٠٨ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرمينية بقلم م. كانار M. Canard .

(3) Lewis B.; op. cit., p. 356.

أعماق الوطن العثماني الأصلي ، وكان انسحاب العثمانيين من هذه الأقاليم معناه بتر قسم كبير من الوطن العثماني وضربة قاصمة تؤدى إلى ضياع الدولة العثمانية . فلما خرجت القضية الأرمنية إلى النور واحتلت مكان الصدارة بين المشكلات التي واجهتها الدولة، كان الصراع يدور بين قوميتين : القومية العثمانية التركية والقومية الأرمنية على الاستئثار بأرض واحدة ووطن واحد . ومن هنا جاءت خطورة القضية الأرمنية ، ونجمت عن هذا الصراع عمليتا ترحيل الأرمن ترحيلاً جماعيًا إجبارياً في سنة ١٩١٥ من شرقي الأناضول إلى الموصل في العراق وترحيل أرمن أضنه في أقصى الجنوب الشرقي من الأناضول إلى وسط بلاد الشام؛ للقضاء على تآمر الأرمن العثمانيين مع الحكومة الروسية والأرمن المقيمين في أراضيها ولتهيئة حرية الحركة للجيش العثماني، الذي كان يخوض في تلك السنة حرباً شرسة ضد هؤلاء وأولئك، كما سنذكر في مستهل الفصل التالي .

النشاط الإرهابي الأرمني ضد المسلمين :

لما رأى الأرمن أن الدول الأوروبية الكبرى لم تعر اهتماماً فعالاً بقضيتهم ، انتقلوا من الأساليب الدبلوماسية إلى الوسائل الإرهابية ضد المسلمين من رعايا الدولة العثمانية ، ومن ثم كونوا جمعيات ثورية أرمنية في بعض المدن الكبرى في الدولة وولاياتها ؛ خاصة في إستانبول، وطرابيزون ، وأرضروم ، وڤان وبين بعض أثرياء الأرمن في الروسيا ، وكذلك في بعض المدن في أوروبا . وكانت الجمعيات الأخيرة تصدر نشرات ومجلات ترسلها إلى الأقاليم العثمانية عن طريق مكاتب البريد الأجنبية . تحرض الأرمن على القيام في وجه السلطات العثمانية ، وكانت أخطر الجمعيات السرية الإرهابية الأرمنية تلك التي أسست في بتليس . كانت هذه الجمعية ترسل المسدسات (الطبنجات) والخناجر وسائر الأسلحة وكذلك الذخائر من ثغر باطوم إلى رايز Rize، بينما كان الأرمن الذين يعيشون في تبريز من أعمال أرمينية الفارسية يرسلون عملاء يعبرون الحدود، ويثيرون بعملياتهم الإرهابية ذعر أهالي القرى المسلمين [١] .

وعلى الرغم من النشاط الثوري المكثف لم تكن للعمليات الإرهابية التي قام بها الأرمن نتيجة عملية لحل قضيتهم أو حتى لتصعيدها إلى المستوى الدولي ، فظلت ذات صبغة محلية أو إقليمية . وكان من بين أسباب هذا الإخفاق عاملان مهمان: كان العامل الأول أن مركز الأرمن كان يختلف عن مركز البلغار والصرب ، فبينما كان هذان الشعبان يشكلان كثافة سكانية في بلادهما ، لم تكن توجد في جميع أنحاء الدولة العثمانية بعامة والولايات الأرمنية بخاصة أغلبية عددية من الأرمن .. كان يشاركهم في الاستيطان اليونانيون والأكراد والشراكسة والأتراك العثمانيون وغيرهم كما يتضح من الإحصائيتين التاليتين ، ويستثنى من هذه القاعدة العامة ولاية ڤان Van .

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol.z, p. 202.

تعداد الأرمن فى الولايات الست سنة ١٨٨٢

الولاية	الأرثوذكس	الكاثوليك	البروتستانت	مجموع الأرمن	المجموع الكلي للسكان	نسبة الأرمن
أرضروم	١٠١,١٣٨	٦,٧٣٠	١,٩٧٠	١٠٩,٨٣٨	٦٥٩,١٥٥	٪١٦,٦
بتليس[1] (بدليس)	١٠١,٣٥٨	٤,٩٤٨	١,٤٠٨	١٠٧,٨٠٤	٢٧٦,٩٩٨	٪٣٨,٩
ڤان	٦٠,٤٤٨	ــــــ	ــــــ	٦٠,٤٤٨	٢٦٩,٨٦٠	٪٢٢,٣
ديار بكر	٤٦,٨٣٣	٩,٩٥٥	٣,٩٨١	٦٠,٧٦٩	٢٨٩,٥٩١	٪٢٠,٩٨
معمورة العزيز	٧٣,١٧٨	١,٩١٥	٤,٩٧١	٨٠,٠٦٤	٤٨١,٣٤٦	٪١٦,٦
سيواس	١١٦,٢٤٦	٣,٢٢٣	١,٩٩٤	١٢١,٤٧٣	٩٢٦,٥٦٤	٪١٣,١ [2]

ويبين من هذا الثبت أن الأرمن لم يشكلوا أغلبية عددية بين سكان أى من هذه الولايات الست .

(١) يرد ذكرها حيناً بتليس ، وحيناً آخر بدليس (بفتح الباء وسكون الدال) .

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kurol Shaw, op. cit., p. 201.

تعداد الأرمن فى الكازات الكبرى فى شرقى الأناضول سنة ١٨٨٢

اسم الكاز	الأرثوذكس	الكاثوليك	البروتستانت	المجموع	التعداد الكلي للسكان	النسبة المئوية للسكان الأرمن
أرضـــروم (أرزن الروم) Erzurum	٩,٧٣٠	٧٩١	٣٢٩	١٠,٨٥٠	٣٨,٦٨٤	٢٨,٠٤
إرزنكان (إرزنجان) Erzincan	١٢,٦٨٦	——	٨٨	١٢,٧٧٤	٥٤,٥٠٣	٢٣,٤٣ ١٥
أضنه Adana	٩,٦٢٢	٣٤٨	٦٣٦	١٠,٦٠٦	٧٠,٦٦٥	٦٩,٠٣
سيس Sis	١٤,٠٢٦	٥٦	٨٧	١٤,١٦٩	٢٠,٥٢٣	٤٥,٨٥
حاشين Hacin	١٠,٢٠٤	١٤٥	٦٨٢	١١,٠٣١	٢٤,٠٥٧	٢٠,٨٧
قيصري Kayseri	٢٥,٢٥٠	٧٦٥	١,٣١٥	٢٧,٢٢٠	١٣٠,٨٩٩	٢٤,٨٥
ديار بكر	١٢,٨٣	٢,٥٦٠	٩٨٣	١٥,٦٢٦	٦٢,٨٧٠	٢٥,٠٦
سيواس Sivas	٢٠,٤٦٦	١,٥٩٢	٨٩	٢٢,١٤٧	٨٨,٣٧٥	٩,٢٢
طرابيزون	٩,٥٤٦	١.٢٠٩	٩١	١٠,٨٤٦	١١٧,٥٦٣	٦٤,٦٢ (١)
وان (ڤـــان) Van	٣٣,٠٥٣	——	——	٣٣,٠٥٢	٥١,١٤٩	

ويتضح من هذا الثبت أن الأرمن لم يكونوا يشكلون أغلبية عددية فى هذه الكازات العشر إلا فى سيس ، وفان .

(1) Lac. cit.

أما العامل الثانى.. فإن قيصر الروسيا إسكندر الثالث قد أدرك أن وسائله فى إضعاف الدولة العثمانية بتشجيع الأرمن كان يصحبها ويلحقها نشر مبادئ ثورية . وكان من الممكن أن تؤدى إلى قيام ثورات بين رعاياه الروس أيضاً ، ولذلك كف قيصر الروسيا عن تأييده للأرمن.

وأمام هذين العاملين رأى الثوار الأرمن تصعيد عملياتهم الإرهابية لإجبار أغنياء الأرمن على تأييد حركتهم الثورية بمدهم بالأموال وسائر المساعدات وإلا تعرضوا للقتل من بنى جلدتهم ، وأن تكون مذابحهم للمسلمين على أوسع نطاق؛ بحيث يضطر المسلمون إلى الأخذ بالثأر مما يؤدى إلى حمل بريطانيا والروسيا على التدخل لحماية لأرمن من العمليات الإرهابية التى يقوم بها رعايا السلطان المسلمون !! وحاولوا أيضاً أن يبددوا ثقة السلطان عبدالحميد الثانى فى موظفى الدولة الأرمن بالضغط على هؤلاء الموظفين لتأييد القضية الأرمنية .

اتساع نطاق ذبح المسلمين :

كون الثوار الأرمن جمعياتهم الإرهابية فى شتى أنحاء الأناضول، وأخذوا يهاجمون العثمانيين من جامعى الضرائب ويستولون على حصيلتها ، كما هاجموا عمال البريد يمزقون الرسائل البريدية ، وتعرضوا للقضاة ، وقاموا بمذابح جماعية للمسلمين فى عدة قرى بأكملها[١].
وكان الإرهابيون الأرمن يجبرون مواطنيهم الفلاحين والتجار الأرمن على إيوائهم وإخفائهم فى منازلهم وإلا تعرضوا للقتل على أيدى الثوار الأرمن . ولكن رجال الشرطة العثمانيون كانوا من المقدرة بحيث استطاعوا حصر العمليات الإرهابية فى نطاق ضيق، وساعدهم على هذا النجاح فى قمع حركة المذابح أن معظم الأرمن كانوا لايتجاوبون مع الثوار، لأن الأرمن – كما يقرر أحد المؤرخين المحايدين – كانوا «يتميزون عن جميع الأمم الخاضعة للدولة العثمانية بأن لهم من المصالح المشركة مع العثمانيين أكثر من غيرها» [٢] . ولم يعمد المسلمون إلى الرد على الثوار بالمثل ، ولو أن غارات الأرمن الواسعة والشرسة قد ازدت فى حدة الجو ، وجعلت من الصعوبة بمكان أن يعيش الأرمن جنباً إلى جنب مع المسلمين كما عاشوا من قبل أجيالاً متعاقبة فى وئام وسلام [٣] .

جمعيتان إرهابيتان أرمنيتان لقتل المسلمين :

ولما فشل الثوار الأرمن فى نشاطهم الإرهابى داخل الدولة العثمانية، نقلوا نشاطهم إلى

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op., cit., vol. 2, p. 203.

(2) Ubicini; Lettres sur le Turquie, t. 2, p. 347.

Victor Bèrard; La Politique du Sultan. 1897. p. 149.

(3) Stanford etc., Loc. cit.

خارج أراضيها(١) . وتكونت جماعتان لقيادة حركة المقاومة : إحداهما جمعية الناقوس أو الجرس (٢) Hunchak ويرد ذكرها فى بعض المراجع حزب «هنشاق» أو «هنتشاك» أو «هنجياق»، تكونت فى سنة ١٨٨٧ فى جنيف ، وقوامها طلبة أرمن يستكملون دراساتهم فى سويسرا وفرنسا ، ونيط بها إصدار جريدة تحمل الاسم ذاته، وعهد بإدارتها ورياسة تحريرها إلى نزار بكيان ليرن الذى كلف بالإقامة فى جنيف بسويسرا حيث بدأ فى إصدارها ، ثم نقل إدارة الجريدة إلى أثينا حيث تتوفر له الوسائل لإدخالها فى الأقاليم العثمانية نظراً لقربها منها . ولم تلبث أن رفضت الحكومة اليونانية بقاءها ، فذهب إلى لندن حيث واصل إصدار الجريدة . وقد نشرت لجنة الجريدة فى لندن سنة ١٨٨٩ رسالة، جاء فيها «من الواضح قبل كل شىء أننا فوضويون ، ولنا رغبة وطيدة منصوص عليها فى لوائحنا ألا وهى نشر مبادئ الفوضى فى الأناضول بإحداث الاضطرابات . وأن هدفنا الأساسى هو إنشاء حكومة وطنية مستقلة فى تلك البلاد والحصول على الحرية السياسية فى أوسع نطاق (٣) . وقد نشر مصطفى كامل باشا مواد لائحة الجمعية (٤) ، وكان مما جاء فى المادة الثامنة النص على أن تكون وسائل إعدام المسلمين الخنجر أو المسدس أو الخنق أو دس السم . ولأجل نسف المنازل وسائر المنشآت يجب استعمال القنابل الديناميت ، أو الديناميت السائل ، أو قنابل الحريق المملوءة بالبارود (٥) .

أما الجماعة الأخرى فيطلق عليها داشناكس (٦) Dashnaks، ويرد ذكرها فى بعض المراجع تحت مصطلح «داشناقتسونيون» . وتشير إليها المراجع الإنجليزية باسم The Armenian Revolutionary Federation أى الاتحاد الثورى الأرمنى ، ويرمز إليها بهذه الأحرف الثلاثة A. R. F. تكونت فى الروسيا سنة ١٨٩٠ وضمت جميع الأرمن الروس، بعد أن تعرضوا لألوان شتى من الكبت والإضطهاد على يد قيصر الروسيا إسكندر الثالث (١٨٨١-١٨٩٤) كجزء من سياسته الرامية إلى إبعاد مذهب الأحرار المتطرفين Radicalism فى الإمبراطورية

---

(١) يلاحظ أن الجمعيات السياسية المناهضة لسياسة الدولة العثمانية كانت تأخذ شكل الجمعيات السرية ومقرها فى خارج الأراضى العثمانية . ومن أولى هذه الجمعيات تلك التى أنشأها القوميون من الأقليات المسيحية ، مثل: الجمعية الوطنية اليونانية تكونت فى أوديسا فى عام ١٨١٤ ، وأعقبها هذان التنظيمان السريان الأرمنيان ، بالإضافة إلى الجمعيات السياسية التى أنشأها العثمانيون الأحرار فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين لإصدار الدستور ولمعارضة الحكم الفردى المطلق، الذى كان يمارسه السلاطين .

Miller W., op. cit., p. 428.

(٢) ويرد ذكرها فى بعض المراجع Hindchak .

(٣) مصطفى كامل باشا ، المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص ص٢٠٨-٢١٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص٢١٠-٢١٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص٢١٢-٢١٢ .

(6) Stanford J.Shaw and Ezel Kuraj Shaw; op. cit., vol. 2., p. 203.

الروسية . وكان برنامج عمل هذه الجماعة تكوين مجموعات عمل يتسلل أفرادها الفدائيون إلى داخل الأراضى العثمانية، ويثيرون الذعر فى نفوس الموظفين العثمانيين المسلمين والموظفين الأرمن على حد سواء ، ويرتكبون مذابح عامة بين المسلمين اعتقاداً منهم أن هذه الجرائم تؤدى إلى تصعيد الموقف وتدخل الدول الأوروبية لصالح القضية؛ مما يساعد فى النهاية على إنشاء جمهورية أرمنية اشتراكية مستقلة An Independent Socialist Armenian Republic تشمل بصفة مبدئية الولايات الست فى شرقى الأناضول حيث يتم طرد جميع سكانها المسلمين أو يكون القتل مصيرهم المحتوم . وقد أنشأت جمعية الداشناكس A.R.F. عدداً من الخلايا فى إستانبول ، وطرابيزون ، وڤان . ولكن نشاطها كان محدوداً حتى عام ١٨٩٥ ، بينما أصابت جمعية الجرس نجاماً فى عمليات ذبح المسلمين سواء فى داخل أراضى الدولة العثمانية أو فى خارجها ، وأسست لها مراكز فى كل من أرضروم ، وخاربوت ، وإزمير ، وحلب ، وجنيف . وتعاون أعضاء جمعية الجرس مع المجموعات البلقانية القومية الثائرة على الحكم العثمانى فى مقدونيا وجزيرة كريت وألبانيا . وغمرت المدن العثمانية منشورات ثورية على الحكم العثمانى، أرسلها ثوار الأرمن إلى داخل الأراضى العثمانية عن طريق مكاتب البريد الأجنبية ، وعمد الثوار إلى تفجير القنابل فى الأماكن العامة ، كما لقى الموظفون مصرعهم وهم جلوس إلى مكاتبهم .

وكان السلطان عبدالحميد فى مستهل حكمه على علاقة طيبة بالأرمن وقرب كثيرين منهم إليه . ولكن تغير قلبه على الأرمن بصفة عامة نظراً لعملياتهم الإرهابية وقتلهم المسلمين ، واتهم الموظفين الأرمن بالخيانة وعدم الولاء للدولة ، وأمر باتخاذ إجراءات إدارية لمضايقة التجار الأرمن فى إستانبول والتضييق عليهم فى نشاطهم كوسيلة للضغط على الأرمن، كما أمر بتنظيم الجندرمة الحميدية المحلية فى شرقى الأناضول؛ لمعاونة الجيش فى القضاء على حركة الإرهاب والقتل التى رفع الأرمن لواءها [١] .

استمرار العمليات الإرهابية بين الأرمن والعثمانيين سنوات ذات عدد :

استمرت العمليات الإرهابية من الجانبين على مدى تجاوز عدة سنوات ابتداء من عام ١٨٩٠ ، وقد بدأ فرسان الأرمن فى الدولة العثمانية بحادث أرضروم فى ٢٥ من فبراير – شباط– سنة ١٨٩٠ [٢] ، وكانت أشد المذابح التى تعرض لها الأرمن عنفاً تلك التى وقعت فى سنة ١٨٩٤ فى ساسون ثم طرابيزون والرها ، وبيره جك سنة ١٨٩٥ . وفى خاربوت ، وتيكسار وڤان سنة ١٨٩٦ [٣] ، فضلاً عن المذابح والاضطرابات التى وقعت فى إستانبول سنتى ١٨٩٥ ،

---

(١) انظر مايلى :
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة أرمينية ، بقلم دنى J. Deny .
(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية مادة أرمينية بقلم سترك Streck .

١٨٩٦ وتجددت المذابح سنة ١٩٠٤ فى ولايتى ڤان ، وبتليس (بدليس)، وسنشير هنا إلى مذابح ساسون ومذابح إستانبول كمثالين للمذابح التى وقعت بين الأرمن والمسلمين العثمانيين؛ نظراً للمضاعفات الدولية التى نجمت عنهما .

مذبحة منطقة ساسون :

دبر الأرمن فى أواخر صيف ١٨٩٤ عملية انتقامية كبرى فى منطقة ساسون فى الجنوب الغربى من موشى فى ولاية بتليس؛ حيث يقطنها كثير من الأرمن الأشداء . وكان يوجد بها قبائل رحل من الأرمن أيضاً رجالها ذوو بأس شديد يميلون إلى السلب والنهب . ولما أراد الوالى المحلى أن يجمع المتأخرات من الضرائب المقررة عليهم ، أصدر أعضاء جماعة الجرس أوامرهم إلى رجال القبائل الأرمن باستخدام السيوف وإطلاق الأعيرة النارية على جامعى الضرائب . وأسرعت قوات الجيش العثمانى النظامى وقوات الجندرمة الحميدية للسيطرة على الموقف ، فهرب الثوار الإرهابيون إلى الجبال تفادياً لاشتباك حربى كانوا يعلمون نتيجته مسبقاً. وزحفوا فى طريقهم على القرى يعملون فى سكانها المسلمين القتل والنهب، وهم يدركون أن الأرمن الذين تركوهم وراءهم فى هذه القرى سيلقون المصير نفسه . وبذلك يحقق الثوار غرضين فى وقت واحد : ذبح المسلمين ، وترك بقية الأرمن يواجهون القتل مما يتيح لوسائل الإعلام المعادية للدولة العثمانية مادة خصبة للنيل من العثمانيين وتشويه سمعتهم لدى الرأى العام الأوروبى، ويدفعه إلى حمل الحكومات الأوروبية الكبرى على التدخل . وفعلاً لما وصلت القوات العثمانية بنوعيها بقيادة المشير زكى باشا الذى عزز قواته بجموع من الأكراد ورأت ماحل بالمسلمين فى ساسون والقرى المجاورة لها من مذابح، قامت بتدمير ساسون وقتل من بقى بها من الأرمن[١] ، واستمرت هذه العمليات من الجانبين على امتداد ثلاثة أسابيع فى أواخر صيف سنة ١٨٩٤ .

إسراف الدعاية الأرمنية فى تقدير عدد ضحايا الأرمن :

وفى خلال هذه الأسابيع الثلاثة استطاع العثمانيون القضاء على الفتنة، وعمد العثمانيون إلى تدمير القرى الأرمنية وقتل سكانها . ونشطت وسائل الإعلام الأرمنية فى إذاعة أنباء هذه المقتلة والمبالغة فى ذكر خسائرها رغبة فى تأييد أوروبا لهم . فقرر الأرمن أن قوات المشير زكى باشا قد ذبحت فى منطقة الاضطرابات عشرين ألف أرمنى، ودمرت خمساً وعشرين قرية [٢]، وأن العنف البالغ للقوات العثمانية يعيد إلى الأذهان ذكرى مذبحة بتاق [٣]

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol.. z, pp. 203-204.

(2) Loc. cit.

(٣) سبق أن تعرضنا لمذبحة قرية بتاق وموقعها الجغرافى فى كلامنا عن مذابح البلغار، انظر فى هذه الدراسة: ج٢ ، الفصل الرابع .

فى أثناء المذابح البلغارية [١] ، وأن الحكومة العثمانية قررت منح المشير زكى باشا وساماً من أجل هذا العمل البطولى !! .

تشكيل لجنة دولية لتقصى الحقائق فى مذابح الأرمن :

وإزاء النشاط الواسع للدعاية الأرمنية فى أوروبا بوجه عام وفى إنجلترا بوجه خاص عقدت اجتماعات سياسية في لندن لنصرة قضية الأرمن، ولمطالبة الحكومة البريطانية بالتدخل لوقف هذه المذابح فى قابل الأيام . طلبت الحكومة البريطانية من الباب العالى تشكيل لجنة دولية لتقصى الحقائق فى مقتلة ساسون ، واستجاب الباب العالى لهذا الطلب ، وتكونت لجنة دولية اشتركت فى عضويتها الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا والروسيا . وطاف أعضاء اللجنة فى منطقة الاضطرابات منذ ٢١ من يناير - كانون ثان - سنة ١٨٩٥ واستغرق تحقيقها عدة أسابيع ، وجاء فى تقرير اللجنة أن الأرمن هم الذين جنحوا إلى إشعال نار الاضطرابات نتيجة تحريض أعضاء من الجماعات الإرهابية ومن عملاء، جاءوا من الخارج وزعوا على الأرمن أسلحة نارية متكررة الطلقات وارتكبوا أقصى مايمكن أن يحدث من المذابح والجرائم . والمعنى المستفاد من هذه الفقرة من التقرير أن المذابح التى أوقعها الأرمن بالمسلمين فى منطقة ساسون لم تكن عفو الخاطر ، وإنما حدثت نتيجة إصرار وإعداد مسبقين . ومضى التقرير يقرر حقيقة أخرى هامة، هى أن الأرمن بعد القتل الجماعى للمسلمين كانوا يعتصمون بالجبال الشاهقة حتى يكون فى استطاعتهم التصدى للجنود العثمانيين . وأثبت التحقيق أيضاً أن الحكومة العثمانية بإرسالها القوات العسكرية لإخماد اضطرابات الأرمن قد تصرفت بمتقضى مايخوله لها القانون من حقوق ، وأثبت التقرير أن الأرقام التى أذيعت عن عدد قتلى الأرمن مبالغ فيها إلى حد بعيد، كما برأ التقرير المشير زكى باشا من الاتهامات التى وجهها الأرمن إليه .

لم يرض الأرمن والباحثون المتحاملون على الدولة العثمانية بطبيعة الحال عن هذا التقرير . أما الأرمن فقاموا بمظاهرة صاخبة فى شوارع إستانبول فى ٣٠ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٨٩٥ ، احتجاجاً على ماورد فى التقرير من إدانة لهم عقب إذاعة تقرير اللجنة الدولية ، كما سنذكر بعد حين . أما الباحثون المتحاملون.. فقد علق أحدهم على التقرير تعليقاً يفيض بالحقد وتجريح الحكومة العثمانية .. انتقد الصياغة اللفظية لقرار الحكومة العثمانية بتشكيل لجنة التحقيق الدولية ؛ إذ جاء فى هذا القرار أن على اللجنة أن «تقوم بالتحقيق فى السلوك الإجرامى للأرمن قطاع الطرق» . وخلص رأياً إلى أن هذه العبارة معناها توجيه اللجنة فى عملها وجهة تتسم بالمحاباة للعثمانيين ، وأن الحكومة العثمانية سبقت اللجنة فى حكمها قبل أن تبدأ مهمتها فى تقصى الحقائق [٢]، وتناسى هذا المؤرخ أن اللجنة كانت تضم أربع مجموعات : عثمانية

(1) Miller W.; op. cit., p. 429.

(2) Loc. cit.

وبريطانية وفرنسية وروسية ، أى أن الأغلبية كانت تمثل دولاً أوروبية ، وليس من المعقول أن تتغلب المجموعة العثمانية على المجموعات الثلاث الأوروبية .

ظل الرأى العام فى الدول الأوروبية متعاطفاً مع الأرمن متأثراً بوسائل الإعلام الأوروبية، ويشاطر رأى رجال السياسة فى أوروبا المعادى للعثمانيين . وفى ١١ من مايو – آيار – سنة ١٨٩٥ قدم سفراء بريطانيا وفرنسا والروسيا فى إستانبول مشروع مصالحة بين الحكومة العثمانية والأرمن، اشتمل على إدخال الإصلاحات فى الولايات الست فى شرقى الأناضول ، وتضمن العفو عن الإرهابيين الأرمن الذين صدرت عليهم أحكام بالنفى أو السجن والإفراج عن الأرمن المعتقلين السياسيين ، وإنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ الإصلاحات وعدم تجدد الاضطرابات والمذابح . وأشار سفيرا فرنسا والروسيا على السلطان بقبول هذا المشروع ، فوافق عليه فى ١٧ من أكتوبر – تشرين أول – عام ١٨٩٥ موافقة جزئية ورفض إنشاء لجنة المرافقة الدولية (١) . وكان هدف السلطان من موافقته على الإصلاحات وإصدار العفو عن الأرمن هو تهدئة الرأى العام الأوروبى والحكومات الأوروبية . وفعلاً أحجمت الدول عن التدخل فى قضية الأرمن انتظاراً لوعود السلطان . ووقف تدخلها عند حد تشكيل اللجنة الدولية لتقصى الحقائق والأخذ بما جاء به تقريرها . والواقع أن مصالح الدول الأوروبية كانت متضاربة ، وكانت هذه الدول فى مجموعها منصرفة إلى مراقبة بل وصنع الأحداث الجسام التى تعاقبت سراعاً على السياسة الدولية منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر . وجعلت أوروبا منقسمة إلى معسكرين متحفزين لخوض صراع حربى مرتقب تمثل فى نشوب الحرب العاليمة الأولى (٢)؛ مما جعل

(١) مصطفى كامبل باشا : المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص٢٤٠ .

(٢) كان من بين هذه الأحداث : معاهدة التحالف الفرنسى الروسى (٢٧ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٩٣) فى مواجهة التحالف الألمانى النمساوى ، معاهدة شيمونوسيكى Shimonoseki (١٧ من أبريل– نيسان – عام ١٨٩٥) وأنهت الحرب بين الصين واليابان، واعترفت الصين باستقلال كوريا ، كما تنازلت لليابان عن جزيرة فرموزا وشبه جزيرة لياوتونج Liao-Tung بما فيها بورت آرثر ، وما نجم عن هذه المعاهدة من إنذار جماعى، وجهته الروسيا وألمانيا وفرنسا إلى اليابان فى ٢٣ من أبريل – نيسان – عام ١٨٩٥ للجلاء عن شبه جزيرة لياوتونج وبورت آرثر، وانصياع اليابان لهذا الإنذار مما أدى إلى تدهور العلاقات بين اليابان وألمانيا والروسيا ، وإغارة جيمسون Jameson البريطانى على جمهورية الترنسفال البويرية فى أواخر سنة ١٨٩٥، وانتصارها على بريطانيا التى ازداد سخط ألمانيا وفرنسا والروسيا عليها، والبرقية التى أرسلها إمبراطور ألمانيا إلى رئيس الترنسفال كروجر Kruger فى ٣ من يناير – كانون ثان– عام ١٨٩٦، عشية انتصاره يهنئه على موقفه المشرف وانتصاره على القوات البريطانية ، وماكان لهذه البرقية من آثار سيئة فى الرأى العام البريطانى ، واقتراح الروسيا حلف عام من الدول الأوروبية الكبرى ضد بريطانيا المتعجرفة البغيضة ، وحادث فاشودة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ ، وفشل مؤتمر السلام الأول فى لاهاى (يوليو – تموز – سنة ١٨٩٩) ، ثم أطل القرن العشرون على العالم، وتزاحمت وتلاحقت فى مطلعه الأزمات الدولية .

انظر كلاً من : =

القضية الأرمنية تتضاءل من وجهات نظر الدول الأوروبية الكبرى، أمام هذه الأحداث الجسام .

مظاهرة صاخبة للأرمن فى إستانبول سبتمبر ١٨٩٥ :

كان تقرير اللجنة الدولية لتقصى الحقائق صدمة للأرمن ، ورأوا أن اكتفاء الدول الأوروبية الثلاث الكبرى بتقرير هذه اللجنة إنما هو تدخل شكلى مبتور، لم يعقبه تدخل عسكرى أو سياسى عنيف ضد الدولة العثمانية . وفى الوقت ذاته نظروا إلى وعود السلطان والتى أعلنها عقب مذبحة ساسون على أنها على شاكلة الوعود السابقة ، وأيقنوا أنه لاخير يأتى إليهم من الدولة العثمانية. ولهذه الأسباب قرروا نقل نشاطهم الإرهابى إلى إستانبول، وأثاروا الاضطرابات وقتلوا أعداداً من سكانها العثمانيين المسلمين، كلما وجدوا إلى الاضطرابات والقتل سبيلاً .

بدأت المظاهرة فى إستانبول فى ٣٠ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٨٩٥ تحت شعار الاحتجاج على تقرير اللجنة الدولية ، وطافت المظاهرة بدور سفارات الدول الكبرى فى ضاحية جالاطه وحى بك أوغلى ، ثم اتجهت إلى مبنى الباب العالى ، وقد ألهبت المظاهرة مشاعر العثمانيين المسلمين سخطاً على الأرمن ، وأراد السلطان عبدالحميد إرسال قوات من الشرطة لتفريق المتظاهرين الأرمن وإعادة الأمن والنظام . ولكن تدخل السفراء لمنع هذا الإجراء بحجة أنه يؤدى إلى قتل الأرمن . فصرف السلطان النظر عن هذا الإجراء . وكانت النتيجة أن ازدادت موجة الاضطرابات والمذابح فى إستانبول . ومع ذلك ذكر أحد الباحثين الإنجليز أن مذبحة الأرمن فى إستانبول فى عام ١٨٩٥ كان فى الاستطاعة السيطرة عليها ، ولكن السلطات العثمانية تباطأت وتهاونت فى وقفها [١] ، ولعل هذا الباحث قد غفل أو جهل أن سفراء الدول الأجنبية فى إستانبول هم الذين حالوا بين السلطان عبدالحميد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوأد هذه المذبحة وهى لاتزال فى مهدها . والمهم أن مقتلة عنيفة وقعت بين الأرمن والعثمانيين المسلمين فى العاصمة ، وزادها ضراوة مرور آلاف من اللاجئين العثمانيين المسلمين فى شوارع إستانبول وفدوا من بلغاريا وغيرها مقدونيا وهم فى طريقهم إلى غربى الأناضول. وزاد فى خطورة الموقف انتشار نبأ عن مقتل أحد رجال الشرطة، كان يحاول أن يفض جموع الأرمن المتظاهرين، وأصبح واضحاً أن الاضطرابات ستمتد إلى الأحياء التى يسكنها الأوربيون عامة.

السلطان يعلن الأحكام العرفية :

ولما رأى السفراء أن زمام الموقف قد خرج من يد الحكومة، اقترحوا عليها إعلان الأحكام العرفية . فأصدر السلطان أمراً فى ٩ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٩٥ بإعلانها

Grant A.J. and Temperley Harold; op. cit., pp. 329-333.=

Fisher H.A.L.; op. cit., pp. 1053-056, 1059-1062, 1069.

(١) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ، ج٤ ، ص٢١٩٢ .

فى إستانبول، وأن تنزل قوات الجيش إليها لإنهاء هذه المذابح والاضطرابات . ولما ضيق الخناق على الأرمن فى إستانبول نتيجة إعلان الأحكام العرفية فيها ، نقلوا نشاطهم الإرهابى إلى الأناضول فى أواخر شهر أكتوبر – تشرين أول – وطوال شهر نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٨٩٥ ، وقابلت الحكومة العثمانية العنف بالعنف ، ولاتثريب عليها فى ذلك ، لأن مهمة أى حكومة فى العالم هى المحافظة على النظام واستتباب الأمن العام فى بلادها ، وتعرضت مدن كثيرة فى الأناضول ومعظم القرى للتدمير . وكان يقود قوات الحكومة شاكر باشا . وبلغ من سخط الجماهير العثمانية أنها هاجمت الكاتدرائية الأرمنية فى أورفا Urfa فى صباح أحد أيام الأحد، وأعملت الجماهير العثمانية النار فى مبنى الكاتدرائية ، وأنهت حياة ثلاثة آلاف من الأرمن داخل الكاتدرائية . وامتدت حركة التدمير والقتل إلى مصانع الأقمشة التى كانت موجودة فى المدينة ، ثم انتقلت الاضطرابات وحوادث القتل إلى ڤان ، وهى ولاية يتمتع فيها الأرمن بكثافة سكانية تفوق تعدداهم فى أى من الولايات الخمس الأخرى فى شرقى الأناضول. ومن ثم انتقلت المذابح إلى طرابيزون ، والرها ، وبيره جك وغيرها من المدن ، ونقلت أسلاك البرق من إستانبول إلى أوروبا أن المسلمين دائبون على ذبح المسيحيين فى أعداد وفيرة بموافقة الحكومة العثمانية ، وأسرف البعض فى تقدير عدد القتلى الأرمن ، فذكر أن هذا العدد ارتفع إلى مائتى ألف أرمنى [١] . والتزمت الدول الأوروبية الصمت إزاء اتساع هذه الاضطرابات والمذابح ، لأنها كانت تتجنب فتح باب المسألة الشرقية وماتثيره من حساسيات وشبهات بعضها ضد البعض الأخر حول تحقيق مطامع سياسية أو عسكرية فى الدولة . فلم يحدث تدخل دولى ، وأصيب الأرمن بخيبة أمل مرة أخرى .

الصهيونيون يعرضون على السلطان مساعدته فى قضية الأرمن فى مقابل حل قضية فلسطين :

انتهز قادة الحركة الصهيونية فرصة وقوع المذابح والاضطرابات الدامية التى قام بها الأرمن فى الدولة العثمانية ، وعرضوا فى شهر مايو – آيار – سنة ١٨٩٦ على السلطان عبدالحميد الثانى بذل مساعيهم الحميدة من أجل تسوية مشكلة الأرمن . وإذا كان المؤتمر الصهيونى الأول قد اجتمع برياسة هرتزل فى العام التالى فى مدينة بال بسويسرا فى ٢٨ من أغسطس – آب – ١٨٩٧ ، فإن الصهيونيين كانوا يعدون عدتهم لهذا المؤتمر قبل انعقاده، مروجين لقيام دولة يهودية فى فلسطين تجمع شتات اليهود فى العالم ، مستغلين قضية الضابط اليهودى الفرنسى دريفوس Dreyfus والذى اتهم بالخيانة العظمى، وحكم عليه بطرده من الجيش الفرنسى وتجريده من رتبة العسكرية وسجنه مدى الحياة [٢] . كما أن هرتزل كان قد

(١) لوريمر ج.ج ، مرجع سبق ذكره ، القسم التاريخى ج٤ ، ص٢١٩٢ .

(٢) انظر عرضاً ضافياً لمراحل هذه القضية، التى شغلت أذهان الرأى العام الفرنسى والأوساط اليهودية فى العالم فى : =

ألف فى سنة ١٨٩٥ كتاباً باللغة الألمانية اسمه Der Judenstaat ، وسرعان ماظهرت لهذا الكتاب طبعات باللغات الإنجليزية والفرنسية والعبرية ، وطالب فى هذا الكتاب بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين .

وكانت اللجان الأرمنية فى بروكسل وباريس ولندن قد قررت تنظيم حركة إضراب ومظاهرات فى هذه المدن فى شهر يوليو - تموز - سنة ١٨٩٦ ؛ احتجاجاً على مذابح الأرمن . ومن ناحية أخرى كان عبدالحميد الثانى قد صرح للزعماء الصهيونيين بعزمه على عدم التخلى عن مدينة القدس، وقال لهم إن جامع عمر يجب أن يظل دوماً فى أيدى المسلمين . وتظاهر الصهيونيون بقبول رأى عبدالحميد وقالوا «سندبر هذا الأمر ، وسنجعل القدس خارج حدود الدولة ، وبهذا لاتكون لأحد وحده ، وتكون للجميع فى الوقت ذاته المكان المقدس يمتلكه جميع المؤمنين - بلد الثقافة والأخلاق المشتركة»[1] . ورأى الصهيونيون أن أسرع وسيلة للوصول إلى قلب عبدالحميد هى عرض مساعدتهم له فى مشكلة الأرمن؛ لأنها كانت تتفاقم يوماً بعد يوم ، وأن الدول الأوروبية الكبرى ترنو ببصرها للتدخل فى شئون الدولة تحت ستار تسوية مشكلة الأرمن . وقد لقيت فكرة تدخل الصهيونيين لدى الأرمن ترحيباً من السلطان وعهد إلى نيولنسكى بالاتصال بلجان الأرمن فى أوروبا، وإقناعهم بالكف عن المذابح والأعمال الإرهابية ، فإذا ماقبلوا يمنحهم السلطان عن طيب خاطر الإصلاحات التى يرفض أن يعطيهم إياها تحت ضغط الدول الأوروبية الكبرى ، وأن على الأرمن أن يظهروا استعدادهم الطيب بالموافقة على هدنة والانتظار شهراً . وقد تظاهر هرتزل زعيم الحركة الصهيونية وكذلك نيولنسكى بقبول القيام بهذه المساعى، وأن يعملا سراً على التسويف وأن يقوما خلال هذه الفترة بمفاوضات مثمرة مع السلطان، يقدم فيها الأخير تنازلات للقضية الصهيونية تنطوى على خدمات مؤكدة لها . وكان هرتزل يرى أن قضية الصهاينة لابد أن تسبق تسوية قضية الأرمن[2] ، ولكن عبدالحميد كان من الذكاء بحيث لم يسمح للصهيونيين بتحقيق أحلامهم؛ من أجل تسوية مشكلة الأرمن وبذلك فشل المخطط الصهيونى .

مذابح وعمليات إرهابية يرتكبها الأرمن فى إستانبول (أغسطس ١٨٩٦)

(١) مهاجمة مقر البنك المركزى فى حى السفارات :

أراد الأرمن مزيداً من التصعيد لعملياتهم الإرهابية كى يبرهنوا للدول الأوروبية على

= دكتور حسن صبرى الخولى : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين إلخ ، رسالة دكتوراه تحت إشرافنا ، ١ ، ص ص٥٧-٦٤ .

(١) ملف وثائق فلسطين جزءان من مطبوعات وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩ ، وثيقة رقم٢٦ . يوميات هرتزل فى ٧ من مايو - آيار - سنة ١٨٩٦ .

(٢) المرجع السابق .

أنهم شعب حى يبتغى التحرر من الحكم العثمانى ، وأن هذا الشعب ماض فى طريق العنف الثورى المسلح مهما كانت تضحياته حتى يظفر بالاستقلال أسوة بغيره من الشعوب . وحدث أن أصدر السلطان عبدالحميد «إرادة» بعزل البطريرك الأرمنى فى إستانبول بسبب شبهات قوية حامت حول تصرفاته ، وعين السلطان مكانه بطريركاً جديداً بطريقة قيل إنها غير قانونية . وانتهزها الأرمن فرصة لبدء جولة جديدة من المذابح والاضطرابات فى إستانبول، وتكون أشد عنفاً وأكثر تحدياً للسلطان وللحكومة العثمانية .

قام أربعة وعشرون إرهابياً أرمنياً فى وضح النهار من يوم ٢٦ من شهر أغسطس – آب – سنة ١٨٩٦ بهجوم مسلح على فرع البنك المركزى العثمانى فى حى بك أوغلى فى ضاحية جالاطه ، إحدى ضواحى إستانبول ، ومقر دور السفارات الأجنبية فى العاصمة ، وحاصروا البنك ، ووضعوا القنابل فى أنحاء مبنى البنك ، وأخذوا بعض مستخدميه كرهائن . واتخذوا إجراءات شتى لفرض الحصار على مبنى البنك مدة طويلة أملاً فى إثارة مخاوف الأوروبيين على أرواحهم ومصالحهم .. وفعلاً تدخل سفراء الدول الأجنبية، وحصلوا من الباب العالى على جوار أمان شخصى un sauf-conduit للإرهابيين الأرمن بضمان السفراء وتحت حمايتهم لمغادرة إستانبول على ظهر باخرة فرنسية إلى الخارج . وكان هجوم الثوار الأرمن على مقر البنك العثمانى فى جالاطه بإستانبول أثر سيء بالنسبة للدولة العثمانية ؛ إذ اتخذت المنظمات الإرهابية فى مقدونيا من هذا الحادث فيما بعد مثالاً، تحتذيه فى هجومها على مقر البنك العثمانى فى سالونيك كما سنوضح فى موطن قادم .

(٢) الأرمن يهاجمون مقر الباب العالى والسوق القديم :

لم يكد الإرهابيون يستقلون الباخرة الفرنسية وتبحر بهم .. حتى عمد إرهابيون آخرون إلى عمليات ثورية جديدة، فهاجموا مبنى الباب العالى وأصابوا عدداً من موظفيه بجراح بالغة نتيجة ضربهم بالهراوات . واقتحم عدد من الأرمن مكتب الصدر الأعظم، وهم يحملون الطبنجات (المسدسات) من قبيل التهديد بقتله ، واتجهت جموع أخرى من الإرهابيين إلى السوق القديم فى إستانبول ، وألقوا القنابل ذات اليمين وذات الشمال على المحلات التجارية ، وأطلقوا الأعيرة النارية على كل من صادفوه من المارة ، فكانت مقتلة مروعة أوقعها الإرهابيون بتجار هذا السوق ورواده (١) .

(٣) الأرمن يحاولون اغتيال السلطان عبدالحميد :

انتهز الأرمن فرصة ذهاب السلطان عبدالحميد إلى جامع السلطان محمد أبى الفتوح أو الفاتح ، وكان السلطان عبدالحميد قد اعتزم أداء صلاة الجمعة فيه . وألقوا على السلطان قنبلة

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp.204-205.

نجا منها بأعجوبة ، بينما لقى عشرون من رجال الحرس السلطانى والشرطة مصرعهم، بعد أن اشتبكوا مع الأرمن الإرهابيين فى معركة [١] .

انتقام السلطات العثمانية من الأرمن :

عمدت السلطات العثمانية إلى عمليات انتقام واسعة ورهيبة ضد جميع الأرمن فى إستانبول .. فكان الجنود العثمانيون المسلحون بالهراوات يضربون كل أرمنى صادفوه ، ثم اتجهوا إلى مساكن الأرمن ، وداهموا منازل الأجانب الذين يستخدمون الأرمن خدماً لهم ، وكذلك المحلات التجارية الأرمنية أو المحلات التى يعمل فيها مستخدمون أرمن . وكان ضباط الشرطة يوجهون الجنود المهاجمين إلى أماكن تجمعات الأرمن، سواء فى محلاتهم التجارية أو المؤسسات التى يعملون فيها أو منازلهم . وقدر عدد القتلى الأرمن فى يومى ٢٧ ، ٢٨ من أغسطس – آب – سنة ١٨٩٦ بستة آلاف نسمة . وقد حمل الأستاذ جرانت Grant حملة عنيفة على السلطان عبدالحميد ، فقال إن هذا السلطان شرع عمداً فى تدبير المذابح لرعاياه الأرمن دون أن يهتم باعتراض بريطانيا واحتجاجاتها ، وقد أتت الكتب الزرقاء البريطانية لسنة ١٨٩٦ على ذكر القصة الرهيبة لهذه الفظائع [٢] . وتناسى هذا المؤرخ الهجوم الذى قام به الإرهابيون الأرمن على مقر البنك العثمانى فى ضاحية جالاطة فى إستانبول وعلى مقر الباب العالى والسوق القديم ومحاولتهم اغتيال السلطان .. تناسى هذا المؤرخ وغيره من المؤرخين والباحثين المذابح التى أوقعها الأرمن برعايا السلطان المسلمين والأعمال الإرهابية، التى ارتكبوها فى يومى ٢٧ و ٢٨ من أغسطس – آب – سنة ١٨٩٦ ، وأجمعوا رأياً على أن مذبحة الأرمن فى إستانبول فى هذين اليومين تشبه مذبحة الهوجونوت [٣] Les Huguenots يوم عيد القديس برثلميو Saint Barthelemy فى ٢٤–٢٥ أغسطس – آب – سنة ١٥٧٢ فى تاريخ فرنسا وراح ضحيتها ٣,٠٠٠ نفس فى باريس ٨,٠٠٠ فى الأقاليم [٤] . أما من وجهة النظر الشرقية

---

(1) Loc. cit.

(2) Grant A.J. and Temperley Harold; op. cit., p. 305.

(٣) الهوجونوت مصطلح تاريخى، معناه بروتستانت فرنسا، وهو مشتق من اللغة الألمانية ومعناه الحرفى «الرفاق المتعاهدون الذين أدوا القسم» . وفى مدينة جنيف أطلقت كلمة eidgenots أو eignots على المطالبين بعقد تحالف بين مدينة جنيف ومقاطعة بون السويسرية، على أساس أن طرفى التحالف المنشود يعتنقان المذهب البروتستانتى .وقد اشتقت من الكلمة الأخيرة اللفظة المشهورة هوجونوت . وقد عارض علماء فقه اللغة الفرنسية هذا التفسير لاشتقاق كلمة هوجونوت، وقالوا إنها مشتقة من كلمة فرنسية شعبية.. فهى بالتالى كلمة فرنسية أصيلة .

دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى ، أوروبا فى مطلع العصور الحديثة ، ج١ ، الطبعة الرابعة ١٩٨٠ ، القاهرة ، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية ، ص٥٠ ، حاشية رقم (١) .

(٤) كان شارل التاسع ملك فرنسا (١٥٦٠–١٥٧٤) قرر تزويج أخته مارجريت دى فالوا - Marguerite de Valois من هنرى صاحب نفار Henri de Navarre ورئيس الهوجونوت، الذى قدر له أن يصبح فيما=

الإسلامية المحايدة فقد أوضحها الزعيم مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطنى فى مصر (١٨٧٤-١٩٠٨) بقوله إن أعداء الدولة العثمانية تجاهلوا ماحدث ومايحدث فى كل الدول

= بعد هنرى الرابع ملك فرنسا (١٥٨٩-١٦١٠) . وقد عقد هذا الزواج المختلط فى ١٨ من أغسطس - أب - سنة ١٥٧٢ . وقبل عقد هذا الزواج بسنتين، كان شارل قد أبرم صلح سان جرمان Saint-Germain فى أغسطس - أب - سنة ١٥٧٠ مع الهوجونوت . وبمقتضى هذا الصلح سمح لكبار النبلاء - كما كان الحال من قبل - بأن يقيموا الصلوات طبقاً لمذهب الهوجونوت فى قلاعهم، لكل من يرغب فى حضورها، وعلى بقاء شعائر الصلاة البروتستانتية فى كل المدن التى تمارس فيها فعلاً ، وفى مدينتين فى كل مقاطعة إدارية فى فرنسا . ووضعت ضمانات لمنع المظالم التى تتخذ شكل القانون ، كما وضعت فى يد الهوجونوت لمدة سنتين أربعة أماكن، ذات أهمية حربية عظيمة ضماناً لتنفيذ صلح سان جرمان . وهذه الأماكن هى لاروشيل La Rochelle ومونتوبا Moutauban وكونياك Cognac ولاشاريتيه La Charité وهكذا أصبح للهوجونوت كيان دينى فى فرنسا تمثله هيئة ذات مصالح خاصة بها . ودعا الملك إلى جانبه جاسباود كولينى L'Amiral Gaspard de Coligny زعيم الهوجونوت، وأصبح أحب وزير للملك . ومما هو جدير بالذكر أن مربية بروتستانتية كانت قد قامت على تنشئة الملك شارل التاسع .

كان إبرام صلح سان جرمان وزواج أخت الملك من أحد كبار الهوجونوت سببين جعلا كل كاثوليكى فى فرنسا، يحقد على الملك شارل التاسع . فقد تبوأ الهوجونوت مكاناً علياً فى بلاط الملك ، وكانت على رأس الحاقدين والدة الملك ، وهى كاترين دى مدتشى Catherine de Medicis وهى إيطالية من أسرة مدتشى فى فلورنسا ، كانت مركز قوة فى فرنسا وأطلق عليها «السيدة الأفعى Madame La Serpente» وكانت فى فرنسا أسرة كاثوليكية لها وزن كبير فى الحياة السياسية والعسكرية والدينية، هى أسرة فرنسوا دى جيز François de Guise، وكان فرنسوا هذا يعد عميد الأسرة وأحد رجالات فرنسا العسكريين، قاد القوات المسلحة الفرنسية دفاعاً عن متز Metz، واستولى على ثغر كاليه Calais، وكان يتزعم هذه الأسرة أيضاً من الناحية الدينية أخوه شارل صاحب اللورين، وكاردينال ريمز Reims فكان فى استطاعة أسرة جيز أن تفخر بأن لديها جندى فرنسا الأول، وتضم أبرز رجال الكنيسة الكاثوليكية فى فرنسا، ولكن لم يقف نفوذ أسرة جيز عند هذا الحد ، فإن أختاً لفرنسوا دى جيز كانت زوجة ملك أسكتلندا ، وكانت ابنة عم له تجلس على عرش فرنسا ، وهكذا كانت أسرة جيز تمثل أعرق هيئة سياسية ودينية تدافع عن المصالح الكاثوليكية فى فرنسا بسبب هذه المصاهرة مع ملكين متوجين . كما أن هذه الأسرة كانت تضع يدها على خمس عشرة أسقفية وأملاك واسعة على طول الحدود الشرقية لفرنسا . وقد تطلعت إسبانيا وروما إلى هذه الأسرة؛ كى تقوم بالعبء الأكبر فى الدفاع عن الكاثوليكية فى فرنسا .

أما الهوجونوت فكان نفوذهم قوياً فى غربى فرنسا وجنوبيها الغربى وكذلك فى نورمندية واستطاعوا أن يجتذبوا إليهم كثيراً من صغار النبلاء وأعيان الريف فى هذه المناطق إلى حلبة الصراع . ومما ساعد على دعم مركز الهوجونوت فى مواجهة الكاثوليك فى فرنسا وجود جماعة لها ثقلها فى وسط فرنسا بوجه خاص ، كان يتزعمها السياسى المخضرم أن مونتمورنسى Anne Montmorency (١٤٩٣-١٥٦٧) . وكان أفراد هذه الجماعة مخلصين للكاثوليكية ، ولكنهم لم يكونوا يكنون تقديراً للملكة الوالدة ولا لأسرة جيز . وانضم أبناء عمومة هذا المخضرم السياسى، ويطلق عليهم الإخوة شاتيون Chatillon Brothers إلى الهوجونوت . وأصبح أحدهم وهو جاسبار كولينى، الذى سبق ذكره، أقرب الوزراء إلى الملك شارل التاسع ، وبالتالى أصبح الهدف الرئيسى لانتقام الكاثوليك .

وضعت الملكة الوالدة خطة لاغتيال جاسبار كولينى ، وبينما كان ماراً فى أحد شوارع باريس فى ٢٢ من أغسطس-آب - سنة ١٥٧٢، أطلق عليه أحد الكاثوليك عياراً نارياً لم يصبه فى مقتل ، ولكن أصيب =

الأوروبية لو قامت فئة بالثورة فى وجه الحكومة الشرعية ، وضرب الأمثلة على ذلك بثورة إيرلندا ضد إنجلترا وثورة الهنود فى سنة ١٨٥٧ ضد الحكم البريطانى ، وماعملته فرنسا ضد الجزائر . ولو أننا نرى أن التشبيهين الأخيرين غير دقيقين ، وتساءل مصطفى كامل باشا ماذا تعمل الحكومة الفرنسية لو قامت فى فرنسا جماعة من اليهود وثاروا فى وجه الجمهورية الفرنسية . واختتم تعليقه قائلاً إنه لامراء فى أن للعثمانيين المسلمين عذرهم إذا كانوا قد أجابوا على اعتداء الأرمن عليهم ، فهذا واجب تفرضه الوطنية الحقة ، وماثوار الأرمن فى نظر المنصفين إلا خونة [1] .

=بجراح وقبض على الجاني . وثارت ثائرة الهوجونوت على محاولة اغتيال زعيمهم ، وكان موضع إجلالهم وتقديرهم . وعمد الملك إلى الانتقام من الجانى والتنكيل به ، وأمر بإجراء تحقيق لكشف بواعث الجريمة والمحرضين عليها ، وخشيت الملكة الوالدة أن يفتضح أمرها وصممت على إعادة المحاولة فى نطاق واسع بحيث لايكون الاغتيال مقصوراً على الأميرال جسبار كوليني فحسب ، بل يشمل أكبر عدد ممكن من الهوجونوت . وأدخلت فى روع الملك أنهم يدبرون مؤامرة لقتله . ومما ساعد على تصديق الملك لهذه المؤامرة المزعومة حدوث مؤامرة على عهد سلفه فرانسوا الثانى لخطف الملك ، واكتشفت المؤامرة ووقعت عقوبات قاسية على المتآمرين .

واحتدمت المناقشة بين الملكة الوالدة وابنها شارل التاسع، وتمت موافقته، بعد أن قال لها :

Vous le voulez? Eh bein qu'on les tue, mais qu'on les tue tous.

هل تريدين قتلهم ؟ فليقتلوا ، ولكن يقتلون جميعاً .

وكانت باريس تموج فى ذلك الوقت بجموع كثيفة العدد من نبلاء الهوجونوت وعامتهم، جاءوا إليها من كل فج عميق ليشهدوا حفلات الزفاف الملكى . ورأت الملكة الوالدة وأفراد أسرة جيز انتهاز هذه الفرصة الذهبية لاقتناص الهوجونوت والتخلص منهم بقتلهم، وحددوا يوم ٢٤ أغسطس - آب - سنة ١٥٧٢ - وهو عيد القديس بارتلميو موعداً لتنفيذ الجريمة الجماعية . وفى جوف الليل وضع الكاثوليك علامات على بيوت الهوجونوت المقيمين فى باريس وعلى الأماكن التى نزل فيها الهوجونوت الوافدون من الأقاليم . ولما حانت ساعة الصفر - وهى الخامسة من صباح ذلك اليوم - دقت أجراس بعض الكنائس الكاثوليكية . وانطلق الكاثوليك فى وحشية ملتهبة يقتلون الهوجونوت، دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال . وكان أول القتلى جاسبار كوليني . وقدر عدد الهوجونوت الذين أزهقت أرواحهم خلال هذا اليوم بين ثلاثة وأربعة آلاف فى باريس وحدها ، وسرعان ما انتقلت هذه المقتلة الرهيبة إلى أقاليم فرنسا ودامت عدة أيام ، وقد فاقت فى قسوتها مقتلة باريس . وكان الكاثوليك يقومون بعمل بهيج وهم يمثلون بجثث الهوجونوت، وأرسل رأس كوليني إلى البابا الذى بعث «بالوردة الذهبية» The Golden Rosee إلى الملك ، كما أمر بنقش ميدالية تخليداً لهذا الانتصار الدينى المذهبى ، وأقيمت فى كنيسة مدريد صلاة شكر te deum رأسها ملك إسبانيا .

وتعد مذبحة سان برتلميو أبشع صورة فى تاريخ التعصب الدينى فى فرنسا .

انظر :

Fisher HA.L.; A History of Europe, op. cit., pp. 567-577.

(١) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ج٢ ، ص ص٢٤٣-٢٤٤ .

مطالب الأرمن فى سنة ١٨٩٦ :

قدم الثوار الأرمن عقب أحداث يومى ٢٧ و ٢٨ أغسطس - آب - سنة ١٨٩٦ مذكرة إلى سفراء الدول الأوروبية فى إستانبول، تضمنت مطالبهم ، وطالبوا إبلاغها لحكوماتهم ولحكومة السلطان عبدالحميد الثانى . وكانت تشمل :

أولاً : تشكيل لجنة جديدة تتولى التحقيق أحداث المذابح، التى وقعت فى الولايات الأرمنية الست .

ثانياً : تعيين ولاة مسيحيين لحكم الولايات الأرمنية ، وأن يكون نوابهم بلقب قائمقام، وأن يكونوا مسيحيين أيضاً .

ثالثاً : تشكيل قوات مسيحية من الشرطة والجندرمة والمليشيا تحل محل القوات الإسلامية العثمانية فى الولايات الأرمنية .

رابعاً : إعفاء الأرمن من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات ، ثم تخفيض هذه الضرائب بعد انقضاء السنوات الخمس بنسبة ٨٠٪ ، ويدفع الأرمن ٢٠٪ من الضرائب المقررة عليهم تعويضاً للأرمن عن الخسائر الفادحة، التى تحملوها فى الأرواح والأموال الثابتة والمنقولة.

خامساً : إصدار عفو عام عن جميع الأرمن مرتكبى حوادث المذابح والعمليات الإرهابية أو المتهمين فيها ، وإرجاع كافة الممتلكات التى صادرتها الحكومة إلى ذويها .

سادساً : زيادة الاعتمادات المالية التى تخصصها الحكومة المركزية فى إستانبول للإنفاق الحكومى فى الولايات الأرمنية الست فى مجالات إنشاء المدارس، على اختلاف درجاتها ونوعياتها وكذلك المشروعات ذات المنفعة العامة[1] .

ولاجدال فى أن هذه المطالب كانت فى مجموعها مطالب تعسفية . وكان الأرمن قد أصبحوا يشكلون دولة مستقلة منتصرة تملى شروطها على دولة منهزمة هى الدولة العثمانية، ولكن تنفيذ هذه المطالب كان يؤدى إلى قيام حكم ذاتى للأرمن فى نطاق الدولة العثمانية إذا ضربنا صفحاً عن مطلبهم الخاص بالإعفاء الكلى من الضرائب لمدة خمس سنوات، ثم تخفيض هذه الضرائب إلى الخمس .

لم يكن فى مقدور السلطان عبدالحميد أن يستجيب استجابة كاملة لمطالب الأرمن .. وإلا اهتز مركزه اهتزازاً عنيفاً فى نظر رعاياه وفى نظر الدول . واستطاعت القوات العمثانية

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol 2, p. 205.

رفع الحصار عن البنك الذى بدأ بعد بضعة أيام يستقبل عملاءه ويمارس نشاطه المصرفى ، ولكن فى نطاق محدود أول الأمر . ولكى يخفف السلطان من حدة التوتر ويمنع وقوع مصادمات جديدة ويحول دون تدخل الدول الأوروبية ، وكان يشتم أنه وشيك الوقوع ، بدأ فى تعيين إداريين مسيحيين فى الولايات الست فى شرق الأناضول، على الرغم من أن سكانها المسيحيين كانوا يشكلون أقليات عددية بالنسبة لغالبية السكان المسلمين .

فشل مبادرة بريطانية للتدخل :

وفى ذلك الوقت حاول لورد سالزبورى رئيس الوزراء البريطانية ووزير الخارجية فى وزارته الثالثة (١) أن يظفر بتأييد قيصر الروسيا الجديد نقولا الثانى (١٨٩٤-١٩١٧) فى إبحار وحدات من الأسطول البريطانى إلى إستانبول كوسيلة للضغط على السلطان؛ كى يستجيب الأخير لمطالب الثوار الأرمن . ولكن قيصر الروسيا خشى أن يؤدى اقتراح رئيس الوزارة البريطانى إلى زيادة نفوذ بريطانيا فى الدولة العثمانية ، وانضمت فرنسا إلى القيصر تعترض على التدخل الانفرادى البريطانى للضغط على السلطان . وهكذا فشلت المبادرة البريطانية ولم يحدث تدخل أوروبى لصالح القضية الأرمنية (٢) .

تعزيز القوات الكردية والتركمانية لمواجهة اضطرابات الأرمن ومذابحهم :

ولكى يواجه السلطان عبد الحميد حوادث الاضطرابات والمذابح التى يرتكبها الأرمن فى شرقى الأناضول ، عزز فى سنة ١٨٩١ «الفرسان الحميدية»، وهم قوات من الفرسان كان يجمعهم من قبائل الأكراد والتركمان . وكان إنشاؤها فى أول الأمر بهدف مراقبة الحدود العثمانية الروسية وللوقوف فى وجه قوات القوزاق فى بلاد القرم ، ولمراقبة سلوك أفراد قبائل الأكراد والتركمان يجعلها مسئولة عن تصرفاتهم ، وقد أنشئت فى ولايات ڤان ، وبتليس ، وأرضروم ، وكان عددها يبلغ ٥٠,٠٠٠ فارس . ولما تفاقمت حوادث الاضطرابات والمذابح التى يقوم بها الأرمن، امتدت هذه القوات إلى الولايات الثلاث الأخرى بحيث أصبح اختصاصها يغطى الولايات الست الأرمنية . وكانت هذه القوات مقسمة إلى مجموعات ، تتألف كل مجموعة من عدد يتراوح بين ٧٦٨ و ١١٥٢ رجلاً . وكان على كل قبيلة أن تزود الفرسان الحميدية بمجموعة واحدة أو أكثر من مجموعة تبعاً لتعداد أفرادها .. أما القبائل الصغيرة فكان

---

(١) ظل سالزبورى يجمع بين هذين : المنصبين من تاريخ تأليف الوزارة فى شهر يوليو - تموز - سنة ١٨٩٥ حتى شهر أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩٠٠، حين تولى لورد لانسدون Lansdowne أعباء وزارة الخارجية .

انظر :

Ensor R.C.K., op. cit.; pp. 611.

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 205.

عليها أن تقدم مجموعات صغيرة العدد تلحق بالمجموعات الكبرى . وكانت الحكومة تمنح جميع أفراد هذه القوات امتيازات متنوعة ، فكانت تعفيهم هم وأفراد عائلاتهم الذكور من الخدمة العسكرية فى الجيش النظامى ، كما كانت تعفيهم من جميع الضرائب ماعدا ضريبة «خراجى مقاسمة» أى ضريبة العشور [١] ، ومن «عديتى أغنام» أى ضريبة الأغنام [٢] . وكانت تقدم لهم الأسلحة عند استدعائهم للخدمة ، ولكنهم كانوا يحتفظون عادة بأسلحتهم الخاصة التقليدية . وكان يرأس المجموعات رؤساء القبائل . وكان ضباط الجيش النظامى يزورون هذه المجموعات لتدريب أفرادها وللتأكد من ارتفاع مستواهم الحربى . وأنشأ عبدالحميد أيضاً «عشيرت مكتبى» ، أى المدرسة القبلية [٣] ؛ لتدريب الضباط الأكراد والتركمان . كما كان يرسل ضباطاً من البدو إلى المدارس الحربية ومدارس الفرسان للتدريب . وبعد انتهاء دراساتهم يعودون إلى مجموعاتهم فى شرقى الأناضول ، وقد نمت «قوات الفرسان الحميدية» نمواً سريعاً فكانت تضم فى سنة ١٨٩٢ أربعين مجموعة موزعة على الولايات الست ، وارتفع هذا العدد فى سنة ١٨٩٣ إلى ست وخمسين مجموعة ، ثم قفز هذا العدد إلى ثلاث وستين مجموعة فى سنة ١٨٩٩ بهدف القضاء على المذابح والاضطرابات التى يرتكبها الأرمن [٤] ، وظل هذا النظام قائماً إلى عزل السلطان عبدالحميد سنة ١٩٠٩ .

إيقاف مؤقت لنشاط جمعية داشناكس الإرهابية :

وقرب نهاية القرن التاسع عشر حين كان الأمير جولتزن Golitzin حاكماً عاماً لإقليم القوقاز ، حاولت السلطات الروسية وقف نشاط جمعية داشنكاس الإرهابية الأرمنية ، وذهبت إلى حد إغلاق الكنائس والمدارس الأرمنية ومصادرة أموال هذه الكنائس . ويبدو أن هذا الحاكم العام انتهج من تلقاء نفسه هذه السياسة العدائية للأرمن؛ إذ انقلبت هذه السياسة رأساً على عقب بتعيين الكونت فورونتزوف داشكوف Count Vorontzoff Dashkoff نائباً للقيصر فى منطقة القوقاز سنة ١٩٠٣ ، فأعيد فتح الكنائس والمدارس الأرمنية ، وأعيدت للكنيسة الأموال التى كانت قد صودرت ، وعادت جمعية داشناكس تعيد تسليح المتطوعين الأرمن فى الدولة العثمانية [٥] إمعاناً فى السياسة الإرهابية التى انتهجها الأرمن .

---

(١) ضريبة العشور ضريبة نوعية يقدرها جامعو الضرائب وقت الحصاد ، وكانت تختلف من منطقة إلى أخرى.
(٢) ضريبة الأغنام من ضرائب المراعى ، وهى تقدر على أساس عدد الأغنام التى يسرحها الرعية .
(٣) يطلق عليها بالإنجليزية The Tribal School .

(4) Stanford I. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol 2, p. 246.

(5) Kruger K.; op. cit., p. 128.

هدوء نسبى مؤقت :

تصادف وقوع خلافات داخلية بين جموع الأرمن .. كان المتطرفون يرون المضى فى العمليات الإرهابية حتى يستجيب السلطان استجابة كاملة للمطالب الأرمنية ، بينما رأى المعتدلون – وكانوا يشكلون أكثرة عددية – وقف الإرهاب وإعطاء السلطان عبدالحميد فسحة من الوقت لإدخال مزيد من الإصلاحات، يستكملون بها استقلالهم الذاتى كخطوة نحو إنشاء جمهورية أرمنية مستقلة تمام الاستقلال ، أو انتظار العون من الدول الأوروبية . ورجحت كفة الفريق المعتدل ، وكان من عوامل رجحان كفة هذا الفريق صدور فرمان بالعفو العام ، وتعيين أرمن فى المناصب الحكومية فى الولايات الست فى شرقى الأناضول وفى الحكومة المركزية فى إستانبول ، والسماح للتجار الأرمن بمزاولة نشاطهم ، وللمزارعين الأرمن بعرض إنتاجهم الزراعى فى الأسواق ، ومن ثم بدأت تهدأ قليلاً حدة المنازعات بين الأرمن والمسلمين .

هجرة جموع من الأرمن :

وآثرت جموع من الأرمن المعتدلين أن يمارسوا نشاطهم التقليدى والمكثف فى جو هادئ بعيد عن الاضطرابات المتجددة والمحتملة بفعل مواطنيهم المتطرفين ، فهاجرت جموع غفيرة من الأرمن المعتدلين إلى خارج ممتلكات الدولة العثمانية : إلى مصر ، وكانت وقتذاك تحت الاحتلال البريطانى ، وإلى فارس (إيران) وإلى بعض الدول الأوروبية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وكانت هجرة الأرمن إلى أمريكا الشمالية من أبرز الهجرات الجماعية الأرمنية، بينما كان القرن التاسع عشر يلفظ أنفاسه الأخيرة . واستقر الأرمن فى مهاجرهم الجديدة وكرسوا أوقاتهم ونشاطهم وقدراتهم المتعددة ليبدأوا حياة جديدة مثرية لهم ولذراريهم . ومما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من هجرات الأرمن إلى خارج ممتلكات الدولة العثمانية ، أخذ تعدادهم داخل أراضى الدولة العثمانية يزداد باطراد خلال السنوات السابقة لقيام الحرب العالمية الأولى، كما يتضح من الثبت التالى :

تعداد الأرمن فى الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ (١)

السنة	الأرثوذكس	الكاثوليك	البروتستانت	مجموع الأرمن	المجموع الكلي للسكان	النسبة المئوية لعدد الأرمن
١٨٨٢	٩٨٨,٨٨٧	١٠٠,١٦٠	٣٦,٣٣٩	١,١٢٥,٣٨٦	١٧,٣٧٥,٢٢٥	٦,٤٧
١٨٩٥	١,٠٤٢,٣٧٤	٨٠,٣٣٤	٤٤,٣٦٠	١,١٦٧,٠٠٨	١٩,٠٥٠,٣٠٧	٦,١٢
١٩٠٦	١,١٤٠.٥٦٣	٩٠,٠٥٠	٥٣,٨٨٠	١,٢٨٠,٤٩٣	٢٠,٩٤٧,٦١٧	٦,١٠
١٩١٤	غير معروف تماماً التعداد المذهبي			١,٢٩٤,٨٣١	١٨,٥٢٠,٠١٦	٦,١١

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit. vol. 2, p. 205.

الأرمن يعلقون آمالهم على جمعية سياسية عثمانية يرأسها أمير عثمانى :

فى وسط الظروف القاسية التى كانت تمر بها القضية الأرمنية فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وفى مطلع القرن العشرين، وأحداث الصدام المسلح والمذابح والاضطرابات تترى بعضها فى إثر بعض ، لاح بصيص من الأمل فى حل قضية الأرمن على أساس منحهم الحكم الذاتى فى نطاق الدولة العثمانية . ورأى فريق من الأرمن المعتدلين أن يستغلوا هذه الفرصة كخطوة توصلهم إلى الاستقلال التام . وتمثلت هذه الفرصة فى جمعية سياسية عثمانية أنشأها فى باريس سنة ١٩٠٢ الأمير صباح الدين (١٨٧٧-١٩٤٨) ، وهو من الأحرار، وابن الداماد محمود. جلال الدين باشا [١]، الذى هرب فى سنة ١٨٩٩ إلى باريس مع ولديه الأميرين صباح الدين ولطف الله ، ثم هرب من بعدهم سنة ١٩٠٠ الزعيم الألبانى إسماعيل كمال بك . وكان قد سبقهم إليها ناظم السلاليكى، ورهط من الأحرار العثمانيين وتكاثر عددهم فى باريس ، ولندن ، وبروكسل ، وجنيف ، ومصر التى كانت وقتذاك تحت الاحتلال البريطانى . وكانوا يعارضون الحكم الفردى الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد . وهنا وصل الداماد محمود إلى باريس ، واتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين فى أوروبا وتبادل معهم الرسائل . واندفع فى حركة المقاومة ضد عبدالحميد، الذى بذل عدة محاولات لإغرائه على العودة إلى إستانبول . وكان رد الداماد أن ليس له من رغبة فى شىء ولا لأولاده إلا أن يعيد السلطان العمل بالدستور ، وسوف لاتطأ قدماه أرض الوطن إلا بعد أن يتحقق هذا الشرط [٢]. واتجهت أنظار الأحرار العثمانيين فى أوروبا إلى الداماد محمود لتوحيد صفوفهم وتنسيق خططهم ، لأنه كان بحسب مركزه الاجتماعى فوق الخصومات . ولكنه جاز إلى ربه سنة ١٩٠٢ فحمل ابنه الأمير صباح الدين الرسالة ، ووجه نداء إلى العثمانيين الأحرار فى أوروبا، يدعوهم إلى مؤتمر يعقد فى باريس لبحث الوسائل، التى تؤدى إلى إعادة الحياة الدستورية إلى البلاد [٣] .

الأرمن ومؤتمر الأحرار العثمانيين فى باريس سنة ١٩٠٢ :

اجتمع المؤتمر أولاً فى دار أحد الأحرار الأثرياء الفرنسيين فى باريس [٤] فى الفترة من ٤ إلى ٩ فبراير - شباط - ١٩٠٢ ، وحضره ممثلون عن جميع الجنسيات والديانات والمذاهب الدينية والطوائف الخاضعة للدولة العثمانية ، وكان أول مؤتمر من نوعه فى تاريخ الدولة

---

(١) داماد كلمة تركية كما ذكرنا ومعناها صهر ، والداماد محمود جلال الدين باشا كان زوجاً لابنة السلطان عبدالمجيد وأخت السلطان عبدالحميد .

(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣ .

(3) Ramsaur E.E.; The Young Turks; Prelude to the Revolution of 1908. Princeton, 1957, p. 56.

(٤) انتقل المؤتمر بعد الجلسة الأولى إلى دار الأمير صباح الدين، حيث عقد بقية جلساته .

العثمانية يجمع هذا الخليط المتنافر من الأعضاء ، وكان من بينها الوفد الأرمنى . ورأس المؤتمر الأمير صباح الدين ، وكانت من بين الموضوعات التى عرضت على المؤتمر مسألتان أثارتا كثيراً من الجدل . كانت المسألة الأولى هى التماس تدخل الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة باريس لسنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ ، وإبلاغها أن الشعب العثمانى ينظر إليها بعين من تعهدت بشرفها أن تتبنى الإصلاح لمصلحة الدولة العثمانية ؛ لإقامة نظام حكم دستورى . وكانت المسألة الثانية هى الأخذ بنظام عدم المركزية فى حكم الولايات العثمانية خلافاً للأسلوب، الذى كان يتبعه السلطان عبدالحميد ويصر عليه فى حكم الدولة .

وعن المسألة الأولى كان الوفد الأرمنى ، فى ضوء معاناته أكثر أعضاء المؤتمر تحمساً لالتماس تدخل الدول الأوروبية كضمان فعال لتنفيذ الإصلاحات فى الدولة العثمانية . وكوسيلة يظفر بها الأرمن لإنشاء دولة مستقلة لهم، تشمل الولايات الست فى شرقى الأناضول ، أو على الأقل ، لتقرير الحكم الذاتى فيها . والواقع أن جميع الأقليات غير الإسلامية والطوائف غير التركية كانت لاترغب فى تأييد المطالبة بإعادة الدستور أو إدخال إصلاحات تؤدى إلى تقوية الدولة العثمانية . ولكن عارض هذا الاتجاه أحمد رضا بك [1] ومشايعوه تأسيساً على أن المسألة فى تقديرهم هى مسألة داخلية ، وأن أى تدخل خارجى قد يؤدى إلى عواقب وخيمة ، ولكن الأمير صباح الدين وقف يؤيد الاقتراح الأرمنى . واتخذ المؤتمر قراراً ينص على تذكير الدول الأوروبية بأن واجبها يقضى عليها ، من أجل المصلحة العامة للإنسانية ، بأن تتأكد من

---

(١) كان أحمد رضا (١٨٥٩-١٩٣٠) من الأعضاء البارزين فى جمعية تركيا الفتاة . ولد فى إستانبول . واشتهر والده على رضا بك باسم «إنجليز على» أى على الإنجليزى لصداقته للإنجليز فى أثناء حرب القرم، وكانت والدته سيدة نمساوية أو مجرية اعتنقت الإسلام . وقد تلقى أحمد رضا علومه فى جالاطه سراى ، ثم أوفد إلى فرنسا لتلقى العلوم الزراعية . وعين بعد عودته مديراً للتعليم فى بورسة ، وفى سنة ١٨٨٩ حصل على إذن فى السفر إلى باريس لزيارة المعرض العالمى، الذى أقامته الحكومة الفرنسية فى تلك السنة ضمن الاحتفالات والمهرجانات والندوات، التى نظمتها بمناسبة مرور مائة عام على قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ . ولكن استقر أحمد رضا بك فى باريس ؛ لأنه كان قد ضاق ذرعاً بالحكم الفردى الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد . وفى باريس تأثر بالآراء الفلسفية لبير لافيت Pierre Lafitte أحد تلاميذ أوجست كومت Auguste Comte . وقد سيطرت هذه الآراء الفلسفية على تفكيره السياسى فيما بعد ، وفى سنة ١٨٩٥ أصدر رضا ، مستعيناً بثرائه العريض وبالتعاون مع خليل غانم ، وهو من الأحرار العثمانيين المنفيين ، جريدة نصف شهرية باللغتين التركية والفرنسية باسم «مشورت» أى المشورة، كانت تطالب السلطان بإقامة حياة دستورية ، واقتبست الآيات القرآنية الكريمة التى تحض على الشورى والاتحاد . وقد قدر له أن يكون رئيساً لأول مجلس نيابى «مجلس المبعوثان» فى سنة ١٩٠٨، بعد أن أعيد العمل بالدستور .
انظر كلاً من :

Lewis B.; op. cit.; pp. 197-198.

ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٥-١٠٦ .

تنفيذ مانصت عليه المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدت بين هذه الدول والباب العالى ، على أن يكون تنفيذها بطريقة تستفيد منها جميع أجزاء الإمبراطورية العثمانية [1] ، واعترض أحمد رضا بك وأعضاء جمعية تركيا الفتاة على هذا القرار، وسجلوه فى مضابط المؤتمر على النحو التالى :

«نحن ، الأقلية ، مقتنعون بأن الدول الكبرى تسير فى سياستها وفقاً لمصالحها . وهذه المصالح لاتتماشى دائماً مع مصالح بلادنا . وعلى ذلك ، فنحن نرفض رفضاً باتاً أى إجراء يعرض للخطر استقلال الإمبراطورية العثمانية . ومع ذلك فنحن لسنا معادين لأوروبا كما يزعم البعض ، بل على النقيض من ذلك ، إن أحد مطالبنا الرئيسية أن نشاهد الحضارة الأوروبية قد مدت ظلالها فى بلادنا ، وبوجه خاص فى مجالات التقدم العلمى وفى نظمها النافعة . ونحن نتبع الطريق الذى سلكته أوروبا . ونحن ، حتى فى رفضنا قبول التدخل الأجنبى ، نستوحى الإصرار الوطنى الذى أظهرته الشعوب الأوروبية الغيورة على استقلالها، والتى هى فخورة به بحق» [2] .

أما فيما يختص بالمسألة الثانية ، وهى تطبيق نظام عدم المركزية فى حكم الولايات العثمانية ، فقد ظهر أيضاً اتجاهان أو تياران متعارضان أشد التعارض .. طالب الوفد الأرمنى بإصرار بأن تقام فى كل ولاية عثمانية حكومة مستقلة إدارياً عن حكومة إستانبول فى جميع شئون الحكم ماعدا مسائل السياسة الخارجية والعسكرية ، ويكون لكل حكومة محلية اختصاصات واسعة فى مسائل الإدارة والصحة والتعليم والأمن والمواصلات وما إلى ذلك . أما التيار الثانى.. فقد تزعمه أحمد رضا بك عن جمعية تركيا الفتاة ، وطالب بالإبقاء على الحكومة ذات السلطة المركزية فى إستانبول تتجمع فى يديها كافة السلطات تدعيماً لمصلحة العنصر التركى ، أى نادى بمركزية الحكم وضرورة انصهار جميع العناصر العثمانية فى وحدة تامة ، وانتهى الأمر رأياً وقراراً إلى وجوب تطبيق سياسة عدم المركزية فى حكم الولايات . ومعنى هذا القرار هو تهيئة الجو السياسى لصيانة وتأييد الحقوق القومية لجميع العناصر الجنسية وأتباع المذاهب الدينية والطوائف المحلية فى الدولة ، ومايتبثق عن هذا الوضع السياسى من حكم ذاتى ومحافظة على الدين والمذهب اللذين يعتنقهما سكان الولاية ، وكذلك النواحى الثقافية والاجتماعية والتقاليد والعادات ، وهو الاتجاه الذى نادى به الوفد الأرمنى . وقد اعترض أحمد رضا بك وجماعته على هذا القرار أيضاً . ومنذ ذلك الوقت تبلور الاختلاف فى الرأى بين جمعية تركيا الفتاة والأمير صباح الدين إلى صراع بين الوطنية التركية Turkish

---

(1) Fesch, Paul; Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid. Paris 1907, p. 371.

(2) Ramsaur E.E.; op. cit., p. 69.

Nationalism والتحرير العثمانى [1] Ottoman Liberalism ، وتصعيد التنافس بين أحمد رضا بك والأمير صباح الدين وجماعتيهما : تركيا الفتاة وحزب «التشبث الشخصى وعدم المركزية» .

تأليف حزب سياسى عثمانى يتمشى برنامجه مع أهداف الأرمن :

شرع الأمير صباح الدين عقب المؤتمر مباشرة فى تأليف حزب سياسى عثمانى فى باريس ، وأطلق عليه اسم «تشبثى شخصى وعدمى مركزيت جمعيتى سى» أى «جمعية التشبث الشخصى وعدم المركزية الإدارية» [2] ويلاحظ أن لفظة «الإدارية» لم ترد فى النص التركى، ولكنها وردت فى النص الفرنسى ، وهى إضافة قصد بها التزيد Société d'Initiative Personnelle et de Décentralisation Administrative . أما النص الإنجليزى فلم ترد فيه أيضاً كلمة «الإدارية»، واستعيض عن كلمة Société بكلمة أخرى هى League بمعنى عصبة أو جماعة ، فأصبح النص الإنجليزى – The League for Private Initiative and Decentralization وكان قيام الأمير صباح الدين بتأليف هذا الحزب السياسى تحدياً سافراً لجمعية تركيا الفتاة ، وفيما بعد لجمعية الاتحاد والترقى .

---

(1) Lewis B.; op. cit., p. 203.

(٢) هذا الحزب هو غير حزب اللامركزية الإدارية العثمانى، الذى ألفه فى القاهرة فى أواخر عام ١٩١٢ فريق من المفكرين النابهين من أعضاء الجالية السورية فى مصر ، كانوا أول من تنبه إلى خطورة هزائم الدولة العثمانية فى الحرب البلقانية الأولى ، فزار بعض أعضائها رؤوف باشا المفوض العثمانى فى مصر . منبهين إلى الخطر الذى تستهدف له سورية من هجوم فرنسى كما فعلت إيطاليا بطرابلس الغرب . وطلبوا إليه أن يكتب إلى الباب العالى لاتخاذ التدابير للدفاع عن البلاد، واقترحوا إنشاء مستودعات للأسلحة توزع على الأهالى لاستخدامها عند الغارة فيسرعون إلى الدفاع . ثم اتفقوا على تأسيس حزب سياسى علنى سموه حزب اللامركزية الإدارية العثمانى ، ويقوم على أن تتولى كل ولاية إدارة شئونها الداخلية ، لأن ذلك أدعى إلى دفع الخطر . وتضمن برنامج الحزب أن الهدف من تأليفه هو توضيح مزايا نظام عدم مركزية الحكم فى الدولة للشعب العثمانى، المؤلف من عناصر مختلفة فى الأجناس والأديان والفئات والتقاليد ، والمطالبة بكل الوسائل المشروعة بحكومة تؤسس على قاعدة عدم المركزية الإدارية فى جميع ولايات الدولة ، وكان مؤسسو الحزب هم: رفيق العظم ، والسيد محمد رشيد رضا ، والدكتور شبلى شميل، وإسكندر عمون ، وسامى الكريتلى ، وحقى العظم ، ومحب الدين الخطيب . والدكتور عزت الجندى، ونعمان أبو شعر ، وداود بركات رئيس تحرير جريدة الأهرام . واختير رفيق العظم رئيساً ، وإسكندر عمون نائب رئيس ، وحقى العظم سكرتيراً عاماً ، ومحب الدين الخطيب مساعداً للسكرتير العام .

انظر النظام الأساسى للحزب ويتألف من ثلاث وثلاثين مادة فى كل من :

أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ج١ ، ص ص١٤-١٨ توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٤٣٤-٤٤٤ .

وانظر أيضاً جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٨٥-١٨٦ .

تشكيل أجهزة الحزب وتأسيس شعب له فى مناطق تجمعات الأرمن :

شكل الأمير صباح الدين مجلس إدارة للحزب الذى أسس شعباً فى كل من أرضروم ، وطرابيزون ، وإزمير ، ودمشق ، واللاذقية ، وعاليه فى جبل لبنان . ويلاحظ أن هذه الشعب كلها قد أقيمت فى الجزء الآسيوى من الدولة العثمانية ، كما أن معظمها يضم تجمعات أرمنية . وكانت هذه الشعب يتصل بعضها ببعض وتتصل مع المركز العام للحزب فى باريس . أما شعبته فى إستانبول.. فقد تعهدتها جمعية أخرى، هى «جمعيتى انقلابية» أى الجمعية الانقلابية، وقد تأسست فيما بعد فى سنة ١٩٠٤ بمعرفة مجموعة من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس(١).

البرنامج السياسى للحزب :

وقد وضعت الجمعية برنامجها على أساس عدم المركزية بحيث تخول حكومات الولايات اختصاصات واسعة ، فتقوم مجالس الإدارة العمومية والبلديات ، المنتخبة انتخاباً سرياً، بالنظر فى أمور ومصالح الولايات والنواحى وتشترك فى إدارتها ، ويكون لأعضاء هذه المجالس اختصاصات كاملة فى الشئون المالية لكل ولاية وفى قوانينها ونظمها ، وفى تقرير الضرائب وطريق توزيعها على الممولين وتحصيلها منهم ، وتكون مناقشات المجالس علنية ، وتشترك كل ولاية فى مجلس المبعوثان (النواب) فى إستانبول بنواب، تنتخبهم المجالس العمومية لتقوية الروابط بين مختلف الولايات بعضها ببعض من جهة ، وبينها والحكومة المركزية فى إستانبول من جهة أخرى ، وتكون لكل ولاية قوة من الشرطة المحلية لحفظ الأمن الداخلى . أما الموظفون الإداريون فالحكومة المركزية تعين الولاة والمتصرفين ورؤساء المالية (دفتر دارنر) ومديرى العدلية (دفتر حقانى مديرلرى) ، ورؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمدعين العامين . أما بقية الموظفين.. فيختارهم الولاة، ويعينونهم من أفراد مختلف القوميات فى الولاية ، حسب النسبة العددية لكل من هذه القوميات (٢).

وكان من الطبيعى أن تكون غالبية أنصار جمعية التشبث الشخصى وعدم المركزية الإدارية من رجال القوميات غير التركية والطوائف غير الإسلامية ؛ لأن الأمير صباح الدين كان ينادى بالمساواة بين شعوب وأجناس الدولة العثمانية ، ولأن برنامج الجمعية يكفل لهم حقوقهم القومية وإسهامهم فى إدارة شئون ولاياتهم ، كما يكفل لهم اشتراكهم فى مجلس المبعوثان على قدم المساواة مع العنصر التركى . وكان الأرمن على رأس هذه الطوائف غير الإسلامية والقوميات غير التركية .

---

(1) Lewis B.; op. cit., p. 203.

(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٦ .

الأمير ينادى بقيام دولة عثمانية دستورية اتحادية ذات حكم غير مركزى

يرى الأستاذ برنارد لويس أن الاسم المفرط فى طوله لحزب الأمير صباح الدين يرجع إلى تأثر الأمير بكتابات المفكر الفرنسى إدمون ديمولا Edmond Demolin الذى ألف كتاباً بعنوان : Aquoi tient la superiorité des Anglo - Saxons سنة ١٨٨٧ ، وترجم إلى الإنجليزية فور صدوره ، وجذب انتباه الكثيرين وبخاصة فى أوساط المصلحين المسلمين وأحرارهم والداعين منهم إلى الأخذ بالأساليب الحديثة ، وهم يبحثون عن أسباب تخلف المجتمعات الإسلامية .

وقد ترجم أحمد زغلول باشا هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعنوان «سر تقدم الإنجليز السكسونيين» ، وترك هذا الكتاب بصمات قوية فى أذهان المفكرين العرب والأتراك . وتقوم نظرية إدمون ديمولا على أن تفوق الإنجليز السكسونيين يرجع إلى تعليمهم المتفوق الذى أدى إلى النهوض بشخصية كل فرد منهم ، والابتكار الفردى والثقة فى النفس والاعتماد على الشخص ذاته، بدلاً من الاعتماد على الروح الجماعية التى هى شائعة فى المجتمعات الإنسانية الأخرى . ومن قراءات الأمير صباح الدين تبلورت فكرته عن إمكان قيام دولة عثمانية اتحادية (فيدرالية) تستند إلى الحكم المركزى A Federalized, Decentralized Ottoman State ، وكان من رأى الأمير صباح الدين أن دولة ذات حكم وراثى وذات حكم دستورى على غرار نظام الحكم فى إنجلترا تؤدى إلى حكومة مركزية فى أضيق نطاق ، وأما سائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية.. فإن الشعوب والطوائف المتعددة فيها تستطيع إرضاء أمانيها ، وتستطيع أن تحافظ على حقوقها عن طريق حكومات إقليمية ومحلية ، وعن طريق حياة عامة a public lifeمتحررة من رقابة جماعية أو حكومية (١) .

وقد عمل الأمير صباح الدين بكل نشاط على ترويج آرائه السياسية والاجتماعية بين العثمانيين الموجودين فى أوروبا ؛ فأسس سنة ١٩٠٦ فى باريس جريدة باسم «ترقى»، وعهد بإدارتها إلى أخيه فى الرضاعة أحمد فضلى بك (٢) .

إصرار الأرمن على قيام دولة مستقلة لهم خارج نطاق الدولة العثمانية :

أعلن الأرمن أن اللجان الأرمنية مستعدة للتعاون مع الأحرار العثمانيين فى كل عمل مشترك، يهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة . أما خارج العمل المشترك.. فإن اللجان الأرمنية ستستمر فى عملها الخاص ، وينبغى أن يكون مفهوماً جيداً أن هذا العمل موجه ضد النظام القائم وقتذاك فى الدولة العثمانية ، وليس ضد وحدة الدولة أو كيانها الحى ، وأن عملهم الخاص

---

(1) Lewis B.; op. cit., p. 204.

(2) Ramsaur E.E., op. cit., p. 86, 120-122.

لايستهدف سوى تنفيذ سريع للمادة ٦١ من معاهدة برلين ١٨٧٨ ، والتى تعهدت فيها الدولة العثمانية بإدخال إصلاحات فى ولايات الأرمن (١) . ثم عاد الأرمن وقرروا أن الطريقة المثلى لتحقيق مطالبهم القومية إنما تكون بإنشاء دولة لهم خارج نطاق الدولة العثمانية (٢) ، ولعلهم فقدوا كل ثقة طالما كان السلطان عبدالحميد على رأس الدولة ، وحسبهم التجارب المريرة التى عايشوها منذ مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ من نكث بالوعود .

ومن الجانب الآخر كان الأتراك الأحرار فى مجموعهم معترضين من بادئ الأمر على برنامج حزب الأمير صباح الدين ؛ خاصة فيما يتعلق بالتماس تدخل الدول الأوروبية الكبرى وبقيام الحكم غير المركزى ، ورأوا فى هذين المبدأين خطراً يتهدد مستقبل الدولة بل إنه عملية انتحارية . ولذلك أعرضوا عن الحزب وانصرفوا عنه إلى «عثمانللى حريت جمعيتى» أى «الجمعية العثمانية الحرة» ، وهى جمعية سرية أنشئت فى سالونيك (٣) ، واندمجت جماعة أحمد رضا بك مع جمعيات أخرى وانبثق من هذا الاندماج جمعية الاتحاد والترقى التى اتهمت الأمير صباح الدين وأعضاء حزبه بأنهم غدوا مطية للأرمن يسعون لتحقيق أهدافهم على حساب المصالح العليا للدولة . وقالت عن الأمير إنه عميل الدول الأوروبية ، يبتغى تدخلها فى شئون الدولة ، وإن أنصاره الأتراك ليسوا سوى رجعيين وجواسيس باعوا أنفسهم للأجانب . ووصفت دعوة عدم المركزية بأنها لاتعنى سوى تمزيق الدولة والقضاء على السلطنة والخلافة معاً وإخضاع المسلمين للكفار والأجانب (٤) .

الأرمن الثوريون ومؤتمر باريس الثانى سنة ١٩٠٧ :

وفى سنة ١٩٠٧ حاولت جمعية داشناكس الثورية الأرمنية ، والتى يطلق عليها أحياناً الاتحاد الأرمنى الثورى ، ويرمز إليها بالأحرف الثلاثة A.R.F.(٥) توحيد صفوف المناوئين لحكم السلطان عبدالحميد وتنسيق التعاون بينهم ، فدعت إلى عقد مؤتمر فى باريس (٦) ، اجتمع فيها لمدة ثلاثة أيام من ٢٧ إلى ٢٩ من شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٠٧ . واشترك فى رياسة المؤتمر ثلاث شخصيات : الأمير صباح الدين وكان لايزال مقيماً فى باريس ، وأحمد رضا بك وكان هو الآخر مبعداً أو منفياً فى العاصمة الفرنسية ،

(1) Fesch p., op. cit., rr. 370-371.

(2) Lewis B.; op. cit., p. 204.

(٣) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٦-٨٧ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر ماسبق .

(٦) يقرر بعض المؤرخين أن هذا المؤتمر هو الذى دعت إليه جمعية تركيا الفتاة ، ويطلق عليه المؤتمر الثانى لجمعية تركيا الفتاة ، بينما يقرر البعض الآخر أن جمعية داشناكس الأرمنية الثورية هى التى دعت إلى عقده .

وك. مالوميان K, Maloumian الأرمنى ممثلاً لجمعية داشناكس ورئيساً للوفد الأرمنى فى المؤتمر . وكانت بعض جلسات المؤتمر سرية ، ويبدو أنه خصصها لبحث الوسائل العملية السريعة لتحقيق أهدافه. وقد حرص أعضاء المؤتمر على تجنب الخوض فى المسائل الأيديولوجية والنظرية . وعلق الأرمن آمالاً كباراً على جمعية تركيا الفتاة لمساعدتهم فى تحقيق أمانيهم القومية ، وكانوا مصرين هذه المرة – أكثر من ذى قبل – على وضع برنامج عمل عاجل يحقق أهدافهم . واستطاع الوفد الأرمنى أن يستصدر من المؤتمر قرارات ذات طابع ثورى عنيف ، كان من بينها :

أولاً : ضرورة خلع السلطان عبدالحميد من العرش .

ثانياً : يستبدل بنظام الحكم الفردى المطلق القائم فى الدولة نظام جديد ، هو قيام حكومة دستورية نيابية .

ثالثاً : استخدام كافة الوسائل ، ومن بينها العنف الثورى إذا كان ضرورياً لتحقيق هذين الهدفين.

رابعاً : تنظيم مقاومة مسلحة فى داخل الدولة للمظالم القائمة . وتسير هذه المقاومة المسلحة جنباً إلى جنب مع المقاومة السلمية ، التى تأخذ شكل إضرابات والامتناع عن دفع الضرائب .

خامساً : تعزيز وسائل الإعلام ضد النظام الحميدى .

سادساً : إذا فشلت كل هذه الوسائل .. فلا مناص من قيام ثورة هادرة ، يمتد لهيبها إلى كافة أنحاء الدولة .

ويلاحظ أن هذه القرارات لاتخدم القضية الأرمنية بطريقة مباشرة ، فلم تنص على تأييد قيام دولة أرمنية فى شرقى الأناضول ، ولم تنص على تشجيع مبدأ القوميات المتعددة فى الدولة .. فهى تكلمت عن الوسائل ولم تتعرض للأهداف . وقد دلت الأحداث السياسية التى تلاحقت بعد هذا المؤتمر على أن قيام حكومة دستورية وإنشاء نظام نيابى ذى مجلسين وخلع السلطان عبدالحميد .. كل أولئك لم يؤد إلى إيجاد دولة مستقلة للأرمن فى شرقى الأناضول أو حتى منح الأرمن الحكم الذاتى فى الولايات التى يقيمون فيها ؛ لأن تلك القرارات أغفلت الإشارة إلى مبدأ عدم المركزية فى الحكم ، وهو المبدأ الذى كان الأمير صباح الدين لايزال متمسكاً به ويدعو إليه .

وقدم أحمد رضا بك اقتراحاً أيده الأتراك الأحرار والأتراك القوميون ، هو العمل على تأكيد حقوق السلطنة والخلافة معاً، وأصدر المؤتمر قراراً بذلك، بالإضافة إلى القرارات

السابقة[١] . وهو قرار غامض بعض الشيء ويتعارض مع القرارات الأولى [٢] ، ولكن يدل على رغبة العثمانيين فى المحافظة على الطابع الإسلامى للدولة وعلى تماسك أجزائها .

حل حزب التشبث الشخصى وعدم المركزية الإدارية :

وقد أوفى الأمير صباح الدين بعهده : فلم يعد إلى إستانبول إلا بعد الانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ ، وصدور فرمان مؤرخ فى ٢٣ من شهر يوليو - تموز - فى السنة ذاتها بإعادة العمل بالدستور ، وما أعقب ذلك من رفع القيود التى كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين . وقوبل الأمير لدى عودته بحفاوة كبيرة بصفته أميراً من الأسرة الحاكمة، كان من خصوم السلطان السياسيين ، وأبدى نشاطاً سياسياً واجتماعياً مكثفاً [٣] ، وأخذ يلقى محاضرات عامة كانت تدور كلها حول موضوع الحكم غير المركزى فى الولايات العثمانية ، وساق البراهين على أنه فى حكم الاستحالة تماسك أقاليم الدولة وهى أقاليم تختلف جنساً وديناً ولغة وثقافة وتقاليد وعادات وحكمها طبقاً لقوانين واحدة .

وأحس أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ضيقاً من نشاطه وآرائه السياسية ، وكانوا يعتقدون - خطأ أو صواباً - أنهم صانعو الانقلاب الدستورى ، وأن لهم الحق الأول فى التصرف فى شئون الدولة ، كما سنوضح فى فصل قادم ، فشددوا الرقابة عليه واضطهدوه ومارسوا عليه ألواناً من الضغط حتى خضع لرغبتهم . فصرح فى حفل عام أنه يؤيد برنامج جمعية الاتحاد والترقى ، وأن عدم المركزية التى نادى بها لايختلف عن مبدأ «توسيع المأذونية» ، أى إعطاء مزيد من الصلاحيات أو الاختصاصات لحكام الولايات ، الذى تدعو هى إليه ، ثم وافق فى شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩٠٨ على إدماج حزبه «جمعية التشبث الشخصى وعدم المركزية الإدارية» فى جمعية الاتحاد والترقى [٤]، وكان معنى هذا الإدماج حل حزبه وقيام مصالحة ، ولكنها كانت مصالحة شكلية ، لأنه لما وقع الانقلاب العسكرى المضاد فى ١٣ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٠٩ ، اتهمه رجال الاتحاد والترقى بأنه من الضالعين مع خصومهم واستجوبوه ثم اعتقلوه وأطلقوا سراحه بعد حين ، فآثر الهجرة إلى باريس لاجئاً سياسياً مرة أخرى [٥] .

---

(١) عن هذا المؤتمر، انظر كلاً من :

Ramsaur E.E., op. cit., pp. 124-130.
Lewis B.; op. cit., p. 206.

(٢) ساطع الحصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٦-١٠٧ .
(٣) كان الأمير قد أنشأ عقب عودته من باريس نادياً فى إستانبول، يحمل اسم «نادى النسل الجديد» .
(٤) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ٩ ص٨٧ .

(5) Lewis B.; op. cit, pp. 208-209.

موقف الأرمن من الانقلاب الدستورى سنة ١٩٠٨ :

وقع الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٠٨ ، وأصدر السلطان عبدالحميد فرماناً مؤرخاً فى ٢٣ من يوليو – تموز – فى السنة ذاتها بإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد . وأعقب الانقلاب رفع القيود التى كانت مفروضة على المبعدين والمنفيين ، ولم يشترك الأرمن فى الأحداث التى أدت إلى وقوع هذا الانقلاب ، بل قام به الجيشان العثمانيان فى سالونيك ومناستير Manastir فى مقدونيا، وأيدهما الجيش الثانى فى أدرنه، وقامت ثورات فى فيرزوفيك Firzolvik فى إقليم قونصوه (كوزنوفو Kosnovo) حيث احتشدت الجماهير وتعاهدت على العمل من أجل إعادة الدستور . وعم البلاد ابتهاج شديد بنجاح الانقلاب وبإعادة العمل بالدستور وتقييد سلطات السلطان عبدالحميد .

وقد شارك الأرمن فى الحياة السياسية فى ظل النظام الجديد Le Nouveau Régime على نحو ضئيل يتناسب مع تعدادهم بالنسبة لتعداد الدولة العثمانية ، وأجريت الانتخابات العامة لمجلس المبعوثان (مجلس النواب) فى أواخر شهر نوفمبر – تشرين ثان – وأوائل شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٠٨ . ولم تكن انتخابات مباشرة ، وإنما كانت على درجتين واشترك فيها الأرمن ونجح فيها أربعة عشر أرمنياً[١] ، ولمسوا عن كثب تسلط أعضاء جمعية الاتحاد والترقى على الحياة السياسية فى الدولة من وراء ستار . وقد حدث أن أراد الأخيرون إسقاط وزارة محمد كامل باشا ، واحتشد كبار رجال الجمعية وهم يحملون المسدسات فى أروقة مجلس المبعوثان قبيل الجلسة التى تنظر فى سحب الثقة من الوزارة؛ ليجبروا النواب على التصويت ضد الوزارة . وتقدم طلعت بك (طلعت باشا ووزير الداخلية ورئيس وزارة حكومة الطغاة الثلاثة فيما بعد) نحو نائب أرمنى، وهدده بإجراء مذابح جديدة للأرمن إذا هو لم يقترع ضد الوزارة . وهرول هذا النائب نحو إسماعيل كمال بك الألبانى ومن زعماء المعارضة يستعطفه كى يدلى بصوته ضد وزارة كامل باشا [٢] ، وفعلاً سقطت الوزارة فى ١٣ من فبراير – شباط – سنة ١٩٠٩، على الرغم من أنها لم تستمر فى الحكم سوى ستة أشهر وبضعة أيام [٣] ، وكان إسقاطها أشبه بانقلاب سياسى أكثر منه بعمل دستورى[٤].

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 278.

ويذكر ميلر .Miller W أن اثنين فقط قد نجحا فى الانتخابات ، والحقيقة أن أربعة عشر أرمنياً دخلوا مجلس المبعوثان .

انظر :

Miller W., op. cit., p. 479.

(2) Kemal, Ismail, The Memoirs of Ismail Kemal Bey, ed. by Sommerville Story, London, 1920, p. 325.

(٣) كانت الوزارة قد شكلت فى ٥ من أغسطس – آب – سنة ١٩٠٨ .

(٤) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢١ .

موقف الأرمن من الصدمات الثلاث المتعاقبات للنظام الجديد :

أصيب النظام الجديد فى مستهل عهده بصدمات ثلاث متعاقبات جاءت من جانب أوروبا ، على الرغم من أن حكومات الدول الأوروبية الكبرى رحبت بالانقلاب الدستورى ، إن صدقاً وإن نفاقاً ، فلم يمض شهران ونصف شهر على وقوع الانقلاب الدستورى.. حتى أعلنت بلغاريا استقلالها عن الدولة العثمانية فى ٥ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩٠٨ ، وبعد يومين أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية تحويل الاحتلال المؤقت لولايتى البوسنة والهرسك ، الذى كان قد تقرر فى مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ ، إلى احتلال دائم كان فى لحمته وسداه عملية ضم نهائى ودائم بعد احتلال دام ثلاثين سنة . وبعد هذا الحادث أعلنت جزيرة كريت انضمامها إلى اليونان .. حقيقة أن هذه الأقاليم الثلاثة كان يربطها خيط واه بالدولة العثمانية ، ولكن مجرد انفصالها التام عن الدولة أثار فى نفوس الأرمن مزيداً من الرغبة ومزيداً من الأطماع فى تحقيق أمانيهم القومية كاملة غير منقوصة . ولكن فاتت الأرمن حقيقة مهمة، هى أن تلك الأقاليم قد تحقق لها الانفصال والاستقلال عن الدولة بفضل تأييد دول أوروبية لها مثل بريطانيا ، وألمانيا ، واليونان . وقد ذكرنا فى موطن سابق فى هذه الدراسة أن اهتمام الدول الأوروبية بالشعوب المسيحية فى أوروبا كان يفوق اهتمامها بالشعوب المسيحية خارج أوروبا .. كما أن ضياع تلك المناطق من الدولة العثمانية جعل مركز النظام الجديد يهتز فى أعين الأرمن . هدد نائب أرمنى فى مجلس المبعوثان ، واسمه وورتاكس ، المجلس عند بحث قانون الصحافة فى مستهل شهر أبريل - نيسان - سنة ١٩٠٩ ، قائلاً إنه أرسل فى العهد الحميدى إلى إستانبول ستين قنبلة ، وإنه يعد القنبلة الحادية والستين لمن يتجرأ على المساس بحرية الصحافة [١] . والواقع أن الأرمن ونواب مقدونيا تكتلوا فى مجلس المبعوثان معلنين إصرارهم على تحقيق أمانيهم القومية ، وكانت وسيلتهم إحداث بلبلة فى أثناء الجلسات، يحدوهم الأمل فى أن الفوضى السياسية تساعدهم على تحقيق مطالبهم القومية [٢].

العثمانيون يجددون مذابح الأرمن عقب الانقلاب المضاد سنة ١٩٠٩ :

اتسم الانقلاب المضاد الذى بدأ فى ليلة ١٣/١٢ من شهر أبريل - نيسان - سنة ١٩٠٩ بطابع دينى إسلامى بارز .. فإلى جانب العناصر العسكرية والمدنية التى أسهمت فيه ، كانت توجد بين صفوف القائمين به جماعات دينية إسلامية، استهدفت إلغاء الدستور والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية ، واتخذت لها شعارات ، كان من بينها : نريد الشريعة الإسلامية ، واتخذت لها شعارات ، كان من بينها : نريد الشريعة الإسلامية ، تحيا الشريعة الإسلامية . ولن نتكلم هنا

(١) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٦ نقلاً عن جريدة الأهرام ، العدد ٩٤٤١ الصادر فى ٧ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٠٩ .

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 279.

عن هذه الطوائف ونشاطها المعادى وموقف السلطان عبدالحميد منها ، فسنتعرض لها بالبحث فى فصل قادم . ولما وصلت أنباء نجاح الانقلاب المضاد فى مراحله الأولى إلى سالونيك عن طريق البرق ، أخذ كبار ضباط الجيش الثالث فى مقدونيا بقيادة محمود شوكت باشا على عاتقهم القضاء على هذا الانقلاب ، وزحف الجيش على إستانبول . وكان يضم خيرة الضباط العثمانيين مثل رئيس هيئة أركان حرب الجيش مصطفى كمال، وبعض ضباط ظهروا فى السنوات التالية وتركوا بصماتهم قوية فى تاريخ بلادهم مثل عصمت إينونو [١] .

وحاولت لجنة الاتحاد والترقى أن تجمع شتات صفوف مؤيديها من أنحاء الدولة للقضاء على الانقلاب المضاد ، واتجهت أيضاً إلى الاستعانة بالأقليات القومية لتشد أزرها فى ضرب القائمين بالانقلاب . وكانت النتيجة الوحيدة لهذا الاتجاه الأخير أن قام الأرمن بانتفاضة واسعة فى أضنه فى ولاية كيليكيا فى الجنوب الشرقى من الأناضول ، وتصدت لهذه الانتفاضة الأرمنية الحامية العثمانية المرابطة هناك . وأعمل العسكريون العثمانيون بالاشتراك مع المدنيين القتل فى الأرمن الذين عمدت جموعهم إلى الرد بالمثل ، فوقعت مذابح بين الطرفين، وامتدت المذابح إلى طوروس وأقسام أخرى من كيليكيا كانت بعيدة عن المذابح [٢] . وكان المتظاهرون المسلمون يهتفون بحياة السلطان عبدالحميد خليفة المسلمين . وكان قد أقيم فى أضنه قوس نصر تذكارى ابتهاجاً بإعلان عودة الدستور فى العام السابق (١٩٠٨) فحطمه المتظاهرون المسلمون [٣]، وبلغ عدد القتلى من جميع الأديان والمذاهب ٢٠,٠٠٠ [٤] وكان من بينهم اثنان من أعضاء البعثة التنصيرية الأمريكية [٥] . وكان مما ساعد على انتشار المذابح وصول قوات عثمانية من سالونيك ، وعند وصولها أطلقت النيران على الأرمن ، وأعمل المتظاهرون النيران لتستكمل عمليات التدمير حلقاتها .

وخشيت الدوائر السياسية فى أوروبا أن تمتد هذه المذابح إلى الإسكندرونة وأنطالية وحلب لقربها من أماكن الاضطرابات ، ولأن هذه المدن يسكنها الأرمن واليونانيون الأرثوذكس ومستوطنون أجانب فرنسيون وإنجليز وإيطاليون وغيرهم، فضلاً عن العرب والأكراد والأتراك والتركمان . وأرسلت فرنسا أسطولها إلى الإسكندرونة ، وبعث وزير الخارجية الفرنسية مذكرة مؤرخة فى ٢١ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٩ إلى السفراء الفرنسيين لدى الدول الأوروبية الكبرى يبلغهم نبأ تحرك الأسطول الفرنسى ، وأن التعليمات قد صدرت لقائد الأسطول بأن

(1) Lewis B.; op. cit.; p. 216.

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 281.

(3) Miller W., op. cit., p. 480.

(4) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol.. 2, p. 281.

(5) Miller W., op. cit., p. 480.

يستقبل على سفنه المستوطنين الفرنسيين وغيرهم من الأجانب والوطنيين العثمانيين، سواء منهم المسلمين أو المسيحيين الذين تتعرض حياتهم للخطر، وإنزال جنوده إلى البر لحماية الأجانب إذا تعرضت حياتهم لمثل هذا الخطر، أو لحماية دور القنصليات وتوطيد الأمن فى المنطقة(١).

ولم يبذل والى أضنه ولاقائد القوات العسكرية المرابطة بها أى مجهود لوقف المذابح . ولما قدمهما رجال الاتحاد والترقى بعد إخفاق الانقلاب المضاد لمحاكمة سريعة دافعا عن نفسيهما بأن القوة العثمانية التى خفت من سالونيك إلى مسرح الاضطرابات فى ولاية كيليكيا هى التى أطلقت النيرات على الأرمن . ولم يكن فى وسعهما التصدى لهذه القوة، وإلا وقع صدام مسلح بين قوات عثمانية تدين بالولاء للدولة العثمانية ، وقد صدر عليهما حكم مخفف ، وصدرت أحكام بالإعدام على كثيرين من المتظاهرين المسلمين ونفذت هذه الأحكام (٢) . وسرعان مافشل الانقلاب المضاد ، وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد فى ٢٤ من أبريل - نيسان - سنة ١٩٠٩ وصدر قرار فى ٢٨ بعزل عبدالحميد وتعيين أخيه محمد الخامس بديلاً عنه ، وتم فى ظلمة ليل هذا اليوم ترحيل السلطان المعزول إلى سالونيك .

بقيت مسألتان تتصلان أوثق الاتصال بمذابح الأرمن فى أبريل - نيسان - عام ١٩٠٩: الأولى الوقوف على سر الاهتمام الشديد الذى أبداه الأرمن بالوقوف فى وجه الانقلاب المضاد، وكان من بين سماته البارزة كما قلنا الطابع الدينى الإسلامى العنيف . اعتقد الأرمن أن الحظ قد ابتسم لهم حين استعانت بهم جمعية الاتحاد والترقى ؛ لمساندتهم فى وأد هذه الحركة المضادة .. فقد سبق لهم أن حضروا مؤتمرين عقدا فى باريس ، فى سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٧ ، واشترك معهم فى عضوية هذين المؤتمرين الأحرار العثمانيون وسائر الجمعيات التركية المناهضة لحكم السلطان عبدالحميد ، وكانت جمعية الداشناكس الإرهابية الأرمنية تعمل باتفاق وثيق من مركزها الإعلامى فى جنيف بسويسرا مع أعضاء جمعية تركيا الفتاة، الذين كانوا يزاولون نشاطهم السياسى من منفاهم فى أوروبا ضد حكم السلطان عبدالحميد (٣) ، وبذلك اعتقد الأرمن أنهم رفاق نضال مشترك ضد الحكم المطلق الانفرادى الذى كان يمارسه السلطان عبدالحميد .. يضاف إلى ذلك أن الانقلاب المضاد إذا نجح سيعصف بالدستور ، وكان قد دخل مجلس المبعوثان أربعة عشر نائباً أرمنياً ، كان من الممكن أن يكون لهم دور فعال فى حل القضية الأرمنية . وقد سلك الأرمن فى سبيل تحقيق أمانيهم القومية خطين متزاملين : طريق العنف الثورى وطريق السلم الدستورى والدبلوماسى باشتراكهم فى مؤتمرى باريس، ودخولهم مجلس المبعوثان واشتراكهم فى جمعيات عثمانية بل وفى الإسهام فى تأسيسها ، كما سنرى بعد

---

(١) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٤-٣٤٥ .

(2) Miller W., op. cit., p. 481.

(3) Kruger K., op. cit., p. 128.

حين ، حزب الحرية والائتلاف . وتأسيساً على زمالة النضال اعتقد الأرمن أنهم سيظفرون بالحرية والاستقلال فى ظل «النظام الجديد» عندما يستتب الأمر للأحرار . ولذلك كانت استجابتهم سريعة وأسهموا قلباً وقالباً فى الوقوف إلى جانب المعارضين للانقلاب المضاد ، ومن ثم تعرضوا للمذابح، المروعة كما تعرض لها المؤيدون لهذا الانقلاب فى ولاية كيليكيا سواء بسواء .

أما المسألة الثانية فيكتنفها الغموض المتعمد ، وهى تقول إن منشوراً أخرج من إستانبول فى ١٥ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٩ إلى جميع حكام الولايات، يأمرهم بالمحافظة على الشريعة الإسلامية ، وقد فسر العثمانيون المسلمون فى منطقة أضنه هذا المنشور تفسيراً تعسفياً زاعمين أن فى مقدورهم قراءة مابين ثنايا السطور ، وأن الهدف منه هو قتل الأرمن ، ومن ثم اندفعوا فى عمليات القتل . ويلاحظ اهتمام البعض بتجهيل اسم مرسل المنشور أو اسم الذى أمر بوضعه وإرساله ، وأن الهدف من هذا التجهيل هو تبرئة ساحة السلطان عبدالحميد من اتهامه بأنه هو الذى أمر بإجراء المذابح للأرمن . ولكن تسلسل الأحداث فى ذلك الوقت العصيب يدل على أن السلطان هو الذى أمر بوضع ذلك المنشور وإرساله إلى حكام الولايات ، فقد قبل فى ١٣ من أبريل – نيسان – استقالة وزارة الصدر الأعظم حسين حلمى باشا ، وعين فى اليوم التالى وزارة جديدة برياسة أحمد توفيق باشا . وأعلن السلطان أنه سيحمى الشريعة الإسلامية ، وأنه سيصدر عفواً عاماً عن جميع الجنود الذين خالفوا أوامر رؤسائهم، واشتركوا فى الدفاع عن الشريعة . وقدم أحمد رضا بك استقالته من رياسة مجلس المبعوثان وانتخب مكانه اسماعيل كمال بك الألبانى . وفى وسط هذه الأحداث المتلاحقة خرج المنشور من إستانبول فى ١٥ من أبريل – نيسان» ، وليس من المعقول أن يصدر مثل هذا المنشور الخطير ويصدر إلى حكام الولايات دون علم السلطان وموافقته وإذنه . وقد ثارت مجادلات ضافية حول تحديد مسئولية المذابح التى نزلت بالأرمن فى شهر أبريل ، فالرأى العام الإسلامى فى الدولة أكد أنها ترجع إلى سببين : وقاحة الأرمن لأنهم بدأوا بذبح المسلمين ، ونفاق أوروبا المسيحية التى قلبت الحقائق رأساً على عقب . أما الرأى العام فى أوروبا فقد أرجع المذابح إلى وحشية العثمانيين[1].

الأرمن يشتركون فى حزب الحرية والإئتلاف فى أواخر سنة ١٩١١ :

اشترك أحد الأرمن ، وهو الدكتور داغا واريان عضو مجلس المبعوثان عن سيواس ، فى تأسيس «جريت وائتلاف فرقة سى» أى حزب الحرية والائتلاف [٢] فى ٨ من نوفمبر – تشرين

(1) Lewis B., op. cit., p. 216.

(٢) يطلق عليه بالإنجليزية اسم :

The Freedom and Accord Party.

ثان – سنة ١٩١١ . وكان هو أحد مؤسسيه مع اسماعيل باشا عضو مجلس المبعوثان عن أماسيه ، والداماد فريد باشا ، عضو مجلس الأعيان (١) والمشير فؤاد باشا عضو مجلس الأعيان ، ورضا نور عضو مجلس المبعوثان عن جوموليسينيه Gumulicine وغيرهم من رجال السياسة والعسكريين لما رأوا أن لجنة الاتحاد والترقى قد انحرفت عن برنامجها ، وجعلت من الجيش الذى تضاعفت ميزانيته بعد عودة الدستور أداة لتوطيد دعائمها ، وطلبوا منع الجيش من الاشتغال بالسياسة وأن يكون فوق الأحزاب ، كما طلبوا من ضباط الجيش إما الانسحاب من العمل السياسى، وإما الاستقالة من الجيش (٢) . وسرعان ما انضم إلى الحزب الجديد «الحزب الحر المعتدل» بكافة أعضائه وكذلك «عباد فرقة سى» أى حزب الأهالى . وانضم إليه نواب آخرون من الأرمن واليونانيين والأتراك العثمانيين الأحرار والعرب . وكان الدكتور داغا واريان الأرمنى عضواً فى أول هيئة إدارية برلمانية للحزب الجديد . وقد أسس الحزب ثلاثاً وسبعين شعبة فى أنحاء الدولة .

ومما عاب حزب الحرية والائتلاف أنه كان يتكون من عناصر غير متجانسة ، ولكن كانت تجمعهم فكرة واحدة هى مناوئة جمعية الاتحاد والترقى ، كما كانت تجمعهم رابطة الآلام والآمال المشتركة والمصالح ، والإيمان بمبادئ عدم المركزية فى الحكم ، واعتقادهم الراسخ فى أنها الأساس الأصلح والأقوى لحكم العناصر المتعددة فى الدولة . وكانت هذه المبادئ من القوة بحيث اكتسح الحزب الموقف السياسى بشكل متزايد ، واكتسب داخل البرلمان وخارجه نفوذاً متعاظماً (٣) . ويلاحظ أن مبدأ عدم مركزية الحكم قد استهوى الأرمن، كما كان حالهم أول الأمر مع الأمير صباح الدين ، كما يلاحظ أن الأرمن ابتعدوا عن الاشتراك فى الجمعيات

---

(١) هو غير فريد باشا الأرناؤطى .

(٢) توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٠١-٣٠٢ .

(٣) كان برنامج حزب الحرية والائتلاف ينص على توسيع اختصاصات حكومة كل ولاية إلا فى مسائل الدفاع عن الوطن ومسائل المنافع المشتركة بين الولايات مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية وشجب الاعتماد على الفكرة القومية والإسلامية التى من شأنها أن تضعف هذه الرابطة وتمنع اتحاد العناصر والائتلاف الحقيقى مع ضمان حرية الحياة الاجتماعية والنشاط الطبيعى لكل عنصر ، على أن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشئونها الممتازة على سواها ، وتسليم أعمال كافة الولايات المحلية ، كالتعليم والأشغال العمومية والتجارة والصناعة والزراعة للإدارات المحلية وزيادة سلطة رؤساء الحكومات المحلية ، وأن يعين المدير ومجلس إدارة الناحية بالانتخاب . ولأعضاء مجالس النواحى النظر فى كل مايهم ناحيتهم فقط من المسائل الإدارية والاقتصادية ، ويجوز لهذه المجالس فرض ضرائب إضافية . ويكون لمجالس الولايات حق التشريع المحلى فى المسائل الإدارية والاقتصادية . ويختار مجلس إدارة الولاية لجنة منه ، عدد أعضائها خمسة ، لتكون دائماً إلى جانب الوالى الذى يكون صلة الوصل بين الحكومة المركزية ومجلس إدارة الولاية وينفذ قرارات المجلس . أما مدة الخدمة العسكرية فتكون سنتين يقضيها كل مجند فى الولاية التى يقيم فيها . ويكون التعليم فى المدارس الابتدائية باللغة المحلية وتعقد امتحانات للمتفوقين=

التركية الخالصة التى تألفت فى الوقت ذاته تقريباً مثل «ترك درنكى» ، وقد تأسس فى يناير – كانون ثان – سنة ١٩٠٩ ، و«ترك أو چاقى» وقد تكون فى ٣ من يوليو – تموز – سنة ١٩١١ ، و «تورك يوردو جمعيتى» وقد أسس فى ٣١ من أغسطس – آب – سنة ١٩١١ [١] .

مساعى الأرمن فى مؤتمر لندن ١٩١٢-١٩١٣ للحصول على الاستقلال :

عقب انتهاء الحرب البلقانية الأولى، وفى خلال مفاوضات الصلح التى بدأت فى لندن فى ١ من ديسمبر . كانون أول – سنة ١٩١٢[٢] واشترك فيها سير إدوارد جرى Edward Grey (١٨٦٢-١٩٣٣) وزير الخارجية البريطانية كوسيط بين الدول المتحاربة .. وصل إلى لندن وفد أرمنى، يلتمس تأييد الدول لحصول الأرمن على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، ولكن لم تسفر مساعى الوفد عن نتيجة إيجابية[٣] .. فقد وقعت فى لندن المعاهدة التى أنهت الحرب البلقانية الأولى فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٩١٣[٤] ولم يرد فيها ذكر لأرمينية ، وقيل تبريراً لهذا الإغفال أن المعاهدة كانت خاصة بالدول البلقانية والدولة العثمانية .

كسب سياسى تحققه الروسيا لقضية الأرمن :

مضت الروسيا فى سياستها العدائية التقليدية نحو الدولة العثمانية ، وزادت هواجسها عقب إرسال ألمانيا بعثة عسكرية إلى إستانبول[٥] برياسة ليمان فون ساندرز ، أوتو (١٨٥٥-

---

= منهم ومن تلاميذ المدارس الإعدادية لإرسالهم إلى المدارس الأعلى على نفقة الحكومة .

وهذا البرنامج يحقق نظام عدم المركزية الإدارية أو الحكم الذاتى ، وهو ماكان يتطلع إليه الأرمن فى معظم الأوقات كخطوة مرحلية فى سبيل الاستقلال التام .

انظر :

توفيق على برو : مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٤-٣٠٦ .

(١) انظر ثبت المصطلحات التركية فى نهاية الدراسة .

(٢) قطعت المفاوضات فى يناير – كانون أول – سنة ١٩١٣، واستؤنفت العمليات الحربية وتعرضت أدرنة لقصف مكثف من المدفعية البلغارية ، وذبح البلغار عدة آلاف من الفلاحين العثمانيين المسلمين فى إقليم تراقيا، وأرسلوا جموعاً أخرى منهم إلى إستانبول لإرباك الحكومة العثمانية، التى طلبت عقد هدنة فى ٢٨ مايو – آيار – عام ١٩١٣ .

(3) Kruger K.; op. cit., pp. 128-129.

ويقع كروجر فى خطأ إذ يقول إن الوفد الأرمنى كان برياسة نوبار باشا رئيس مجلس الوزراء فى مصر سابقاً على عهد الخديو إسماعيل والخديو توفيق . والحقيقة أن نوبار باشا توفى سنة ١٨٩٩ .

(٤) تذكر بعض المراجع أن الهدنة ، وليست المعاهدة ، هى التى وقعت فى ٣٠ من مايو – آيار – سنة ١٩١٣، وبعد عشرة أيام وقعت المعاهدة فى قصر سان جيمس فى لندن .

(٥) بعد الهزائم الأليمة التى تعرضت لها الجيوش العثمانية فى الحرب البلقانية الأولى (١٩١٢-آيار – سنة ١٩١٣)، أصبحت الحاجة ماسة إلى النهوض بالجيش العثمانى وتزويده بأحدث الأسلحة المتطورة .

١٩٢٩)[1] Linan von Sanders, Otto وصلت العاصمة العثمانية فى ١٤ من شهر ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩١٣ ، وكان عدد الضباط الذين يرافقون رئيس البعثة اثنين وأربعين ضابطاً ألمانياً . وقد عينت الحكومة العثمانية رئيس البعثة قائداً للجيش العثمانى الأول المرابط فى إستانبول مع تخويله سلطة توجيه نشاط الضباط الألمان من أعضاء البعثة . وقد أثار مجئ هذه البعثة واختصاصاتها الواسعة اعتراض كل من بريطانيا وفرنسا والروسيا أعضاء الوفاق الثلاثى ؛ إذ رأت هذه الدول أن هدف ألمانيا من البعثة العسكرية هو وضع القوات العثمانية تحت إشرافها . وتراجعت الحكومة العثمانية ، واكتفت بتعيين ليمان فون ساندرز مفتشاً عاماً للجيش العثمانى الأول ، على أن يكون سائر الضباط الألمان من أعضاء البعثة خطوة أخرى ، وفى سبيل استرضاء بريطانيا ، فعينت ضابطاً بحرياً بريطانياً هو آرثر ليمبوس Rear Admiral Sir Arthur Limpus لمعاونة أحمد جمال باشا وزير البحرية فى النهوض بالسلاح البحرى العثمانى ، كما عينت ضباطاً فرنسيين لإعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة، أما الروسيا فلم تقنع بهذا القدر من سياسة الموازنة التى اتبعتها الحكومة العثمانية بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، فأرادت أن تخرج هى الأخرى بمكاسب . والحق أنه لم يكن فى مقدور الحكومة العثمانية أن تسند إلى أحد كبار الروس العسكريين منصباً قيادياً فى القوات المسلحة العثمانية ، وأثارت الروسيا اعتراضات متعاقبة على البعثة الألمانية . وذهبت إلى أن وجود رئيس البعثة فى إستانبول معناه ترك قيادة الجنود المكلفين بحراسة المضايق لإشرافه مما يؤدى إلى زيادة تحصينها ، وأن هذا العمل مقصود به الروسيا مما يعد إخلالاً بالتوازن الدولى . كما أن وجوده فى إستانبول لايمكن أن يحول دون تدخله فى شئون الباب العالى فى مسائل تمس سيادة الدولة العثمانية ووضع الهيئة الدبلوماسية المقيمة فى العاصمة تحت حراسة ألمانيا ، وأظهرت تخوفها من احتمال جعل أرضروم فى أرمينية العثمانية تحت إشرافه . ولهذه الأسباب

---

(١) كانت ألمانيا قد أرسلت من قبل ، فى سنة ١٨٨٣ ، بعثة عسكرية لتتولى تنظيم الجيش العثمانى وفق الأساليب الحديثة ، وكان يرأس هذه البعثة فون دروجولتز (١٨٤٣-١٩١٦) Von der Goltz أحد الضباط المشهود لهم بالمقدرة العسكرية الفائقة والإخلاص فى العمل . وركزت البعثة جهودها على التعليم العسكرى ، فأنشأت نظاماً للمعاهد العسكرية ؛ لتكون ذا مستوى علمى وتدريبى رفيع . واستمالت هذه المعاهد رهطاً من الجيل الصاعد من ذوى العقول الممتازة ، وغدا المتخرجون فيها من أبرز العناصر العسكرية ، وإن كان بعضهم قد زجوا بأنفسهم فى غمار السياسة . وعملت البعثة على أن تكون الأسلحة والذخائر من نتاج المصانع الألمانية . وكان لبعض أعضائها ، بجانب واجبهم العسكرى الرسمى المقرر ، نشاط امتد إلى مسائل أخرى بتوجيه من المستشار الألمانى بسمارك . وكانوا يرسلون إلى ألمانيا تقارير دورية عن الأحوال السائدة وقتذاك فى الدولة العثمانية وعن توقعاتهم فى المستقبل ، ثم أعقب مجئ البعثة وصول مندوبى الشركات والمصانع الألمانية ، وتلاهم تأسيس بنوك مالية كبيرة . وقد التقى برئيس البعثة فى منصبه قرابة ثلاث عشرة سنة حتى عام ١٨٩٦ . ولما قامت الحرب العالمية الأولى وقع عليه الاختيار لقيادة القوات العثمانية فى جبهة العراق ضد القوات البريطانية وسنتى ١٩١٥-١٩١٦ .

المفتعلة تقدمت الحكومة الروسية بمشروع لإدخال إصلاحات فى الولايات الست فى شرقى الأناضول كرد عملى على البعثة الألمانية ، وقام هذا المشروع على ضم هذه الولايات الست بعضها إلى بعض وجعلها ولاية واحدة يتولاها حاكم عام لمدة خمس سنوات بموافقة الدول الأوروبية العظمى ، على أن يكون الحاكم العام عثمانياً مسيحياً ويفضل أن يكون أوروبياً . واجتمعت فى ضاحية ينى كوى لجنة من تراجمة سفارات ست دول هى : بريطانيا ، وفرنسا ، والروسيا ، وألمانيا ، والنمسا ، وإيطاليا ، ويلاحظ أن هذه الدول كانت تمثل المعسكرين المتنافرين المتحفزين لخوض صراع حربى مرير، انتهى بنشوب الحرب العالمية الأولى .. فالدول الثلاث الأولى كانت تشكل دول الوفاق الثلاثى ، بينما كانت الدول الثلاث الأخيرة تؤلف دول التحالف الثلاثى، على الرغم من أن إيطاليا انضمت فى أثناء سير معارك الحرب العالمية إلى دول الوفاق ، كما هو شانها فى الحرب العالمية الثانية ، وكانت إيطاليا فى كلتا الحربين عبئاً بل عالة على ألمانيا . وفى اجتماعات اللجنة تشبث ترجمان السفارة الروسية بالحد الأعلى من مطالب حكومته وعارضه ترجمان السفارة الألمانية . واكتفى تراجمة بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا بالقيام بدور الوسيط ، وتوصل المؤتمرون فى ١٣ من يناير – كانون ثان – سنة ١٩١٤ إلى حل وسط تقرر فيه تطبيق نظام المراقبة الأوروبية على أرمينية على غرار النظام الذى فرضته الدول الأوروبية على الولايات الثلاث فى مقدونيا ، وإنشاء وظيفتين يشغلهما أوروبيان من دولتين محايدتين ، هما : هولندا والنرويج ، وأن يلقب كل منهما باسم «المفتش العام» . وفى ضوء قرار اللجنة وقعت الدولة العثمانية اتفاقاً فى ٨ من فبراير – شباط – عام ١٩١٤ ووقع الاختيار على وسترنك Westerneck عن هولندة ، وثيس Hof عن النرويج ليشغلا منصبى المفتش العام . وقد زاد عقد هذا الاتفاق من تصميم وزيرThese الحربية أنور باشا على الانضمام إلى ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١) ، فأبرم معاهدة سرية فى ٢ من أغسطس – آب – سنة ١٩١٤ ، تقرر فيها عقد تحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا . وكان من سوء حظ الأرمن أن تجمد اتفاق أرمينية بنشوب هذه الحرب بعد إبرامه بحوالى ستة أشهر، فشل خلالها المفتشان العامان فى القيام بأعباء منصبيهما بسبب العقبات التى كانت تثيرها أمامهما السلطات العثمانية . وعلى ذلك.. فإن الانتصار السياسى الذى حققته الروسيا لقضية الأرمن كان قصير الأمد . بقيت نقطة أخيرة تفرض نفسها فرضاً على مسألة هذا الاتفاق ، وهى معرفة الأسباب التى جعلت الحكومة العثمانية تقبل عقد اتفاق أرمينية ، والحق أن حكومة الاتحاديين بعد عودتها إلى الحكم سنة ١٩١٣ أرادت أن تتفرغ لحل المشكلات

---

(١) عن اتفاق قضية الأرمن انظر كلاً من :

توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٦٧–٥٦٨ .

Emin Ahmed; Turkey in the world War. USA., 1930. pp 53-58.

Kruger K., op. cit., pp. 128-129.

الداخلية الملحة المتراكمة . وكان من بين وسائلها لتنفيذ برنامجها الإصلاحى تسوية مشكلاتها مع الدول الأوروبية الكبرى؛ تجنباً لمزيد من تدخلها فى المسائل الداخلية بعد أن ازداد ضغط هذه الدول فى الآونة الأخيرة بدءاً بمشكلة مقدونيا ، والحرب الطرابلسية والحرب العثمانية اليونانية وحربى البلقان الأولى والثانية . وكانت هذه سياسة خاطئة ، لأنه فى جميع المفاوضات التى دارت مع الروسيا أو بريطانيا أو فرنسا أو النمسا ، كان موقف الحكومة العثمانية تسليماً بمطالب هذه الدول . ويجرنا اتفاق قضية الأرمن إلى الحديث عن موقف الحكومات الأوروبية من قضية الأرمن بصفة عامة .

موقف الحكومات الأوروبية من مذابح الأرمن :

كان موقف الحكومات الأوروبية الكبرى من مذابح الأرمن يتسم بوجه عام بالتراخى . نظرت هذه الحكومات إليها نظرة إنسانية فحسب ، وكان المفروض - فى ضوء أحداث مذابح اليونان والبلغار والموارنة فى جبل لبنان - أن تدفع مذابح الأرمن بعض الحكومات إلى عمل جماعى ، عسكرى أو سياسى ، تأسيساً على أن الأرمن شعب مسيحى موزع بين عدد من المذاهب المسيحية ، ودلت أحداث التاريخ الأوروبى العام على أن اهتمام الدول الأوروبية الكبرى - حسبما ذكرنا - كان مقصوراً فى الأعم الأغلب على الشعوب المسيحية التى تعيش فى أوروبا ، أما إذا كانت تعيش فى الشرق فإن نظرة الحكومات الأوروبية تكون هابطة ، ولاتستحق أن تتحرك من أجل نصرة هذه الشعوب أساطيل بحرية أو جيوش ، أو تعقد مؤتمرات وتفرض معاهدات على الدولة العثمانية . وخرجت الحكومات الأوروبية الكبرى عن هذه القاعدة العامة فى مذبحة الموارنة فى جبل لبنان لأسباب بسطناها من قبل . أما فيما يختص بقضية الأرمن .. فإن موقف الحكومات الأوروبية كان مقصوراً على تقديم احتجاجات إلى الباب العالى مطالبة بتنفيذ الإصلاحات التى قرر مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ إدخالها فى الولايات الست التى يسكنها الأرمن ، وتأليف لجنة تحقيق فى مذابح الأرمن ، وتدخل سفراء بعض الدول الأوروبية فى إستانبول من أجل استصدار عفو شامل عن الأرمن ، الذين صدرت عليهم أحكام قضائية بسبب أعمالهم الإرهابية . وفيما عدا هذه الإجراءات الدبلوماسية الشكلية ، حددت كل حكومة أوروبية موقفها من المسألة الأرمنية فى ضوء المصالح الخاصة بكل منها ، ولم تخرج عن هذا الإجماع سوى الروسيا التى تدخلت فى مرحلة متأخرة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى بستة شهور .

موقف ألمانيا :

وقفت ألمانيا من الدولة العثمانية موقفاً ودياً ، وتغافلت بصفة عامة عن تصرفات السلطان عبدالحميد تجاه الأرمن .. حقيقة أنها اشتركت مع الدول الأوروبية الكبرى ، عقب تعرض الأرمن لمذابح فى سنة ١٨٩٥ فى طرابيزون ، وأوديسا ، وبيره چك ، فى تقديم احتجاج إلى الدولة العثمانية على هذه المذابح وطالبت فيها بإدخال الإصلاحات فى الولايات الست[١]. وكان اشتراك ألمانيا فى تقديم هذا الاحتجاج عملاً دبلوماسياً وشكلياً ، استهدفت منه عدم ظهورها بمظهر الدولة الخارجة عن الأسرة الدولية تجاه مسألة إنسانية . وفى ١٧ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٨٩٥ ، وافق الباب العالى على تنفيذ الإصلاحات [٢] ، ومع ذلك تعرض الأرمن لمذابح فى خاربوت ، وڤان ، وظلت وعود الباب العالى دون تنفيذ . ولم تشترك ألمانيا فى الرقابة الأوروبية التى فرضتها خمس دول أوروبية كبرى هى : بريطانيا ، وفرنسا ، والروسيا ، والإمبراطورية النمساوية المجرية ، وإيطاليا على مقدونيا العثمانية فى سنة ١٩٠٠ ؛ حرصاً من إمبراطور ألمانيا ، غليوم الثانى، على علاقاته الودية بالسلطان عبدالحميد الثانى ، كما سنرى فى موطن قادم .

ولما اشتدت وطأة حملات التشهير بالسلطان عبدالحميد من جانب الحكومة البريطانية والصحافة الإنجليزية وصحافة بعض الدول الأوروبية، أعلن إمبراطور ألمانيا غليوم الثانى (١٨٨٨–١٩١٩) «أن له فى جلالة السلطان عبدالحميد الثانى ثقة تامة ، وأنه لايمكن الاعتماد إلا على جلالته فى قمع الثورة الأرمنية وإعادة الهدوء إلى ربوع آسيا الصغرى»[٣] . وقد أثار هذا التصريح الجمعية الأرمنية السرية «هنشاك» ، وأرسلت من مقرها فى لندن مذكرة إلى الدول الأوروبية الكبرى – ما عدا ألمانيا – سجلت فيها سخطها على الإمبراطور الألمانى ، ووصفته بأنه يشجع الإجرام والمجرمين ، ويعلق مصطفى كامل باشا على هذا التصرف من جانب الجمعية الأرمنية الإرهابية قائلاً إنها جعلت من بين اختصاصاتها تهذيب رؤساء الدول وتربيتهم وتعليمهم أصول السياسة الدولية [٤] .

وكان مرد هذا الموقف الألمانى الودى إلى حرص الحكومة الألمانية على دعم مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الدولة العثمانية .. وكانت هذه المصالح هى نتاج سياسة التقارب بين برلين وإستانبول، والتى أطلق عليها سياسة «الاتجاه نحو الشرق» [٥] Drang Nach

---

(1) Kruger K.; op. cit., pp. 126-127.

(2) Loc. cit.,

(٣) مصطفى كامل باشا : المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ج٢ ، ص٢٤١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل السابع .

Osten وكان إمبراطور ألمانيا مهتماً بتهيئة الجو المناسب؛ كي تظفر حكومته بتنفيذ مشروع الجناح الآسيوى لطريق ب. ب. ب الحديدى B.B.B Route من الدولة العثمانية[1]، وبالتالى تجنب مايعكر صفو العلاقات الودية مع السلطان عبدالحميد ؛ من أجل قضية الأرمن ، وهى مسألة لاتعنيها .

موقف النمسا والمجر :

أما الإمبراطورية النمساوية المجرية [2] .. فقد كانت لها مصالح متشعبة فى البلقان ؛ إذ قررت معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ أن تحتل هذه الإمبراطورية الثنائية من ممتلكات الدولة العثمانية فى غربى البلقان الولايتين المهمتين : البوسنة والهرسك وصنجق نوڤى بازار Novib-azar وأن تدير هاتين الولايتين تحت اسم ذاع استعماله فى القرن التاسع عشر، وهو الاحتلال المؤقت وأن تظل الإدارة العثمانية باقية فى الصنجقية[3] على أن تخول للإمبراطورية النمساوية المجرية الحق فى أن تقيم طرقاً تجارية وعسكرية فى جميع الجهات المذكورة . وقد واجهت هذه الإمبراطورية صعاباً جمة فى احتلال البوسنة والهرسك ؛ لأن أكثر من نصف سكانها كانوا مسلمين رفضوا الخضوع للحكم المسيحيى . ومع ذلك فقد كانت هذه الإمبراطورية الثنائية تتطلع إلى تحويل هذا الاحتلال المؤقت إلى عملية ضم نهائى ، ونجحت رسمياً فى ضم البوسنة والهرسك إليها فى السابع من شهر أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٠٨ بعد احتلال مؤقت استمر ثلاثين عاماً . وكانت النمسا من قبل مشكلة البوسنة والهرسك قد زجت بنفسها فى مشكلة

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل السابع .

(٢) تم فى فبراير – شباط – سنة ١٨٦٧ نوع من الوحدة بين النمسا والمجر ، وكانت عبارة عن نظام ثنائى خضعت له هاتان الدولتان، وأطلق عليه Ausgleich، وبمقتضاه سميت الإمبراطورية الجديدة باسم «النمسا والمجر» . وتتألف من دولتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى ، وعلى قدم المساواة فى نظر القانون، ويحكمها عاهل واحد بلقب «إمبراطور النمسا وملك المجر» . وقد تم فى شهر يوليو – تموز – سنة ١٨٦٧ تتويج الإمبراطور فرنسوا بتاج القديس إسطفانوس فى مدينة بست Pest عاصمة المجر .
وكان لكل من شطرى الإمبراطورية برلمانه الخاص ومجالسه المحلية الخاصة ولغته الرسمية الخاصة . وعلى الرغم من أنه كانت هناك وزارات إمبراطورية موحدة للخارجية والحربية والمالية ، لم يكن هناك برلمان إمبراطورى . أما المسائل ذات المصلحة المشتركة بين النمسا والمجر مثل المسائل الخاصة بعقد المعاهدات التجارية.. فكان يبحثها وفدان يمثلان الدولتين، ويتألف كل منهما من ستين عضواً يجتمعان بالتناوب فى فينا وبودابست . وكانا يتداولان ويقترعان على حدة . وقد ظلت هذه الإمبراطورية الثنائية قائمة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى .
انظر :

Taylor A.J.P.; The Struggle for Mastery in Europe; op. cit., p. 185.
Grant A.J. & Temperley Harold; op. cit., pp. 189, 265-351-352.
Fisher H., op. cit., p. 1037.

(٣) تقع هذه الصنجقية بين الصرب والجبل الأسود .

مقدونيا دفاعاً عن مصالحها . وقد استنفدت هذه المشكلة منها جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً بذلته فى متاهاتها ، وتطلبت اجتماع وزير خارجيتها مع وزير خارجية الروسيا فى فيينا فى شهر فبراير - شباط - عام ١٩٠٣ ثم اجتماع حضره إمبراطور النمسا فرانسيز جوزيف وقيصر الروسيا نقولا الثانى فى ميرزتج Murzteg فى ٩ من أكتوبر - تشرين أول فى السنة ذاتها ، واشتراك النمسا فى القوات الدولية المتعددة الجنسيات التى فرضت على ولايات سالونيك وموناستير وقوصوه ، وفى الرقابة الأوروبية المالية على هذه الولايات الثلاث. ولذلك كانت الإمبراطورية النمساوية المجرية حريصة على ألا تتخذ سياسة معينة من قضية الأرمن، كان من الصعب التنبؤ بنتائجها ، كما أنها كانت لاتحتل مكان الصدارة بين المشكلات التى كانت تواجهها قضية الأرمن .

موقف الروسيا :

أما الروسيا.. فقد صرحت على لسان وزير خارجيتها لوبانوف Lobanov بأنها بعد تجربتها المريرة فى أوروبا لاتريد من التدخل فى مسألة الأرمن خلق أو إنشاء بلغاريا أخرى فى آسيا الصغرى ، إشارة إلى فشلها فى إنشاء دولة بلغاريا الكبرى التى قررتها معاهدة سان ستفانو وعصفت بها معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ . ولكن فى حقيقة الأمر كان أعضاء الحكومة الروسية يقولون بألسنتهم ماليس فى قلوبهم؛ فالاستعمار الروسى كان يهدف إلى تقسيم الأناضول إلى شطرين : شطر شرقى يقيم فيه الروس دولة أرمنية تسير فى فلك الروسيا ، وشطر غربى يقيم فيه العثمانيون .. أما الدولة الأرمنية فتكون فى الوقت ذاته قاعدة حربية لهجوم القوات الروسية على بلاد الرافدين - العراق - ولن يكون فى مقدور القوات البريطانية أن تواجه القوات الروسية فى التحام مباشر فى عمق الأراضى العراقية فى ظروف عسكرية متعادلة ؛ لأن القوات البريطانية بعد إبحارها من جزيرة قبرص - التى احتلتها بريطانيا فى يونيو - حزيران - سنة ١٨٧٨ واجتيازها بلاد الشام لملاقاة القوات الروسية على ثرى الأرض العراقية ستكون منهكة . وحتى إذا جاءت نجدات بريطانية من الهند عبر الخليج العربى إلى العراق.. فسيكون فى استطاعة الروس استدراجها إلى داخل العراق وضربها وهى مجهدة . ومن هنا جاء تشجيع الروس للأرمن على احتضان المبادئ القومية فى إنشاء دولة وطنية لهم فى شرقى الأناضول . ومن ناحية أخرى كانت الروسيا تعارض أشد المعارضة التدخل البريطانى المنفرد فى مسألة الأرمن؛ خشية أن يتيح لها هذا التدخل نفوذاً متميزاً فى الدولة العثمانية على سائر الدول . ولذلك اتخذت الروسيا لها سياسة ذات اتجاهات متشعبة : فهى تتخذ الأرمن أداة لتفتيت مرحلى للممتلكات العثمانية، يبدأ بشرقى الأناضول ثم العراق ثم بلاد الشام وأقاليم أخرى فى المدى البعيد وفقاً لما يمليه الموقف الدولى وقتذاك . وكانت وسيلة الروسيا إلى تحقيق هذا الهدف المتشعب غرس الأمانى القومية فى الأرمن، مع بذل المساعدات المالية والعسكرية لهم، وتيسير

سبل تسلل الأرمن لاجتياز الحدود العثمانية الروسية المشتركة، ويتم في الأراضي الروسية تدريب الأرمن وتسليحهم استعداداً للوقت المناسب، فيشتركون مع أرمن الروس والجيش الروسي في الزحف على شرقي الأناضول واكتساح الولايات الست ، وتشجيع أرمن الدولة العثمانية في الوقت ذاته على القيام بثورات وانتفاضات على الحكم العثماني؛ مما يزيد في متاعب الدولة العثمانية وإضعافها . وإذا كانت الروسيا قد نجحت في تحقيق كسب سياسي لقضية الأرمن بعقد اتفاق ٨ من فبراير – شباط – سنة ١٩١٤، فإنه كان كسباً قصير المدى، كما سبق أن أوضحنا .

موقف بريطانيا :

كانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية تحمساً للدفاع عن قضية الأرمن . ويلاحظ أن بريطانيا كانت قد تخلت منذ سنة ١٨٧٨ عن سياستها التقليدية وهي المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وعلى سلامة وتماسك ممتلكاتها ، وكانت أسبق من الدول الأوروبية المشتركة في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ في انتهاج سياستها الجديدة، حين انتزعت بالضغط السياسي على السلطان عبدالحميد موافقته على أن تحتل جزيرة قبرص «احتلالاً مؤقتاً» في ٤ من يونيو – حزيران – سنة ١٨٧٨ ، ثم احتلت مصر «احتلالاً مؤقتا» سنة ١٨٨٢ . وفي السنة السابقة (١٨٨١) أقدمت فرنسا ، بموافقة مكتوبة وصريحة من بريطانيا على احتلال نيابة (ولاية) تونس، وتدهورت العلاقات العثمانية البريطانية على أثر الاحتلال البريطاني لمصر، على الرغم من الوعود المكرورة والمهدئة بأن احتلالها مصر إنما هو احتلال مؤقت، وأنها تزمع الجلاء عن مصر بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى هذا الاحتلال . وزاد من حرج مركز بريطانيا الدولي أنها واجهت تكتلاً دولياً ضدها يتألف من فرنسا وألمانيا والروسيا والنمسا والمجر لتدويل قناة السويس نكاية في بريطانيا[1] ، وماعمدت إليه هذه الدول من إثارة المتاعب في وجه سلطات الاحتلال البريطاني في مصر ، وأرادت بريطانيا بإثارة مشكلة الأرمن صرف نظر هذه الدول عن المسألة المصرية إلى المسألة الأرمنية . ولذلك كانت بريطانيا أكثر الدول ثرثرة حول ما أسمته المذابح الجماعية للأرمن على أيدي العثمانيين المسلمين ، على عكس الروسيا التي كانت تعمل في صمت، في معظم مراحل القضية الأرمنية لخدمة مصالح الاستعمار الروسي .

ألقى لورد سالزبوري رئيس الوزارة البريطانية بياناً حذر فيه الحكومة العثمانية من نتائج سياستها في ذبح الأرمن ، وأشار إلى أنه ليس من المستبعد أن تلجأ الحكومة البريطانية إلى استخدام القوة لوقف هذه المذابح . وخرج لورد جلادستون زعيم حزب الأحرار من عزلته بعد

---

(١) دكتور عبدالعزيز محمد الشناوي ، تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية في بريطانيا ، حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد ٢٣ ، ج١ ، مايو ١٩٦١ والمجلد ذاته ، ح٢ ، ديسمبر ١٩٦١ ، ص ص١١–١٥٤ ، ١–٤٧ على التوالي .

سقوط وزارته[1] ، كما فعل من قبل فى أثناء المذابح البلغارية ، وألقى خطاباً فى مدينة ليڤربول ، وكان آخر خطاب سياسى له . وقد وصم السلطان عبدالحميد بالعار وأطلق عليه «السفاح الأكبر» ، وهاجم بعنف «فتكه بالأرمن فى غير رحمة أو شفقة» ، وبلغ من دهاء هذا السياسى العجوز أنه صرح بأنه لاينتصر للأرمن بصفتهم مسيحيين ، بل إنه ينتصر لهم بصفتهم من النوع الإنسانى ، وأنه مستعد لأن يخطب فى صالح المسلمين إذا لم ينصف المسيحيون المسلمين فى أى بقعة من بقاع الأرض . ويعلق مصطفى كامل باشا على خطبة جلادستون بقوله إنه كتب لهذا السياسى الإنجليزى خطاباً فى صيف سنة ١٩٨٦ يذكره بأنه كتب لمصطفى كامل فى يناير - كانون ثان - من ذات السنة (١٨٩٦) جاء فيه «أن زمن جلاء بريطانيا عن مصر قد وافى منذ سنين» ، وطلب منه إلقاء خطبة فى إحدى مدن إنجلترا على مسمع من رجال السياسة وأعلام الفكر لتذكيرهم بضرورة الجلاء عن مصر وبالوفاء بالوعد واحترام شرف جلالة الملكة ڤيكتوريا وشرف التاج البريطانى . فأجابه جلادستون بخطاب تهرب فيه من إجابة هذا الطلب ؛ إذ قال «إنى نصير الجلاء عن مصر ، ولكنى لا أستطيع التدخل فى مسألتها ، لأنى ليست لى سلطة فى بلادى ، ولست إلا أحد أبنائها الخصوصين» وتساءل مصطفى كامل كيف يدعى جلادستون أنه عديم السلطة فى بلاده ، عندما يطالب بالدفاع عن المصريين وبمطالبة بريطانيا بالجلاء عن مصر ، وهو بعينه وفى الوقت ذاته يثير عواطف الإنجليز ضد الدولة العثمانية وضد المسلمين ، وتساءل أيضاً كيف يكون جلادستون قوى السلطة عالى الصوت فى مسألة الأرمن ، وعديم السلطة خافت الصوت فى المسألة المصرية [2] . وعلى الرغم من قوة أسانيد مصطفى كامل فى هذا التعليق ، فإنه غفل عن حقيقة هامة هى أن جلادستون كان إنجيليكياً متعصباً يقضى وقته فى دراسات لاهوتية ، وكان يشعر بكراهية عميقة للعثمانيين لأنهم مسلمون ، وكان قد طالب بطردهم من أوروبا إبان المذابح البلغارية . وجدير بالذكر أن أعضاء الجالية البريطانية فى إستانبول كانوا يشاطرون لورد جلادستون آراءه فيما يختص بالمسألة الأرمنية ، وكان من رأيهم أن فى مقدور حكومة لندن أن تتدخل بشكل فعال فى قضية الأرمن ، وأنه لايزال فى استطاعة الحكومة البريطانية القيام بمثل

---

(١) كان جلادستون - بعد أن شكل وزارته الثالثة فى فبراير - شباط - سنة ١٨٦٦ قد قدم مشروع قانون بمنح الحكم الذاتى Home Rule لإيرلنده فى سنة ١٨٦٦ ، ولكن مجلس العموم رفض فى ٨ من يونيو - حزيران - سنة ١٨٨٦ مشروع هذا القانون ، فأشار جلادستون على الملكة فيكتوريا بحل مجلس العموم - وأجريت انتخابات عامة فى أول يوليو - تموز - سنة ١٨٨٦ وسقط حزب الأحرار فيها . وقدم جلادستون استقالة وزارته ، وشكل لورد سالزبورى وزارته الثانية فى أغسطس - آب - سنة ١٨٨٦ . أما جلادستون فقد عاد إلى رياسة الوزارة للمرة الرابعة والأخيرة فى أغسطس - آب - سنة ١٨٩٢ .. وظلت فى الحكم حتى مارس - آذار - سنة ١٨٩٤ . وقد توفى جلادستون فى شهر مايو - أيار - سنة ١٨٩٨، كما سبق أن ذكرنا فى موطن سابق فى هذه الدراسة .

(٢) مصطفى كامل باشا : المسألة الشرقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٩٢-١٩٤ .

هذا الدور . وكانت توجد وحدات من الأسطول البريطانى منذ سنة ١٨٨٦ فى حالة استرخاء عسكرى فى مياه جزيرة كريت على مقربة من الدردنيل والبوسفور ؛ إذ كانت قد خمدت الحركة العسكرية فى اليونان، مما جعل سكان الجزيرة يقنعون بإصدار بيان أجوف عن اتحاد الجزيرة مع اليونان ، ولم تتجدد الثورة إلا فى سنة ١٨٨٩ ، وهكذا قنعت بريطانيا بالسفسطة السياسية تجاه قضية الأرمن .

موقف فرنسا :

أما فرنسا فقد وصف سياسيوها السلطان عبدالحميد بأنه «السلطان الأحمر»[1] تعبيراً عن إسرافه فى قتل الأرمن ، واقترح السفير الفرنسى فى إستانبول إرسال وحدات من الأسطولين الفرنسى والبريطانى إلى منطقة المضايق لإرهاب السلطان؛ حتى يكف عن قتل رعاياه الأرمن ويدخل الإصلاحات فى الولايات الست التى يحتشدون فيها . ولكن كان لفرنسا من مشكلاتها الداخلية والخارجلية ومراقبة الموقف الدولى المتدهور وانصرافها إلى تأسيس إمبراطورية استعمارية كبرى لها فى إفريقية وجنوب شرقى آسيا وأمريكا الشمالية وإنشاء قواعد بحرية عسكرية لها فى جزير الإقيانوسية مماجعلها تنصرف عن القضية الأرمنية ؛ خاصة عندما أدركت أن بريطانيا تروم من إثارة ضجة حول قضية الأرمن تحويل أنظار الدول عن الاحتلال البريطانى لمصر، الذى اعتبرته الحكومة الفرنسية أكبر هزيمة سياسية حاقت بفرنسا فى القرن التاسع عشر . وفيما عدا مقالات نشرت فى بعض الصحف الفرنسية استنكاراً لقتل الأرمن ، قل اهتمام الدوائر الرسمية فى الحكومة الفرنسية بالقضية الأرمنية .

موقف إيطاليا :

أما إيطاليا فكانت منصرفة انصرافاً كاد يكون كلياً بعد إخلاء السودان من الجيش المصرى ، إلى استكمال تأسيس مستعمراتها فى شرقى إفريقية، وكذلك احتلال بعض الجزر فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، وتتطلع إلى اليوم الذى تستطيع فيه تحقيق أحلامها باحتلال ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة . ووجدت أن مصلحتها تقتضى ألا تبدد جهودها الدبلوماسية أو السياسية أو العسكرية فى مسألة لاتخصها مباشرة وهى قضية الأرمن ، ومع ذلك .. فإن رئيس الوزارة الإيطالية فرانشسكو كريسبى Fransico Crespi قد تظاهر بتأييد القضية الأرمنية تماشياً مع سياسة التقرب إلى بريطانيا ؛ خاصة بعد أن أعلن فى ٢٥ من يوليو- تموز - سنة ١٨٨٨ تأسيس السيادة الإيطالية على مصوع فى شرقى إفريقية ، وكان فى حاجة إلى تأييد بريطانيا . وكان تأييد كريسبى للأرمن مسألة شكلية وعابرة لم ينجم عنها أى أثر فى مسار القضية الأرمنية ؛ فلم تشترك إيطاليا فى لجان تحقيق أو اتخاذ أى إجراء فعال فى هذا الصدد .

---

(1) Roy G. Abdul Hamid le Sultan Rouge. Paris, 1897.

مشكلتان عثمانيتان توضحان سلبية موقف أوروبا من قضية الأرمن :

نسوق هنا مثالين صارخين ومعاصرين لقضية الأرمن، ويوضحان بجلاء تلك القاعدة العامة التى التزمت بها الدول الأوروبية حيال الشعوب المسيحية الأوروبية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية ، وسلبية هذه الدول تجاه القضية الأرمنية ، وأول هذين المثالين مسألة جزيرة كريت (١) ، وثانيهما مسألة مقدونيا .

(١) مشكلة جزيرة كريت :

كانت معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ قد ألزمت الباب العالى بتنفيذ مواد اللائحة الأساسية The Organic Statute الصادرة فى سنة ١٨٦٨ لحكم هذه الجزيرة (٢) ، وسارع السلطان عبدالحميد إلى تنفيذ هذا الالتزام فى السنة ذاتها ، وعين قره تيودورى باشا والياً على الجزيرة(٣). واستطاع الأخير أن يصل إلى اتفاق مع قناصل الدول الأوروبية الكبرى فى ١٥ من أغسطس – آب – سنة ١٨٧٨ ، وتقرر بمقتضاه إدخال نظام الحكم الذاتى فى الجزيرة وإنشاء مجلس شعبى موسع تكون الأغلبية فيه لليونانيين . وأبرم هذا الاتفاق نهائياً فى شهر أكتوبر – تشرين أول – من ذات السنة فى هاليبا (٤) Haleppa بالقرب من مدينة خانية ، ولكن تعددت المصادمات بين المسلمين والمسيحيين من سكان الجزيرة . ونشبت ثورة سنة ١٨٨٩ثم اشتبك المسلمون والمسيحيون فى يوم عيد العنصرة فى شوارع خانية سنة ١٨٩٦ ، فأرسلت الدول الكبرى أساطيلها إلى الجزيرة وبلغتها فى ٢٦ من مايو – آيار – وأعلن النواب المسيحيون فى ٢٠ من يوليو – تموز – استعدادهم لقبول الحكم الذاتى على الأسس، التى يتفق عليها الباب العالى مع الدول الكبرى . ولكن الجمعية الثورية الكريتية التى كانت تجتمع فى كامبى Campi رفضت هذا الاقتراح ، كما رفضه المسلمون . وفى الثالث من فبراير – شباط – سنة ١٨٩٧ استؤنف القتال فى شوارع المدينة بين المسلمين والمسيحيين من سكان الجزيرة ، ووصلت فى اليوم ذاته قوة قوامها ١٠,٠٠٠ جندى من بلاد اليونان بقيادة الأمير جورج اليونانى لتحتل الجزيرة وذبحت آلاف المسلمين ، وأنزلت أساطيل الدول جنودها ، وظهر الأسطول اليونانى وهاجم إحدى سفن النقل العثمانية ، وفى سنة ١٨٩٨ سحبت ألمانيا والنمسا جنودهما . أما الدول الأخرى ، وهى : بريطانيا وفرنسا والروسيا وإيطاليا .. فقد قسمت الجزيرة إلى أربع مناطق

---

(١) يطلق العرب على الجزيرة اسم «إقريطش» (بكسر الألف وسكون القاف وكسر الراء والطاء) . وقسمت عقب الفتح العثمانى لها (١٦٤٥–١٦٦٩) إلى خمسة صناجق ، هى : خانيه ، الخندق Candia ، ريتمنوس (بالتركية رسمو) ، إسفاكيه ، لسيتى (بالتركية لاشيد) .

(٢) عن مواد هذه اللائحة الأساسية، انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، حاشية رقم ١ ، الفصل العاشر .

(٣) كان قرة تيودورى باشا يونانى الأصل ، وكان موضع ثقة السلطان عبدالحميد الثانى ومستشاره ، عينه السلطان أحد أعضاء الوفد العثمانى فى مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ .

(٤) يطلق عليها فى بعض المراجع شاليبه Chalepa .

واختصت كل واحدة منها بمنطقة، وثار المسلمون فى مدينة الخندق Candia وهاجموا القوة البريطانية ، وتدخلت الدول مرة أخرى وفرضت هدنة ثم تسوية فى ١٩ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٨٩٧ ، يتم بموجبها إدخال نظام حكم ذاتى جديد فى كريت التى تظل تحت السيادة العثمانية ، وأن يكون حاكمها مسيحياً يعينه السلطان، وتوافق على تعيينه الحكومة اليونانية وأن ينسحب الجنود العثمانيون من الجزيرة . ومع ذلك تدخلت الدول وفاجأت السلطان بتعيين الأمير اليونانى جورج مندوباً سامياً لمدة ثلاث سنوات، وبفضله أصبحت الحكومة اليونانية تتمتع بنفوذ كبير فى الجزيرة . وأعقب هذه التسوية المنظر الذى غدا مألوفاً، وهو رحيل العثمانيين من مثواهم وهم فى طريقهم إلى الأناضول ، ومنذ عام ١٩٠١ زاد الاستياء وقامت فتنة جديدة سنة ١٩٠٥ وقويت نزعة الانضمام إلى اليونان . وفى أول أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٠٦ عين زايمس Zaimis الذى كان رئيس الوزارة اليوانينة مندوباً سامياً لجزيرة كريت ، وبفضل انتمائه إلى اليونان ومركزه السابق ونفوذه قررت الدول الأربع سحب جنودها من الجزيرة ، وأعلنت الجمعية الأهلية فى كريت فى ١٢ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩٠٨ ضم الجزيرة إلى اليونان[١] . ولولا تدخل الدول الأوروبية ، العسكرى والسياسى ، عدة مرات لما حقق سكان الجزيرة المسيحيون تلك الانتصارات التى توجت بضم الجزيرة إلى اليونان ، ولما أخرج سكانها العثمانيون المسلمون، الذين لم يرضوا عن الجنسية العثمانية بديلاً .

(٢) مشكلة مقدونيا :

كان يطلق على مقدونيا فى التاريخ العثمانى اسم «إيالتى ثلاث» أى الولايات الثلاث ، وهى : سالونيك ، موناستير Monastir ، قوصوه[٢] Kossovo . ويطلق عليها الأوروبيون مقدونيا ، وترجع المشكلة المقدونية إلى ثلاثة عوامل . كان العامل الأول أن أخلاطاً شتى من العثمانيين والبلغار واليونانيين والصرب والرومانيين (من ولاشيا أحد الأقاليم فى رومانيا) كانت تقيم فيها ، وكان كل جنس من هذه الأجناس يزعم أنه يشكل أغلبية عددية توجب أن تحقق له السيطرة على مقدونيا . والواقع أن غالبية سكان المدن كانت من المسلمين واليونانيين باستثناء سالونيك التى كانت توجد بها طائفة كثيفة العدد من اليهود ، وكانوا من ذرارى اليهود الذين هاجروا من إسبانيا فى أواخر القرن الخامس عشر هرباً من مظالم الاضطهاد الدينى ، وكان أفراد الطائفة اليهودية متعاطفين مع العثمانيين ، بينما كان الريف يسكنه العثمانيون والصقالبة. وكان العامل الثانى يتمثل فى أطماع الدول والكيانات السياسية المجاورة للدولة العثمانية فى

(١) انظر كلاً من :

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة إقريطش من وضع ف. جبس F. Giese

Miller W., op. cit., pp. 431-441.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 206-207.

(٢) يطلق عليها فى بعض المراجع Kosov .

شبه جزيرة البلقان وأطماع الدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها الروسيا والإمبراطورية النمساوية المجرية . وكانت الأخيرة تطمع فى مد نفوذها إلى بحر إيجه ، وتعتقد أن نجاحها فى هذا الصدد يتوقف على الصرب ؛ ولذلك وقفت إلى جانبهم وكانت نصيرة لهم . وكانت رومانيا تتطلع إلى مد نفوذها إلى مقدونيا استناداً إلى وجود الولاش Vlachs وتطلع الصرب والرومانيون إلى إنشاء كنيسة رومانية منفصلة وخاصة بهم على غرار «الإكساركية البلغارية»(١) . أما العامل الثالث والأخير، فكان يرجع إلى أهمية موقع مقدونيا الحربى بالنسبة للدولة العثمانية وللدول الأوروبية نظراً لقربها من الدردنيل والبوسفور وإستانبول ، فأى دولة أوروبية تستطيع عن طريق أحد الكيانات السياسية فى مقدونيا أن تهدد المضايق وعاصمة الدولة العثمانية وبالتالى تحقق أحلامها فى السيطرة على الدولة الأخيرة . كما كانت لمقدونيا أهمية خاصة للدولة العثمانية : فهى تحكم فى مقدونيا أكثر من مليون مسلم ، وهى تشكل مورداً مالياً مهماً لإيرادات الدولة ، وهى تشكل دولة حاجزة état tampon بين الدولة العثمانية وأطماع اليونان فى الممتلكات العثمانية من جهة الشرق .

وبينما كان التنافس يشتد بين القوى المتصارعة ، الداخلية والخارجية ، ظهرت حركة قومية مقدونية منفصلة عن الشعب الصقلبى، تأسيساً على أن المقدونيين الأصليين ليسوا بلغاراً أو صرباً أو يونانيين، ولكنهم يشكلون شعباً صقلبياً منفصلاً له لغته وتقاليده وعاداته مما يؤهلهم للاستقلال عن كل الذين يزعمون أن لهم الحق فى حكمهم . وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك المسلمون ، وكثير منهم لاجئون وفدوا من أراض تقع فى الشمال، وكانوا يشكلون أكبر تجمع إسلامى من أى «ملة» قائمة بذاتها في مقدونيا ، وعارضوا أى ادعاء أو مطلب يضعهم تحت الحكم المسيحى الذى عانوا منه كثيراً . ثم طرأ على المشكلة المقدونية عامل جديد أعطى لها أبعاداً خطيرة وأتاح للدول الأوروبية مزيداً من الفرص للتدخل الأجنبى ، هو تكوين منظمات إرهابية شكلها البلقانيون القوميون على غرار الجمعيات الأرمنية الإرهابية . وكان أكثرها عنفاً «المنظمة المقدونية الداخلية الثورية» ، The Internal Macedonian Revolutionary Organization ويرمز إليها فى المراجع الأجنبية بهذه الحروف EMRO إمرو ، أسسها البلغار فى مقدونيا سنة ١٨٩٣ لقيادة البلغار فى صراعهم ضد العثمانيين وكل الجنسيات الأخرى التى تعارض المطالب البلغارية .

وكانت هناك منظمة منافسة لها تسمى المنظمة المقدونية الخارجية الثورية The External Macedonian Revolutionary Organization ويرمز إليها بهذه الأحرف EMRO إمرو . ونظراً للتشابه اللفظى بين اسمى هاتين المنظمتين.. سنشير إليهما فى هذه الدراسة بالحروف اللاتينية المختصرة لاسميهما . وقد تأسست المنظمة الثانية فى صوفيا عاصمة بلغاريا

(١) عن الإكساركية البلغارية – انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل الثالث.

لتدريب المنفيين المقدونيين تدريباً عسكرياً ونفسياً وعقائدياً للأهداف نفسها، التى ترمى إليها منظمة IMRO مع اختلاف فى بعض النقاط ، فبينما كانت منظمة IMRO تحتض وجهة النظر المقدونية، وتهدف إلى إنشاء ولاية واحدة ذات حكم ذاتى وتضم الولايات الثلاث وتتحد اتحاداً فيدرالياً مع بلغاريا وصربيا، كانت منظمة EMRO ذات طابع بلغارى أشمل وأعمق فى أهدافها ؛ لأنها كانت تطالب بالاتحاد مع بلغاريا عندما يتم طرد العثمانيين من مقدونيا، وكان شعارها «مقدونيا للمقدونيين» "Macedonia for Macedonians" ، وأرسلت مذكرة إلى الدول الأوروبية فى يناير – كانون ثان – سنة ١٨٩٩ ، طالبت فيها بتكوين ولاية مقدونية واحدة ذات حكم ذاتى ، وعاصمتها سالونيك ، ويحكمها حاكم تتحدد جنسيته بجنسية العنصر السكانى ذى الأغلبية العددية ، وتكون مدة بقائه فى منصبه خمس سنوات . وكانت المنظمة تضع فى اعتبارها أن يكون هذا الحاكم بلغارياً . وكانت ترجو أن يكون إنشاء ولاية مقدونية موحدة وذات حكم ذاتى وتحت حاكم عام بلغارى بعثاً لمشروع دولة بلغاريا الكبرى، الذى قررت إنشاءها معاهدة سان ستفانو المبرمة فى ٣ من مارس – آذار – ١٨٧٨ ، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة أن هذه المذكرة كانت قصاصة ورق. فعبرت العصابات البلغارية الحدود، ووقعت مصادمات بينها وبين العثمانيين الذين لم يكونوا هم الهدف الوحيد لعداء منظمة EMRO ففى سنة ١٩٠٠ ،أطلق أحد أعضاء المنظمة فى بخارست عياراً نارياً على أستاذ رومانى كان يصدر جريدة مؤيدة للمطالب الرومانية . ولما كانت حكومة رومانيا فى نزاع مع بلغاريا حول جزيرة صغيرة فى مجرى نهر الدانوب، طلبت معاقبة أعضاء المنظمة ، وأيدت الحكومة العثمانية وحكومات الدول الأوروبية هذا الطلب . وألقى القبض على رئيس المنظمة ، واسمه بوريس سارافوف Bor-is Sarafov ، وبعض الأعضاء القيادين فيها . ولكن قضت المحكم ببراءتهم ، وكان للصرب ولليونانيين منظماتهم الخاصة الإرهابية ، وكانت تساعد هذه المنظمات ، خارج وداخل مقدونيا، الحكومات المعنية وقناصلها ؛ فكانت تمد هذه المنظمات بالأموال والأسلحة والذخائر . وفى بعض الأوقات كانت تبسط حمايتها على الإرهابيين من أعضاء هذه المنظمات .. فاشتد ساعدهم وقاموا بمزيد من أعمال العنف المتصاعد : فقتلوا الموظفين المسلمين والمسيحيين الذين رفضوا تقبل وجهات نظرهم ، وهاجموا عربات البريد وركاب القطارات الحديدية ، وخطفوا الأجانب والوطنيين الأثرياء واحتفظوا بهم كرهائن، وألقوا القنابل فى الكنائس لتدميرها ابتغاء إثارة الرأى العام الأوروبى والحكومات الأوروبية . وكانت الفكرة الغالبة على مقالات الصحافة الأوروبية أن مقدونيا غدت رمزاً للتخريب والإرهاب والاغتيالات ؛ خاصة عندما كانت هذه الجرائم تصيب الأجانب والمسيحيين، أما المسلمون فقلما كان يذكرهم أحد . وضغطت الدول الموقعة على معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ لإدخال الإصلاحات على أمل إرضاء الإرهابيين، واستجاب السلطان عبدالحميد للضغط الأوروبى المتزايد . وقسم مقدونيا إلى ثلاث ولايات وعين حسين حلمى باشا مفتشاً عاماً لهذه الولايات ، وكان الأخير والياً على اليمن . وقرر أن تضع

لجنة خاصة لوائح الولايات الثلاث فى ضوء بحث يقوم به حسين حلمى باشا ، وقد أوصت اللجنة بإنشاء قوات مختلطة للشرطة والجندرمة ، وإنشاء إدارات تختص بالأشغال العمومية ، ومحاكم مختلطة ، وتعيين حاكم مسيحى لكل ولاية ، وأن يختص الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب للإنفاق على تحسين الأحوال الاقتصادية فى الولايات الثلاث .

لم يرض عن هذا المشروع الإصلاحى الإرهابيون، كما عارضته النمسا والروسيا .. فقامت منظمة IMRO بثورة فى موناستير ، واستولت على معظم أجزاء الولاية وهرب آلاف من المسلمين إلى إستانبول، كما هرب عدد مماثل من المسيحيين إلى صوفيا . أما النمسا والروسيا فقامت معارضتهما للمشروع، على أساس أنه لايمكن قبول أى تسوية يفرضها العثمانيون على سكان الولايات الثلاث عن طريق المفاوضات المباشرة . واجتمع وزيرا خارجية النمسا والروسيا فى فيينا فى شهر فبراير – شباط – عام ١٩٠٣؛ لوضع مشروع جديد للإصلاحات ينفذ فى الولايات الثلاث، وأعلناه فى ٢١ من ذات الشهر ونص المشروع على:

(١) إعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة بمساعدة ضباط أوروبيين ، وأن تشمل هذه القوات بنوعيها عناصر إسلامية ومسيحية يتحدد عددها بنسبة سكان كل ولاية ودياناتهم.

(٢) تنفيذ الإصلاح الضريبى على أساس أن تحل ضريبة الأراضى محل ضريبة العشور.

(٣) وضع ميزانية مستقلة لكل ولاية من الولايات الثلاث، وأن يخصص الجزء الأكبر منها أولاً وقبل كل شىء للنفقات التى تتطلبها المشروعات العامة فى الولاية ونفقات الإدارة.

(٤) تعيين مفتش عام للولايات الثلاث ومفتش لكل ولاية .

وقد وافقت الدول الأوروبية على هذا المشروع ثم وافق عليه السلطان . وعلى الرغم من أن موظفين أوروبيين سيشتركون ، تنفيذاً لهذا المشروع ، اشتراكاً جزئياً فى إدارة الولايات الثلاث، لم يكن السلطان عبدالحميد معارضاً لاشتراكهم استناداً إلى أن وجودهم يمنع التدخل المباشر للدول الأوروبية فى هذه الولايات الثلاث . ولكن دلت الأحداث على خطأ تقديره للموقف الدولى؛ إذ ظل الإرهابيون على رأيهم السابق وهو رفض أى تسوية تجعل للعثمانيين نصيباً فى إدارة الولايات ، وإن وافقوا على مضض على بقاء سيادة اسمية للدولة على الولايات تصير إلى زوال بمضى الوقت . أما رعايا السلطان المسلمون فى مقدونيا فقد ساءتهم تلك التسوية ؛ لأنها جعلت العنصر الأجنبى ممثلاً فى قوات الشرطة والجندرمة . وزاد الموقف تفاقماً أن الألبانيين المقيمين فى ولاية قوصوه خشوا أن مشروع الإصلاح يتعارض مع حرياتهم ، فقاموا بثورة وأطلقوا أعيرة نارية على قنصل الروسيا فى مدينة متروفيتزا Mitrovitza، واعتقلوا مبعوثى السلطان فى إيبك Ipek وأقدم أحد رجال الجندرمة على قتل القنصل الروسى فى موناستير . وقد كان بين ضحايا الثورة عدد كبير من المسيحيين المدنيين ، ورداً على ثورة

الألبانيين قام الإرهابيون البلغار من أعضاء منظمة IMRO بنسف عدد من كبارى السكك الحديدية، وبث الألغام فى السفن البخارية ووضع المتفجرات فى مقر البنك العثمانى فى سالونيك، على غرار مافعله الإرهابيون الأرمن فى إستانبول . وقد قام البلغار بهذه العمليات الإرهابية، على الرغم من أن الحكومة البلغارية قد أصدرت قراراً فى شهر سبتمبر - أيلول - سنة ١٩٠٣ يحظر النشاط الإرهابى خشية أن يؤدى هذا النشاط إلى قيام حرب بينها وبين الدولة العثمانية ، ولم تكن بلغاريا مستعدة لمثل هذه الحرب ، ولكن مضى أعضاء منظمة IMRO فى طريقهم الثورى معتصمين بمخابىء منيعة فى الجبال .. وعلى هذا النحو ازدادت الاضطرابات عنفاً ، بعد إعلان مشروع الإصلاح الذى وضعه وزيراً خارجية النمسا والروسيا .

ولمواجهة الصعاب الجديدة، اجتمع كل من إمبراطور النمسا والمجر فرانسيس جوزيف وقيصر الروسيا نقولا الثانى فى مدينة ميرزتج Murzteg فى ٩ من أكتوبر - تشرين أول - عام ١٩٠٣، ووضعا مشروعاً جديداً للإصلاح . وقد أطلق عليه «برنامج ميرزتج» لأنه صدر فى هذه المدينة ، ويتلخص فى النقاط الآتية :

(١) يعاون المفتش العام العثمانى موظفون نمساويون وروس بصفة مستشارين ويصحبونه فى تنقلاته .

(٢) يقوم هؤلاء المستشارون بفحص الشكايات التى يقدمها المسيحيون ويعملون على القضاء على المظالم وغيرها من مظاهر سوء الحكم .

(٣) يصدر عفو عام عن الإرهابيين .

(٤) تقدم الحكومة العثمانية مساعدات مالية إلى جميع الفلاحين المسيحيين وإعادة بيوتهم وأراضيهم إليهم .

(٥) تنشأ مجالس إدارة مختلطة من المسلمين والمسيحيين، وكذلك محاكم مختلطة فى جميع الجهات التى يشترك المسلمون والمسيحيون فى الإقامة فيها.

(٦) يعهد بإعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة إلى ضابط أوروبى ذى رتبة عسكرية عالية ويساعده ضباط عسكريون تابعون للدول الأوروبية وتوزع اختصاصاتهم على مقدونيا كلها .

(٧) يقوم قنصلا النمسا والروسيا فى مقدونيا بمراقبة تنفيذ هذه الإصلاحات .

وقد حصل إمبراطور النمسا والمجر وقيصر الروسيا على موافقة الدول الأطراف فى معاهدة برلين على مشروعها الإصلاحى ، أما السلطان عبدالحميد فقد قبله على مضض ؛ لأن هذا المشروع يتضمن مراقبة أوروبية متفاوتة الدرجات على شئون الولايات الثلاث ، ولكنه كان

فى الوقت ذاته، يخشى أن تتطور المشكلة المقدونية إلى حرب عامة . وحسبه أن ينفذ الأجانب إصلاحات كان يعلم أنها لن تكون موضع رضاء الإرهابيين . وقد بدىء فى تنفيذ هذا البرنامج بعد وقت قصير ، وتقرر تعيين ضابط إيطالى ، هو : دى چيورچيس de Giorgis لرياسة الجندرمة ، ثم خلفه فى هذا المنصب ضابط إيطالى آخر هو الكونت دى روبيلانت Count di Robilant ، وأرسلت الدول الكبرى الأطراف فى معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨ ، ماعدا ألمانيا ، مجموعات من الضباط زيدت أعدادها تباعاً وخضعت مقدونيا لقوات متعددة الجنسيات فيما يختص بحفظ الأمن ، فقسمت إلى خمسة قطاعات تختص بكل قطاع دولة من الدول الخمس ، وهى : بريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، الروسيا ، إيطاليا . واتضح أن تنبؤات السلطان قد صدقت ؛ إذ اعترض اليونانيون والولاش ، على برنامج ميرزتج ، وكانت تؤيد الأولين البطريركية اليونانية فى إستانبول ، وساندت الآخرين الحكومة الرومانية . وأبدوا نشاطاً محموماً فاق نشاطهم السابق؛ خشية أن تؤدى الإصلاحات الجديدة إلى محاباة الصقالبة ، بينما أبرمت الدول العثمانية اتفاقاً فى ٨ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٠٤ مع بلغاريا، التى أكدت فيه عزمها على إيقاف العمليات الإرهابية ، ولكنها لم تتوقف لعجز الطرفين عن منعها .

لم تقنع الدول الأوروبية بهذه المراقبة الإدارية والبوليسية على الولايات الثلاث ، فطلبت إصلاحات مالية، يعهد بتنفيذها إلى البنك العثمانى وفروعه فى هذه الولايات . وكان هذا الطلب فى جوهره يجعل من البنك العثمانى وفروعه عبارة عن مصالح أو إدارات مالية أجنبية فى كل ولاية من الولايات الثلاث ، ولما رفض السلطان عبدالحميد هذا الطلب.. أرسلت الدول الأوروبية الكبرى المشتركة فى القوات المتعددة الجنسيات أساطيلها البحرية لاحتلال جزيرة ميديللى Midilli الواقعة تجاه ساحل إزمير فى ٢٦ من نوفمبر تشرين ثان – سنة ١٩٠٥ . وعندما رأت الدول تمسك عبدالحميد بموقفه، اتجهت بأساطيلها لاحتلال مكاتب الجمارك فى جزيرة لمنوس Limnos الواقعة قرب مدخل الدردنيل فى ٥ من ديسمبر – كانون أول – وبذلت ألمانيا مساعيها الحميدة فى هذه الأزمة الجديدة ، فاقترحت حلاً وسطاً بحيث لاتكون اللجنة المالية الدولية ، التى تصر الدول الخمس على إنشائها ، مكونة من مفتشين بل من مستشارين فقط، وأن تشترك الدولة العثمانية فى عضوية هذه اللجنة بمندوب يعينه الباب العالى لهذا الغرض . وتقوم اللجنة بإعداد ميزانية كل ولاية من الولايات الثلاث ، ويجب أن يوافق السلطان على هذه الميزانيات قبل الشروع فى تنفيذها .. أما الاقتراحات التى تقدم مستقبلاً لإدخال إصلاحات مالية، فيجب أن تأخذ مسيرتها عن طريق القنوات التشريعية فى الدولة .

اقترحت الحكومة العثمانية زيادة الرسوم الجمركية من ٨٪ إلى ١١٪ لمواجهة العجز فى ميزانيات الولايات الثلاث، نتيجة تنفيذ المراقبة الأوروبية الإدارية والمالية على هذه الأقاليم،

وحشد عدد هائل من الموظفين الذين ينتمون إلى الدول الأوروبية الخمس التى لها قوات متعددة الجنسيات فى مقدونيا ، واعترضت الدول الأوروبية على هذه الزيادة المقترحة ، وكانت بريطانيا أشدها اعتراضاً استناداً إلى أن ثلث التجارة الخارجية للدولة العثمانية يجرى معها بريطانيا . ومعنى ذلك أن ثلث ماستحصل عليه الحكومة العثمانية من زيادة الرسوم الجمركية سيخرج من جيوب الشركات والمصانع والهيئات البريطانية . وبعد مفاوضات طويلة وعسيرة، وافقت الدول على رفع الرسوم الجمركية إلى ١١ ٪، غير أنها حددت مدة هذه الزيادة بسبع سنوات فقط ، واشترطت تخصيص حصيلة هذه الزيادة لتمويل مشروعات الإصلاح فى الولايات الثلاث، وفضلاً عن ذلك طلبت بريطانيا فى مقابل الزيادة منحها الحق فى مد الخط الحديدى من إزمير إلى أيدين Aydin حتى سنة ١٩٤٠، كما طلبت ألمانيا زيادة الضمان المالى، الذى تدفعه الحكومة العثمانية لأصحاب البنوك الألمانية من أجل خط الأناضول الحديدى . وبدأ تنفيذ المراقبة الأوروبية المالية بعد انسحاب أساطيل الدول الخمس من جزيرتى ميديللى ولمنوس، ولكن استمر نشاط العصابات الإرهابية اليونانية بموافقة حكومة أثينا . واستنفدت مقاومة هذا النشاط جزءاً كبيراً من ميزانية الولايات الثلاث ، وظل هذا العنف الإرهابى الثورى يؤرق بال السلطان عبدالحميد حتى قيام الانقلاب الدستورى فى سنة ١٩٠٨، ثم عزله عن العرش فى السنة التالية [١] .

وبعد.. فمن حق الباحث المحايد أن يقارن بين السلبية شبه المطلقة لموقف الدول الأوروبية الكبرى من مشكلة الأرمن، والإيجابية الساخنة لموقف هذه الدول من مشكلة مقدونيا. والدراسة التاريخية المحايدة لاتدافع عن الأرمن ولاتتحامل على المقدونيين ، بل تتخذ بين هؤلاء وأولئك قواماً ، ويتطلب منهاج البحث التاريخى تحليل الأحداث التاريخية فى تسلسلها الزمنى، ثم شرح الملابسات التى أحاطت بها واستخلاص النتائج أخيراً . فالأرمن يقطنون إقليماً نائياً عن طرق المواصلات العالمية الرئيسية .. فلا تقارن أرمينية العثمانية بمصر أو بلاد الشام أو بلاد مابين النهرين (العراق) أو منطقة الخليج العربى أو مقدونيا مثلاً . ومن هنا كان الصراع الأرمنى القومى صراعاً محلياً ؛ خصوصاً إذا لوحظ قصور وسائل الاتصال البرقى فى ذلك

---

(١) عن مشكلة مقدونيا وفرض الرقابة الأوروبية عليها، انظر كلاً من :

Miller W.; op. cit., pp. 441-448.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 207-211.

Grant A.J. and Temperley Harold; op. cit., pp. 359--360.

Taylor A.I.J.P., op. cit., 449-451.

Fisher H.A.L.; op. cit., pp. 1085-1087.

ساطع الحصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤٤ ، ص ص١٤٧-١٤٩ .

توفيق على برو ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٠ .

الوقت، الذى طفت فيه قضية الأرمن على السطح بالنسبة لوسائل الاتصالات المتطورة الحديثة من استخدام أجهزة الاتصال اللاسلكى والتليفونات المباشرة والأقمار الصناعية والتلكس وما إليها.

وعلى النقيض من ذلك كله فيما يختص بمشكلة مقدونيا ، فقد تضافرت عدة عوامل على تصعيدها من حيث إنها جزء من أوروبا ، وموقعها الإستراتيجى المهم القريب من المضايق وإستانبول وبحر إيجه والبحر المتوسط ، وبالتالى مجاورتها لعدة دول بلقانية وقربها نسبياً من الدول الأوروبية ، وقربها من آسيا ، ومرور طرق حديدية على رأسها إكسبريس الشرق السريع ، وتصارع عدة قوميات على الاستئثار بالنفوذ والسيطرة ، وتشابك مصالح الدول الكبرى فى هذه المنطقة، التى هى جزء من شبه جزيرة البلقان، التى قيل فى وصفها السياسى والعسكرى إنها بركان أوروبا .

وكان السلطان عبد الحميد الثانى - فى مواجهته الزحف الاستعمارى الأوروبى على الولايات العثمانية فى البلقان - مضطراً إلى إدخال الإصلاحات فى مقدونيا والتخلى عن سياسة الحكم المركزى . وقد شهد عبدالحميد منذ أن تبوأ العرش سنة ١٨٧٦ شراسة الزحف الاستعمارى، وشهد تساقط الولايات العثمانية تباعاً فى أوروبا وآسيا وإفريقية . وكان حريصاً على أن يدرأ عن الدولة مزيداً من الخسائر الإقليمية فى مقدونيا ، وأدرك بما لايدع مجالاً للشك تألب خمس دول أوروبية كبرى عليه وتحريك أساطيلها البحرية مرة إلى جزيرة كريت ومرة إلى بحر إيجه . ولم يكن فى مكنته وقف هذا الزحف الاستعمارى الضارى ، ولكنه سعى للتخفيف من وطأته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . وعلى ذلك .. فإن النظرة الهادئة العميقة توضح هذا التباين الصارخ فى موقف الدول الأوروبية الكبرى من هاتين المشكلتين المتزامنتين.

* * *

الفصل الرابع عشر

عيوب الدولة العثمانية (٥)
قضية الأرمن ومذابحهم (ب)
منذ بداية الحرب العالمية الأولي حتى الوقت الحاضر

الصراع بين العثمانيين والروس على أرمينية العثمانية ١٩١٤-١٩١٥ :

وضع وزير الحربية أنور باشا فى اعتباره قيام مواجهة عسكرية بين القوات العثمانية والروسية فى شرقى الأناضول؛ حيث توجد الولايات الست التى يسكنها الأرمن ، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى التى دخلتها الدولة العثمانية فى ٥ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٤ منضمة إلى جانب دولتى الوسط ، ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية ضد دول الوفاق الثلاثى بريطانيا وفرنسا والروسيا . ولذلك أبدى أنور باشا اهتماماً ملحوظاً بالجبهة الشرقية فى الأناضول ، ومن ثم انصرف إلى دعم الجيش الثالث المتمركز فى ولاية أرضروم؛ نظراً لمركزها الاستراتيجى المهم الذى يسيطر على الجزء الشرقى من الأناضول . وكانت تغطى اختصاصات هذا الجيش مناطق شاسعة تمتد من شمال شرقى الأناضول عند بحيرة ڤان حتى البحر الأسود . ووضع أنور باشا فى اعتباره أيضاً احتمالاً قوياً جداً فى أن ينضم فريق من الأرمن العثمانيين إلى القوات الروسية . بينما يقوم فريق آخر منهم بثورة داخلية على الحكم العثمانى .

ولكن رأى أنور باشا قبل أن يلتحم الجيشان العثمانى والروسى فى الصدام المصلح الوشيك أن يبذل محاولة أخيرة ؛ ليكسب تأييد الرعايا الأرمن للدولة العثمانية ، فعقد اجتماعاً فى أرضروم شهده زعماء أرمن الروسيا وزعماء أرمن الولايات الست فى شرقى الأناضول . ولكن لم يحقق هذا الاجتماع الآمال التى كان يرتجيها أنور باشا ، فإن الروسيا كانت قد وعدت الأرمن فى حالة انضمامهم إليها بإنشاء دولة أرمنية ذات حكم ذاتى، لاتشمل فقط مناطق القوقاز الواقعة تحت حكم الروس، ولكن تشمل أيضاً أجزاء غنية فى شرقى الأناضول ، كما وعدتهم بمساعدات عسكرية روسية، تستهدف استكمال أغراض الحرب الروسية العثمانية التى اشتعلت فى سنتى ١٨٧٦ و ١٨٧٧ ، وهى التى كانت ترمى إلى طرد المسلمين من رعايا الدولة العثمانية، والذين لايزالون يشكلون الغالبية من سكان هذه الأقاليم . وقد حاول الزعماء الأرمن فى الاجتماع تضليل أنور باشا، فأبلغوه أن رغبتهم هى التزام الحيدة فى أثناء الحرب المرتقبة

ولكن كان واضحاً لأنور باشا أن عواطف زعماء الأرمن كانت متجهة نحو الروسيا .

تعلق آمال الأرمن بالروسيا :

والواقع أن عدداً كبيراً من زعماء الأرمن البارزين من رعايا الدولة العثمانية - وفيهم عضو سابق فى مجلس المبعوثان العثمانى - قد تسللوا إلى القوقاز لتنسيق تعاون الأرمن مع السلطات العسكرية الروسية ، وأبلغوها أنهم سيبذلون قصارى جهدهم لإحباط كل مخطط عدوانى عثمانى . وظل أنور باشا مقتنعاً برأيه أن فى مكنة القوات العثمانية التصدى لهذا المخطط الروسى الأرمنى التخريبى ، ومضى فى إجراءاته للقيام بهجوم عام فى شتاء سنة ١٩١٤-١٩١٥ . وفى الوقت ذاته ذهب قيصر الوسيا نقولا الثانى إلى القوقاز ليضع بمشاورة الأرمن الخطط الحربية لضرب العثمانيين ، وكان فى صحبة القيصر رئيس المكتب القومى الأرمنى فى تفليس .. وتدفق الأرمن من ولايات شرقى الأناضول لينخرطو فى صفوف الجيش الروسى «وليسهموا بجهودهم وليبذلوا أرواحهم رخيصة فى سبيل نصرة القوات الروسية؛ حتى يرفرف العلم الروسى خفاقاً عالياً فوق البوسفور والدردنيل» ، وجاء فى أقوال زعماء الأرمن «دع ياصاحب الجلالة القيصر ، الشعوب المتبقية تحت نير الحكم العثمانى تسترد حريتها ، ودع الشعب الأرمنى الخاضع للدولة العثمانية ، والذى عاش متمسكاً بالعقيدة المسيحية يبعث من جديد، ويعيش حياة جديدة حرة تحت حماية الروسيا» [1] .

وعاد القيصر إلى سان بطرسبرج مزهواً معتقداً أنه قد آن الأوان؛ لكى يدخل على رأس قواته المظفرة إلى إستانبول، ويقضى على الدولة العثمانية القضاء المبرم .

انتقام العثمانيين من الأرمن :

بدأ الروس عدوانهم باجتياز الحدود العثمانية فى شرقى الأناضول فى مستهل شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٤ ، وكان الجيش الروسى يضم فى صفوفه قوة من المتطوعين الأرمن من إقليم القوقاز، وقوة أخرى من الأرمن العثمانيين الذين كانوا قد نجحوا فى التسلل عبر الحدود إلى الأراضى الروسية وبذلك تحقق الشطر الأول من تنبؤات أنور باشا ، واستطاع العثمانيون بعد بضعة أيام وقف الهجوم الروسى، ورد القوات الروسية إلى الخلف . وفى ٢١ من ديسمبر - كانون أول - تولى أنور باشا قيادة الجيش الثالث فى هجوم مضاد مستهدفاً قطع خطوط مواصلات العدو بين القوقاز وقاعدة الروس الرئيسية فى قارص واحتلالها مع أردهان وباطوم كخطوة أولى لغزو عثمانى يستهدف منطقة القوقاز ، ولكنه منى بهزيمة فادحة عند

---

(1) Hovannisian Richard; Aichard; Armenia on the Road to Independence. Berkeley and Los Angeles, 1967, p. 45.

ساريكامس[1] Sasrikams ، وهى مدينة تقع على مفرق الطريق الرئيسى بين قارص والقوقاز فى يناير - كانون ثان - سنة ١٩١٥ ، وفقد أكثر من ثلاثة أرباع قواته، سواء فى المعركة أو فى تقهقر هذه القوات ، وهبطت الروح المعنوية للعثمانيين فى الجبهة الروسية، ونالت الهزيمة من سمعتهم العسكرية ، وكانت نتيجة هذه الكارثة العسكرية أن ترك أنور باشا فى منتصف شهر يناير - كانون أول - سنة ١٩١٥ قيادة القوات المتبقية من الجيش الثالث إلى قائد آخر، وعاد إلى القيادة العامة للقوات المسلحة فى إستانبول ، وكف بعد هذه الكارثة عن قيادة تشكيلات مقاتلة فى ميادين الحرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى . وبعد الهزيمة الثانية الساحقة فى ساريكامس، انفتح الطريق أمام الروس للقيام بهجوم آخر على شرقى الأناضول . وزاد من حرج مركز العثمانيين أن هذا الهجوم الروسى الجديد المضاد قد صحبته ثورة داخلية عارمة، قام بها الأرمن فى ولايات الأناضول ضد السلطات العثمانية . وبذلك تحقق الشطر الثانى من تنبؤات أنور باشا ، ولكن اشتراك الأرمن فى الجيش الروسى الزاحف على شرقى الأناضول واندلاع الثورة الأرمنية فى الولايات الست قد عادا بعواقب وخيمة على الأرمن ، إذ ألهب هذان الحادثان شعور العثمانيين المسلمين .

من أسباب انتصار الروس على العثمانيين فى شرقى الأناضول سنة ١٩١٥ :

وكان من أسباب انتصار الروس فى حرب سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ البراعة التى أظهرها قيصر الروسيا نقولا الثانى فى تنظيم صفوف قواته ، فقد أصدر أوامره بإخلاء مناطق الحدود الروسية العثمانية من الأرمن . وبذلك توافرت للقادة الروس حرية الحركة والالتفاف حول العثمانيين فى أثناء سير المعارك ، وغادر الأرمن عن طيب خاطر أماكن تجمعاتهم، يحدوهم الأمل فى أن انتصار الروس لايساعدهم فقط على العودة سريعاً إلى ديارهم والاستقرار فيها باطمئنان ، ولكن ليحتلوا أيضاً المناطق العثمانية ، التى يستقرون فيها والواقعة على الحدود وداخلها .

الترحيل الإجبارى للأرمن فى شرقى الأناضول إلى العراق :

استعد أنور باشا للهجوم الروسى الجديد ، وأعلن الزعماء الأرمن صراحة أنهم يقفون إلى جانب الروس ، وأنهم لن يتخلوا قيد أنملة عن هذا المبدأ . ولم يكن فى استطاعة أنور التمييز بين الأرمن الذين سوف ينضمون إلى القوات الروسية استجابة لرغبة زعمائهم والأرمن الذين يظلون على ولائهم للدولة العثمانية .. ولذلك اتخذ أنور إجراءً وقائياً تطلبته الضرورة الحربية لتأمين سلامة القوات العثمانية، وهى تخوض حرباً شرسة ضد قوات الغزو الروسى لمناطق شرقى الأناضول خشية أن يعمد الأرمن ، وقد أعلنت جهاراً جموع غفيرة منهم تعاطفهم مع

---

(١) يطلق على هذا الاسم اللفظ التركى قمصارى قمش ، «هو إقليم فى جبال أرمينية» .

الروسيا ، إلى ضرب القوات العثمانية من الخلف ، فتتعرض لحرب إبادة من القوات الروسية من الأمام وإلى مذابح أرمنية من الخلف ؛ ولذلك صدرت الأوامر فى منتصف شهر مايو – آيار – سنة ١٩١٥ بإخلاء ولايات ڤان ، وبتليس ، وأرضروم من سكانها الأرمن تجنباً لأى عمليات تخريبية قد يقومون بها فى مؤخرة القوات العثمانية بهدف تدمير عتادها وذخائرها ومؤنها ، على أن يتم ترحيل هؤلاء الأرمن إلى منطقة الموصل فى شمالى العراق حيث أعدت لهم معسكرات يقيمون فيها بصفة مؤقتة حتى تضع الحرب أوزارها . وبالإضافة إلى ذلك تقرر ترحيل الأرمن المقيمين فى المناطق الريفية ، وليس فى المدن ، فى منطقة كيليكيا فى جنوب شرقى الأناضول وكذلك أرمن شمالى سورية إلى المناطق الوسطى فى سورية للسبب نفسه . وصدرت أوامر للقوات العثمانية فى جميع هذه المناطق ببسط حمايتها على الأرمن من هجمات البدو والأكراد وغيرهم من المسلمين حتى لايعمدوا إلى الانتقام من الأرمن لأعمالهم الإرهابية التى سبق أن ارتكبوها ضد المسلمين، وتضمنت هذه التعليمات أيضاً تزويد الأرمن بكميات كافية من الأطعمة والسلع الأخرى ؛ لمواجهة متطلباتهم سواء فى أثناء ترحيلهم أو بعد استقرارهم فى مهاجرهم الجديدة . وصدر قانون بتشكيل لجنة خاصة، تقوم بتسجيل أمتعة وممتلكات الأرمن المرحلين، وبيعها فى مزاد علنى بأسعار معتدلة ورصد حصيلة هذه المبيعات فى حساب خاص . وعلى المسلمين الذين يريدون شغل المساكن والمحلات التجارية التى هجرها أصحابها الأرمن أن يستخدموها كمستأجرين فقط ، وأن يخلوا هذه الأماكن بمجرد عودة أصحابها الأصليين ، وأن يقوم الجيش بحراسة وحماية الأرمن المرحلين [١] .

مناقشة مسألة ذبح الأرمن سنة ١٩١٥ :

وجد المؤرخون والباحثون المتحاملون على الدولة العثمانية فى حركة ترحيل الأرمن من شرقى الأناضول إلى العراق فرصة ذهبية لطمس الحقائق وتشويه سمعة العثمانيين ، فوصفوها بأنها كانت مقتلة جماعية أو مذبحة للأرمن قام بها العثمانيون ، وقرروا أن أكثر من مليون أرمنى قد أزهقت أرواحهم بغير ذنب إلا أنهم مسيحيون . ذكر ميلر أن السلطات العثمانية قد أعادت فى سنة ١٩١٥ تنظيم مذابح للأرمن على غرار المذابح، التى حدثت من قبل بعشرين عاماً (فى سنة ١٨٩٥) ، والتى هزت الضمير الأوروبى هزاً عنيفاً . ومضى هذا المؤرخ المتحامل على الدولة العثمانية يقول إن السفير الأمريكى فى إستانبول قد وصف مقتلة الأرمن سنة ١٩١٥ بأنها مذبحة شعب[٢] ، ونشرت الحكومة البريطانية سجلاً ضخماً لهذه المذابح[٣] ،

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol, 2, p. 315.

(2) Miller W.; op. cit., p. 538.

(3) His Majesty's Britannic Government, Parliamentary.
Papers; The Treatment of Armenians in the Ottoman.
Empire 1915-1916. London. 1916.

وجاء فيه أنه فى أثناء عمليات الترحيل سنة ١٩١٥ لقى ثلث الأرمن العثمانيين مصرعهم ، أى حوالى ٦٠٠,٠٠٠ أرمنى ، والثلث الثانى عاش بعد الترحيل ، والثلث الأخير استطاع الهرب سواء فى أثناء عمليات الترحيل أو من المعسكرات التى أقيمت لهم فى منطقة الموصل (١) . وهذه الأقوال من قبيل المبالغة والتحامل على الدولة العثمانية ؛ لأن حوادث الموت ، ولانقول حوادث القتل أو الذبح ، إنما وقعت فى أثناء عمليات ترحيل الأرمن وهم يجتازون سلسلة الجبال الجنوبية فى هضبة الأناضول الوعرة وهم فى طريقهم إلى منطقة الموصل(٢) . وتناسى هؤلاء المغرضون أن ترحيل الأرمن كان ضرورة حربية لتأمين سلامة القوات العثمانية ،وهى تخوض معركة ضارية ضد الروسيا على مقربة من مناطق تجمعات الأرمن بل وفى هذه المناطق . وتغافلوا عن الأوامر التى أصدرها العثمانيون بتوفير الرعاية الكاملة للأرمن المرحلين، . وتناسوا أن الروس كانوا أسبق من العثمانيين فى إخلاء ساحات الحرب والمناطق القريبة منها فى الروسيا من الأرمن ؛ فلم يكن أنور باشا هو أول من استن هذا الأسلوب الأمنى . وقد أصبحت هذه المقتلة المزعومة حقيقة لاتقبل نقاشاً فى أذهان الكثيرين عن وحشية العثمانيين وتخلف الإسلام عن المسيحية ، وغدا هذا الزعم بحدوث المذابح فى سنة ١٩١٥ يروى للأجيال الصاعدة من الأرمن، جيلاً بعد جيل ، حتى غدا الإرهابيون الأرمن ينظمون المظاهرات الصاخبة ويرتكبون جرائم الاغتيالات السياسية كل عام فى تاريخ وقوع المذابح المزعومة؛ كى تظل ذكراها حية فى وجدان شبابهم، وحتى يزرعوا الحقد والموجدة فى قلوبهم ضد أتراك الجمهورية التركية باعتبارهم ورثة وسلالة العثمانيين .

وقد تصدى أحد المؤرخين الأمريكيين وزوجته Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw لتفنيد ادعاءات الأرمن ومن اقتفى نهجهم من مؤرخين وباحثين ، واستقيا مادتهما العلمية من الوثائق المحفوظة فى دار المحفوظات التاريخية فى إستانبول . وكنت حريصاً فى أثناء زياراتى المكرورة لهذه الدار على الإطلاع على الوثائق التى أشارا إليها ، فتبين لى أن كلا منهما كان أميناً فى عرض المادة العلمية ، وكان كل منهما يمثل المؤرخ الموضوعى المحايد . قالا إن الزعم بأن أكثر من مليون أرمنى قد قتلوا فى حركة الترحيل سنة ١٩١٥ قد بنى على أساس أن عدد السكان الأرمن قبل الحرب العالمية الأولى كان يصل إلى مليونين ونصف مليون، ولكن أثبتت الإحصائيات العثمانية الرسمية أن تعداد الأرمن فى الدولة العثمانية بلغ قبل الحرب مليوناً وثلاثمائة ألفاً ، وأن نصف هذا العدد كان يقيم فى المناطق التى تأثرت بالحرب . ولكن إذا وضع فى الاعتبارعدد الأرمن من سكان المدن والذين سمح لهم بالبقاء فيها ، لم يزد عدد الأرمن المرحلين عن ٤٠٠,٠٠٠ نسمة ، كان من بينهم عدد من الإرهابيين والثوار جىء

(1) Loc. cit.

(2) Kruger K., op. cit., p. 129.

بهم من المدن التى فرض عليها الحصار عند بداية الحرب . وبالإضافة إلى ذلك كان قد هرب تباعاً مايقرب من نصف مليون أرمنى إلى القوقاز وإلى دول أخرى فى أثناء المدة المتبقية من الحرب ، وأثبتت الإحصائيات أيضاً أن حوالى ١٠٠,٠٠٠ أرمنى ظلوا وعاشوا فى الدولة العثمانية بعد الحرب ، وأن جموعاً من الأرمن يتراوح عددهم بين ١٥٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ قد هاجروا إلى دول أوروبا الغربية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فتكون المحصلة النهائية هى أن مائتى ألف أرمنى قد ماتوا نتيجة عدة عوامل، منها : انتشار الأوبئة والمجاعت والعمليات الحربية التى دارت رحاها بين القوات العثمانية والروسية فى أثناء بدء ترحيل الأرمن إلى العراق ، وهى الظروف والعوامل نفسها التى مات بسببها وخلالها مليونان من المسلمين فى الوقت نفسه . وقد أثبت الفحص الدقيق للسجلات السرية الخاصة بالوزارة العثمانية فى ذلك الوقت أنه لم يصدر أحد من رجال الاتحاد والترقى أو أى مسئول آخر فى الحكومة المركزية فى إستانبول أوامر بقتل الأرمن ، بل على النقيض كانت تصدر الأوامر إلى القوات الإقليمية بمنع الغارات ومنع الاضطرابات التى تؤدى إزهاق الأرواح [١] .

وفى شهر أبريل – نيسان – سنة ١٩١٥ ، قبل صدور الأوامر العثمانية بترحيل الأرمن إلى العراق ، قام فريق من جماعة داشناكس Dashnaks الإرهابية ، من بين أرمن الروسيا ، بإشعال ثورة فى مدينة ڤان . وكان عدد سكانها الأرمن يبلغ ٣٣,٧٨٩ نسمة، ويشكلون نسبة مئوية قدرها ٤٢,٣ من مجموع سكانها ، وهذه النسبة كانت تشكل أكبر كثافة سكانية أرمنية فى أى مدينة فى الدولة العثمانية .

وقد حاول الزعماء الأرمن المحليون أن يكبحوا جماع مواطنيهم فى شرقى الأناضول، ويفرضوا عليهم قيوداً لأنهم كانوا يعلمون مغبة اشتباكهم مع الأغلبية الإسلامية ، وأنهم قد يتعرضون لصراع حربى مدمر وطويل المدى إذا اشتبكوا مع المسلمين . ولكنهم غلبوا على أمرهم نتيجة تسلل الثوار الأرمن من الشمال وعملاء الروسيا من القوقاز ، وقد وعدوهم بالمساعدات العسكرية الروسية، إذا أظهروا ولاءهم لقيصر الروسيا بإسهامهم فى طرد المسلمين من شرقى الأناضول .

تعليق أحد خبراء الشرق الأوسط على مذابح الأرمن سنة ١٩١٥ :

يعلق كروجر أحد خبراء شئون الشرق الأوسط تعليقاً سياسياً على مذابح الأرمن فى أعقاب الصدام المسلح بين القوات الروسية الأرمنية والقوات العثمانية فى سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ بقوله إنه لم يكن فى مقدور أحد من الأصدقاء المخلصين للدولة العثمانية تبرير تطرفها فى مسألة الأرمن . ولكن يجب الاعتراف بأن الدولة العثمانية فى صراعها من أجل الإبقاء

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Koral Shaw; op. cit., vol. 2, p. 316.

على وجودها القومى على كل جبهة من جبهات القتال فى الحرب العالمية الأولى كان العثمانيون يشعرون بالقلق والسخط ، ومن ثم كانت تضحيتهم بأرواح الأرمن إحدى النتائج المحزنة وغير المباشرة للاستعمار الروسى . وكان يجب أن تكون مأساة الأرمن فى المرحلة الأولى للحرب العالمية تحذيراً كافياً للقادة الأرمن فى الروسيا وأوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تكون هذه المأساة مدعاة لكبح جماحهم فى اعتناق الفكرة المبالغ فيها والخاصة باسترداد الحقوق التاريخية للشعب الأرمنى ، ولكن لسوء حظ هذا الجنس التعس أن قادته لم يستوعبوا هذه الحقيقة . ومن الدروس المستقاة من مذابح الأرمن أنه وقت التوقيع على معاهدة سيڤر فى ١٠ من أغسطس – آب – سنة ١٩٢٠ ، لم تكن الروسيا قد منيت بالهزيمة فحسب ، بل انسحبت انسحاباً كلياً من الولايات العثمانية التى كانت تحتلها ومن إقليم القوقاز . وليس هناك من عذر للأرمن فى أن الروسيا هى التى أوعزت إليهم باعتناق ادعاءاتهم القومية[1] .

ذبح المسلمين فى ڤان وإنشاء دولة أرمنية فيها :

بدأ الجيش الروسى فى القوقاز شن هجوم على ولاية ڤان – إحدى الولايات الست فى شرقى الأناضول – وكانت بين صفوف الجيش قوات كبيرة من الأرمن المتطوعين، وقد جمعوا من اللاجئين فى الأناضول ومن المقيمين المحليين فى القوقاز . وقد تحركت القوات الروسية الأرمنية المهاجمة من ولاية إريڤان فى ٢٨ من أبريل – نيسان – سنة ١٩١٥ متجهة إلى ڤان . ولدى وصولها إليها فى ١٤ من مايو – آيار – سنة ١٩١٥ ، نظمت ونفذت عمليات مذابح قام بها الأرمن للمسلمين خلال اليومين المتتاليين، قبل أن ترتد الحامية العثمانية إلى الجانب الجنوبى من بحيرة ڤان . وأقام الروس دولة أرمنية فى ولاية ڤان تحت حماية الروسيا ، وبات واضحاً أنه – بعد إعلان قيام الدولة الأرمنية الجديدة ، وبعد اختفاء الأهالى المسلمين فى المنطقة والذين ذبحوا أو نجوا من المذابح بهروبهم من المنطقة – من الممكن أن تقيم الدولة الأرمنية الجديدة دعائمها وأجهزتها الحكومية فى أحد مراكز الحضارة الأرمنية القديمة ، ونظمت قوة عسكرية أرمنية «لطرد العثمانيين من كل الساحل الجنوبى لبحيرة ڤان؛ تمهيداً لغزو روسى لولاية بتليس متفق عليه من قبل» [2]. وتدفق على الدولة الأرمنية الجديدة الآلاف من الأرمن جاءوا من موش ومن مراكز الشرق التى توجد فيها تجمعات أرمنية ، كما تسلل إلى هذه الدولة عدد كبير من الأرمن المرحلين، وهم فى طريقهم إلى العراق، استطاعوا التخلف عن طوابير الترحيل وهى فى مسيرتها . وفى منتصف شهر يوليو – تموز –سنة ١٩١٥ كان هناك مايقرب من ٢٥٠,٠٠٠ أرمنى ازدحمت بهم منطقة ڤان، التى لم تكن تأوى وتطعم أكثر من

(1) Kruger K., op. cit., pp. 129-130.

(2) Hovannisian Richard; op. cit., p. 56.

٥٠,٠٠٠ نسمة من المسلمين وغير المسلمين .

ومع ذلك استطاعت التعزيزات العسكرية العثمانية التى أرسلت فى الشهر ذاته رد الجيش الروسى الأرمنى على أعقابه . وكانت القوات العثمانية تضم فى صفوفها أعداداً وفيرة من الأرمن، الذين خشوا أن يوقع بهم العثمانيون أقصى العقوبات عن حوادث القتل التى ارتكبوها ، وهى المذابح التى جعلت من الممكن قيام دولة أرمنية جديدة ولكنها لم تعش أمداً طويلاً ؛ إذ سرعان ماتبخرت آمال الأرمن والروس، وذهبت أدراج الرياح بعد الهجوم الذى قامت به القوات العثمانية بقيادة جودت بك، الذى استطاع تحرير قان من الروس والأرمن وانهارت الدولة الأرمنية الجديدة ، وولت القوات الروسية الأدبار وهرب فى أثرها مائتا ألف لاجئ . وقد تعقب هؤلاء وأولئك فى ارتدادهم الأكراد الذين كانوا يخرجون من مخابئهم ويباغتون المرتدين بغارات عنيفة فتركوا متاعهم وهم يهربون طلباً للنجاة من الأكراد ، واتجهوا نحو القوقاز حيث احتشدوا فيها [١] ، وكان معهم نحو أربعين ألف أرمنى، مات معظمهم فى أثناء هروبهم . وكان اللاجئون الذين ذكر عددهم يشمل بطبيعة الحال جميع الأرمن من سكان الولايات الأرمنية فى شرقى الأناضول، الذين لم يتعرضوا لعمليات الترحيل التى قامت بها السلطات العثمانية . وقد ماتوا فى أثناء مرافقتهم للجيش الروسى الذى لقى الهزيمة وتراجع إلى القوقاز، ولم يكن موتهم نتيجة جهود قام بها العثمانيون لقتلهم [٢] .

الروس يعاودون غزو شرقى الأناضول :

قامت السياسية الروسية على إنهاك القوات العثمانية حتى لاتتيح لها فرصة للاسترخاء العسكرى فى جبهة الأناضول . والعثمانيون من ناحية أخرى خصوم محاربون أشداء، يدركون تماماً المطامع الروسية فى بلادهم ولايترددون فى انتهاز فرصة لإلحاق هزائم بالروسيا كلما وجدوا إليها سبيلاً ، وفى أقصى حدود الدولة العثمانية فى الأناضول توجد ولايات ست أصبحت بحكم موقعها الجغرافى المسرح الأول للعمليات الحربية بين الدولتين المتصارعتين ، ويستوطن الأرمن هذه الولايات ، وهم وإن كانوا لايشكلون أغلبية سكانية فيها ، كانوا يرومون إنشاء دولة مستقلة لهم فيها أو دولة ذات حكم ذاتى . واستحال عليهم تحقيق أمانيهم القومية بسبب تمسك الدولة العثمانية بمبدأ تماسك أقاليمها ، واستمال الروس إليهم الأرمن المقيمين فى الروسيا ، حيث بذلوا لهم الوعود بمساعدتهم على تحقيق مطالبهم إذا انضموا إلى القوات الروسية فى زحفها على الأناضول . واتسم موقف الأرمن بالتذبذب فى الولاء للدولة العثمانية حيناً وللروسيا أحياناً، وقد تبادلت هاتان الدولتان الهزيمة والانتصار فى حرب الأناضول فى سنتى ١٩١٤

(1) Loc. cit.,

(2) Loc. cit., pp. 53-58.

و١٩١٥ على النحو الذى مر بنا . ولما أخفق الروس فى تحقيق انتصار حاسم فى سنة ١٩١٥ أصروا على معاودة غزو شرقى الأناضول؛ تعويضاً لهم عن خسائرهم الفادحة فى الجبهة الأوروبية[١] ، وقضوا بقية عام ١٩١٥ يستكملون استعداداتهم ويستدرجون الأرمن للوقوف حربياً إلى جانبهم مصورين أنفسهم أنهم دعاة الحرية ومحققوا آمال الأرمن فى الاستقلال ، وقد بدأ الغزو الروسى لشرقى الأناضول فى فبراير – شباط – سنة ١٩١٦ .

احتلال الروس شرقى الأناضول فى سنتى ١٩١٦ ، ١٩١٧ :

على الرغم من انتصار العثمانيين على البريطانيين فى رفع الحصار عن كوت أو كوت الإمارة كما كانت تسمى وقتذاك[٢] ، وهى تقع على نهر دجلة جنوبى بغداد ، فى ٢٩ من أبريل – نيسان – سنة ١٩١٦ .. لم يكن فى مقدورهم فى ذلك الوقت ضرب الثورة العربية التى قادها شريف مكة المكرمة وأميرها الحسين بن على فى ٥ من يونيو – حزيران – عام ١٩١٦ ؛ لأن القوات الروسية قامت بحملة مزدوجة صوب الولايات الست فى شرق الأناضول منذ مطلع سنة ١٩١٦ .. اتجهت القوة الأولى جنوباً حول بحيرة ڤان وفى اتجاه موش ، بينما اتجهت القوة الثانية شمالاً وتقدمت مباشرة من قارص نحو أرضروم التى استولت عليها فى ١٦ من فبراير – شباط – سنة ١٩١٦ . وقد تبع هذا الهجوم المزدوج أسوأ فاجعة ومذبحة كبرى فى الحرب ؛ إذ اضطر أكثر من مليون مسلم من الفلاحين ورجال القبائل إلى الهرب؛ مما قطع الطريق أمام آلاف آخرين فى محاولتهم اللحاق بالجيش العثمانى فى تقهقره نحو إرزنكان Erzincan ، وقد عهد أنور باشا وزير الحربية إلى أحمد عزت باشا ، وهو وزير حربية سابق ، بتنظيم قوة تقوم بهجوم مضاد على القوات الروسية ، فاستعان الأخير بالجنود العثمانيين الذين تصادفت عودتهم فى ذلك الوقت بعد انتصارهم فى معركة غاليبولى[٣] . ولكن أعاق جهوده لاسترداد أرضروم نقص الذخائر والمواد التموينية . وكان كثير من الفلاحين الأتراك قد تعرضوا لعمليات الذبح من جانب القوات الروسية أو الأرمن المنضمين إليها أو من الأرمن المحليين ، بينما هرب بعضهم الآخر من وجه القوات الروسية المهاجمة . واستمر الروس فى تقدمهم واكتسحوا طرابيزون فى ١٨ من أبريل – نيسان – سنة ١٩١٦ ، واستولوا على إرزنكان فى أواخر يوليو – تموز – ، وقطعوا الطريق بين سيڤاس (سيواس) وأرضروم قبل أن يحل عليهم فصل الشتاء حيث تتكاثر الثلوج وتعرقل العمليات الحربية الخاطفة .

---

(١) انظر فى هذه الدراسة ج٢ ، الفصل الأول .

(٢) يرد ذكرها فى بعض المراجع كوت العمارة .

(٣) انظر فى هذه الدراسة ج١ ، الفصل الثامن .

(...?...) Stanford J. Dhaw and Ezel Kural Shaw vol. 2, pp. 3X2-323.

أما في الجنوب فقد كان العثمانيون أوفر حظاً ، إذا استطاعوا أن ينالوا من القوات الروسية منالاً عظيماً حول بحيرة ڤان، على الرغم من أنهم تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد . وأمضى الروس شتاء ١٩١٦-٩١٧ يستعدون لهجوم عام مضاد في اتجاه خاربوت وسيواس وعلى الساحل الجنوبي للبحر الأسود ، واستأنفوا هجومهم على القوات العثمانية بحلول فصل الربيع سنة ١٩١٧ ، واستمرت الحرب سجالاً بين القوات المتحاربة . ولكن لم يستطع العثمانيون طرد الروس من شرقي الأناضول ، واستقرت دعائم الاحتلال الروسي لهذه المنطقة ، ولم يستمر هذا الاحتلال إلا شهوراً ذات عدد ، فسرعان ما انسحبت القوات الروسية من هذه المناطق بسبب قيام الثورة البولشفيكية في عام ١٩١٧ كما سنوضح بعد حين .

موقف الأرمن من الغزو الروسي لشرقي الأناضول ١٩١٦-١٩١٧ :

ابتهج الأرمن سواء من كانوا في الأناضول أو الروسيا أو في مهاجرهم بالغزو الروسي لشرقي الأناضول ، ونظموا جمعيات تتولى تدريب كتائب أرمنية وإرسالها إلى الجبهة؛ حيث انضمت إلى القوات الروسية الزاحفة ابتغاء الإسهام في طرد العثمانيين من شرقي الأناضول، وإنشاء دولة أرمنية مستقلة أو على أقل تقدير يتقرر لها نظام الحكم الذاتي . ويلاحظ أنه كانت في القوات الروسية أيضاً كتائب أرمنية تضم أرمن الروسيا، وكان أفرادها ضباطاً وجنوداً وإداريين خدموا بكل إخلاص وتحمس، بل وشراسة معاً، القضية المشتركة أملاً في أن يكون الغزو الروسي للولايات الست في شرق الأناضول سبباً في تحريرها من الحكم العثماني . ولئن كانت الحكومة الروسية قد شعرت بارتياح لانضمام الكتائب الأرمنية على اختلاف جنسياتها إلى القوات الروسية، إلا أنها كانت تشعر بقلق لاحتمال تكوين الدولة الأرمنية المبتغاة في شرق الأناضول . وكان يعتري الحكومة العثمانية القلق نفسه ، وهي تواجه احتمالين كلاهما شر : الغزو الروسي أو قيام الدولة الأرمنية .

وتماشياً مع الاحتمالات الجديدة الناجمة عن موقف الأرمن الإيجابي في الحرب الروسية العثمانية سنتي ١٩١٦-١٩١٧ ، لم يذكر شيء ما عن أي التزام من جانب الحكومة الروسية، يمنح الأرمن حكماً ذاتياً أو استقلالاً تاماً في المحادثات السرية التي جرت بين الروسيا وكل من بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا ، وهو التقسيم الذي كان مقرراً تنفيذه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وتبادلت الحكومات البريطانية والفرنسية والروسية مذكرات سياسية مؤرخة في ١٣ و ٢٦ من أبريل - نيسان - سنة ١٩١٦ و ١٠ و ٢٣ من مايو - آيار - عام ١٩١٦ و ٢٣ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١٦، وعرفت هذه الاتفاقية باسم اتفاق سايكس بيكو Sykes Picot Agreement، وقد ظفرت الروسيا بمقتضاها بوعد بالحصول على إستانبول مع بضعة أميال في الداخل على جانبي البوسفور، وشريحة ضخمة تضم أربع ولايات كاملة تجاور الحدود بين الدولة العثمانية والروسيا ، وهي: أرضروم ،

وطرابيزون ، وڤان ، وبتليس ، فضلاً عن بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل - أراميا - وسنتكلم عن هذا الاتفاق بشيء من التفصيل، عند تعرضنا لحكم الطغاة الثلاثة فى موطن قادم فى هذه الدراسة .

قلق الرأى العام العثمانى الإسلامى وزيارة إمبراطور ألمانيا لإستانبول لرفع الروح المعنوية :

وفى أثناء الغزو الروسى للولايات العثمانية فى شرقى الأناضول ، والتى تشكل أرمينية العثمانية .. حدثت مضاعفات داخلية ، كانت لها آثارها السيئة فى الدوائر الرسمية فى الباب العالى وفى الرأى العام العثمانى المسلم . اقترن الغزو الروسى بالتجاء السلطات العثمانية إلى تجنيد المزارعين فى هذه المناطق ، ثم انتشر وباء التيفوس بين القوات المتحاربة ، وجاء موسم هطول الأمطار فى الأناضول شحيحاً فشرقت الأراضى الزراعية ، وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى نقص خطير فى الإنتاج الزراعى وبالتالى فى المواد التموينية، شعر به سكان إستانبول والمدن الكبرى والصغرى على السواء . ثم جاءت الهزائم العثمانية فى شرقى الأناضول ، ومن قبلها إخفاق الهجومين العثمانيين بقيادة جمال باشا قائد الجيش الرابع على حدود مصر الشرقية فى سنتى ١٩١٥ ، ١٩١٦، وتطور سير الحرب البريطانية فى العراق لغير مصلحة العثمانيين؛ إذ استرجعت القوات البريطانية كوت الإمارة، واستولت على بغداد فى ١١ من مارس - آذار - سنة ١٩١٧ ، وانتشرت بعد سقوط بغداد فى أيديها شرقاً وغرباً وشمالاً[١] ، وهزائم الألمان فى الجبهة الغربية ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب بريطانيا وحليفاتها فى أبريل - نيسان - سنة ١٩١٧ . كل ذلك أدى إلى مزيد من سخط الجماهير العثمانية المسلمة لم تخفف منه شيئاً زيارة الإمبراطور الألمانى ولهلم الثانى لإستانبول فى سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١٧ وقيام ولى العهد الأمير يوسف عز الدين أفندى برد الزيارة له فى ألمانيا . وعلى الرغم من صرامة الرقابة العثمانية والنشاط المكثف لأجهزة المباحث.. أخذت الجماهير تتساءل عن الأسباب التى دفعت حكومة الطغاة إلى الزج بالدولة فى حرب مدمرة طويلة المدى واسعة النطاق . ولم يستطع أحد من المسئولين العثمانيين الإجابة عن تساؤلات الجماهير، وتهدئة روعها ، وفى وسط هذا الظلام ظهر بصيص من الأمل بقيام الثورة البولشيڤيكية فى الروسيا وما أعقبها من انسحابها من الحرب، وعقد معاهدة مع الدولة العثمانية .

---

(١) محمد طاهر العمرى : تاريخ مقدرات العراق السياسية ، مطبعة عيسى محفوظ ، الموصل ، ١٩٢٤ ، ص٨٩ ومابعدها فى الفصل الثالث .
وانظر أيضاً العميد طه الهاشمى : حروب العراق ، بغداد ، سنة ١٩٣٦ .

الثورة الروسية وأثرها على قضية الأرمن :

قامت فى الروسيا ثورة بدأت فى ٨ من مارس – آذار – سنة ١٩١٧، تنادى إليها الشعب الروسى ضد المعاناة من الجوع والشقاء وسوء توزيع موارد البلاد ومنتجاتها وطرق القمع الوحشية والكوارث الحربية الرهيبة ممثلة فى أربعة ملايين من القتلى والجرحى . وأرغم القيصر نقولا الثانى (١٨٨٦–١٩١٨) [١] على النزول عن العرش فى ١٥ من الشهر ذاته، وانتخبت حكومة مؤقتة برياسة ليڤوف Levov ، وكان أبرز أعضائها إسكندر كرنسكى Exander Alexander Kerensky ، وهو خطيب مجلس عمال بتروجراد ووكيل لجنة السوڤيت المركزية التنفيذية ، وحاولت هذه الحكومة أن تدير دفة الحرب بعد سقوط القيصر . وصمدت الجبهة الروسية بعض الوقت ولكن الثورة أوهنت عزائم الجنود ، وتنبأ كرنسكى بأن الروسيا قد تمزقت ، وأنها لن تستطيع المضى فى الحرب بعد نهاية عام ١٩١٧ ، ولكن جاءت النهاية أسبق مما توقعه . وتعرض الجيش الروسى لهزيمة أليمة فى أغسطس – آب – من السنة ذاتها . وكانت قد تألفت فى جميع أرجاء البلاد مجالس الجنود والعمال Soviets ، ثم تمثلت هذه المجالس جميعاً فى أوائل أبريل – نيسان – فى مؤتمر مركزى واتخذ بتروجراد مقراً له ، وتمكن البولشيڤيك [٢] Bolshevick فى مؤتمر السوڤيت من استمالة الجماهير إلى جانبهم ، وكان برنامج الحزب الذى وضعه البولشيڤيك شديد الغواية ، تضمن المبادئ الآتية : توفير الطعام للجميع ، إبرام صلح عاجل ، توزيع الأراضى على الفلاحين ، إقامة ديكتاتورية عمالية ، سحق الطبقتين الغنية والوسطى ، وكان شعار الحزب البولشيڤيكى «لافتوح جديدة ، ولاغرامات حربية» ومضى هذا الحزب يضم الجماهير إليه ، وساعده على ذلك تعاسة الجماهير وسذاجتها ، وانتصارات الألمان ، وضعف الحكومة المؤقتة التى لم يكن فى جعبتها برنامج براق يستهوى الجماهير الكادحة . وضرب الحزب البولشيڤيكى فى ٧ من نوفمبر – تشرين ثان – ضربته التى ظل ردحاً طويلاً يعد عدتها، وسقطت الحكومة المؤقتة بهجوم الثوار الحمر على قصر الشتاء فى بتروجراد . وتزعم الثورة اثنان من البولشيڤيك كانا قد عادا سراً ، كان الأول هو نقولا لينين [٣] Lenin وكان الثانى يهودياً هو تروتسكى [٤] Trotsky . ويقول فيشر إنه «لم يحدث قط أن استولى على السلطة فى دولة حديثة مغامرون أعظم جسارة وعزماً وثباتاً من هذين المغامرين الجبارين . فلم تمض ثلاثة أشهر على توليهما زمام الحكم حتى كانا قد أخرجاها من الحرب ، وسحقا الطبقتين الغنية والوسطى ، وفضا هيئة نيابية، كانت قد دعيت لوضع دستور برلمانى

---

(١) تولى عرش الروسيا من سنة ١٨٩٤ خلفاً للإسكندر الثالث حتى اندلاع الثورة فى سنة ١٩١٧ .

(٢) بولشيفيك كلمة روسية معناها حزب الأغلبية .

(٣) كان نقولا لينين يسمى أليانوف Ulianoff .

(٤) كان تروتسكى يسمى براونشتين Braunstein .

لجمهورية روسية، [١]. وكان من أعمال البولشيفيك الأولى أنهم نشروا فى جريدة براقدا فى نوفمبر وديسمبر - تشرين ثان وكانون أول - سنة ١٩١٧ نصوص المعاهدات السرية، التى كانت الروسيا طرفاً فيها . وكان من بينها إتفاقية سايكس بيكو الثلاثية Tripartite Sykes-Picot Agreement المعقودة فى ٢٦ من أبريل - نيسان - و٢٣ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا والروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وكان من المقرر تنفيذها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وقد سبب نشر وثائق هذه الاتفاقية حرجاً شديداً لبريطانيا وحليفاتها . وأعلن لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، فى محاولة لتخفيف وقعها فى العالم، أن بريطانيا لم ترغب قط فى حرمان الدولة العثمانية من عاصمتها إستانبول أو من أراضيها الغنية المشهورة فى آسيا الصغرى وتراقيا ، وهما الموطن الأصلى للعنصر التركى . وهكذا لم يستطع هذا السياسى أن يتنصل من اتفاقية سايكس - بيكو ، أو أن يتستر على حقيقة مهمة هى تآمر بريطانيا وفرنسا والروسيا فى أثناء الحرب العالمية الأولى على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها . ويزيد فى فداحة هذا التآمر أن بريطانيا كانت قد تعهدت فى سنتى ١٩١٥ ، ١٩١٦ لشريف مكة وأميرها الحسين بن على بمنح البلاد العربية الآسيوية استقلالها، فى مقابل تحريك ثورة عربية على الدولة العثمانية ، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ويلسن Woodrow Wilson أنه يجب أن يتقرر للعثمانيين السيادة على الجزء التركى من الدولة العثمانية ، وأعلن أيضاً فى البند الثانى عشر من برنامجه الذى اشتهر باسم النقاط الأربع عشرة (٨ من يناير - كانون ثان عام ١٩١٨) أنه يجب أن يكفل لجميع القوميات غير التركية فى الإمبراطورية العثمانية المجال لاستكمال استقلالها الذاتى . وكان الروس وحدهم هم الذين أعلنوا بصراحة إلغاء حقوق الروسيا التى جاءت بها اتفاقية سايكس - بيكو السرية، وقرروا فى ٥ من ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٧ إلغاء هذه الاتفاقية التى تنص على حرمان الدولة العثمانية من أرمينية ، ولو أنهم قالوا : «إنه بعد وقف العمليات الحربية سيضمن للأرمن حق تقرير المصير فيما يختص بمستقبلهم السياسى»، والتصريح الروسى يقوم على التناقض : فهو فى شقه الأول يقرر إبقاء أرمينية فى حوزة الدولة العثمانية ، وهو فى شقه الثانى يعلن إعطاء الأرمن الحق فى تقرير مصيرهم ، ومعناه التمهيد لسلخ أرمينية عن الدولة العثمانية ؛ مما يبعث فى نفوس الأرمن مزيداً من الأمل فى استغلال ظروف الحرب العالمية الأولى لحل قضيتهم على النحو الذى يبتغونه . وإذا كانت السياسة البريطانية قد اتسمت بالنفاق والخديعة والتضليل.. فإن سياسة الروسيا ، سواء فى العهد القيصرى أو العهد البولشفيكى أو السوفيتى ، كانت هى الأخرى على شاكلة السياسة البريطانية : متقلبة ، ماكرة ، مخادعة .

---

(1) Fisher H.A.L., op. cit., p. 1144.

معاهدة برست ليتوفسك تقضى على آمال الأرمن :

عقدت الحكومة البولشيفيكية فى الروسيا فى ٥ من ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٧ عقب خروجها من الحرب هدنة منفصلة خاصة بها مع الدولة العثمانية ودولتى الوسط (ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية) ، ولم تشترك فى هذه الهدنة بطبيعة الحال دول الوفاق وهى حليفاتها السابقات فى الحرب العالمية الأولى، والتى واصلت الحرب ضد ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية .،وكانت دول الوفاق قد بذلت جهوداً مكثفة بالاشتراك مع عناصر بولشيفيكية للإبقاء على الروسيا فى الحرب كى تكبح جماح الأطماع الألمانية [١] . وبعد عقد الهدنة بدأت مفاوضات الصلح التى استطالت ثلاثة أشهر . وقد طالب المندوبون العثمانيون بإنهاء الاحتلال الروسى للولايات الواقعة فى شرقى الأناضول وإعادتها إلى حوزة الدولة العثمانية ، وعارضت ألمانيا هذا المطلب أكثر مما عارضته الروسيا [٢] ، ولذلك نص مشروع المعاهدة على أن تسترد الروسيا كلاً من قارص وأردهان [٣] اللتين انتزعتهما مع باطوم من الدولة العثمانية عقب الحرب التى قامت بينها فى سنتى ١٨٧٧ ، ١٨٧٨ [٤] . ولما فرغ المتفاوضون من بحث المشكلات بين الدولة العثمانية والروسيا اتفقوا على إبقاء المعاهدة معلقة دون توقيع حتى تنتهى مناقشة المسائل بين ألمانيا والروسيا فيتم التوقيع فى يوم واحد ، ولذلك أخذ الجزء الخاص بالدولة العثمانية شكل مشروع معاهدة Draft Treaty ، وكان هذا الإجراء الشكلى فى مصلحة الدولة العثمانية ؛ إذ لما رضخت الروسيا البولشيفيكية لمطالب ألمانيا [٥] ، تدخل أنور باشا فى اللحظة الأخيرة، وقدم مذكرة نجم عنها إدخال مادة جديدة تنص على الانسحاب الفورى للقوات الروسية من ولايات أردهان وقارص وباطوم فى شرقى الأناضول وإعادتها إلى الدولة العثمانية، وعودة الروسيا إلى خط الحدود الذى كان قائماً قبل الحرب ، فى خلال مدة تتراوح بين أربعة أسابيع وستة أسابيع من تاريخ التوقيع على المعاهدة ، وتسريح العصابات الأرمنية

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol 2 P. 325.

(2) Loc. cit.,

(3) Hurewitz J.C.; Diplomacy in the Near and Middle East; op. cit., vol. 2 pp. 31.

(٤) انظر فى هذه الدراسة ج٣ ، الفصل الثالث .

(٥) تنازلت الروسيا لألمانيا عن بولندة الروسية ، وأوكرانيا ، وفنلندة ، واستونيا ، ولتوانيا ، وليفونيا Livonia وكورلند Courland .

انظر كلاً من :

Taylor A.J.P.; The Struggle for Mastery in Europe, op. cit., p. 566.

Fisher H.A.L.; A History of Europe, op. cit., p. 1144.

وعن فلنده ، وإستونيا ، ولاتفيا ، ولتوانيا، انظر :

Grant A.J. and Temperley Harold; op. cit., 442-444.

Hurewitz J.C.; Diplomacy etc., op. cit., vol. 2, pp. 31-33.

سواء الموجودة فى الروسيا أو فى الولايات العثمانية المحتلة فى شرقى الأناضول ، كما وافقت الروسيا على الانسحاب من منطقة القوقاز والمناطق التى كانت تحتلها من فارس (إيران)، وتم التوقيع على المعاهدة فى ٣ من مارس - آذار - سنة ١٩١٨ [١] ، وسميت معاهدة برست ليتوفسك القانونية والسياسية Legal and Plitical Brest-Litovsk Treaty ، وفى الوقت ذاته اتفق أنور باشا مع الألمان على إطلاق يده فى القوقاز وشمال غربى فارس ليتابع سياسته المحببة إلى نفسه ، وهى سياسة التتريك - Pan - Turkism فى معظم هذه المناطق .

وقد جلبت معاهدة برست ليتوفسك على الروسيا المذلة والامتهان ، ولم يشعر لينين بأى خجل أو يحس بأى أسف أو ندم[٢] . كما أن المعاهدة قضت على آمال الأرمن، الذين كانوا يعلقون أعذب الآمال على العون العسكرى والتأييد السياسى من الروسيا . ولذلك لم تلق هذه المعاهدة أى ترحيب فى الروسيا أو فى دوائر الأرمن، وأصبحت الدولة العثمانية تسيطر على شرقى الأناضول وفى مقدورها أن تقف فى وجه تطلعات الأرمن لإنشاء دولتهم المرتجاة . أما ألمانيا .. فأصبحت صاحبة النفوذ فى شرقى أوروبا وفى دول بحر البلطيق .

العلاقة بين الدولة العثمانية وأرمن جمهورية عبر القوقاز :

كان من بين خطط أنور باشا وزيرا لحربية إنشاء إمبراطورية تركية تمتد عبر منطقة القوقاز إلى القرم وآسيا الوسطى ، وكان أنور من أنصار سياسة تتريك الدولة العثمانية ، ومن ثم تحمس لهذا المشروع، ولسبب آخر هو أن يكون هذا المشروع تعويضاً جزئياً عن الولايات العربية فى حالة ضياعها من الدولة . ولكن الجماعات القومية من أهالى القوقاز وجورجيا وآذربيجان - وهى مناطق يسكنها أتراك مسلمون وأرمن - قد نجحت فى شهر ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٧ فى إنشاء جمهورية مستقلة، سميت «جمهورية عبر القوقاز المستقلة» The Indepen-dent Transcaucasian Republic. ، واتخذت من تفليس عاصمة لها ، وشكلت حكومة وجيشاً خاصين بهذه الجمهورية [٣] . وكانت لبريطانيا وألمانيا مطامعهما فى السيطرة على الثروة البترولية الموجودة فى باكو ، وعلى المنجنيز وغيره من المعادن المتوفرة فى إقليم جورجيا . واستبان لرجال السياسة فى ذلك الوقت أن الجمهورية الوليدة ستكون فى دائرة النفوذ الروسى بحكم الجوار .

الأرمن يقتلون الأتراك فى جنوبى القوقاز وشرقى الأناضول :

وتماشياً مع السياسة العليا للحكومة الروسية برياسة لينين بعد الثورة البولشيفيكية ، عقدت هذه الجمهورية هدنة مع الدولة العثمانية، وتم التوقيع عليها فى إرزنكان فى ١٨ من

(١) وتم تبادل وثائق التصديق عليها فى برلين فى ١٢ من يوليو - تموز - سنة ١٩١٨ .

(2) Fisher H.A.L., op. cit., p. 1144.

(3) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 325.

ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٧ ، ولكن لم تلق هذه الهدنة ترحيباً من الأرمن الذين قاموا بمذابح عامة بين من تبقى من المزارعين الأتراك المسلمين فى جنوبى القوقاز وشرقى الأناضول ، وأصبح فيهما أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ لاجىء من بين مجموع سكانها السابقين، قبل الغزو الروسى بشرقى الأناضول فى سنتى ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، وكان تعدادهم يبلغ وقتذاك ٢,٢٩٥,٧٠٥ من الأتراك فى ولايات أرضروم ، إرزنكان ، طرابيزون ، ڤان ، بتلبس ، وبهذه المذابح الجماعية نقض الأرمن اتفاقية الهدنة (١) .

العثمانيون يكتسحون قارص وأردهان وباطوم وأرضروم وڤان :

أجاب أنور باشا على انتهاك الأرمن لأحكام الهدنة بهجوم عام، اشتركت فيه قوات عثمانية من الجيش الثالث المرابط فى ديار بكر وموش ، ويقودها على إحسان صائب ، وقوات عثمانية من إرزنكان يرأسها كاظم قرة بكير . واستطاع الأخير فى ١٤ من فبراير - شباط - سنة ١٩١٨ أن يطرد جميع السكان الأرمن من إرزنكان، وأن يجبرهم على اللحاق بجيشهم فى ارتداده إلى القوقاز ، ولما جاءت الأنباء بعقد معاهدة برست ليتوفسك فى ٣ من مارس - آذار - سنة ١٩١٨ ، عهد أنور باشا إلى كاظم قرة بكير باشا بمهمة القيام بتحرير المسلمين الأتراك ، فاتجه لاحتلال قارص ، وأردهان ، وباطوم بعد أن انسحب الروس منها . ولما رفض الأرمن الانسحاب من أرضروم ، أوقع بهم كاظم قرة بكير هزيمة أليمة، واستولى على منطقة أرضروم فى ١٢ من مارس - آذار - سنة ١٩١٨ وبذلك قطع الاتصال مع الأرمن المرابطين فى الشمال، وأجبر الأرمن المحتشدين فى ڤان فى الجنوب على الارتداد دون مقاومة .

الأرمن يرفضون مطالب العثمانيين فى مؤتمر طرابيزون :

وبدأت مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية وجمهورية عبر القوقاز فى طرابيزون ، وعرض أنور باشا أن يتنازل عن كل مطالبه أو مطامعه فى القوقاز، فى مقابل الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى استرجاع الولايات الست الواقعة فى شرقى الأناضول، تنفيذاً لمعاهدة برست ليتوفسك . واعتقد الأرمن أن تنازل أنور باشا عن مطالبه دليل على الضعف . وضغط زعماؤهم على الدوائر العليا فى جمهورية عبر القوقاز لرفض مطلب أنور باشا ، واستؤنفت العمليات القتالية ، واضطر الأرمن إلى الارتداد خلف خطوط القتال يحدوهم الأمل فى أن يظفروا - بعد أن أرهقت القوات العثمانية فى ظنهم - بانتصار لاحق قريب يساعدهم على الاستيطان والاستقرار فى الولايات الست فى شرقى الأناضول ، ولكنهم لم يجدوا لهم ملاذاً سوى الهروب إلى أرمينية الأصلية وازدحمت بهم إريڤان، التى انتشرت فيها المجاعة والأوبئة والفوضى .

---

(1) Loc. cit.

الأرمن يرفضون مطالب العثمانيين فى مؤتمر باطوم :

وعقد مؤتمر آخر للسلام فى باطوم فى ١١ من مايو – آيار – سنة ١٩١٨ وتقدم العثمانيون بمطالب جديدة، تجاوزت أحكام معاهدة برست ليتوفسك، لتشمل عدداً من المناطق حول تفليس ، والكسندروبول[١] Alexandropol وإشميادزين[٢] Echmiadzin، وطالب أنور باشا أيضاً بأن يمنح التجار العثمانيون الحق فى المرور عبر منطقة القوقاز ، وأن تخفض الجمهورية قواتها المسلحة، ليحول هذا التخفيض دون تجدد التهديدات الأرمنية للأناضول . ورفض أعضاء الوفد الأرمنى ووفد آذربيجان فى المؤتمر مطالب العثمانيين، مما أدى إلى زحف الجيش العثمانى على مناطق فى أرمينية الروسية، لم تكن تحت حكم الدولة العثمانية منذ القرن السابع عشر . وكان السكان الأتراك المسلمون قد أرسلوا استغاثات متعاقبة إلى الحكومة العثمانية، يطلبون إنقاذهم من المذابح وشتى صور الاضطهادات الأرمنية ، وقد أعطت هذه الاستغاثات لأنور باشا تبريراً كافياً للعمليات الحربية التى قام بها الجيش العثمانى .

الأرمن يستغيثون بألمانيا :

لجأ الأرمن إلى وسيلة جديدة ومبتكرة لعلها تفيدهم فى ساعة العسرة ، فوجهوا استغاثات متتالية إلى الحكومة الألمانية يلتمسون إنقاذهم من أخطار الهجوم العثمانى ، على أساس أن الدولة العثمانية وألمانيا حليفتان فى الحرب الأولى، وبعثوا بهذه الاستغاثات عن طريق أعضاء البعثات التنصيرية الألمانية؛ مما يعد خروجاً من هؤلاء الأعضاء عن رسالتهم الدينية وزجاً بأنفسهم فى غمار السياسة الدولية ، وكان هؤلاء المتنصرون الألمان يعلمون جيداً أن حكومتهم ترنو بأبصارها نحو مناطق جورجيا وباكو . واستجابت ألمانيا لاستغاثات الأرمن وضغطت على أنور باشا كى يستبقى قواته فى شرقى الأناضول، لمواجهة أى هجوم بريطانى محتمل على شمال العراق بعد سقوط بغداد ، وعلى بلاد الشام من مصر . وقد حاول الألمان أكثر من ذلك ، وضغطوا على أنور باشا كى يسحب القوات العثمانية من باطوم بصفتها نهاية خط أنابيب البترول من باكو، فتصبح باطوم مركزاً لشحن المواد الخام من آسيا الوسطى وإرسالها إلى المصانع الألمانية [٣] .

---

(١) تسمى بالتركية جومرو Gumru أو كومرو ، وتسمى الآن لينينا كان Leninakan، ويجدر التمييز بين لفظة إسكندر وبول وكلمة إسكندر وبوليس Alexandropolis ، فالأخيرة تطلق على ميناء فى إقليم تراقيا الغربية فى البلقان، ويسمى بالتركية ديديجاشي Dedeagac أو ديديفاشي .

(٢) كان هدف أنور باشا من هذا المطلب هو إنشاء خط حديدى فى المستقبل، يربط قارص وجولفا .Julva مع باكو ، وهى مفتاح آسيا الوسطى .

(٣) وفى النهاية ، وبتشجيع من ألمانيا ، انفصل إقليم جورجيا عن جمهورية عبر القوقاز فى ٢٦ من مايو =

استسلام الدولة العثمانية للحلفاء :

وإذا كان أنور باشا قد أحرز انتصارات محدودة فى جبهة شرقى الأناضول.. إلا أن هذه الانتصارات كانت على حساب الجبهات الأخرى للحرب ؛ خاصة فى العراق وبلاد الشام ؛ حيث تساقطت المدن تباعاً فى أيدى القوات البريطانية . واحتل الأسطول الفرنسى مدينة بيروت فى ٦ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١٨ ؛ وسقطت فى يد الجنرال اللنبى Allenby حلب وحمص وطرابلس الشام وحلب وإسكندرونة فى ١٤ من أكتوبر ، وتراجعت القوات العثمانية إلى الأناضول لتستقر فى أضنة، وبات الموقف الحربى بالنسبة للدولة العثمانية ميئوساً منه . وكانت قوات بلغاريا قد استسلمت لبريطانيا وحليفاتها فى ٢ من أكتوبر، وقطعت طرق المواصلات المباشرة بين الدولة العثمانية وألمانيا . واستطاعت بريطانيا أن تظفر بموافقة حليفاتها ،على أن ترسل قواتها من سالونيك عبر تراقيا إلى الجزء الأوروبى من إستانبول مع قوات صغيرة رمزية لحليفاتها . وقد خولت هذه الموافقة لبريطانية الحق فى السيطرة على المضايق التركية وإستانبول براً وبحراً بمجرد عقد الهدنة التى بدت لجميع المراقبين السياسيين والعسكريين فى ذلك الوقت أنها لامناص منها ، وأن وفاة رجل أوروبا المريض قد أصبحت وشيكة .

وفى وسط هذه الهزائم المتلاحقة، جاز السلطان محمد الخامس (رشاد) فى ٢٨ من

=أيار - سنة ١٩١٨ وكون سكان هذا الإقليم دولة مستقلة خاصة بهم بضمانة ألمانيا . واقتفى أثرهم كل من الأرمن وأتراك آذربيجان بمدة قصيرة . ثم حدث أن اتفقت ألمانيا مع الروسيا البولشفيكية فى ٢٧ من أغسطس - آب - سنة ١٩١٨، على أن يخرج العثمانيون من إقليم جورجيا وباكو فى مقابل إرسال البترول لإمداد السفن الحربية الألمانية بهذه السلعة المهمة . وفى ذلك الوقت ، جاءت قوة بريطانية بقيادة دنسترفيل Dunsterville من فارس (إيران) لإخراج الألمان والعثمانيين من إقليم القوقاز ، ووصلت هذه القوة إلى باكو فى منتصف أغسطس - آب - وأصبح الموقف يموج بشتى الاحتمالات . وفى هذا الوقت خضع طلعت باشا الضغط الألمانى، ووقع فى ٢٣ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١٨ اتفاقاً ينص على انسحاب القوات العثمانية من القوقاز ، وأن تكون جمهورية آذربيجان الوليدة منطقة نفوذ ألمانى ؛ خاصة فى المجالات الاقتصادية والسياسية . واضطر الألمان ، إزاء وجود دنسترفيل فى باكو أن يتخلوا عن معارضتهم لزحف عثمانى . وأرسل أنور باشا قوة جديدة زحفت على القوقاز ، واستولت على ديربند Derbend فى ١٠ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١٨، وقطعت اتصال باكو مع المناطق الشمالية ، واضطر القائد البريطانى دنسترفيل إلى العودة من حيث أتى . وهذا ما ضايق الروس المحليون والأرمن الذين اضطروا إلى الهرب إلى إريفان ؛ إذ احتل العثمانيون المدنية وجعلوها عاصمة لجمهورية آذربيجان . وكمظهر للاحتجاج ألغى الروس البولشيفيك معاهدة برستت ليتوفسك فى بنودها الخاصة بالعثمانيين . ولم يكن لهذا الإلغاء نتيجة تذكر بعد أن أصبح البولشيفيك، وليست لديهم قوة عسكرية لتنفيذ مطالبهم . انظر :

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 328.

يونيو – حزيران – سنة ١٩١٨ إلى ربه، وخلفه على عرش آل عثمان السلطان محمد السادس (وحيد الدين) أحد إخوة السلطان عبدالحميد الثانى والسلطان محمد الخامس . وسرعان ماغدا السلطان الجديد ألعوبة فى يد الطغاة الثلاثة، كما كان أخوه محمد الخامس من قبل . وكانت الأخطار الخارجية والداخلية تعصر الدولة عصراً ، وامتلأت إستانبول باللاجئين الجياع ، وعانت العاصمة نقصاً خطيراً فى المراد الغذائية ، وانتشر التيفوس بين سكانها ، وزاد من خطورة الموقف أن الأسطول البريطانى شدد حصاره على الدردنيل .

اتفق رئيس الوزارة العثمانية ، طلعت باشا ، مع الألمان على التماس وساطة الرئيس الأمريكى ولسن لعقد هدنة مع بريطانيا وحليفاتها فى ٥ من أكتوبر – تشرين أول – فى ضوء النقاط الأربع عشرة، التى أعلنها هذا الرئيس؛ حتى لاتتعرض الدولة العثمانية وألمانيا لشروط قاسية تفرضها بريطانيا ، كما التمس طلعت باشا من جهات عسكرية وسياسية أخرى التوسط فى عقد الهدنة . وحولت هذه الطلبات إلى قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط أدميرال كالثورپ Admiral Calthorpe، فذهب إلى ميناء مدروس فى جزيرة لمنوس Lemnos فى بحر إيجة فى ١١ من أكتوبر ليضع الشروط العسكرية للهدنة ، وكانت حكومة الطغاة الثلاثة قد استقالت فى ٨ من أكتوبر، وبقيت البلاد دون وزارة لمدة أسبوع؛ إذ لم يجرؤ أحد على تشكيل وزارة فى مثل هذه الملابسات المتناهية فى ظلامها وقسوتها، حتى قبل أحمد عزت باشا تشكيل وزارة جديدة فى ١٤ من أكتوبر، تكون مهمتها الأولى عقد الهدنة المبتغاة . وتسلل الطغاة الثلاثة لواذاً خارج البلاد هرباً وفزعاً وجبناً ، وطلب الأدميرال البريطانى حضور وفد عثمانى لتوقيع شروط الهدنة ، وكان هذا الوفد برياسة وزير البحرية حسين رءوف بك أورباى [١] Or-bay وتم التوقيع على الهدنة فى ٣٠ من أكتوبر ، وعرفت باسم هدنة مدروس Armistice of Mudros. وكانت فى شروطها القاسية تسليماً كاملاً غير مشروط لمطالب بريطانيا ، وتفوق فى قسوتها المعاهدات التى فرضت على الدول المسيحية الأعضاء فى دول الوسط [٢] ، وهى الدول

(١) كان حسين رؤوف بك أورباى من مواليد سنة ١٨٨١ ، وعمل ضابطاً بحرياً فى الأسطول العثمانى، واشتهر كبطل قومى بشجاعته ومآثره الفذة فى أثناء قيادته للطرادة «حميدية» ، وقام بدور اتسم ببعض الأهمية فى الصراع الحربى، الذى قاده بعد ذلك مصطفى كمال باشا فى الأناضول .

انظر :

Lewis B.; op. cit., p. 239. f.n.2.

(2) "The (Mudros) Armistice provided for a total and unconditioned surrender, a considerably harsher arrangement than that imposed on the Christian members of the Central Powers".

See :

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 328.

التى كانت حليفة للدولة العثمانية فى الحرب ، وهى ألمانيا ، والإمبراطورية النمساوية المجرية ، وبلغاريا ؛ مما يدل على أن الروح الصليبية كانت لاتزال مشتعلة متأججة فى الدول الأوروبية الكبرى ، وفى مقدمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، على الإسلام والدول الإسلامية . هذا وقد نجم عن عقد هدنة مدروس أن سقطت معاهدة برست ليتوفسك المبرمة فى ٣ من مارس - آذار - سنة ١٩١٨ بين الروسيا البولشيفيكية والدولة العثمانية وألمانيا سقوطاً تلقائياً .

قضية الأرمن فى هدنة مدروس :

نصت هدنة مدروس على الإطلاق الفورق لسراح جميع أسرى دول الحلفاء ، وكذلك المسجونين والأسرى الأرمن مهما كانت نوعية الجرائم التى ارتكبوها [1] ، كما ورد فيها نص يختص بأرمينية جاء فيه «إنه فى حالة وقوع اضطراب فى الولايات الأرمنية الست [2] ، يحتفظ الحلفاء لأنفسهم بحق احتلال أى جزء منها ، مع سيس Sis ، وهاشين Hasin ، وزيتين Zeytin، وعنتاب Ayintap فتصبح تحت الاحتلال الفورى» .

شماتة الأرمن بالأتراك العثمانيين :

دخلت قوت الحلفاء أراضى الدولة العثمانية طبقاً لأحكام هدنة مدروس ، وكان يسيطر عليها اعتقاد لايتزعزع فى صدق الدعاية المعادية للدولة العثمانية فى أنها دولة متعصبة تعصباً دينياً صارخاً . أوقعت مذابح جماعية بملايين المسيحيين دون أدنى سبب ، سوى اختلاف الدين، وأن المسيحية تفوق الإسلام في تمسكها بالرحمة وحرصها على عدم سفك دماء الأبرياء، وصرح المندوب السامى للخلفاء فى إستانبول أدميرال كالثورب [3] Admiral Calthorpe بقوله «إن خطتنا الثابتة هى ألانظهر أى مجاملة مهما كانت ضئيلة لأى تركى . وقد منعنا جميع أفراد قوات الاحتلال منعاً باتاً من أن يتبادلوا التحية مع الأتراك أو قيام أى صداقة، أو غير ذلك من أنواع السلوك الاجتماعى معهم» .

كان عقد الهدنة وتجميد معاهدة برست ليتوفسك قد بعثا الآمال فى نفوس الأرمن ، وباتوا يعلقون آمالهم على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . واتخذ الأرمن من هذه الدول الثلاث القبلة السياسية التي يولون وجوههم شطرها ، وعولوا على بذل جهود مستميتة فى مؤتمر الصلح فى باريس لتحقيق آمالهم الوطنية .

وفى هذا الجو المعادى للأتراك، أظهر الأرمن شماتة سافرة بهم وترحيباً حاراً بقوات

---

(1) Loc. cit.

(٢) عرفت أرمينية العثمانية باسم «الولايات الست فى شرق الأناضول» .

(٣) كانت تساعد المندوب السامى للحلفاء لجنة ثلاثية من ثلاثة أعضاء ، أولهما بريطانى ، وثانيهما فرنسى ، وثالثهما إيطالى .

الاحتلال الدولى المشترك . صنع الأرمن فى المدن الكبرى والصغرى على السواء كميات وافرة من الأعلام البريطانية والفرنسية والإيطالية ، ورفعوها فوق مساكنهم وأمام محلاتهم التجارية وغيرها . وكانوا يلوحون بأعلام صغيرة منها كلما مرت أمامهم كتيبة أو سرية أو فصيلة من قوات الاحتلال ، وكانوا يتدافعون على أفراد هذه القوات يقبلونهم ويحيونهم، ويطلقون عليهم اسم المنقذين ، وكان اليونانيون يشاطرون الأرمن فى إظهار شعورهم العدائى نحو الأتراك . وقام الأرمن واليونانيون تحت سمع قوات الاحتلال وبصرها بذبح الجنود الأتراك المسرحين منذ عقد الهدنة ، كما ذبحوا آلافاً من المدنيين المسلمين دون أن تبذل سلطات الاحتلال أى جهود للتدخل من أجل وقف هذه المذابح . ولم يشذ عن موقف قوات الاحتلال سوى القوات الإيطالية، التى استطاعت أن تسيطر فى مناطقها على الأقليات غير الإسلامية وحماية السكان المسلمين [1] . وظهر بجلاء التمييز الدينى بين المسيحيين والمسلمين، عندما فتحت المدارس التى تعطلت فى الشهور التى تلت عقد الهدنة ، فلم يسمح إلا للتلاميذ والطلبة المسيحيين باستئناف دراستهم . أما زملاؤهم المسلمون فقد تركوا فى الشوارع [2] ، وقام أعضاء البعثات التنصيرية فى أقاليم الدولة بدور بارز ، ولكنه مزر ومشين ، حين عهد إليهم بالإشراف على ملاجئ الأيتام المسلمين الذين فقدوا آباءهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، فقد طردوا منها آلافاً من هؤلاء الأيتام ووضعوا فى أماكنهم أيتاماً مسيحيين من الأرمن واليونانيين [3] .

تحيز الحلفاء الصارخ للأرمن :

وما أن بدأ الاحتلال المختلط للأناضول وتراقيا الشرقية وغيرهما من الأقاليم العثمانية، حتى وضح بجلاء تام أن نية بريطانيا وحليفاتها متجهة إلى منح الأرمن حكم الولايات الست فى شرقى الأناضول . ولم تقف هذه الدول عند هذا الحد ، بل منحتهم أيضاً الأقسام الثلاثة وهى قارص ، وأردهان ، وباطوم ، وكانت تعيش فى هذه المناطق الثلاث أقليات أرمنية بالنسبة لتعداد سكانها ، وكانت الدولة العثمانية قد نجحت فى استردادها من الروسيا طبقاً لمعاهدة برست ليتوفسك . ووضح هذا الاتجاه فى السياسة البريطانية نحو الأرمن منذ شهر فبراير – شباط – سنة ١٩١٩ ، حين عزلت سلطات الاحتلال البريطانى الموظفين العثمانيين فى الولايات الست والمناطق الثلاثة وعينت مكانهم موظفين أرمن ، كما صبغت الشرطة المحلية – ضباطاً وجنوداً – بالصبغة الأرمنية تمهيداً لإقامة الدولة الأرمنية. وحتى تعقد معاهدة مع الدولة العثمانية، تقرر اقتطاع هذه الأقاليم من الدولة العثمانية وإنشاء دولة أرمنية مستقلة ، واعتقد الأرمن أنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أمانيهم الوطنية .

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 329-330.

(2) Loc. cit.

(3) Hovannissian Richard; The Republic of Armenia, vol. 1. pp. 276-283.

الوفد الأرمنى أمام مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٩١٩ :

لم يترك الأرمن فرصة لعرض قضيتهم على الصعيد الدولى، إلا وانتهزوها . وكان اجتماع ممثلى دول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى مؤتمر الصلح فى باريس، والذى افتتح جلساته فى ١٨ من يناير - كانون ثان - سنة ١٩١٩ فرصة ذهبية للأرمن . وعلى الرغم من أن جمهورية أرمنية قد تأسست فى سنة ١٩١٨، وعرفت باسم جمهورية إريڤان ، لم يقنع الوفد الأرمنى بها ، وتقدم إلى المؤتمر مطالباً بالاستقلال التام لدولة تمتد من البحر الأسود إلى البحر المتوسط تماشياً مع المبدأ القائل «مالايدرك كله لايترك كله» . وقد أسس الوفد طلبه على أنه تعويض عن التضحيات والمظالم التى تحملها الأرمن قروناً متعاقبة ، ومكافأة لهم على مساعدتهم لقضية الحلفاء بالوقوف إلى جانب القوات الروسية فى الحرب ضد الدولة العثمانية[١]، ويقرر أحد المؤرخين المحايدين أن مطالب الأرمن كانت تتسم بقسط كبير من المغالاة [٢] .

كان الجو السياسى فى المؤمر فى مصلحة الأرمن بصفة عامة . كان رئيس الوفد البريطانى فى هذا المؤتمر هو لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ، وكان يمقت الدولة العثمانية مقتاً شديداً لأنها دولة إسلامية [٣] انضمت إلى جانب ألمانيا فى الحرب العالمية ، وسببت لبريطانيا قبل الحرب مشكلات عديدة ، ولو أن الأخيرة خرجت من هذه الأزمات بمكاسب سياسية وعسكرية وإقليمية كبيرة [٤] . وفضلاً عن ذلك .. رأى لويد جورج أن تحقيق المطالب الأرمنية يخدم المصالح البريطانية ؛ فإن إنشاء دولة أرمنية فى الأناضول ، أو على الأقل فى شرقى الأناضول ، تكون هذه الدولة صديقة لبريطانيا وتدور فى فلك السياسة البريطانية يجعلها سداً منيعاً فى وجه أى زحف، قد تقوم به القوات الروسية السوفيتية نحو البحر المتوسط ؛ ولذلك ظفر الوفد الأرمنى بتأييد بريطانيا فى مؤتمر الصلح . ووقفت فرنسا فى المراحل الأولى للمؤتمر تؤيد الأرمن فى تحقيق مطالبهم . ولكن سرعان ما انقلبت عليهم عندما طالب الوفد الأرمنى بأن تمتد الدولة الأرمنية المرتجاه لتشمل منطقة كيليكيا فى الجنوب الشرقى من الأناضول والتى تحتلها فرنسا . ومما زاد الموقف تعقيداً أمام المؤتمر أن الأكراد وسكان جورجيا وأذربيجان طالبوا بمناطق تدخل فى الدولة التى يبتغى الأرمن إنشاءها، وطالبت فارس أيضاً بأقاليم القوقاز التى كانت الروسيا قد استولت عليها فى القرن التاسع عشر،

---

(1) M. Cilbert, Winston S. Churchill, vol. 4, 1916-1922. London, 1975, pp. 472-489.

(2) Stanford. J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 330.

(3) Loc. cit.

(٤) ظفرت بريطانيا بعدن سنة ١٨٣٩ ثم جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ، ثم مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم اقامت حكماً ثنائياً مع مصر فى السودان سنة ١٨٩٩ .

وكانت تشمل معظم أرمينية الفارسية والمنطقة التى يسكنها الأكراد فى الجنوب الشرقى . أما جمهورية آذربيجان.. فطالبت بالقسم الجنوبى والأجزاء الجنوبية من باتبليس ، وإريفان ، وباكو Baku ، وباطوم ، وقارص [١]، وبينما كان هذا التزاحم بين شتى الدول والطوائف قائماً على قدم وساق لاقتسام الأسلاب .. طالب الأرمن بمنع عودة أى شخص تركى أو كردى إلى شرقى الأناضول ، وأن يحل الفلاحون الأرمن محل المطرودين حتى تتحقق للسكان الأرمن فى هذه المنطقة الأغلبية العدية . وعمدت بريطانيا وحليفاتها إلى التظاهر بإبداء العطف على مطالب الأرمن ، ولكنها رأت إرجاء بحث قضية الأرمن حتى يتم الفراغ من وضع ميثاق عصبة الأمم، وفرض شروط الصلح فى معاهدات تعقد مع ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا ، ثم تتفرغ بريطانيا وحليفاتها إلى وضع شروط معاهدة عامة، تفرض على الدولة العثمانية، ويتقرر فيها مصير قضية الأرمن لتحقيق آمالهم القومية .

إخفاق مشروع تعيين الولايات المتحدة دولة منتدبة على أرمينية :

ولما كانت المطالب التى تقدم بها الأرمن لمؤتمر الصلح فى باريس تتعارض مع مبدأ تقرير المصير ، الذى كان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودرو ولسن Woodrow Wilson قد أعلنه وأخذ به المؤتمر فى بعض الحالات [٢] .. فقد قام الأرمن فى الولايات المتحدة الأمريكية بجملة واسعة لتأييد قضيتهم ، ولحمل الرئيس الأمريكى على ترك الأربع عشرة نقطة التى أعلنها وسيلة للتسويات السياسية التى يضعها المؤتمر . وحاول لويد جورج رئيس الوفد البريطانى حلاً وسطاً لإرضاء الأرمن بتطبيق نظام الانتداب على الولايات الأرمنية المتنازع عليها أو كل الأناضول إذا كان ذلك فى الاستطاعة ، وأن يكون تقرير نظام الانتداب على الأرمن فى شرقى الأناضول فى الوقت ذاته، الذى يضع فيه تحت الانتداب البلاد العربية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية مثل العراق وسورية ولبنان ، وأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة المنتدبة على الولايات الأرمنية . وكان الرئيس الأمريكى ولسن غير معترض على هذه الفكرة ، وأرسل لجنتين إحداهما إلى بعض البلاد العربية [٣] والأخرى إلى الأناضول . وكان يرأس اللجنة الثانية جيمس هاربورد Major General Jamws G. Harbord، وطافت بالأناضول فى صيف سنة ١٩١٩ ، ووضعت تقريرها فى أكتوبر – تشرين أول –

---

(1) Hovannisian Richard; Republic of Armenia. vol. 1, pp. 283-291.

(٢) طبق مؤتمر الصلح مبدأ تقرير المصير عندما قرر إنشاء دولة بولندية حرة، ذات اتصال بالبحر، وعند إنشاء جمهورية تشيكوسلوفاكيا :

Fisher H.A.L.; op. cit., p. 1160.

(٣) عرفت اللجنة الأولى باسم لجنة كنج – كرين King-Crane نشاطها وتقريرها، انظر :

دكتور حسن صبرى الخولى : موقف الاستعمار والصهيونية .. إلخ ، مرجع سبق ذكره ، رسالة دكتوراه تحت إشرافنا ، ج١ ، ص ص٣٤٢–٣٦٥ .

سنة ١٩١٩ ، وجاء فيه أن الغالبية العظمى من السكان فى الأناضول هم من الأتراك، ورأت اللجنة فى تقريرها أنه بالنسبة لمطالب الأقليات أن تنشأ منطقة انتداب واحدة وتشمل أيضاً القوقاز لتحقيق وحدة سياسية واقتصادية ، وتمهد الطريق بعد ذلك لوضع تسوية نهائية بعد فترة زمنية . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قررت عدم الانضمام إلى عصبة الأمم، على الرغم من اهتمام ولسن بإنشائها[1] ، ولما كان نظام الانتداب منبثقاً عن العصبة.. فقد سقط بالتالى مشروع الانتداب الأمريكى على أرمينية تلقائياً[2] . وفكر لويد جورج فى مشروع بديل أفضل من الانتداب ، وهو إنشاء دولة مستقلة للأرمن ، وأن يدرج قرار إنشائها فى صلب معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية .

بداية المقاومة العثمانية للأرمن عقب عقد الهدنة :

تطورت حركة المقاومة التى قادها مصطفى كمال فى الأناضول بعد إعلان هدنة مدروس إلى حرب حقيقية أطلق عليها حرب التحرير تارة ، وحرب الاستقلال تارة أخرى . وبدأت مقدمات حركة المقاومة على يد بعض قادة الجيش العثمانى فى الأناضول قبيل وصول مصطفى كمال إليها من إستانبول ، ثم تعاونوا معه قلباً وقالباً فى صراعه الحربى المرير ضد قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية والإيطالية واليونانية والأرمنية . وحسبنا أن نذكر فى هذا المقام قائدين ، أحدهما على فؤاد باشا سيبسوى Cebesoy أحد قادة الجيش العشرين فى أنقرة ، الذى قام فى شهر مارس – آذار – سنة ١٩١٩ بإرسال مندوبين عنه ليتعاونوا مع قوات الدفاع

---

(١) كانت نقطة الضعف الوحيدة فى مركز الرئيس الأمريكى ولسن أنه لم يكن يمثل جميع مواطنيه فى الولايات المتحدة .. فقد كان رئيس الحزب الديمقراطى، بينما كانت للحزب الجمهورى أغلبية فى مجلس الشيوخ، الذى يهيمن فى النهاية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة . ولما قرر الرئيس ولسن الذهاب إلى باريس، كان من سداد الرأى لو أنه دعا إلى مرافقته بعضاً من الأعضاء البارزين فى الحزب الجمهورى . ولكن الرئيس ولسن كان بطبعه أوتوقراطياً .وكان فى الشئون الداخلية شديد التحزب ، فذهب إلى باريس من غير أن يصحب أحداً من أعضاء الحزب الجمهورى ، فثار هؤلاء منه بأن أحبطوا جميع خططه ، ونجحوا فى حمل مجلس الشيوخ على عدم التصديق على معاهدات الصلح .
وبلغ من تحمس الرئيس الأمريكى ولسن لقيام عصبة الأمم أنه ترأس بنفسه اللجنة، التى وضعت الصياغة اللفظية لميثاق عصبة الأمم ، بعد أن أصر على أن يدرج موضوع العصبة على رأس المسائل، التى تعرض على المؤتمر . وبفضل نفوذه العظيم ، أنجز هذا العمل وأقر ميثاق العصبة فى وقت قصير . وجعل موضوع العصبة جزءاً لايتجزأ من معاهدة فرساى ، وبذلك أضاع على مؤتمر الصلح شهرين ثمينين، قبل أن ينظر المؤتمر فى عمله الأساسى، وهو وضع معاهدات الصلح .
انظر :

Fisher H.A.L.; op. cit., pp. 1160-1161.

(2) Howard Harry N.; Turkey, the Straits and the U.S. Policy. Baltimore and London. 1974, pp. 51-129.

الوطنية فى المنطقة على تنسيق حركة المقاومة العسكرية والشعبية . وكان القائد الآخر هو كاظم قرة بكير باشا ، وهو أحد الأبطال فى المعارك التى دارت رحاها فى منطقة القوقاز ضد الأرمن على عهد حكومة الطغاة الثلاثة (أنور وطلعت وجمال) ، وكان أحد قادة الجيش الخامس عشر فى ولاية أرضروم ، وعهد إليه أيضاً فى ١٣ من أبريل – نيسان – سنة ١٩١٩ بولايتى ڤان وطرابيزون ؛ أى إنه كان يشرف على ولايات ثلاث من الولايات الست فى شرقى الأناضول والتى يدعيها الأرمن لأنفسهم . وقد صحت عزيمة هذا القائد على أن يجعل همه الأول تحرير الأناضول واسترداد قارص وأردهان وباطوم والأجزاء التركية فى منطقة القوقاز ، وسيصبح هذان القائدان فى معظم الأوقات من أقرب المقربين إلى مصطفى كمال .

تعيين مصطفى كمال مفتشاً عاماً للجيش فى شرقى الأناضول :

وجاء الحادث الثالث والأكثر أهمية ، وهو قرار أصدرته حكومة استانبول فى ٥ من مايو – آيار – سنة ١٩١٩ بتعيين مصطفى كمال مفتشاً عاماً للجيش التاسع ، وكانت اختصاصاته واسعة تشمل شرقى الأناضول . وكان مقر وظيفته سامسون Samsun على الساحل الجنوبى للبحر الأسود فى الأناضول . وكان مصطفى كمال مقيماً فى إستانبول دون عمل منذ ١٣ من نوفمبر – تشرين ثان – سنة ١٩١٨ بعد عقد الهدنة ، وتسريح جيش الصاعقة الذى كان قد تولى قيادته خلفاً للقائد الألمانى ليمان فان ساندرس Linan van Sanders ، وفى أثناء إقامته فى إستانبول شاهد عن كثب التصرفات الشائنة للسلطان محمد السادس وحيد الدين وأعضاء الوزارة، الذين كانوا يعترضون على أى حركة للمقاومة ضد قوات الاحتلال، قد تعرض مراكزهم للخطر وتسيء إلى مشاعر بريطانيا وحليفاتها، وعملوا بإخلاص على تجريد القوات العثمانية المرابطة فى إستانبول من أسلحتها، وذهبوا فى استسلامهم إلى حد أنهم أصدروا الأوامر إلى القوات العثمانية فى إزمير بعدم التعرض لليونانيين فى تلك المنطقة . وخلص مصطفى كمال رأياً إلى أنه لافائدة ترجى من بقائه فى إستانبول ، وأن الواجب الوطنى يفرض عليه الانتقال إلى الأناضول؛ حيث ظهرت فيها مبادرات طيبة لمقاومة قوات الاحتلال (١) . ولذلك جاء تعيينه فى منصب مفتش عام الجيش فى الأناضول فى الوقت المناسب وفرصة ذهبية لمغادرة إستانبول والتوجه إلى الأناضول للإقامة فيها ومباشرة نشاطه الثورى فى أرجائها ؛ ولذلك حرص مصطفى كمال على سرعة مغادرته إستانبول، قبل أن يصل نبأ تعيينه إلى سلطات الاحتلال .

وكانت التعليمات التى زودته بها حكومة إستانبول هى إعادة النظام والأمن إلى المناطق التى تدخل فى اختصاصاته فى الأناضول ، وتسوية الخلافات وفض الاضطرابات بين المسلمين والمسيحيين فيها ، وتجريد العصابات شبه العسكرية من سلاحها وتشتيت شملها ،

(1) Lewis B., op. cit., pp. 245-255.

والإشراف على تجريد القوات العثمانية فى هذه المناطق من أسلحتها وتسريح أفرادها طبقاً لبنود هدنة مدروس . وعلى النقيض من معظم هذه التعليمات .. شرع مصطفى كمال منذ اليوم الأول لوصوله إلى سامسون فى إنشاء وحدات اتصال عسكرية بين مجموعات المقاومة، التى كانت قائمة وقتذاك والتى كانت لاتزال فى مراحلها الأولى ، كما عمل على إنشاء مجموعات مقاومة جديدة ، وإعداد وسائل الدفاع المسلح عن الوطن التركى الأصيل، وهو الأناضول وتطهيره من الغزاة المحتلين أو الذين يتهددونه بالاحتلال [١] .

وتذكر أسباب متضاربة لتعيين مصطفى كمال فى هذا المنصب الخطير.. فيقول البعض إن تعيينه جاء عفو الخاطر ووليد المصادفة ، فقد كان هذا المنصب شاغراً فى ذلك الوقت . ويقول البعض الآخر إن السلطان ووزراءه كانوا يهدفون إلى إبعاده عن إستانبول؛ لأنه كان يجاهر بمعارضته لهدنة مدروس وشروطها القاسية . ويرى البعض الثالث أن تعيين مصطفى كمال فى هذا المنصب صدر بعد تدبير محكم ابتغاء تدمير شهرته كقائدة فذ ، اكتسبها منذ أن انتصر على بريطانيا وفرنسا فى معركة غاليبولى فى حملة الدردنيل ، وأنهم كانوا يتوقعون فشله فى مهمته المتعددة الجوانب فى الأناضول . وهناك رأى رابع يقول إنه قد وقع عليه اختيار رؤسائه فى وزارة الحربية والصدر الأعظم والسلطان؛ لأنهم توقعوا أنه هو القائد الوحيد الذى يستطيع تنظيم مقاومة عسكرية وشعبية فى الأناضول ضد قوات الاحتلال الدولى [٢] ، وهذا الرأى الرابع رأى ضعيف لأن ماضى وتصرفات السلطان والصدر الأعظم وسائر الوزراء دل على أنهم لم يكونوا جادين فى مقاومة الاحتلال أو إغضاب المنتصرين . ويبدو أن الرأى الثانى هو الذى يصور الملابسات التى أحاطت بتعيينه .

قضية الأرمن فى مؤتمر أرضروم أغسطس - آب - ١٩١٩ :

وإزاء تزايد أطماع الأرمن فى إنشاء دولة خاصة بهم فى الولايات الست فى شرقى الأناضول، كون الأتراك القاطنون فى هذه المنطقة تنظيماً سرياً عسكرياً وسياسياً فى الثالث من مارس – آذار – سنة ١٩١٩ ، وجعلوا مقره فى أرضروم ، وأطلقوا على هذا التنظيم اسم «شرقى أناضولو مدافعى حقوق جمعيتى»؛ أى جمعية المدافعين عن حقوق شرقى الأناضول» ، وقد دعت هذه الجمعية إلى اجتماع عقد فى أرضروم فى ٢٣ من يوليو – تموز – سنة ١٩١٩ ، لبحث موضوع تهديدات الأرمن لشرقى الأناضول ، وحضر الاجتماع مصطفى كمال باشا الذى انتخب رئيساً للمؤتمر منذ اليوم الأول . وكان وزير الحربية قد قام بزيارة مصطفى كمال باشا فى الأناضول، بعد أن بلغت مسامع الدوائر الرسمية فى فى إستانبول أنباء نشاطه فى الأناضول وطلبه إليه الوزير العودة معه إلى العاصمة . فلما رفض مصطفى كمال صدرت «إرادة» سلطانية

(1) Loc. cit.
(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 342.

بعزله من منصبه كمفتش عام للجيش التاسع فى سامسون على الساحل الجنوبى للبحر الأسود فى الأناضول(١) ، ونفذ مصطفى كمال الأمر السلطانى وخلع زيه العسكرى وارتدى ملابس مدنية ؛ رغبة منه فى تحاشى أى صدام ثورى سافر مع حكومة إستانبول ، التى كانت لاتزال هى الحكومة الشرعية فى البلاد ، وفى أثناء انعقاد المؤتمر الذى استمرت جلساته حتى ٧ من أغسطس – آب – ١٩١٩ صدر الأمر من إستانبول إلى كاظم قرة بكير باشا قائد الجيش الخامس عشر فى أرضروم بالقبض على مصطفى كمال وزميله حسين رؤوف أورباى orbay، ولكن كاظم باشا رفض تنفيذ الأمر . وعلى الرغم من أن المحافظة على وحدة الولايات الست فى شرقى الأناضول وإبقاءها فى حظيرة الوطن التركى كانا على رأس الموضوعات المدرجة فى جدول أعمال المؤتمر .. تطرقت البحوث إلى موضوعات ذات صبغة سياسية عامة، تتصل بالأوضاع التى آلت إليها الدولة العثمانية بعد استسلامها ومقاومة أطماع الدول المنتصرة فى توزيع الأقاليم العثمانية فيما بينها ، واتخذت فيها قرارات، أصبحت فيما بعد جزءاً من الميثاق الوطنى ، «ميلى ميثاقى» .

وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات، كانت الأساس الذى قامت عليه حرب التحرير أو حرب الاستقلال . ونذكر هنا مايتصل منها بموضوع الأرمن :

أولاً : «إن ولاية طرابيزون ، وقسم سامسون ، وولايات أرضروم ، وسيواس ، وديار بكر ، والازيج Elazig ، وڤان ، وبتليس ، وهى الولايات التى يطلق عليها أحياناً الولايات الست ، هى فى مجموعها جزء لاينفصل بعضها عن بعض ، كما أنها لاتنفصل عن الأقاليم التركية لأى سببب من الأسباب» .

ثانياً : «من الضرورى ، من أجل المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية واستقلالنا الوطنى وحماية السلطنة والخلافة ، أن يعهد إلى القوات الوطنية للقيام بهذه الواجبات. ولابد أن يعترف بإرادة الشعب على أنها مصدر السيادة فى الإمبراطورية» .

ثالثاً : «كل احتلال أجنبى وكل تدخل أجنبى يحدثان من أجل إنشاء دولة أرمنية أو دولة يونانية فى الأناضول، يجب التصدى لهما بالدفاع الموحد والمقاومة الموحدة . ولن يسمح بمنح امتيازات جديدة للمسيحيين بطريقة تغير الرقابة السياسية والتوازن الاجتماعى» .

رابعاً : «فى حالة إكراه الحكومة المركزية فى إستانبول ، تحت الضغط الأجنبى ، على التنازل عن أى جزء من الإمبراطورية العثمانية ، تتخذ بمعرفتنا الإجراءات والقرارات للدفاع عن حقوقنا القومية وعن حقوق السلطنة والخلافة» .

---

(١) أطلق على هذا الجيش فيما بعد اسم الجيش الثالث .

خامساً : «تكون جمعية الدفاع عن حقوق شرقى الأناضول هى أداة الاتصال بين الجمعيات التى انبثقت عن المعاناة والكوارث التى حاقت بالإمبراطورية العثمانية» .

سادساً : «تقوم لجنة تمثيلية يختار المؤتمر أعضاءها بالعمل باسمه لإرساء قواعد الوحدة الوطنية بين المسلمين وغير المسلمين فى الدولة على جميع المستويات من القرية إلى الولاية» (١).

وكان اجتماع المؤتمر فى أرضروم ، وهى إحدى الولايات الست فى شرقى الأناضول تحدياً صريحاً وسافراً للأرمن، الذين كانوا يرمون إلى إنشاء دولة أرمنية تكون هذه الولاية جزءاً منها . كما تعد القرارات التى أشرنا إليها تحديداً واضحاً لموقف الحكومة التركية الجديدة بقيادة مصطفى كمال باشا، الذى أخذ ينظمها فى الأناضول بأنها لن تتنازل عن شبر واحد من الأراضى الواقعة فى شرقى الأناضول، والتى يريد الأرمن إقامة دولتهم عليها . كما يعد مؤتمر أرضروم دليلاً عملياً على اهتمام الثورة الكمالية، وهى لاتزال فى مهدها بإبعاد الخطر الأرمنى.

قضية الأرمن فى مؤتمر سيواس، سبتمبر - أيلول - ١٩١٩ :

اجتمع مؤتمر وطنى آخر فى سيواس - إحدى الولايات الست فى شرقى الأناضول - فى ٤ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٩١٩ ، وكان اجتماعه فى هذه الولاية تحدياً آخر للأرمن . وافتتح مصطفى كمال المؤتمر وانتخب رئيساً له ، وهو الذى أدار مناقشاته . واختلف هذا المؤتمر عن سابقه مؤتمر أرضروم ؛ إذ شهده مندوبون عن كل بقاع الأناضول وإقليم تراقيا Thrace فى أوروبا ، بينما كانت عضوية المؤتمر الأول مقصورة على مندوبى شرقى الأناضول . وتماشياً مع تنوع الجهات التى جاء منها أعضاء مؤتمر سيواس، تقرر تغيير اسم جمعية الدفاع عن حقوق شرقى الأناضول إلى اسم جديد أعم وأشمل هو «أناضولو روملى مدافعى حقوق جروبو» أى جماعة المدافعين عن حقوق الأناضول والروملى (٢) ، مع قيام لجنة تمثيلية دائمة يرأسها مصطفى كمال . وقد أصبح هذا التنظيم الجديد هو أداة النضال السياسى بعد ذلك من أجل تحرير الأناضول وتراقيا فى أوروبا . وكان من أهم قرارات المؤتمر أن يمتد إلى جميع أنحاء البلاد تنفيذ قرارات المؤتمر السابق فى أرضروم ، وقد أدخلت عليها بعض تعديلات تجعلها أكثر إيجابية . وأثار بعض الأعضاء موضوع تعيين الولايات المتحدة الأمريكية دولة منتدبة على

---

(١) انظر جميع قرارات مؤتمر أرضروم فى :

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol.; 2, pp. 344-345.

(2) Anadolu ve Rumeli Mudafaa -i Hukuk Grebu

ويرد ذكر اسم هذه الجماعة فى المراجع الإنجليزية .

Group for the Defense of the Rights of Anatolia and Rumelia

والروملى مصطلح تاريخى، معناه تركية أوروبا .

الأناضول ، وكان هذا الاقتراح يلقى تأييداً من بعض الدوائر فى إستانبول وقد رفضته أغلبية المؤتمر جملة وتفصيلاً . وأعلن المؤتمر ضرورة العمل على تماسك أجزاء الإمبراطورية العثمانية والمحافظة على الاستقلال الوطنى، واستخدام القوات المسلحة الوطنية عند الضرورة فى وجه قوات الاحتلال الأجنبى[١] ولم يرد ذكر للولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية ، واقتصرت القرارات على تحرير الأناضول وإقليم تراقيا .

وحدث فى أثناء انعقاد المؤتمر وجود اللجنة الأمريكية لتقصى الحقائق – والتى أوفدها الرئيس الأمريكى ولسن إلى الأناضول، وكانت برياسة جيمس ج. هاربورد، كما سبق أن ذكرنا– أن تمت مقابلتان فى سيواس فى يومى ٢٢ و ٢٣ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٩١٩ بين رئيسها ومصطفى كمال ، الذى أكد لرئيسها تأكيداً قاطعاً أن الأناضول إقليم تركى ، وأنه – أى مصطفى كمال– لن يقبل أو يسمح بأى انتداب يتقرر بالنسبة للنظام السياسى فى الأناضول[٢] .

أدرك الأرمن أن الكماليين هم العدو اللدود لهم ، وأنهم يقفون فى وجه تحقيق أمانيهم الوطنية بإنشاء دولة مستقلة فى الأناضول ، وأنهم يتهددون الأرمن بشن حرب عليهم للحيلولة بينهم ومايشتهون ، ولكن الأرمن كان يعلقون آمالاً كباراً على بريطانيا وعلى الحكومة المركزية فى إستانبول فى تحقيق أهدافهم . ولم يكن السبب راجعاً إلى أن حكومة إستانبول كانت تتسم بالخيانة ، ولكن لأنها كانت حكومة متناهية فى ضعفها وتدهورت أوضاعها إلى حد أنها أصبحت ألعوبة فى يد المندوب السامى للحلفاء ؛ خاصة سلطات الاحتلال البريطانى التى كثيراً ماخرقت أحكام هدنة مدروس لمصلحة بريطانيا دون أن تحرك حكومة إستانبول ساكناً . ولم يستطع الأرمن اصطناع الصبر حتى تفرغ بريطانيا وحليفاتها من وضع معاهدة صلح مع الدولة العثمانية، وتفرضها عليها مقررة فيها إنشاء دولة للأرمن فى شرقى الأناضول ، فشنوا حرباً على الكماليين فى شهر مايو – آيار – سنة ١٩٢٠، قبل أن يوقع مندوبو الحكومة المركزية فى إستانبول مكرهين على معاهدة سيڤر Sévres فى ١٠ من أغسطس – آب – سنة ١٩٢٠ . وقد حاول الأرمن استغلال حرج مركز القوات الكمالية فى صراعها الحربى ضد الغزاة اليونانيين ، وعملوا على تصعيد قضيتهم وإقناع بريطانيا بأنها قضية عاجلة وملحة لاتتحمل تأخيراً ، واستمرت الحرب الكمالية الأرمنية سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ وانتهت بهزيمة ساحقة للأرمن، سنشير إليها بعد عرض معاهدة سيڤر .

الحلفاء يقررون فى معاهدة سيڤر إنشاء دولة حرة مستقلة للأرمن :

لم تقنع بريطانيا وحليفاتها بعد انتصارها فى الحرب العالمية الأولى بانتزاع البلاد

(1) Lewis B.; op. cit., pp. 248-249.

(2) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, p. 346.

العربية وفصلها فصلاً تاماً عن الدولة العثمانية ، فى معاهدة سيڤر Sévres[١] ، ولكن أمعنت الدول المتحالفة المنتصرة فى سياسة تفتيت هذه الدولة ، فقررت فى المعاهدة ذاتها إنشاء دولة حرة مستقلة A Free and Independent State للأرمن (المادة ٨٨ من المعاهدة)، وسجلت المعاهدة أيضاً موافقة الدولة العثمانية وأرمينية والأطراف المتعاقدين، على أن يعهدوا إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بمهمة تعيين الحدود بين الدولة العثمانية وأرمينية فى ولايات أرضروم ، وطرابيزون ، وڤان ، وبتليس ، وأن يقبلوا القرار الذى يتخذه فى هذه المسألة وأى قرارات أخرى يرى الرئيس الأمريكى إضافتها لضمان إيجاد طريق يصل أرمينية بالبحر، ولتجريد أى جزء من الأراضى العثمانية المتاخمة لهذه الحدود من السلاح (المادة ٨٩) . وإذا كان تعيين الحدود يتطلب نقل جميع أجزاء الأراضى من ولاية من الولايات المذكورة فى المادة السابقة أو نقل جزء منها .. فإن الدولة العثمانية تتنازل ، من تاريخ صدور هذا القرار عن جميع حقوقها على الأراضى، التى تنتقل إلى الدولة التى تتعهد بها الدولة العثمانية للدولة الأرمنية ، ونصت الفترة الثالثة على أن تعقد عند الضرورة اتفاقات لاحقة تتناول كافة المسائل، التى لم تشملها معاهدة سيڤر[٢]، والتى يمكن أن تنشأ عن نقل الأقاليم المذكورة إلى السيادة الأرمنية (المادة ٩٠) .

وإذا حدث ضم أى جزء من الأقاليم العثمانية لدولة الأرمن.. فإن لجنة حدود تقرر تعيين الحدود على الطبيعة بين الدولة العثمانية وأرمينية، ويصدر قرار بتشكيل هذه اللجنة فى خلال ثلاثة شهور من إبلاغ قرار رئيس الولايات المتحدة للأطراف المتعاقدين وأرمينية ، ويكون تعيين هذه الحدود فى ضوء قرار الرئيس الأمريكى (المادة ٩١) ، أما مسألة الحدود بين أرمينية ، وأذربيجان ، وجورجيا فتقرر فى اتفاق مباشر بين الأطرف المعنيين . وقررت الفقرة الثانية من هذه المادة أنه فى أى حالة تفشل الدول المختصة فى تعيين الحدود عن طريق اتفاق فى تاريخ القرار المشار إليه فى المادة (٨٩) .. فإن خط الحدود مثار النزاع تقرره الدول الكبرى الرئيسية المتحالفة ، وتقوم أيضاً بتحديده على الطبيعة (المادة ٩٢) .

وقررت المعاهدة أن توافق أرمينية على عقد معاهدة مع الدول الكبرى الرئيسية المتحالفة، ترى هذه الدول أنها ضرورية لحماية مصالح سكان أرمينية الذين يختلفون فى الدين واللغة والجنس عن الأرمن . وجاء فى الفقرة الثانية أن أرمينية توافق على وضع معاهدة مع الدول الكبرى الرئيسية المتحالفة، ترى هذه الدول أنها ضرورية لضمان حرية المرور والمساواة فى المعاملة، فيما يختص بتجارة الشعوب الأخرى .

---

(١) انظر القسم السادس من معاهدة سيفر والخاص بأرمينية ، فى :
Great Britain, Parliamentary Papers, 1920, Treaty Series No. 11, Cmd. 964, pp. 16-32.

(2) Lewise B.; op. cit., p. 241.

الأرمن يشنون الحرب على الكماليين سنتى ١٩٢٠-١٩٢١ :

أظهر الأرمن شماتة بالدولة العثمانية عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى وعقد هدنة مدروس Mudros الجائرة فى ٣٠ من أكتوبر – تشرين أول – سنة ١٩١٨ كما سبق أن ذكرنا ، ومن ثم أرادوا أن يكشفوا عن حقدهم الدفين، يحدوهم الأمل فى إثارة اهتمام بريطانيا- وحليفاتها المنتصرات – بقضيتهم فى المعاهدة المتوقع إبرامها لتصفية الدولة العثمانية . ولم يكن فى مقدور الجالية الأرمنية أو فروع العصابات الأرمنية الثورية أن تباشر نشاطها الإرهابى فى إستانبول بذبح المسلمين ، ومهاجمة المنشآت العامة بها بإلقاء القنابل عليها كما كانت تفعل من قبل ؛ لأن قوات مشتركة من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا كانت تحتل إستانبول وتتحمل مسئولية المحافظة على الأمن العام ، وتشرف على قوات الشرطة والجندرمة ووسائل المواصلات العامة بها . وأدرك الأرمن أن الطريق أمامهم مسدودة فى العاصمة ، ولذلك نقلوا نشاطهم المعادى إلى الأناضول للاستيلاء على شرقى هذا الإقليم . واعتقدوا أن الفرصة متاحة لهم ؛ إذ كان الكماليون منصرفين قلباً وقالباً إلى محاربة اليونانيين وإجلائهم عن الأناضول، بعد أن نزلوا فى ثغر إزمير ، تحت حماية الأساطيل الأمريكية والبريطانية والفرنسية فى ١٥ من مايو- آيار – سنة ١٩١٩ .

تحالف الأرمن مع فرنسا التى كانت تحتل منطقة كيليكيا فى الجنوب الشرقى من الأناضول ، وشن الأرمن حرب عصابات على القرى التركية بقتل سكانها ونهب محصولاتها ، وكانت حرب استنزاف . أما الحرب النظامية فقد شنتها جمهورية إريفان Erivan الأرمنية التى أنشئت حديثاً فى القوقاز ، ولم تقنع هذه الجمهورية بأراضيها التى حصلت عليها سنة ١٩١٩، وتطلعت إلى توسعات إقليمية على حساب الكماليين .

بدأ هجوم الأرمن فى مايو – آيار – سنة ١٩٢٠ ، وسارعت حكومة الكماليين إلى تعيين قائد قدير يسمى كاظم قره بكير فى ١٥ من يونيو – حزيران – سنة ١٩٢٠ قائداً للجبهة الشرقية فى الأناضول ، وأعد جيشاً لطرد الأرمن من الأراضى التى استولوا عليها ، وطلب مراراً من المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة أن يأذن له فى التحرك بقواته ناحية الشرق وإنقاذ الفلاحين الأتراك من الكوارث التى ينزلها الأرمن بهم .

ولكن المجلس الوطنى تردد فى اتخاذ قرار فى هذا الصدد نظراً لحرج مركز الكماليين أمام تقدم القوات اليونانية الشرسة ، ورأى أنه من الحكمة تأجيل الهجوم المضاد على القوات الأرمنية فى ذلك الوقت الحرج، الذى استأنف فيه اليونانيون هجومهم المدمر فى يونيو – حزيران – سنة ١٩٢٠ من غربى الأناضول فى اتجاه الشرق إلى وسطه ، وكانت وجهة نظر الكماليين فى هذا التأجيل أن القوات الكمالية فى حاجة إلى تعزيز أمام الزحف اليونانى الكاسح

بدلاً من تشتيتها بين الجبهتين اليونانية والأرمنية . ولهذا اكتفى المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة بتقديم احتجاجات دبلوماسية إلى حكومة جمهورية إريفان .

وتحسن الموقف العسكرى بالنسبة للكماليين فى صراعهم ضد اليونانيين الغزاة ؛ إذ استطاع عصمت باشا أن يحرز انتصاراً رائعاً عليهم فى معركة دارت فى ١٠ من يناير - كانون ثان - سنة ١٩٢١ فى وادى إينونو شمالى كوتاهية ، ثم أباد قوات يونانية أخرى فى مدينة إينونو فى ٣١ من مارس - آذار - وهى لاتقل فى أهميتها عن المعركة السابقة . وتوج هذا النجاح العسكرى المزدوج بانتصار حربى ثالث، قاده مصطفى كمال بشخصه فى معركة نهر سقارية فى ٢٤ من أغسطس - آب - فى السنة ذاتها ، واضطر اليونانيون إلى الانسحاب إلى خط دفاع جديد فى غربى الأناضول[1] .

انصرف المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة إلى مسألة الأرمن، بعد أن اطمأن مؤقتاً إلى الموقف الحربى ضد اليونانيين ، فأذن للقائد التركى قرة بكير فى التحرك بقواته ضد الأرمن فى ٧ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩٢١، ولكن بشرط ألايتوغل فى زحفه أكثر من مدينة قارص Kars ؛ لأنه كان من المتوقع أن يستأنف اليونانيون هجوماً جديداً . ولكن قرة بكير كان يضمر أمراً آخر هو التوغل فى أراضى الأرمن ما استطاع إلى ذلك سبيلا . وقد سقطت قارص فى يده فى ٣٠ من أكتوبر - تشرين أول - ومضى يتوغل فى المناطق الأرمنية فيما وراء الحدود التى رسمت سنة ١٨٧٧ ، وأمام الزحف السريع للقوات الكمالية طلبت حكومة جمهورية إريفان عقد هدنة أعقبتها معاهدة صلح فى ليلة ٢-٣ من ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩٢١ وقد وقعت المعاهدة فى إسكندروبول [2] Alexandropol .

وبمقتضى هذه المعاهدة، تنازل الأرمن عن كل ادعاء لهم فى الأراضى التركية ، ووافقوا على إنقاص حجم قواتهم المسلحة ، وعلى السماح لتركيا باستخدام الطرق الحديدية التى تمر فى أراضيهم فى اتجاه الشمال ، وعلى أن تستولى تركيا على إسكندروبول ، وبذلك كسب الكماليون مركزاً حربياً فى كل المعاهدات التى عقدوها مع الروسيا السوفيتية . ومن ناحية أخرى قام الكماليون بنقل الأسلحة التى استولوا عليها من الأرمن إلى الجبهة الغربية لاستخدامها فى الهجوم المرتقب لليونانيين فى الأناضول . ولكن من الأهمية بمكان أن هذه المعاهدة قد أرست الحدود الشرقية لتركيا الحديثة فى جميع المعاهدات اللاحقة دون تغيير تقريباً إلى الوقت الحاضر . ولكن لم يتم التصديق على هذه المعاهدة سواء من جانب حكومة أنقرة أو جمهورية

---

(1) Lewis B. erred; op. cit., p. 253.

Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw; op. cit., vol. 2, pp. 356-357.

(٢) تسمى أيضاً ليناخان Leninakan وفى اللغة التركية جومرو Gumru .

إريفان ، لأن هذه الجمهورية سرعان ما ابتلعها البلاشفة .

وجدير بالذكر أن الهجوم الذى قام به الكماليون ضد الجمهورية الأرمنية لم يتم بالاشتراك مع الجيش الأحمر، كما تزعم بعض المراجع التاريخية ، وكل ماحدث أن البلاشفة قد غزوا آذربيجان بينما كان الكماليون يحاربون الأرمن . وبعد أن عقدت معاهدة إسكندروبول، زحف البلاشفة على جمهورية إريفان الأرمنية وصبغوها بالصبغة الشيوعية .

وقد مهدت الحرب التركية الأرمنية وما أعقبها من إبرام معاهدة إسكندروبول الطريق لعقد معاهدة تركية سوڤيتية فى ١٦من مارس – آذار – سنة ١٩٢١[١] وقد اعترفت هذه المعاهدة بالحدود الشرقية لتركيا طبقاً لما ورد فى معاهدة إسكندروبول، وأدخلت استثناءين، هما:

الأول : تنازلت تركيا عن سيادتها على مدينة وثغر باطوم Batum لجمهورية جورچيا، على أن يكون لتركيا الحق فى استخدام هذا الميناء استخداماً حراً فى نقل جميع صادراتها وواردتها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية ، وأن تتمتع الطوائف المقيمة هناك بقدر كبير من الحكم الذاتى بحيث يضمن لكل طائفة الاحتفاظ بحقوقها الدينية والثقافية (المادة الثانية بفقرتيها الأولى والثانية) .

الثانى : يكون إقليم ناكيشڤان Nakhichevan [٢] جمهورية سوڤيتية ذات حكم ذاتى تحت حماية آذربيجان، بشرط ألا تنقل آذربيجان الحماية لدولة أخرى ، وأن تحدد حدود هذا الإقليم بمعرفة لجنة، يشترك فيها مندوبون عن تركيا وآذربيجان وأرمينية [٣] .

---

(١) بالإضافة إلى الحرب التركية الأرمنية .. كانت هناك أسباب أخرى قربت بين الكماليين واتحاد الجمهوريات السوڤيتية وأدت إلى عقد المعاهدة . وكان من بينها رغبة الكماليين فى كسر العزلة التى فرضتها بريطانيا وحليفاتها على حكومة الكماليين ، واستغلال الاتحاد السوڤيتى للكراهية الشديدة التى كان يشعر بها الكماليون نحو بريطانيا وحليفاتها بسبب احتلالهم لأجزاء مهمة وعديدة من بلادهم ، ولتأييدهم السافر للعدوان اليونانى لتمكين اليونانيين من إنشاء دولة يونانية كبرى، تضم الأناضول أو على الأقل الجزء الغربى من الأناضول . وكان الاتحاد السوفيتى يرجو أن يتسلل من خلال هذا التقارب لنشر الشيوعية فى أوساط الكماليين ، ويؤيد هذه الحقيقة الأخيرة أن السوفيت فى أثناء مفاوضات لعقد معاهدة لاحقة أعربوا لمصطفى كمال عن رغبتهم فى إدخال الشيوعية إلى تركيا، فأجاب بأنه يفضل تأجيل بحث هذا الموضوع إلى مابعد الفراغ من إنهاء الاحتلال الأجنبى لجميع أنحاء تركيا .

(٢) يقع إقليم ناكيشفان بين وادى آراكس Araxes وجبل داجنا Daghna فى شرق الأناضول .

(٣) النص الرسمى للمعاهدة التركية السوفيتية فى :

British and Foreign State Papers, vol., 118, pp. 990-996.

وقد تم تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة فى مدينة قارص، فى ١٣ من سبتمبر – أيلول – سنة ١٩٢١ .

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تقترح فى مؤتمر لندن ١٩٢٣ إنشاء دولة أرمنية مستقلة تقتطع من الدولة العثمانية :

وعلى الرغم من انتصار الكماليين فى المرحلة الثانية من حرب التحرير ضد اليونانيين، وهى المرحلة التى توجت بانتصار الأولين فى معركة سقارية (٢٤ من أغسطس - آب - سنة ١٩٢١) ، اجتمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى لندن فى مارس - آذار - سنة ١٩٢٢ ، وعقدوا عدة اجتماعات، اقترحوا فى نهايتها عقد هدنة بين الكامليين واليونانيين، تعقبها معاهدة سلام شامل تقوم على المبادئ الآتية :

(١) إنشاء دولة أرمنية مستقلة فى الولايات الست فى شرقى الأناضول .

(٢) تنازل الدولة العثمانية لليونان عن أزمير وتراقية الشرقية، بما فيها أدرنة العاصمة السابقة للدولة العثمانية، قبل أن يتخذ السلطان محمد أبو الفتوح من إستانبول عاصمة لها .

(٣) إبقاء الرقابة الدولية على المضايق التركية - البوسفور ، والدردنيل ، وبحر مرمرة - وإبعاد العثمانيين عنها .

(٤) الإبقاء على نظام الامتيازات الأجنبية ولجنة الدين العام .

(٥) إلغاء الرقابة المالية الأوروبية على الحكومة العثمانية .

(٦) رفع الحد الأقصى للجيش العثمانى إلى ٨٥,٠٠٠ مقاتل .

والمعنى المستفاد من هذه الاقتراحات أن الدول الأوروبية الكبرى - وهى تخطط مشروع خريطة سياسية جديدة لأجزاء من منطقتى الشرق الأدنى والشرق الأوسط - كانت تضع مسألة إنشاء دولة مستقلة جديدة للأرمن، تقتطع من الأقاليم العثمانية فى شرقى الأناضول فى عداد المسائل الكبرى، التى كانت تعلق عليها آمالاً كبرى، مثل: تدويل المضايق وتجريد منطقتها من السلاح ، ودعم الأطماع اليونانية فى إنشاء إمبراطورية هيلينية يتوسطها بحر إيجه من ساحليه الشرقى والغربى وتشمل - فيما تشمل - إزمير والنصف الغربى من الأناضول، فضلاً عن تراقية الشرقية ، والإبقاء على نظام الامتيازات الأجنبية الدولة العثمانية ولجنة الدين العام . وكانت كل هذه التنازلات فى مقابل إنهاء حالة الحرب فى الأناضول وإلغاء الرقابة المالية الأوروبية ، ورفع الحد الأقصى للجيش العثمانى إلى ٨٥,٠٠٠ مقاتل بدلاً من ٥٠,٠٠٠ الذى قررته معاهدة سيفر ، وبذلك تحقق بريطانيا وحليفاتها أهدافها وهى الهبوط بالدولة العثمانية إلى ظل دولة ، أو كما يسمى a shadow-State .

وقد رفض المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة قبول الهدنة وما اقترنت به من اقتراحات؛ لأنها تتعارض تعارضاً صارخاً مع الميثاق الوطنى ، وقرر الموافقة على طلب مصطفى كمال

بإتمام الجلاء الكامل قبل البدء فى مفاوضات الصلح ، وبذلك تساقط مشروع الهدنة والمبادئ التى قامت عليها تساقطاً تلقائياً . وانصرف مصطفى كمال وقواته للمضى فى الصراع الحربى لطرد اليونانيين عن بكرة أبيهم من الأناضول وتراقية الشرقية فى حرب التحرير والاستقلال .

الاتجاه إلى وضع معاهدة جديدة بدلاً من سيڤر

كان تنفيذ معاهدة سيڤر فى حكم الاستحالة، على الرغم من أن عدة دول أوروبية اشتركت فى التوقيع عليها وظلت المعاهدة مجمدة . وكان من المظاهر الأولى لعدم تنفيذها أن رفض التوقيع عليها رئيس الولايات المتحدة ، ويوغوسلافيا ، والشريف الحسين بن على ملك الحجاز . ولكن كان السبب الأهم فى تجميد المعاهدة هو موقف مصطفى كمال ورفاقه ؛ فقد رفضوا المعاهدة رفضاً باتاً ووصموا بالخيانة العظمى كل مواطن يقبلها ، وجعلوا ذكرى التوقيع عليها يوم حداد عام فى أنحاء البلاد ، وخاض الكماليون بقيادة مصطفى كمال صراعاً حربياً مريراً ضد الغزاة اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين والأرمن لطرد هؤلاء المغيرين من الأناضول . وكانت قوات بريطانية مع قوات رمزية من حليفاتها تحتل إستانبول ، وكانت أساطيل الحلفاء تلقى مراسيها فى المضايق التركية وفى موانىء تركيا على البحر الأسود ، واستطاع مصطفى كمال بعد جهاد شاق استطال سنين عدداً تحرير الأناضول وإقليم تراقيا الشرقية فى أوروبا .

ورأى الحلفاء أن مصالحهم السياسية والاقتصادية والعسكرية تقتضى إنهاء حالة الحرب فى منطقة الشرق الأدنى ؛ لأن كثيراً من الدوائر السياسية فى العالم الإسلامى والقطاعات الشعبية كانت ساخطة على سياسة الحلفاء تجاه الدولة العثمانية وتفتيتها على هذا النحو المزرى. وكان الحلفاء يخشون قيام حرب عامة جديدة، ينضم فيها الاتحاد السوفيتى إلى تركيا بمقتضى المعاهدة المعقودة بينهما بتاريخ ١٦ من مارس – آذار – سنة ١٩٢١ ، وكانت هذه المعاهدة هى الورقة الرابحة فى يد مصطفى كمال ، وقد قررت فى مادتها الأولى عدم الاعتراف بأى معاهدة فرضت على تركيا لم تعترف بها الحكومة الوطنية فى تركيا . وانتهى الحلفاء رأياً إلى عقد مؤتمر دولى، يجتمع فى ڤيينا لوضع معاهدة جديدة مع تركيا بدلاً من معاهدة سيڤر ، ثم اتجه رأيهم إلى عقده فى لوزان بسويسرا تأسيساً على أنها دولة محايدة .

لم يكن من مصلحة الأرمن على الإطلاق القرار، الذى اتخذه الحلفاء بعقد مؤتمر لوزان ليعيد النظر فى كافة المسائل التى اشتملت عليها معاهدة سيڤر ؛ لأنه على الرغم من أن المعاهدة الأخيرة لم تنفذ ، كان الأرمن يعلقون آمالهم على أن إنشاء دولة حرة مستقلة لهم – كما قررتها معاهدة سيڤر – إنما هو قرار سيتخذ طريقه إلى التنفيذ العاجل أو الآجل وسواء طالت مدة الانتظار أو قصرت . ولذلك انتابتهم الهواجس خوفاً من المؤتمر الجديد، الذى سيعيد بحث

المسائل التى سبق تقريرها ، وأن هذا البحث سيؤدى حتماً إلى إحدى نتائج ثلاث ، إما الإبقاء عليها أو تعديلها أو إلغائها ، وكان الأرمن يخشون إحدى النتيجتين الأخيرتين .

إرهابيان أرمنيان يغتالان أحد قادة الجيوش العثمانية :

بينما كانت الدول الأوروبية قد صحت عزيمتها على عقد مؤتمر دولى يضع معاهدة جديدة، بدلاً من معاهدة سيڤر مع الدولة العثمانية، وتتضمن المعاهدة الجديدة تسوية مشكلات هذه الدولة والمشكلات المتفرعة عنها مثل قضية الأرمن ، وقع حادث غتيال جمال باشا حين تربص أرمنيان إرهابيان هما : كركين لاليان ، وسرجو فارتيان ، فى مدينة بتليس بأرمينية ، وأطلقا عليه عدة أعيرة نارية أردته قتيلاً فى ٢١ من يوليو - تموز - عام ١٩٢٢ (١) ، وكان جمال باشا قائداً للجيش العثمانى الرابع إبان الحرب العالمية الأولى ، تولى قيادته من شهر نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٤ إلى ديسمبر - كانون أول - سنة ١٩١٧ ، واتخذ دمشق مقراً لقيادته . وكانت اختصاصاته العسكرية والإدارية تمتد عبر منطقة واسعة، تبدأ من جنوبى طوروس فى آسيا الصغرى حتى اليمن ، وشملت ولايات أضنه ، وحلب ، ودمشق ، وبيروت ، ومتصرفية جبل لبنان ، ومتصرفية القدس (فلسطين) ، وولاية الحجاز . ويلاحظ أن المناطق الخمس الأولى كانت تقيم فيها جموع كثيفة العدد من الأرمن ، ولعل تصرفاته معهم فى أثناء قيادته للجيش الرابع قد أوغرت صدر الأرمن عليه ، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، هرب منها وطاف ببعض دول إلى أن انتهى به الأمر بتعيينه مفتشاً عاماً للجيش الأفغانى . وقد تم هذا التعيين بناء على تدخل قوميسير الشئون الخارجية السوفيتى شتيرين ، وفى عودة جمال باشا من أفغانستان تعرض للاغتيال ويبدو أن قتله كان جزءاً من حملة الاغتيالات نفسها التى دبرت لطلعت باشا وسعيد حليم باشا، اللذين سقطا صريعين من قبله. وقد دفن جمال باشا فى بتليس ثم أعيد دفنه فى أرضروم ، وقد وقع حادث اغتياله قبل عقد مؤتمر لوزان بأربعة أشهر . وبصرف النظر عن أن القتيل كان وزيراً للبحرية العثمانية وقائداً للجيش العثمانى الرابع وعضواً فى حكومة الطغاة وعضواً بارزاً فى حزب الاتحاد والترقى، فإن حادث الاغتيال فى حد ذاته أساء إلى قضية الأرمن ، لأنه أعطى للعالم صورة كريهة عن الأرمن ، وأكد أنهم لايزالون إرهابيين ، كما أفاد مقتله مصطفى كمال ورفاقه ؛ إذ زادهم إصراراً فى مؤتمر لوزان على عدم إنشاء دولة لهم فى شرقى الأناضول .

مؤتمر لوزان يناقش قضية الأرمن مع قضايا الأقليات :

افتتح المؤتمر فى ٢٠ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩٢٢ ، وقسمت أعماله بين ثلاث لجان .. كان يرأس اللجنة الأولى لورد كيرزون خارجية بريطانيا ورئيس الوفد البريطانى

---

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية ، مادة جمال باشا بقلم D.A. Rustow .

فى المؤتمر ، واختصت هذه اللجنة ببحث موضوع نظام الملاحة فى البوسفور وبحر مرمورة والدردنيل والبحر الأسود والمسائل العسكرية ومسائل الأقليات والمسائل الإقليمية ، وكانت هذه اللجنة هى أهم لجان المؤتمر (١) .

بدأ المؤتمر منذ جلسة أول ديسمبر - كانون أول - يناقش قضية الأرمن مع قضايا الأقليات الدينية والقومية فى دولة تركيا الحديثة مثل اليونانيين والأكراد والآشوريين واليهود ، وألقى لورد كيرزون خطاباً ضافياً تناول فيه موضوع الأقليات بشكل عام، وأشار إلى اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع ، وقال إن الرأى العام العالمى يعلق أعذب الآمال على المؤتمر لإيجاد حل عادل يضمن للأقليات فى تركيا المحافظة على حياتها وحريتها وممتلكاتها . واقترح لورد كيرزون وضع ضمانات معينة للأقليات، على غرار الضمانات الممنوحة للأقليات فى الدول التى أنشئت فى وسط أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى ، كما طالب بإنشاء لجنة من قبل عصبة الأمم للإشراف على تنفيذ هذه الضمانات .

وقد رد عليه عصمت باشا وزير الخارجية التركية ورئيس الوفد التركى فى المؤتمر قائلاً إن وجود أقليات دينية وقومية فى الدولة العثمانية كان أمراً طبيعياً ؛ لأن الدولة كانت مترامية الأطراف وتمتد أقاليمها فى ثلاث قارات . ولكن تدخل الدول الأوروبية فى موضوع الأقليات هو الذى أعطى المسألة أبعاداً كبيرة وخطيرة ؛ فالدول الأوروبية كانت تشجع الأقليات على إثارة الاضطرابات فى وجه الحكومات العثمنية ، فإذا تفاقمت الاضطرابات أرسلت هذه الدول قوات عسكرية بحجة حماية الأقليات ، وخرجت الدول من هذا التدخل بمكاسب سياسية وإقليمية كانت تزيد الدولة العثمانية وهناً على وهن . وأصبح تدخل الدول الأوروبية فى شئون الدولة العثمانية سمة بارزة فى تاريخها فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، وخرج عصمت باشا من مقدمته إلى أن زوال الدولة العثمانية لابد أن يؤدى إلى تغيير وجه موضوع الأقليات تغييراً جذرياً ، لأن دولة تركيا الحديثة لاتقبل على أى نحو من الأنحاء أن يكون وجود الأقليات فى

---

(١) كانت اللجنة الثانية يرأسها الماركيز جيرونى Marquis Geroni ، وزير خارجية إيطاليا ورئيس الوفد الإيطالى فى المؤتمر، وتختص بنظر مسألة الأجانب المقيمين فى تركيا . أما اللجنة الثالثة فكان يرأسها بارير Barrère رئيس الوفد الفرنسى فى المؤتمر ، وكان اختصاصها النظر فى المسائل الاقتصادية والمالية .

انظر :

Ministère des Affaires Etrangères. Documents Diplomatrques. Confèrence de Lausanne sur les affaires de Proche-Orient 1922-1923.

Recueil des Actes de la Conférence. Première Sèrie, tomes 1-17 Deuxième Sèrie, tomes 1-II.

وهذان المجلدان يشملان مضابط جلسات المؤتمر والتقارير، التى وضعت فى أثناء انعقاده، أو التى قدمتها وفود الدول المشتركة فيه كما يتضمن معاهدة الصلح والاتفاقات والبروتوكولات والتصريحات المرفقة بها .

بلادها سبباً فى المساس بالسيادة التركية على أراضيها أو تمزيق هذه السيادة ، وخلص من خطابه المستفيض إلى رفض فكرة إشراف عصبة الأمم ؛ لأن هذا الإشراف نوع من التدخل الدولى فى الشئون الداخلية ، وقال إن أحسن ضمان للمستقبل هو القوانين التى تضعها الحكومة التركية والسياسة الحرة التى تنتهجها الحكومة التركية ، وإن الحل الأمثل لمسألة اليونانين هو تبادل إجبارى للسكان الأتراك المسلمين والسكان اليونانيين ؛ بمعنى أن يعود جميع الأتراك المسلمين المستوطنين فى بلاد اليونان إلى تركيا ويغادر تركيا إلى بلاد اليونان جميع اليونانيين المستوطنين فى الأناضول وتراقيا الشرقية ، وذكر أن حكومة أنقرة مصممة على إبعاد اليونانيين من الوطن التركى لأنهم عنصر مشاغب ويتمتعون بامتيازات سياسية وإدارية، مستندين إلى وجود البطريركية اليونانية فى إستانبول حيث يمارس البطريرك اليونانى سلطات واسعة ، ويتدخل فى المسائل السياسية والإدارية إلى جانب المسائل الدينية ، وطالب عصمت باشا أيضاً بنقل مقر البطريركية اليونانية من إستانبول (١) .

ولم يوافق لورد كيرزون على طلبات عصمت باشا ، وقال ريتشارد تشايلد Richard Washburn Child المراقب الأمريكي (٢) إنه يجب اتخاذ إجراءات حازمة لتأمين سلامة الأقليات الدينية والقومية فى تركيا ، وأيد مندوبو فرنسا وإيطاليا ويوغوسلافيا واليونان اقتراحات رئيس الوفد البريطانى .

وفى جلسة ١٣ من ديسمبر – كانون أول – سنة ١٩٢٢ استأنف المؤتمر مناقشة موضوع الأقليات ، وأعطيت الكلمة لعصمت باشا ، فشرح الفظائع التى ارتكبها اليونانيون ضد الأتراك فى الأناضول من إحراق القرى وذبح سكانها وتدمير مساكنهم ، وأصر على تبادل السكان ونقل مقر البطريركية اليونانية من إستانبول ، ووصف هذه الإجراءات بأنها «ضرورة مؤلمة ولكنها منطقية» (٣) a painful neccessity, but logical وبعد مناقشات طويلة وساخنة اشترك فيها أعضاء المؤتمر ، انتهى الرأى إلى حل قبله اليونانيون على مضض ، وهو التبادل الإجبارى

---

(1) Harry N. Howard; The Partition of Turkey. A Diplomatic History 1913-1923. New York, 1966., p. 301.

(٢) لم تشترك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى مؤتمر لوزان ، واكتفت بإرسال ثلاث مذكرات إلى الدول الداعية وهى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أوضحت فيها وجهات نظرها فى المسائل التى يبحثها المؤتمر ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه المذكرات الثلاث فى موطن سابق فى هذه الدراسة (ج١ ، ص ص٢٨٠-٢٩١) ، كما اكتفت بإرسال «مراقبين» يحضرون جلسات المؤتمر ويشتركون فى مناقشاته ويوضحون موقف حكومتهم فى المسائل المعروضة ويخطرون حكومتهم بموقف الدول الأعضاء . واستندت الحكومة الأمريكية فى امتناعها عن الاشتراك فى المؤتمر إلى أنها لم تكن فى حالة حرب مع تركيا ، ولم تكن أحد الأطراف فى هدنة مدروس ، ولاترغب فى التوقيع على المعاهدة الجديدة المقترحة .

(3) Harry N. Howard; op. cit., p. 303.

للسكان المسلمين الأتراك من جانب واليونانيين من جانب آخر، على أن يستثنى من هذا التهجير الإجبارى اليونانيون ، الذين استوطنوا إستانبول قبل ٣٠ من أكتوبر - تشرين أول - سنة ١٩١٨ . ولم يستطع عصمت باشا أن يفوز بموافقة المؤتمر على نقل مقر البطريركية اليونانية من إستانبول، بعد أن تعهد لورد كيرزون أمام المؤتمر بأن البطريرك اليونانى فى إستانبول لن يمارس أى نشاط سياسى أو إدارى، وأن عمله سيكون مقصوراً على المسائل الدينية . وتم التوقيع فى ٣٠ من يناير - كانون ثان - سنة ١٩٢٣ على مشروع الاتفاق بين الوفدين التركى واليونانى على أن يكون تنفيذه اعتباراً من أول مايو - آيار - سنة ١٩٢٣ ، وتم التوقيع على الاتفاق النهائى فى ٢٤ من يوليو - تموز - سنة ١٩٢٣ ، وأرفق بمعاهدة لوزان على أن يكون مرفقاً بها وجزءاً لاينفصل عنها (١) .

ويلاحظ أن مسألة اليونانيين قد استغرقت من المؤتمر وقتاً طويلاً ، وكانت لها الصدارة على مسألة الأرمن .. أما مسألة اليهود فلم تأخذ من المؤتمر وقتاً ولاجهداً ؛ لأن عصمت باشا حسمها بقبوله الإبقاء على اليهود فى تركيا الحديثة لأسباب، سبق أن ذكرناها فى الفصل السابق.

وانتقل المؤتمر فى الجلسة ذاتها إلى مناقشة قضية الأرمن واقترح الحلفاء إنشاء وطن قومى للأرمن داخل تركيا بدلاً من دولة حرة مستقلة ، واعترض عصمت باشا على هذا الاقتراح ، وقال إنه لايستطيع أن يوافق على هذا الاقتراح الجديد لتمزيق وحدة تركيا الحديثة من أجل الأرمن ، فلهم جمهورية إريفان ، كما أن حكومة أنقرة لايمكن أن توافق على إنشاء لجنة دولية ؛ لأن من شأن هذا اللجنة بكل تأكيد التدخل فى الشئون الداخلية لتركيا . ومع ذلك.. فإن الحكومة التركية تستطيع أن توافق على منح ضمانات على غرار الضمانات، التى أدرجت فى معاهدات الدول التى أنشئت حديثاً فى أوروبا عقب الحرب العالمية الأولى . ووصف عصمت اقتراحه بأنه آخر مدى يمكن أن تصل إليه تركيا ، واقترح أيضاً منحهم حرية

---

(١) كانت معاهدة لوزان تضم إلى جانب معاهدة الصلح عدة اتفاقات وبروتوكولات، مثل: اتفاق المضايق التركية، واتفاق تهجير السكان المسلمين الأتراك والسكان اليونانيين فى اليونان وتركيا ، واتفاق حدود تراقيا ، واتفاق من شروط الإقامة والتجارة والقضاء ، وتصريح بالعفو العام عن المتهمين السياسيين ، وتصريح عن الأمور الصحية فى تركيا ، وتصريح عن إدارة العدالة فى تركيا ، وبروتوكول عن انضمام بلجيكا والبرتغالى إلى بعض مواد المعاهدة ، وبروتوكول عن انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية عن الأراضى التركية المحتلة ، وبروتوكول عن أراضى قره غانش وجزيرتى إمبروس Imbros وتنيدوس Tenedos، وبروتوكول عن توقيع يوغوسلافيا لمعاهدة الصلح .
انظر كلاً من :

La Confèrence de Lausanne sur les Affaires du Proche-Orient 1922-1923, op. cit., Great Britain, Parliamentary Papers, 1923, Treaty Series No. 16, Cmd. 1929. Treaty of Peace with Turkey and other Instruments. signed at Lavsanne on July 24, 1923.

الانتقال والحركة فى أقاليم الدولة ، ولكنه رفض إعفاءهم من الواجبات العسكرية [١] .

وعمد لورد كيرزون فى رده على أقوال عصمت باشا إلى تذكيره بأن أنظار العالم متجهة إلى الأتراك وماسيفعلون مع الأرمن ، وحبذ إحالة قضية الأرمن إلى عصبة الأمم لعلها تجد حلاً يتناول المسألة الأرمنية من جميع جوانبها . وقد أجاب عصمت باشا بجلسة ١٤ من ديسمبر - كانون أول - بأن حكومته ترفض رفضاً باتاً منح الأرمن وطناً قومياً فى تركيا ، كما ترفض تماماً تشكيل لجنة دولية تشرف على الأقليات ، وستمنح الحكومة التركية عفواً عاماً عن الجناة الذين ارتكبوا جرائم فى السنوات القليلة السابقة ، وسوف نضع قوانين لحماية الأقليات الدينية والقومية فى تركيا . وهنا تساءل لورد كيرزون عن جدوى القوانين أو المعاهدات التى تضمن حقوق الأقليات ، واقترح إجراء دراسة أخرى عن قضية الأرمن بإحالتها إلى لجنة الأقليات، بأمل التوفيق بين الآراء المتضاربة حولها .

إخفاق قضية الأرمن فى مؤتمر لوزان :

قدم تقرير اللجنة الفرعية عن الأرمن إلى المؤتمر بجلسة ٩ من مايو - آيار - سنة ١٩٢٣ ،متضمناً إدراج نصوص فى معاهدة الصلح مع تركيا، تختص بضمانات للأقليات فى الدولة التركية الحديثة . ورفض التقرير فكرة إنشاء لجنة دولية، تشرف على تنفيذ هذه الضمانات ، وكان هذا الرفض انتصاراً للوفد التركى [٢] . وعلق عليه لورد كيرزون بإبداء أسفه على رفض وفد تركيا وجود مندوب عن عصبة الأمم يقيم فى إستانبول ، وقال إنه متألم لتشدد الوفد التركى فى قضية الأرمن ، ونفى الاتهام الموجه إلى الحلفاء والخاص بإنشاء وطن قومى للأرمن فى تركيا ، ولم يبدد هذا النفى مخاوف الوفد التركى فلم يتزحزح عن موقفه قيد أنملة . والحق أن عصمت باشا وزملاءه - أعضاء الوفد التركى فى المؤتمر - كانوا على حق فى معارضة إنشاء وطن قومى للأرمن فى الجزء الشرقى من تركيا الحديثة ، لأن هذا مثل الوطن القومى national home وهو تعبير استعارته بريطانيا من تصريح بالفور وزير الخارجية البريطانية فى ٢ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين - كان سيؤدى إن عاجلاً وإن آجلاً إلى قيام جمهورية أرمنية، تقتطع من جسم الوطن التركى فى الأناضول .

على هذا النحو أسقطت مسألة الأرمن من مناقشات مؤتمر لوزان ، وأدرجت فى صلب معاهدة الصلح مع تركيا المواد من ٣٨ إلى ٤٤ ، وهى مواد إضافية تنص فى مجموعها على أن تضمن الحكومة التركية حماية أرواح وممتلكات وحرية سكان تركيا دون تمييز فى جنسية السكان ، أو دينهم ، أو لغتهم ، أو مكان مولدهم . وقررت لأعضاء الأقليات الدينية غير

(1) Harry N. Howard; op. cit., pp. 303-304.

(2) Loc. cit.

الإسلامية الحق فى ممارسة شعائرهم الدينية فى السر والعلن، بشرط أن تكون هذه الممارسة متماشية مع النظام العام والأخلاق العامة ، ولهم الحق فى الهجرة وحرية الحركة فى تركيا . ويكون لهم الحق فى جميع الحقوق المدنية والسياسية المقررة للرعايا المسلمين فى الدولة ، والمساواة التامة مع المسلمين أمام القانون، كما يكون لهم الحق فى إقامة المنشآت الخيرية والدينية والاجتماعية والتعليمية ، وأن تكون لغة التعليم فى مدارسهم بلغاتهم ، وأن يمارسوا داخل هذه المؤسسات أيضاً شعائرهم الدينية دون قيد ، وتضمن الحكومة التركية حماية هذه المنشآت بكافة أنواعها . وفيما يختص بالتعليم العام، تعهدت الحكومة التركية بأن تمنح فى المدن وأقسام المدن التى تقيم فيها نسبة كبيرة من رعايا الدولة غير المسلمين تسهيلات مناسبة، تضمن أن يكون التعليم فى المدارس الابتدائية لأطفال هؤلاء الرعايا غير المسلمين بلغتهم القومية ، ولاتمنع هذه التسهيلات الحكومة التركية من جعل تعليم اللغة التركية إجبارياً فى مثل هذه المدارس . وإلى جانب ذلك كله تتعهد الحكومة التركية عند النظر فى قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الأقليات الدينية غير الإسلامية، باتخاذ إجراءات تنص على أن يكون الفصل فى هذه القضايا طبقاً لعاداتهم وتقاليدهم ، وأن يعهد إلى لجنة خاصة تشكل من عدد متساو من ممثلى الحكومة التركية وممثلين عن الأقليات الدينية بوضع هذه الإجراءات . وإذا تعذر الاتفاق بين أعضاء اللجنة .. فإن الحكومة التركية وباتفاق مجلس عصبة الأمم يعهدان إلى أحد المحامين الأوروبيين كحكم للفصل فى هذا الاختلاف فى وجهات النظر ، كما تضمنت المعاهدات ضمانات أخرى .

وهكذا انفض مؤتمر لوزان، دون أن يحصل الأرمن على كيان سياسى خاص بهم . وتحققت مخاوفهم من عقد هذا المؤتمر ليعيد النظر فى معاهدة سيفر .. فقد استبعد مؤتمر لوزان ماجاء فى هذه المعاهدة من إنشاء دولة حرة مستقلة لهم فى شرقى الأناضول ، ولما عرضت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا على المؤتمر إنشاء وطن قومى للأرمن داخل الأراضى التركية ، اعترض الوفد التركى بشدة على هذا الاقتراح، ونجح فى استبعاد المشروع البديل . ويلاحظ أيضاً أن عصمت باشا لم يطالب بإخراج الأرمن من تركيا، كما فعل مع اليونانيين الذين استوطنوا تركيا . وسمح لهم بالبقاء فى أراضى الجمهورية التركية كأقلية دينية غير إسلامية، تمارس نشاطها الاقتصادى والمالى والتعليمى والاجتماعى فى ظل القوانين التركية ، ووافق على الضمانات، التى وضعتها لهم لجنة الأقليات فى المؤتمر وأدرجتها فى معاهدة الصلح .

ويقول الدكتور نانسن – تعليقاً على النتيجة التى انتهت إليها قضية الأرمن[1] – إن مؤتمر لوزان قد ضحى بالأرمن ، وهم شعب موهوب ذو نشاط خارق للعادة ، وهم لايملكون آبار بترول ولامناجم ذهب . وكان من الأفضل لو التزم أعضاء مؤتمر لوزان الصمت التام إزاء

(1) Fridtjof Nansen; Armenia and the Near East. London. 1928, p. 324.

قضية الأرمن ولم يرد على ألسنتهم ذكر لكلمة الأرمن. وكان نانسن قد أوفدته عصبة الأمم قبل عقد مؤتمر لوزان إلى منطقة الشرق الأدنى؛ لدراسة مشاكل الأقليات فى أرجائه ، وأسهم فى مناقشات المؤتمر بعد عودته .

موقف الأرمن من ثورة الأكراد سنة ١٩٢٥ :

وقف الأرمن بصفتهم مواطنين أتراك موقفاً اتسم بالولاء والإخلاص للجمهورية التركية سنة ١٩٢٥ ، حين قام الأكراد بثورة عارمة فى الجنوب الشرقى من الأناضول متأثرين بالدعاية الشيوعية التى روج لها الشيوعيون فى الاتحاد السوفيتى، ومتأثرين أيضاً بالمحافظين الأتراك وجماعات الدراويش الذين كانوا يعارضون السياسة العلمانية التى انتهجها كمال أتاتورك ، وكانوا ينظرون إليها على أنها تتعارض مع مبادئ الإسلام . ويرى البعض أن ثورة الأكراد هى حركة قومية انفصالية، تزعمها كبراؤهم الذين حلوا محل طبقة أعيان الوادى Derabeys فى الأناضول ، وكانت هذه الطبقة قد اختفت قبل عهد الجمهورية [١] .

قام الأكراد بعمليات تخريبية فى ديار بكر بزعامة الشيخ سعيد ، ونهبوا ثم أحرقوا عدداً من المدن الكبيرة والصغيرة والقرى ، ولقيت الثورة عطفاً عليها من المواطنين الأتراك المحافظين المتمسكين بالإسلام فى إستانبول وغيرها ، وكذلك من أصحاب الطرق الصوفية والدراويش ومن إليهم . وعلق الشيوعيون والأكراد آمالاً كباراً على انضمام الأرمن فى تركيا إليهم ؛ فقد كان الروس (السوفيت) حلفاء للأرمن فى الحرب العالمية الأولى . وكان الأكراد يغرون الأرمن بالعمل على تحسين أوضاعهم السياسية فى الأناضول ، ولكن لم يجد الشيوعيون والأكراد استجابة من الأرمن ، إما خوفاً من بطش قوات الجمهورية التركية بهم ، وإما رضاء بوضعهم بعد أن فقدوا الأمل بعد كفاحهم المرير من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتى . وكانت ثورة الأكراد عارمة واجهها كمال أتاتورك بعنف متزايد ، فعين عصمت إينونو رئيساً للوزارة بدلاً من على فتحى فى ٣ مارس – آذار – سنة ١٩٢٥ ، واستصدر من المجلس النيابى فى أنقرة فى اليوم التالى قانون «إعادة النظام» ، وتقرر بموجبه منح الحكومة سلطات استثنائية واسعة ، وإنشاء محاكم الاستقلال (استقلال محكمة سى) فى أنقرة والولايات الشرقية فى الأناضول لمحاكمة وسجن أو إعدام الثوار تبعاً لجسامة الجريمة التى يرتكبها كل منهم ، وقبضت السلطات التركية على الشيخ سعيد وكبار مساعديه فى ١٥ من أبريل – نيسان – عام ١٩٢٥، وقدمتهم لمحكمة الاستقلال فى ديار بكر فى ٢٥ من مايو – آيار – ونفذ فيهم حكم الإعدام فى ٢٩ من يونيو – حزيران – فى ذات السنة .

---

(1) Lewis B.; op. cit., pp. 38, 409-410.

الأرمن بعد مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣) :

ونأتى إلى الفصل الأخير من قضية الأرمن استكمالاً لها فى هذه الدراسة .. احتوى الأرمن شعور من الأسى العميق للنتيجة السلبية، التى انتهت إليها قضيتهم فى مؤتمر لوزان لسنة ١٩٢٣ ، وارتضوا على مضض الوضع السياسى الذى تقرر لهم : أقلية دينية غير إسلامية تعيش جنباً إلى جنب ،وعلى قدم المساواة مع أغلبية إسلامية ساحقة هى الشعب التركى [١] ، وأخلدوا إلى السكينة والهدوء . وأوفت الحكومة التركية بعهودها ، وانتهجت معهم سياسة التسامح ومنحتهم حريات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية وغيرها ، وأخذت تجند شبابهم فى القوات المسلحة التركية أسوة بالمسلمين ، ونجح بعض منهم فى الانتخابات العامة ، وغدوا أعضاء فى البرلمان التركى ، وتقلد بعض آخر مناصب قيادية فى الحكومة . وانصرف الأرمن فى مجموعهم إلى مزاولة نشاطهم التجارى والصناعى والمصرفى المكثف فى الجمهورية التركية؛ بحيث أمسى الأرمن من أبرز الأقليات الدينية غير الإسلامية فى المجتمع التركى . أما فى المجالات الدينية والثقافية، فكانت لهم ثلاثون كنيسة وأكثر من ثلاثين مدرسة فى مختلف درجات التعليم، ووقف الأرمن موقفاً وطنياً تركياً رائعاً حين أدخلت الحكومة التركية فى ١٧ من فبراير – شباط – سنة ١٩٢٦ القانون المدنى على غرار القانون المدنى السويسرى؛ لتنظيم حياة الأسرة ومنع تعدد الزوجات وتنظيم مسائل الطلاق، وغير ذلك من مسائل . فطلب الأرمن فى تركيا التنازل عن الحق الذى قررته لهم معاهدة لوزان (المادة ٤٢) فى أن يكون الفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة بهم طبقاً لتقاليدهم وعاداتهم ، وطالبوا بتطبيق القانون المدنى التركى الجديد عليهم ، ووافقت الحكومة التركية على طلب الأرمن دعماً للوحدة الوطنية وتعميقاً للشعور الوطنى بين رعايا الجمهورية [٢] .

---

(١) كان حزب الشعب الجمهورى، والذى كان يرأسه بصفة دائمة كمال أتاتورك، قد وافق فى ٥ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٢٨، من حيث المبدأ على علمانية الدستور التركى؛ أى تجريده من أحكام الشريعة الإسلامية . وأحال المشروع فى اليوم ذاته إلى المجلس الوطنى الكبير الذى أحاله بدوره إلى لجنة الشئون الدستورية بالمجلس لدراسته . وفى اليوم التاسع من الشهر ذاته وافق جميع الأعضاء الحاضرين – وكان عددهم ٢٦٩ عضواً – على مشروع القانون بإدخال التعديلات المقترحة ، وكان من بينها – إلغاء المادة الثانية من الدستور، والتى تنص على أن «الدين الإسلامى هو دين الحكومة التركية»، وكان هذا النص موجوداً فى الدستور العثمانى، الذى أصدره السلطان عبدالحميد الثانى سنة ٨٧٦ مع تعديل طفيف، تطلبه تغيير الوضع القانونى لتركيا بعد إعلان النظام الجمهورى بها . واستبدل المجلس بتلك العبارة عبارة جديدة هى أن الجمهورية التركية دولة علمانية ، وفى الجلسة ذاتها، أدخل المجلس ثلاثة تعديلات على الدستور، نصت على استبعاد النصوص الدينية الإسلامية الواردة به .

انظر :

Ataturk. Biography; published by the Turkish National Commission for UNESCO, Istanbul, 1981, p. 151.

(2) Ataturk. Biography, op. cit., p. 150.

وإحقاقاً.. للحق آثرت مجموعة من الأرمن مغادرة الأراضى التركية ، إما خوفاً من أن تنكث الحكومة التركية بعهودها مما يعرضهم للاضطهاد ، وإما طمعاً فى تحقيق ثروات ضخمة فى دول أخرى، فهاجرت جموع منهم إلى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا ومصر وسورية ولبنان والعراق . ولكن اتجه معظمهم إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة الأجزاء الشمالية منها ، ويبلغ عدد الأرمن فى تركيا فى الوقت الحاضر (١٩٨٠) أكثر من سبعين ألف نسمة .

عودة إلى النشاط الإرهابى الأرمنى :

عادت جماعات من الإرهابيين الأرمن منذ سنة ١٩٦٥ ينظمون صفوفهم، وكونوا جمعيات إرهابية لعلها كانت بعثاً لجمعية الناقوس Hunchak وجمعية داشناكس Dashnaks أو الاتحاد الثورى الأرمنى .A.R.F، وزاولوا نشاطهم الإرهابى خارج أراضى الجمهورية التركية ضد أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى التركيين ، وبدأ نشاطهم الثورى فى صورة متواضعة نسبياً، حين أعلن أسقف الأرمن فى بيروت اعتبار يوم ٢٤ من أبريل – نيسان – سنة ١٩٦٥ يوم حداد عام للأرمن فى لبنان، بمناسبة مرور خمسين عاماً على مذابح الأرمن فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩١٥ ، والذى قامت فيه السلطات العسكرية العثمانية بترحيل الأرمن من شرقى الأناضول إلى معسكرات الترحيل فى الموصل؛ لتأمين سلامة القوات العثمانية التى كانت تخوض معارك ضارية ضد الروس . واتجه تفكير الأرمن فى لبنان إلى تنظيم مظاهرة ضخمة وصاخبة، تطوف بأحياء العاصمة اللبنانية تمجيداً لذكرى شهداء الأرمن . وقد استنكر كبير أساقفة الأرمن فى إستانبول، بوغوص كيرشيان Bogos Kirechyan هذا التصرف وأدان المحرضين عليه والمنضمين إليه . وذلك فى بيان رسمى نشرته جريدة Hurriyet أى «الحرية» التى تصدر فى إستانبول فى عددها الصادر فى ٦ من أبريل – نيسان – ١٩٦٥ . وكان هدف الأرمن المتطرفين من هذا التصرف بشقيه – إعلان الحداد العام وتنظيم المظاهرة – هو جعل هذه المذابح حية فى أفئدة الأجيال الصاعدة من شباب الأرمن ، فضلاً عن إثارة الأحقاد على الأتراك عن مذابح قديمة، تعرض لها الأرمن فى القرنين التاسع عشر والعشرين وطواها التاريخ. ولم يذكر هؤلاء المحرضين شيئاً عن المذابح التى أوقعها الأرمن بالمسلمين العثمانيين .

ولم يلبث أن عمد المتطرفون الأرمن بعد حادث بيروت إلى توسيع نطاقهم الإجرامى، بعد أن تحولوا إلى إرهابيين ضد الأتراك منذ سنة ١٩٧٥ فى العواصم الأوروبية : باريس ، لندن فينا ، مدريد ، الفاتيكان .. فكانوا يتصيدون أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأتراك؛ ويمسكون بالضحية وينهالون عليها فى لحظات معدودة بوابل من الطلقات النارية ثم يولون الأدبار ، ولقى فريق من الدبلوماسيين الأتراك مصرعهم وأصيب آخرون بجراح خطيرة . واتخذت الحكومة التركية بالتعاون مع حكومات الدول الأجنبية إجراءات أمن مشددة؛ للحفاظ

على أرواح مبعوثيها السياسيين وعن سلامة دور السفارات والقنصليات التركية .

الأرمن الأتراك يندِّدون بالإرهابيين الأرمن :

وقد صدر فى سنة ١٩٨٠ كتاب باللغة الفرنسية، عنوانه : «حقائق يعبر عنها الأرمن الأتراك» وقد سبق أن أشرنا إليه ، وقد نشرته جريدة يومية أرمنية تسمى جاماناك تصدر فى إستانبول ، وترجم إلى اللغتين الإنجليزية والتركية .

وقد كشف هذا الكتاب بصراحة عن أسرار خطيرة وراء العمليات الإرهابية التى قام بها أرمن أتراك مخدوعون بدعاية بعض الدول الأجنبية ؛ خاصة من الحكومة اليونانية ومن الشيوعيين ، فالعلاقات السياسية بين الحكومتين التركية واليونانية تمر بأزمات سياسية متعاقبة بسبب جزيرة قبرص، حيث تحتل القوات التركية الجزء الشمالى من الجزيرة وبسبب الأقلية الإسلامية التركية فى تراقيا الغربية، حيث يعيش أكثر من مائة ألف تركى مسلم، يتعرضون من الحكومة اليونانية لسياسة التمييز العنصرى ومايتبعها من وسائل الاضطهاد والضغط والكبت[1]. ومن المعروف أن تراقيا كانت تابعة لبلغاريا .. فلما دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب دولتى الوسط والدولة العثمانية، وتعرضت هذه الدولة للهزيمة فرضت بريطانيا وحليفاتها على بلغاريا معاهدة نويللى Neuilly فى ٢٧ من نوفمبر - تشرين ثان - سنة ١٩١٩، وبمقتضاها تنازلت بلغاريا عن تراقيا الغربية لليونان [2] . وفى معاهدة سيڤر Sèvres (١٠ من أغسطس - آب - ١٩٢٠ حصلت اليونان على تراقيا الشرقية بما فيها أدرنة من الدولة العثمانية. ولما اجتمع مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣) قرر تقسيم تراقيا إلى قسمين : تراقيا الشرقية وكانت من نصيب تركيا ، وتراقيا الغربية وظلت على وضعها السياسى الجديد بعد الحرب تابعة لليونان. وطالب عصمت باشا فى مؤتمر لوزان بإجراء استفتاء بين الأقلية الإسلامية التركية فى تراقيا الغربية ، ولكن المؤتمر رفض طلب عصمت باشا ، واكتفى بإدراج المادة ٣٩ فى معاهدة لوزان التى نصت على تعهد اليونان بأن تعامل جميع المواطنين دون تفرقة دينية ، وأن يكونوا جميعاً متساوين أمام القانون .. أما الشيوعيون فكانوا ولايزالون إلى اليوم (١٩٨٢) يحقدون على الجمهورية التركية مطاردتهم وزجهم فى المعتقلات .

---

(١) نشرت منظمة تضامن أتراك تراقيا الغربية كتاباً سنة ١٩٧٩، عنوانه :

How the West Thrace Moslem Turks are annihilated.

أى كيف يباد المسلمون الأتراك فى تراقيا الغربية ؟ وقد سجل وصفاً رهيباً للاضطهاد العنصرى والسياسى والدينى والثقافى والاجتماعى، الذى يواجهه الأتراك المسلمون فى تراقيا الغربية . والكتاب مطبوع فى شركة مطابع ألتينوك Altinok .

(٢) انظر بنود معاهدة نويللى فى :

Miller W., op. cit., pp. 540-541.

وذكر الكتاب المذكور أن مخطط الأرمن الإرهابيين المدفوعين من عملاء الحكومة اليونانية ومن الشيوعيين كان يتضمن قيام الأرمن بتخريب كنيسة أو كنيستين أرمنيتين، وبضعة مدارس أرمنية فى تركيا، وأخذ صور لهذه المنشآت بعد تخريبها لاستخدامها كنوع من الدعاية لتشويه صورة الجمهورية التركية أمام دول العالم . وقد تنبهت الحكومة التركية لخطورة هذا المخطط التخريبي، واتخذت إجراءات أمن مشددة لحماية المؤسسات الأرمنية فى تركيا ، وكان هؤلاء الأرمن يأملون أن تكون عملياتهم الإرهابية والتخريبية مدعاة لأن تتخذ الحكومة التركية إجراءات مضادة تحد من نشاط رعاياها الأرمن وحريتهم ، ولكن الجمهورية التركية أخذت نفسها بسياسة ضبط الأعصاب ، فلم تتخذ تدابير انتقامية ضد رعاياها الأرمن الأبرياء المقيمين فى الوطن التركى .

الأرمن الأتراك يشرحون حقيقة أوضاعهم فى تركيا :

واشتمل الكتاب أيضاً على أكثر من ثلاثين اقتباساً من مقالات، نشرتها الصحافة الأرمنية والتركية وبيانات أذاعها رجال الدين الأرمن والمحامون والأطباء والمهندسون ورؤساء النقابات والاتحادات الأرمنية ، وكلها تشير إلى أن الأرمن منذ إعلان قيام الجمهورية التركية يتمتعون بالطمأنينة والحرية والمساواة مع المسلمين الأتراك أمام القانون، ويباشرون نشاطهم فى شتى المجالات دون أى قيود ، ويجندون فى القوات السلحة التركية أسوة بالأتراك المسلمين للدفاع عن سلامة الجمهورية التركية ووحدة أراضيها ، ويدفعون الضرائب أسوة بهم ، وأن بعضاً منهم دخل البرلمان التركى ، وأن البعض الآخر يشغل مناصب مرموقة فى الحكومة والمصارف المالية ، وأن جميع الأرمن الأتراك لايفكرون فى الهجرة إلى دول أخرى ، وأن الحقوق التى يتمتعون بها فى تركيا لامثيل لها فى أى بقعة فى العالم ، وأن الأرمن المقيمين فى أرمينية السوفيتية ينظرون إلى الأرمن المستوطنين تركيا على أنهم أتراك .. ومجمل قولهم إن الجمهورية التركية لاتمارس تفرقة بين رعاياها بسبب الجنس أو الدين أو اللغة . وبفضل هذه السياسة الرشيدة اقتبس الأرمن الأتراك العادات والتقاليد التركية ، وأصابوا نجاحاً كبيراً فى الحياة الاقتصادية ؛ ولذلك فهم لايسمحون بإفساد جو الأخوة بينهم وبين الأتراك المسلمين .. فهم رعايا يعيشون تحت العلم التركى الأحمر ذى الهلال والنجمة الواحدة، والذى يرفرف عالياً فى سماء جميع أرجاء الجمهورية التركية .

حادث مطار أنقرة :

قام بعض أفراد من منظمة إرهابية أرمنية تسمى أسالا ASALA بهجوم مسلح على مطار إيسينبوجا Esenboga فى أنقرة فى ٧ من أغسطس – آب – سنة ١٩٨٢ ، وقد صاح أحد أفراد المنظمة بقوله «نحن أرمن» ، وألقى قنبلة على أرض صالة المطار المخصصة للرحلات

الخارجية ، بينما اندفع زميل له يطلق من مدفع سريع الطلقات أعيرة نارية ، واشتبكت قوات الأمن التركية مع المهاجمين ، وأسفر الاشتباك عن قتل تسعة أشخاص وإصابة اثنين وسبعين شخصاً بجراح متفاوتة الدرجات وتحطيم نوافذ ومكاتب صالة المطار . وكان من بين القتلى أحد الأرمن المهاجمين ، والقائد المساعد لقوات الأمن واثنان من رجاله ، ومدير المطار ، ومهندس ألمانى ، وسيدة أمريكية ، واثنان آخران . وهذه هى أول عملية إرهابية كبيرة قام بها الأرمن داخل تركيا ، وزاد من فداحتها أن البلاد تحت حكم عسكرى صارم ، وأنها ارتكبت فى العاصمة وفى أحد مطاراتها وفى وضح النهار ؛ إذ اختير لها وقت مناسب هو الساعة الرابعة بعد الظهر حين كانت صالة المطار تموج بالمسافرين القادمين على طائرة شركة لوفتهانزا Luf-thansa ينهون إجراءاتهم الجمركية ، بينما كان فوج آخر مكتظاً فى صالة المطار لإنهاء إجراءات سفرهم على طائرة شركة ك. ل. م KLM . وقد أدى هذا التوقيت إلى كثرة وقوع القتلى والجرحى، وكان الدافع على ارتكاب هذه الجريمة هو الانتقام لما وصفه الأرمن بالمذبحة التى ارتكبت ضد مليون ونصف مليون أرمنى فى سنة ١٩١٥[١] فى أثناء ترحيلهم من شرقى الأناضول إلى معسكرات الترحيل فى منطقة الموصل بشمالى العراق، إبان الحرب العالمية الأولى . ويبدو أن عدد الأرمن الذين اشتركوا فى الهجوم على المطار لم يكن اثنين فقط كما أذاعت الحكومة التركية ؛ لأن المهاجمين استطاعوا حجز خمسة وعشرين من الركاب فى مطعم المطار ، وكانت النية متجهة إلى نقلهم إلى مكان سحيق مجهول لولا أن أنقذتهم قوات الأمن التركية . وبعد مضى نصف ساعة على ارتكاب حادث الهجوم أذاعت المنطقة الإرهابية الأرمنية رسالة إلى حكومة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وسويسرا ، وكندا ، والسويد تطلب فيها من هذه الحكومات أن تطلق فى خلال سبعة أيام سراح الإرهابيين الأرمن المحتجزين فى هذه الدول . وقد بلغ عددهم فى سجون جميع هذه الدول خمسة وثمانين أرمنياً ، وهددت المنظمة هذه الحكومات بتسلل جماعات من الكوماندوس الإرهابيين إلى تلك الدول الأوروبية والأمريكية ونسف المنشآت الحربية فيها . وقد وجه رئيس الدولة فى تركيا الجنرال إيفرن Le Général Evren رسالة إلى مواطنيه الأتراك ندد فيها بهذا العدوان ، وقال

---

(١) انظر الرسالة التى وجهها رئيس الدولة التركية الجنرال إيفرن ، والبيان الذى أذاعه رئيس الوزارة التركية بولند الوزو ، وبيان وزير الداخلية صلاح الدين سيتينر . وقد نشرت جميعها فى الطبعة الفرنسية لجريدة New Spot، التى تصدر بالإنجليزية فى أنقرة . وتطبع فى مطابع Turkish Daily News ، العدد ٨٢٠٨٢ وملحقه الصادران فى ١٣ من أغسطس – آب – ١٩٨٢ .

وانظر أيضاً جريدة الأهرام :

العدد ٢٤٩٣٧ الصادر فى ٨ من أغسطس – آب – سنة ١٩٨٢ ، ص٤ .

والعدد ٢٤٩٣٨ الصادر فى ٩ من أغسطس – آب – سنة ١٩٨٢ ، ص٤، وتقول الجريدة إن عدد القتلى قد ارتفع إلى أحد عشر قتيلاً .

إن منظمة إرهابية دولية أرمنية قامت به، وأكد أن قوات الأمن التركية ستواصل الصراع ضد المنظمات الإرهابية الدولية بكل إصرار وعنف، وأنها مهتمة بالكشف عن الشبكات الداخلية والخارجية التى تغذى هذا الإرهاب ، وناشد الدول التى تحترم حقوق الإنسان مكافحة الإرهاب الدولى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لتركيا أو المساس بحقوق سيادتها على أراضيها وبحارها وأجوائها ، وقال إن حساب الأنفس التى أزهقت والدماء التى أريقت لن تورث للتاريخ . كما وجه رئيس الوزارة التركية بولند ألوزو Bulend Ulusu رسالة بهذا المعنى ، وكذلك فعل وزير الداخلية صلاح الدين سيتينر Salahattin Setiner، ويتضح مما جاء بين ثنايا سطور هذه الرسائل أن الحكومة التركية تتهم إحدى الدول الأجنبية المعادية لتركيا بتشجيع منظمة أسالا الإرهابية وتزويدها بالأسلحة ورسم خطط الهجوم ، وكان مما جاء فى رسالة رئيس الدولة مايلى :

أيها المواطنون الأعزاء

من الصعب أن يدرك الإنسان بواعث كل من جماعة «أسالا» التى تتكون من حفنة من الأشقياء المجرمين ، والمنظمات الإرهابية الدولية التى على شاكلتها ، فى سعيها لشل نشاط الشعب التركى وإرهابه بمثل هذه الأعمال الهجومية الوحشية وغير الإنسانية والتى تؤدى إلى إزهاق أرواح كثيرين من الأبرياء وإراقة دماء غيرهم .

إن الأرمن – وهم يتمتعون بحماية وضمان دول مختلفة هم فيها مواطنون – يتورطون فى قضايا ومؤامرات أو مغامرات من كل نوع تحت مظهر برئ . وهذه الدول تقدم لتلك المنظمات تأييدها المادى والأدبى أو تشجيعها ، كما أن هذه الدول تتيح للجماعات الإرهابية إمكانية الإقامة فى أقاليمها ، وتضفى عليها هوية شخصية شبه قانونية خوفاً من أن ترى أقاليمها الخاضعة لها مسرحاً لهذه الأعمال الإرهابية ، وبلغ الأمر إلى حد تدليل هؤلاء الوحوش المتعطشين لسفك الدماء . ويجب على هذه الدول أن تدرك أن الشعب التركى يشبه صخرة من الجرانيت، تتحطم عليها أمواج بحر لجى، تهدر فيه الأمواج الصاخبة العاتية . فالشعب التركى هو الحارس العظيم لوحدة الأراضى التركية وتماسكها داخل الحدود، التى قررها الميثاق الوطنى بموجب حرب الاستقلال .

إن الشعب التركى الذى قدم على امتداد قرون أعداداً لاتحصى من الشهداء فى سبيل هذه القضية، مصمم أيضاً على أن يقدم مزيداً من الشهداء .

وستواصل قوات الأمن التركية الصراع ضد هذه المنظمات الإرهابية الدولية بكل إصرار وعنف ، وستبذل جهودها للكشف عن الشبكات الداخلية والخارجية لهذه المنظمات .

وإنى حريص على أن أؤكد مرة أخرى للدول، التى جعلت من نفسها مدافعة عن احترام

حقوق الإنسان وللأنظمة الدولية التى أنشأتها ، ضرورة بذل جهود أكثر إنسانية وأكثر تحضراً لتطهير العالم من الإرهاب الدولى، الذى أصبح كارثة، بدلاً من أن توجه نشاطها إلى أغراض سياسية، تذهب إلى حد التدخل فى الشئون الداخلية لدولة وانتهاك حقوقها فى السيادة .

إن الشعب التركى لحزين ، ولكن حسابات الأنفس التى أزهقت ، والدماء التى أريقت ، لن تترك للتاريخ ، فسنقتص لها اقتصاصاً صارماً .

Chers Concitoyens,

Il est difficile de comprendre devant quoi L'ASALA, composée d'une poignée de vilains criminels et les organisations terroristes internationales similaires cherchent à faire plie la Nation Turque par de telles agressions inhumaines et féroces faisant perdre la vie de tant d'innocents ou couler le sang.

Les Arméniens, jouissant de la protection et de la garantie des differents pays dont ils sont citoyens, impliqués dans des affaires et intrigues de toutes sortes, sous une apparence innocente et qui apportent leur soutien materièl et moral à ces organisations ou les encouragent, et les pays qui donnent à ces groupes de terroristes la possibilitè de s'abriter dans leur territoires, leur accordent une personnalitè quasi juridique et qui, par peur de voir leurs propres territoires gagnés par ces actes de terrorisme, vont jusqu' à choyer ces monstres extasiés par le sang, devront savoir que la Nation Turque, pareille à un rocher en granit brisant toutes les vagues d'une mer déchaînée malgré les infimes morceaux qui lui sont arrachés, est le gardien majestueux de lUnité et de l'intégrité du pays à l'intérieur des frontières du Pacte National tracées par la guerre d'indépendance.

La Nation Turque, qui au long des siècles, a donné d'innombrables martys pour cette cause, a juré d'en donner encore davantage.

Les forces de Sécurité turques continueront à lutter contre ces organisations terroristes internationatles d'une manière résolue et rigoureuse et s'efforceront de découvrir les réseaux intèrieurs et extérieurs de ces organisations.

Je tiens â réaffirmer une fois de plus la nécessité pour les pays, champions du respect des droits de l'homme, et les institutions internationales qu'ils

ont mises en place, de déployer des efforts plus humaines et civilisés pour net-toyer de monde du terrorisme international, dveneu un fléau, au lieu de mener des activiteés intéressées dans des buts politiques allant jusqu'à l'ingérence dans les affaires intérieures d'un pays, et meme la violation de des droits de souvertaineté.

La Nation Turque est profondement affiligée Les comptes de tant de vies éteintes et de tant de sangs coulés ne seront pas légués à l'histoite.

ومما هو جدير بالذكر أن أرمنياً تركياً له من العمر إحدى وستون سنة، أقدم على الانتحار في ١٠ من أغسطس - آب - سنة ١٩٨٢ استنكاراً لحادث الهجوم على المطار ؛ فصب كميات من البنزين على ملابسه، وأشعل فيها النار بجوار تمثال الجمهورية في ميدان تقسيم، وهو أكبر ميادين إستانبول . وأتيح لي في أثناء وجودي في تركيا في هذا الشهر أن أعثر على الطبعة الفرنسية لجريدة New Spot وهي تصدر بالإنجليزية في أنقرة ، وقد أصدرت عدداً خاصاً وملحقاً خاصاً عن حادث الهجوم الإرهابي على المطار وحادث الانتحار ، مع مجموعة من الصور توضح معالم التخريب في المطار وصور القتلى والجرحى والآباء وهم يبكون أبناءهم وذويهم من القتلى . وقد اتخذت الحكومة التركية إجراءات أمن مشددة لمواجهة أي تجدد للنشاط الإرهابي الأرمني ؛ فعززت قوات الحراسة في شتى مدن تركيا . ولمست هذه الظاهرة منذ هبوطي في مطار إستانبول في صباح ٢٥ من أغسطس - آب - حتى مغادرتي تركيا في ٢٣ من سبتمبر - أيلول - سنة ١٩٨٢ ، وبعد أن كانت الجمهورية التركية قد أعلنت أن قضية الأرمن ليس لها وجود فيما يخصها ، غدا الإرهاب الأرمني يتهدد المواطنين الأتراك الأبرياء في أرواحهم ، بفعل إرهابيين أرمن ، تحت ستار بعث صفحة من التاريخ في سنة ١٩١٥ سبق أن أوضحنا زيفها .

عملية إرهابية أخرى :

لم تكد تمر خمسة أشهر علي حادث الهجوم على مطار إيسيلبوجا في أنقرة ، حتى شن اثنان من أعضاء الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينية هجوماً بالقنابل في ٢٣ من يناير - كانون ثان - سنة ١٩٨٣ على مكتب الخطوط الجوية التركية بميدان الأوبرا في قلب باريس ؛ مما أسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص بجراح . وذكر متحدث باسم الشرطة الفرنسية أن شخصين مجهولين ألقيا قنبلتين يدويتين داخل مكتب الخطوط الجوية التركية ، وألقي القبض على أحدهما في حين لاذ زميله بالفرار ، وذكرت وكالات الأنباء العالمية أنه بعد ساعات من هذا الحادث أبطل خبراء المفرقعات مفعول قنبلة، أخفيت داخل طرد ملغم بالقرب من مكتب

الخطوط الجوية التركية فى مطار أورلى من باريس جنوبى العاصمة [١] .

ويتضح من هاتين العمليتين التى قام بهما الأرمن أن نشاطهم الإرهابى يتصاعد، ويتم على فترات متقاربة سواء داخل أراضى الجمهورية التركية أو فى خارجها على مؤسسات تركية. والهدف من هذا النشاط الإرهابى هو حمل الحكومة التركية على الإذعان للمطالب الأرمنية ، وهو هدف يبدو أنه بعيد التحقيق ، إن لم يكن فى حكم الاستحالة ، أمام إصرار الحكومة التركية على عدم التخلى عن مناطق فى شرقى الأناضول ، وهى مناطق تعد من صميم الوطن التركى.

مراحل قضية الأرمن :

يمكن مما سبق تلخيص المراحل التى مرت بها قضية الأرمن منذ مؤتمر برلين الأوروبى لسنة ١٨٧٨ حتى الوقت الحاضر (١٩٨٣) على النحو التالى [٢] :

(١) من مؤتمر برلين حتى قيام الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ أعمال إرهابية قامت بها الجمعيات الثورية الأرمنية ، ووعود مكرورة من السلطان عبدالحميد الثانى إبان حكمه بإدخال الإصلاحات التى نص عليها مؤتمر برلين فى الولايات الست فى شرقى الأناضول، والتى يحتشد فيها الأرمن ، وسلبية شبه مطلقة من الدول الأوروبية الكبرى باستثناء الروسيا ، ونشاط عثمانى فى الضرب على أيدى الإرهابيين الأرمن ابتغاء وقف المذابح التى يرتكبها الأرمن بالعثمانيين المسلمين ، وكان السبب فى بقاء قضية الأرمن تؤرق السلطات العثمانية، إنما يرجع إلى تمسك السلطان عبدالحميد بسياسة الحكم المركزى بوجه عام .. ولكن يخفف من مسئوليته تجاه تمسكه بالإبقاء على الوضع القائم فى الولايات الست فى شرقى الأناضول أن قضية الأرمن كانت مسألة حياة أو موت بالنسبة للعثمانيين، كما أوضحنا فى الفصل السابق . ولاتزال سياسة عدم شطر الأناضول إلى دولتين هى سياسة الجمهورية التركية، لاتحيد عنها ولاتقبل المناقشة فيها .

(٢) فى الحرب العالمية الأولى، احتضنت الروسيا قضية الأرمن احتضاناً سافراً ، ثم وقفت بريطانيا وحليفاتها إلى جانب الأرمن فى معاهدة سيفر التى قررت إنشاء دولة أرمنية ، بعد إخفاق مشروع تعيين الولايات المتحدة الأمريكية دولاً منتدبة عليها .

(٣) إسقاط قضية الأرمن فى مؤتمر لوزان لسنة ١٩٢٣ ، والذى قرر التعايش السلمى بين الأرمن والأتراك، مع منحهم حقوق الأقليات التركية غير الإسلامية ومساواتهم بالأتراك

---

(١) جريدة الأهرام ، العدد ٤٥١٠ ، الصادر فى ٢٣ من يناير – كانون ثان – سنة ١٩٨٣ ، ص٤ .

(٢) انظر الملحق الفرنسى للعدد الصادر فى ١٣ من أغسطس – آب – سنة ١٩٨٢ .

أمام القانون، وتهيئة فرص النمو الاقتصادى والثقافى والاجتماعى والدينى للأرمن .

(٤) محاولة بعث العنف الإرهابى الأرمنى عن طريق منظمة آسالا ASALA باغتيال بعض أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأتراك فى الدول الأجنبية ، وكان آخر هذه الأحداث الهجوم الغادر على بعض المطارات التركية وقت هبوط وإقلاع الطائرات ، والهجوم على مكاتب الخطوط التركية فى مطار باريس .

* * *

THE OTTOMAN EMPIRE
An ISLAMIC MALIGNED STATE

By

Abdel Aziz M. El-Shennawy

M.A., Ph. D.

Professor of Modern and Contemporary History,

Member of the Supreme Council of Islamic Affairs

Member of History Committee, the Supreme Council of Culture.

Former Professor and Head of the History Department,

Al-Azhar University, Cairo.

Volume III

Publisher : Anglo - Egyptian Bookshop, Cairo.

هذا الكتاب

دائمًا ماينظر إلى التاريخ باعتباره حافظة الوعى الإنسانى ، وحاوية نتاج هذا الوعى من سابق وحاضر ومستقبل الأمم والشعوب .. وفى هذه السلسلة ، التى تتكون من أربعة أجزاء متكاملة ، تحكى قصة الدولة العثمانية من منظور أنها دولة إسلامية لم تأخذ حقها من الإنصاف والعدل والرؤية الموضوعية الحيادية .. تأتى محاولة المؤلف الجادة والرائعة فى هذا التتبع التاريخى الدقيق ، فى طرح كل قضايا هذه الدولة ومتاعبها ونجاحاتها وإخفاقاتها .. تأتى هذه المحاولة من منظور أن التاريخ يفسر الإنسان للإنسان .. تتكامل هذه الأجزاء الأربعة لتشكل دافعًا منطقيًا للقارئ لأن يعيد تشكيل ثوابته ومعارفه التاريخية ، على أساس من البحث والموضوعية ..

السلسلة جديرة بأن يقرأها كل متخصص فى الدرس التاريخى ، وكل غير متخصص راغب فى أن يعر تاريخ أمته وعلاقتها بغيرها من الأمم .. لأن ماورد ف أجزائها الأربعة ، " فى ثلاثة وستين فصلاً كاملة تتجاو ألف صفحة " ، هو محاولة رائعة لوضع الأمور ف نصابها الصحيح ، تجعلنا أمام تاريخ غير مزيف ، غير مدفوع بهوى شخصى ، غير مدفوع بانحياز مسبق ..

الناشر